مصر المحروسة

ثورة حتى النصر



د. على السلمى

سما للنشر والتوزيع

المجموعة الدولية للنشر والتوزيع

مصر المحروسة ثورة حتى النصر

* مصر المحروسة ثورة حتى النصر

* تأليف :د. على السلمى

* الطبعة : الأولى ديسمبر 2013

* الإخراج الفني إيمان سمير

* تصميم الغلاف: إيمان صلاح

* إشراف عام: نجلاء قاسم

رقـم الإيـداع: 22538/ 2013

الترقيم الدولى: 1-26-6451-977-978

الناشر: سما للنشر والتوزيع

25 امتداد ولى العهد حدائق القبة

تليفون: 24517300 - 01271919100

Email: samanasher@yahoo.com

www.sama-publishing.com

التوزيع: المجموعة الدولية للنشر والتوزيع

80 ش طومان باي - الزيتون - القاهرة

تليفون: 24518068 - 01099998240

Email: aldawleah_group1@yahoo.com

مصر المحروسة ثورة حتى النصر

الدكتور على السلمى

إهداء

إلى الشعب المصري العظيم

مفجر الثورتين

25 يناير 2011 و 30 يونيو 2013

محتويات

مقدمة الناشر

لعله الكتاب الأول الذى يغطى مساحة زمنية ممتدة من عصر الرئيس الأسبق مبارك، وحتى الآن، حيث يكشف بعمق أسباب ثورة 25 يناير 2011، وما حدث من أخطاء فى المرحلة الانتقالية..أدت لوصول جماعة الإخوان المسلمين للحكم، وأسباب قيام ثورة 30 يونيو 2013.

يستثمر د. على السلمى نائب رئيس الوزراء الأسبق، كل مهاراته وقدراته التحليلية ليلقى الضوء بكتابه «مصر المحروسة ثورة حتى النصر» على الأسباب التى أدت للقضاء على نظامين:

نظام مبارك الذى تبلد، ونظام الإخوان المسلمين وحكم د. محمد مرسى الرئيس المعزول بإرادة شعبية، ورغم أنه أستمر لمدة عام واحد، إلا أن نظام الإخوان ممتد منذ أكثر من 85 عاما، وتميز فى كل عصوره بالكذب واستخدام العنف والإرهاب، وتوظيف الدين الإسلامى السمح لخدمة أهداف الجماعة.

د. السلمى يقدم بمشرط الجراح حقائق الأمراض التى يعانى منها المجتمع المصرى، مما أدى إلى تراجع مستوى جودة الحياة لقطاع كبير من أبناء الوطن، وارتفاع نسبة المصريين ممن هم تحت مستوى الفقر، كما شهدت الحياة فى هذا الوطن حالات غير مسبوقة من التردى فى كافة المجالات.

وبشجاعته المعهودة يرصد المؤلف الأخطاء التى وقعنا فيها فى المرحلة الانتقالية، و انتعاش عناصر الثورة المضادة، التى كادت تفتك بالثورة، وأن المحنة الحقيقية للوطن كانت باستيلاء جماعة الإخوان المسلمين على الحكم، وهو ما دفعهم لمحاولة تحقيق مشروعهم وتغيير هوية مؤسسات الدولة، بما يتفق مع حلمهم فى القضاء على الطبيعة المدنية للمجتمع المصرى.

الكتاب جدير بالتأمل والرصد، لأنه يكشف العديد من الحقائق بأسلوب واضح المعانى والدلالة، والأهم أنه يدعم ويضع أسس للتحول الديمقراطى الحقيقى وبناء قواعده وتفعيل آلياته المتعارف عليها.

الفصل الأول

مصر ... تسعى إلى التغييــــر قبل 25 ينايــر

مقدمـة

قصة هذا الكتاب

أصدرت في عام 2007 الكتاب الأول من سلسلة " مصر المحروسة" بعنوان يحض على التغيير الديمقراطي وإعادة بناء الوطن وكان ذلك الكتاب باسم " مصر المحروسة. . رؤية ومنهاج للتغيير الديمقراطي وإعادة البناء"، وكان ذلك في ظل استقواء نظام مبارك على الشعب وتغلب نزعته الديكتاتورية وإقرار أربعة وثلاثين مادة من مواد دستور 1971 تكرس سيطرته على الحكم، بعد أن ظل سنوات رافضًا للتعديلات الدستورية التي بحت أصوات الأحزاب والقوى السياسية في المطالبة بها بهدف ترسيخ الديمقراطية. وتناول الكتاب الأول موضوعات تحاول تقدم رؤية وطنية للتغيير الديمقراطي ومنهاجًا متكاملًا لإعادة بناء مؤسسات الدولة. وشملت موضوعات الكتاب:

إشكاليات التقدم والتغيير الديمقراطي في مصر المحروسة ، المعطيات الموجبة للإسراع بالتغيير الديمقراطي في المحروسة، برنامج إعادة البنـاء والتغيير الديمقراطي شاملًا عددًا من البرامج النوعية منها برنامج التغيير الديمقراطي وتطوير البنية السياسية، وبرنامج إعاده صياغة دور الدولة، وبرنامج التطوير الاقتصادي الشامل، وبرنامج حماية وترشيد مصادر الطاقة، ورؤية للبرنامج النووي المصري، وبرامج للقضاء على الفقر وتأمين الحق في الغذاء ومعالجة البطالة والتطوير الإداري الشامل ، وتطوير الإدارة المحلية، وتطوير المنظومات الوطنية للتعليم والصحة والبحث العلمي.

وأنهيت الكتاب برؤية لمصر في 2020 و"مجموعة رسائل في حب مصر" توجهت بها إلى الكثيرين من المسئولين سواء الذين عملوا بجهد لتحقيق تنمية ودعم الحاضر والمستقبل المصري أو الذين ساهموا في إلحاق الضرر بالمحروسة. وكانت الرسالة الأخيرة موجهة إلى ..... دون ذكر اسم الشخص المعني، ولكن كل كلمة في الرسالة كانت تنطق بذلك الاسم وهو الرئيس الأسبق

مبارك الذي كان يرتب لتوريث ابنه رئيسًا لمصر، ولم يكن إخفاء اسمه خوفًا أو رهبًا منه، ولكن كان ذلك على سبيل الاستخفاف وعدم العناية بذكر اسمه!

وفي العام 2008 أصدرت الحلقة الثانية من سلسلة مصر المحروسة باسم "مصر المحروسة من تاني... خواطر من أجل المستقبل"، كان الهدف منه مد البصر إلى آفاق المستقبل المصري والكشف عن الفرص المتاحة لمصر في التنمية المتكاملة والتطوير المجتمعي المؤسس على ديمقراطية حقيقية وفاعلة.

وقد استعرت في اختيار عنوان الكتاب تعبيرًا هائلًا للكاتب العظيم محمود السعدني استخدمه كعنوان لكتاب كان قد أصدره بعنوان "مصر من تاني" يقول فيه "من المآسي ما يمتد في بطن التاريخ عدة مئات من السنين، ولكن أخطر مأساة في التاريخ، أن كل خليفة حي هو مصدر الحكمة وينبوع المعرفة ونموذج الكمال. وهو يظل كذلك حتى يموت، فإذا مات، فهو منبع الجهل ومصدر الظلم والنموذج الأكبر للفساد والاستبداد. مأساة حقيقية، ولكن سببها الخليفة نفسه، لأن نمط الحكم العربي يجعل من الخليفة أو الوالي أو السلطان الملك المعصوم، فلا يسمح لأحد بانتقاده وهو حي يرزق. مسموح للجميع أن يبالغوا في مدحه وفي حصر مآثره، وفي تسليط الضوء على مواهبه، والاعتراف بعبقرتيه، وتدور الاسطوانة على هذا الوجه ما دام الخليفة حيا، فإذا مات الخليفة، قلبوا الاسطوانة على الوجه الآخر، وهي دائمًا عكس الوجه الأول، وبينهما مسافة لا تقل بعدًا عن المسافة بين الأرض والمريخ!" وإن كان العبقري محمود السعدني أراد بكتابه أن يعيد النظر في تاريخ مصر من تاني بعد أن مات الخلفاء والمماليك والسلاطين، إلا أننا نريد أن ننظر إلى مصر من تاني وأصحاب الحكم لا يزالون بيننا علنا نستطيع أن نوضح لهم طريقًا أفضل مما هم سائرون فيه، وعلنا - وإياهم - نصل جميعًا إلى حال أفضل ومستقبل أزهى للمحروسة. ويقول السعدني" إن مصر في نظر المحترفين هي سلسلة طويلة من الأمراء والملوك والسلاطين، ولكنها في نظر العبد لله مجموعة متصلة من الأجيال والصياع وأصحاب الحاجات والمتشردين. مصر في زمن السلاطين لم تكن قلاوون أو قطز أو عزالدين أيبك التركماني أو علي بك الكبير. ولكنها كانت الزعر والحرافيش والحشاشين. ومصر أيام عبد الناصر لم تكن هي الرئيس ونوابه، ومدير المخابرات وأجهزة الاتحاد الاشتراكي. ولكنها كانت العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية

والجنود والمثقفين. ومصر في عهد السادات لم تكن هي الرئيس أو زعماء المنابر، أو تجار الشنطة وأصحاب بوتيكات شارع الشواربي وأصحاب الكباريهات ورواد الحانات. ولكنها كانت أيضا هي ملايين الشحاتين والمتسولين والذين يعانون المرض وخيبة الأمل والجوع".

ولو استكمل السعدني كتابة تلك المقدمة في كتابه والتي عنونها ب "طوبى. . وطوبة" لكان كتب قد . ونحن معه . ، "ومصر في عهد مبارك ليست هي الرئيس أو رجال الحرس القديم أو الجديد في الحزب الوطني الديمقراطي، أو رجال الأعمال من الوزراء وغيرهم، أو رؤساء تحرير الصحف الحكومية والمسماة ظلمًا بالقومية، أو ممدوح إسماعيل وبطانته، أو هاني سرور وجماعته، أو أحمد عز وفرقته. ولكنها هي ملايين الفقراء في بر مصر الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يوميًا، وهم ملايين المصريين الذين تصدعت أجسامهم ووهنت صحتهم بفعل المبيدات المسرطنة، وهم المتظاهرون من أجل شربة ماء نظيفة، والواقفون لساعات يتقاتلون في طوابير الخبز. وهم ملايين العاطلين من شباب مصر، وهم العقول المهاجرة من مصر بحثًا عن فرصة خارجها يستخدمون فيها علمهم وعقولهم المرفوضة حكوميًا".

واتفاقًا مع مقولة السعدني في ختام مقدمته لكتاب "مصر من تاني" والتي قال فيها "فنحن لا نقصد إلا وجه الحقيقة، ولا نهدف إلا تعرية الواقع، ولا نرجو إلا عفو الجبار.... ولكن تاريخ العرب في مجمله يقف عند خبر أن كل السلاطين في غاية العدل، وكل الأمراء في غاية الأدب، وكل الحكام على حق وكل الشعب في منتهى الوقاحة والإجرام".

وتم تصدير الكتاب ب "اعتذار لمصر" عما يقوم به المصريون حكامًا ومحكومين من إساءة لمصر وإهدار مواردها والتهوين من المخاطر التي تتعرض لها من الداخل والخارج. وتضمن الكتاب موضوعات تعرض لمـــأزق المحروسة، واستعراض الواقع المصري الحزين مصر، والتأكيد على أن مصر في حاجة إلى مشروع رؤية مستقبلية.

وتم عرض مشروع وثيقة فكرية للتوافق الوطني أعدها مجموعة كبيرة من المفكرين والمهمومين بالشأن المصري، وتناول الكتاب مشكلة الشفافية الغائبة في المحروسة، وكانت خاتمة الكتاب كما يلي:

-للانطلاق إلى المستقبل، لا بد من التخلص من خطايا الحاضر وسلبياته.

-للانطلاق إلى المستقبل، لا بد من التحلل من أسر المفاهيم الضيقة والسياسات العقيمة والنظم الفاشلة والعناصر الفاسدة في المجتمع.

-للانطلاق نحو المستقبل، لا بد من تعميق مفاهيم وقيم التقدم، وترسيخ مفاهيم العدالة والمواطنة.

-للانطلاق نحو المستقبل، لا بد من تعميق العلم والبحث العلمي والتقنية باعتبارهم أسس بناء المجتمع العصري الذي يعيش الحاضر بكفاءة ويستوعب متطلبات الدخول إلى المستقبل.

-للانطلاق إلى المستقبل، لا بد من إعمال الديمقراطية وحرية الاختيار وموضوعية المحاسبة والمســـاءلة.

-للانطلاق إلى المستقبل، لا بد من استخدام وتفعيل منهجيات الإدارة الاستراتيجية على كل المستويـــــات.

-للانطلاق إلى المستقبل، لا بد من الخروج من الماضـــــــــي.

ومع التطورات الدرامية الهائلة التي شهدتها مصر وشعب مصر العظيم الذي صنع ثورتين هزتا العالم وأسقطت نظامين للحكم تبلد الأول ـ نظام مبارك ـ على مدى 30 عاما، وكرس الثاني ـ نظام الإخوان المسلمين وسنة حكم مرسي ـ خمسة وثمانين عاما من الكذب واستخدام العنف والإرهاب وتوظيف الدين الإسلامي السمح لخدمة أهداف الجماعة، كان ضروريًا إصدار الحلقة الثالثة من سلسلة "مصر المحروسة".

وفي هذا الكتاب الذي بين أيدي القراء الأعزاء "مصر المحروسة... ثورة حتي النصر" نعكس الدروس المستفادة من تجربة إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة شئون

البلاد بعد تخلي الرئيس الأسبق مبارك عن منصبه وتكليفه المجلس بمهام إدارة المرحلة الانتقالية الأولي - حتى انتخاب محمد مرسي مرشح جماعة الإخوان المسلمين رئيسًا للجمهورية في 30 يونيو 2012 - ، ثم نتدارس معا مأساة عام فشل وإخفاق مرسي حتى تم عزله بثورة الشعب يوم 30 يونيو 2013 واستجابة القوات المسلحة بقيادة الفريق أول عبد الفتاح السيسي للمطلب الشعبي برحيل مرسي ومن ثم إعلان "خارطة المستقبل" ، ونختتم بدراسة عن إشكاليات المرحلة الحالية - 30 يونيو 2013 وحتى مشارف انتهاء المرحلة بانتخاب رئيس الجمهورية القادم بعد الاستفتاء على الدستور وإجراء الانتخابات التشريعية القادمة - وكبداية لربط حلقات التاريخ الذي مر على مصر منذ أواخر نظام مبارك نذّكر بمقدمة مما جاء في الحلقتين الأولى والثانية من "مصر المحروسة"!

مقدمة من

"مصر المحروسة. رؤية ومنهاج للتغيير الديمقراطي وإعادة البناء"

كان اختياري لتوجيه الخطاب إلى "المحروسة" نابعًا من حب شديد لهذا البلد الذي يستحق أكثر كثيرًا مما هو متاح له في مجالات الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، فضلًا عن التقدم العلمي والتقني. كنت - ولا أزال - مقتنعًا بأن الله سبحانه وتعالى هو الذي يحمي المحروسة على الرغم من كل ما يصيبها من أذى وضرر على أيادي نفر من أبناءها تحكموا في السلطة وانفردوا بالحكم وسخَروا كافة مقدرات البلاد وإمكانياتها لخدمة أغراضهم وتمكين حلفاءهم من رجال الأعمال وغيرهم من شرائح المجتمع الذين فضلوا مصالحهم الخاصة على مصلحة الوطن، وارتضوا أن يرتبطوا بالحزب الحاكم والقيادة السياسية كي يحققوا منافع لهم على حساب الوطن وقضاياه.

وكنت فيما أكتب، أهيب بشعب المحروسة - الأغلبية الصامتة من المصريين -أن ينتبهوا لحقيقة ما يعانونه ويكتشفوا المصدر الأساس لمشكلاتهم - والتي هي مشكلات الوطن -، وكنت استثير في الطوائف من أبناء المحروسة الذين يخاطبهم الكتاب أن يضعوا مصالح المحروسة فوق مصالحهم الذاتية، وأن يقدموا لها بعض ما قدمته وأتاحته لهم من فرص ومميزات تبلورت في ثروات طائلة ونفوذ اقتصادي وسياسي ومراكز اجتماعية مرموقة.

حديث عن إشكاليات التقدم والتغيير الديمقراطي في مصر المحروسة

يسود العالم المعاصر تيارات فكرية مختلفة وحركات سياسية وتحولات اقتصادية وغزوات عسكرية مست عدد من البلاد منها العراق وأفغانستان، وتهدد إيران وسوريا، كما أن الصومال تمزقها الحرب الأهلية منذ سنوات ثم تتعرض لغزو من القوات الأثيوبية التي استنجدت بها الحكومة المؤقتة هناك للتخلص من قوات المحاكم الشعبية الإسلامية. كذلك تعرض لبنان لحرب إسرائيلية شرسة في يوليو من العام الماضي 2006 واجهها مقاومو حزب الله بشجاعة نادرة وأوقعوا بالجيش الإسرائيلي المعتدي هزيمة منكرة - برغم كل ما أصاب بيروت والضاحية الجنوبية منها على سبيل التحديد والجنوب اللبناني من تدمير رهيب - اضطر الإسرائيليون للانسحاب معترفين بالهزيمة.

ومصر أيضًا تتعرض لضغوط وممارسات تأخذ في بعض الأحيان شكل النصيحة المغلفة بالتهديد غير المباشر، وتبدو في حالات أخرى أقرب إلى التهديد الصريح بالحديث عن قطع المعونات وتوقيع العقوبات، وذلك من أجل الانصياع لسياسات أمريكا في المنطقة وقبول مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية ويصب في مصلحة إسرائيل [1].

وفي جميع الأحوال فإن الدول العربية والإسلامية والنامية بشكل عام ومصر المحروسة بشكل خاص تواجه اختبارًا مصيريًا ينشأ من ضرورة تعاملها مع متغيرات وقوى العصر الجديد الداعية إلى الديمقراطية ونظم الحكم الرشيد القائمة على التعددية الحزبية والانتخابات الشفافة من ناحية، ومقاومة حكامها لفكرة التطوير الديمقراطي الحقيقي ورغبتهم في الاستمرار على نفس الوتيرة غير الديمقراطية متعللين في ذلك بضرورة المحافظة على قيم وخصوصيات الحضارة الذاتية من ناحية أخرى.

وقد تصاعدت في السنوات الأخيرة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 دعوة الولايات المتحدة الأمريكية للحرب ضد ما أطلقت عليه "الإرهاب "وتمكنت بفضل تلك الدعوة من السيطرة على أفغانستان والعراق ساعية ليس فقط إلى القضاء على مصادر الإرهاب التي تدعيها، بل انطلقت في محاولة شاملة لتغيير هوية هذين البلدين وإعادة رسم خريطتهما السياسية والاجتماعية والثقافية - واحتمال الخريطة الجغرافية أيضًا - بما يتفق وأهدافها وغاياتها وبما يترجم مصالحها الذاتية ضاربة بعرض الحائط كافة الاحتجاجات والانتقادات الموجهة إليها ليس فقط من أصحاب هاتين الدولتين، بل وأيضا من حلفائها في أوروبا واليابان والمجتمع الدولي كله ممثلًا في هيئة الأمم المتحدة. وقد تبلور هذا الموقف الأمريكي الساعي إلى طمس هوية العراق من الإصرار على تنفيذ حكم الإعدام في صدام حسين صبيحة أول أيام عيد الأضحى المبارك لعام 1427 هجرية غير ملتفته إلى ما أصاب مشاعر المسلمين - حتى من أعداء صدام - من صدمة وإهانة بتنفيذ الإعدام في ذلك التوقيت.

1- الغريب أن هذا الكلام كتب عام 2007، إلا أن التهديد الأمريكي لثورة الشعب في 30 يونيو وقرار أوباما بقطع المعونة العسكرية عن مصر، يبدو أنه إعادة لفيلم قديم سخيف، وكأن أمريكا لم تتعلم أن مصر لا تخشى قطع المعونة ولا يهمها غضب أمريكا!

كما تعددت في الفترة التالية لأحداث 11 سبتمبر 2001 مبادرات أمريكية وأخرى أوروبية تدعو مصر ـ ودول العالم العربي ـ لتطوير نفسها وإصلاح هياكلها السياسية والاجتماعية ونظمها وقيمها الثقافية، حتى طالت بعض تلك المبادرات نظم التعليم والخطاب الإعلامي والخطاب الديني لتلك الدول. وتزداد الضغوط يومًا بعد يوم وتطرح أمريكا مؤخرًا رؤيتها للشرق الأوسط الكبير أو الجديد الذي تريد صياغته وفق توجهاتها وبما يحقق أهدافها السياسية والاقتصادية وغرضها في الهيمنة على العالم والتفرد بالتحكم في موارده ومقدراته، وإن غلّفت كل هذا بحديث عن الديمقراطية وأهمية تعليمها لدول وشعوب المنطقة.

وفي المقابل نرى نظام الحكم في مصر المحروسة يساير الموجة المطالبة بالتغيير ويقدم جرعات متباعدة من عمليات إصلاح جزئية لا تصل إلى عمق الهيكل السياسي والاجتماعي في شكل تغيير حقيقي، كما لا تكفي حتى لتسكين الطلب المتزايد من أجل الإصلاح والتطوير. وقد بلور نظام الحكم المصري توجهاته الإصلاحية مؤخرًا في طلب تعديل 34 مادة من مواد دستور 1971 في محاولة للإيهام بأنه يسير في اتجاه التطوير الديمقراطي، بينما الحقيقة خلاف ذلك. فالتعديل المقترح للمادة 76 لا يزال يضع خيوط لعبة الانتخابات الرئاسية في يد الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم مستبعدًا المستقلين وفاتحًا الباب لأحزاب هشة غير ذات شعبية ولا تأثير لتقدم مرشحين عنها في انتخابات رئيس الجمهورية تكرارًا لسيناريو انتخابات 2005. وفي نفس الوقت تتجنب التعديلات المقدمة من رئيس الجمهورية المساس بالمادة 77 وبذلك يظل رئيس الجمهورية متمتعًا بفترات حكم لا نهائية، بل ويعلن الرئيس في خطابه في الجلسة الافتتاحية لمجلسي الشعب والشورى في نوفمبر 2006 أنه مستمر "طالما في الصدر قلب ينبض ونفس يتردد" ا كما أوضح سيادته في تصريحاته لوكالة أنباء الشرق الأوسط في 8 يناير 2007 أن مسألة مدة رئيس الجمهورية يحددها الشعب من خلال التصويت في الانتخابات الرئاسية مغلقًا بذلك الباب أمام أي حديث عن تعديل المادة 77 من الدستور.

ونتيجة ذلك الجمود السياسي والتباعد عن الديمقراطية، أن تفاقمت مشكلات مصر المحروسة وتعددت مظاهرها في كافة مناحي الحياة التي يعيشها المصريون في شكل معاناة لا تنقطع. فالأسعار في تصاعد وانفلات من دون أن تستطيع الحكومة السيطرة عليها مكتفية كما يصرح وزراؤها المختصون بـ " بمراقبة الأسعار"، والبطالة تطحن الملايين من شباب

المحروسة، والفقر يغلف بسواده ومرارته حياة ما لا يقل عن نصف سكان المحروسة، والصناع من أبناء مصر المحروسة العاملين في شركات قطاع الأعمال تتوالى حالات الاعتصام والتوقف عن العمل بينهم، مطالبين بحقوقهم ومعترضين على التفريط في تلك القلاع الصناعية التي أقاموها بجهدهم وأفنوا فيها حياتهم. كما يسود الفساد وينتشر في كافة أرجاء المحروسة وعلى كل المستويات مع طغيان واضح لكبار المفسدين.

رصد هموم وأحزان المحروسة

إن مصر " المحروسة " تعاني من قضايا ومشكلات خطيرة تعوق تقدمها . بل وتهدد كيانها وبقاءها. وتصنع همومها وأحزانها، وفي مقدمتها ما يلي:

افتقاد المواطنين للحرية وتهميش دورهم في تقرير مصير الوطن برغم أنهم أصحاب المصلحة الحقيقية وأصحاب القرار الأصيل في كل ما يمس حاضرهم ومستقبلهم.

احتكار السلطة وامتناع فرص وآليات تداولها على أسس ديمقراطية تكفل للمواطنين حرية اختيار الحاكم، في نفس الوقت الذي ينفرد فيه رئيس الجمهورية بالقرار ويهيمن على كافة عناصر ومقومات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

تباطؤ التطوير الدستوري والسياسي وتضاؤل الأمل في تحقيق الانفتاح الديمقراطي، وتردد نظام الحكم في الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير وانحرافه حتى عن الوعود التي قدمها بالإصلاح الدستوري.

استمرار الحكم بقانون الطوارئ وتمديد العمل به لأكثر من خمسة وعشرين عاما، فضلًا عن حزمة القوانين سيئة السمعة المقيدة للحريات والمؤكدة لقهر المواطنين وتغييب إرادتهم، والإعداد لاستبدال بقانون الطوارئ ما يسمى قانون الإرهاب وهو ما يحتاج إعداده إلى عامين حسب تقدير رئيس الجمهورية.

تعطيل حق الجماهير في اختيار ممثليها الشرعيين في المجالس المحلية وذلك بتأجيل انتخاباتها عن موعدها الذي كان مقررًا في شهر أكتوبر 2006لمدة عامين، مما يتيح الفرصة للمجالس المحلية القائمة لمواصلة تواجدها تحسبًا لتغير التركيبة السياسية فيها على خلاف ما يريد الحزب الحاكم حال إجراء الانتخابات في موعدها.

- التحكم في تكوين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أطيافها، وضراوة القيود الإدارية والأمنية المانعة لتلك التنظيمات من ممارسة أنشطتها بحرية والمشاركة بإيجابية في إدارة شئون المجتمع.

- استمرار الإعلام الموجه واستشراء الفساد في المؤسسات الصحفية والإعلامية المملوكة للدولة وإدارتها بوحي من توجيهات ومصالح الحزب الحاكم. في نفس الوقت الذي يجري فيه تقييد فرص التعبير عن الآراء المعارضة، وتضييق مساحة الحرية المسموح بها والنكوص عن الشفافية في معالجة القضايا الوطنية الكبرى.

- اختلال الهوية الاقتصادية والسياسية للوطن وغياب استراتيجيات واضحة متفق عليها وطنيًا وديمقراطيًا لإدارة الاقتصاد الوطني.

- تراجع وانحسار دور الدولة في إدارة المجتمع وتخليها عن مسئولياتها ووظائفها الأساسية في تخطيط وإدارة التنمية وتوفير الخدمات والرعاية وفرص العمل للمواطنين، وذلك بزعم التوجه بقواعد وآليات اقتصاد السوق، في الوقت الذي تسود فيه الاحتكارات وسيطرة رأس المال على الحكم واختلاط أدوار ومصالح رجال الأعمال مع المصلحة العامة، وينتشر الفقر والبطالة وتتردى مستويات التعليم.

- انخفاض مستويات الأداء وتراجع الأثر المصري في معظم المجالات الحياتية حتى الرياضية والفنية، فضلًا عن تراجع الأداء الاقتصادي والسياسي والتقني والعلمي. ويكرس هذه الحالة ما نشاهده من هوان وضآلة التأثير المصري في الموقف العربي والعالمي، فضلًا عن حالة العجز العام حتى في الدفاع عن أبناء الوطن الذين تغتالهم إسرائيل في سيناء من دون أن يكون للدولة المصرية موقف يدافع عن الكرامة الوطنية ويثأر لدماء الشهداء. إن الدور المصري يبدو في أضعف حالاته حين التعرض للقضايا العربية المصيرية، وينحصر في تبرير العدوان على الأوطان العربية في العراق وفلسطين والسودان، وتأييد الحملة الأمريكية على المشروع النووي الإيراني، وتبرير العدوان الإسرائيلي على لبنان وإلقاء اللوم على المقاومة الإسلامية بأنها دخلت في مغامرة غير محسوبة، والركون إلى القوى الخارجية كمصادر للعون والمساعدة.

-افتقاد الإبداع والابتكار وانحسار الريادة الثقافية والعلمية والتوجه في معظم الحالات إلى أنماط من التبعية الفكرية والعلمية للعالم الغربي المتقدم، من دون مشاركات أو مساهمات لها وزن من الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية المصرية.

-الانحراف ببرنامج الخصخصة عن المصلحة الوطنية لجماهير الشعب الملاك الحقيقيين لشركات قطاع الأعمال العام والهيئات العامة الاقتصادية وغيرها من مؤسسات الدولة التي يراد نقلها إلى القطاع الخاص، وعدم وضوح الضوابط الكفيلة بالحفاظ على الثروة الوطنية وضمان عدم تسربها إلى غير المصريين.

-التفكك المجتمعي وظهور تيارات فكرية وممارسات اجتماعية ورؤى ثقافية متعارضة مع قيم المجتمع المصري وتقاليده وثوابت، وانتشار حالات غير مسبوقة من التحلل والضياع بين الشباب وتعاظم حالة اللا انتماء للوطن وعزوف الكثيرين من أبناء الوطن عن متابعة شئونه أو الاهتمام بقضاياه.

-إهدار الطاقات والموارد الوطنية في مشروعات ومغامرات سياسية واقتصادية غير مدروسة، وتبديد عشرات المليارات من الجنيهات في مشروعات تفتقد الجدوى الاقتصادية وتكشف عن سوء إدارة للموارد القومية مثل مشروعات فوسفات أبو طرطور وتوشكي وفحم المغارة وغيرها. ولعل أحدث النماذج في هذا الصدد إزالة الجراج متعدد الطوابق الذي أقامته هيئة السكك الحديدية في مواجهة مبنى محطة باب الحديد بحجة المحافظة على النمط المعماري لميدان رمسيس وإهدار مبلغ يفوق الخمسين مليونًا من الجنيهات من أموال شعب المحروسة.

-تبديد مدخرات المواطنين في هيئتي التأمينات الاجتماعية بما يصل إلى 219 مليار جنيه حسب التقديرات في أواخر عام، 2006 وإخفاء المشكلة بدمج وزارة التأمينات في وزارة المالية، والاتجاه إلى سداد المعاشات للمستحقين من خلال طباعة البنكنوت بواسطة البنك المركزي مما يضاعف مشكلات التضخم ويفاقم من مشكلة زيادة الدين المحلي العام.

-التخلف الإداري وتباعد كثير من منظمات الإدارة العامة ومؤسسات الأعمال العامة والخاصة عن نماذج الإدارة المعاصرة وتوجهاتها، وانتشار وتعاظم مشكلات الفساد على كافة المستويات في جميع مرافق العمل الوطني.

-التباعد عن منهج العلم وآليات البحث العلمي ونظم وتقنيات المعلومات الحديثة كأسس لبحث المشكلات وتدبر البدائل واتخاذ القرارات.

المعطيات الموجبة للإسراع بالتغيير الديمقراطي في المحروسة

إن قدرًا مهمًا من إشكاليات مصر المحروسة لا يمكن نسبته إلى قوى ومتغيرات خارجية فقط، بل إن الأوضاع الداخلية وأنماط السلوك العام وتوزيع القوى والمصالح داخل الوطن هي في ذاتها مصادر للخطر والتأثير السالب على مسيرة البلاد وفرصها في التقدم والمشاركة الفاعلة في حركة المجتمع العالمي المعاصر.

وإذا ركزنا البحث في قضايا التقدم الديمقراطي في مصر المحروسة نجد أن الموقف يبدو معقدًا نتيجة تفرق الكلمة وتشرذم فئات وقوى المجتمع المنادية بالإصلاح والتطوير وافتقاد " المشروع الوطني " الذي يجمع أطراف الأمة على كلمة سواء. إن الخلاف هو النغمة السائدة في البلاد بين طبقة أصحاب السلطة من الحكام ومن يتفقون معهم في أسلوب الحكم السائد وتوجهاته من جانب، وبين جماعات أخرى في المجتمع تتفاوت في عدد من يشايعونها ومدى تأثيرها السياسي والاجتماعي التي ترى ضرورة التغيير والخروج من دائرة نفوذ الحكام الحاليين والانتقال إلى نظم يرونها أفضل في الحكم وإدارة المجتمع.

إن التعامل الموضوعي مع قضايا التقدم في مصر المحروسة ينبغي أن ينطلق في ضوء رؤية واضحة للمعطيات الأساسية التي تشكل الواقع المصري وتبين علاقاته بالعالم المعاصر، كما تحدد الفرص التي يمكن استثمارها لتحقيق التقدم والمهددات والمخاطر التي تهدد حاضر مصر المحروسة ومستقبلها. ونرصد فيما يلي تلك المعطيات الأساسية في تصورنا:

-سرعة التغير الاجتماعي والتقني والاقتصادي في دول العالم المتقدم وتطور مستويات متعالية من الرفاهية الاقتصادية والحرية السياسية والعدالة الاجتماعية والاستقرار المجتمعي لشرائح متزايدة من الناس في تلك البلاد تصل المعلومات عن أنماط

سلوكهم وطرائقهم في الحياة إلى مواطنينا في مصر المحروسة ويرونها نماذج يتطلعون إلى محاكاتها.

- تزايد المد الديمقراطي في كثير من دول العالم الثالث، وتصاعد الفرص المتاحة لمواطني تلك الدول للمشاركة في الحياة السياسية القائمة على التعددية الحزبية وصناديق الانتخابات الزجاجية، مما يمثل حلمًا يتوق إليه أبناء المحروسة.تزايد المهددات الناشئة عن حركة العولمة واشتداد قوة الشركات متعدية الجنسيات Transnational Corporations وخطورة تأثيرها في القرار السياسي للدول الأكثر تقدمًا ووضوح أهدافها في السيطرة على مصادر الثروة في بلادنا والتماس أشكال متباينة للتدخل في شئوننا ولتوجيه أوضاعنا الداخلية بما يتوافق ومخططاتها.

- استمرار الخطر الإسرائيلي ليس فقط على فلسطين ولبنان وسوريا . والعراق وإيران بل ودول الخليج العربي . ، ولكن أيضًا على مصر المحروسة متعاونًا في ذلك مع الإدارات الأمريكية المختلفة، ومؤثرًا بشكل مباشر وغير مباشر في القرار الأوروبي وعاملًا على تحجيم التوجهات الأوروبية المتعاطفة مع الموقف العربي وتحييدها بما يقلل من تأثيرها الفعلي في تغيير واقع الصراع العربي الإسرائيلي في اتجاه الحق العربي. وقد تعددت في السنوات الأخيرة الاعتداءات الإسرائيلية على جنود مصر في سيناء دون أن يستطيع النظام المصري الرد بالقدر الذي يتناسب مع الحجم المفترض لمصر من جانب وفداحة الجريمة الإسرائيلية من جانب آخر.

قضايا ملحة للتطوير الديمقراطي في المحروسة

من أجل بناء منهاج أو برنامج استراتيجي لإعادة البناء والتغيير الديمقراطي لا بد من رصد أهم القضايا الملحة التي تشغل المجتمع المصري وتشكل قاعدة الهموم المشتركة بين أبناء المحروسة، والتي نركزها فيما يلي:

- ضرورة التطوير السياسي والانفتاح الديمقراطي وإتاحة فرص المشاركة في العمل السياسي لجميع المصريين وعدم قصرها على مؤيدي الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم.

- إلغاء القوانين والممارسات المقيدة للحريـات والمتمثلة في تشريعات عرفت باسم "القوانين سيئة السمعة"، وأعمال الاعتقالات للمعارضين من دون أحكام قضائية، بل واستمرار اعتقال من تصدر لهم أحكام بالبراءة والذين أنهوا فترات العقوبة المحكوم عليهم بها. تحرير وإطلاق حركة منظمات المجتمع المدني ورفع القيود والتدخلات الحكومية والإجراءات الأمنية التي تشل قدرة تلك المنظمات على المساهمة الفاعلة في التخفيف من مشكلات الوطن والمشاركة الجادة في تقرير مصيره.

- إطلاق فرص التعبير عن الرأي وإلغاء السيطرة الحكومية على منافذ ووسائل الإعلام ومحاكمة أصحاب الرأي وتعريضهم لأحكام بالسجن، فضلًا عما يتعرضون له من تهديدات واعتداءات.

- تحديد الهوية الاقتصادية الأساسية للوطن والاختيار الاستراتيجي لأنماط وآليات إدارة الاقتصاد الوطني وفق استراتيجية شاملة. لقد فقد الاقتصاد الوطني هويته وانسلخ من إطاره الاشتراكي الذي نص عليه دستور 1971 واتجهت الدولة إلى تأكيد التوجه نحو اقتصاد السوق وتمكين القطاع الخاص من السيطرة على مقدرات الاقتصاد، وسارعت في عمليات بيع شركات القطاع العام بدعوى الخصخصة من دون تمييز بين ما هو استراتيجي لا بد من استمراره في إطار الملكية العامة وبين ما هو غير ذلك مما يجوز نقل ملكيته إلى القطاع الخاص.

- مراجعة دور الدولة في مختلف المجالات وتطويره بما يسمح لمنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص والتجمعات الأهلية من المشاركة الفاعلة في دفع وتعجيل التنمية المجتمعية وتحمل مسئولياتها والمشاركة المتعادلة في عوائدها، وفي نفس الوقت تأكيد مسئولية الدولة عن رعاية المواطنين وضمان الحد اللازم من الخدمات والضمانات الاجتماعية والاقتصادية لمحدودي الدخل وغيرهم من شرائح المجتمع المهمشة.

- تحقيق الشفافية وإتاحة المعلومات الصادقة حول التصرفات السياسية والاقتصادية ذات العلاقة بمصالح الجماهير، وتأمين المعايير والآليات المناهضة للفساد في مختلف مجالات العمل المجتمعي.

إشكالية التقدم والتغيير الديمقراطي في مصر المحروسة

تثير آمال التقدم في مصر المحروسة مجموعة من الأسئلة المحورية ينبغي الإجابة عنها للمساعدة في الخروج من هذا التيه الذي تعيشه ويعاني منه شعبها بدرجات متفاوتة:

- كيف تتبدل أحوالنا مما نحن فيه إلى الأحسن والأفضل، وما السبيل إلى الخروج من مأزق التخلف الاقتصادي والتفكك الاجتماعي والتبعية السياسية؟
- كيف نحقق قول الحق تبارك وتعالى " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم "؟
- كيف يكون التغيير الديمقراطي تحولًا ناضجًا سلميًا حضاريًا يتفق مع القيم الإسلامية الرفيعة التي يحض القرآن الكريم عليها كما جاء في قول الحق تبارك وتعالى " ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن، إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين " (النحل 125).
- من يتحمل مسئولية قيادة التغيير الديمقراطي، وما هي معايير وأساليب اختيار القادة، وأسس ووسائل محاسبتهم ومساءلتهم عن نتائج قيادتهم؟
- كيف تشارك الأغلبية من أبناء المحروسة في إحداث التغيير الديمقراطي بحيث يتحولون من أغلبية صامتة غير مؤثرة إلى قوة إيجابية تدفع حركة التغيير وتدافع عن منجزاتها؟
- كيف يتم التخطيط والإعداد لحركة التغيير الديمقراطي المجتمعي الشاملة بحيث تتحقق أهدافها مع الأخذ في الاعتبار الظروف المحيطة وتقدير فرص النجاح ومصادر الخطر واحتمالات الفشل؟
- كيف يتم اختيار مجالات التغيير الديمقراطي وأولوياته بحيث تأتي النتائج مؤثرة ومساعدة على تعظيم فرص النجاح في إتمام التغيير الديمقراطي بكفاءة وفعالية؟
- كيف تعاد صياغة هياكل المجتمع وعناصره الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتصبح أكثر قبولًا ومحاباة لفكر التغيير الديمقراطي ومعطياته، ومن ثم تكون فرص صيانة ما يتحقق من منجزات والمحافظة عليها -فضلًا عن تدعيمها -أكبر ما يمكن.

- كيف يتم تحقيق التغيير الديمقراطي بالاندماج في عالم اليوم والتفاعل الإيجابي مع مقومات التقدم وآلياته في المجتمعات الأخرى، والتحوط ضد ما لا يفيد في تلك المجتمعات؟
- كيف تتحقق عدالة توزيع عوائد التغيير الديمقراطي، وتجنب تكرار مشكلات تاريخية حين تستحوذ فئة قليلة على النصيب الأكبر مما يتحقق عن التغيير من فوائد، ويصير الارتداد إلى مواقف ليست أحسن كثيرًا مما تم التغيير الديمقراطي عنها.

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تتطلب وضوحًا فكريًا يحصر العناصر والعوامل ذات التأثير في صنع التغيير الديمقراطي، ويرتب علاقاتها فيما بينها، ويؤسس منهجًا يسترشد به القائمون على إدارة حركة التغيير الديمقراطي، كما يتطلب الاتفاق المجتمعي على مجموعة مبادئ أساسية يلتزم بها القائمون بالتغيير الديمقراطي والمساندون له.

المصارحة الوطنية أساس لتطوير الواقع وتحقيق التغيير الديمقراطي

إن التحديث الشامل والتغيير الديمقراطي هو المخرج من المأزق المصري الحالي والسبيل إلى مستقبل أفضل؛ ويتطلب تحقيق هذا الأمل ضرورة المصارحة والمكاشفة الوطنية في الأمور الجوهرية التالية:

- الاعتراف بأننا جميعًا حكامًا ومحكومين مشاركون في إنتاج وتضخيم المشكلات التي يعاني منها مجتمعنا، وإن كان نظام الحكم اللا ديمقراطي الذي نعيش تحت وطأته منذ بدأ نظام يوليو 1952 هو صاحب الدور الأكبر في الوصول بمصر إلى ما تعانيه الآن من مشكلات وضعف وهوان على كافة الأصعدة.
- الاقتناع بأننا جميعًا مسئولون عن حل تلك المشكلات ومنع تكرارها أو نشأة مشكلات أخرى غير قائمة الآن، ومن ثم لا بد من أن ينزع المصريون عن أنفسهم ثوب اللامبالاة والسلبية وينهضوا للعمل الجاد من أجل تغيير وجه الحياة في وطنهم بما يحقق آمالهم في وطن عزيز مستقر وناهض، ويؤمّنوا مستقبل الأجيال القادمة من أبناء المحروسة.
- الإيمان بأن المشكلات التي تراكمت عبر سنوات طوال يمكن علاجها والتخلص منها في بضع سنوات قليلة وأن نتائج الحل يمكن أن تظهر في فترة وجيزة إذا تم الاستناد

إلى العلم والتفكير العلمي، وإذا توفر مناخ من الحرية والديمقراطية يسمح بالمشاركة الفعالة والمسئولة من جانب كل المواطنين.

- حشد الجهود ورص الصفوف لجميع أبناء الوطن في الداخل والخارج، والسعي الحثيث لإشراك أبناء المحروسة -ذوي العلم والخبرة والثروة المقيمين في الخارج -للمشاركة الجادة والفعالة في المشروع الوطني الأكبر لإعادة بناء مصر وتطويرها ديمقراطيًا واقتصاديًا وعلميًا وتقنيًا وثقافيًا واجتماعيًا.

وجاء في ختام "مصر المحروسة"

رسالة إلى..........

طلعت علينا آلة الدعاية المفرطة للحزب الوطني الديمقراطي بتعبير " الانطلاقة " مشيرة إلى الانطلاقة الأولى وهي التي تمكن خلالها أصحاب الفكر الجديد من إحكام سيطرتهم على الحزب بإنشاء أمانة السياسات ومجلسها الأعلى ونجاح مجموعة من رجال الأعمال الساعين إلى السلطة ولعب دور سياسي في شغل مواقع قيادية بالحزب والحكومة وذلك لاستكمال المقومات اللازمة للانطلاق في مجالات الأعمال من دون معوقات. ثم أتبعت آلة دعاية الحزب الوطني ذلك بالحديث عن شعار " الانطلاقة الثانية نحو المستقبل " والذي شعر معه المصريون أنها مجرد دغدغة لمشاعرهم واستثارة لأحلامهم من دون وجود حقائق على أرض الواقع تؤيد ما تحمله تلك الانطلاقة من بشائر.

والأمر المؤكد أننا فعلًا بحاجة إلى انطلاقة حقيقية تتجه إلى تغيير وجه الحياة في مصر المحروسة وتزيح عنها آثار الفشل والتخلف والتردي في كافة المجالات عبر سنوات حكم الحزب الوطني الممتدة. ولكننا نريدها انطلاقة ديمقراطية يشارك الشعب بكل فئاته في تشكيل برامجها لتحقق مجتمعًا ديمقراطيًا وتقيم نظامًا للحكم يحترم عقول المواطنين ويستجيب لإرادتهم، ويعمل من أجلهم وبمقتضى قبولهم ورضاهم وليس رغمًا عنهم.

إن المحور الأول للانطلاقة التي يريدها شعب المحروسة هو إقرار برنامج شامل للإصلاح السياسي والدستوري يبدأ بإعداد دستور جديد للبلاد يتم بمقتضاه تحديث نظام الحكم ليكون نظامًا جمهوريًا برلمانيا ديمقراطيًا ينتخب فيه رئيس الجمهورية في انتخابات شفافة من بين

مرشحين متعددين من دون أي عوائق تمنع الترشيح أو تقصره على فئة دون غيرها أو فرد بعينه، ويشغل فيه رئيس الجمهورية منصبه لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد لفترة ثانية فقط. وفي نظام الحكم الجديد يحكم رئيس الجمهورية من خلال حكومة منتخبة انتخابًا شفافًا من بين الأحزاب القائمة، وتكون له سلطات محددة ويسأل عن نتائج عمله أمام البرلمان. كذلك يجب أن يرسى نظام الحكم الجديد مبدأ سيادة القانون وخضوع كافة المواطنين من دون استثناء لحكمه أمام قضاتهم الطبيعيين. ومن أجل تدعيم الانطلاقة الديمقراطية يجب إلغاء قانون الأحزاب ورفع كافة القيود المفروضة على إنشاء الأحزاب بحيث يكفي لقيامها أن يخطر المؤسسون جهة الإدارة التي يحددها القانون بقرارهم تأسيس حزب جديد أيًا كانت هويته واتجاهاته إلا أن يكون حزبًا دينيًا يقصر عضويته على أفراد ديانة معينة. وفي إطار تيسير التغيير الديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي حقيقي ينبغي إيجاد قانون جديد للانتخابات يضمن سلامة إجراءات القيد الآلي في الجداول الانتخابية لكل مصري ومصرية يبلغ سن الثامنة عشرة ومن واقع السجل المدني، كما يقضي بتنقية الجداول الانتخابية آليًا لاستبعاد المتوفين والمسجونين وفقًا لأحكام قضائية واعتماد بطاقة الرقم القومي - بعد تطويرها لتكون بطاقة ذكية - مع استعمال قارئ إلكتروني لقراءة البطاقة وإثبات شخصية المواطن عند إدلاءه بصوته في لجان الانتخاب وبذلك يتم القضاء على ظاهرة بطاقة الانتخاب الدوّارة التي لعبت دورًا مهمًا في إنجاح مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي في انتخابات مجلس الشعب عام 2005 . كما يجب النص على إتاحة حق الانتخاب للمصريين المقيمين خارج البلاد. وينبغي أن يؤكد قانون الانتخابات المستهدف على إبعاد تأثير السلطة التنفيذية ممثلة في وزارتي الداخلية والعدل عن جميع مراحل وإجراءات الانتخابات واستفتاءات الرأي وذلك بإنشاء هيئة وطنية مستقلة تشرف على كافة أعمال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية واستفتاءات الرأي، ويشغل مناصبها أعضاء سابقون في الهيئات القضائية ورجال قانون وشخصيات عامة ترشحهم مؤسسات المجتمع المدني على أن يكونوا غير قابلين للعزل وينتخبون هم رئيس الهيئة من بينهم.

والمحور الثاني في الانطلاقة الديمقراطية المنشودة هو بناء اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية، ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني. إن النظام

الاقتصادي المواكب لنظام حكم ديمقراطي ينبغي أن يتجه بالأساس إلى حماية مصالح الغالبية من المواطنين والحفاظ على فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. في نفس الوقت الذي يكافئ فيه النظام الاقتصادي الديمقراطي أصحاب الأعمال والمستثمرين على جهودهم وإبداعاتهم في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن وذلك على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة وكذا الأعباء الاقتصادية. إن ديمقراطية النظام الاقتصادي تفرض الشفافية في اتخاذ القرارات ذات التأثير على المواطنين وضرورة إشراكهم من خلال ممثليهم في المجالس التشريعية المنتخبة في فحص ودراسة السياسات والقرارات الاقتصادية ومن ثم إقرارها. وبذلك نتوقع أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي عيوب وثغرات برنامج الخصخصة الحالي وما أدى إليه من تفريط في مواقع إنتاجية بأقل من قيمتها، أو تفادي ما يثار حول عملياته من شكوك نتيجة عدم إتباع إجراءات واضحة ومعايير صادقة في التقييم. كما نتوقع أن يعالج النظام الاقتصادي الجديد مشكلات انتشار حالات الاحتكار والقضاء على المنافسة وتغوّل قلة من رجال الأعمال يحتكرون قطاعات إنتاجية مهمة وحيوية وتقف أجهزة الحكومة غير قادرة على كبح جماحهم وإلزامهم بقرارات ضبط الأسعار أو تنظيم تداول السلع التي يسيطرون عليها.

ولا شك أن النظام الاقتصادي الديمقراطي المستهدف لن يسمح بإطلاق قوى السوق لتسيير الاقتصاد الوطني وتسليم مقدراته للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي من دون مراعاة للأبعاد الاجتماعية ومسئولية الدولة عن رعاية المواطنين وضمان حد معقول لهم من الرفاهة الاجتماعية والأمان الاقتصادي باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقيين في كل ما يجري في الوطن. إن إطلاق قواعد ومعايير الاقتصاد الحر وتوجهات النظام الرأسمالي من دون ضوابط العدالة الاجتماعية يهدد بأخطار وخيمة عانت منها دول كثيرة حتى تبينت ضرورة وجود دور واضح ومسئول للدولة في ضبط وتنظيم النظام الاقتصادي من دون إهدار الأصول الموضوعية في اقتصاد السوق. لقد ظهرت في دول مثل بريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول الرأسمالية دعوات لما يسمى " الطريق الثالث" الذي ينتهج سبيلًا وسطًا بين الرأسمالية المتوحشة وبين نظم الاقتصاد الشمولي القائمة على مفاهيم اشتراكية أو شيوعية تكرس السيطرة البيروقراطية على الأوضاع والأنشطة الاقتصادية. وقد عانينا نحن في مصر أيضًا

من انسلاخ الدولة من مجالات اقتصادية حيوية بدعوى إعمال آليات السوق من دون إيجاد المعايير والضوابط وتفعيلها لحماية المستهلكين وضمان حرية المنافسة وقطع السبل أمام الاحتكار والمحتكرين.

كذلك فإن هدفًا رئيسيا للنظام الاقتصادي الديمقراطي ينبغي أن يكون القضاء على الفقر وانتشال ما يقرب من نصف عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بما يعادل دولار أمريكي واحد في اليوم ويقصد بذلك ما يمكن أن يشتريه الدولار من سلع وخدمات، فلنا أن نتصور إنسانًا يعيش بأقل من 6 جنيهات في اليوم لمأكله ومشربه وسكنه وكافة احتياجاته الحياتية!!.. إن الانطلاقة الاقتصادية المأمولة لا بد وأن تبدأ ببناء استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية الشاملة تتبنى مفاهيم عصرية وعادلة لإعادة هيكلة مؤسسات الاقتصاد الوطني بما يحقق زيادة الإنتاج من السلع والخدمات ويخلق فرص العمل الحقيقية، وتعالج مشكلة تضخم الدين المحلي العام والدين لخارجي، بما يؤدي في النهاية إلى معدلات نمو حقيقية في الناتج القومي الإجمالي يلمس المواطن آثارها ويتمتع بنتائجها في شكل مستويات أفضل للمعيشة.

والمحور الثالث في الانطلاقة الديمقراطية هو القضاء على الفساد في شتى صوره وتجفيف منابعه في الأساس. إن أهم مصادر الفساد في مصر - وفي العالم النامي بشكل أو آخر - هو تداخل وتزاوج السلطة السياسية والنظام الحاكم مع رجال - وسيدات - الأعمال. إننا في مصر نشهد حالة غير مسبوقة في التاريخ المصري لسيطرة رجال الأعمال على الحزب الحاكم، وزيادة أعداد الوزراء من رجال الأعمال الذين تختلط مصالحهم الشخصية في شركاتهم ومؤسساتهم بمجالات العمل في الوزارات التي يشغلونها - حتى وإن أعلنوا انسلاخهم عن إدارة ومباشرة شئون شركاتهم وأعمالهم الخاصة، فهم لا يزالون يملكونها ويأتمر المسئولين عنها بتوجيهاتهم ولو بطريق غير مباشر. فوزير الصحة يمتلك مستشفى كبير وكان يمارس دور رجل الأعمال والمستثمر بشكل كثيف، ووزير السياحة يمتلك شركات للسياحة من المفترض أنها تخضع لرقابة وزارته، ووزير النقل له شركات تتعامل مع هيئات السكك الحديد وغيرها من هيئات وزارته، ووزير الإسكان له شركات تعمل في مجال الفنادق ويمتلك أنصبة مهمة في بعض البنوك مع زميله وزير النقل، ووزير التجارة والصناعة يمتلك شركات صناعية وتجارية

مهمة تدير وكالات لشركات أجنبية كبرى لها مصالح واضحة في السوق المصري. كذلك نرى رجل أعمال يتولى منصبًا رفيعًا في الحزب الحاكم كما يرأس أخطر لجنة مسئولة عن الأمور الاقتصادية في مجلس الشعب، وفي نفس الوقت يدرس جهاز منع الاحتكار مدى صدق اتهامه باحتكار صناعة الحديد في مصر! إن إعمال القواعد الديمقراطية السليمة يعفي هؤلاء وغيرهم من أحاديث الشك ويقدم الدليل على نزاهة الحكم، ومن ثم يجب ألا ينفرد الحاكم باختيار الوزراء، بل يتم تشكيل الحكومة بناء على انتخابات شفافة وتعرض أسماء المرشحين لشغل مناصب الوزراء على المجلس التشريعي المختص وفق الدستور للموافقة عليهم ومنحهم الثقة، ولعلنا نتذكر ما حدث في إيران عندما تولى أحمدي نجاد رئاسة الجمهورية فقد اعترض البرلمان هناك ثلاث مرات على ثلاثة أشخاص رشحهم الرئيس لشغل منصب وزير البترول حتى حصل الوزير الأخير على الثقة وتم تعيينه.

والمحور الرابع في انطلاقة الديمقراطية من أجل مستقبل أفضل للمحروسة ينبغي أن يكون إعادة بناء الجهاز الإداري على أسس إدارية واقتصادية سليمة تكرس اللامركزية وتضع معايير للمحاسبة والمساءلة، وتوضح أسس تحديد الأداء وتخطيط الأنشطة ومتابعتها في إطار الأهداف والاستراتيجيات الوطنية. إن الغرض الأساس لإعادة بناء الجهاز الإداري للدولة ينبغي أن يكون إزالة التشوهات الرهيبة التي يعاني منها جهاز الدولة من زيادة في أعداد الوزارات والهيئات القومية والعامة والمجالس العليا والمراكز وغيرها من عناصر الجهاز الحكومي المركزي، وتضخم في أعداد العاملين وانتشار حالات البطالة المقنعة بينهم وانخفاض معدلات أداءهم، وتداخل في الاختصاصات وتميع المسئوليات، فضلًا عن الترسانة الضخمة من القوانين واللوائح والقرارات الجمهورية وقرارات رئيس مجلس الوزراء والوزراء التي يعاني الناس أشد المعاناة في متابعتها وملاحقتها. إن تربح كبار المسئولين واستغلالهم لنفوذهم لتحقيق مكاسب شخصية من وراء شغل الوظائف العامة إنما يمثل رأس الحربة في نظام شامل للفساد يضم آلاف من صغار المفسدين الذين يستغلون حاجة المواطنين في تكوين مكاسب مالية. كما أن كافة صور الانحراف والفساد الوظيفي في مختلف القطاعات الحكومية هي نتيجة مباشرة لتهرأ الجهاز الإداري للدولة وتخلف نظمه وضعف معايير وآليات الرقابة والمحاسبة والمساءلة به. إن جهاز الدولة لا يخضع عمليًا لأي تقييم موضوعي. اللهم إلا تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات التي لا تلقى العناية اللازمة ولا يناقشها مجلس الشعب، ومن ثم

تمضي بلا تأثير. وحتى الوزراء ورؤساء مجالس الوزراء لا يتم تقييم أداءهم ولا يقدمون تقارير للشعب بما حققوه أو فشلوا في تحقيقه اكتفاء بالتصريحات التي يطلقونها في وسائل الإعلام من دون أن تتاح لأحد من أصحاب المصلحة فرصة مناقشتهم فيها.

إن مشكلات الفساد تنسب عادة إلى انحرافات الأفراد عن واجبات وظائفهم، ولكنه في الأساس مظهر فشل الدولة في إقامة هياكل ونظم إدارية متطورة وقادرة على الأداء تخضع لرقابة حكومية وشعبية حقيقية.

والمحور الخامس في الانطلاقة الديمقراطية هو إعادة صياغة المنظومة الوطنية للتعليم العام والجامعي لإعادة القيمة العلمية والحضارية للمدرسة والجامعة باعتبارهما مؤسسات تربوية لبناء شخصية الإنسان في المقام الأول وتزويده بالعلم والمعرفة والقدرة على التفكير وحل المشكلات، وصقل مهاراته الفكرية والإبداعية، وليس مجرد حشو أدمغة الطلاب بمعلومات يعمدون إلى حفظها عن ظهر قلب ويتدربون على حل أسئلة نموذجية تروجها الوزارة باعتبار أنها مثال لما يجب أن يتوقعوه في الامتحانات المصممة بالأساس لقياس قدرتهم على الحفظ، وبالتالي تتعطل آليات الإبداع والابتكار لديهم ويتحولون إلى آلات صماء لا تفكر. إن الأساس في نهضة الأمم هو نظام تعليم حقيقي وجاد، وما حققته دول آسيا المعروفة بالنمور الأسيوية من نهضة اقتصادية هائلة كان الأساس فيها الاهتمام الوطني بالتعليم وتطويره. ولعل من المثير للأسى أن نقرأ تقريرًا أعده حضرة صاحب المعالي أحمد نجيب الهلالي بك وزير المعارف العمومية في المحروسة سنة 1935 يقول فيه " يجتاز التعليم الثانوي في مصر أزمة منذ عهد بعيد، وقد شعرت بذلك وزارة المعارف، كما شعر به كل من يتصلون بهذا النوع من التعليم أو يتأثرون به. ولقد حاولت الوزارة مرة بعد أخرى علاج هذه الأزمة بتعديل نظام الدراسة الثانوية في صور مختلفة من حيث عدد السنين الدراسية، أو عدد مواد التعليم بما فيها اللغات الأجنبية، أو من حيث المناهج، أو مواد الامتحان، أو نسبة النجاح. والعجيب أن الوزارة لم تتجه في جميع التجارب السابقة إلا إلى الناحية العلمية، تاركة الناحية التهذيبية كأنها ليست جزءًا هامًا من عمل وزارة المعارف، وعاملًا قويًا من عوامل التربية الصحيحة. " ويمضي معالي أحمد نجيب الهلالي بك في تقريره قائلًا " وأساس العلة في رأينا، هو الإدارة التعليمية، هو في طريقة الإشراف على المدارس، هو بعبارة صريحة في وزارة المعارف........

فإن وزارة المعارف قد ركزت في يدها كل ما يختص بالتعليم، تركيزاً ألغى شخصية المدارس إلغاء، وأعجز القائمين على أمر التعليم من نظار ومدرسين عن إحداث أي أثر في تكييف التعليم أو توجيه التربية، فاستحالت المدارس صورة متكررة متشابهة، وانعدم بذلك الطابع الشخصي الذي ينبغي أن تطبع به كل مدرسة في حدود بيئتها الخاصة وأساتذتها وناظرها وتلاميذها. وكما غلّ هذا التركيز يد النظار والمدرسين، كذلك غلّ يد الوزارة نفسها عن العناية بالمسائل الفنية عناية كافية مثمرة. وإذا كان زمن الوزارة مشغولًا بأصغر الشئون المدرسية من عقوبات التلاميذ، ومواربتهم، وإعادة قيدهم، واعتماد جداول الدروس لم يبق منه إلا القليل للتفرغ للشئون الفنية ودراسة السياسة العليا للتعليم". ترى هل تغير الوضع من 1935 وحتى 2006؟ أليست الصورة واحدة؟ الفرق الوحيد والأهم أنه في سنة 1935 وجد وزير المعارف في ذلك الوقت الشجاعة للاعتراف بالخطأ ومسئولية الوزارة التي يرأسها عن النتائج السلبية للنظام التعليمي، أما الآن فلم يوجد بعد الوزير الذي يكرر نهج الهلالي بك!!.

ولا تختلف حال الجامعات المصرية الآن عن حال مدارس المحروسة، ويكاد ينطبق عليها ذات التشخيص الذي أوضحه الهلالي بك، فالجامعات كلها صور متكررة متشابهة تفتقد الاستقلال الأكاديمي والمالي والإداري، وترزح تحت سيطرة مركزية من وزارة التعليم العالي وتعاني من افتقاد مقومات الجامعة العصرية.

إن مراجعة أوضاع التعليم في مصر وإطلاق مبادرة حقيقية تقوم على دراسة الواقع وتمثل تجارب الدول التي سبقتنا في تطوير نظمها التعليمية وتحقيق طفرات هائلة فيه هي الأساس في تفعيل كافة المحاور في انطلاقة الديمقراطية نحو مستقبل أفضل وأحسن لمصر، وليس في ظني أننا بحاجة إلى المزيد من المؤتمرات وورش العمل ، وإنما نحن بحاجة إلى إرادة سياسية ديمقراطية تنزع عن المنظومة التعليمية السمة المركزية وتكرس إدارة اقتصادية واعية للموارد المخصصة للتعليم وتشرك المجتمع المدني في مسئوليات تطوير التعليم وتحمل أعباءه المالية والتقنية. وفي مقدمة الإصلاحات المقترحة في هذا السبيل توحيد إدارة المنظومة الوطنية للتعليم في وزارة واحدة تهتم بالاستراتيجيات والسياسات التعليمية العامة، وترك الحرية للإدارات التعليمية في المحليات لإدارة شئون المدارس أيضاً على أساس لا يهدر مسئولية إدارة المدرسة والقائمين عليها.

وبنفس المنطق لن يستقيم حال الجامعات الحكومية إلا إذا تحررت من الإدارة البيروقراطية لوزارة التعليم العالية وتباين اتجاهاتها مع قدوم كل وزير جديد، إن الجامعات ينبُغي أن تحصل على استقلالها المالي والإداري والأكاديمي وتخضع في إدارتها وتقييم أعمالها لمعايير الاعتماد العالمية. وبالضرورة لا بد من إلغاء هيمنة الدولة على تعيين رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية بها وترك ذلك لعملية اختيار ديمقراطية يرضاها أعضاء الأسرة الجامعية ويتحملون مسئولية اختيارهم. ناهيك عن رفع يد الأجهزة الأمنية عن التدخل في أمور الجامعات وإطلاق حرية العمل الطلابي الديمقراطي من غير ممارسات قمعية.

اللهم ألا قد بلغت، اللهم فاشهد.

كلمة أخيرة

أكتب هذه الكلمة الأخيرة مساء الأحد الخامس والعشرين من مارس 2007 واستشعر كما يستشعر جميع أبناء المحروسة أن الوطن يمر بمأزق خطير تسببت فيه تصرفات وقرارات نظام الحكم الذي لا يرى الأمور إلا من زاوية مصالحة وضرورات استمراره إلى الأبد بلا منازع. إن الوطن قد وصل إلى طريق مسدود لا مخرج منه سوى بتغيير ديمقراطي شامل على كافة الأصعدة يضع اتخاذ القرارات المصيرية في أيدي أبناء الوطن المهمومين بمشكلاته والحريصين على مستقبله ويفتح الطريق لمجتمع يقوم على التعددية الحزبية الحقيقية بلا موانع أو قيود، ويسوده القانون والالتزام بتداول السلطة.

إن نظرة سريعة على أحوال الوطن الآن تؤكد بما لا يدع مجالًا للشك حدة المأزق وضراوة المأساة وقسوة ما يعانيه شعب المحروسة. فالكل في مصر تؤرقه قضايا وأحداث مصيرية تشير جميعها إلى الاختناق والاحتقان في كافة مرافق مصر المحروسة، ولنبدأ من الآخر:

- احتراق منطقة المساكن العشوائية في قلعة الكبش والأهالي المتضررين من الحريق وفقدان كل ما يملكونه يتظاهرون أمام مجلس الشعب ورئيسه وهو نائب تلك المنطقة يرفض النزول إلى الأهالي ويكتفي على حد قوله بإجراء المكالمات الهاتفية مع كبار المسئولين لحل مشكلتهم. وفي اليوم التالي -وهم في العراء -يعتدي عليهم أفراد الأمن المركزي كما لو كانوا من المجرمين مستخدمين في ذلك القنابل المسيلة للدموع.

- بعض أهالي المفقودين في حادث العبارة السلام 98 يتعرفون على ذويهم في لقطات تليفزيونية تظهرهم أحياء في الغردقة بعد إنقاذهم من الحادث ولكنهم مفقودين ولا يعرف أحد لهم طريقًا ولا تجيب الدولة ولا المسئولين عن تساؤلات الأهالي المكلومين.

- عمال 4 شركات للغزل والنسيج يواصلون الإضراب بعد فشل المفاوضات والعاملون في غزل شبين يتهمون مسئولي الشركة بصرف الأرباح وحدهم.

- توطن مرض أنفلونزا الطيور في مصر والدولة لا تزال تبحث في سن قانون يجرم تداول الطيور الحية ولا تزال تخطط لزيادة طاقة المجازر المؤهلة لمنع ذبح الطيور في محال البيع أو في المنازل.

- مبارك يطالب بضرورة الالتزام بالشفافية الكاملة عند تطبيق برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، وكأن مصدر عدم الشفافية غير معروف، وإذا كان الرئيس يطالب فماذا نفعل نحن؟ والمشتري السعودي لشركة عمر أفندي يستعين بمدير يهودي لإدارته -على حد ما نشرت الصحف-.

- مبارك يطالب بأن احتكار القطاع الخاص يجب ألا يحل محل احتكار الدولة، ومع ذلك تزداد ضراوة القيادي الكبير في الحزب الحاكم محتكر الحديد والصلب ولا يحرك جهاز منع الاحتكار وحماية المنافسة ساكنًا، ويمتد الاحتكار ليشمل صناعة الأسمنت.

- نظيف يعلن أمام مجلس الشورى ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي إلى 26 مليار دولار وأمريكا تمنح مصر 1.7مليار دولار مساعدات في 2008 والمواطنون لا يفقهون لماذا نتسول مساعدات أمريكا إذا كنا نملك كل تلك المليارات.

- أكثر من نصف المصريين يعيشون تحت خط الفقر بما يقل عن دولار أمريكي واحد يوميًا، ومركز المعلومات بمجلس الوزراء ينشر نتيجة استطلاع للرأي يقول إن 89% من المصريين راضون عن حكومة د. نظيف!!!

- يبث التليفزيون الإسرائيلي فيلمًا وثائقيًا يعترف بقتل الأسرى المصريين في نكسة 1967 ووزير خارجية المحروسة يقول لن نقطع علاقاتنا مع إسرائيل لمجرد فيلم ويطالبها

بالتحقيق في الموضوع وإفادة سيادته بالنتيجة. وينتهي الأمر عند هذا الحد وينسى المصريون الموضوع كما ينسون دائمًا كل مصائبهم.

- التعديلات الدستورية تلغي الإشراف القضائي على الانتخابات وتنتهك مواد الحريات العامة في الدستور بزعم حماية المصريين من الإرهاب!

في هذا المناخ المعتم الذي تعيشه مصر المحروسة بفضل إنجازات الحزب الحاكم سليل هيئة التحرير والاتحاد الاشتراكي، تتبدد آمال المعلمين في صدور الكادر الخاص بهم وتستخدمه الحكومة وسيلة ضغط لإجبار المعلمين للذهاب إلى الاستفتاء على التعديلات الدستورية رغم أنها لا تفي بما تعهدت به، ويتجاوز مشروع قانون الوظيفة العامة المقترح من وزير الدولة للتنمية الإدارية الأصول التشريعية ويتعثر أمام رفض الكافة لما جاء به من بدعة جعل التعاقد محدود المدة هو الأساس في شغل الوظائف العامة خلافًا للمبادئ الدستورية المستقرة، وكذلك بالنظر إلى اعتراض مجلس الدولة عليه. ويوالي وزير التعليم العالي طرح إصدارات متعددة من رؤيته لتطوير التعليم الجامعي بينما الجامعات ترزح تحت صنوف التخلف الأكاديمي والإداري وسيطرة الأمن على أنشطتها الرئيسية. ويرقص نواب الشعب الأفاضل في مجلسهم وليس مجلس الشعب فإنه اسم على غير مسمى فرحًا بانتصارهم على الشعب وإقرارهم 34 تعديلًا للدستور في جلستين، وتسرع الحكومة إلى إجراء الاستفتاء على تلك التعديلات بعد أقل من أسبوع واحد على إقرارها وعلى الرغم من كل الاعتراضات من كافة القوى الوطنية، ويصدر شيخ الأزهر فتواه القاطعة بأن الامتناع عن المشاركة في الاستفتاء على الدستور كتمان للشهادة يعتبر الشخص بسببها آثمًا.

تلك عينة من مظاهر المأزق الذي يعيشه المصريون في الألفية الثالثة بينما العالم حولنا يتسابق في النمو والتحضر وتدعيم الديمقراطية حتى في موريتانيا!!

والسؤال هل هذا مأزق مصر أم هو مأزق نظامها الحاكم؟ أترك الإجابة لفطنة القارئ، أو أن البحث عن إجابة قد يجعل إعادة قراءة هذا البرنامج من أوله مطلوبًا.

ذلك بعض ما جاء في الحلقة الأولى من سلسلة كتب "مصر المحروسة" عام 2007، وأظنني لا أبالغ إن زعمت أن "المحروسة" ما تزال تعاني من تلك الأحزان والأمراض السياسية والمجتمعية حتى الآن وبرغم أن شعبها قد أنتج ثورتين وأنهى نظامين للحكم في مدى يقل من 3 سنوات! واسمح لنفسي باستعارة العبارة الخالدة لشاعر العامية المصري صلاح جاهين. "وعجبي!"

مقدمة من:

"مصر المحروسة. من تاني خواطر من أجل المستقبل"

.. منذ صدر الجزء الأول من " مصر المحروسة. رؤية ومنهاج للتغيير الديمقراطي وإعادة البناء " توالت على مصر الأحداث واشتدت المشكلات وانسدت الطرق أمام الكثير من أبناءها المخلصين من شدة وهول ما يلاقونه من مصاعب في الحياة. أزمات متلاحقة في رغيف الخبز وطوابيره، والغلاء والتضخم وارتفاع تكلفة المعيشة وانخفاضها بالنسبة لملايين المصريين إلى أدنى مستوياتها، والبطالة الخانقة التي يعاني منها ملايين من شباب المحروسة يحاول نفر منهم الخلاص منها بمحاولات للهجرة غير المشروعة والموت غرقًا أمام سواحل اليونان وايطاليا في قوارب غير صالحة ورحلات مشبوهة يقوم على تنظيمها ناس ممن لا خلاق لهم يعدونهم بالنعيم في بلاد أوروبا ويستنزفون ما يجمعه هؤلاء الشباب من مال بطرق لا يعلمها إلا الله.

واستكمالًا لتلك المقولة الخالدة [2]، نكرر ما قاله بعض المصريين الظرفاء تعليقًا على الحكم ببراءة صاحب العبارة السلام 98 والتي غرقت ومعها 1034 شهيدًا من أبناء المحروسة ومن سبقهم من شهداء القطارات المحترقة:

" إن المشكلة تكمن في الركاب، فهم لا يعرفون كيف يركبون"!!!

وبنفس المنطق، فحكامنا عباقرة، والمشكلة فينا نحن المصريين الذين لا نعرف كيف نكون محكومين!!!!

لكل ما سبق استعرت تعبير " من تاني" لأضعه بعد مصر المحروسة ومن ثم جاء عنوان الجزء الجديد " مصر المحروسة .... من تاني" إشارة إلى أننا لا نستطيع إلا أن نبقى على اتصال وتواصل مع المحبوبة مصر، نعود إليها دائمًا نرصد أحداثها، ونسعى لرفعتها، وأختم بما ختم به محمود السعدني. " وعلى أية حال، سنبدأ على بركة الله، وأرجو أن ننتهي على بركة الله أيضا. ونسأل المولى العزيز التوفيق للوصول إلى الحقيقة للكشف عن المستور وأن نكون عند حسن الظن وعلى مستوى العمل الكبير. ونطلب من الله أن يبعدنا عن أيدي العسس،

2- نقصد مقولة محمود السعدني

وأن يخفينا عن أعين البصاصين، وأن يحيينا صياعًا ويميتنا صياعا، ويحشرنا يوم القيامة في زمرة الذين هم على باب الكريم".

طوبى للصياع .. وطوبى للمتشردين .. وطوبة للبصاصين والمخبرين.

التحرك الشعبي والحشد الوطني السبيل للمستقبل. وما العمل؟

بعد هذه الزيارة الممتدة لمصر المحروسة والتعرف التفصيلي على آلامها وأوجاعها، يثور السؤال الذي يطرحه كل مصري على نفسه ويتداوله المصريون فيما بينهم كلما التقى اثنان منهم: وما العمل؟ وباللغة المصرية الدارجة يكون السؤال" وبعديـــــن"؟

والإجابة عن هذا السؤال بسيطة وسهلة، ولكن تنفيذ مضمون الإجابة هو الأصعب الذي يحتاج إلى نهضة شعبية وحركة وطنية شاملة تحقق للمحروسة الانتقال من حالة الفقر والتخلف والتردي الحالية إلى مستوى التقدم والنمو والحياة الديمقراطية التي يحلم بها أبناؤها.

يتطلب العمل من أجل المستقبل حشد جهود المواطنين في مشروع وطني شامل يتحمل فيه المصريون مسئوليتهم في إنقاذ الوطن وتطوير أوضاعه ديمقراطيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

في هذه الآونة الخطيرة التي تمثل مفترق طرق لمصر، فإن ما ندعو إليه هو أن يكرر الشعب المصري حركته الهادرة كما كان أيام ثورة 1919 وأن يجمع كلمته ويحشد قواه كلها في مشروع وطني هادر ينهض بالأمة من عثرتها ويعيد توجيه مؤشر الحركة الوطنية إلى الأمام. ، لقد احتفل المصريون منذ أسابيع قليلة بمرور تسعين عامًا على ثورة 1919 التي كانت علامة مضيئة في التاريخ المصري الحديث جعلت سلطة الاحتلال البريطاني تتنبه إلى أن هناك شعب يريد الحياة الحرة المستقلة، وأن المصريين لا يمكن أن يحكموا إلى الأبد بالقوة الغاشمة، بل هم قادرون على إقامة حكم وطني متحرر. وكان سعد زغلول هو القائد الملهم الذي التف حوله المصريون مطالبين بالاستقلال. لقد تنبه المصريون يوم 9 مارس 1919 إلى حقوقهم المسلوبة وإلى وعود بريطانيا الكاذبة والتي نكصت على أعقابها ولم تف بوعدها أن تمنح مصر الاستقلال إن هي- بريطانيا- انتصرت في الحرب. ولم تكتف بريطانيا بذلك، بل عمدت إلى القبض على زعماء الحركة الوطنية وهم إسماعيل صدقي وحمد الباسل ومحمد محمود

وعلي شعراوي وعلى رأسهم سعد باشا زغلول. إن ثورة 1919 تثبت أن الشعب المصري إذا هب من أجل حقوقه وحشد قواه وضم صفوفه وراء مطالبه العادلة، يستطيع تحقيق المعجزات.

واليوم فإن مصر كما قال حافظ بك إبراهيم تجتاز موقفًا تعثر الآراء فيه، وعثرة الرأي تردي، فماذا قالت مصر وهي تتحدث عن نفسها لتخرج من هذا الموقف الصعب؟ كان جواب مصر على لسان حافظ إبراهيم "فقفوا فيه وقفة حزم وأرسوا جانبيه بعزمه المستعد ". والسبيل إذن واضح فقد ثار المصريون منذ 90 عاما من أجل تحرير بلادهم من الاحتلال والاستعمار، واليوم فهم مطالبون بوقفة حازمة من أجل مستقبلهم ومستقبل الأجيال القادمة. إن المصريين لا يواجهون اليوم استعمارًا أجنبيًا يريدون التخلص منه، ولكنهم يعيشون حالة من الفقر والتخلف وغياب الديمقراطية ينبغي عليهم الضغط من أجل الخروج منها.

إن المصريين مطالبون اليوم بوقفة تماثل وقفتهم أيام 1919 وذلك من أجل التحرر من الفساد والاستغلال، ومن أجل تحقيق الديمقراطية والعدالة والحرية، وفي سبيل ضمان الفرص المتكافئة لهم جميعًا في العمل والحياة الكريمة والحفاظ على حقوقهم الأساسية.

وفي ذلك يقول المستشار طارق البشري (3) " ونحن نذكر مثلًا، في ثورة 1919 في مصر أن كان طابعها العصيان وعدم التعاون، وكانا بما هو جدير بهما أن يكونا فاعلين، من حيث السعة الشعبية والشمول، وهذا ما جعل اللورد النبي المندوب السامي البريطاني في مصر يصف لحكومته الوضع قائلًا: لقد صارت الحكومة مستحيلة في مصر في ربيع 1919." ويصف المستشار البشري الموقف في مصر الآن بقوله" لذلك لا بد من الخروج من هذه الحال، ولا بد من التجمع، لن يشعر الفرد بقوته وبأثره إلا وهو في جماعة فاعلة. وأن قوة الجماعة هي أضعاف أضعاف مجموع أفرادها [4]

3- طارق البشري، مصر بين العصيان والتفكك، دار الشروق- 2006، ص 36.

4- المرجع السابق، ص 40.

المحاور الرئيسية لمشروع الإنقاذ الوطني

إن السبيل الوحيد لنهضة مصر واستعادة مكانها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها، لن يكون إلا بإحداث تغيير شامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية معتمدة على المقومات والقيم المصرية الأصيلة، والمواكبة الإيجابية لحركة العصر سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا وعلميًا من خلال نظام حكم ديمقراطي أساسه التعددية الحزبية وديمقراطية الحكم وتداول السلطة والمشاركة الكاملة لكافة طوائف الشعب في اختيار ممثليه وحق الشعب الكامل في محاسبة ومساءلة القائمين بالحكم.

إن التحول من الحالة الراهنة إلى حالة أفضل بالمقاييس المعاصرة هو التزام وطني وقومي وضرورة بقاء، ويصبح التطوير الوطني حتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لمجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب مع الحفاظ على الهوية والقيم المصرية القائمة على المواطنة والتعايش والتآخي بين المصريين مسلمين ومسيحيين.

إن التطوير الوطني يقوم على تدعيم دولة المؤسسات ونظام الحكم القائم على مفهوم متكامل للديمقراطية في إطارها القائم على تعميق دولة المؤسسات وحكم القانون وتداول السلطة.

محاور التطوير الوطني

إن المحاور الحقيقية للتطوير الوطني في مصر هي قيام دولة المؤسسات الديمقراطية، وسيادة القانون وخضوع الجميع لحكمه العادل من دون استثناء، والاعتماد على المنهج العلمي في رصد المشكلات المجتمعية والبحث عن أسبابها وتدبر أساليب علاجها وتغليب منطق العلم في تخطيط وتوجيه أمور المجتمع واتخاذ القرارات، وتحرير المواطن من الخوف والتعرض لأساليب القمع البوليسية ، وضمان وتأكيد تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في شغل المناصب العامة وفي عضوية المجالس المنتخبة، وحرية ممارسة الحقوق النقابية والانتماء إلى الأحزاب السياسية، فضلًا عن حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية في حماية الشريعة الإسلامية لغير المسلمين منهم، و الجدية في معالجة شئون الوطن من منظور علمي ، والإصرار لحين تحقيق الأهداف، ثم المسائلة والمحاسبة عن النتائج.

مقومات المشروع الوطني للإنقاذ

إن المستهدف هو تحقيق انطلاقة مصرية نحو مستقبل أفضل يحقق للمصريين ما يتمنونه من مجتمع الحرية والعدالة والكرامة والأمان الاقتصادي والاجتماعي. ويتطلب تحقيق هذه الانطلاقة توفر مجموعة من الشروط والمقومات:

- توافق المصريين على أن هدف المشروع الوطني للإنقاذ هو إحداث نقلة نوعية شاملة في كافة مرافق الحياة ومجالاتها تنتقل بالمواطنين إلى الأحسن والأفضل بالمعايير العالمية والنظرة الديمقراطية، ومن ثم تكون الفرص أكبر لتحقيق ما يصبو إليه شعبنا من تحرر اقتصادي وسياسي وتطور اجتماعي وتقني.

- ضرورة الرجوع إلى القاعدة الشعبية في جميع المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصيرية، وضرورة موافقة الأغلبية الصحيحة للناخبين في استفتاءات الرأي حين اتخاذ قرارات مصيرية حتى لا ينفرد الحاكم أو السلطة التنفيذية بتلك القرارات رغمًا عن إرادة أصحاب الشأن.

- إن المصارحة الوطنية والمكاشفة بالعيوب والأخطاء والممارسات غير الديمقراطية هي خطوات رئيسة في إعادة صياغة هياكل المجتمع ومؤسساته على أسس صحيحة.

- التوافق على أن المشروع الوطني للإنقاذ يقتضي إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة المركزية وبين مستويات الإدارة المحلية وذلك بتفعيل نظام قوي للحكم المحلي يكرس اللامركزية الإدارية ويقوم على أسس الانتخاب الديمقراطي للمحافظين وأعضاء المجالس المحلية على اختلاف مستوياتها. كما يتضمن ذلك تفعيل نظام للتشريع والتمويل المحليين وتفعيل نظام الموظف المحلي.

- الاعتراف بأن المشروع الوطني للإنقاذ هو عملية بناء شاملة تتطلب اعتماد مفاهيم وتقنيات التخطيط الاستراتيجي المتكامل القائم على منهجية إدارية سليمة تسعى إلى استثمار الفرص في المناخ المحيط وتجنب مخاطره ومهدداته، كما تعمل على حشد الموارد والإمكانيات وتوظيفها لتحقيق الأهداف المجتمعية في التطوير الوطني.

- الإيمان بأن وسيلة التطوير الوطني الجوهرية هي المشاركة الفاعلة من كل مواطن على أرض الوطن وأن يبدأ كل مصري في إحداث التغيير والسعي إلى تفعيله وتحقيق غاياته، ومن ثم يتطلب الأمر فتح أبواب المشاركة المجتمعية الكاملة في جهود التطوير الوطني في مختلف المجالات بحيث يشارك المواطنون جميعًا أفرادًا وجماعات في تغيير أساليب العمل والأداء في كافة المواقع والمجالات الحياتية وفق برامج وخطط تشارك في إعدادها وتنسق تنفيذها أجهزة الحكومة المختصة ومؤسسات المجتمع المدني جميعًا، وبالتالي إزاحة كل المعوقات الأمنية والإدارية والسياسية التي تحول بين المواطنين وبين ممارسة حقوقهم السياسية ووجباتهم الانتخابية الكاملة.

وتنفيذًا لمحاور المشروع الوطني للإنقاذ، يكون الطريق الوحيد هو حشد القوى الوطنية ممثلة في القوى السياسية الديمقراطية وفي مقدمتها حزب الوفد لقيادة حركة شعبية تواصل الضغط من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- صياغة دستور جديد لمصر يتفق مع معطيات البناء الديمقراطي ويحقق نظام للحكم يقوم على أساس النظام البرلماني.

- تأكيد دور الدولة في تطوير المجتمع وتطوير علاقاتها بالقوى السياسية والمجتمعية المختلفة على أساس مبادئ الديمقراطية في نظام حكم برلماني يقوم على أساس الفصل بين السلطات وتأكيد الحقوق الأساسية للمصريين.

- التطور من مفهوم الحكومة إلى مفهوم الحوكمة "الحكم الرشيد" Good Governance وتكريس نظام للحكم يقوم على منطق اللامركزية وتوسيع مجالات المشاركة الوطنية من خلال الانتخابات والاستفتاءات الحرة النزيهة.

- تأكيد وتفعيل مفاهيم وآليات المؤسسية Institutionalization والتحول من نظام الحكم الفردي وتكريس دور القيادة الفردية إلى نظام يقوم على توزيع السلطة بين مؤسسات ديمقراطية تكون لها السلطة الحقيقية في إدارة شئون المجتمع.

- تأكيد واحترام العهود والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وضمان الحريات العامة للمواطن في العمل والتعليم والعلاج والتنقل والتعبير واختيار ممثليه في المجالس

التشريعية والمجالس المحلية، وحقه في مساءلة التنفيذيين على جميع المستويات، وتأكيد الالتزام بالواجبات الوطنية والمساءلة للجميع.

- ضمان سيادة القانون وتأكيد تكافؤ الفرص وضمان العدالة وحق المواطن في المثول أمام قاضيه الطبيعي وفق الدستور والقانون.

- التوافق على أسس وقواعد إدارة النظام الاقتصادي في مصر بالتحديد الواضح لمعنى اقتصاد السوق وتفعيل ارتباطه بالعدالة الاجتماعية كما نص على ذلك الدستور - مادة 3، والتحديد الواضح لدور القطاع الخاص وعدالة توزيع الثروة بين المواطنين. كذلك ينبغي تحديد دور قطاع الأعمال العام والمجالات الحيوية التي يجب تواجده فيها مع التأكيد على فصل الملكية عن الإدارة وإعمال قواعد ونظم الإدارة الصحيحة، ثم تنمية دور واضح للقطاع الأهلي والتعاوني في التنمية الاقتصادية.

- إقامة تنظيم للمجتمع ومؤسساته يحمي حرية النقابات العمالية والمهنية وتحرير الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، وبناء وتفعيل شبكة الضمان الاجتماعي لمواجهة تحديات الفقر وتأمين مستوى العيش الكريم للفقراء ومحدودي الدخل.

- تطوير منظومة التعليم في مصر وتنمية منظومة العلم والبحث العلمي والتطوير التقني، واتخاذ البحث العلمي أساسًا لاتخاذ القرارات وتحديد مشروعات وتوجهات التنمية الوطنية الشاملة.

تلك التوجهات العامة إذا آمن بها المصريون واشتغلت بها الأحزاب السياسية والقوى الوطنية، تستطيع أن تحقق نقلة موضوعية في الحالة المصرية، وتحقق أهداف الإنقاذ الوطني.

التغيير الديمقراطي الشامل سبيل البقاء

إن السبيل الوحيد لنهضة مصر واستعادة موقعها ومكانتها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها، لن يكون إلا بإحداث تغيير شامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية معتمدة على المقومات والقيم المصرية الأصيلة، والمواكبة الإيجابية لحركة العصر سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا وعلميًا من خلال نظام حكم ديمقراطي أساسه التعددية الحزبية وديمقراطية الحكم وتداول السلطة والمشاركة

الكاملة لكافة طوائف الشعب في اختيار ممثليه وحق الشعب الكامل في محاسبة ومساءلة القائمين بالحكم.

إن التحول من الحالة الراهنة إلى حالة أفضل بالمقاييس المعاصرة هو التزام وطني وضرورة بقاء، ويصبح التطوير الوطني حتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لمجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب مع الحفاظ على الهوية والحيوية والقيم المصرية القائمة على المواطنة والتعايش والتآخي بين المصريين مسلمين ومسيحيين واحترام كافة الأديان وطقوسها وشعائرها والالتزام بشرعة حقوق الإنسان.

إن التطوير الوطني يقوم على تدعيم دولة المؤسسات ونظام الحكم القائم على مفهوم متكامل للديمقراطية في إطارها القائم على تعميق دولة المؤسسات وحكم القانون وتداول السلطة.

ركائز التطوير الوطني

إن الركائز الحقيقية للتطوير الوطني في مصر هي قيام دولة المؤسسات الديمقراطية، وسيادة القانون وخضوع الجميع لحكمه العادل من دون استثناء، والاعتماد على المنهج العلمي في رصد المشكلات المجتمعية والبحث عن أسبابها وتدبر أساليب علاجها وتغليب منطق العلم في تخطيط وتوجيه أمور المجتمع واتخاذ القرارات، وتحرير المواطن من الخوف ومن التعرض لأساليب القمع البوليسية، وضمان وتأكيد تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في شغل المناصب العامة وفي عضوية المجالس المنتخبة، وحرية ممارسة الحقوق النقابية والانتماء إلى الأحزاب السياسية، فضلًا عن حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية للمصريين جميعًا كل وفق ديانته، و الجديـة في معالجة شئون الوطن من منظور علمي، والإصرار لحين تحقيق الأهداف، ثم المسائلة والمحاسبة عن النتائج.

على قوى المعارضة الجديدة الاعتراف بان قضية النهوض من جديد في مصر هي في الأساس قضية مدى طويل، على عكس ما توحي به معظم قوى المعارضة الحالية من إمكانية تحقيق الأهداف في يوم وليله بمجرد تغيير بعض الوجوه أو استبدال مجموعة من المسئولين بغيرهم. لقد استغرقت مسيرة التدهور والانحطاط نحو أربعين عاما، لذا فإن المسيرة العكسية قد تحتاج إلى مثل هذا

الزمن أو أكثر. فتحقيق الأهداف المرجوة لا يتوقف فقط على حدوث بعض التغيرات المواتية في المناخ الدولي، واشتداد قوى التغير في هذا المناخ التي بدأت بالفعل، ولكنه يتوقف أيضا على اشتداد سواعد قوى الإصلاح في الداخل، التي لازالت ضعيفة ومشتتة، ومفتقدة للرؤية الواضحة وللتمييز الكافي بين التغيير المطلوب والتغيير الممكن، بل ومن بين القوى الوطنية وغير الوطنية، وبين المناصرين لقضية النهضة والمعادين لها. كل هذا لا يمكن أن يحدث إلا بالتدريج، والاستعجال قد يؤدي إلى تكرار خيبة الأمل، ومن ثم يضر بقضية النهضة المنشودة أكثر مما ينفعها. لذلك على قوى المعارضة الجديدة أن تعتمد سياسة النفس الطويل المدعمة بالمرونة وبعض أساليب المناورة، دون أن تفقد، بسبب ذلك، وضوح الرؤية لما تبغي الوصول إليه في نهاية المطاف.

وختامًا نكرر شعر أبو القاسم الشابي

إذا الشعب يومًا أراد الحياة فلا بدّ أن يستجيب القدر

ولا بدّ لليل أن ينجلي ولا بدّ للقيد أن ينكسر

وبرغم مرور السنوات حتى قارب العام 2010 على الانتهاء، كانت "المحروسة" ما تزال تعاني من أمراض السياسة المستعصية، وزاد عليها استبداد الحكم والفساد السياسي والاقتصادي والإداري الذي أشاعه النظام الحاكم بمباركة رئاسية من مبارك. واعتمد النظام تزوير الانتخابات جميعها الرئاسية والتشريعية والمحلية، واصطنع قيادات سياسية ومجتمعية ورموز إعلامية تعاونه على تمرير مشروعه الحلم بتوريث ابنه جمال للرئاسة! ومن أسف أن جماعة الإخوان المسلمين كانت مشاركة في هذا المشروع وصرح المرشد العام للجماعة د. محمد بديع [5] أن الجماعة تعتبر مبارك أب للمصريين جميعًا وهو لا يمانع في ترشيح "جمال مبارك" رئيسا! ومرة أخرى استعير عبارة صلاح جاهين "وعجبي"!

5- وهو محبوس الآن على ذمة قضية قيل وتحريض على القتل في أحداث مكتب الإرشاد بالمقطم ورابعة.

الفصل الثاني

ثورة 25 ينايـــــــــر

ضاقت. فلما استحكمت حلقاتها...!

قال الإمام الشافعي: "ولرب نازلة يضيق لها الفتى ذرعًا وعند الله منها المخــرج"، "ضاقت فلما استحكمت حلقاتها فرجت. وكنت أظنها لا تفرج".

وما أحسب أن هذين البيتين من الشعر ينطبقان على شعب قدر انطباقهما على الشعب المصري الصابر، فقد ألمت بمصر وشعبها نوازل كثيرة ما اجتمعت في شعب إلا قصمته وحطمته ويصعب أن تقوم له قائمة بعدها، إلا شعب مصر، فقد مر بتاريخه الطويل بأشكال الاستعمار والاستبداد من قبل الغزاة الخارجين، فاستوعبهم وتمكن من دحرهم وهزيمتهم طال الوقت أم قصر. كما شهد المصريون ألوانا من القهر والقمع والفساد على أيدي الطغاة من أبنائهم وإخوانهم الذين تولوا حكمهم، فكانوا أشد فتكًا بالحريات وبدّدوا موارد الوطن وعاثوا في الأرض الفساد.

ثم كانت ثورة الشعب في 25 يناير 2011

جاءت ثورة 25 يناير مفاجأة للنظام الحاكم وتمكن الشعب في ثمانية عشرة يوم مجيدة أن يحقق مطلبه الأساسي الذي عبرت عنه حشود المصريين في ميدان التحرير وجميع ميادين مصر.

الشعب يريد إسقاط النظام!

وسقط النظام بعد ثلاثون عامًا من الديكتاتورية والاستبداد، فقد عانت مصر على مدى سنوات طوال عجاف مشكلات اقتصادية واجتماعية وتقنية تبلورت في تراجع مستمر في مستوى جودة الحياة لقطاع كبير من المصريين، وارتفاع نسبة المصريين تحت خط الفقر، كما شهدت حالات غير مسبوقة من التردي في كافة مجالات الحياة.

وكانت نتيجة واضحة لفشل سياسات نظام مبارك انتشار العشوائيات التي تفتقر إلى أدنى متطلبات الحياة وتتكدس فيها ملايين الأسر من فقراء مصر ومحدودي الدخل متعرضين لكل المخاطر الناجمة عن عوامل الطبيعة وغياب الأمن والخدمات الضرورية.

لقد بات من الواضح أن المرافق العامة للدولة قد تآكلت لدرجة الانهيار خلال الثلاثين عاما الماضية؛ التعليم والصحة والنقل والأمن والعدالة، بحيث يمكن القول بأن الجهاز الإداري للدولة برمته أصبح عاجزًا عن أداء دوره. وتفاقمت حدة الفساد على كافة المستويات وفي جميع مجالات الحياة، وخاصة حالات الفساد بين كبار المسئولين في الدولة وأعضاء المجالس التشريعية، في الوقت الذي كان الرئيس المنخلع يباهي بأنه لا تستر على أي حالة فساد بينما كان منبع الفساد قابع في قصره. فقد تم اغتصاب أراضي الدولة وتبديد الموارد الوطنية غير المتجددة وفي مقدمتها الغاز الطبيعي، والتخلص من معظم شركات قطاع الأعمال العام بأسعار متدنية بالقياس إلى إمكانيات واحتمالات تطويرها.

وعلى مدى سنوات حكم الظلم والاستبداد برئاسة مبارك سادت سياسة التشخيص الرسمي للمشكلات الوطنية التي تحاول إخفاء الحقائق وتصوير الأمور على غير حقيقتها، وانحصرت الحلول الحكومية في إجراءات قصيرة الأجل تتعامل مع ظواهر المشكلات أكثر مما تهاجم أسبابها الجذرية. لقد انحصر الفكر الحكومي ومشروعات التنمية المبنية عليه في حدود الفترة القصيرة وغابت الدراسات المستقبلية والسيناريوهات البديلة للوصول إلى مستقبل مخطط ومستهدف. ونتج عن هذا المنطق البدائي في إدارة التنمية استنزاف الموارد الوطنية الظاهرة أو المتاحة وبأساليب تقليدية لا تراعي متطلبات الحفاظ عليها وتوظيفها في أحسن المجالات ذات القيمة المضافة الأعلى، والتقصير في البحث عن مصادر جديدة ومتجددة للموارد الوطنية، والإهمال في الكشف عن الفرص المتاحة للتنمية المستدامة، والتغافل عن استثمار ما يتم كشفه من تلك الفرص.

لقد غلب على فكر نظام مبارك البائد التعامل غير العلمي وغير العقلاني مع الثروة المحورية للوطن وهي الثروة البشرية وأهدرت فرص تنميتها وتوظيفها وإطلاق طاقاتها الخلاقة، إذ انحصر التفكير الرسمي في اتهام الثروة البشرية بأنها قوة استهلاك وجرى إغفال طاقاتها الابتكارية الخلاقة وإمكانياتها في استثمار فرص التنمية المستدامة بالفكر والعلم. وصاحب

ذلك التفكير المتخلف تراجع دور العلم والبحث العلمي في رسم السياسات واتخاذ القرارات وغلبة العشوائية ومنطق التجربة والخطأ حتى في أكبر المشروعات التنموية مثل مشروع توشكي وفوسفات أبو طرطور وفحم المغارة.

وكانت السمة البارزة لنظام حكم مبارك -خاصة خلال السنوات العشر الأخيرة منه -هي تكريس مقدرات الوطن لخدمة مصالح أهل الحكم ومن يوالونهم من رجال الأعمال والمستفيدين من الأوضاع القائمة، في ذات الوقت تضاءلت مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وممثلي طوائف وشرائح الشعب الأقل حظًا في توجيه السياسات والقرارات المصيرية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وانعكست كل المشكلات السابقة في تفاقم مشكلات الشباب -وهم النسبة الأكبر من السكان -وانتشار البطالة بينهم وتزايد معدلاتها بسبب فقدان عدد كبير من العاملين وظائفهم نتيجة بيع شركات قطاع الأعمال العام وتطبيق نظام المعاش المبكر وتراجع معدلات خلق وظائف جديدة لتراخي الاستثمارات العامة

كل تلك النتائج الوخيمة كانت بفضل نصائح مجموعة اقتصاديي النظام الذي روجوا لأفكار "توافق واشنطن"[(6)] The Washington Consensus، فضلًا عن عودة كثير من المصريين العاملين في الخارج نتيجة الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على منطقة الخليج وغيرها من الدول العربية التي كانت تستوعب أعدادًا كبيرة من المصريين.

وقد كانت الطبقة العاملة من أكثر طوائف الشعب تأثرًا بإهمال نظام مبارك وفشله في إدارة التنمية برغم دعاوى ارتفاع معدل النمو ليصل إلى 7% لم يتحقق منها أي شيء في صالح الطبقة العاملة. فقد تدني مستوى العمالة الحرفية والمهنية وغابت منظومة متكاملة لتدريب ورفع كفاءة العامل المصري، وعدم وضوح الجدوى من مئات مراكز التدريب ومؤسسات التعليم الفني. كذلك كان الواضح هو قصور شبكة الضمان الاجتماعي عن الوفاء بحاجات الذين يفقدون وظائفهم سواء في الداخل أو في الخارج. وافتقدت البلاد نظام تأميني على العمال

6- تعبير يشير إلى مجموعة من السياسات روجها اقتصادي أمريكي يدعى جون ويليامسون في 1989 تقوم في الأساس على تحرير السوق والخصخصة وتخفيض الضرائب وغيرها من السياسات النقدية والمالية المحابية للاستثمار الخاص بدعوى تنشيط الاقتصاد.

الزراعيين وما أصابهم نتيجة لذلك من مخاطر-بالإضافة إلى مشكلات أخرى أساسية في القطاع الزراعي أعاقت تطويره ورفع إنتاجيته وبقي الريف المصري في حالة الفقر والحرمان التي لا تزال مستمرة حتى الآن.

لقد انصرفت الدولة في عهد النظام الذي أسقطه ثوار 25 يناير عن إعداد استراتيجية واضحة لتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وفشلت أجهزته في إيجاد آليات فعالة لتمويل تلك المشروعات وتيسير قيامها في جميع أنحاء القطر وخاصة في الريف المصري. كما انصرفت الدولة عن تنفيذ برنامج وطني طموح وشامل لتنمية وتعمير سيناء ليس فقط التزامًا باعتبارات الأمن القومي ولكن تحقيقًا للضرورة الملحة التي طال إهمالها وهي الخروج من الوادي الضيق إلى الآفاق الرحبة.

وفي ذات الوقت الذي تفاقمت فيه مشكلات الوطن داخليًا تصاعدت التحديات الخارجية في منطقة من العالم مضطربة أشد الاضطراب ووضح عجز السياسة الخارجية المصرية عن مواجهة القوة الإسرائيلية المنفلتة والتي تسعى للسيطرة في المنطقة بالتكامل مع السياسة الأمريكية الرامية منذ غزو العراق إلى إعادة هيكلة الشرق الأوسط لترسيخ تلك السيطرة. وصار الوطن تابعًا للإرادة الأمريكية والإسرائيلية، واتخذ نظام مبارك مواقف متخاذلة في مواجهة العدوان الإسرائيلي على لبنان وقطاع غزة، بل وشارك في دعم ذلك العدوان بالصمت وبغلق معبر رفح وإقامة الجدار العازل لغلق الأنفاق التي كانت تمثل وسيلة أهل غزة للحصول على ضرورات بقاءهم أحياء!

مقدمات الثورة

عاش الوطن والمواطنين حقبة من الزمن العصيب تمثلت في حكم الرئيس المخلوع مبارك الذي كانت سمته الأساسية هي غياب الديمقراطية وتغييب الدستور. وكان واضحًا أن البناء السياسي في العهد السابق قد عجز عن مواكبة التغيرات التي نشأت بحكم ثورة الاتصالات وما تبعها من ثورة التوقعات، كما فشلت النخبة الحاكمة في إصلاح الحال أو تقديم رؤية واضحة وآمنة للمستقبل.

من هنا استحكمت الأزمة السياسية في البلاد واشتدت قبضة النظام على الوطن والمواطنين في محاولات يائسة لتمرير سياساته المنحازة ضد مصالح الجماهير، وساد التعامل الأمني مع الناشطين السياسيين واكتظت السجون والمعتقلات بآلاف المصريين دون محاكمات.

وعلى الجانب الآخر، اشتدت المقاومة الشعبية وقويت شوكة المطالبين بالتغيير معترضين على دكتاتورية الحكم الذي استمرأ العمل في ظل بناء سياسي استمر ثلاثين عامًا غيّب فيها الديمقراطية وصادر الحريات العامة وفرض الوصاية على الشعب وكرس تركيز السلطة في يد واحدة. وكان لا بد من إعادة بناء الوطن على أساس بناء الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، في نظام سياسي واجتماعي جديد يقوم على الإرادة لا الطاعة، ويتجسد في دستور جديد تضعه جمعية تأسيسية منتخبة.

وكان مطلب الشعب الرئيسي هو تغيير نظام الحكم على أساس دستور جديد يعيد توزيع السلطات في الدولة ويوسع قاعدتها، يكون فيه رئيس الدولة المنتخب انتخابًا مباشرًا حاميًا لأمن الوطن ووحدة أراضيه، حكمًا بين السلطات وراعيًا لأداء المؤسسات الدستورية لدورها بانتظام ودوام.

كما كان الشعب يطالب بتفعيل آليات ديمقراطية تسمح بتداول السلطة سلميًا وحضاريًا بين الأحزاب السياسية، وضرورة تحديد مدة شغل المناصب القيادية في الدولة ومنع تجاوزها. وكانت مطالب الأحزاب والقوى السياسية تنادي بإلغاء لجنة شئون الأحزاب وإتاحة الحرية كاملة للمواطنين الراغبين في تأسيس أحزاب سياسية في الدعوة لتأسيسها وحشد الأعضاء، وأن يعتبر الحزب قائمًا وشرعيًا بمجرد إخطار الجهة الإدارية المختصة وفق القانون الذي يبين إجراءات اعتراض الجهة الإدارية في حالة تعارض أهدافه ومبادئه وبرنامجه مع الدستور والقانون.

وتعالت الأصوات مطالبة بتطوير النظام الانتخابي ليكون بالقائمة النسبية غير المشروطة باعتباره النظام الأفضل لتفعيل التعددية السياسية لأغراض دفع حركة التطوير الديمقراطي، وفي ذات الوقت أن تفصل جميع الهيئات والآليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات والاستفتاءات عن السلطة التنفيذية، وأن تقوم على تلك الشئون هيئة وطنية مستقلة تمامًا عن السلطة

التنفيذية وعن رئاسة الدولة، وأن ينص على ذلك في الدستور الجديد على ان تنظم طريقة تشكيلها وأسلوب عملها بقانون خاص.

وكانت القوي السياسية الوطنية ترى ضرورة الأخذ بالتقنيات الحديثة في إنشاء جداول الانتخابات وكافة عمليات التصويت وفرز الأصوات وإعلان النتائج والعمل على إزالة كل المعوقات الأمنية والإدارية والسياسية التي تحول بين المواطنين وبين ممارسة حقوقهم السياسية وواجباتهم الانتخابية الكاملة، وتأكيد حق المصريين المقيمين بالخارج في مباشرة حقوقهم السياسية والمشاركة في إبداء الرأي في الانتخابات التشريعية والرئاسية والاستفتاءات الوطنية.

ورغبت الجماهير في تأكيد الحرية الاقتصادية وآليات السوق وحرية المبادرة كأسس لتنظيم الاقتصاد الوطني، مع تأكيد مسئولية الدولة عن تطوير سياسات اقتصادية واجتماعية تؤمن المواطنين ضد الفقر، وتضمن توزيعًا عادلًا للدخل القومي في ظل استراتيجية وطنية للتنمية الشاملة والنمو الاقتصادي المستدام وتضع حدًا لتهميش الفئات الأضعف والأفقر في المجتمع.

وفي مواجهة العدوان المستمر من جانب الأجهزة على الحقوق والحريات العامة، كان مطلبًا جماهيريًا هو حماية الحقوق والحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وفي مقدمتها حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعبير وتداول المعلومات، والإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات، وحق التظاهر والإضراب السلميين في حدود النظام والآداب العامة، والحق في الحرية والأمان الشخصي وسلامة الجسد، والالتزام بكافة العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتأكيد عدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو العقيدة أو النوع أو أي معيار آخر.

وفي مواجهة فرض حالة الطوارئ على مدى فترة الحكم السابق، كانت الرغبة عارمة في تقييد حرية الحكومة في إعلان حالة الطوارئ وقصرها على حالة الحرب الفعلية والكوارث العامة فقط، والنص على انتهائها بانتهاء مبرر إعلانها، والتأكيد على خضوع الحكومة للرقابة القضائية في ممارستها للسلطات الخاصة بحالة الطوارئ.

وكانت المطالب الشعبية تتزايد باعتماد نظام ديمقراطي للحكم المحلي يقوم على اللامركزية وتوسيع صلاحيات الوحدات المحلية، كما ينص على أن تكون كافة مناصب المحافظين ورؤساء المدن والقرى بالانتخاب الحر المباشر، وتأكيد سلطة المجالس المحلية المنتخبة في الرقابة على الأجهزة التنفيذية ودعم سلطتها عليها، كل ذلك في إطار الدولة الموحدة.

وكان منصب وزير الإعلام وسلطاته غير المحدودة باعتباره من أعمدة النظام السابق سببًا رئيسيًا في المطالبة بإلغاء منصب وزير الإعلام وتحرير الصحافة وأجهزة الإعلام من سيطرة الحكومة وإلغاء تملك الدولة للصحف، وتعديل قانون اتحاد الإذاعة والتليفزيون ليصبح هيئة وطنية مستقلة عن الدولة، يشارك في إدارتها عناصر تمثل كافة التيارات السياسية والفكرية، وتمنح جميع الأحزاب والقوى الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني فرصًا متكافئة لمخاطبة الشعب والتعبير عن مبادئها وأفكارها. كذلك كان مطلبًا للصحفيين إلغاء المجلس الأعلى للصحافة وتحويل المؤسسات الصحفية "القومية" إلى مؤسسات اقتصادية يملكها أفراد أو شركات أو مؤسسات المجتمع المدني. وضرورة إطلاق حرية إصدار الصحف وإنشاء القنوات التليفزيونية الأرضية والفضائية ورفع كافة القيود الرقابية عليها، وترك أمر متابعة وتصويب الممارسات المهنية والإعلامية للنقابات والاتحادات المهنية المشرفة عليها.

إن صياغة دستور جديد ليست كافية في حد ذاتها لضمان تحقيق غاياته ومبادئه، وإنما يبقى الدور المهم أن تقوم الدولة بتفعيل هذا الدستور واحترام مبادئه، ويتم ذلك بتأكيد الانتقال من السلطة الشخصية للحاكم إلى سلطة المؤسسات الدستورية في الدولة وضرورة فصل السلطة عن أشخاص ممارسيها، لذلك كانت ثورة 25 يناير.

وكانت تجربة مصر مريرة بعد قيام حركة الضباط الأحرار في يوليو 1952، التي رحب الشعب بحركتهم "المباركة"، وقد قرروا أن يطلقوا عليها اسم "ثورة يوليو"، وقبل الشعب الكريم هذا الوصف، لكن مع طيبة وكرم المصريين، تغوّل ضباط يوليو وازدادوا صلفًا ونهمًا إلى السلطة والسلطان، فاغتالوا دستور 1923، وألغوا الأحزاب الوطنية، وحاربوا الديمقراطية، وأسسوا لنظام حكم ديكتاتوري قوامه الحزب الوحيد، الذى اختاروا له اسمًا لا يدل على مضمونه "تحالف قوى الشعب العاملة"، وفتحوا المعتقلات، وأنشأوا جهاز المخابرات العامة

ليمارسوا من خلاله كل وسائل تقييد الحريات، وابتكروا نظم التنصت على الهواتف، وبعد أقل من عشرين يومًا على قيام حركة يوليو، نصبوا المشانق لعمال مصر الذين أحسنوا الظن بثوار يوليو، ففي يوم 12 أغسطس عام 1952 أعلن عمال كفر الدوار الإضراب "منددين بنقل العديد من العمال لفرع (كوم حمادة) وتدنى الأجور والحوافز وتدهور سكن العمال"، وبعد معركة بين العمال وجنود الشرطة والجيش لم تستمر لأكثر من ساعات، تم القبض على مئات العمال وتشكلت المحاكمة العسكرية برئاسة "عبدالمنعم أمين"، أحد الضباط الأحرار، ومن كوادر الإخوان المسلمين وأمام آلاف العمال وفى فناء المصنع، في بيت العمال، نصبت المحاكمة العسكرية واتهم مئات العمال بالقيام بأعمال التخريب والشغب وكان من ضمن المتهمين طفل عمره 11 عامًا! وتم النطق بحكم الإعدام على العامل "محمد مصطفى خميس" ابن التسعة عشر ربيعًا، وتم النطق بالحكم ذاته على العامل " محمد عبد الرحمن البقري" صاحب السبع عشرة سنة، وتم تنفيذ حكم الإعدام على الشهيدين في يوم 7 سبتمبر من العام نفسه بسجن الحضرة بالإسكندرية تحت حراسة مشددة.

وانتهت ديكتاتورية الحكم الناصري بهزيمة 5 يونيو 1967 التي مرت ذكراها السادسة والأربعون منذ أيام قلائل، ولم تزل مرارتها عالقة في حلوق المصريين، وتصور الناس أن الفرج قد جاء بعد ثمانية عشر عامًا من العنت والمغامرات العسكرية والقرارات الاقتصادية غير المدروسة التي أفقرت البلاد وبددت مواردها، وجاء "السادات" ليحاول أن يصلح ما أفسده هو وأتباع "عبدالناصر"، وكان نصر أكتوبر تعويضًا مناسبًا عما لاقاه الشعب المصري الصبور، لكن سرعان ما أوقع البلاد في قصة الانفتاح الاقتصادي غير المدروس الذى عبر عنه الكاتب القدير المرحوم أحمد بهاء الدين بأنه "انفتاح السداح مداح".. ثم ألقى السادات قنبلة أن 99% من أوراق قضية تحرير سيناء في يد الولايات المتحدة الأمريكية فسلم قياده للإدارة الأمريكية، ومن خلفها أو من أمامها إسرائيل، وكانت اتفاقية "كامب ديفيد" وما تبعها من انقسام الصف العربي ومقاطعة الدول العربية لمصر، إلا سلطنة عمان والسودان، وموريتانيا!

ثم لما اشتدت المعارضة الوطنية لـ "كامب ديفيد" وما تلاها أقدم على حل مجلس الشعب للتخلص من أفضل الوطنيين الشرفاء أمثال المغفور لهم المستشار ممتاز نصار، والدكتور

محمود القاضي، والأستاذ عادل عيد المحامي، والمناضل الوطني أبو العز الحريري متعه الله بالصحة، ثم أنهى السادات فترة حكمه بانقلاب على الشرعية حيث اعتقل المئات من السياسيين والإعلاميين وأساتذة الجامعات وغيرهم من أبناء الوطن المعارضين لسياساته. وجاء اغتيال السادات في 6 أكتوبر 1981 يوم احتفاله بالعيد القومي لمصر بداية المأساة التي عاشتها مصر والمصريون عبر ثلاثين عاما من حكم مبارك حتى فرجت بطلوع شمس 25 يناير 2011.

كان التغيير أملًا للمصريين عاشوا سنوات حكم المخلوع يجاهدون من أجل تحقيقه، متحملين الكثير من الظلم والاستبداد، وقرارات الحاكم المستبد وأعوانه الذين مارسوا الديكتاتورية والسيطرة الأمنية على كل مقدرات الوطن، وشاهد المصريون وطنهم يخضع لحكم الطاغية الذي كمّم الأفواه، وزوّر الانتخابات واصطنع الأحزاب، وسخّر كل موارد الوطن وإمكانياته لخدمة غروره ورغبته في التمسك بمقعد الرئاسة إلى الأبد، وأحاط نفسه بطغمة فاسدة نهبت أموال الوطن وزيّنت له مشروع توريث ابنه ليكمل مسيرة الطغيان.

ثم جاء الفرج

وجاء الفرج في 25 يناير 2011 الذي طال انتظاره، واحتشد الشباب والشعب كله، في ميادين التحرير بالقاهرة والإسكندرية والسويس والمنصورة وكل مدن المحروسة هادرين بقرار الثورة "الشعب يريد إسقاط النظام"، ورغم محاولات الالتفاف على مطالب الثوار بحيلة الحوار، فإنهم قالوا كلمتهم "لا حوار قبل الرحيل"، وردد المصريون في كل مكان "ارحل.. ارحل"، ولم يكن أمام الطاغية، وهو يرى نظامه الهش يتهاوى أمام صيحات الجماهير. إلا الرحيل.

رغم أن ثورة الشعب في 25 يناير 2011 كانت في حكم الخيال، إلا أن الشعب واصل التظاهر والاحتشاد في "ميدان التحرير" وكل ميادين مصر لمدة ثمانية عشرة يوما خالدة، حتى تبين للرئيس الأسبق "مبارك" أنه لا جدوى من "العناد". وقد كان مشهورًا بتلك الصفة حتى أنه روي عنه قوله "أنا عندي دكتوراه في العناد"!

وكان العامل الحاسم - بعد صمود المتظاهرين في الميادين - هو موقف المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي عقد اجتماعا برئاسة المشير حسين طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي، وأصدر البيان رقم 1 وجاء فيه:

"انطلاقا من مسئولية القوات المسلحة والتزاما بحماية الشعب ورعاية مصالحه وأمنه وحرصا على سلامة الوطن والمواطنين ومكتسبات شعب مصر العظيم وممتلكاته وتأكيدا وتأييدا لمطالب الشعب المشروعة. انعقد اليوم الخميس الموافق العاشر من فبراير 2011 المجلس الأعلى للقوات المسلحة لبحث تطورات الموقف حتى تاريخه. وقرر المجلس الاستمرار في الانعقاد بشكل متواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات وتدابير للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموحات شعب مصر العظيم".

وكان قرار مبارك بالتخلي عن منصبه!

الفصل الثالث

المجلس الأعلى للقوات المسلحة وإدارة شئون البلاد

برحيل رأس النظام الساقط بدأت معاناة المصريين من أسلوب "إدارة شؤون البلاد"، الذي تحمل مسؤوليتها المجلس الأعلى للقوات المسلحة مستعينًا، على الأرجح، بالقوة السياسية والقدرات التنظيمية لجماعة الإخوان المسلمين الذين أسهموا، عن عمد أو عن سوء تقدير، في توجيه عملية التحول الديمقراطي لصالح الجماعة مستغلين بساطة المواطنين المصريين وحسن نواياهم ومشاعرهم الدينية، فنحن شعب متدين بطبعه مسلمين ومسيحيين!

الأوضاع عقب ثورة 25 يناير

فكانت سلسلة الأخطاء التي لم نزل نعاني منها حتى بعد انتهاء الفترة الانتقالية، والتي بدأت بخطيئة التعديلات الدستورية التي جرى عليها استفتاء قسّم الوطن، بفعل عملية الاستقطاب الديني التي أدارتها جماعة الإخوان المسلمين، إلى فريق المؤمنين الذين صوّتوا بـ "نعم"، وغير المؤمنين من الليبراليين والعلمانيين الذين صوتوا بـ "لا"! ثم ترتب على هذا الاستفتاء أن تحددت خريطة الطريق التي انحازت إلى إجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع دستور جديد للبلاد، واختارت طريقة غير واضحة لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور كان من الطبيعي أن تطعن عليها القوى السياسية من غير حزب الحرية والعدالة - الذراع السياسية لجماعة الإخوان - وانتهى حكم محكمة القضاء الإداري إلى وقف تنفيذ التشكيل المطعون عليه وبداية جولة ثانية لمفاوضات إعادة تشكيل الجمعية بين أحزاب تيار الإسلام السياسي والأحزاب المدنية استغرقت زهاء شهرين، وتم تحصين التشكيل الثاني للجمعية ضد الطعون القضائية بموجب الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المعزول في 21 نوفمبر 2012!

وقد بلغت عثرات المرحلة الانتقالية للثورة قمتها بالنتيجة الصادمة للمرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي صعد بناء عليها إلى مرحلة الإعادة د. محمد مرسي، مرشح الإخوان المسلمين، والفريق شفيق، المرشح العسكري المحسوب على نظام مبارك، وقد اتفقت جموع كثيرة من المصريين على رفض كلا المرشحين وسوف يلجأ الكثيرون إلى مقاطعة جولة الإعادة أو إبطال أصواتهم.

على مدى الأيام منذ قامت ثورة الخامس والعشرين من يناير بات واضحًا وجود " ثورة مضادة ممنهج " تعمل لإفشال ثورة الشعب، فضلًا عن المخاطر التي تهدد احتمالات تحقيق أهداف الثورة نتيجة أسلوب إدارة الوطن بعد تخلي الرئيس السابق عن منصبه. فقد فشلت وزارة الدكتور أحمد شفيق الأولى التي تشكلت يوم 29 يناير في التعامل مع الموقف بدرجة كافية من الثورية"، وجاء تشكيلها محبطًا حيث كان أغلب أعضاءها من وزارة أحمد نظيف التي ساهمت بقدر وافر في إفساد الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد والتي أحيل عدد لا بأس به منهم للتحقيق والمحاكمة أمام محكمة الجنايات بعد أيام معدودة من خروجهم من تلك الوزارة. من جانب آخر، بدا وكأن حكومة الدكتور أحمد شفيق الأولى قد ارتضت الركون إلى منطق " تسيير الأعمال " بمعنى إنجاز متطلبات العمل اليومية من دون التطرق إلى محاولة تفهم غايات الثورة وأهدافها وضرورات حمايتها وتأمينها حتى تحقق أهدافها.

وقد كان حريًا بتلك الحكومة الأولى في عهد ثورة 25 يناير أن تبادر باتخاذ الإجراءات الاحترازية التي تضمن تأمين الوطن وثورته الناشئة من مخاطر وتهديدات رموز وقيادات النظام السابق الذين ارتبطت مصالحهم ومفاسدهم مع مبارك وأسرته وحزبه وأجهزته الأمنية. كان من المتصور أن تطلب الحكومة من النائب العام فور تشكيلها فرض الإقامة الجبرية والتحفظ على أموال أعضاء حكومة نظيف، ورئيسي مجلسي الشعب والشورى ورئيس ديوان رئيس الجمهورية وقيادات ورموز الحزب الوطني الديمقراطي. كان المنطقي أن تبادر حكومة الدكتور شفيق الأولى إلى عزل جميع المحافظين الذي كانوا، ومن دون استثناء، أدوات الرئيس السابق في تزوير الانتخابات ومحاباة المفسدين من أعضاء الحزب الحاكم "المنحل" وتمجيد الرئيس وابنه وأسرته وإطلاق أسمائهم على المدارس والشوارع والمدن العلمية، وكانوا يتسابقون في تزيين الشوارع وإخفاء عورات محافظاتهم بما فيها من عشوائيات وفقر وتردي في مظاهر الحياة كلها، ويحشدون موظفي المحليات في السرادقات التي تقام ابتهاجًا بالزيارات الميمونة.

كان المتصور أن تعمد حكومة الدكتور شفيق الأولى باعتبارها أول حكومة تتشكل بعد 25 يناير إلى التحفظ على قيادات الشرطة وجهاز أمن الدولة الذين كان تورطهم في الاعتداء على أبناء الثورة واضحًا منذ اللحظات الأولى، والذين كانت قراراتهم بسحب قوات الشرطة وإخلاء

السجون وإطلاق أعوانهم من بلطجية الانتخابات لترويع المواطنين من أبرز الأخطار التي كان يمكن أن تدمر الثورة وتقضي عليها في المهد لولا تدخل القوات المسلحة. كان المتصور أن تنتبه أول حكومة في عهد الثورة إلى ما حدث في الأيام الأولى للثورة من حرق مقار الحزب الوطني الديمقراطي ومجمعات المحاكم، وأن تبادر إلى تأمين مقار جهاز أمن الدولة وأجهزة السجل المدني والوزارات والهيئات العامة وكافة الأجهزة الحكومية والوحدات المحلية ووضعها تحت حماية القوات المسلحة حفاظًا على ما بها من مستندات وتجنبًا لتعرضها لعمليات الاختراق والحرق وتدمير ما بها من مستندات.

و كان من المتصور أن تبادر الحكومة الأولى في عهد الثورة إلى تجميد الحزب الوطني الديمقراطي والتحفظ على مقاره ومستنداته ووضع قياداته بدءًا من أمينه العام تحت الإقامة الجبرية وقد اتضح لها ما قاموا به من تخطيط وتشجيع وتمويل للعدوان على شباب الثورة يومي الثاني والثالث من فبراير فيما عرف بموقعة الجمل، بل على العكس فقد وقفت الحكومة عاجزة تمامًا عن التدخل أو منع العدوان وحماية الشباب الذي تعهد رئيس الحكومة قبلها بليلة واحدة أن يحميهم " برقبته " [7]!

ورغم كونها الحكومة الأولى في عهد الثورة، فلم يصدر عنها أي بيان يوضح خطة عملها أو أولوياتها أو حتى نواياها في العمل على تأمين الثورة وضمان تحقيق أهدافها. وعلى العكس من ذلك انطلق بعض أعضاءها يرددون ذات التصريحات القديمة المستهلكة التي ملتها جماهير الشعب بعد أن تأكدوا أنها ليست أكثر من لغو لا طائل من وراءه. بل تشير اتهامات إلى تورط بعض وزراء تلك الحكومة في مساندة بلطجية الحزب الوطني ومدهم بالتسهيلات التي مكنتهم من الاستمرار في العدوان على شباب الثورة يومي 2 و3 فبراير ومنهم وزير الصحة ووزيرة القوى العاملة.

وكان من أتعس مظاهر تلك الحكومة، التي افتقدت الإحساس بالثورة، أنها ضمت وزيرًا للإعلام استمرارًا من حكومة نظيف المقالة والذي يتمتع بأكبر قدر من الرفض الشعبي لدوره في إفساد الإعلام الرسمي وتضليل المواطنين وتزوير المعلومات التي يقدمها التليفزيون المصري عن الثورة، وقد تم حبسه احتياطيًا للتحقيق معه عن تصرفات واتهامات بالفساد

7- رئيس الوزراء المشار إليه هو الفريق أحمد شفيق.

وإهدار المال العام. وجاءت استقالة الدكتور جابر عصفور من منصب وزير الثقافة في تلك الحكومة، التي يمكن وصفها بحكومة "الفرص الضائعة"، لتكشف مدى انفصال الحكومة وكثير من أعضاءها عن ثورة الشعب.

وكان إحساس شباب الثورة شديدًا وذكيًا بإخفاق حكومة الدكتور شفيق الأولى في أداء واجباتها كحكومة "ثورة" وفشلها في التعبير عن أمانيهم أو التفاعل معهم، الأمر الذي أشعل غضبهم عليها وجعل إقالتها مطلبهم الأساسي بعد تحقق مطلبهم الأول برحيل مبارك. وحين أتاح المجلس الأعلى للقوات المسلحة الفرصة الثانية للدكتور شفيق لتعديل الحكومة كان الانشغال في المقام الأول بالبحث عن أشخاص جدد يحلوا محل آخرين بلغ الغضب الشعبي والمطالبة برحيلهم مستوى غير مسبوق. وفوجئ الناس بثاني حكومة في عهد الثورة تجد صعوبة بالغة في استكمال تشكيلها لرفض كثير ممن عرضت عليهم حقائب وزارية الانضمام إليها، في نفس الوقت الذي استمر وزراء الخارجية والعدل والداخلية والإنتاج الحربي -وهم من وزراء عهد مبارك -في مواقعهم على الرغم من المطالب الشعبية بإقالتهم.

ولم تستمر الحكومة الثانية في عهد الثورة أكثر من بضعة ايام، ثم تشكلت حكومة ثالثة برئاسة دكتور عصام شرف في الثالث من مارس 2011 ليكون في استقبالها مجموعة من جرائم اقتحام مقار جهاز أمن الدولة وحرق ما بها من مستندات، وانطلاق حالة غير مسبوقة من البلطجة وترويع الناس بأعمال سرقات بالإكراه وخطف فتيات وشباب وإكراه قائدي السيارات على تسليم سياراتهم والتوقيع على عقود بيعها، واقتحام المساكن وعيادات الأطباء والاستيلاء على الأموال والمنقولات، ثم توّجت حفلات استقبال رئيس الوزراء الجديد بحادثة هدم كنيسة أطفيح وما صاحبها من عمليات أودت بحياة مواطنين وإصابة غيرهم، وكانت إيذانًا بانطلاق موجة جديدة من الاحتقان الطائفي، وزاد عليها أحداث التراشق بالأحجار بين المعتصمين بميدان التحرير وآخرين يريدون إخلاءهم من الميدان.

ورغم التجربة السلبية لحكومتي الدكتور شفيق، فلم نجد تغييرًا حقيقيًا إذ لم يعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة خطابه بتكليف الدكتور عصام شرف محددًا فيه المهام والأهداف المطلوب تحقيقها على طريق الوفاء بتعهد المجلس الأعلى بضمان الثورة وأهدافها، والأولويات الواجب على الحكومة الجديدة الالتزام بها.

ومع مرور الأيام استمرت الفوضى المتعمدة وممارسات أصحاب الثورة المضادة الممنهجة، وحتى الآن تبدو المشكلة الأساسية والخطر الحقيقي الذي يهدد الثورة هو أن المسئولين سواء في المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو في الحكومات الثلاث التي تشكلت منذ التاسع والعشرين من يناير قد ألزموا أنفسهم باتباع منهجًا غير ثوري لتحقيق أهداف ثورة! إن الالتزام بما يسمى الشرعية الدستورية لا يستقيم في ظل أوضاع ثورة شعب أسقط النظام الذي صنع ذلك الدستور وصممه ليسمح له بالانفراد بالسلطة وإقامة حكم ديكتاتوري أضر البلاد وأذل العباد. إن الشرعية الوحيدة التي كان من الواجب الالتزام بها منذ 25 يناير هي " الشرعية الثورية" التي تفرض الإطاحة بكل سياسات ونظم وقيادات ورموز النظام السابق كي يتم تأمين الثورة وإتاحة الفرصة لها لتضع دستورها وتؤسس شرعيتها وتقيم أحزابها وتشكل حكوماتها وسياساتها ونظمها وتختار قياداتها اختيارًا ديمقراطيًا حرًا بعيدًا عن مؤامرات أذناب النظام الساقط وفلول حزبه ورجال أعماله والفاسدين والمفسدين من أركانه في أجهزة الدولة ومؤسساتها وهيئاتها والوحدات المحلية.

وكان المطلوب، وبسرعة وحسم، إنقاذ ثورة 25 يناير ومنع أركان الثورة المضادة الممنهجة من تحويلها عن مسارها وإشغال المواطنين بقضايا الانفلات الأمني وافتعال أحداث ما يسمى بالفتنة الطائفية وتعطيل مسار الحياة الطبيعية وتوقف الإنتاج وجمود الحركة الاقتصادية. إن حماية الوطن وإنقاذ ثورته كان من شأنهما أن يفرضا على المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي ارتضاه الشعب لقيادة مسيرته نحو الديمقراطية والسلطة المدنية المنتخبة، أن يتحرر مما ألزم نفسه به من التزام بدستور أسقطه الرئيس السابق فعلًا حين لم يلتزم به وقت تخليه عن منصبه ولم يتبع الإجراءات التي تنص عليها في حالات خلو منصب الرئيس ثم تم تعطيله بقرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

إن الحالة المصرية بعد مرور ثلاث سنوات تقريبًا على ثورة 25 يناير لا تزال ترزح تحت أوزار وسلبيات ما صنعه مبارك بالوطن والشعب [8] ، وزاد عليها استمرار حالات الفوضى والتشرذم الذي أصاب ثوار ميدان التحرير وتسلق مجموعة من رجال المال والأعمال وجماعات الفكر الديني المتشدد لركوب موجة الثورة وتحويلها لخدمة أغراضهم وأفكارهم. وبشكل عام لا يزال

8- يضاف إلى أفعال نظام مبارك نكسة حكم الإخوان المسلمين من خلال فوزهم بالأكثرية في مجلسي الشعب والشورى، ثم بوصول محمد مرسي إلى منصب "رئيس الجمهورية".

المشهد الوطني المصري يبدو بعد 25 يناير استمرارًا لما كان عليه قبلها [9]، فلم تصل الثورة إلى مواقع الحكم وإدارة شئون البلاد ومؤسسات الدولة وكثير من منظمات المجتمع.

تكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة "بإدارة شئون البلاد"

بقراره التنحي عن منصبه كرئيس للجمهورية الذي أعلنه نائب رئيس الجمهورية يوم 11 فبراير 2011، كلف الرئيس الأسبق مبارك المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتولي مسئولية "إدارة شئون البلاد". وكان ذلك القرار مستغربًا إذ كان مجافيا لدستور 1971 الذي نص في المادة (83) أنه إذا قدم رئيس الجمهورية استقالته من منصبه وجه كتاب الاستقالة إلى مجلس الشعب، كما نصت المادة (84) أنه في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى الرئاسة مؤقتا رئيس مجلس الشعب، وإذا كان المجلس منحلا حل محله رئيس المحكمة الدستورية العليا، وذلك بشرط ألا يرشح أيهما للرئاسة. ويعلن مجلس الشعب خلو منصب رئيس الجمهورية. ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تجاوز ستين يوما من تاريخ خلو منصب الرئاسة. وكان هذا التكليف كما هو واضح مخالفًا لما كان الدستور يقضي به وأن مجلس الشعب كان ما يزال قائمًا. من جانب آخر، كان تكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتولي إدارة شئون البلاد بدا وكأنه فاجئ القادة العسكريين بمهام غير متوقعة وخارج السياق الطبيعي لدوره الرئيس في حماية الوطن والذود عن أمنه وحدوده واستقراره.

وباشر المجلس مهام "إدارة شئون البلاد" بإصداره إعلانًا دستوريا في 13 فبراير 2011 كان هذا نصه:

إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة وعيًا منه بهذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الوطن ووفاءً بمسئولياته التاريخية والدستورية في حماية البلاد، والحفاظ على سلامة أراضيها، وكفالة أمنها، واطلاعا بتكليفه بإدارة شئون البلاد يدرك إدراكًا واضحًا أن التحدي الحقيق الذي يواجه وطننا الغالي مصر يكمن في تحقيق عبر إطلاق كافة الطاقات الخلاقة لكل فرد من أبناء شعبنا العظيم، وذلك بتهيئة مناخ الحرية، وتيسير سبل الديمقراطية من خلال تعديلات دستورية وتشريعية تحقق

9- ما يزال المشهد المصري في يوم الاثنين 30 يناير 2012 يكرر سلبيات ومشكلات السنة الأولى من عمر الثورة، وما زال الوطن يعاني من الاعتصامات والاشتباكات أمام ماسبيرو وفي ميدان التحرير منذ 25 يناير 2012 .

المطالب المشروعة التي عبر عنها شعبنا من خلال الأيام الماضية، بل وتتجاوزها لآفاق أكثر رحابة، بما يليق بمكانة مصر الذي سطر شعبها أولي سطور الحضارة الإنسانية علي صفحات التاريخ.

إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يؤمن إيمان راسخ بان حرية الإنسان وسيادة القانون وتدعيم قيم المساواة والديمقراطية التعددية والعدالة الاجتماعية ، واجتثاث جذور الفساد هي أسس الشرعية لأي نظم حكم يقود البلاد في للفترة المقبلة، كما يؤمن المجلس الأعلى للقوات المسلحة ذات الإيمان بأن كرامة الوطن ما هي إلا انعكاس لكرامة كل فرد من أفراده والمواطن الحر المعتز بإنسانيته هو حجر الزاوية في بناء الوطن القوى ، وانطلاقًا مما سبق وبالبناء عليه ورغبة في تحقيق نهضة شعبنا فقد أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة القرارات الآتية:

- تعطيل العمل بأحكام الدستور.
- يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر أو انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى ورئيس الجمهورية.
- يتولى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة تمثيله أمام كافة الجهات في الداخل والخارج.
- حل مجلسي الشعب والشورى.
- المجلس الأعلى للقوات المسلحة إصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية.
- تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور وتحديد الاستفتاء عليها من الشعب.
- تكليف وزارة د. أحمد محمد شفيق بالاستمرار في أعمالها لحين تشكيل حكومة جديدة.
- إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى، والانتخابات الرئاسية.
- تلتزم الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها.

والله الموفق والمستعان

ومضى المجلس الأعلى للقوات المسلحة في طريقه لتنفيذ ما قضى به الإعلان الدستوري المشار إليه، فتم تعطيل دستور 1971 وحل مجلسي الشعب والشورى، وأصدر المجلس قرارًا بإعادة تشكيل لجنة تعديل دستور التي سبق تشكيلها التي كان مبارك قد أصدر قرارا جمهوريا بتشكيلها برئاسة المستشار سري صيام، وكانت تلك الخطوات التي اتخذها المجلس بداية

الاخطاء التي وقع فيها، وبداية المشكلات التي أحاطت بمصر خلال الفترة الانتقالية وحتى اليوم ـ نوفمبر 2013ـ!

فقد أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة القرار رقم 1 لسنة 2011 الداعي إلى تشكيل لجنة يوكل لها مهمة تعديل الدستور ويرأسها القاضي السابق وخبير القانون والدستور المصري طارق البشري ضمت من بين أعضاءها عضو جماعة الإخوان المسلمين صبحي صالح والدكتور عاطف البنا (رحمه الله) وكان ذلك التشكيل ـ فضلًا عن رئاسة طارق البشري ـ نذيرًا بأن المجلس قد اخار التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين بزعم أنها التنظيم السياسي الأقوى والقادر على مساندة المجلس لاجتياز الفترة الانتقالية التي حددها المجلس في إعلانه الدستوري بتاريخ 13 فبراير بستة أشهر أو الانتهاء من انتخابات مجلس الشعب ومجلس الشورى والانتخابات الرئاسية.

وبرغم رفض القوى السياسية والأحزاب المدنية والقوى المجتمعية مبدأ تعديل دستور 1971 وتفضيل الكل وضع دستور جديد يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية جديدة، فقد أصر المجلس على اختياره بتعديل الدستور، ثم أصدر بعد انتهاء لجنة التعديلات الدستورية من عملها المرسوم رقم 7 لسنة 2011 حدد فيه ميعاد الاستفتاء يوم 19 / 3 / 2011. ونورد فيما يلي نموذجًا لرفض القوى المجتمعية للاستفتاء[10]:

أولًا: الشعب يريد اسقاط النظام كان شعار المواطنين المصريين في ثورتهم المجيدة (يناير – فبراير 2011) لم يطالب الشعب بإصلاح نظام فاسد ومستبد مارس طوال ثلاثين عامًا جميع صنوف وأشكال القهر والفساد والاستغلال والاستبداد. طالب المواطنين المصريين بدولة مدنية حديثة يحترم فيها القانون ويكون الحاكم والمحكومين فيها سوء امامه. لم يطالب المواطنون المصريون بإصلاح بنية هذا النظام بإدخال تعديلات على دستور مشوه سقط بسقوط أركان هذا النظام، دستور أسس للفساد واستبداد هذا النظام، حيث أعطى لرئيس الدولة سلطات واسعة جعلته إلهًا وليس حاكمًا. دستور مكن السلطة التنفيذية من أن تتغول على سلطتي التشريع والقضاء. دستور في تنظيم الحريات العامة وحق التنظيم أعطى للمشرع الذي تسيطر عليه السلطة التنفيذية سلطات واسعة دون أي رقيب وهو ما أنتج تشريعات مقيدة

10- تقرير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، مارس 2011

للحريات ومكن السلطة التنفيذية من التدخل في عمل الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني؛ فهو دستور أفسد الحياة العامة.

الانتقال من نظام شمولي لنظام ديمقراطي يلزمه فترة انتقالية لها قواعد محددة مرت بها شعوب في أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية فنحن لا نخترع العجلة ولا المياه الساخنة ولا نبحث عن الخل الوفي والعنقاء والغول عندما نطالب بتطبيق معايير تحسن من شروط المرحلة الانتقالية. يريد الشعب فترة انتقالية وسن دستور مؤقت ونقل سلطات المجلس العسكري لمجلس رئاسي مؤقت يحدد سلطاته هذا الدستور المؤقت واختيار جمعية تأسيسية تمثل المواطنين -على خلاف انتماءاتهم السياسية والاجتماعية والدينية والعرقية-وعمل دستور جديد يراعي معايير دولة الحق والقانون ويسن تشريعات تحقق انتخابات رئاسية وبرلمانية نزيهة. أما أن يقوم الرئيس المخلوع بتخليه عن الرئاسة للمجلس العسكري على خلاف دستور 1971، فهو ما يعني سقوط الدستور نفسه وبالتالي هذا الدستور لا يحتاج إلى تعديلات أو ترقيع، وعندما يكلف الرئيس المخلوع بتشكيل لجنة للتعديلات الدستورية تنقذ أركان حكمه، ثم يقوم المجلس العسكري بعد إزاحة الرئيس المخلوع بإعادة تشكيل اللجنة لتستمر في عملها بإدخال تعديلات على دستور انتهت شرعيته، فهو تصرف غير مقبول وغير مبرر ولا يحقق طموحات الشعب المصري، ولا يحقق انتقال حقيقي لنظام ديمقراطي، وهو ما أجمع عليه أطياف واسعة من القوى السياسية والاجتماعية المصرية.

ثانيا: نشأت الدساتير المصرية منذ يوليو 1952 نشأة غير طبيعية حيث تعاملت الحكومات المتعاقبة مع الدساتير التي أصدرتها على أنها منحة من الحكام الى المحكومين يشكل رئيس الدولة لجنة لصياغة الدستور لا تهتم بآراء مواطنيها وتصيغ اللجنة الدستور لتامين أركان النظام واستبداده ثم يستفتى عليه المواطنون في استفتاءات كانت دائمًا محل سخرية لنسبة موافقة المواطنين عليها 99.999%. لم تراع الحكومات المتعاقبة أن الدستور شأن عام يؤسس لعقد اجتماعي بين الحكام والمحكومين وهو ما يلزم استشارة قوى المجتمع وعلى نفس الدرب تعامل المجلس العسكري. كلف لجنة بإدخال تعديلات على دستور سقطت شرعيته وجاء تشكيل اللجنة مخيب للآمال برئاسة المستشار الجليل طارق البشري العشري المعروف بانتمائه للتيار الإسلامي وعضوية الأستاذ صبحي صالح القيادي بجماعة الإخوان

المسلمون، في استفزاز واضح حيث تم تجاهل باقي القوى السياسية وممثلي منظمات المجتمع المدني (أحزاب ونقابات – جمعيات أهلية) فلا اختارت اللجنة أعضاء من الهيئات القضائية متخصصين في عملهم ولا اختارت لجنة تمثل فيها جميع القوى السياسية وهو ما جعل اللجنة عرضة للطعن عليها بعدم الحيادية.

وجاء سلوك اللجنة في فرض سرية على عملها غير مبرر، وكأنها تمارس عملًا يخصها وحدها ولا يخص مستقبل المواطنين المصريين أو أنها تنظم عملًا يتعلق بالشأن العام فلم تستشر خبراء أو قوى سياسية عن طريق جلسات استماع، هذا وقد قامت اللجنة بتعديل مواد في الدستور غير التي نص عليها الاعلان الدستوري الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ثم صرحت أن مجال عملها يشمل تشريعات مكملة للدستور تنظم عمل الأحزاب والانتخابات، مع تجاهل واضح من اللجنة للعديد من مواد التي تعطي سلطات مطلقة لرئيس الجمهورية التي يحفل بها الدستور المصري وتلك التي تنظم الحريات العامة.

ثالثا: أصدر المجلس العسكري المرسوم رقم 7 لسنة 2011 وذلك بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 2011/2/13 وعلى القانون 73 لسنة 1956 الخاص بمباشرة الحقوق السياسية والذي تناول فيه حق المواطنين المصريين البالغين ثمانية عشر سنة ميلادية في أول مارس بالإدلاء آرائهم في الاستفتاء ويكون الاستفتاء بموجب بطاقة الرقم القومي كما شكل لجنة للإشراف على التعديلات وحدد اختصاصها ، وجاءت المادة 11: "تهدد بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرة الالف جنيه، لكل من أبدى رأيه في الاستفتاء أكثر من مرة" بالمخالفة لأحكام المادة (1) من المرسوم وهي عقوبة بها شطط وغير مفهومة وخاصة مع عدم توافر ضمانات لمحاكمات عادلة في حرمان المتهمين من الوقوف أمام قاضيهم الطبيعي، فمنذ الإعلان الدستوري في فبراير 2011 والمدنيون يتم احالتهم للمحاكمات العسكرية التي لا يتوافر فيها أي ضمانات..

الخطأ الاستراتيجي للمجلس الأعلى للقوات المسلحة

كان نداء الشعب الثائر في الأيام المجيدة الثمانية عشر التي أعقبت الخامس والعشرين من يناير هو "الشعب يريد إسقاط النظام" وليس مجرد إسقاط رئيس النظام. ومع مرور الوقت بدا واضحًا أن هدف الثورة الأساسي لم يتحقق بعد حيث لم تتوفر الرؤية الواضحة والآليات

اللازمة لإسقاط النظام السابق بكل أفراده ومؤسساته وسياساته والتهيئة للانتقال السلمي إلى النظام الديمقراطي المستهدف.

ومنذ صدور بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة في الثالث عشر من فبراير دخلت البلاد في حالة من عدم الوضوح وتضارب التوجهات على بدأها المجلس بإصراره كما ذكرنا على تعديل دستور 1971 وإجراء الاستفتاء على تلك التعديلات، ثم ما كان من إصرار شباب الثورة ومعهم قطاعات عريضة من أطياف المعارضة على رفض حكومة أحمد شفيق ـ رغم تعديلها ـ والمطالبة بوضع دستور جديد ثم إجراء الانتخابات الرئاسية أولًا، يلي ذلك الانتخابات التشريعية. وقد برزت في ذات الوقت أصوات لممثلين من قطاعات الأعمال يؤكدون على أولوية استعادة الأمن وتنشيط الاقتصاد، ويروجون لفكرة استمرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة في تحمل مسئوليات إدارة شئون البلاد وإطالة الفترة الانتقالية لتصل إلى عام أو عامين.

وعلى طول الفترة منذ الخامس والعشرين من يناير وحتى بدايات شهر يوليو 2011، عانت البلاد من غياب ملحوظ للشرطة وانتشار حالة من الانفلات الأمني وتعرض المواطنين لاعتداءات مختلفة واستمرار إغلاق المدارس والجامعات لفترة طويلة، واستمرار التظاهر لتأكيد الإصرار على تنفيذ مطالب الثورة كلها، فضلًا عن حالة جديدة من الانفلات الأمني وعودة الاحتجاجات والمطالب الفئوية وظهور عمليات البلطجة مجدداً. وتفاقمت الأمور بتعدد حالات مهاجمة مقار جهاز أمن الدولة في توقيت واحد بعدة مدن والاستيلاء على مستندات مهمة بخلاف ما تم إتلافه أو حرقه بواسطة مجهولين، ثم انفجار حالة من الفتنة الطائفية بسبب هدم كنيسة أطفيح قرب حلوان وما تبعها من مظاهرات آلاف المسيحيين. ورغم حسم موضوع حكومة أحمد شفيق المرفوضة شعبيًا بعد أن قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة استقالته صباح الخميس الثالث من مارس 2011 وتكليف د. عصام شرف وزير النقل الأسبق بتشكيل الحكومة فإن القضية المحورية كانت هي غياب ـ أو عدم وضوح ـ خطة معلنة متوافق عليها وطنيًا لإدارة عملية استعادة الأوضاع الطبيعية للوطن والتحول الديمقراطي وضمان تحقيق أهداف الثورة.

وكانت المشكلة الأساسية التي اعترضت مسيرة نحو تحقيق غاياتها هو عدم التوافق على خارطة للطريق بين شباب الثورة والقوى السياسية الوطنية يلتف حولها المواطنون ويتخذونها

محاسبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي كلفه الرئيس المخلوع بإدارة شئون البلاد وبايعه الشعب وسلم له شباب الثورة قيادة المسيرة نحو الديمقراطية.

الاختيار الخطـأ لخارطة الطريق

كان اختيار المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالموافقة على خارطة الطريق التي أعدها المستشار البشري المتمثلة في إجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع دستور جديد وانتخاب رئيس جديد للجمهورية اختيارًا خاطئًا بكل المعايير أثار جدلًا واسعًا بين أفضلية البدء بدستور جديد أو الانتخابات التشريعية. وكان الخطأ هو تبديد وقت ثمين في تعديلات دستورية والاستفتاء عليها ثم الاضطرار إلى إصدار إعلان دستوري يوم 30 مارس احتوى على 60 مأخوذة من الدستور المعطل من بينها المواد التي جرى عليها الاستفتاء.

كان رأي كثير من الأحزاب والقوى السياسية الليبرالية والمؤمنة بالدولة المدنية أن مصر الثورة لا تتقدم بالقدر الكافي وبالسرعة المأمولة نحو تحقيق أهدافها في الديمقراطية والحرية والعدالة من خلال إدارة عملية التحول الديمقراطي وإنهاء المرحلة الانتقالية بتسليم الحكم إلى سلطة مدنية منتخبة ديمقراطيًا.

وكانت القضية الجوهرية في أعقاب إجراء الاستفتاء هي الخلاف الذي نشأ بين فريقين من المصريين، الفريق الأول يستمسك بكل قوته بما أسفر عنه الاستفتاء على تعديلات بعض مواد دستور 1971 المعطل وما انتهى إليه من تقرير إجراء الانتخابات التشريعية في غضون ستة أشهر من تاريخ الاستفتاء الذي أجري في التاسع عشر من مارس 2011، يلي ذلك أن يجتمع الأعضاء المنتخبون في مجلسي الشعب والشورى بدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، خلال ستة أشهر من انتخابهم، لانتخاب جمعية تأسيسية من مائة عضو، تتولى إعداد دستور جديد للبلاد في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، ثم يتم الاستفتاء عليه بعد خمسة عشرة يومًا من إعداده. ويؤكد المناصرون لهذا الرأي، وهم يتمثلون بالدرجة الأولى في جماعة الإخوان المسلمين وجماعات السلفيين والأحزاب ذات المرجعية الدينية وعناصر الحزب الوطني الديمقراطي المنحل، أن الإسراع بإجراء الانتخابات التشريعية على النحو السابق هو أمر ضروري لاستعادة الاستقرار للوطن وإيجاد حكومة منتخبة تستطيع إدارة

شئون البلاد تكون قادرة على اتخاذ قرارات مهمة ومحورية لا تملك الحكومة الانتقالية الحالية القدرة على اتخاذها.

وعلى الجانب الآخر تحتشد الأحزاب ذات التوجه الليبرالي وأغلب ائتلافات واتحادات شباب الثورة للمطالبة بحتمية إعداد الدستور الجديد للبلاد أولًا ثم إجراء الانتخابات الرئاسية يليها الانتخابات التشريعية باعتبار ذلك هو المنطق الدستوري والقانوني والسياسي الصحيح الذي يؤسس لدولة ديمقراطية حديثة، ويتجنب سيطرة فصيل معين له أغلبية في مجلسي الشعب والشورى في وضع دستور لا يعبر عن إجماع وطني وتوافق كل طوائف الشعب. وقد أيد هذا الرأي أغلب المشاركين في اجتماعات الحوار الوطني ومؤتمر الوفاق القومي، كما عبر عن تأييده لهذا التوجه عناصر مهمة في الحكومة مقدمتهم الدكتور عصام شرف الذي صرح في مناسبات كثيرة تفضيله لوضع الدستور أولًا والدكتور جودة عبد الخالق وزير التضامن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية الذي ألقى كلمة واضحة في الاجتماع الثاني لمؤتمر الوفاق القومي مؤكدًا أن إجراء الانتخابات التشريعية قبل إعداد الدستور هو قلب للأوضاع الطبيعية يماثل " وضع العربة أمام الحصان ".

ويرى كثير من فقهاء الدستور وأساتذة القانون أن الدستور هو التعبير الأصيل عن المبادئ والقيم والأسس التي يقوم عليها المجتمع وتتحدد وفقًا له مؤسسات الدولة وسلطاتها وطبيعة العلاقات بينها والذي يجب أن تتم الانتخابات التشريعية وفقًا له. ومن القضايا التي تثار في شأن أفضلية وضع الدستور الجديد أولًا، قضية نظام الحكم الذي سيرتضيه الشعب في الدستور الجديد وهل سيكون نظامًا برلمانيًا أم رئاسيًا أو مزيج من النظامين؟ وهل سيتكون البرلمان الجديد من مجلس واحد أم مجلسين؟ وفي حالة استمرار مجلس الشورى في تركيبة البرلمان حسب الدستور الجديد، هل سيتم تعيين ثلث الأعضاء بواسطة رئيس الجمهورية أم ستتغير تلك النسبة؟ وهل سيستمر تعيين رئيس الجمهورية لعشرة أعضاء بمجلس الشعب؟ وهل سيتضمن الدستور الجديد نصًا بتخصيص نسبة للعمال والفلاحين في عضوية المجالس التشريعية والمجالس الشعبية المحلية أم سيتم العدول عنها؟ ويتساءل الكثيرون ماذا لو ألغى الدستور الجديد نسبة العمال والفلاحين وماذا سيكون عليه موقف البرلمان المنتخب في هذه الحالة؟

لقد ساند المجلس الأعلى للقوات المسلحة ثورة الشعب وتعهد بحمايتها وضمان تحقيق أهدافها، وكان الأمل في أن يتقبل المجلس دعوة طوائف متزايدة من الشعب المصري لإقرار المنطق الدستوري الصحيح ووضع البلاد على طريق آمن ومضمون للتحول الديمقراطي السليم، وبذلك يكون قد أوفى بالوعد وحقق للوطن انتقالاً آمنًا إلى مرحلة الديمقراطية، ولكنه لم يفعل!

وكانت أهم سلبيات المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارته لشئون البلاد ما يلي:

منذ اللحظة الأولى، بدا أن المجلس لم يكن مؤمنا "بالمنطق الثوري" الذي كان الظرف التاريخي يستوجب الفعل الثوري غير التقليدي، فعمد إلى تغليب القوانين والإجراءات التقليدية - "الشرعية الدستورية" وامتنع عن تطبيق مفاهيم وآليات "الشرعية الثورية" في وقت أعلن المجلس عن تعطيل دستور 1971 في أول إعلان دستوري أصدره في 13 فبراير 2011!

كان اقتناع المجلس بقدرة جماعة الإخوان المسلمين على مساندته في السيطرة على الجماهير بحكم انتشارها في أنحاء البلاد، وبحكم ادعاء قادة الجماعة بأنهم كانوا مظلمين ومستضعفين، من أهم عوامل تراخي المجلس في معارضة خارطة الطريق التي جاءت بها لجنة التعديلات الدستورية برئاسة "البشري" والتي أصر المجلس على إجراء استفتاء شعبي عليها بضغط من الإخوان وبرغم معارضة أغلب القوى والأحزاب المدنية، الأمر الذي مكّن "الجماعة" من استغلال المشاعر الدينية لدي المصريين للتصويت بالموافقة على تلك التعديلات - متضمنة إجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع الدستور - وهو الأمر الذي كان يصب في صالح "الجماعة".

في ذات الوقت، لم يحاول المجلس التفاعل مع الأحزاب والقوى السياسية المدنية، ولا أن يبذل جهدًا في مساندة شباب الثورة وتشجيعهم على تكوين أحزاب ثورية تعكس أهداف الثورة وتساند المجلس الأعلى للقوات المسلحة في حشد قوى الشباب الذي كان يتطلع - وما يزال - إلى فرص التمكين والمشاركة في الجهد الوطني.

سماح المجلس بتأسيس أحزاب على أساس مرجعية دينية رغم مخالفة ذلك لنص المادة رقم 4 من إعلان 30 مارس 2011 التي كانت تنص على أن "للمواطنين حق تكوين الجمعيات

وإنشاء النقابات والاتحادات والأحزاب وذلك على الوجه المبين في القانون. ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكري. ولا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية على أساس ديني أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل ". فتم تأسيس أحزاب تقوم على أساس مرجعيات دينية تابعة لجماعة الإخوان المسلمين، والجماعة السلفية، والجماعة الإسلامية وغيرها.

الفصل الرابع

عثرات على طريق الثورة

كانت العقبة الأساسية التي صادفت ثورة 25 يناير وحادت بها عن مسارها الثوري افتقاد القيادة الوطنية المخلصة من بين شباب الثورة.. فضاعت الثورة غنيمة سائغة لمن كانوا أكثر استعدادًا لركوب موجتها!

الفشل في الخروج من نظام مبارك

لابد من أن نعترف بأن ثورة 25 يناير لم تحقق أهدافها فيما عدا إسقاط الرئيس الأسبق، الذي اضطر إلى التخلي عن منصبه وعهد إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد! ولابد أيضًا من أن نعترف بأن أسلوب إدارة شؤون البلاد منذ تخلى مبارك لم يحقق، بدرجة واضحة، المطلب الأساسي للشعب وثوار التحرير بـ "إسقاط النظام". إذ استمر أركان النظام السابق وعناصره الفاعلة متواجدة في مختلف هيئات الدولة طوال الفترة الانتقالية التي أدارها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وكذلك طوال فترة رئاسة محمد مرسي حتى قرر الشعب سحب الثقة منه في 30 يونيو واستجابت القوات المسلحة للرغبة الشعبية وتم عزله في 3 يوليو.

ولقد ساعد أسلوب "إدارة شؤون البلاد" الذي باشره المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن اطمأنت عناصر النظام البائد[11] أنهم أصبحوا في مأمن من احتمالات الإطاحة بهم، ونشطوا للمشاركة ودعم الثورة المضادة، وكان لهم دور مشهود في موقعة الجمل، وأحداث الفتنة الطائفية، وأعمال الشغب وإثارة الفوضى في اعتصامات مجلس الوزراء وشارع قصر العيني وإحراق المجمع العلمي. كما أتاحت لهم التعديلات على قانون الأحزاب فرص تأسيس أحزاب جديدة بدلًا من الحزب الوطني الديمقراطي المنحل بحكم من محكمة القضاء الإداري، كما أتيحت لهم فرص الترشح لمقاعد البرلمان، نظرًا لتأخر المجلس في إصدار قانون إفساد الحياة السياسية.

11- اتضح الآن بعد تجربة الحكم الإخواني فترة رئاسة مرسي أن الجماعة كانت من العناصر المحركة للانفلات الأمني والأحداث الموية التي راح ضحيتها المئات من المصريين وذلك تحقيقًا لأهدافهم في الضغط على المجلس الأعلى لقوات المسلحة لتسيير البلاد في الوجهة التي تحقق لهم فرص السيطرة على البلاد.

ونتيجة أسلوب إدارة الفترة الانتقالية الذى تغافل عن التعامل الثوري مع عناصر النظام القديم، اطمأن رموز وعناصر نظام مبارك إلى استمرارهم في مواقعهم وتمتعهم بمراكزهم وسلطاتهم وأموالهم، وقدرتهم على إعادة إنتاج النظام القديم تحت مسميات مستحدثة لإجهاض ما تبقى من أمل في الثورة، وكانت قمة اطمئنان وثقة فلول نظام مبارك إقدام رموزه على الترشح لمنصب رئيس الجمهورية الأول في عهد "الثورة" كما تمكنت جماعة الإخوان المسلمين وأتباعهم وحلفائهم من التيارات السياسية الدينية من تحقيق مواقع متقدمة على الساحة السياسية حتى حققوا الأغلبية في الانتخابات التشريعية الت جرت في 2011 ثم وصل مرشح الإخوان إلى منصب رئيس الجمهورية!

وقد حاول مجلس الشعب. لغرض التمكين للجماعة صاحبة الأكثرية من الحصو على فرصة أكبر في انتخابات الرئاسة التي كان مقررا لها أن تجري في يونيو 2012ـ، فأقر مشروع قانون بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية يقضى بالحرمان لمدة عشر سنوات يبدأ من يوم 11 فبراير 2011 لكل من شغل منصب رئيس الجمهورية، أو نائب رئيس الجمهورية، أو رئيس الوزراء، أو كان رئيسًا للحزب الوطني الديمقراطي المنحل، أو أمينًا له، وغيرهم من شغلوا مناصبهم خلال السنوات العشر السابقة على تخلى الرئيس السابق عن منصبه. وأتى هذا التحرك من جانب مجلس الشعب عقب إعلان اللواء عمر سليمان ترشحه للمنصب بعد أن سبقه الفريق أحمد شفيق ومرشحان آخران من القيادات السابقة بجهاز المخابرات.

إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة منذ الأيام الأولى لتوليه مسؤولية إدارة شؤون البلاد كان بإمكانه التصدي، بمنطق وشرعية الثورة، لتأمين مسار الثورة وضمان أهدافها التي أعلن في بيانه الأول قبل تنحى مبارك أنه يؤكد شرعيتها ويتعهد بضمان تحقيقها، كان أمل جماهير الثورة أن ينشط المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإنهاء نظام مبارك تمامًا، وسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها عناصره، وأن يجنب الوطن نشأة أو تطور ما سمى آنذاك "الثورة المضادة"، وأن ينجز تطهير البيئة الوطنية من آثار الاستبداد والفساد السياسي والاقتصادي ومعوقات التطور الديمقراطي.

كان يجب على المجلس تبنى المطلب الشعبي والمنطقي بتشكيل جمعية تأسيسية منتخبة لوضع دستور جديد، وإحالة الرئيس السابق للتحقيق بتهم إفساد الحياة السياسية والاستبداد وحكم البلاد بقانون الطوارئ طوال ثلاثين عامًا، وتمكين قيادات حزبه والمقربين إليه من رجال الأعمال من التربح واستلاب أموال الوطن، والتفريط في موارد الوطن بتصدير البترول والغاز

إلى العدو الصهيوني، فضلًا عن الاعتداء على المتظاهرين أيام ثورة 25 يناير، وما ترتب على هذا العدوان من قتل ما يربو على 800 شهيد وإصابة عدة آلاف، وفقد عدد كبير من المواطنين.

كان من المنتظر إخضاع أفراد أسرة الرئيس السابق للمساءلة القانونية للتحقيق في مصادر ثرواتهم ـ كما حدث جزئيًا ـ ومحاسبتهم على أعمال الإفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. كما لم يحدث حتى ولا مع مبارك نفسه ـ. وإحالة كبار معاونيه ورموز نظامه بتهم إفساد الحياة السياسية وتزوير الانتخابات ودعم الاستبداد والفساد، وتقديمهم إلى محاكمات سريعة، وتطبيق العزل السياسي عليهم دون انتظار.

كانت مطالب الثوار تضم الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين، ومن صدرت بحقهم أحكام قضائية في قضايا سياسية من محاكم عسكرية أو استثنائية، وتشكيل لجان قضائية لحصر ومراجعة أوضاع المعتقلات التابعة لوزارة الداخلية وغيرها من الأجهزة، وإعادة هيكلة وزارة الداخلية، واستبعاد جميع القيادات التي شاركت في الاعتداء على متظاهري ثورة 25 يناير، وتطهير الجهاز الإداري للدولة والمحليات، وشركات قطاع الأعمال العام من القيادات الفاسدة، وتقييم أداء الأجهزة الرقابية وتطويرها، ثم مراجعة كل التصرفات التي صدرت في العهد السابق، والتي تسببت في تبديد موارد الوطن، كتصدير الغاز الطبيعي إلى الكيان الصهيوني، وعمليات الخصخصة، والقروض والمنح التي تم الحصول عليها من الدول والمنظمات الدولية، والتحقق من مجالات استخدامها، وبيع وتخصيص أراضي الدولة.

وتلد المطالب الشعبية التي عبرت عن المضمون الحقيقي للثورة بإسقاط النظام لم تحدث قط إلا اضطرارًا وامتثالًا لأحكام قضائية، وعلى سبيل المثال فقد تأخر حل المجالس الشعبية المحلية والحزب الوطني الديمقراطي، ومصادرة أمواله ومقاره لولا أن صدرت أحكام قضائية بالحل بناء على دعاوى أقامها أفراد من الشعب.

إن الإسقاط الفعلي لنظام مبارك تأخر لمدة خمسة عشر شهرًا، تعثرت خلالها عملية التحول الديمقراطي، وتهدد وجود الثورة في ذاتها، الذي يعتبر المطلب الحيوي لإنقاذ الثورة وحمايتها وإحياء الأمل في تحقيق أهدافها، وتقع مسؤولية هذا الواجب الوطني على قوى الشعب جميعًا، والممثلة في أحزابه وهيئاته المجتمعية ومنظماته الشبابية والحقوقية. إن الشعب مطالب بالحركة السريعة لحشد القوى، ورص الصفوف، وتناسى الخلافات الحزبية ومصادر الشقاق المذهبي، لكي ينجح في سد الطرق أمام الفلول الطامعين في إعادة إنتاج مبارك من جديد!

2. الدكتور البرادعي يبدأ مسلسل الانسحاب من الثورة [12] !

جاء قرار الدكتور محمد البرادعي في أوائل 2012 بعدم الترشح لمنصب رئيس الجمهورية صادمًا لكل القوى الوطنية المناضلة في سبيل التغيير، وتأكيد مدنية الدولة والخروج من عباءة نظام مبارك الذي أسقطه الشعب في 25 يناير. وأحسب أن قرار د. البرادعي لم يكن مفاجئًا للمتابعين للشأن الوطني فقد كان غيابه ملحوظًا في الفترة التي مارس فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شون البلاد اعتراضًا منه - كما تردد من أنصاره - على أسلوب وقرارات المجلس في إدارة الشأن الوطني. لذلك لم يكن قرار الانسحاب من الترشح بعيدًا عن حالة الرفض من جانب طوائف متزايدة من الشعب، وخاصة شباب الثورة، للقرارات والإجراءات التي تمت منذ قيام الثورة واتضح عجزها عن تحقيق أهداف وتطلعات الشعب.

لقد دفع الشعب المصري ثمنًا غاليًا في سبيل استرداد حريته بعد سنوات ثلاثين عجاف مارس نظام مبارك الديكتاتوري خلالها كل صنوف الاستبداد والاستعلاء وحرمان الشعب من حقوقه الطبيعية التي كفلها له الدستور- رغم ما أدخل عليه من تعديلات أفرغته من مضمونه لحساب تأكيد سيطرة الحاكم على مقدرات الوطن والتحكم في رقاب العباد - وكان يوم الخلاص يوم ثار الشعب عن بكرة أبيه مطالبًا برحيل الطاغية مرددًا "الشعب يريد إسقاط النظام"، وخلال الثمانية عشرة يومًا الأولى من ثورة الخامس والعشرين من يناير، كان صوت الشعب الهادر في ميدان التحرير وغيره من ميادين الثورة في طول البلاد وعرضها يطالب بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

كان الشعب في تلك الأيام الرائعة من شهر يناير متوحدًا وانصهر في موقف لم تفسده دعاوى الحزبية البغيضة والتعصب الذي نجح بعد ذلك أيام حكم الإخوان في أن يقسم الوطن إلى فئات وطوائف متناحرة، وكأن المصريين لم يحققوا بوحدتهم واتحاد كلمتهم تلك الثورة التي خلصتهم من الطاغوت وكادت أن تكون بداية لتحول تاريخي على طريق الديمقراطية.

12- كان الانسحاب الأكبر والصادم لكل الوطنيين الذين اعتقدوا أنه "مفجر ثورة التغيير"، استقالته من منصب نائب رئيس الجمهورية اعتراضًا على فض اعتصامي رابعة والنهضة يوم 14 أغسطس 2013، تلك الاستقالة التي كانت أداة استغلتها الولايات المتحدة الأميريكية والاتحاد الأوروبي في ترويج أن ما حدث في 30 يونيو لم يكن ثورة شعبية، وإنما مان انقلابًا عسكريًا ضد رئيس منتخب ديموقرطيًا!!!

وكان المفترض أن تكون ثورة 25 يناير هي نقطة البداية لبناء مصر الجديدة المتحررة من الاستبداد والظلم وغياب الديمقراطية، ولكن وبدلًا من إسقاط عناصر النظام القديم وبناء نظام ديمقراطي جديد يتيح الفرصة لعناصر الثورة أن تؤكد مفاهيمها وتوجهاتها الوطنية، نشأت توجهات معاكسة تعمل على تعويق مسيرة التحول الديمقراطي وتعطيل بناء مؤسسات الوطن الدستورية والسياسية التي كانت مطلوبة كي يستعيد المصريون سيطرتهم على مقدرات الوطن.

وكانت غاية أغلب المصريين - ولا تزال - بناء دولة حديثة ديمقراطية ذات طبيعة مدنية، دولة المواطنة الحقة وسيادة القانون يكون الشعب هو مصدر السلطات، دولة ينعم فيها المصريون بالحرية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، دولة استقلال القرار الوطني. وكان الأمل - ولا يزال - أن يصدر دستور جديد يتضمن تلك الغايات الإنسانية الغالية التي أكدتها الشرائع السماوية واحترمتها دساتير العالم الحديثة.

أخطاء مقصودة أم عثرات غير مخططة؟

إذا استرجعنا أحداث الفترة الانتقالية بعد ثورة 25 يناير، نستطيع أن نرصد عددًا من العثرات - أو إن شئنا الدقة فلنقل أخطاء - كان لها تأثيرات سالبة على الثورة إذ عطلت مسيرتها وحادت بها عن الطريق المنطقي الذي كان حريًا أن يبلغ بها درجة متقدمة في سباق الزمن لتحقيق أهداف الشعب في الحرية والعدالة والكرامة، وكان جديرًا بإنجاز مرتبة عالية في خطة التحول الديمقراطي.

أولى تلك العثرات أو الأخطاء - كان الوقوع في الشرك الذي خطط له الرئيس المخلوع ودعا إليه في خطابه يوم 28 يناير بتعديل عدد محدود من مواد دستور 1971، وقد ترتب على هذا الخطأ الاستراتيجي صرف النظر عن مطالبة الشعب بوضع دستور جديد بحجة أن الدستور الجديد سوف يستغرق فترة طويلة قد تمتد لأكثر من عامين بينما تعديل مواد في الدستور القائم لن يستغرق إلا أيامًا.

وكانت العثرة الثانية في مسيرة الثورة هي تغيير اللجنة التي أعلن عن تشكيلها اللواء عمر سليمان، فترة شغله منصب نائب رئيس الجمهورية، وكانت تضم الدكتور يحيى الجمل والدكتور

أحمد كمال أبو المجد والمستشار سرى صيام وغيرهم و تم استبدال بها لجنة أخرى برئاسة المستشار طارق البشرى والمحامي صبحى صالح، عضوي جماعة الإخوان المسلمين والدكتور عاطف البنا، وأتمت لجنة التعديلات الدستورية عملها في أيام قليلة أعقبتها الدعوة إلى استفتاء شعبي حول المواد التي جرى تعديلها وأصر المجلس الأعلى للقوات المسلحة على أن تبنى خريطة الطريق التي أوصت بها اللجنة بإجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع الدستور الجديد أو انتخاب رئيس الجمهورية، وهو الرأي الذى باركته جماعات الإسلام السياسي وفى مقدمتهم جماعة الإخوان المسلمين لما رأوا فيه مصلحتهم.

ثم كانت العثرة الثالثة هي الخطأ الاستراتيجي التاريخي الذى جرى بتبني المجلس الأعلى للقوات المسلحة خارطة الطريق التي تضمنها الإعلان الدستوري بتاريخ 30 مارس 2011 الذى حدد إجراء الانتخابات التشريعية بعد ستة أشهر من تاريخ ذلك الإعلان - أي نهاية سبتمبر 2011 - والتي تم تأجيلها إلى 28 نوفمبر 2011، يعقبها وضع الدستور الجديد للبلاد بواسطة جمعية تأسيسية لم تكشف لجنة التعديلات الدستورية في حينها عن كيفية تشكيلها ولا الشروط الواجبة في أعضائها، ولكن اتضحت الحقيقة أن لجنة البشري عهدت بمسئولية تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد للبلاد إلى الأعضاء المنتخبين ي أول مجلسين للشعب والشورى، على أمل أن تكون الأغلبية فيهما للإخوان المسلمين وحلفاءهم من تيار الإسلام السياسي.وهذا ما تحقق.وكان كارثة على طريق التحول الديمقراطي بعد الثورة .

والعثرة الرابعة هي عدم إصدار المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلانًا دستوريًا لاحقًا يحدد أمرين، الأمر الأول إعلان المبادئ الأساسية للدستور شاملًا مواد تتعلق بالحريات والحقوق العامة للشعب بجميع طوائفه والتي تمثل ركنًا مهمًا من الدساتير الحديثة والعهود والمواثيق العالمية لحقوق الإنسان، والأمر الثاني المعايير الموضوعية لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية بحيث تضم ممثلين عن طوائف المجتمع فلا ينفرد فصيل أو عدة فصائل بصياغة دستور لا يعبر عن الأمة بجميع طوائفها، الأمر الذى يضمن أن تكون الدولة التي ننشدها بعد الثورة هي دولة المواطنة وسيادة القانون في ظل ديمقراطية حديثة يتساوى فيها المصريون جميعًا في الحقوق والواجبات وينعمون بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص والأمان.

وتمثلت العثرة الخامسة في عدم إعداد قانون جديد للأحزاب السياسية والاكتفاء بإدخال تعديلات جزئية لم تحقق الغاية من إطلاق حرية تأسيس الأحزاب بمجرد الإخطار كما كانت تطالب بذلك كل الأحزاب والقوى السياسية، فجاء القانون المعدل مشوها، ولعل أخطر ما جاءت به تعديلات قانون الأحزاب زيادة أعداد مؤسسي أي حزب إلى ثلاثة آلاف مؤسس بعد أن كان العدد ألفًا في القانون القديم، مما أوجد عقبة في طريق شباب الثورة فلم يتمكنوا من تأسيس أحزاب تمثلهم وتعبر عن مطالبهم في التغيير، وكان الفائزون في سباق تأسيس الأحزاب الجديدة هم رجال الأعمال الأعضاء السابقون للحزب الوطني الديمقراطي "المنحل"، ورغم أن القانون حظر تأسيس أحزاب على أساس ديني، فإن أحزابا قد تأسست ولها مرجعيات دينية واضحة ومعلنة على ألسنة قادتها والمتحدثين بأسمائها وشاركوا في الانتخابات بشعاراتهم الدينية بدون أن تتخذ اللجنة القضائية للانتخابات أي إجراء مما نص عليه القانون.

وكانت العثرة السادسة هي التعديلات المبتسرة في مجموعة القوانين الأساسية، التي تكون أعمدة النظام الديمقراطي، وهي قوانين مباشرة الحقوق السياسية وقانوني مجلسي الشعب والشورى وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية فقد جاءت كلها على خلاف ما توافقت الأحزاب من أن تكون الانتخابات بنظام القائمة النسبية المغلقة - وكان هذا مطلب حزب الوفد والمشاركين مع حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين - ولكن ما تم بإقرار الانتخاب بالنظام الفردي والقائمة النسبية بمعدل 50% من الدوائر لكل النظامين، ثم تم تعديل القانون ليكون تقسيم الدوائر بنسبة الثلث للنظام الفردي والثلثين للقوائم الحزبية، ثم جرى تعديل آخر بالسماح للأحزاب بالترشيح على المقاعد الفردية إلى جانب ترشيح القوائم مما أخل بتكافؤ الفرص بين المستقلين والأحزاب. وهذا الخلط في القانون كان سبب حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته وما ترتب على الحكم من إصدار المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة قرارًا في 16 يونيو 2012 بحل مجلس الشعب وذلك قبل أيام من إعلان فوز مرسي رئيسًا للجمهورية!

العيد الأول للثورة.... في ظل تردي الأوضاع الأمنية والسياسية

مع اقتراب العيد الأول للثورة في 25 يناير 2012 كانت صورة الوطن تبدو شديدة القتامة وسادت حالة من الحزن العام جراء أحداث العنف المتصاعدة والتي هددت بانهيار الدولة ومؤسساتها وضياع فرص تحقيق أهداف ثورة الخامس والعشرين من يناير وإهدار دماء الشهداء والمصابين التي أريقت من أجل التخلص من النظام البائد وبدء عصر الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

فقد روِّع المصريون بسلسلة من الأحداث الجسام تمثلت في محاولات إثارة الفتنة الطائفية في حادثة الماريناب واعتصامات ماسبيرو ثم موقعة شارع محمد محمود، وكان آخرها الأحداث التي وقعت في شوارع مجلس الوزراء وقصر العيني والشيخ ريحان والتي قتل خلالها أكثر من عشرين مصريًا وأصيب المئات.

وقد أسفرت تلك الحوادث الدامية عن حدوث شرخ عميق بين الشعب والجيش وساءت الصورة الذهنية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بين المواطنين الذين باتوا يحملونه كل المسؤولية عن استخدام القوة المفرطة في فض الاعتصامات بإطلاق الرصاص على المعتصمين. في الوقت ذاته فقد شهدت البلاد حالة غير مسبوقة من التردد في حسم كثير من المشكلات التي تفجرت كمطالب لفئات كثيرة من المواطنين طالت معاناتهم طوال سنوات حكم الرئيس السابق، وكانوا يتوقعون حل مشكلاتهم بعد الثورة، فضلًا عن أن عناصر النظام السابق ما زالت قائمة لم يلحقها التغيير الثوري كما كان يتمناه ثوار 25 يناير!

ولا شك عندي أن المسؤولية عن هذا المصير المفجع لما آلت إليه أحوال المصريين، بعد النشوة القصيرة بإسقاطهم الرئيس المخلوع، تعود إلى الخطأ التاريخي الذي حدث باختيار الطريق الذي حدده الرئيس السابق بإجراء بعض تعديلات محددة في المواد أرقام 76، 77، 88، 93، 179، 189، و93 من دستور 1971 وما تبعها من استفتاء الشعب على تلك التعديلات التي حددت خارطة طريق خاطئة بإجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع دستور جديد للبلاد. وقد أدى هذا إلى اندلاع الفتنة حيث انقسم الوطن إلى فصيلين أحدهما كان يدعو إلى التمسك بنتيجة الاستفتاء ويصر على أن تتم الانتخابات في موعدها الذي حدده الإعلان الدستوري

الصادر في أعقاب الاستفتاء، وفصائل أخرى كانت تنادى بأن الأمر واللازم والطبيعي والمنطقي أن يوضع دستور جديد للبلاد يعبر عن أهداف الثورة ويحدد نظام الحكم الجديد.

وعلى مشارف العيد الأول للثورة، كان المشهد السياسي في الوطن يموج بصراعات ونزاعات تعود إلى أصل النزاع السابق حول أيهما أسبق الدستور أو الانتخابات التشريعية بالإضافة إلى الشروخ في البنية الوطنية نتيجة إنكار بعض الأحزاب السياسية ضرورة وضع معايير مسبقة لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية التي ستكلف بوضع الدستور الجديد للبلاد، فضلًا عنما تحدثه الانتخابات عادة من خلافات بين مؤيدي المرشحين المختلفين.

والأمر الذي اتضح لغالبية المواطنين هو إدراك عدم كفاءة أسلوب المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة شؤون البلاد مما حدا بكثير منهم إلى مطالبة المجلس بالتخلي عن السلطة. وللخروج من هذا المأزق الذي يهدد بانهيار الوطن وتدمير مقوماته، كان الوطن في حاجة إلى التوافق على خارطة طريق جديدة وآمنة تكفل التعامل مع حالة الانفلات العام وتعيد الوطن إلى المسار الذي يضمن تحقيق أهداف الثورة في التحول الديمقراطي. ودعت قوى وطنية أن تكون خارطة الطريق المقترحة كم يلي:

التعجيل بإنهاء المرحلة الثالثة والأخيرة من انتخابات مجلس الشعب في موعد لا يجاوز الخامس عشر من شهر 2012، مع تأجيل انتخاب مجلس الشورى انتظارا لتبين وضعه في الدستور الجديد فإذا نص على وجود مجلس للشورى يتم إجراء الانتخابات بعد الاستفتاء عليه.

تشكيل حكومة وحدة وطنية فور تكوين مجلس الشعب الجديد من شخصيات تحظى برضا المواطنين وتحوز ثقة مجلس الشعب، على أن تخول لها جميع الصلاحيات الدستورية والآليات التنفيذية بما يمكنها من ضبط الأمن ومعالجة التدهور في الأوضاع الاقتصادية، وتسلم إدارة شؤون البلاد.

يصدر مجلس الشعب قانونًا لتنظيم سلطات الدولة-على نسق النظام التونسي-يتضمن تنظيما مؤقتا للمقومات الأساسية لنظام الحكم وتوزيع السلطة إلى حين وضع دستور جديد ودخوله حيز التنفيذ ومباشرة المؤسسات المنبثقة عنه لمهامها متضمنًا قواعد وشروط اختيار أعضاء جمعية تأسيسية تكلف بوضع الدستور الجديد واستفتاء الشعب عليه في مدى لا يتجاوز شهرين من تاريخ إصدار قانون التنظيم المؤقت لسلطات الدولة.

انتخاب رئيس الجمهورية الجديد وفق الشروط والإجراءات التي ينص عليها قانون التنظيم المؤقت لسلطات الدولة فور صدوره، وبذلك تنتهي مسؤولية المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن إدارة شئون البلاد ويكون قد أنجز وعده بتسليم الحكم لسلطة منتخبة ديمقراطيا.

وللأسف لم يؤخذ بذلك الاقتراح وسارت الأمور وفق خارطة الطريق التي سبق للمجلس الأعلى للقوات المسلحة إقرارها مع تقصير الفترة الانتقالية لتنتهي بانتخاب رئيس للجمهورية وتسليمه السلطة بنهاية يونيو 2012 بدلًا من استمرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة شئون البلاد حتى مارس 2013!

الشعب ينتظر تجديد الثورة

احتفل المصريون بعيد ثورتهم مرتين منذ تفجرت وهزت أركان الظلم والاستبداد، وأجبرت الطاغية على التنحي وقضت على حلمه بتوريث الحكم لابنه، وينتظرون العيد الثالث لثورة 25 يناير الذي يأتي هذا العام - 2014- وقد أنجز المصريون ثورتهم الثانية في 30 يونيو 2013.

والمصريون لابد أن يتذكروا أحداث ثلاث سنوات من الكفاح من أجل تحقيق أهداف ثورتهم التي ضحوا - ولايزالون - من أجلها بأرواح شهداء أبرار ومصابين كرام على الوطن، خاصة الشهور الماضية منذ عزل الرئيس الإخواني محمد مرسي في الثالث من يوليو 2013، تلك الشهور الأصعب في حياة مصر "المحروسة" والمصريين التي سنفرد لها فصلًا خاصًا في هذا الكتاب.

يتذكر المصريون أحداث ثمانية عشر يوما خالدة بلغت ضراوة أعمال العنف المفرط من قبل رجال الشرطة والأمن المركزي أشدها في محاولة لإرهاب الثوار وإنقاذ حكم الطاغية. سيذكر المصريون يوم جمعة الغضب في الثامن والعشرين من يناير، وكيف صمد الثوار للطاغية وأذنابه وأصروا على رحيله، كما أصروا على رفض خديعة الحوار التي كلف بها الطاغية نائبه عمر سليمان، وكان قرارهم من ميدان التحرير "لا حوار إلا بعد الرحيل".

ولكن مشيئة الله سبحانه وتعالى هيأت للوطن انفراجه لم تخطر على بال الطاغية وزبانيته، واحتشد الشباب وآزرهم الشعب كله في ميادين التحرير بالقاهرة والإسكندرية والسويس

والمنصورة وكل مدن المحروسة هادرين بقرار الثورة "الشعب يريد إسقاط النظام"، ورغم محاولته الالتفاف على مطالب الثوار بخطابه الذي حاول الطاغية فيه أن يدغدغ عواطف الشعب الطيب الذي أعقبته موقعة الجمل يومي الثاني والثالث من فبراير، كان رد المصريين في كل مكان "ارحل.. ارحل". ولم يكن أمام الطاغية، وهو يرى نظامه الهش يتهاوى أمام صيحات الجماهير، إلا الرحيل[13].

والتاريخ المصري الحديث يذكر أن ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 جاءت لتكون لحظة فارقة وفاصلة في مسيرة "المحروسة"، حين أسقط الشعب نظامًا فاسدًا مستبدًا طالما جاهد المواطنون الشرفاء لفضح سلبياته، مطالبين بالتغيير الديمقراطي والإصلاح السياسي والدستوري لإقامة العدالة الاجتماعية وسيادة القانون.

ومن عجب إن الحالة المصرية بعد مرور سنة ونصف تقريبًا على ثورة 25 يناير كانت لا تزال ترزح تحت أوزار وسلبيات ما صنعه مبارك بالوطن والشعب، وزاد عليها استمرار حالات الفوضى والتشرذم الذي أصاب ثوار ميدان التحرير، وتسلق مجموعة من رجال المال والأعمال وجماعة اخوان وحلفاءهم من جماعات الفكر المتشدد لركوب موجة الثورة وتحويلها لخدمة أغراضهم وأفكارهم.

استمر المشهد الوطني المصري بعد 25 يناير ـ وعلى طول الفترة الانتقالية تحت حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة ـ استمرارًا لما كان عليه قبلها، فلم تصل الثورة إلى مواقع الحكم وإدارة شؤون البلاد ومؤسسات الدولة وكثير من منظمات المجتمع. واستمر الطاغية الذي ثار عليه الشعب يلقى العناية الفائقة في محل إقامته بالمركز الطبي العالمي ثم مستشفى القوات المسلحة بالمعادي بعد فترة قصيرة أمضاها في سجن طرة، وينتقل إلى محكمة الجنايات ممددا على سرير طبي بطائرة خاص، وما يزال ينتظر انتهاء إعادة محاكمته ـ هو ووزير داخليته ومعاونيه ـ أملًا في البراءة من تهمة التحريض على قتل المتظاهرين أيام الثورة في 25 يناير!

13- ما أعظم شعب مصر، إذ استطاع إسقاط حكم الإخوان بعد عام واحد من انتخاب مرسي رئيسًا، وكرروا شعارهم العبقري " يسقط يسقط حكم المرشد"، وقد سقط بفضل الله وعزيمة المصريين والموقف الشجاع للقائد العام للقوات المسلحة الفريق أول عبد الفتاح السيسي.

ولايزال أركان حكمه قابعين في محبسهم بسجن طرة مع ولديه ولا يعلم إلا الله مصير القضايا التي يحاكمون فيها، ليس بأسباب تتعلق بإفسادهم الحياة السياسية وتزوير الانتخابات، ولكن في قضايا تربح وكسب غير مشروع، وتلك جرائم تستحق العقاب، ولكن جرائمهم الحقيقية في حق الوطن أهم وأخطر.

التحول الديمقراطي. ضرورة لم تجد من يحارب من أجلها

في الفترة التي قاربت فيها المرحلة الانتقالية منذ 25 يناير على الانتهاء، لم يكن المصريون يسمعون اسم الثورة إلا فيما ندر، وأصبح الجميع منشغلين عن العمل الثوري، الذي أذهل العالم على مدى ثمانية عشر يومًا من أمجد أيام مصر. ولم يكن هناك من سبيل لاستعادة روح 25 يناير وحفز الجماهير المصرية لتحقيق أهداف ثورتهم إلا بإحداث تغيير شامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بما يتفق مع المقومات والقيم المصرية الأصيلة، والمواكبة الإيجابية لحركة العصر سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا وعلميًا من خلال نظام حكم ديمقراطي أساسه دستور يحمى الدولة المدنية والمواطنة ويؤسس لسيادة القانون وتداول السلطة والمشاركة الكاملة لكل طوائف الشعب في اختيار من يحكمهم وحقهم في محاسبة الحكام ومساءلتهم وسحب الثقة منهم.

إن الخروج من الحالة - التي أعقبت المرحلة الانتقالية بما تم خلالها من انتخابات تشريعية ورئاسية، وبما وقع فيها من أحداث مأساوية أصابت شباب الثورة وعملت على إجهاض ثورة الشعب - هو التزام وطني وقومي وضرورة بقاء، ويصبح التحول الديمقراطي حتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لإنجاز أهداف الثورة ومجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب مع الحفاظ على الهوية والقيم المصرية القائمة على المواطنة والتعايش والتآخي بين المصريين مسلمين ومسيحيين. ولم يكن اهتمام د. مرسى بعد انتخابه رئيسًا للجمهورية بأفضل من سابقه الذين تولوا مسئولية إدارة شئون البلاد قبله، فقد خصص أحد مساعديه الأربعة - المفكر المصري سمير مرقص - للاهتمام بقضية "التحول الديمقراطي"، ولكن هذا المساعد لم يجد بدًا من الاستقالة من منصبه ضمن الفريق الرئاسي السابق بعد أن وجد نفسه معطلًا لا يستشار ولا يستمع إليه ساكن القصر الرئاسي، وكذلك فعل أغلب مساعدي مستشاري ومستشاري "المعزل" في أعقاب إصداره إعلانه الدستوري الكارثي في 21 نوفمبر 2012.

ماذا حققت ثورة 25 يناير؟

رغم كل ما شاهده المصريون - ولا يزالون - من أحداث لا يتمنى أحد استمرارها، فإن لثورة الخامس والعشرين من يناير فضل أن حققت لمصر انعتاقها من أسر الطغيان والديكتاتورية، فأصبح الشعب بعدها يملك قراره وحقه في الاختيار وتقرير مصيره. استطاع المصريون أن يقولوا "لا"، بعد أن كسروا حاجز الصمت ونزعوا الخوف من نفوسهم. الآن يملك المصريون حقهم في الاختيار ويستطيعون الاعتراض على قرارات الحكومة التي لا ترضيهم.

وقد ساعدت ثورة الخامس والعشرين من يناير مصر على استعادة موقعها على الخريطة الدولية والإقليمية وعاد الناس في كل مكان يتحدثون عن ثورة مصر وعظمة الدور المصري الذي افتقدوه كثيرًا أيام النظام البائد (14). ورغم أن أبناء مصر في داخل الوطن وخارجه يلتفون حول هدف واحد هو بناء مصر الديمقراطية، دولة العدالة والحرية والقانون، وإن اختلفت الطرق التي يعتقدون أنها الأفضل للوصول إليه، إلا أنهم في خلافهم مدعوون إلى التزام النهج الديمقراطي والخضوع لحكم.

إن ما تحقق في مسار إعداد البنية الأساسية للنظام الديمقراطي الجديد هو قليل جدًا بكل المقاييس، وما تحقق فعلًا على أرض الواقع لا يخلو من تعقيدات وتشوهات تقلل من تأثيره على مستقبل الديمقراطية في مصر. ولاتزال القضية الجوهرية هي صياغة دستور جديد يحقق آمال الشعب في الحرية والديموقراطية والعدالة. فالدستور الجديد، وهو الركن الأساس في إقامة النظام الديمقراطي الذي قامت ثورة 25 يناير من أجل تحقيقه، لم يتم وضعه بالتوافق الذي يرضى عنه المصريون، وذلك تكرار لما حدث أيام وضع دستور 2012!

إن الأمل كان أن تمضي ثورة الخامس والعشرين من يناير في مسيرة التحول الديمقراطي على أساس توافق وطني يجمع شباب الثورة وطوائف الشعب جميعهم، متحدين في الغايات والأهداف كما كانوا وحدة صلبة خلال الأيام الثمانية عشرة المجيدة التي انتهت بتخلي الرئيس المخلوع عن منصبه، ولكن توالى الأيام وتداعيات الأحداث وتفاقم المشكلات الاقتصادية والمجتمعية،

14- سنعود في فصل قادم إلى تفصيل الانتكاسة التي لحقت بثورة 25 يناير وأثرت سلباً على مكانة مصر أيام حكم المعزول. الرئيس الإخواني. والتي قيض الله لمصر الخلاص منه ومن جماعته وحلفاءها.

وفشل شباب الثورة في التحالف الحقيقي وتكوين حزب أو أحزاب تعبر عن فكر الثورة وأهدافها، كل ذلك أوجد حالة غير مسبوقة من التشرذم الوطني حتى كاد الوطن ينقسم إلى فصائل متنابذة، وكادت فكرة الثورة والتغيير الثوري تتوارى في زحام الأحداث والكوارث التي حلَّت بالوطن.

ولكن مع كل هذه السلبيات والعثرات التي واجهت ثورة 25 يناير، نريد أن يرى المصريون الجانب المشرق من إنجازات ثورتهم الرائعة التي أثارت إعجاب العالم وقدمت نموذجًا غير مسبوق في التغيير الديمقراطي. نريد أن يتعاون المصريون في التغلب على المصاعب التي تمر بها البلاد الآن، وهي للحق ليست بفعل الثورة ولا الثوار، ولكنها محصلة سياسات وممارسات نظام فاشل استمر ثلاثين عامًا، وتبعه حكم غير ناجح للمجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال الفترة الانتقالية، أعقبه حكم كارثي لجماعة الإخوان المسلمين انتهى بعزل رئيسهم محمد مرسي في 3 يوليو!

نريد أن ينظر المصريون إلى مستقبل الأيام وما يمكنهم تحقيقه لمصر بتماسكهم ووحدتهم وحرصهم على ألا يتركوا أي فرصة يتسلل منها أعداء الثورة والوطن من الداخل أو الخارج ليضربوا ثورتهم ويفرقوا جمعهم. أهل قاموا بثورتهم وهم يطالبون باستكمال مسيرتها، وسوف ينجحون بإذن الله في:

- تحقيق التغيير الديمقراطي من أجل وطن حر ومجتمع تسوده الحرية،
- تدعيم قيم المواطنة لضمان سلامة الوطن وتأمين مستقبله،
- تحقيق مستوى أفضل من جودة الحياة لهم وللأجيال القادمة،
- إقامة مجتمع يتمتعون فيه بحياة حرة كريمة يأمن فيها المواطن على حاضره ومستقبله،
- توفير حياة أساسها الحرية والديمقراطية واحترام كرامة الإنسان وحقوقه،
- تأكيد سيادة القانون والمساواة بين الحكام والمحكومين في الامتثال لحكم القانون،
- المحافظة على استقلال القضاء، وسينجحون في تحقيق تكافؤ الفرص للجميع وعدم التمييز بينهم على أساس سوى حكم القانون.

لن يصح إلا الصحيح. وسيبقى الشعب مدافعًا عن حقه في الحرية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وستحقق الثورة أهدافها. وستشرق الشمس من جديد بعد أن يحقق الشعب أمله الثوري في التحول الديمقراطي ويحقق أهداف ثورته المجيدة.

الفصل الخامس

جماعة الإخوان المسلمين تغتال الثورة

كان وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى حكم مصر ابتداء من حصولهم على أكثرية مقاعد مجلسي الشعب والشورى ثم نجاح مرشحهم محمد مرسي في اعتلاء منصب "رئيس الجمهورية" ابتلاء من الله سبحانه وتعالى حتى يكتشف المصريون زيف إدعاءاتهم واستخدامهم "الدين الإسلامي الحنيف" للوصول إلى غايتهم - التي عبر عنها مرشدهم الأول - الوصول إلى "أستاذية العالم" ضاربين بعض الحائط الصالح الوطني لحساب مصالح الجماعة!

محنة الوطن مع الإخوان

كانت المحنة الحقيقية للوطن هي الابتلاء بحكم جماعة الإخوان المسلمين التي عاشها الشعب وما ينتظره من بلاء مرشح للتصاعد كلما طال الأمد باستمرار الجماعة - سواء كانوا في الحكم أو خارج السلطة- وتمكنوا من تحقيق مشروعهم وتغيير هوية مؤسساتها بما يتفق مع هدفهم بإقامة الدولة الدينية والقضاء على الطبيعة المدنية للمجتمع المصري.

وأبدأ باستعراض الرسالة التي وجهها مؤسس الجماعة ومرشدها الأول حسن البنا وأطلق عليها "رسالة التعاليم" وكانت موجهة في الأساس لأفراد "النظام الخاص" من أعضاء الجماعة والتي أصبحت منهاجًا لتربية كافة أعضائها - بحسب ما ذكره ثروت الخرباوى في كتابه "سر المعبد" والتي تبشر المصريين بما ينتظرهم من مآسٍ تحت حكم الجماعة التي عملت في سبيل الوصول إليه سنوات طوال.

فقد وجّه المرشد العام حسن البنا "تعاليمه" إلى الإخوان المجاهدين من الإخوان المسلمين الذين آمنوا بسموّ دعوتهم، وقدسية فكرتهم، وعزموا صادقين على أن يعيشوا بها، أو يموتوا في سبيلها، إلى أن قال: "هذه الكلمات ليست دروسًا تُحفظ، ولكنها تعليمات تنفذ"، داعيًا إياهم إلى العمل، محددًا لهم أركان البيعة العشرة، وهي - الفهم والإخلاص والعمل والجهاد والتضحية والطاعة والثبات والتجرد والأخوَّة والثقة".

وأخطر تلك الأركان اعتبارها أن الإسلام "جهاد ودعوة أو جيش وفكرة" بما تعنيه تلك العبارة من أن يكون للإخوان جيش يدافع عن أفكارهم، وهو ما يؤكد اعتماد الجماعة على النظام الخاص كأداة للترويع والاغتيالات كما حدث في مجزرة الاتحادية يوم السادس من ديسمبر الماضي، وأن يكون "رأى الإمام ونائبه فيما لا نص فيه، وفيما يحتمل وجوهًا عدة وفى المصالح المرسلة معمول به ما لم يصطدم بقاعدة شرعية"، وأن يمتنع تكفير "مسلم أقر بالشهادتين وعمل بمقتضاهما وأدى الفرائض برأي أو بمعصية إلا إن أقر بكلمة الكفر، أو أنكر معلومًا من الدين بالضرورة، أو كذّب صريح القرآن، أو فسّره على وجه لا تحتمله أساليب اللغة العربية بحال، أو عمل عملًا لا يحتمل تأويلًا غير الكفر"، أي إن تكفير المسلم واجب على عضو الجماعة إن توافرت تلك الشروط!

وجاء العمل المطلوب من الأخ الصادق وفق "رسالة التعاليم" على مراتب تبدأ من "إصلاح نفسه" ثم "تكوين بيت مسلم" ثم "إرشاد المجتمع" بنشر دعوة الخير فيه، ومحاربة الرذائل والمنكرات، وتشجيع الفضائل، والأمر بالمعروف، باعتبار كل ذلك "واجب الجماعة كهيئة عاملة". وفى هذا النص دعوة صريحة إلى إقامة الدولة الدينية بما يفسر المواد التي أُدخلت على الدستور بتأثير أغلبية أعضاء الجمعية التأسيسية من الإخوان وحلفائهم من تيار الإسلام السياسي، ونصّت على التزام "الدولة والمجتمع" في أمور تفتح الأبواب أمام الجماعة وغيرها من الجماعات الدينية للتدخل في تنظيم أمور الناس والحد من حرياتهم وحقوقهم بما يتراءى لفكر النهى عن المنكر والأمر بالمعروف، ومثاله القريب حصار مدينة الإنتاج الإعلامي الذي لم تحرك الدولة ساكنًا لمنعه أو حتى استنكاره! وتصل مراتب العمل المفروض على أعضاء الجماعة إلى "تحرير الوطن بتخليصه من كل سلطان أجنبي غير إسلامي سياسي أو اقتصادي أو روحي"، ثم "إصلاح الحكومة حتى تكون إسلامية بحق، وبذلك تؤدى مهمتها كخادم للأمة وأجير عندها وعامل على مصلحتها، والحكومة إسلامية ما كان أعضاؤها مسلمين مؤدين لفرائض الإسلام غير مجاهرين بعصيان، وكانت منفذة لأحكام الإسلام وتعاليمه"، ثم تحدد رسالة التعاليم بأنه إذا أصبحت الحكومة إسلامية فمن حقها . متى أدت واجبها. الولاء والطاعة، والمساعدة بالنفس والأموال، فإذا قصرت، فالنصح والإرشاد، ثم الخلع والإبعاد، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

وتضيف رسالة التعاليم في شأن الحكومة الإسلامية أنه لا بأس بالاستعانة بغير المسلمين عند الضرورة في غير مناصب الولاية العامة التي تشمل الوزارة بنوعيها التفويض والتنفيذ والولاة وولاية الجهاد وولاية الحسبة وولاية القضاء وولاية الأقاليم وغيرها من الولايات. فهذه الولايات وما شابهها وما هو أقوى منها أو في مستواها لا يجوز تولية غير المسلمين عليها! ومع ذلك يتشدق الإخوان المسلمون بشعار "المواطنة"! وقد يكون هذا الالتزام برسالة المرشد حسن البنا السبب وراء نكوص د. مرسي رئيس الجمهورية الذي كان عن التزامه في اتفاقية فيرمونت بأن يعين نائبًا لرئيس الجمهورية من أقباط مصر.

وتتوالى "تعاليم" المرشد الأول لجماعة الإخوان المسلمين التي يلتزم بها الحكم الحالي في مصر، بالحديث عن الجهاد الذي لا حياة للدعوة إلا به، ثم التضحية التي هي ببذل النفس والمال والوقت والحياة وكل شيء في سبيل الغاية، ثم الأمر بالطاعة وهو امتثال الأمر وإنفاذه توًا. ويكون ذلك على مراحل ثلاث: نشر الفكرة العامة بين الناس، ثم تليها مرحلة " التكوين باستخلاص العناصر الصالحة لحمل أعباء الجهاد وضم بعضها إلى بعض، ونظام الدعوة - في هذه المرحلة - صوفي بحت من الناحية الروحية، وعسكري بحت من الناحية العملية، وشعار هاتين الناحيتين أمر وطاعة من غير تردد ولا مراجعة ولا شك ولا حرج". ثم تأتي مرحلة "التنفيذ" وهي مرحلة جهاد لا هوادة فيه، وعمل متواصل في سبيل الوصول إلى الغاية.

ويتبع المرشد تعاليمه بالحض على "الثبات" وهو "أن يظل الأخ عاملًا مجاهدًا في سبيل غايته مهما بعدت المدة وتطاولت السنوات"، والتجرد بمعنى "أن تتخلص لفكرتك مما سواها من المبادئ والأشخاص"، ثم يدعو إلى الأخوة التي تربط القلوب والأرواح برباط العقيدة، كما يبث فيهم الدعوة إلى الثقة وهي "اطمئنان الجندي إلى القائد القائم على الطاعة". وبعد العديد من النصائح والإرشادات الأخلاقية اختتم المرشد حسن البنا رسالته بقوله: " فخذ نفسك بشدة بهذه التعاليم، وإلا ففي صفوف القاعدين متسع للكسالى والعابثين. وأعتقد أنك إن عملت بها وجعلتها أمل حياتك وغاية غايتك، كان جزاؤك العزة في الدنيا والخير والرضوان في الآخرة، وأنت منا ونحن منك، وإن انصرفت عنها وقعدت عن العمل لها فلا صلة بيننا وبينك ".

كانت محنة الوطن مع حكم الإخوان بادية للعيان، فلا لمدنية الدولة، ولا للمواطنة، ولا للحقوق والحريات السياسية أو الاقتصادية، ولا لولاية المرأة ولا الأقباط، ولا لسيادة القانون. فهل بقي من الثورة شيء؟

ويعتبر كتاب "سر المعبد. الأسرار الخفية لجماعة الإخوان المسلمين" الذي أصدره السيد/ ثروت الخرباوى ليكشف به ما اعتبره أسرار وخفايا "الجماعة" عاملًا أساسيًا في تأكيد اقتناعي بأن مصر قد أصابتها محنة شديدة بوصول جماعة الإخوان إلى السلطة والحكم.

وكان السيد الخرباوي قد وصف انضمامه إلى الجماعة ثم انشقاقه عنها بأنه "منذ زمن بعيد تسربت روحي فدخلت جماعة الإخوان، وذات مرة أخرى تسربت روحي فخرجت من تنظيم الإخوان". وبعد قراءة مدققة للكتاب عجبت من صمت الجماعة على تلك الاتهامات التي كالها لها العضو السابق للتنظيم، وهو الأمر الذي يثير الاندهاش، خاصة من جماعة عُرفت بشهوة تمزيق وتشويه من يختلفون معها. ويزيد العجب حين يصل الكاتب إلى وصف القيادات الأساسية في الجماعة حاليًا، ومعهم رئيس الجمهورية، عضو الجماعة، بأنهم من أتباع سيد قطب، المفكر المتشدد الذي يكفِّر المجتمع، ويعتقد الكثيرون أنه انحرف بمسيرة الجماعة إلى مسار التكفير، وقد استشهد الكاتب بقول صديقه عاطف عواد، الذي كان قد ترك الجماعة قبله: إن الفريق، الذي " سرق الجماعة"، في إشارة إلى القطبيين، سيطروا على الجماعة ويمثلون أهم قياداتها حاليًا!

ويحتوي الكتاب على ما عاناه الكاتب من تنظيم الجماعة الذي ظنه "وسيلة لتوجيه طاقات الفرد الإبداعية وتنميتها، فإذا به وسيلة لتكبيل الفرد في سلسلة بشرية طويلة أشبه ما تكون بسلسلة العبيد التي كانت تُحمل إلى أمريكا."، وإدراكه "أن تنظيم الإخوان كان سرابًا يدفعني إلى التيه". وفضلًا عن المعاناة الشخصية للكاتب، فهو يكشف أسرارًا عن توجهات الجماعة ذاتها وأساليبها في المراوغة وعدم الإفصاح عن أهدافها الحقيقية واستخدامها فنون الكذب والتضليل، كما يتضمن الكتاب تقييمًا سلبيًا لكثير من قيادات الجماعة، سواء من رحلوا عن الدنيا أو من يعيش بيننا ويتولى أمورها الآن.

وكان أول الأسرار التي وجدها الكاتب اكتشافه أن المرشد الثاني للإخوان المسلمين كان ماسونيًا، وكان من كشف الغطاء عن هذا السر الشيخ محمد الغزالي، رحمه الله، في كتاب قديم له بعنوان "ملامح الحق".

وسر ثانٍ أن الدكتور محمد سليم العوا " تدخل سياسيًا للصلح بين جماعة الإخوان والنظام"، والمقصود بالنظام هو نظام مبارك، ويوضح الكاتب هذا الكشف بأن الدكتور العوا التقى اللواء عمر سليمان الذي اشترط "أن يمتنع الإخوان عن انتخابات نقابية أو برلمانية لمدة خمس سنوات، على أن يتيح لهم النظام مساحة حركة من خلال المساجد، فإذا وافق الإخوان على هذا الشرط يتم الإفراج عن كل المحبوسين الإخوان"، أي أن الإخوان ومشايعيهم كانوا لهم صلات وعلاقات مع نظام مبارك!

وتتوالى الأسرار التي يكشفها "سر المعبد" وتفصح عن نوايا الإخوان وأساليبهم المتناقضة مع ما يدعونه أنهم "جماعة ربانية". فقد أشار الكاتب إلى عبارة قالها المستشار مأمون الهضيبي في مناظرته بمعرض الكتاب عام 1992 في مواجهة فرج فودة: " نحن نتعبد لله بأعمال النظام الخاص للإخوان المسلمين قبل الثورة"، وكيف أنكر الهضيبي تلك العبارة وتم حذفها من الكتاب الذي أصدرته هيئة الكتاب عن المناظرة! إن هذا السر يفسر كثيرًا مما نُسب إلى الجماعة من أعمال اغتيال المعارضين لها، كما يثير الاهتمام بحقيقة الادعاء بأن "النظام الخاص" ليس له وجود الآن، خاصة مع الأسرار التي كشفها "سر المعبد" عن الدور الذي قام به سيد قطب وشباب الإخوان الذين تأثروا بمدرسته الفكرية، ومنهم شكري مصطفى، الذي أنشأ تنظيم "التكفير والهجرة" وكانت أهم "إنجازاته" قتل الشيخ الذهبي. وأخذًا في الاعتبار ما جاء في الكتاب أنه ". قبل وفاة المرشد عمر التلمساني أخذت بعض الأشباح تتسلل إلى جماعة الإخوان لتأخذ مكانًا ومكانة، كانت هذه الأشباح تسير في ركاب الحاج مصطفى مشهور. وكان من أخطرهم بعض العائدين من دراستهم في الخارج وهم محمد مرسي، خيرت الشاطر، محمود عزت، محمد بديع، الذين كانت وجوههم غريبة على مجتمع الإخوان" وهم الآن مرشد الجماعة وأعضاء في مكتب الإرشاد و"رئيس الجمهورية" وهم من أتباع مصطفى مشهور، الذي كان مدافعًا عن شكري مصطفى!

وكشف الكتاب عن دور الدكتور سعد الدين إبراهيم في تخطيط التقارب بين الإخوان والغرب بناء على طلب الإخوان، وأن الدكتور عصام العريان " فتح هو الآخر حوارًا مع الدكتور سعد بهدف التقارب مع أمريكا على وجه الخصوص، وأن الدكتور سعد وعده بأن يبذل جهده في هذا الأمر ".

ولعل من أخطر الأسرار التي ورد ذكرها في "سر المعبد" أن للإخوان المسلمين تنظيمًا داخل الجيش!! ويدلل الكاتب على صحة هذا الأمر بأنه اقترح على مصطفى مشهور، في اجتماع ضمه معه والمستشار مأمون الهضيبي عام 1992، إحياء قسم الوحدات، وضرورة أن يكون للإخوان تنظيم داخل الجيش فأجابه مصطفى مشهور متسرعًا: أنشأناه، ولكن المستشار الهضيبي أسكته فورًا!! ويؤكد الخرباوى وجود تنظيم للإخوان في الجيش مستندًا إلى أن "رسالة التعاليم"، التي كتبها المرشد حسن البنا لأفراد النظام الخاص فقط، التي أصبحت بقرار من قسم التربية من مناهج التربية لكل الإخوان، هي رسالة حربية. ويضيف الكاتب: ليس في الجيش فقط ولكن في القضاء أيضًا وأن الإخوان لديهم تنظيم مسلح، نظام خاص جديد!!!!

إن مقدمة "رسالة التعاليم" تكشف بوضوح أنها موجهة بشكل خاص لأفراد معينين في الجماعة وهم أعضاء النظام الخاص الذى يعتقد أ. الخرباوى أنهم موجودون حتى الآن، إذ تقول تلك المقدمة: " فهذه رسالتي إلى الإخوان المجاهدين من الإخوان المسلمين الذين آمنوا بسمو دعوتهم، وقدسية فكرتهم، وعزموا صادقين على أن يعيشوا بها، أو يموتوا في سبيلها، إلى هؤلاء الإخوان فقط أوجه هذه الكلمات، وهى ليست دروسًا تُحفظ، ولكنها تعليمات تُنفذ، فإلى العمل أيها الإخوان الصادقون: (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) (التوبة: 105)، (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (الأنعام: 153). أما غير هؤلاء. فلهم دروس ومحاضرات، وكتب ومقالات، ومظاهر وإداريات، "ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات"، "وكلا وعد الله الحسنى!!"

إن كتاب "سر المعبد" بما تضمنه من معلومات عن الجماعة، التي تحكمنا حاليًا، يُعتبر في الحقيقة بلاغًا إلى النائب العام مطلوب - ولا يزال الطلب قائمًا - أن يتم التحقيق فيه، خاصة

أن كثيرًا ممن ورد ذكرهم في الكتاب ما يزالون أحياء. من جانب آخر، هذا الكتاب بمثابة استجواب لقيادات الجماعة، وعلى رأسهم المرشد العام، والدكتور مرسى، رئيس الجمهورية الذي كان ، الذى أشار الكاتب إلى مشاركته في برنامج تليفزيوني قدمه أ. ضياء رشوان في قناة الفراعين قبل 25 يناير 2011 هو ومحمود عزت ليردا على هجوم الشيخ القرضاوي على سيد قطب في حلقة سابقة من ذات البرنامج، وكان مما قاله دكتور مرسى وقتها دفاعًا عن سيد قطب: "عندما قرأت له عشت في كتاباته فصارت جزءًا منى، والحقيقة أننى عندما قرأت لسيد قطب وجدت فيه الإسلام"، إلى أن قال: "إن الأستاذ سيد قطب يقول نصوصًا تكفيرية ولكننا لا نعتبرها نصوصًا تكفيرية، ولكنها نصوص تحرك الوجدان وتتحدى العقل، ويجب لمن يقرأ لسيد قطب أن يتعلم اللغة العربية أولا"!

الارتباك والعشوائية صناعة إخوانية!

منذ قامت ثورة 25 يناير 2011 والشعب يعيش حالة من التشتت بين الجماعات والأحزاب والقوى السياسية المتنافسة على الفوز بثمار الثورة والمتصارعة على الاحتماء بميدان التحرير انتصارًا لأهدافها الذاتية التي لا تتصل في أغلب الأحيان بأهداف الثورة الحقيقية.

ورغم أنه قد تم إنجاز عدة استحقاقات سياسية أهمها إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، فإنها لم تحقق التغيير المنشود، ومع انتقال السلطة إلى "الرئيس المنتخب!" وفي الفترة التي شهدت أواخر أيام المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ساد المشهد السياسي المصري حالة غير عادية من العشوائية السياسية في البلاد، تمثلت في سيل مما أطلق عليه "المليونيات" التي كان "المتأسلمين" من الإخوان المسلمين والسلفيين وغيرهم من جماعات منبثقة بشكل أو آخر يفجرونها في وجه ثوار 25 يناير والحكومة - أي حكومة - والمجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي اشتهر عندهم باسم - المجلس العسكري[15]. وكان ميدان التحرير لا يكاد يخلوا من تلك التظاهرات المبالغ في أهميتها التي تنظمها أساسًا جماعة الإخوان المسلمين مناصرة "للرئيس المنتخب!" وللمطالبة بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، في الوقت ذاته تناهضها تجمعات أخرى قرب "المنصة" لمناصرة المجلس الأعلى للقوات المسلحة والإشادة بقراراته.

15- كان اسم المجلس العسكري يقصد به إهانة القوات المسلحة والإشارة إلى قيادات بأنهم يحكمون البلاد حكمًا عسكريًا وليس وفق القانون.

وكانت تلك "المليونيات" تلقى ترحيبًا ومساندة من جماعات وقوى تيار الإسلام السياسي، لأسباب غير مقنعة وتحتشد في الميادين لإظهار قوة تلك الجماعات وقدرتها على الحشد وإرهاب المسئولين أيا كانوا، وإهدار هيبة الدولة وإسقاط سيادة القانون. فتكررت أعمال غير قانونية تم خلالها تكرار محاصرة دار القضاء العالي والمحكمة الدستورية العليا ومجلس الدولة، فضلًا عن مدينة الإنتاج اعلامي. مما أدى إلى توقف عجلة الإنتاج في البلاد، وانحسار حركة السياحة، وكاد تدفق الاستثمارات الأجنبية والعربية أن يتوقف، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وتردى مستوى الخدمات العامة وكادت الحياة تستحيل في المحروسة.

وتتحمل جماعة الإخوان المسلمين وحزبها - الحرية والعدالة - ومن ثم رئيس الجمهورية المنتخب عن حزب الجماعة، نصيبًا وافرًا من المسؤولية عن هذا الارتباك السياسي والدستوري، فضلًا عن الأحزاب والقوى السياسية من تيار الإسلام السياسي، التي أيدت الجماعة وحزبها، والأحزاب المدنية والليبرالية التي شاركت في أحداث المرحلة الانتقالية سواء بالتحالف مع الجماعة وحزبها والأحزاب المشايعة لهما، أو بالصمت وعدم القدرة على تحريك الجماهير المعارضة للجماعة والرافضة لتصرفاتها. وكذلك يتحمل المجلس الأعلى للقوات المسلحة قدرًا مهمًا من مسئولية السماح للجماعة وحلفائها بإشاعة الفوضى في البلاد تحقيقًا لأهدافهم في الاستيلاء على السلطة في البلاد، إلى الحد الذي يعتقد الكثيرون أن ثمة "صفقة" تمت بين المجلس والجماعة كانت نتيجتها "تسليم البلاد على طبق من ذهب إلى الإخوان نظير ضمان المجلس "خروجًا آمنًا لرئيسه وأعضاءه"!

لكن تظل المسؤولية الأكبر من نصيب جماعة الإخوان المسلمين، التي تحولت من كونها "جماعة محظورة" قبل ثورة 25 يناير إلى جماعة تمارس العمل السياسي بحرية مطلقة بعد الثورة، وأصبح لها علاقات مؤثرة بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى حد استطاعت معه تحديد خارطة الطريق، التي غيرت مسار الثورة خلال المرحلة الانتقالية، وكانت سببًا مباشرًا فيما حدث من ارتباك سياسي ودستوري لا تزال البلاد تعاني منه حتى الآن.

فأداء "الجماعة" منذ قيام الثورة كان قد اختلف جوهريًا عن دعاواها المعلنة. وعلى سبيل المثال كانت الجماعة قد نظمت أواخر عام 2010 مجموعة لقاءات أطلقت عليها عنوان

"حوار من أجل مصر"، وقد وصف المرشد العام للإخوان المسلمين د. محمد بديع [16]، مشاركة القوى السياسية والوطنية المصرية في ذلك الحوار بأنه تعبير "عن حالة الإجماع السياسي على ضرورة التوحد حول مشروع واحد يستهدف تخليص الوطن والمواطنين من أسر الاستبداد والفساد الجاثم على صدره"، ثم قال إن "توحد قوى الإصلاح المصرية أحزابًا وحركات ومنظمات وهيئات صار فريضة الوقت لصياغة مشروع إنقاذ مصري خالص يحمى الوطن من الاختطاف لعقود جديدة، ويرد عنه مخططات القوى الاستعمارية والصهيونية للدخول به في نفق الفوضى السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية"، وأردف إن الإخوان المسلمين يرفضون "أي محاولات للنيل من نبل وجهود الجماعة الوطنية المصرية بجميع أطيافها ومحاولة تشتيت الجهود المبذولة للتوحد حول مشروع توافقي إصلاحي" إلى آخر ما جاء في كلمة المرشد العام من كلمات كان المصريون الطيبون يعتقدون في إخلاصه وصدق إيمانه بالوطن "والجماعة الوطنية".

وكان الإخوان المسلمين في ذلك الوقت من الداعين للإصلاح، والمسّوقين لحملة التوقيع على المطالب السبعة للإصلاح التي فجرها الدكتور محمد البرادعي حال عودته بعد انتهاء عمله في الخارج، وإن نسبوا الفضل فيها إلى أنفسهم، واعتبروا أن تأييد تلك الحملة "هو واجب كل الأطياف الإصلاحية في الشارع المصري".

وبعد الثورة واصلت الجماعة، وحزبها الحرية والعدالة الذي تأسس رسميًا في 6 يونيو 2011، الدعوة إلى العمل مع جميع القوى السياسية من أجل مصر، فقد أصدرت الجماعة ما أطلق عليه "معًا نبدأ البناء.. مبادرة من أجل مصر" كان أهم عناصرها دعوة الشعب إلى التمسك بالثورة، والارتفاع فوق التطلعات الشخصية والفئوية والطائفية، والتأكيد على دعم الوحدة الوطنية في دولة مدنية، وأهمية استصحاب روح الثورة ووحدة الصف، وتقديم المصالح العامة الوطنية على المصالح المحدودة، حيث لا يستطيع فصيلٌ وحده أو حزبٌ بمفرده تحمل المسؤولية الوطنية.

16- محبوس الآن على ذمة قضايا تحريض على قتل المتظاهرين أمام مكتب إرشاد الجماعة يوم 28 يونيو 2013 وقضايا أخرى تتصل بعمليات الإرهاب والعنف التي قامت بها "الجماعة" عقب عزل د. مرسي وتنظيمها اعتصامي "رابعة" و"النهضة"، ناهيك عن أحداث "كرداسة" واستخدام الجماعات التكفيرية في سيناء لشن حرب على أفراد القوات المسلحة والشرطة هناك.

ومن عجب أن الإخوان المسلمين لم يعملوا وفق هذه الدعاوى التي روجوا لها بعد أن تمكنوا من تصدر المشهد السياسي، فقد اعتمدت الجماعة وحزبها سياسة الإقصاء والاستبعاد لكل الأحزاب والقوى الوطنية، التي وصفها المرشد العام بأنها "قوى الإصلاح المصرية".

وكانت بداية نكوص حزب الجماعة عن الدعوة إلى العمل على وحدة الصف الوطني، تخليه عن التنسيق الانتخابي بين الأحزاب التي تشكل منها "التحالف الديمقراطي من أجل مصر"، والتي كان الحزب يروّج لها بأنه لا يستهدف ترشيح أعضائه في أكثر من 30% من دوائر مجلس الشعب تاركًا بقية الدوائر لأحزاب التحالف وفقًا لقاعدة "مشاركة. لا مغالبة"، ثم اكتشف أعضاء التحالف أن نسبة مشاركة الإخوان قد ارتفعت لتصل إلى أغلب الدوائر، التي قرر حزب الحرية والعدالة اقتناصها لأعضائه، فقرر معظم أعضاء التحالف التخارج منه وفى مقدمتهم حزب الوفد.

واستمر نهج جماعة الإخوان منذ قيام ثورة 25 يناير متجها إلى تغليب مصلحة الجماعة الذاتية، فكان تأييدها الحماسي للاقتصار على تعديل بعض المواد من دستور 1971 المعطل بموجب الإعلان الدستوري في 13 فبراير، كما دافعت الجماعة بكل قوة عن إجراء استفتاء على تلك التعديلات الدستورية المحدودة، والإسراع بإجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع دستور جديد للبلاد، وكانت نتيجة الانصياع إلى التوجهات السياسية لجماعة الإخوان المسلمين وحزبها، أن وافق المجلس الأعلى للقوات المسلحة على تعديل المادة الخامسة من قانون انتخابات مجلس الشعب بما أتاح للقوائم الحزبية مزاحمة المستقلين في الدوائر المخصصة لهم، وهو الأمر الذى أدخل البلاد في متاهة دستورية تتحمل مسؤوليتها الجماعة وحزبها بالدرجة الأولى، ويشاركهما المسؤولية المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وبقية الأحزاب التي شاركت في الضغط على المجلس لإصدار قانون الانتخابات المعيب.

ثم كانت الضربة التالية لفكرة توحيد الجماعة الوطنية المصرية هي إنكار حزبي الحرية والعدالة والنور وبقية أحزاب تيار الإسلام السياسي وثيقة التحالف الديمقراطي التي تشمل المبادئ الأساسية للدستور ومعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، ثم اتفاقهم في حلف لم يستهدف صالح الوطن ضد "وثيقة المبادئ الدستورية"، وكان هدفهم

الذين تمكنوا من تحقيقه مع الأسف هو السيطرة على الجمعية التأسيسية للانفراد بوضع الدستور على هوى الجماعة لتأسيس الدولة الدينية التي يهدفون إليها.

لقد كان الأمل في الجماعة وحزبها أن يكونا أداة لم الشمل الوطني، وحشد المواطنين وراء مشروع "النهضة"، الذى وُعد به الشعب أن يكون نقطة الانطلاق نحو التنمية المستدامة والتحول الديمقراطي والتغيير الإيجابي في جميع المجالات، لكن أداء الجماعة وحزبها كان مخيبًا للآمال كما اتضح، وبعد فوز د. مرسى برئاسة الجمهورية، إذ بقيادات الجماعة والحزب ومستشاريهم القانونيين يزينون له الصدام مع المحكمة الدستورية العليا والسلطة القضائية بإصدار قراره بدعوة مجلس الشعب المنحل إلى الانعقاد وممارسة اختصاصاته، وهو القرار الذى أثار غضبًا هائلًا، واضطر معه الرئيس إلى العدول عنه بعد أن أصدرت المحكمة الدستورية العليا قرارًا ببطلانه.

وقد أكدت ممارسة جماعة الإخوان للسلطة التشريعية ثم السلطة التنفيذية أنهم لا يبغون صالح الجماعة وتمكينها من كل مفاصل الدولة، وفقد المصريون الأمل في أن تصدق الجماعة مع الشعب وتفي بوعودها التي قطعها مرشحها للرئاسة بتنفيذ برنامجه الانتخابي دون عوائق ومصادمات مع سلطات الدولة الأخرى ولا مع الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني. كما خابت آمال من ساندوا المرشح الإخواني للوصول إلى رئاسة الجمهورية وأيقنوا عجزه وافتقاده الرؤية والإرادة السياسية على لم شمل الوطن وتفعيل ما كانت الجماعة تروّج له من ضرورة وحدة الصف الوطني[17]، وذلك بأن يطلق مبادرة وطنية تستهدف حلا جذريًا للمشاكل العالقة فيما بين مؤسسة الرئاسة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وإنهاء ثنائية السلطة من ناحية، والاتفاق على أهداف البناء الوطني والتحول الديمقراطي بين الأحزاب والقوى السياسية بما فيها حزب الحرية والعدالة وأحزاب تيار الإسلام السياسي، وإنهاء حالة الاستقطاب السياسي، ونبذ استخدام الدعاوى الدينية في العمل السياسي، والاتفاق على إخلاء ميدان التحرير، وغيره من ميادين مصر، من الاعتصامات غير المبررة.

17- تجلى ذلك العجز وافتقاد الرؤية السياسية في إصرار الرئيس المعزول على عدم الاستجابة للمطالب الشعبية التي تنامت على مدار الشهور الأخيرة من السنة الأولى والأخيرة لحكمه، والتي أيدتها القوى السياسية الوطنية بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة وفشله في أن يصبح رئيسًا لكل المصريين بحق بعد أن حصر نفسه في خانة الجماعة والأهل والعشيرة.

ويقينًا فإن هذه المبادرة تقع في الصميم من البرنامج الانتخابي للرئيس مرسى، الذي تضمن الوعد بأنه سيعمل "مع كل أبناء مصر الكرام على إطلاق الحريات، وبناء نظام سياسي رشيد يضمن ممارسة ديمقراطية سليمة تتنافس فيها الأحزاب والقوى السياسية منافسة حرة شريفة ونزيهة، لكسب أصوات الشعب المصري كمصدر أساسي للسلطات. نظامٌ يضمن للشعب حريته في مراقبة ومحاسبة السلطات التنفيذية، ويؤدى إلى تداول سلمى حقيقي للسلطة، ومن ثمَ تحقيق استقرار شامل يوفر مناخًا صحيًا لإقامة تنمية متكاملة وعدالة اجتماعية وريادة حقيقية"، وسوف يسأله الشعب يومًا عما حقق من وعود.

الجماعة والاستئثار بكتابة الدستور الجديد

خطايا صنع دستور2012

شهدت الساحة السياسية في مصر في المرحلة الحرجة من الفترة الانتقالية بعد قيام ثورة 25 يناير حالة من التعقيد وعدم الوضوح تكاد تقترب من العبثية وكأنها مشاهد في رواية من مسرح اللامعقول! وكان أبطال هذه المسرحية العبثية جماعة الإخوان المسلمين وحزبها - حزب الحرية والعدالة - وأشياعها من تيار الإسلام السياسي وفي مقدمتهم حزب النور السلفي.

وكان مسرح تلك المسرحية العبثية هو تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، فالجماعة وحزب النور قررا أن تكون الجمعية التأسيسية للدستور حكرًا عليهما، رفضا كل محاولات إعادة تشكيلها إلا في الحدود التي سمحا بها بإحلال عدد محدود من نواب البرلمان من بين أعضائهما وإدخال بدائل لهم من قوائم الاحتياطيين، وهو ما لا يوافق عليه المنسحبون من الجمعية، إذ يطالبون بإعادة تشكيلها بحيث تحقق تمثيلًا عادلًا لجميع أطياف الشعب المصري. وكان ذلك عقب صدور حكم محكمة القضاء الإداري في 10 إبريل 2012 بوقف تنفيذ التشكيل الأول للجمعية التأسيسية حيث أنه أشرك نواب مجلسي الشعب والشورى في عضوية الجمعية ولم يقتصر دورهم على اختيار الأعضاء المائة الذين نص عليهم الإعلان الدستور الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 30 مارس 2011 كما جاء في التعديلات الدستورية التي جاءت بها لجنة المستشار البشري وتم استفتاء الشعب عليها في 19 مارس 2011.

وكان الامل أن يأتي الدستور المرتقب متوازنًا ومعبرًا عن تطلعات الشعب وآماله في تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة للمصريين جميعًا في إطار الديمقراطية ودولة المواطنة وسيادة القانون، لذا فالجميع كان في انتظار حكم المحكمة الإدارية العليا في القضية التي رفعها عدد كبير من أساتذة القانون وممثلي الأحزاب والقوى الوطنية مطالبين بإلغاء قرار الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى بتشكيل الجمعية التأسيسية.

ومما زاد في حساسية موضوع الدستور الجديد ما صدر عن بعض قيادات حزب الحرية والعدالة وحزب النور من آراء تهدد بصياغة للدستور متأثرة بآراء كل من الحزبين وتوجهاتهما الفكرية الهادفة إلى إقامة دولة دينية، فالتصريحات المنسوبة إلى المهندس خيرت الشاطر تشير إلى أنه يحاول إحياء ما تضمنه برنامج حزب الإخوان، قبل إنشاء حزب الحرية والعدالة، في فصله الثالث الخاص ب "السياسات والاستراتيجيات"، وهو "إن مقاصد الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى تحقيق الضروريات والحاجيات والتحسينات في مجال الدين والنفس والعرض والعقل والمال، تمثّل السياسة الحاكمة في تحديد أولويات الأهداف والاستراتيجيات"، حيث ابتدع المشروع كيانًا مهمّته تطبيق الشريعة الإسلامية بالأغلبية البرلمانية في السلطة التشريعية، التي ألزمها مشروع برنامج الحزب أن " تطلب رأى هيئة من كبار علماء الدين في الأمة، على أن تكون منتخبة أيضًا انتخابًا حرًا مباشرًا من علماء الدين، ومستقلّة استقلالًا تامًا وحقيقيًا عن السلطة التنفيذية في كلّ شؤونها الفنية والمالية والإدارية، ويعاونها لجان ومستشارون من ذوى الخبرة وأهل العلم الأكفاء في باقي التخصّصات العلمية الدنيوية، الموثوق بحيادتيهم وأمانتهم، ويسرى ذلك على رئيس الجمهورية عند إصداره قرارات بقوّة القانون في غيبة السلطة التشريعية، ورأى هذه الهيئة يمثّل الرأي الراجح المتّفق مع المصلحة العامة في الظروف المحيطة بالموضوع" (ص 13 من مشروع البرنامج). وقد رفض، فيما يشبه الإجماع، هذا التصوّر لدور "هيئة كبار العلماء" وتكوينها، واضطرت الجماعة إلى إلغاء تلك الفكرة وصدر برنامج حزب الحرية والعدالة من غير ذكر لها، ولكن يبدو أن المهندس الشاطر لم يتخل عن هذا الاقتراح تمامًا وأعاد طرحه في اجتماعه مع الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح في صورة "هيئة للحل والعقد" لمساعدة البرلمان على تطبيق الشريعة الإسلامية! من جانب آخر، قال محمد نور، المتحدث الإعلامي باسم حزب النور السلفي، في تصريحات نسبت إليه في صحيفة "المصري اليوم": "إن الحزب أصر على طلبه أن يكون البرلمان له الحق الوحيد في اختيار جميع أعضاء الجمعية دون تدخل من أي جهة أخرى، سواء

النقابات أو غيرها"، وتابع "إن إدراج كلمة (مدنية) في الدستور لا يمثل أي مشكلة للإخوان، وإنما تعتبر أزمة كبيرة لحزب النور ولن يسمح بإدراجها في الدستور الجديد لأنها تعني أن مصر دولة علمانية"، لافتًا إلى أن حزب الحرية والعدالة طالب بأن تكون مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، بينما حزب النور يطالب بأن تكون أحكام الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع، وهذا يمثل نوعا من توزيع الأدوار بين حزبي الأغلبية البرلمانية، فحزب النور يبدو متشددًا في موضوع مدنية الدولة، وأن تكون أحكام الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع، بينما يمارس حزب الحرية والعدالة دور الحزب الأكثر مرونة في هاتين القضيتين وإن برر موقفه بالاضطرار إلى مسايرة رأى حزب النور الشريك في الأغلبية البرلمانية [18].

(وهذا ما حدث يوم 17 نوفمبر 2011 أثناء جلسة مفاوضات بين الدكتور عصام شرف وبيني من جانب، والدكتور محمد مرسى، رئيس حزب الحرية والعدالة، والدكتور محمد عبد المقصود ممثل السلفيين من جانب آخر، إذ تمسك سيادته بضرورة حذف وصف مصر كونها "دولة مدنية" من وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، بينما لم يمانع د. مرسى في استخدام وصف الدولة بالمدنية شريطة موافقة الإخوة السلفيين!).

محاولة إعادة دستور 1971 خيانة للثورة

كانت أنباء صحفية قد ترددت قرب نهاية الفترة الانتقالية أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يبحث مع بعض رجال الفقه الدستوري للتباحث عن مخرج من أزمة الخلاف بين الأحزاب الممثلة في مجلسي الشعب والشورى حول تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، وبعد صدور حكم محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ تشكيل لجمعية وضرورة إعادة تشكيلها بأعضاء من خارج البرلمان. وذكر أحد التقارير الصحفية أن هناك اقتراحًا بالعودة إلى العمل بدستور 1971، واعتباره دستورًا مؤقتًا لحين الانتهاء من صياغة الدستور الجديد.

وللأسف، إن مجرد طرح مثل هذا الاقتراح على الساحة السياسية يؤكد للمصريين جميعًا أنهم عاشوا في الوهم على منذ قيام ثورة 25 يناير، وتم تبديد حلم الثورة وأمل التحول

18- هذا من أسف ما نجح الحكم اخواني في تمريره في دستور 2012 ويحاول حزب النور تكراره في لجنة الخمسين المشكلة بغرض تعديل ذلك الدستور الذي تم تعطيله بموجب الإعلان الدستوري الصادر من رئيس الجمهورية المؤقت في 8 يوليو 2013 عقب عزل محمد مرسي.

الديمقراطي، وأنهم عادوا مرة أخرى ليحكمهم دستور مبارك الذي قضى بتعطيله الإعلان الدستوري الأول في 13 فبراير 2011!

وباقتراح إحياء دستور 71، حسب ما يتردد، مع تضمينه المواد التي تم تعديلها في دستور 19 مارس 2011، ومحاولة تجميله بتوزيع الصلاحيات التي كان يستأثر بها رئيس الجمهورية بين مؤسسة الرئاسة ورئيس الوزراء، فإنه يحق للرئيس المخلوع أن يهنأ باله ويطمئن أن توجيهاته التي ضمّنها في خطابه يوم الثامن والعشرين من يناير 2011 قد نفذت! ويا للعجب أن تتحطم آمال الشعب في التحول الديمقراطي بالعودة مرة أخرى إلى دستور 71، وبذلك تأكد الاتجاه الذي تبناه المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والذي كانت لجنة التعديلات الدستورية المشؤومة أوصت به، والذي تسبب في جر البلاد إلى مستنقع إجراء انتخابات تشريعية تليها انتخابات رئاسية مع غياب دستور يؤكد قيم الثورة وأهدافها.

ودستور 71 الذي يريد البعض إعادته هو الدستور الذي أعان الطاغية مبارك على التحكم والاستبداد والسيطرة على مقدرات الوطن، والذي تغولت مواده على سلطات الدولة جميعها فأخضعتها لسيادة الرئيس، والذي أسرف واضعوه في التوسع في سلطات واختصاصات رئيس الجمهورية حيث هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية، وهو رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية وهو الذي يعين القضاة ويعزلهم، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة والرئيس الأعلى لهيئة الشرطة، وهو رئيس مجلس الدفاع الوطني، وهو أيضًا رئيس مجلس الوزراء إذا حضر اجتماعاته.

ودستور 71 الذي يريد البعض إحياءه، هو الذي أعطى لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الشعب وحل مجلس الشورى الذي يملك أيضًا تعيين ثلث أعضائه، وهو الدستور الذي منح لرئيس الجمهورية حق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها، وحق إعلان حالة الطوارئ، وحق العفو عن العقوبات الصادرة من المحاكم أو تخفيفها. وفي حين اختص دستور 71 رئيس الجمهورية بالنسبة الأكبر من المواد التي بلغت ثلث عدد مواده، فقد اقتصرت المواد التي تحدث الدستور فيها عن الحقوق والحريات العامة على ثماني عشرة مادة فقط. وكذلك اتسم دستور 71، الذي يبحثون عن مخرج للعودة به إلى الحياة، بعدم التوازن بين السلطات، فقد بلغت المواد الخاصة بالسلطة التشريعية اثنتين وأربعين مادة خصصت لمجلس الشعب وتسع

مواد تتعلق بمجلس الشورى، في الوقت الذي اقتصرت المواد الخاصة بالسلطة القضائية على ثماني مواد فقط.

وقد أجريت عام 2007 تعديلات شملت أربعًا وثلاثين مادة من مواد دستور 71 المراد إحياؤه، كان أخطرها التعديل الذي أدخل على المادة 179 الخاصة بمكافحة الإرهاب، التي نصت على: "تعمل الدولة على حماية الأمن والنظام العام في مواجهة أخطار الإرهاب، وينظم القانون أحكامًا خاصة بإجراءات الاستدلال والتحقيق التي تقتضيها ضرورة مواجهة هذه الأخطار، وبحيث لا يحول الإجراء المنصوص عليه في كل من الفقرة الأولى من المادة 41 والمادة 44 والفقرة الثانية من المادة 45 من الدستور دون تلك المواجهة، وذلك كله تحت مراقبة القضاء. ولرئيس الجمهورية أن يحيل أي جريمة من جرائم الإرهاب إلى أي جهة قضاء منصوص عليها في الدستور أو القانون". إن المادة 179 بعد تعديلها أطلقت يد رئيس الجمهورية في تنظيم أحكام خاصة ـ بالقانون ـ لمواجهة ما يسميه "الإرهاب"، والمقصود به في الحقيقة مواجهة ما يتعرض له نظام حكمه من معارضة ومقاومه.

ولمجرد التذكير بالمقصود من تعديل المادة 179 نوضح الفقرات التي هدفت إلى تعطيلها من المواد المتعلقة بالحريات والحقوق العامة؛ فالفقرة الأولى من المادة 41 تنص على "الحرية الشخصية حق طبيعي وهى مصونة لا تمس"، والفقرة الأولى من المادة 44 تنص على "للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقًا لأحكام القانون"، وتنص الفقرة الثانية من المادة 45 على "للمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محدودة وفقًا لأحكام القانون".

إن نظام مبارك كان قد استخدم صلاحيات الرئيس الدستورية في وأد الثورة وإرهاب كل القوى الوطنية التي كانت تقاوم استبداده وتعمل على الإطاحة به، الأمر الذي تحقق يوم 25 يناير وبالرغم من ترسانة القوانين المقيدة للحريات المحمية بدستور 71 الذي يراد بعثه من جديد! إن المعنى الواضح من تعديل المادة 179 كان هدفه تعطيل مواد الحريات والحقوق العامة تيسيرًا للطاغية في ضرب المقاومة الشعبية ومقاومة سنوات حكمه الظالم والمستبد، فهل نرضى بعودة ذلك الدستور بعد الثورة؟

وأخيرًا، فإن اقتراح بعث دستور 71 المعطل لن يحل إشكالية إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، والحل كما يراه أغلب الأحزاب والقوى السياسية الحريصة على ضمان التمثيل العادل لكل أطياف الشعب في الجمعية هو إصدار إعلان دستوري مكمل لتعديل المادة وفقًا للحكم القضائي، على أن يتضمن الإعلان تفصيل معايير وضوابط اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية.

مأزق الدستور..
وتداعيات رفض الإخوان لوثيقة المبادئ الأساسية للدستور (وثيقة السلمي)

مرت مصر بمأزق أثناء عملية صنع دستورها الجديد تدفع فيه ثمن الخطأ التاريخي الذي تسببت فيه لجنة التعديلات الدستورية برئاسة المستشار طارق البشرى وما تم الاستفتاء عليه يوم 19 مارس العام الماضي من تأجيل وضع الدستور الجديد للبلاد إلى ما بعد إجراء الانتخابات التشريعية وانتخابات رئاسة الجمهورية، وفى الوقت ذاته أغفلت لجنة التعديلات الدستورية، وكذلك الإعلان الدستوري. الذي صدر في 30 مارس 2011ـ تحديد شروط ومعايير وآليات اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية المائة الذين سيُعهد إليهم بوضع الدستور الجديد.

ولمحاولة سد الفراغ الدستوري الذى نشأ عن تعطيل دستور 1971، في الوقت الذى لم تقدم فيه التعديلات الدستورية المحدودة التي جرى عليها الاستفتاء إطارًا دستوريًا كافيًا لإدارة شؤون البلاد، ونتيجة لهذا الخطأ في الترتيب المنطقي لعملية التحول الديمقراطي، فقد ظهرت الحاجة إلى الدعوة إلى توافق مجتمعي حول المبادئ الأساسية للدستور ومعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية، وهى دعوة لتوافق مجتمعي على مبادئ عامة وأساسية عن الحريات والحقوق المفروض تضمينها في دستور البلاد، والتي لا يختلف الناس عليها والموجودة في كل الدساتير الديمقراطية والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وكانت الأحزاب المشاركة في "التحالف الديمقراطي من أجل مصر" وعلى رأسها حزبا الوفد والحرية والعدالة- قد وافقت على وثيقة تتضمن مبادئ أساسية تعتبر إطارًا عامًا للدستور الجديد، وتحددت لجنة مشتركة من أعضاء التحالف لاقتراح معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية المائة، ولكن ظهور احتمالات فوز حزب الحرية والعدالة بأغلبية مقاعد مجلس الشعب أدى إلى تعنت الحزب في مسألة التنسيق الانتخابي بين أحزاب التحالف، الأمر الذى دعا حزب الوفد وكثيرًا من الأحزاب إلى الخروج من التحالف، وفى الوقت ذاته لجأ قادة حزب الحرية والعدالة إلى التنصل من وثيقة المبادئ الأساسية للدستور وشنت مع جماعات الإسلام السياسي هجومًا ضاريًا على الوثيقة بزعم أنها تمثل التفافًا على الاستفتاء والإرادة الشعبية.

وقد اشتدت الهجمة الإعلامية ضد الوثيقة، والتي قادتها جماعة "الإخوان المسلمون" وحزب الحرية والعدالة وحزب النور السلفي وجماعات الإسلام السياسي، إلى حد المطالبة بإقالتي وتنظيم مليونيه يوم الثامن عشر من شهر نوفمبر 2011 للمطالبة بسقوط الوثيقة، واعتلى أحد المترشحين المحتملين لرئاسة الجمهورية منصة ميدان التحرير - هو الدكتور محمد سليم العوا- في ذلك اليوم ليقود الهتاف بسقوط "وثيقة على السلمي" والتكبير بين كل هتاف وآخر.

وكما أوضحت مراراً وحذرت من خطورة إهدار وثيقة المبادئ الأساسية للدستور. كما حذرت الأحزاب والقوى السياسية الليبرالية وأحزاب اليسار السياسي وكثير من منظمات المجتمع المدني - بأن النتيجة المحتمة لذلك هي انفراد الأحزاب صاحبة الأغلبية في مجلس الشعب بصياغة الدستور وفق توجهاتها الفكرية والعقائدية دون الالتفات إلى ما يحقق الضمانات الرئيسة للحريات والحقوق العامة ويحافظ على وحدة النسيج الوطني.

وهذا هو المأزق الذى نجح فصيل الإخوان المسلمون في صنعه، فقد اعتمد حزب الحرية والعدالة وحزب النور على الأغلبية التي يتمتعان بها في البرلمان لفرض وصايتهما على تشكيل الجمعية التأسيسية ضاربين بعرض الحائط كل الاعتراضات المقدمة من جانب أحزاب الأقلية في المجلسين، وبغض النظر عن الدفوع القانونية والشواهد الدستورية التي أوضحها كثير من الفقهاء الدستوريين بأن مشاركة أعضاء مجلسي الشعب والشورى في الجمعية التأسيسية يشوبها البطلان حيث تقتصر مهمة مجلس الشعب على وضع التشريعات دون أن تتعداها إلى مهمة أكبر وأسمى هي إعداد الدستور. وإذا قرأنا نص المادة 33 من الإعلان الدستوري سنكتشف بجلاء أن اختصاصات مجلس الشعب لا تسمح له مطلقًا بالاقتراب من دائرة المشاركة في وضع الدستور، حيث نصت على أن " يتولى مجلس الشعب فور انتخابه سلطة التشريع، ويقرر السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية".

وأصر حزبا الأغلبية في مجلسي البرلمان على الإقصاء العملي لكل القوى السياسية والمجتمعية، إذ إن فرص التمثيل العادل غير متكافئة لممثلي تلك الشرائح المجتمعية، فبمجرد الاطلاع على أسماء الأعضاء المرشحين لعضوية الجمعية التأسيسية من الشخصيات العامة

ومن خارج مجلسي البرلمان، التي تناقلتها وسائل الإعلام نقلًا عن متحدثين من الحزبين، تكشّف أن كثيرًا منهم هم من المشايعين لفكر الحزبين!

هذا المأزق الوطني كان يتطلب وقفة شعبية لمنع هذا الخلط بين توجهات حزبي الحرية والعدالة والنور والمشايعين لهما وبين المصالح الوطنية العليا وضرورة إحاطة عملية إعداد ووضع الدستور بكل الضمانات القانونية والدستورية، وإسناد تلك المهمة التاريخية إلى أهل الاختصاص الممثلين لأطياف الشعب كافة، والتمسك بالأعراف الدستورية والتجارب الديمقراطية في صياغة الدساتير.

ولكن تلك الوقفة الشعبية لم تحدث واقتصر الأمر على ما قام به فريق من السياسيين وأساتذة القانون والفقهاء الدستوريين من رفع دعوى أمام المحكمة الإدارية العليا للمطالبة بإلغاء قرار الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى بتشكيل الجمعية التأسيسية من خمسين عضوًا من أعضاء المجلسين وخمسين من خارجهما، وتغاضى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بصفته كان مسئولًا عن إدارة شؤون البلاد والمسؤول عن التطبيق السليم لنصوص الإعلان الدستوري وامتنع عن التدخل لفرض التطبيق الصحيح لنص المادة 33 من هذا إعلانه الدستوري الذي كان أصدره في 30 مارس 2011 والحيلولة دون مشاركة مجلسي البرلمان في الجمعية التأسيسية والاقتصار على تنفيذ ما قضت به المادة 60 من الإعلان من "انتخاب" أعضائها، ولو اقتضى الأمر لجوء المجلس إلى طلب تفسير المادتين من المحكمة الدستورية العليا وما يترتب على ذلك من ضرورة وقف إجراءات تشكيل الجمعية التأسيسية حتى صدور حكم المحكمة.

واستشهد بمقال للمستشار البشري - وهو المحسوب على جماعة الإخوان - انتقد فيه بعض مواد الدستور الإخواني واتهم الجمعية التأسيسية بالتدليس[19]!

أولا

إن قول الحق لا يدع لي صديقا. وبعبارة ادق فإن ما احسبه قول حق لا يدع لي صديقا. وهذا ما سعيت إلى التمسك به ما وسعني السعي في الايام الماضية، وأرجو الله سبحانه أن يعينني عليه ما بقي لي من ايام تالية.

كان يمكن لمشروع الدستور الذي انتهى اعداده اخيرا أن يكون مقبولا تماما، وأن يكون ما يرد عليه من ملاحظات سلبية مما ينزل من منزلة التفاصيل التي لا تغير من الحكم النهائي عليه أو الموقف الكلى ازاءه. كان يمكن أن يكون الأمر كذلك لولا مسألتين اظنهما على مستوى مهم من الاهمية والخطورة، لا في أثرهما كأحكام دستورية فقط، ولكن فيما ينبئان عنه من منهج غير حميد، يخشى من اتباعه مستقبلا في شتى الامور. وهذان الامران وردا في آخر نصوص المشروع، وكأنهما تركا للنهاية حتى يغفل عنهما الحاضرون ولا يفطنوا إلى ما يدلان عليه من خلل عميق في الاستقامة النهجية لدلالتهما. وهما المادتان 235،236 وأولاهما خاصة بالمحكمة الدستورية، والثانية خاصة بالعمال والفلاحين.

نصت المادة 235 "يستمر رئيس المحكمة الدستورية العليا وأقدم عشرة أعضاء بالعمل في المحكمة، على أن يعود باقي الأعضاء إلى اماكن عملهم التي كانوا يعملون بها قبل تعيينهم بالمحكمة". وكانت المادة 176 قد حددت تشكيل المحكمة الدستورية برئيس وعشرة أعضاء فقط. وهذا جميعه يعنى أن المادة 235 فصلت ما يزيد من قضاة المحكمة على العشرة، فصلتهم من وظائفهم بها ونقلتهم إلى وظائف اخرى. وهكذا تضمن مشروع الدستور الذي سيستفتى عليه الشعب المصري لتنظيم دولته وحياته الديمقراطية لمدى من السنين المقبلة التي لا يعرف عددها، تضمن قرارا بعزل قضاة من المحكمة الدستورية من وظائفهم. والسؤال الذي يثور هو "أليس في ذلك نوعا من التدليس"، والتدليس لغة هو كتمان العيب والمخادعة واخفاء ما يستوجب الرفض أو الاستهجان. ووجه التدليس

19- طارق البشري، عن الدستور أتحدث، جريدة الشروق، 5 ديسمبر 2012.

أنك تفصل قضاة بأسمائهم في صيغة نص دستوري شديد العمومية والتجريد، وتختلس عليه موافقة الناخبين دون أن يدركوا.

ان السيد رئيس الجمهورية الذي انتخب انتخابا نزيها وحرا، وبدأ يمارس سلطة التشريع التي ألقيت عليه رغما عنه في غيبة المجلس النيابي التشريعي، كان وعد المصريين بألا يمارس سلطة التشريع الا في اضيق نطاق وألا يستخدمها إلا في حالات الضرورة القصوى. وأن ما لاحظناه مع صادق حفظه لهذا الوعد بالنسبة للقوانين، قد اكسب نفسه بغير حق سلطة اصدار التشريع الدستوري الذي يعلو على القانون ولا تملكه سلطة التشريع، وذلك بما أصدر من اعلانات دستورية، كان أولها في 11 أغسطس وكان الثاني في 21 نوفمبر 2012. وبممارسة سلطة التشريع الدستوري هذه فصل النائب العام السابق وعين بديلا عنه، وانتقص من ولاية السلطة القضائية ما يمس ما يصدره من قرارات أو قوانين، ومنح السلطة التنفيذية امكان تشكيل نيابات خاصة ومحاكم خاصة لنظر دعاوى خاصة. وبذات النهج يراد بالدستور الذي سيستفتى عليه الشعب أن يعزل قضاة من المحكمة الدستورية ويكون لرئيس الجمهورية من بعد سلطة التعيين في هذه المحكمة. فيحمل هذا الدستور الديمقراطي الناتج عن ارادة الشعب وثورته، يحمل وصمة الاعتداء على السلطة القضائية في تشكيل من اعلى تشكيلاتها، مع أن من اهم المطالب الديمقراطية ومن اهم خصائص الدستور الديمقراطي أن يصون مؤسسة القضاء ويحصن قضاتها.

قد نختلف مع المحكمة الدستورية في بعض ما تنتهي اليه، سواء في منطوق احكامها أو في الاسباب التي بنيت عليها الاحكام. ولكن لا يجوز على الاطلاق أن نغض الطرف عن مبدأ حمايتها، ولا أن نتهاون في الوقوف ضد كل من يحاول أن يعتدى على وجودها أو على استقلالها. فهي جزء اصيل من القضاء المصري، وقد استكمل القضاء المصري بوجودها كامل سيادته على كل التصرفات والأنشطة التي تصدر من الدولة، وهي حامية الدستور من أن يلحقه أي عسف من غلواء نزاعات السياسة في المجلس التشريعي، وهي صارت ذات مبادئ وتراث في نظمنا الحقوقية. ويتعين كل حقوقي يحترم عمله وتجربته المهنية أن يقف يزود عنها كما يزود عن مؤسسات القضاء المصري جميعا.

والحاصل أن الرغبة في المساس بالمحكمة الدستوريه تغييرها والسيطرة عليها، لم تكن ناشئة عن انها اصدرت حكما اقتضى حل مجلس الشعب، ذلك أن الحكم الذي اقتضى حل مجلس الشعب قد صدر في 14 يونيو 2012. وقد سبق ذلك ما اثبته انا (كاتب هذه السطور) في مقال لي نشر بصحيفة الشروق في 10 مايو 2012، وهو أن رئيس مجلس الشعب وقتها بمجرد الطعن في دستورية قانون انتخاب مجلس الشعب وبمجرد بدء نظر المحكمة الدستورية لهذا الأمر، صرح رئيس مجلس الشعب في 2 مايو بأن مشروع قانون قدم للمجلس "لإعادة تشكيل المحكمة الدستورية"، وصرح مسئولون قانونيون من الحزب ذي الاغلبية بمجلس الشعب انهم يطالبون بإعادة تشكيل المحكمة وتغيير رئيسها، وذلك في 5 مايو (يراجع المقال) وقد اشرت في هذا المقال إلى أن ثمة من يريد التأثير بالتهديد على المحكمة.

والحاصل أيضا أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي تولى حكم مصر بعد الثورة وجرت الانتخابات النزيهة الحرة على أياديه وأسلم السلطة إلى الهيئات المنتخبة من بعد، كان قد أصدر في 18 يونيو 2011 مرسوما بقانون برقم 48 لسنة 2011 اكسب المحكمة الدستورية استقلاليتها في تعيين رئيسها وقضاتها، بالنص على أن ذلك يكون بقرار من الجمعية العمومية للمحكمة يصدر بعد القرار الجمهوري. وللأسف فإن مشروع الدستور المطروح الآن قد تجرد في المادة 176 من هذا الحكم بما يتيح من جديد عودة السلطة الطليقة لرئيس الجمهورية في تعيين رئيس المحكمة وقضاتها على ما كان عليه الوضع قبل الثورة ويكشف ذلك عن أن ثمة تخطيطا لإقرار أوضاع قانونية تكفل لرئاسة الجمهورية نوعا من الهيمنة على القضاء الدستوري.

ولنا أن نقلق على مصير استقلال القضاء كله، فإن من يسعى سعيا ظاهرا غير مستتر لعزل كبار رجال القضاء وتعيين آخرين مكانهم حسبما ينبئ عن ذلك الاعلان الدستوري الصادر في 21 نوفمبر الماضي وحسبما يظهر من نصوص المحكمة الدستورية في مشروع الدستور المطروح، أن ذلك مما يتعين أن نحذر منه ويتوجب علينا أن نشير اليه ابراء للذمة وإعلانا لموقف المعارضة الصريحة تجاه هذا السعي، فإن المؤسسة القضائية المصرية، أيا كان ما يعتريها من شوائب وقتية، هي من اهم ما بنته الحضارة المصرية

الحديثة استقلالا وكفاءة ومستوى مهني وأخلاقي شديد الاحترام، وهى جزء مما يتعين استبقاءه والدفاع عنه.

ولقد آلمني اشد الألم ما سمعته أخيرا وانا اكتب هذه الكلمات في مساء 2 ديسمبر 2012 من أن حشود المظاهرات تحيط بالمحكمة الدستورية وتمنع أعضاءها من الانعقاد وتتداول هتافات غير لائقة. ولا حول ولا قوة الا بالله.

ثانيًا

الأمر الثاني هو يتعلق بالمادة 236 الخاصة بالعمال والفلاحين. ومنذ دستور 1964 تقرر مبدأ أن يكون للعمال والفلاحين نصف مقاعد المجلس النيابي، بحسب انهم يبلغون ما يصل إلى نحو 80% من الشعب المصري، وهم العاملون في مجالات الانتاج كلها، وانهم يفتقدون الوسائل والمواقع التي تمكنهم من الظهور الاجتماعي، وتمكن الكفاءات القيادية منهم من الوصول إلى مجالات التمثيل السياسي في مؤسسات الدولة. فلزم تيسير سبل الاتاحة لهم باعتبار أن "الضعيف قوى حتى يؤخذ الحق له" كما علمنا ابو بكر الصديق رضى الله عنه. وقد حاولت الطبقات المتميزة دائما أن تجور على هذا الحق الدستوري، وذلك بإطلاق تعريفات لمن هو العامل ومن هو الفلاح لا تقتصر عليهم فيستفيد غيرهم من هذه المزية.

وقد كان كل الرجاء في إطار الثورة الديمقراطية التي بدأت مع 25 يناير 2011. أن يمتد أثرها الحميد إلى ما يؤدى إلى تفعيل هذا المبدأ والى رده إلى حقيقة المقصود به من جماهير الشعب المصري المشاركين في الانتاج، وغير المتاح لهم التشكل في تنظيمات نقابية وسياسية تعبر عن حقيقة مصالحهم المشروعة وأوضاعهم الاجتماعية والثقافية، كما كان من المتصور المظنون أن التيارات الاسلامية وهي الأكثر شعبية تكاد تكون الوحيدة الآن القادرة على الوصول إلى هذه الفئات الشعبية وادراك ما تلاقيه وما تطمح اليه من حقوق مشروعة في العمل والأجر العادل والتعليم والصحة.

ولكن الحاصل أن مناقشات الجمعية التأسيسية لوضع الدستور لمن قدر له أن يتابع ما ينشر عنها، لم تأت فقط خالية من تبنى هذا الموضوع أو اثارته والتمسك به بوصفه تقليدا

لتشريعيا دستوريا، وبوصفه يمثل اتاحة لحق التعبير والمشاركة في التقرير لأصحابها، لم تأت خالية فقط ولكن هذه المناقشات تكاد تكون كشفت عن أن الغالب من أعضاء الجمعية التأسيسية كانوا متواصين على اسقاط هذا الحق في صمت وكتمان، وكادوا أن يكونوا متفقين على ذلك رغم الاختلافات العميقة في غير هذا الجانب ورغم ما كانوا عليه من فرقة واستقطاب حاد. وكان كلما اثار أحد الأعضاء القليلين هذا الامر، يجرى الحرص على تأجيله على وعد لا يتحقق ابدا بمناقشته فيما بعد. وقد سجل أحد الأعضاء أن جرى ذلك خمس مرات على التوالي والتصميم. وحتى الجلسة الاخيرة التي اجيز فيها مشروع الدستور كاملا في مساء 22، 23 نوفمبر، اثير الموضوع عند الحديث عن مواد السلطة التشريعية، فأجل إلى آخر الجلسة في النصوص الانتقالية. ثم جاء النص الوارد بالمشروع مع فجر اليوم التالي بالصيغة الآتية:

م 236: يمثل العمال والفلاحون بمجلس النواب بنسبة 50%، ويعتبر عاملا كل من يعمل لدى الغير بأجر، ويعتبر فلاحا كل من عمل بالزراعة 10 سنوات على الاقل، وذلك لمدة دورة برلمانية واحدة".

وهكذا اعترف بالحق لدورة واحدة مع تعريف لكل من العامل والفلاح لا يفيد ضبطا ولا تحديدا، مع اسقاط هذا الحق بانتهاء الدورة البرلمانية الاولى مباشرة، ولو لم تكمل سنواتها الخمس.

لقد كنت اقترحت في مقال لي في صحيفة الشروق في 9 و10 نوفمبر 2012 اقتراحا يتعلق بهذا الامر، وذلك على مسودة الدستور التي ظهرت وقتها، فقد كنت لاحظت خلو النص من الاقرار بالنسبة المقررة للعمال والفلاحين والتي صارت تراثا في التشريع الدستوري المصري على مدى نصف قرن حتى الآن. واقترحت تقريبا لوجهات النظر ازاء هذا الصمت المريب والاغفال المتعمد، أن يشكل مجلس الشورى بالانتخاب الشعبي العام من مرشحين عن الاتحادات والنقابات الفلاحية والعمالية والمهنية والجمعيات، وأن يكون هذا المجلس مختصا بالمشاركة في اصدار التشريعات الخاصة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وشئون الانتاج وتوزيع الدخول. وحاولت في سبيل الإقناع بهذا الامر وتسويقه أن يكون ما ورد بمسودة الدستور عن المجلس الاستشاري للسعي

"المجلس الاقتصادي والاجتماعي"، يكون هو مجلس الشورى في التشكيل البرلماني. ولكن لم يلتفت أحد لهذا الاقتراح والأكثر من ذلك انه مع اسقاط هذا الحق الذي كان معترفا به دستوريا للجماهير الغفيرة في مصر، فإن تشكيل مجلس البرلمان بالمشروع لم يسقط هذا الحق فقط، ولكنه بالغ في الترفع غير المحمود وفى النخبوية التي اراها مذمومة لأنها تقوم معزولة عن جماهير الشعب المصري. ولم يكتف التشكيل البرلماني بأن يشترط في المرشح لعضوية مجلس النواب أن يكون عارفا بالقراءة والكتابة، كما كانت النظم الدستورية في مصر تكتفى منذ 1923، بل اضاف لأول مرة في التاريخ الدستوري المصري أن يكون المرشح لمجلس النواب حاصلا على "شهادة اتمام التعليم الأساسي" مما تفتقده نسبة كبيرة من المصريين، نسبة لا يحق لأحد تجاهل اهلها ووجودهم وحقهم في المساهمة في شئون بلادهم. كما أن هذا الشرط يجعل لوزارة التربية والتعليم سلطة تحديد من لهم حق الترشح في مجلس النواب. لأنها هي من يحدد نتائج التعليم الأساسي، توسعة لمناهجه او اختزالا، وخفضا لمراحله او ارتفاعا، وتكثيرا للحاصلين عليه او تقليلا. بخلاف شرط معرفة القراءة والكتابة فهو لا يتوافر بموجب شهادة صادرة من جهة ما وهو مما يمكن أي فرد او جهة او شهود او محاكم أن تستوثق من مدى توافره عند النزاع والخلاف.

ثم بالغ مشروع الدستور أكثر، فجعل لمجلس الشورى المشارك في السلطة التشريعية واصدار القوانين، أن يكون اعضاؤه من مرشحين حاصلين على "احدى شهادات التعليم العالي على الاقل" وهؤلاء في مصر تبلغ نسبتهم في التعداد الرسمي المصري لسنة 2006 نسبة 9.3% ومعهم 0.4% حاصلين على شهادات اعلى كالماجيستير والدكتوراه. فيكون المجموع كله 9.7%، وقد يزيد هؤلاء في سنة 2012 بما يقدره علماء الاحصاء بنحو 2% اخرى. فتكون النسبة الاجمالية لا تجاوز الآن 12% وهؤلاء فقط هم من يقر لهم الدستور بالنسبة لمجلس الشورى بحق المواطنة وتمثيل الشعب المصري كله، والمشاركة في اصدار القوانين والتشريعات، وتكون موافقة مجلس الشورى بهذا التشكيل على القوانين هو ما به تصح وتصدر. بمعنى أن صار لهذه النسبة المحدودة من المواطنين سلطة اعتراض او وجه من وجوه الاعتراض. وأن الاغلبية المكلفة في هذا المجلس تملك

تعطيل القانون الذي وافقت عليه الاغلبية المطلقة لمجلس النواب، رغم أن عدد الأعضاء في مجلس الشورى عادة ما يقل عن نصف عدد أعضاء مجلس النواب بمعنى أن صوت العضو بمجلس الشورى يعادل أكثر من صوتين من أعضاء مجلس النواب. وهذا الوضع النخبوي المذموم في ظني هو ما استعيض به عن نسبة العمال والفلاحين.

والعجيب أن الحكم الخاص بنسبة العمال والفلاحين يرد في آخر نصوص مشروع الدستور ويتقرر لدورة برلمانية واحدة. وحتى في هذه الدورة الواحدة فكيف يستقيم أن تعتبر النسبة صحيحة مع بقاء اشتراط شهادة التعليم الأساسي التي ستجعل من يستفيد من النسبة خارج الغالبية الغالبة لمن يعتبر حقيقة عاملا او فلاحا.

وان إيراد النص بهذه الصورة الملتفة ولدورة واحدة، يظهر أن سببه مما يسهل استنتاجه، لأن واضعي مشروع الدستور خشوا أن يكون اسقاط هذا الحق التاريخي من شأنه اشاعة روح رفض مشروع الدستور بين العمال والفلاحين فلا يحصل المشروع في الاستفتاء على الاغلبية المطلوبة فوضع الحكم لاسترضاء هذه الجموع لتسويغ الموافقة على المشروع، مع تصميم مسبقٍ على اسقاط حقهم فور اقرار الدستور، وهذا في ظني وجه من وجوه التدليس في صياغة النصوص والاحكام، كنت اتمنى أن نعُفَ عنه وأن نتنزه عنه بدافع سياسي يتعلق بانتمائنا جميعا إلى الشعب المصري وجموعه، وبدافع أخلاقي يتعلق بالفكر العقيدي السامي الذى نحمله جميعا بحق وحرص.

أنهي حديثي بما بدأته به من أن مشروع الدستور أكثر جوانبه العديدة طيبة ومقبولة. ولكن الملاحظتين السابقتين كانتا مما لا اطيق الصبر عليه امانة مع النفس وابراء للذمة امام الله سبحانه وتعالى. والحمد لله

الجماعة... وعبثية الترشح للانتخابات الرئاسية

ومما زاد المشهد السياسي في مصر المحروسة تعقيدًا ذلك النمط من عدم الوضوح الذي أصاب المصريين بحالة من الإحباط لاكتشافهم قدر التلاعب، الذي يصل إلى درجة الخداع، في أساليب الأحزاب والمرشحين المحتملين لرئاسة الجمهورية! فحزب الحرية والعدالة يفاجئ الناخبين في الساعات الأخيرة قبل إغلاق باب قبول الترشيح بإعلانه ترشيح د. محمد مرسى، رئيس الحزب، مرشحًا احتياطيًا إلى جانب مرشح الإخوان المسلمين "المستقل" خيرت الشاطر! وعمر سليمان (رحمه الله) كان يلاعب الناخبين بتأكيده عدم الترشح والعودة إلى إعلان ترشحه، ثم الاعتذار عن عدم الترشح في بيان مكتوب، وأخيرًا وبعد أقل من ثمانٍ وأربعين ساعة من الاعتذار إذا به يستجيب "لإرادة الجماهير" ويعلن عن الترشح ويتمكن "ويا للعجب" من جمع العدد المطلوب من التوكيلات في خلال فترة قياسية!

ثم ازداد المشهد عبثية بقصة حصول والدة المرشح المحتمل الشيخ صلاح أبو إسماعيل على الجنسية الأمريكية، ومن ثم احتمال فقده أحد الشروط القانونية للترشيح، بينما يرفض المرشح ومؤيدوه هذا الاحتمال، في حين نجد أن مرشحين جددًا يستعدون لخلافة الشيخ أبو إسماعيل في سباق الرئاسة.

ومما زاد في حيرة المواطنين ذلك الأداء المتردي لمجلسي الشعب والشورى، وعدم تصديهما للقضايا الجماهيرية الكبرى التي طال انتظار الناس لحلها. ومن باب التخفيف على المواطنين بشيء من الفكاهة، كانت تصدر بين الحين والآخر تصريحات عنترية من مسؤولين في حزب الحرية والعدالة بإصرار الحزب على سحب الثقة من حكومة الدكتور كمال الجنزوري التي كانت قائمة وقتذاك، في نفس الوقت تصدر تسريبات بأن الحزب قد رجع عن فكرة سحب الثقة، وفى جميع الأحوال يظل شريك الأغلبية البرلمانية - حزب النور - مصرًا على خطة توزيع الأدوار برفض سحب الثقة من الحكومة!

وما بين هذه العبثية لتي استمرت منذ مأساة الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مارس 2011 وما تلاها، أصبح الشيء الأكثر وضوحًا في المشهد السياسي المصري هو مضى جماعات الإسلام السياسي في تنفيذ خطتهم بالاستيلاء على الحكم بدءًا من الحصول على الأغلبية في البرلمان إلى الاستئثار بوضع الدستور، ثم اقتناص منصب رئيس الجمهورية وأخيرًا.. أتى التشكيل الحكومي باختيار محمد مرسي لأحد خلايا الإخوان النائمة د. هشام قنديل - رئيسًا للوزارة.

والسؤال الذي كانت الإجابة عنه واجبة من الشعب صاحب الثورة، وبقية الأحزاب الوطنية والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمدافعون عن مدنية الدولة: ماذا أنتم فاعلون في مواجهة المد الإخواني وخطط الجماعة للتمكين والأخونة؟

ومن أسف أن الجميع آثروا الصمت واستكانوا إلى "عصر الليمون" الذي أتي بمحمد مرسي ليسكن "قصر الاتحادية" مندوبًا عن "الجماعة"!

الاعتصامات والمليونيات ... وتعطيل مسار الثورة

على مدار الفترة التي مضت منذ تفجرت ثورة 25 يناير المجيدة، ارتكبت أخطاء جسيمة في حق الثورة والشعب حتى وصلنا إلى حالة غير قبوله من عدم استقرار وارتباك على جميع الأصعدة. وقد ساهمت قوى متعددة في تراكم الأخطاء وتفاعلها وعملت على تحويل مسار الثورة عن خارطة الطريق التي كان من شأن الالتزام بها أن تصل بمصر إلى مجتمع الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وكان لجماعة الإخوان المسلمين وحزبها "الحرية والعدالة" وكذا التيارات السلفية الدور الأهم في تحويل الثورة عن خطة التحول الديمقراطي وتحويلها إلى فرصة لتحقيق مكاسب سياسية ذاتية.

فقد كانت بداية الانحراف عن المسار الصحيح للثورة تلك الخطة التي دافعت عنها جماعة الإخوان المسلمين وتيارات الإسلام السياسي حين روجت أن الاستقرار وتأمين أهداف الثورة يتطلبان المبادرة بإجراء تعديلات في بعض مواد دستور 1971 واستفتاء الشعب عليها والإسراع بتنظيم الانتخابات التشريعية وصولًا إلى الاستقرار المنشود. وتلك الخطة التي استثمرتها جماعة الإخوان المسلمين بالدرجة الأولى جاءت على خلاف الطريق الصحيح الذي طالبت به غالبية الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، المتمثل في صياغة دستور جديد، وأن تتم الانتخابات الرئاسية بعد الاستفتاء على الدستور، ثم تجرى الانتخابات التشريعية بعد دراسة متأنية لنظام الانتخابات الأمثل في عهد الثورة وبعد أن تكون الأحزاب الجديدة المعبرة عن فلسفة الثورة وأهدافها قد تمكنت من استيفاء مقومات تأسيسها واستكمال مؤسساتها الحزبية.

لقد كانت التعديلات الدستورية والاستفتاء الذي جرى عليها فرصة هائلة لجماعة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية لممارسة أكبر عملية غسيل مخ للمصريين بإقناعهم أن من يصوت بـ "نعم" في الاستفتاء هو من الصالحين المدافعين عن شرع الله وعن بقاء المادة الثانية من الدستور المعطل التي تقضى بأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وأن الرافضين للتعديلات الدستورية هم العلمانيون والليبراليون أعداء الدين. وبذلك نجح تيار الإسلام السياسي في تقسيم الشعب إلى فريقين أحدهما إسلامي والآخر من أعداء الإسلام، وبلغ الاستقطاب مداه حين أطلق أحد السلفيين على يوم الاستفتاء "غزوة الصناديق"!

وحين تبين المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن التعديلات الدستورية - التي صاغتها لجنة المستشار البشرى وعضوية المحامي صبحى صالح، عضو جماعة الإخوان المسلمين - غير صالحة ولا كافية لحكم البلاد أثناء المرحلة الانتقالية، اضطر إلى إصدار إعلان دستوري يوم 30 مارس تضمن المواد التي تم استفتاء الشعب عليها، ومنها المادة رقم 41 التي نصت على أن تبدأ إجراءات انتخاب مجلسي الشعب والشورى خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا الإعلان، أي في الثلاثين من سبتمبر، كما أن المادة 27 من الإعلان الدستوري نصت على أنه يلزم لقبول الترشح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشح ثلاثون عضوًا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب أو الشورى.

كما أجازت المادة نفسها لكل حزب من الأحزاب السياسية، التي حصل أعضاؤها على مقعد على الأقل بطريق الانتخاب في أي من مجلسي الشعب أو الشورى في آخر انتخابات، أن يرشح أحد أعضائه لرئاسة الجمهورية 2011. كل هذه النصوص التي جاء بها الإعلان الدستوري، التزامًا بمواد الاستفتاء، جعلت إجراء الانتخابات التشريعية أولا وقبل وضع الدستور أمرًا واقعًا، وذلك رغم المعارضة الشديدة من جانب القوى السياسية المدنية ومطالبتهم بضرورة وضع دستور جديد للبلاد.

ثم جاء الخطأ الأكبر والذي جاء في النص غير المنضبط للمادة 60 من الإعلان الدستوري، التزاما بنص التعديلات الدستورية التي جرى عليها الاستفتاء الذي كان محل إعجاب وترحيب الإخوان المسلمين وتيار الإسلام السياسي، التي رسمت الطريق إلى أسلوب اختيار أعضاء

الجمعية التأسيسية لوضع الدستور. فقد كان العيب الواضح في تلك المادة غياب أي معايير أو ضوابط أو شروط لانتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية، مما أتاح لحزبي الحرية والعدالة والنور التسلط في تشكيل الجمعية باختيار 50% من أنصارهما الأعضاء بمجلسي الشعب والشورى، مما أثار غضب القوى السياسية وانسحاب أعضاء الجمعية غير الموالين لتيار الإسلام السياسي، وانتهى الأمر بصدور حكم محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ التشكيل المطعون فيه.

وعلى مدى الفترة منذ قيام الثورة وحتى بدء عملية الانتخابات التشريعية في أواخر 2011 وبدايات 2012 لجأت جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسية "حزب الحرية والعدالة" إلى ممارسة جميع أساليب الضغط لتحقيق مكاسب سياسية تدعم موقفها في الانتخابات التشريعية وتضعها في مركز متميز عن باقي الأحزاب والقوى السياسية. فتم تعديل قانون الأحزاب بالتغاضي عن قيام أحزاب سياسية بمرجعية دينية بالمخالفة للقانون، وتم التجاوز عن استخدام المساجد في الدعاية الانتخابية، ولم تتم مراقبة إنفاق المرشحين على العملية الانتخابية.

وعلى طريق محاولة تحقيق مكاسب انتخابية باستغلال شوق الشعب إلى تغيير أوضاع الوطن ديمقراطيًا، تم إشغال الرأي العام بالمشكلات والمصادمات بين مجلس الشعب والحكومة وقرار المجلس بتعليق جلساته لمدة أسبوع احتجاجًا على عدم استقالة الحكومة أو إقالتها بعد رفضه بيان رئيس الوزراء بأغلبية كبيرة. ومن ناحية أخرى استمرت الخلافات بين حزب الحرية والعدالة والأحزاب الأخرى الممثلة في مجلس الشعب حول تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، ورغم اتفاق الأحزاب على تلك المعايير في اجتماعهم مع المشير طنطاوي ومشاركة نائب رئيس حزب الحرية والعدالة في ذلك الاجتماع، فإن اللجنة الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب رفضت هذا الاتفاق وواصلت عقد جلسات استماع للتوصل إلى معايير مقترحة بناء على تكليف رئيس مجلس الشعب الذى أعلن، منذ يومين، أنه تم الانتهاء من تحديد معايير تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، ولم يبق سوى عقد الاجتماع المشترك للمنتخبين من أعضاء مجلسي الشعب والشورى بدعوة من رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة لانتخاب الأعضاء المائة، ولم يحدد سيادته ما إذا كانت تلك المعايير مغايرة لما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الذى تم مع المشير وباقي الأحزاب أم هو انفراد لحزب الحرية والعدالة!

وكان اعتصام العناصر المؤيدة للمرشح المستبعد من قائمة مرشحي رئاسة الجمهورية، بسبب حصول والدته على الجنسية الأمريكية، نموذجًا للفوضى وإهدار القانون والحط من هيبة الدولة، وكانت مشاركة الإخوان المسلمين في هذا الاعتصام، بدعوى مساندة المعتصمين والدفاع عن حقهم في الاعتصام السلمي، نوعًا من الانتهازية السياسية بهدف ممارسة درجة أعلى من الضغط على المجلس الأعلى للقوات المسلحة لتحقيق مكاسب ذاتية لا علاقة لها بالمرشح السلفي المستبعد!

وهذا ما كشفت عنه تصريحات بعض قيادات الجماعة حين طالبوا بتغيير رئيس المحكمة الدستورية العليا، وحل اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، إلى جانب تكرار المطالبة بسرعة تسليم السلطة من المجلس العسكري إلى سلطة مدنية منتخبة رغم التأكيد المعاد من جانب المجلس بالتزامه بتسليم السلطة في 30 يونيو أو في 24 مايو إذا أسفرت الانتخابات الرئاسية عن فوز مرشح من الجولة الأولى! والرسالة الأهم التي أتوجه بها إلى المعتصمين ومسانديهم أن اتقوا الله في مصر.

استنفذت الاعتصامات والمليونيات طاقة الوطن وعطلت إلى حد كبير مسيرة الثورة نحو تحقيق أهدافها. تلك الاعتصامات والمليونيات فجرتها وأدارتها جماعة الإخوان المسلمين وحزبها "الحرية والعدالة" في الخفاء أحيانا وفي العلن أحيانًا أخرى مستعينة بأعوانها وحلفائها في الفترة الانتقالية. وكانت تلك المشاغبات تبدو للعامة أنها دفاع عن مصالح متعددة: أحيانًا يستخدم شعار المطالبة بحقوق شهداء ومصابي الثورة، وتارة أخرى يستخدم غطاء سياسي برفض "وثيقة المبادئ الأساسية للدستور"، وأحيانًا أخرى للهجوم على المجلس الأعلى للقوات المسلحة اعتراضًا على اعتقالات أو مصدامات بين أفراد الجيش أو الشرطة العسكرية من جانب وبين المتظاهرين من جانب آخر.

وكانت النتيجة إشغال المجلس الأعلى للقوات المسلحة وحكومات تلك الفترة عن قضايا محورية كانت الأجدر بالاهتمام من القائمين على إدارة شئون البلاد ومن المواطنين أنفسهم.

ولكن هذا ما كان ويتحمل المسئولية الرئيسة عن انحراف الثورة عن خطها الأساسي: المجلس الأعلى للقوات المسلحة وجماعة الإخوان المسلمين!!

الفصل السادس

مجلس الشعب "الإخواني" وستة أشهر من الفشل

كشفت تجربة الإخوان في مجلس الشعب الأول لمصر بعد 25 يناير أنهم يفتقدون الرؤية والكفاءة والقدرة على ممارسة العمل التشريعي، وثبت لهم وللناس أجمعين أن مصر "كبيرة عليهم"!

أول مجلس شعب في عهد الثورة .... إخواني!

بعد انتهاء انتخابات مجلس الشورى وانعقاد جلسته الأولى في 23 يناير 2012، اكتمل هيكل السلطة التشريعية وبات الشعب ينتظر تنفيذ الوعود التى قطعها من فازوا بثقته من الأحزاب والمستقلين، واستبشر المواطنون بقرب نهاية سياسات نظام مبارك وممارسات الحزب الوطنى الديمقراطى المنحل وقياداته الفاسدة.

ولكن للأسف لم يكن أداء مجلس الشعب حتى تم حله نتيجة حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون الذي أجريت انتخابات المجلس وفقًا له - على المستوى المنتظر، فقد كان هناك عددًا لا حصر له من المشكلات والتعقيدات يحتاج إلى حلول جذرية فى ضوء رؤية وطنية تستهدف الارتفاع بجودة الحياة ومعالجة مشكلات الفقر وانحدار مستويات التعليم والخدمات الصحية وتدهور الأداء فى مختلف المرافق وأجهزة الخدمات العامة. كذلك كانت الدولة في حاجة إلى تصويب كثير من السياسات العامة والتشريعات الحاكمة لأوجه النشاط المجتمعى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما أن ثمة قضايا ملحة تتعلق بعلاقات مصر بالعالم الخارجى كانت جديرة باهتمام مجلس شعب "الثورة"!

كانت هناك ضرورة العمل بجدية وروح ثورية لإصدار تشريعات جديدة بغرض تحقيق مطلب الناس فى التخلص من عناصر نظام مبارك المتواجدين فى جميع أجهزة وهيئات الدولة، وتفعيل قانون إفساد الحياة السياسية الذي صدر فى الشهر الأخير لحكومة د. عصام شرف، ومتابعة تفعيل تلك التشريعات بواسطة الحكومة. كما الناس يأملون أن يتصدى مجلس الشعب لقضية تغيير القيادات الإدارية بالوزارات والهيئات الحكومية الذين استهانوا بمصالح الشعب وأهملوا فى معالجة مشكلات المواطنين، وساهموا فى تردى الخدمات وتراجع الاقتصاد

الوطنى وزيادة معدل الفقر والبطالة وانتشار العشوائيات، وأن تتم متابعة الوزراء والمحافظين فى مدى إعداد وتنفيذ برامج تطهير وتطوير الأجهزة الحكومية والمحليات وفق التشريعات التى يصدرها مجلس الشعب.

وأذكر بثورة مجلس الشعب عقب مذبحة بورسعيد ومطالبته بإقالة وزير الداخلية وحتمية إعادة هيكلة وزارة الداخلية وتطهيرها من عناصر جهاز أمن الدولة، ثم لم يتم ما طالب به النواب ولجنة تقصى الحقائق التى شكلها المجلس، وكما يقول المثل الشعبي "لا حس ولا خبر"!

ويبدو أن قضية انتشار الفساد فى أرض المحروسة وسمائها قد ضلت طريقها إلى لجان مجلس الشعب وجلساته الحافلة بطلبات الإحاطة والاستجوابات المتربصة بحكومة د. الجنزوري، ولم يجد نواب الشعب وقتًا لدراسة وحسم فساد المسؤولين عن إهدار شركات قطاع الأعمال العام والتفريط فى الأراضي وقضايا استيراد المبيدات المسرطنة والأغذية الفاسدة. ولم يتوفر الاهتمام بدراسة إنشاء "الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد" لتلقى بلاغات المواطنين وتقارير الأجهزة الرقابية بشأن حالات الفساد الإداري والمالي والسياسي وجميع أشكال الإفساد وفحصها والتحقيق فيها وإحالة الحالات التى تثبت صحة الاتهامات بشأنها إلى القضاء. وبالمناسبة، كان تجاهل إنشاء هيئة لمكافحة الفساد هو فى ذاته أكبر مظهر لفساد الحكم فى النظام السابق، فقد كان نتيجة تقاعس الدولة فى تنفيذ ما جاء باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الصادرة فى عام 2003، رغم توقيعها من الحكومة المصرية ومصادقة مجلس الشعب عليها[20].

ومن الأمور التى لم يلتفت إليها مجلس الشعب قضية الإعداد لإنجاز التحول الديمقراطى لضمان تحقيق أهداف الثورة وتهيئة الوطن للممارسة الديمقراطية فى عصر الثورة. ومن أسف أن قضية اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور الجديد تم التعامل معها فى مجلس الشعب من منظور حزبي، دون الالتفات لحتمية التوافق بين أطياف المجتمع جميعاً، بما يحتم الأخذ بمنطق وطني، وإعطاء الفرصة لأن يكون غالبية أعضاء الجمعية التأسيسية - إن لم يكن جميعهم - من غير أعضاء مجلسي الشعب والشورى!

20- أدرجت في دستور 2012 مادة برقم 204 بخصوص إنشاء "المفوضية العليا لمكافحة الفساد" ولكن هذا النص لم يفعل أثناء رئاسة المعزول!

وثمة قضايا وطنية ارتبطت بقضية الدستور لم تلق أي عماية من كجلس الشعب هي ما يتعلق بأهمية تنقية قانون الأحزاب وقانون مجلس الشعب، فضلًا عن قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية من السلبيات التى أدت فى التطبيق العملي إلى تعويق تأسيس أحزاب تعبر عن آمال وطموحات شباب الثورة، ومزاحمة الأحزاب للمستقلين المترشحين على المقاعد الفردية فضلًا عن ترشيح أعضائهم على المقاعد المخصصة للقوائم، واتساع الدوائر الانتخابية بطريقة غير مسبوقة، الأمر الذى كان فى صالح الأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة والناشئة والمستقلين.

كما لم يلتفت مجلس الشعب إلى قضية المواطنة وعدم التمييز بين المصريين، وأهمية إصدار قانون منع وتجريم التمييز بين المصريين على أساس الدين أو النوع أو العقيدة أو أي أساس آخر، وتقنين احترام وحماية حقوق الإنسان المصري وتأكيد الالتزام بجميع الاتفاقيات والعهود الدولية لحقوق الإنسان، وحل مشكلة المصريين من أبناء النوبة وإعادة دمجهم فى النسيج الوطنى والمحافظة على ثقافة النوبة المميزة كشكل مهم من أشكال التنوع الثقافي المصري. وهذه من بين المبادئ الأساسية للدستور التى كانت موضوعًا للإنكار والهجوم الإعلامي من الحزبين اللذين يشكلان أغلبية أعضاء مجلسي الشعب والشورى والذين تقع عليهم مسؤولية تاريخية لضمان احترام هذه الحقوق!

وكان من الموضوعات الجديرة باهتمام المجلس ولم يعرها اهتماما ضرورة إصدار قانون جديد لتنظيم الجامعات لتأكيد الاستقلال الأكاديمي والمالي والإداري للجامعات، وتقنين أسلوب اختيار رؤساء الجامعات وعمداء الكليات بالانتخاب، وفى الوقت نفسه توفير مقومات الارتفاع بمستويات الأداء الجامعي وتحديد معايير تقييم أداء الإدارات الجامعية المنتخبة وتقنين أساليب المحاسبة على النتائج، وإنشاء آلية لتكوين مجالس أمناء للجامعات، تحقق المشاركة المجتمعية الإيجابية فى مساندة تطوير الجامعات وحشد الموارد اللازمة لها مع التقييم المجتمعى لأداء الجامعات، فضلًا عن تحقيق العدالة برفع رواتب أعضاء هيئات التدريس ومساعديهم من المعيدين والمدرسين المساعدين والعاملين الإداريين والفنيين فى الجامعات. كما تجب مراجعة أوضاع الأجهزة الحكومية والهيئات العامة والأجهزة الرقابية واستبعاد العناصر التى يثبت تواطؤها وتورطها فى تنفيذ مخططات النظام السابق ضد مصالح المواطنين، وتحديث قياداتها بعناصر وطنية.

ومن القضايا الحيوية لمصر والتي غابت عن اهتمامات المجلس والحكومة تلك المتعلقة بتطوير العلاقات مع الدول العربية خاصة المملكة العربية السعودية والإمارات وباقي دول الخليج. إن الحكومة لم تقصر فى كيل الاتهامات للدول "الشقيقة" بأنها لم تف بتعهداتها بالمساعدات الاقتصادية، والمجلس أيضًا لم يعن بمحاولة رأب العلاقات المتصدعة مع هذه الدول حتى تفجرت المشكلات المتراكمة التى كانت قمتها قرار السعودية إغلاق سفارتها وقنصلياتها فى مصر واستدعاء سفيرها إلى المملكة، وهذا إجراء يكاد يصل إلى قطع العلاقات، ولم نسمع عن تحرك سريع لاحتواء أسباب الأزمة، وترك رئيسا المجلس والحكومة تلك المهمة للمشير طنطاوي وكأنهما غير مختصين.

مثالب في أداء مجلس الشعب (يناير - يونيو 2012)

أخطأ مجلس الشعب بعدم الالتفات لقضايا وطنية مهمة في فترة انعقاده قبل أن يصدر رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة قرارًا بحله تنفيذًا لحكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون انتخاب المجلس. وأهم تلك القضايا هي:

1 - قضية تأخير التخلص من نظام مبارك

لم تكن قضية مصر مجرد أن يتخلى مبارك عن منصبه، لكنها كانت بالأساس إسقاط عناصر النظام الذي أسسه مبارك عبر ثلاثين عامًا من الديكتاتورية والاستبداد والإفساد والإجهاض الأمني لكل محاولات التحرر الوطنى. وتتركز عناصر نظام مبارك، التى تأخر استئصالها، فى قيادات النظام ورموزه الذين اعتمد عليهم مبارك لسنوات طويلة والذين أساءوا إلى الوطن وأهدروا كرامة المصريين وقتلوا أبناءهم واستباحوا حرمات بيوتهم وأعراضهم، والذين طال انتظار المواطنين لإجراءات حازمة وحاسمة نحوهم حتى يتم القصاص العادل منهم.

وكان المنتظر من أول مجلس شعب فى عصر الثورة أن يصدر تشريعًا حاسمًا لمحاكمة سريعة وحاسمة لمبارك ورموز نظامه ومجمل سياساته وقراراته التى أهدرت موارد الوطن وقتلت شبابه وأصابت الملايين من أبناء الشعب بالأمراض المستعصية نتيجة إهمال الخدمات الصحية والتعليمية والسماح باستيراد المبيدات المسرطنة.

2 - قضية التهاون فى رصد واتخاذ إجراءات تجميد واستعادة الأموال المنهوبة

إن حجم أموال الشعب المنهوبة الذي يتردد فى وسائل الإعلام العالمية يبرر اتخاذ خطوات وإجراءات غير تقليدية للتثبت من صدقها والسعي إلى استعادتها. وكان واجبًا أن يبادر مجلس الشعب بإصدار تشريع لتعديل أحكام قانون الكسب غير المشروع رقم 62 لسنة 1975، والتأكد من دستورية المادة الثانية من ذلك القانون، التى كان بعض القانونيين يشيرون إلى أنها تمثل ثغرة قانونية تفتح الباب أمام جميع المحبوسين على ذمة التحقيقات فى قضايا الكسب غير المشروع، حيث أقر حكم محكمة النقض فى أبريل 2004 ببطلان تلك المادة وعدم دستوريتها لهدمها قرينة البراءة ونقلها عبء دليل الإثبات من النيابة العامة إلى المتهم، مما يعد مخالفة صريحة للمادة 67 من دستور 1971 ، والمادة 15 من الإعلان الدستوري الصادر فى 30 مارس 2011.

وكذلك كان المفترض في التعديل التشريعي المقترح التمكين من سرعة محاكمة جميع المتورطين فى جرائم الاعتداء على المال العام، واتخاذ إجراءات أكثر حسمًا فى التعامل مع الأموال والثروات المملوكة لهؤلاء الناهبين والموجودة داخل الوطن!

3 - قضية عدم حسم محاكمات المتورطين فى قتل وإصابة الثوار فى أحداث الثورة

ومنذ الخطاب الأول للطاغية السابق يوم 1 فبراير 2011 الذى جاء فيه "وفضلًا عن ذلك فإنني إزاء ما فقدناه من شهداء من أبناء مصر فى أحداث مأساوية حزينة أوجعت قلوبنا وهزت ضمير الوطن، أصدرت تعليماتي بسرعة الانتهاء من التحقيقات حول أحداث الأسبوع الماضي، وإحالة نتائجها على الفور إلى النائب العام ليتخذ بشأنها ما يلزم من إجراءات قانونية رادعة"، ورغم تنحى الطاغية عن السلطة وتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد، ورغم لجان تقصى الحقائق التى قرر المجلس تشكيلها فى أعقاب أحداث كنيسة الماريناب وماسبيرو، وأحداث مجلس الوزراء وحريق المجمع العلمي وما ترتب عليها من وقوع المزيد من القتلى والجرحى، رغم كل ذلك، لم يُتخذ إجراء حاسم بشأن المطلب الشعبي بالقصاص من المتهمين الذين يثبت ارتكابهم تلك الجرائم، ولم يتصدى مجلس الشعب لحسم القضية من خلال تشريع يحقق العدالة الناجزة.

4 - قضية تعويق التوافق على مبادئ الدستور الجديد

حين قامت الثورة فى 25 يناير 2011 كانت غايتها إسقاط نظام مبارك غير الديمقراطى القائم على الديكتاتورية وحكم الفرد المستبد، مستعينًا بآلة أمنية رهيبة للسيطرة على الشعب ومنع جميع القوى الوطنية من الحركة فى اتجاه التغيير الديمقراطى. ولم تكن أسس نظام الحكم البديل الذي يتمناه الثائرون واضحة سوى فى إشارات عامة تدور حول معاني الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، كما كانت الرغبة فى التخلص من الاستبداد والسيطرة هاجسًا دفع الثائرين للبحث عن بديل أكثر ديمقراطية من النظام الرئاسي الذي تم تطبيقه منذ دستور 1956 المؤقت الذي أصدره عبد الناصر بعد أن رفض مشروع دستور 1954 الذي تبنى النظام البرلماني الديمقراطى.

وتبلورت هذه الأمنيات الثورية فى دستور جديد يعبر عن أهداف الثورة ويؤسس لنظام حكم ديمقراطي لدولة مدنية حديثة تقوم على المواطنة وسيادة القانون. وعلى الرغم من المواقف

المضادة لوثيقة المبادئ الأساسية للدستور من جانب أحزاب وقوى سياسية أصبحت مشاركة فى عضوية مجلس الشعب، فإن المجلس كان مطلوبًا العمل على سرعة حسم قضية اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور مع التخلي عن المواقف والتحيزات الحزبية والتركيز على معيار وحيد: أن يكون أعضاء الجمعية التأسيسية معبرين عن مختلف أطياف الشعب، وممثلين لحقيقة توجهاته وتطلعاته إلى مجتمع يتمتعون فيه بالكرامة الإنسانية والحرية والديمقراطية. ولكن المجلس فضل ومعه مجلس الشورى أن يستأثرا بتشكيل الجمعية التأسيسية وضمان الأغلبية فيها، ومن يكون لهما ميزة إعداد دستور وتمريره على نحو يوافق هوى جماعة الإخوان المسلمين. وهذا ما تم فعلًا مع ضرب عرض الحائط بكل دعاوى الديمقراطية والمشاركة والبعد عن المغالبة. وهو النهج المعتاد في ممارسات الجماعة السياسية!

5 - إهمال قضية العدالة الاجتماعية وتأمين السلام الاجتماعي

فى أعقاب نجاح ثورة الشعب والشباب فى 25 يناير تفجر العديد من الاحتجاجات والاعتصامات التى تنادى بمطالب فئوية طال عليها الزمن من دون أن تلتفت إليها حكومات النظام البائد. وقد كان التجاهل هو أسلوب تلك الحكومات فى التعامل مع مطالب المحتجين والمعتصمين الذين طال اعتصام بعضهم لأسابيع أمام مجلس الوزراء ومجلس الشعب وأرصفة الشوارع المحيطة بهما، ومنهم موظفو الضرائب العقارية وخبراء وزارة العدل والعاملون بمراكز المعلومات بالمحليات وغيرهم. وتحول أسلوب النظام البائد إلى استخدام الآلة الأمنية الباطشة حين بدأت أصوات المحتجين تعلو بالهتاف ضد الرئيس السابق وعائلته باعتبارهم أصل البلاء!

ومن أجل تأمين الثورة وسد المنافذ أمام أعدائها من عناصر نظام مبارك الساقط لاستثمار تلك المطالب الشعبية فى إثارة الفوضى والانحراف بالثورة عن أهدافها، كان المنتظر أن يبادر مجلس الشعب بإعطاء قضية العدالة الاجتماعية أهمية قصوى بمراجعة التشريعات المنظمة لتلك القضية التى تمس مصالح ملايين من المصريين الكادحين والباحثين عن فرصة لحياة إنسانية كريمة، ومناقشة قضايا تحسين الرواتب ورفع الحد الأدنى للأجر إلى ما يكافئ مستويات تكلفة المعيشة المتصاعدة، وتطوير نظام التأمينات الاجتماعية وزيادة الحد الأدنى للمعاشات بما يعادل نسبة معقولة من الحد الأدنى للأجور وترجمة المناقشات إلى تشريعات واجبة التنفيذ.

كذلك كان مطلوبًا أن يتصدى مجلس الشعب لدراسة المشكلات والمصاعب التى تواجه طوائف متعددة من العاملين بالقطاع الخاص وشركات قطاع الأعمال العام التى تعرضت للخصخصة، وحتى العاملين فى كثير من وزارات الدولة والوحدات المحلية. وتتركز مطالب هؤلاء العاملين فى ضرورة توفير ظروف عمل آمنة ومستقرة ومساواتهم بزملاء لهم فى الرواتب والحوافز، أو تثبيتهم فى وظائفهم وضمان حقوقهم الوظيفية من تأمينات اجتماعية وأقدمية والحق فى جميع الضمانات التى توفرها قوانين العمل. وتبدو مشكلة العمال المؤقتين فى كثير من أجهزة الدولة والمحليات فى حاجة ماسة للحسم حفاظًا على استقرار هؤلاء العاملين وحماية لهم ولأسرهم مما يتعرضون له من تهميش وضياع. تلك كانت موضوعات تمثل أزمات سياسية واجتماعية ملحة تحتاج إلى تشريع واضح وجريء من مجلس الشعب الذي اختار الشعب أعضاءه ليخففوا عنه مشكلاته.. ولكن انقضت شهور المجلس الست بين انعقاده لأول مره ثم حله لآخر مرة دون أن يعطي تلك الموضوعات أي اهتمام!

6 - عدم التعامل الجاد مع أحداث إستاد بورسعيد

وقعت أحداث مؤسفة فى مدينة بورسعيد ليلة الخميس الثاني من فبراير 2012 بعد أقل عشرة أيام من أول انعقاد لجلس الشعب. وكان ذلك عقب مباراة كرة القدم بين ناديين مصريين راح ضحيتها ما يقرب من ثلاثة وسبعين قتيلًا ومئات الجرحى كلهم مصريون. وشهدت تلك الأحداث فراغًا أمنيًا رهيبا ووقف أفراد الشرطة والأمن المركزي عاجزين. أو غير راغبين. عن التدخل وحسم الموقف قبل استفحاله.

وكان رد فعل مجلس الشعب سريعًا إذ عقد جلسة طارئة، وصفها الكثيرون من أعضاء المجلس بالتاريخية، واستمرت بضع ساعات قدم خلالها النواب، الذين أتيحت لهم الفرصة للحديث، توصيات تراوحت بين المطالبة بإقالة ومحاكمة جميع المسؤولين عن تلك المجزرة وفى مقدمتهم وزير الداخلية وسحب الثقة من الحكومة. حكومة د. الجنزوري. ومطالبة المجلس بتشكيل حكومة وحدة وطنية، وانتهاء بتحميل المسؤولية الكاملة عن مأساة بورسعيد للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ومطالبته بتسليم السلطة لرئيس مدني للجمهورية.

ولكن بقدر السرعة فى عقد الجلسة الطارئة لمجلس الشعب صبيحة يوم الكارثة، فإن أداء المجلس والنتائج التى انتهى إليها الاجتماع لم يكن على المستوى المنتظر من مجلس الشعب الأول

فى عهد الثورة إلى الحد الذي جعل بعض أعضاء المجلس البارزين يصرحون لوسائل الإعلام. ومنهم من أرسل رسائل على البريد الإلكتروني وعلى الهاتف المحمول. بأنهم غير راضين عما انتهى إليه الاجتماع. وقد انصبت انتقادات المعترضين على عدم حسم القضية الأساسية، وهي قضية محاكمة المتهمين بقتل وإصابة الثوار والقصاص العادل منهم، والتي أصبحت وقودًا للثورة وزاد غضب أهل بورسعيد، ومعهم كل أهل مصر، فمنذ بداية الثورة وحتى مذبحة بورسعيد تم قتل مئات الثوار وإصابة الآلاف منهم ولم تتم محاكمة ولا قصاص، والقلة الذي حوكموا تمت تبرئتهم!

لقد كان الشعب ينتظر من نوابه المنتخبين أن يمطروا الحكومة التى وصفها رئيسها "بحكومة إنقاذ الثورة" بوابل من الأسئلة والاستجوابات وطلبات سحب الثقة ممارسين لصلاحياتهم فى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وفق المادة 33 من الإعلان الدستوري فى 30 مارس 2011.

ولقد اكتفى مجلس الشعب بتلقي طلب النائب د. عصام العريان المؤيد بتوقيع أكثر من مائة وعشرين نائبًا لتوجيه الاتهام إلى وزير الداخلية بتهمة التقصير والإهمال وإحالته إلى اللجنة التشريعية للنظر فى مدى انطباق القانون رقم 79 لسنة 1958 بشأن محاكمة الوزراء ثم العرض على اللجنة العامة للمجلس ثم العرض على المجلس مجتمعًا لاتخاذ قرار فى شأن الوزير، وتلك إجراءات لن يصبر عليها طويلًا الشعب المطالب بالقصاص من القتلة والمهملين والمحرضين.

7 - عدم الالتفات بجدية إلى قضايا الفساد

يعتبر الفساد أحد أبرز نتائج نظام الحكم في عهد مبارك بما جعله يمثل قضية وطنية ملحة تحتاج إلى اهتمام مجلس الشعب، فقد انتشر الفساد فى جميع مجالات الحياة وتورطت فيه أعداد غير مسبوقة من رموز الحكم وقادة النظام والحزب المنحل. وشهدت مصر حالة غير عادية من التحقيقات فى قضايا فساد تباشرها النيابة العامة ونيابة الشؤون المالية وجهاز الكسب غير المشروع، الأمر الذى كان يحتم سرعة إعداد إطار تشريعي ومؤسسي لمكافحة الفساد فى مصر يتضمن عناصر تتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الصادرة فى ديسمبر 2003 والتي صادقت مصر عليها فى فبراير 2005، كما كان المأمول أن يتضمن الإطار التشريعي المقترح إنشاء هيئة النزاهة ومكافحة الفساد كجهاز مستقل ومنفصل عن أجهزة الدولة ولا يتبع أيًا منها، ويكون للهيئة صلاحيات فى رسم سياسات النزاهة ومكافحة الفساد على مستوى الدولة، وفى اتخاذ التدابير التى تكفل تنفيذها.

8 - عدم العناية بتحليل وتطوير السياسات العامة للدولة

وفى مجال السياسات العامة للدولة، التى يختص مجلس الشعب بتقريرها، كان المتوقع أن يعد مجلس الشعب خطة لمراجعة أهم السياسات التى كانت وبالًا على مصر والمصريين وفى المقدمة منها سياسات الاقتراض المحلى والأجنبي، وسياسة خصخصة شركات قطاع الأعمال العام، وتصدير الغاز الطبيعي، وسياسة التعامل مع الكيان الصهيوني باستخدام مكونات صناعية إسرائيلية فيما عرف باتفاقية الكويز، وسياسة إهدار الموارد الوطنية فيما أطلق عليه "المشروعات القومية العملاقة".

ويمثل تحديد إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أحد الاختصاصات المكلف بها مجلس الشعب والتي كانت جديرة بأن تحظى بالعناية والاهتمام، وأن يكون للمجلس بصمة في تطوير هذا المجال الحيوي بإصدار توجيهات للحكومة بالموضوعات التي يجب أن تهتم بها خطة الدولة مثل قضايا الاستفادة بما تملكه مصر من موارد أهمها المورد البشري بما فيه من تكوينات شبابية متطلعة إلى التغيير ومستوعبة لتقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة وقادرة على التواصل الفعال مع الغير محليًا وخارجيًا، وطاقة علمية مهولة من أساتذة الجامعات والباحثين فى مراكز البحوث، وما يقرب من ثمانية ملايين مصري يعيشون ويعملون فى الخارج ويمثلون قوة تأثير محتملة فى تطوير مسار التنمية المستدامة فى مصر. كذلك كان من المأمول أن يوجه مجلس الشعب الحكومة -ويراقبها- إلى استثمار الموقع العبقري لمصر عند ملتقى قارات أفريقيا، آسيا، وأوروبا، والذي يطل على البحرين الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وكذلك العناية بالأرض المصرية والموارد المائية المتعددة المصادر؛ المياه الفيضية وتصل عبر نهر النيل، مياه الأمطار والسيول، والمياه الجوفية.

أما تطوير قناة السويس لتصبح مركزًا لوجستيًا عالميًا فكان يستحق اهتمام مجلس الشعب، وكذا تنمية شبه جزيرة سيناء الغنية بالموارد المعدنية، البترول، الفوسفات، الحديد، المنجنيز ومنتجات المحاجر من الجرانيت والبازلت والرخام والحجر الجيري ورمل الزجاج، فضلًا عن المساحات القابلة للزراعة فيها، والإشعاع الشمسي الذي يمثل مصدرًا مهمًا للطاقة ويمكن استخدامه فى توليد الكهرباء.

خلافات مجلس الشعب والحكومة.. وقضايا الوطن المهملة

كان الخلاف بين مجلس الشعب والحكومة التي شكلها المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة د. كمال لجنزوري يلقي بظلاله السلبية على إمكانيات كل منهما فى التصدي لحل مشكلات الوطن والمواطنين، ويؤدى إلى إهمال قضايا وطنية مهمة نتيجة لانشغال كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية بخلافاتهما، وفى بداية تشكيل تلك الحكومة رحب بها قيادات جماعة الإخوان المسلمين وأعلنوا استعدادهم لإعطائها الفرصة فى تنفيذ المهام التى حددتها لنفسها وهى فى المقام الأول استعادة الأمن ومعالجة مشكلات الانفلات الأمني، وتنشيط الاقتصاد الوطنى ومواجهة الآثار السلبية لتوقف مئات المصانع وتصاعد المطالب الفئوية للآلاف من العاملين بها وتراخى السياحة وتزايد السحب من الاحتياطي الدولار فى البنك المركزي.

ولكن شهر العسل لم يدم بين المجلس والحكومة طويلا، إذ سرعان ما تراكمت الغيوم بينهما، وكانت البداية احتدادًا لفظيًا بين د. جودة عبد الخالق، وزير التموين، ونواب المجلس تدخل على إثره وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى المستشار محمد عطية لاحتواء الموقف، وتعددت المواقف التصادمية بين الحكومة ووزرائها وبين مجلس الشعب، فعلى إثر هجوم بعض النواب انسحبت مجموعة وزراء من جلسة مجلس الشعب بعد أن طلب منهم رئيس الوزراء مغادرة الجلسة، ولم يعودوا إلا بعد تدخل لتلطيف حدة التوتر بين رئيسي مجلسى الشعب والوزراء.

وكانت أحداث بورسعيد فى أول فبراير 2012 مناسبة لهجوم كاسح من المجلس على الحكومة، متهما إياها بالتقصير فى حفظ الأمن وملقيًا بالمسؤولية على وزير الداخلية الذي طالب نواب الشعب بالتحقيق معه وشُكّلت لجنة لسؤاله وانتهى الأمر بحفظ الموضوع بعد قيام لجنة تقصى الحقائق التى شكلها المجلس بتقديم تقرير نسب فيه مسؤولية ما حدث إلى أطراف عدة، وتمت إحالة الأمر إلى النيابة العامة.

وفى أعقاب إلقاء رئيس الوزراء بيانه أمام المجلس فى 26 فبراير 2012 زادت نغمة المطالبة بسحب الثقة من الحكومة وارتفعت وتيرتها حتى بلغت ذروتها برفض مجلس الشعب بيان الحكومة بأغلبية كبيرة، وإعلان رئيس المجلس أن على رئيس الحكومة أن يستقيل أو يقيل

المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحكومة ، وفى غضون ذلك التناوش بين المجلس والحكومة فجر د. الكتاتنى - رئيس مجلس الشعب المنحل - مفاجأة بأن د. الجنزوري هدده بأن حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون انتخابات مجلس الشعب موجود فى أحد أدراج المحكمة، ويمكن صدوره فى أي لحظة بما يعتبر تهديدًا بحل مجلس الشعب، وعقب ذلك نفى د. الجنزوري هذا الاتهام وعاد الكتاتنى لتأكيده.

والخلاصة أن العلاقة بين المجلس والحكومة لم تكن علاقة سوية أو إيجابية فى الأشهر الماضية وعقب تشكيل مجلس الشعب بأيام قليلة. فالمجلس - رئيسًا وأعضاء - لم يتوانوا عن نقد الحكومة واصفين إياها بحكومة افتعال وتصدير الأزمات وأنها السبب فيما يعانيه الناس من مصاعب ومشكلات حياتية ليس أقلها أزمات نقص البنزين والسولار وأنابيب البوتاجاز، وأنها - أي الحكومة - قد فشلت فى استعادة الأمن وفى تنشيط الاقتصاد، والحكومة بدورها أصمت أذنيها عن اتهامات النواب، وضربت بعرض الحائط التهديدات المتكررة بسحب الثقة منها، مشيرة على لسان رئيس الوزراء ووزيرة التعاون الدولي أنها باقية وأن المجلس لن يستطيع تنفيذ تهديده، حيث إن الإعلان الدستوري لا يمنحه هذه السلطة!

وبقي الأمر سجالًا، لا المجلس يسحب الثقة من الحكومة، ولا الحكومة تستقيل أو تقال، وبين الطرفين تاهت مصالح الشعب، وضاعت فرص لتحقيق إنجازات لها معنى، ومضى الناس غير مكترثين بعد أن فقدوا أي أمل فى الاثنين.. الحكومة ومجلس الشعب!

ويقينًا أن انشغال المجلس والحكومة بالصراع الناشب بينهما قد أهدر وقتًا ثمينًا وصرف انتباه السلطتين التشريعية والتنفيذية ومعهما المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن الاهتمام بقضايا مصيرية على أعلى قدر من الأهمية، أولاها قضية استمرار الانفلات الأمني فى مختلف المحافظات وانتشار حوادث خطف المواطنين وتهريب السجناء من المحاكم واستمرار مسلسل احتجاز المسؤولين ومنعهم من مباشرة أعمالهم وآخرهم مدير أمن البحيرة الذى منعه جنوده من دخول مكتبه منذ أيام قليلة، ومن ناحية أخرى أصبح مسلسل الحرائق الكبرى هاجسا للمصريين جميعا فلا يكاد أسبوع يمر دون حريق يلتهم جزءًا من ثروات مصر وعرق أبنائها!

ولقد أدى التناحر بين المجلس والحكومة إلى غياب الرؤية والجهد المشترك بينهما لحل المشكلة الاقتصادية، بل يكاد المرء يصيبه الدوار من انعدام التوافق على مسار الحل، فبينما الحكومة تواصل مساعيها للتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي إذا بمجلس الشعب يثير فى طريقها العقبات بمقولة إنه لا يمكن إنجاز الاتفاق مع الصندوق إلا مع حكومة منتخبة! ولم يتضح للشعب أي قدر من إحساس المجلس والحكومة بخطورة المشكلات المترتبة على انحسار الاستثمارات الأجنبية والوطنية، وتوقف مئات المصانع وتشريد عمالها، وضآلة فرص خلق وظائف جديدة لملايين العاطلين، والتزايد المستمر فى الدين العام وعجز الموازنة، ولم يحرك حجم التحديات التى يعيشها الوطن التوجه للعمل الإيجابي المشترك بين مجلس الشعب الحكومة وكلاهما يتمسح فى "الثورة"! ورغم الحديث المستفيض عن مشروع النهضة الذي طرحه المرشح المستبعد للإخوان المسلمين ومن بعده المرشح الاحتياطي لحزب الجماعة - محمد مرسي الذي تم عزله بعد ذلك بقرار شعبي غير مسبوق -، فإنه يبدو أن تنفيذه كان مؤجلًا لحين تولى رئاسة الجمهورية، وعلى الشعب المصري الانتظار!

وقضية أخرى تسبب فيها مجلسا الشعب والشورى وظلت الحكومة متباعدة عنها تمامًا، وهى أزمة تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، فطوال الفترة قبل إجراء الانتخابات التشريعية كانت جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة وأحزاب الإسلام السياسي على قلب رجل واحد فى رفض وثيقة المبادئ الدستورية ومعارضة أي توجه لتحديد معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور انتظارًا ليوم الفوز بأغلبية مجلس الشعب، ولما تحقق لهم ما خططوا له، سارعوا بالانفراد بتشكيل جمعية جاءت مخيبة للآمال فى قدرتها على صياغة دستور متوازن يعبر عن كل أطياف الشعب، حتى انتخاب المرشح الإخواني رئيسًا للجمهورية الذي أصدر القانون رقم 79 لسنة 2012 باعتماد المعايير التي شكلت الجمعية التأسيسية بموجبها أتبع ذلك بتحصين الجمعية ذاتها ضد الطعن على تشكيلها بموجب الإعلان الدستوري(اللا دستوري) في 21 نوفمبر 2012!!!

تلك عينة من القضايا المصيرية للشعب المصري لم يلق إليها بالًا أول مجلس للشعب بعد الثورة وراح يؤسس لخدمة أعضاء جماعة الإخوان وحلفائهم من السلفيين ومن المتمسحين بأصحاب السلطة التشريعية الجديدة ممن يطلق عليهم "الخلايا النائمة" للإخوان!

تقييم أخير لأداء مجلس الشعب الأول في عهد الثورة

وكان أبرز أوجه النقد الموجهة إلى المجلس هو غياب رؤية واضحة وخطط محددة لما يريد المجلس تحقيقه فى مجالات اختصاصه المحددة فى نص المادة 33 من الإعلان الدستوري الصادر فى 30 مارس 2011 من حيث تقرير السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، وممارسة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. ويتحمل مسئولية هذا القصور من فازوا بالأغلبية أو من الكتل البرلمانية الأساسية والنواب المستقلين، وإن كانت الكتلة البرلمانية الأساسية الممثلة فى حزب الحرية والعدالة وحزب النور تتحمل المسؤولية الكبرى عن مستوى الأداء البرلماني الفاشل.

لقد اتسم أداء المجلس بأسلوب رد الفعل استجابة لظروف خارجية مثل مطالب أسر شهداء ومصابي الثورة وأحداث بورسعيد بأكثر مما عكس وجود خطة لتوجيه أعمال المجلس، وإن كانت الاستجابة السريعة لهموم الوطن والمواطنين أمرًا محمودًا، إلا أن أخذ زمام المبادرة والتوجه نحو تحقيق إنجازات مخططة هو الأسلوب الأفعال لمجلس الشعب الأول فى عهد الثورة.

فقد كان المنتظر أن يبادر مجلس الشعب، إلى الإعلان عن توجهاته بالنسبة لكم القوانين التى صدرت بمراسيم بقوانين عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كان لتطبيقها تأثيرات مختلفة فى مسيرة التحول الديمقراطى عبر السنة الأولى من عمر الثورة. فقد كان الشعب والأحزاب والقوى السياسية ينتظرون أن يبادر نواب الشعب إلى مناقشة تلك القوانين، ونخص بالذكر تعديلات قانون الأحزاب وقانون مباشرة الحقوق السياسية وقانوني مجلسي الشعب والشورى، وإبداء الرأي بشأنها حيث إنها لم تحظ بفرص كافية لمناقشتها فى حوار مجتمعي يستهدف التعرف على وجهات النظر المختلفة وإجراء حوارات مع القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني المعبرة عن الضمير الشعبي.

وعلىٰ سبيل المثال كانت تعديلات قانون الأحزاب مناقضة لما أجمعت عليه آراء الأحزاب والقوى السياسية من أن يكون تأسيس الأحزاب السياسية بالإخطار على ألاَّ تكون أحزابا دينية أو عسكرية أو فئوية، وأن تكون السلطة القضائية وحدها هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للدستور والقانون والنظام العام والآداب والمقومات الأساسية للمجتمع، أو ما يعتبر خروجا على الالتزام بالعمل السلمي. كما أن قانون الأحزاب السياسية المعدل قد نص على أن يكون

عدد الموقعين على طلب التأسيس خمسة آلاف من أعضاء الحزب على أن يكونوا من عشر محافظات على ألا يقل عددهم عن ثلاثمائة عضو فى كل محافظة، وأدى هذا القيد إلى تعذر تأسيس الأحزاب المعبرة عن فكر الثورة وأهدافها وعدم نجاح شباب ثورة 25 يناير فى تأسيس أحزاب، بينما كانت الأمور ميسرة لرجال الأعمال وعناصر الحزب الوطنى الديمقراطى المنحل فى أن يسارعوا إلى تشكيل أحزاب تعتبر فى الأساس إعادة إنتاج للحزب المرفوض شعبيا. والغريب فى أمر هذا القيد أنه مخالف لما نص عليه قانون الأحزاب السابق رقم 40 لسنة 1977 من أن عدد المؤسسين للحزب لا يتجاوز الخمسين عضوًا تمت زيادتهم إلى ألف عضو بموجب التعديل الذي أجرى على ذلك القانون فى عام 2005!

وإلى جانب مراجعة القوانين التى أصدرها المجلس الأعلى للقوات المسلحة باعتباره كان يتولى السلطة التشريعية قبل تشكيل مجلس الشعب، فهناك كم هائل من التشريعات المؤثرة على مجمل النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى كان تحتاج إلى التطوير والتحديث بروح ثورية تواكب أهداف التحول الديمقراطى ورغبات الشعب فى إقامة دولة سيادة القانون والمواطنة والعدالة الاجتماعية. ويأتي إنجاز قانون السلطة القضائية فى مقدمة برنامج للإصلاح التشريعي الشامل للتأكيد على استقلال القضاء وفق مطالب نادى القضاة ومختلف القوى السياسية والمجتمعية التى ترى فى استقلال القضاء صمام أمان للمجتمع وتأكيدًا للديمقراطية وضمان الحقوق والواجبات. وتتفق الآراء على أن المقصود باستقلال القضاء هو عدم جواز التدخل والتأثير من قبل الغير على ما يصدر عنه من إجراءات وقرارات وأحكام، وأن يكون القضاء سلطة مستقلة تقف على قدم المساواة مع السلطتين الأخريين للدولة (السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية)، وأن يتحقق لهذه السلطة مقومات الحياد. والمراد من مجلس الشعب أن يؤكد استقلال القضاء بجميع درجاته، وأن يكون مجلس القضاء الأعلى هو المختص بجميع أمور القضاة، وأن يحقق الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق، وضمان استقلال النيابة عن وزير العدل، وتعيين رؤساء المحاكم العليا (الدستورية، الإدارية العليا، النقض، وكذلك النائب العام)، إما بالأقدمية أو الانتخاب من بينهم، وتبعية التفتيش القضائي لمجلس القضاء الأعلى وليس لوزير العدل. وأخيرا توفير ضمانات المحاكمة العادلة والتقاضي للمواطنين وإلغاء جميع صور القضاء الاستثنائي وحظر محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية وإعادة محاكمة كل من سبق الحكم عليه من محكمة عسكرية أمام قاضيه

الطبيعي. كذلك كان ينبغي تأكيد الاستقلال المالي للسلطة القضائية لمنع تأثير السلطة التنفيذية عليها، وكذلك كان يعتبر من المطالب الجوهرية فى برنامج الإصلاح التشريعي إعادة تشكيل المحكمة الدستورية العليا من بين رؤساء الهيئات القضائية بحكم مناصبهم واختيار رئيسها من بينهم وفق نظام يحدده قانونها.

ولا شك أن مشروع قانون السلطة القضائية كان جديرًا بأن يوليه مجلس الشعب عناية خاصة، ولكن المجلس قد حل وجاء مجلس الشورى ليحاول تمريره في سابقة غير مسبوقة كان هدفها تخفيض سن التقاعد للقضاة بحيث يترتب على ذلك إحالة ما يقرب من 3500 قاض إلى التقاعد ومن ثم تتاح الفرصة لتعيين قضاة غيرهم من المحامين وغيرهم من أنصار مرسي وأهله وعشيرته.

وكان الرئيس المعزول قد منح سلطة التشريع لمجلس الشورى في إعلانه الدستوري بتاريخ 21 نوفمبر2012 بعد أن فشل في تنفيذ قراره بعودة مجلس الشعب المنحل حين تصدت له المحكمة الدستورية العليا وأجبرته على إلغاء ذلك القرار المناهض لسلطة القضاء. ولكن ثوار 30 يونيو لم يمكنوا المعزول وجماعته من أخونة القضاء بتمرير قانون للسلطة القضائية على هوى الجماعة!

وشهد شاهد من أهلها (أقصد الجماعة)

ولن أجد أفضل من تقييم مجلس الشعب الذي نشره المستشار طارق البشري ونشره في مقال بجريدة الشروق[21] عبر فيه عن خيبة أمله في مجلس شعب الإخوان الذي بذل من أجل ضمان وصوله إلى الفوز بالانتخابات جهدًا كبيرا أثناء رئاسته للجنة التعديلات الدستورية بإصراره على تتم الانتخابات التشريعية قبل إعداد دستور جديد للثورة. قال سيادة المستشار:

(أخطاء الإخوان) فى مائة يوم من عمر مجلس الشعب

مضىٰ أكثر من مائة يوم على تولى مجلس الشعب السلطة التشريعية، وهو مؤسسة انتخبت انتخابا حرا ونزيها وعبرت عن إرادة شعبية حقيقية، وبموجب هذه الإرادة حصل حزب الحرية والعدالة المتفرع من جماعة الإخوان المسلمين والمعبر عنها، على 47٪ من مقاعد المجلس،

21- جريدة الشروق، 11 مايو 2012

وحصل الاتجاه السلفي ممثلا فى حزب النور على نحو 25٪ من المقاعد، ثم تبعه حزب الوفد بنحو 10٪ من المقاعد ثم غيره من الأحزاب. وقد سيطر تقريبا حزب الأكثرية على أكبر عدد من رئاسات وعضوية مكاتب المجلس ولجانه، وظهر ظهورا عاما بحسبانه المسيطر على المجلس وأن فى يده توجيه سياساته، إلى حد أنه طالب بإسقاط الحكومة وحلول من يرضى عنهم محلها وفقا لمشيئته واختياره، واعتبر فى سلوكه السياسي هذه المسألة هي أهم المسائل التى ينشغل بها، ويجب أن ينشغل بها الناس والمواطنون. ونحن يتعين علينا أن نلقى نظرة إجمالية فيما جرى فى هذا الجانب خلال المائة يوم الماضية.

لقد أمكن لنواب مجلسي الشعب والشورى فور انتهاء انتخابهم، أن يستخدموا سلطتهم الدستورية فى اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية التى يناط بها دستوريا إعداد الدستور الجديد وطرحه على الاستفتاء. وكان يمكن لهذا الاختيار أن يصمد كله أو جله أمام الرأي العام المصري لو ركز مجلس الشعب نشاطه فى هذا الأمر الجوهري دون أن يفتح معارك أخرى قبل إنجاز ما فعل، ولكنه فتح معركة وجوب استقالة الوزارة ليحل رجاله وقادة حزب الأكثرية محلها، وضغط مجلس الشعب على المجلس العسكري ليفرض مشيئته ليقيل الوزارة ويشكل وزارة جديدة يرضى عنها حزب الحرية والعدالة لمدة لا تزيد على بضعة أسابيع التى ينتخب فيها رئيس الجمهورية، ويتسلم السلطة كلها قبل 30 يونيو. كما أن حزب الأكثرية البرلمانية أصر على استعراض قوته والتضخيم منها ليسرع فى امتلاك زمام الدولة، وأنه هو من يقرر شئون الدولة، وإن كان ذلك فى نطاق أشهر قليلة جدا مع الاقتراب من نهاية الفترة الانتقالية. وقد استدعى هذا الصنيع العجيب منه أن تتكتل ضده كل القوى السياسية العاملة فى المجتمع المصري سواء القوى الموجودة داخل أجهزة الحكم أو القوى المؤثرة فى الإعلام أو غيرها من القوى ذات التأثير الشعبي وصياغة الرأي العام، استدعى ذلك تكتيل كل هذه القوى لمقاومة تشكيل الجمعية التأسيسية ولإفشال مسعى المسيطرين على مجلسي الشعب والشورى فيما يملكون من سلطات فى هذا التشكيل. أي أن القوى الأخرى لم تكتف بمقاومة طموح حزب الحرية والعدالة إلى السلطة، لكنها هاجمته فى الساحة ذاتها التى يملك إمكان التعبير عن نفسه فيها، وهي تشكيل الجمعية التأسيسية. وجاءت النتيجة أن ضربت الجمعية التأسيسية المشكلة وفشل تشكيلها، وجاءت عبرة هذا الدرس أن الجماعة المسيطرة على مجلس الشعب التى لا تملك أكثر من 47٪ من مقاعد بالغت فى تقدير قوتها إزاء قوى سياسية

أخرى ذات وجود ظاهر فى أجهزة الدولة والإعلام والنخب، وطمحت هذه الجماعة فى بلوغ ما لا تستحقه ولا تستطيع السيطرة عليه، وهو جهاز الدولة ففقدت ما تستحقه، وهو تشكيل الجمعية التأسيسية. أي أنها رغبت فيما ليس من حقها ففقدت ما هو من حقها.

ثم جاءت بعد ذلك ترشيحات رئاسة الجمهورية، وما لبث حزب الحرية والعدالة بعد تردد ملحوظ وتباطؤ فى التقرير، أن رشح مرشحيه، واستقر بعد ذلك على المرشح الثاني منهما بعد استبعاد الأول، وكان هذا استعمالا لحق الحزب طبعا فى التقدم للترشيح، وقد هوجم هذا الصنيع من تيارات سياسية كثيرة، وكان هجوما غير صائب ولا عادل. لأنه لا يكاد ينكر أحد أن تنظيما سياسيا لديه الحجم الأعلى من مقاعد مجلسي الشعب والشورى يحق له أن يتقدم بمرشحه للرئاسة، وثمة مرشحين مستقلين وثمة مرشحين من أحزاب ليس لها فى مجلس الشعب إلا مقعد واحد. وإذا كان حزب الحرية والعدالة قد عدل بهذا الترشيح عن سياسة سابقة أعلنها وهي عدم تقديمه مرشحا منه للرئاسة وفصل من خالف ذلك من زعاماته الذين أصروا على الترشيح، إذا كان ذلك فإن هذه سياسته، ومن حقه أن يعدل عما اتخذه من قرارات سابقة إذا رأى ما يعدل موقفه، ومن حقه أن يضبط الانتماء التنظيمي بداخله الزاما لأعضائه بقراراته ما داموا يعملون من داخله، وهذا ما يصنعه أي تنظيم سيأسى، يمكن أعضاءه من إبداء رأيهم بداخله ثم يلزمهم بما يتخذ من قرارات فى مواقعهم خارجه.

هذه المسألة لا تتعلق بمجلس الشعب موضوع هذا المقال ولكن ما استوجب منى ذكرها فى هذا السياق، هو ما تلي ذلك من أحداث تعرض لها المجلس. فإن الفريق أحمد شفيق المرشح للرئاسة كان من المقربين لحسنى مبارك، وتولى الوزارة فى عهده وعُيّن رئيسا للوزراء قبيل خلع حسنى مبارك. ثم رشح للرئاسة اللواء عمر سليمان رئيس المخابرات السابق فى عهد حسنى مبارك وشريكه فى مسئولية الحكم وسياساته، وقد أثار هذا الترشيح الأخير ضجة ثورية هائلة، وأن كل من يؤيدون ثورة 25 يناير ومن يحرصون على تأمينها وإنجاحها وأنا واحد منهم إنما يفعلون كل ما فى وسعهم لإزاحته قانونيا وتشريعيا وسياسيا، لكن ما حدث فى إطار هذه الضجة من مجلس الشعب كان يستوجب التوقف كثيرا.

لقد طالبنا من قبل بأن تجرى محاكمة المسئولين عن نظام مبارك محاكمة سياسية لتوقع عليهم عقوبات سياسية، وأن يعزلوا سياسيا عن ممارسة العمل العام. ولكن هذا المسعى

الثوري لم يصدر فى حينه، ولم يتحرك مجلس الشعب بعد ممارسته سلطته التشريعية لإنجاز هذا الأمر العام. ولم يفعل ذلك إلا بعد أن ترشح من حزب الحرية العدالة من دخل فى التنافس على رئاسة الدولة فى الانتخابات المقبلة. ومن ثم فإن فكرة "العزل السياسي" فقدت عموميتها وتجريدها اللازمين لأي عمل قانوني تشريعي صحيح. لأن قانون العزل السياسي فى هذه الأثناء إنما يعنى أن الحزب المسيطر على الأغلبية البرلمانية يلجأ لسلطة التشريع، ويستخدمها لا من أجل صالح عام فقط، ولكن من أجل إزاحة منافسين لمرشحه على رئاسة الجمهورية. لقد كان يمكن لحزب الحرية والعدالة أن يقف فى الانتخابات ضد عمر سليمان أو أحمد شفيق ويسقط أيا منهما لسوابق عملهما مع حسنى مبارك، ولما يتمتع به حزب الحرية والعدالة من شعبية. ولكنه لم يلجأ للعمل السياسي وفنونه واستخدم سلطة المجلس التشريعي ليصدر تشريعا يزيح به خصوما سياسيين له فى معركة حامية الوطيس الآن. وبدا الحزب بذلك أنه قلق خائف من منازلة خصم منافس له فى الانتخابات فى المجال السياسي، وهو عمر سليمان ومن بعده أحمد شفيق، رغم ما هما فيه من وهن سياسي وشعبي. ولكن الأكثر خطورة من ذلك أن الحزب استخدم السلطة التشريعية فى تحقيق مكاسب ذاتية خاصة تتعلق باستبعاد مرشح ينافس مرشحه فى الانتخابات. وهذه واحدة من أخطر ما تنحرف به السلطة التشريعية فى ممارستها لسلطاتها الدستورية وأدائها وظيفتها القانونية التى تحتم عليها أمانة الولاية العامة ألا تستخدم إلا فى صالح وطني عام بتشريعات منزهة عن الشخصية ومتّصفة بما يلزم أن يتصف به القانون دائما من صفتي العموم والتجريد.

ثم تجئ المسألة الثانية، فقد كانت المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة قد نظرت دعوى تتعلق بعدم قانونية تشكيل مجلس الشعب، بسبب أن القانون الذي انتخب المجلس على أساسه كان قد خص ثلثي مقاعد المجلس لانتخاب القوائم الحزبية التى لا يشغلها إلا أعضاء الأحزاب، ولم يخصص الثلث الباقي للمواطنين من غير الحزبيين بل أشرك الحزبيين معهم فى الترشح، وقد قررت المحكمة إحالة الدفع بعدم دستورية هذا القانون إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى هذا الشأن.

ثم إن اللجنة العليا المشرفة على انتخابات رئاسة الجمهورية التى وصفها الإعلان الدستوري فى حكم مستفتى عليه شعبيا بأنها لجنة قضائية، وهى تتشكل من قمم رجال القضاء فى مصر

وبحكم وظائفهم السامية، كانت قد أحالت إلى المحكمة الدستورية بوصفها لجنة قضائية أمر الفصل فى مدى دستورية التعديل الذى أدخل على قانون مباشرة الحقوق السياسية والمتعلق بعزل بعض من تولوا سابقا وظائف رئيسية فى الدولة والحزب الذى كان حاكما، بعزلهم من مباشرة حقوقهم السياسية لمعرفة مدى إمكان ترشحهم لمنصب الرئيس، وأحمد شفيق هو ممن ينطبق عليه هذا النص.

ويبدو واضحا من الواقعتين السابقتين أن مجلس النواب معروض أمر صحة تشكله ووجوده على المحكمة الدستورية العليا بدعوى تتعلق بمدى دستورية القانون الذي تشكل على أساسه، وأن أكثرية هذا المجلس المسيطرة على قراره لها مرشح حزبي فى انتخابات الرئاسة يتنافس معه من ينطبق عليه قانون العزل السياسي إن صحت دستوريته. ومن ثم فالحزب ذو الأكثرية بمجلس الشعب مشتبك فى نزاع قضائي مؤثر على مصالحه فى دعويين أمام هذه المحكمة.

وفى هذا الظرف عرفت من برنامج تليفزيوني بقناة الجزيرة يوم الأربعاء 2 مايو 2012، ما ذكره رئيس مجلس الشعب لمقدم البرنامج الأستاذ أحمد منصور، من أن أحد أعضاء مجلس الشعب قدم مشروع قانون لإعادة تشكيل المحكمة الدستورية، وأنه أحال المشروع إلى اللجنة التشريعية بالمجلس لدراسته، وهذا الأمر شاهدته بنفسي. كما ورد بصحيفة "المصري اليوم" بعدد السبت الموافق 5 مايو 2012 أن الأستاذ كارم رضوان عضو مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين ذكر أن مطالب الإخوان فى مظاهرات اليوم السابق (الجمعة) كان ضمنها طلب تغيير رئيس المحكمة الدستورية العليا "وبرر رضوان طلب إعادة تشكيل المحكمة الدستورية بأن رئيس المحكمة هو المستشار فاروق سلطان الذى رأس فى الوقت نفسه لجنة الانتخابات، وأن رئاسته لم يعد الشعب يثق فيها"، كما ذكر ذات الخبر فى ذات الصحيفة أن الدكتور أحمد أبو بركة المستشار القانوني لحزب الحرية والعدالة التابع للجماعة قال "إن الحزب يطالب بإعادة تشكيل المحكمة الدستورية العليا بسبب ما سماه وجود ملاحظات عليها منذ أكثر من عشر سنوات، ومنها تعيين رؤسائها من خارجها..." وأن إعادة تشكيل المحكمة يعنى ضرورة تغيير رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية.

وهكذا فإن حزب الحرية والعدالة، يريد أن يستخدم أكثريته فى مجلس الشعب وسيطرته على المجلس، يريد أن يستخدم هذه السلطة التشريعية لتحقيق مكاسب حزبية ذاتية، تأثيرا

على المحكمة الدستورية وضمانا لبقائه ودعما لمرشحه فى الرئاسة، وهو ورجاله لا يدركون ما فى قولهم وأقوالهم من عدوان صارخ على السلطة القضائية وتهديد لواحدة من كبرى هيئاتها.

إنه يمارس بذلك خطيئتين، أولاهما أنه يستخدم السلطة التشريعية لا للصالح الوطنى العام، ولكن للصالح الذاتي لحزبه ولأفراد معدودين. وهذا انحراف فى استخدام السلطة التشريعية لا يعادله انحراف آخر. وثانيتهما انه يريد تغيير هيئة قضائية معروض عليها أمره بوصفه خصما فى دعوى، ويهدد بذلك استقلالية السلطة القضائية عن الهيئة التشريعية، وهو فى أضعف الحالات يهدد السلطة القضائية وهيئة بها تنظر دعواه بأنه سيغيرها تهديدا لها أثناء نظر دعوى هو خصم فيها. إنني كقاضٍ سابق أكاد أصرخ واستصرخ الآخرين ضد هذا السلوك وأفعل ذلك إبراء للذمة أمام الله سبحانه.

ومن حيث التقدير السياسي، فإن ما يفترض أن يشغل بال رجل السياسة أو أي تنظيم سياسي فى مسلكه الواقعي، هو أن يقرر مدى قوته إزاء قوة كل من الآخرين وما أدوات القوة السياسية التى يحوزها مقارنة فى أثرها بأدوات القوة السياسية التى يملكها كل من الآخرين، ومدى استطاعته الفعلية إزاء ما يطرح من أهداف آنية يخوض بها معارك السياسة الحالية والقائمة فى اللحظة التى يحياها ويحسب حسابها.

ونحن نلحظ أن حزبا كل علاقته بالسلطة السياسية أنه صار يحوز 47٪ من مقاعد مجلس الشعب المختص بإصدار التشريعات ومراقبة نشاط الحكومة، وليس له أي موقع مؤسسي آخر يمكنه منه أن يملى سياسته ويطرحها للتنفيذ الفعلي، وهو يحوز نسبة مرجوحة من الناحية العددية وإن كانت الأكثر نسبيا، وفى مجلس ليست له أية إمكانات للتنفيذ بحكم تخصصه، وصلته بالرأي العام صلة ذات اعتبار لكنها ليست كافية ولا راجحة إزاء القوى السياسية الأخرى فى مجالات السلطة أو التنفيذ أو الإعلام أو الأعمال. إن تنظيما هذه قوته يتخذ من المطالب ما يجعله يطلب السيطرة على موازين الحكم وأجهزته ومؤسساته، سواء السلطة التنفيذية أو الأجهزة المسيطرة على المعلومات وعلى الحركة وذات الصلة بدوائر النفوذ فى المجتمع والإعلام، إنه بذلك يعوزه الكثير من الخبرة السياسية ليستطيع الوصول إلى تقديرات تكون أقرب إلى الصواب وأبعد عن الشطط.

ومثال على ذلك أيضا أن الحزب ساق مجلس الشعب ليرفض البيان الذي قدمته حكومة تشغل منصبها فى فترة انتقالية محددة بنهاية آخر شهر يونيو. هذا البيان الذي قدمته الحكومة من أكثر من شهرين اشتمل على برنامج اقتصادي يصلح خطوطا محددة لخطة استراتيجية لإحياء الاقتصاد المصري وإعادة بنائه فى طريق التنمية المستقلة التى هي عماد السياسة الوطنية المستقلة. وقد رفض مجلس الشعب البيان بمجرد إلقاء مختصر شفهي عنه من رئيس الوزراء وقبل أن يقرأ النواب تفاصيله التى ملأت خمسين صفحة، وظل المجلس يناقش بيان حكومة تمضي شهورا معلومة ومحدودة ظل يناقشه لمدة شهرين من الأشهر الخمسة المحددة لها من بدئها إلى آخر يونيو، ثم رفضه مكررا رفضه السابق.

ونحن نقرأ عن سعى الحزب ودعوته إلى الاستفادة من تجارب شعوب أخرى فى بناء اقتصادها، مثل سنغافورة وماليزيا وتركيا وجنوب أفريقيا. وهي دعوة لا شك فى فائدتها، ولكن كنت أرجو أن يضم فى دراسة هذه التجارب، دراسة تجربة تنمية أخرى هي تجربة مصر، سواء قبل ثورة 23 يوليو 1952، أو بعد قيام هذه الثورة، وأن لدينا جهاز تخطيط دارس لشئون مصر ومحاولات بناء اقتصادها المستقل ومارس المجتمع هذا البناء سنين طويلة، أليس هذا من تاريخنا ومن تجربة وطننا ومن خبرة علمائنا والعاملين فى أجهزة إدارة الدولة المصرية. ويتعين أن نلحظ أن تجارب جنوب شرق آسيا سمحت بها الولايات المتحدة لتواجه بها الصين، كما سبق أن سمحت بتجربتي اليابان وألمانيا الغربية لتواجه بهما الاتحاد السوفييتي، وأن مصر على العكس تصادف عرقلة حقيقية لتجربة نموها المستقل من جانب الولايات المتحدة ودعما من أمريكا لإسرائيل كما هو معروف. لذلك فإن لنا تجارب يجب أن ندرسها وأن نستدعيها قبل ما ندرس وما نستدعى من تجارب الآخرين.

وثمة أمر آخر نلاحظه من المقارنة بين وقائع وأحداث الشهور الأخيرة. لقد كانت الفترة الانتقالية مقدرا لها أن تنتهي بفوات ستة أشهر من تنحى الرئيس مبارك، وأن تنتهي بشكل نظامي لتتسلم السلطة مؤسسات ديمقراطية منتخبة انتخابا حرا مباشرا ونزيها، بدءا بمجلس الشعب ثم مجلس الشورى ورئاسة الجمهورية وتشكيل الجمعية التأسيسية التى تعد مشروع الدستور، وكل ذلك خلال مواعيد ووفق برنامج مرسوم. ولكن القوى غير النظامية فى الجانب الثوري، وأقصد بها ما ليس لها تنظيمات شعبية قادرة على البلوغ المنظم لجماهير الشعب، أعاقت هذا الأمر وأنتجت صخبا وضجيجا إعلاميا شديدا، وابتدعت فكرة الحشد غير المنظم لجماهير تلقائية فى ميدان التحرير

لتضغط بها على مصدري القرار. وكانت ثمة جهود شعبية منظمة لم تخش الانتخابات وعملت على تهيئة الأجواء السياسية لنفسها.

ونحن نلحظ أن على رأس القوى الشعبية المنظمة كانت جماعة الإخوان المسلمين بتنظيمها الدعوى الحاشد، وكان الصراع يقوم بين هذه القوى المنظمة وبين ما يسمى بالقوى التلقائية التى تحشد بالتجييش العاطفي من لا تعرفهم من جمهور فى ميدان التحرير. وانتصر الجانب المنظم فى تشكيلات مجلس الشعب بالإخوان وتنظيمهم والسلفيين وتنظيمهم والوفد وتنظيمه والآخرين، حسب هذا الترتيب الذي عكس القوة النظامية. وكان من المأمول أن تتهيأ القوى النظامية بمجلس الشعب مع القوى النظامية فى مؤسسات الدولة وأجهزتها على التآزر والتعاون للعبور بمصر إلى ما يحقق أمانيها. ولكن المسيطرين على مجلس الشعب أثاروا النزاع مع سلطات الدولة الأخرى من أجل السيطرة التامة عليها فلما لم ينجحوا وهم لم يكن يمكن أن ينجحوا تركوا العمل النظامي ولجأوا إلى ما لجأت إليه من قبل القوة التلقائية فى عملها عن طريق ميدان التحرير بواسطة جمهور لا تربطه أربطة تنظيمية.

والغريب أن الطرف الفائز فى معركة الانتخابات ومنهم جماعة الإخوان يتصرف تصرف المهزومين فى هذه المعركة ويكرر تجربتهم. وإذا كانت حركة ميدان التحرير من 19 إلى 22 نوفمبر لعرقلة إجراء الانتخابات قد فشلت، وكانت تقوم بها القوة السياسية غير ذات التنظيمات فإن ذوي التنظيمات الذين فازوا فى الفترة التالية قد عادوا يكررون ما سبقهم فيه الحركات التلقائية، وذلك فى جمعتي 27 أبريل و4 مايو 2012، وتركت الجماعة مجلس الشعب، وهو جزء من السلطة السياسية فى الدولة، ولجأت إلى ميدان التحرير ثم ميدان العباسية لا تلوى على شيء.

وقد كان من الغريب أيضا، أن مجلس الشعب لما فشل فى إسقاط الوزارة لأنه لا يملك الوسيلة القانونية ولا الدستورية ولا السياسية لذلك، أعلن عن توقيف جلساته لمدة أسبوع، أي أنه قرر الإضراب عن العمل. وهي أول مرة فى علمي التاريخي تلجأ فيها سلطة من سلطات الدولة إلى الإضراب، قد يضرب موظفون مثلا ولكن السلطة ذاتها لا نعرف أنها أضربت فيما عرفنا من تجارب الأمم والشعوب. ولم يدرك مجلس الشعب بذلك أنه بتقريره عدم العمل، قد عطل جلساته، وأنه بذلك إنما كان يتيح للمجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يصدر مراسيم بقوانين فى هذه الفترة إذا استدعت الضرورة الملحة إصدار قانون عاجل جدا فى حالة تعطل مجلس الشعب. ولكن المدة لحسن الحظ انتهت قبل أن يحدث ذلك. (ولا تعليق)

الفصل السابع

الانتخابات الرئاسية .. وانتكاسة الثورة!

كان فوز مرسي برئاسة الجمهورية مفاجأة للجميع - حتى هو ذاته . . فبعد أن كان "المرشح الاحتياطي.. أو كما أطلق عليه .. الاستبن" وجد نفسه رئيسًا في قصر الاتحادية مهمته تنفيذ قرارات مكتب الإرشاد وإعلانها في خطب مملة يخاطب بها "الأهل والعشيرة" حتى أظهرت الممارسة على مدى السنة الأولى والأخيرة عدم صلاحيته ليكون رئيسًا.. ناهيك أن يكون "رئيس مصر"!

الصراع على "الكرسي"!

منذ فتح باب الترشح لمنصب رئيس الجمهورية في مارس 2012 أصبح الناس فى مصر - وفي بلاد أخرى - يتندرون على مهزلة تصاعد رقم الراغبين فى الترشح حتى وصل إلى بضع مئات فى مدى أيام قليلة، حيث لم يضع قانون الانتخابات الرئاسية أي شروط لضبط وضمان جدية عملية الترشح، وكان مطلوبًا توجيه بعض التساؤلات الجوهرية إلى مرشحي الرئاسة من أصحاب التاريخ السياسي الذين قدموا أنفسهم كمرشحين محتملين منذ ما يقارب عام قبل المعركة الانتخابية.

التساؤل الأول توجه به الكثيرون إلى الراغبين فى شغل منصب أول رئيس للجمهورية فى عهد الثورة، ماذا قدموا فى الإعداد للثورة وماذا كان دورهم فى مساندة مطالب الشعب فى التحرر من الظلم والاستبداد الذي عاش فى ظله طوال ثلاثين عاما ومن قبلها ثلاثين أخرى؟ هل طالبوا بالتغيير كما كان الشباب يطالبون؟ هل شاركوا فى وقفات احتجاجية اعتراضًا على اعتقال المواطنين الشرفاء دون محاكمة؟ هل كان منهم من اعترض على محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية؟ هل كان لهم مواقف ضد الخصخصة وإهدار ثروة الشعب ببيع شركات قطاع الأعمال العام بأبخس الأسعار؟ هل اعترض منهم أحد على تصدير الغاز إلى دولة العدوان الإسرائيلي أو رفض "اتفاقية الكويز"؟ هل عارضوا التعديلات الدستورية فى 2007 التى قصد بها تكريس سلطات رئيس الجمهورية وتمكينه من تحقيق حلمه بتوريث ابنه منصب رئيس الجمهورية؟ هل وقفوا وقفة رجل واحد ضد التزوير الصارخ لانتخابات مجلس الشعب فى عام 2010 وما قبلها؟

وثمة تساؤل ثان، هو ماذا قدم المرشحون المحتملون لمساندة ثورة الشعب والعمل من أجل إسقاط نظام مبارك وزبانيته؟ إن أكثر المترشحين المحتملين - إلا من رحم ربى - كانوا غائبين عن المشهد الثوري العظيم الذي خاضه الشعب المصري البطل الذي واجه الموت برصاص الأمن المركزي والبلطجية المتعاونين مع مباحث أمن الدولة وزبانية الحزب الوطنى الديمقراطى ورجال أعماله الذين خططوا لجريمة "موقعة الجمل". بل كان هناك من المترشحين من شارك فى المسؤولية عن إدارة الموقعة "الجريمة"، ومنهم من كان قد صرح -قبل الثورة بأشهر قليلة بتفضيله انتخاب الرئيس المخلوع - حال ترشحه للرئاسة -، ومنهم من كان قد آثر السلامة ونأى بنفسه عن العمل الوطنى وصمت عن المشاركة مع الأحزاب المعارضة والقوى السياسية فى المطالبة بالديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، وأكثر المترشحين المحتملين كانوا متعاونين مع النظام السابق الذي أسقط الشعب رئيسه وأركانه يوم 25 يناير.

ويبدو أن المترشحين المحتملين كانوا قد نسوا - أو تناسوا - لماذا قامت الثورة، ولماذا بذل أبناء الشعب أرواحهم ودماءهم من دون أن ينجحوا فى تحقيق الهدف الرئيسي للثورة بإسقاط النظام وليس مجرد رأسه، فلم يمدوا أيديهم لاحتضان شباب الثورة، ولم يعاونوهم بالخبرة والحنكة السياسية المفترضة فيهم كسياسيين مخضرمين، ولم يحاولوا ضم وتجميع مختلف اتحادات وائتلافات شباب الثورة وتشكيل كيان سياسي يعبر عن أهداف وفكر الثورة.

وتساؤل ثالث وجه إلى الباحثين عن مقعد رئيس الجمهورية، ماذا قدموا فى سبيل تصحيح مسيرة الثورة خلال الفترة التي انقضت منذ تفجرت؟ هل حاولوا توضيح خارطة الطريق الصحيحة لتوجيه مسيرة الثورة بعلاج الخطأ التاريخي الذي قضى بتأجيل وضع دستور جديد للبلاد لما بعد إجراء الانتخابات التشريعية؟ هل عارض أحد منهم التعديلات التى أدخلت على قوانين الأحزاب ومباشرة الحقوق السياسية، وقانوني مجلس الشعب ومجلس الشورى وما نتج عن تلك التعديلات من سلبيات عوقت تأسيس أحزاب لشباب الثورة، وأنتجت احتمال الحكم بعدم دستورية قانون مجلس الشعب وما قد يترتب على هذا من حل المجلس.

نسى المترشحون المحتملون موضوع معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور وكيف قاوم المبشرون بالفوز فى الانتخابات التشريعية فكرة إصدارها فى إعلان دستوري

ملزم حتى تأتى الجمعية التأسيسية معبرة عن أطياف الشعب جميعهم، وتركوا الأمر برمته فى أيدي أصحاب الأغلبية فى مجلسي الشعب والشورى يتصرفون فى تشكيل الجمعية التأسيسية، ومن ثم وضع الدستور، بما يتفق وتحيزاتهم الفكرية ومصالحهم الحزبية!

لقد نسى المترشحون المحتملون موضوع الدستور وأهميته لتأمين مستقبل الوطن، ولم يعودوا يتساءلون عن نظام الحكم والصلاحيات التى سيحددها الدستور للرئيس رغم أن بعضهم كان قد صرح بأنه إذا أصبح نظامًا برلمانيا فلن يقبل منصب الرئيس، إذ أصبح جل همهم الفوز بالمنصب، بل إنهم طالبوا المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتقصير الفترة الانتقالية والتبكير بإجراء انتخابات رئاسة الجمهورية فى شهر إبريل الماضي، ثم عادوا وقبلوا، على مضض، خارطة طريق جديدة ومبتكرة تقضى بتقليص فترة إعداد الدستور الجديد من سنة بحسب الإعلان الدستوري فى 30 مارس إلى شهر واحد، ووافقوا على أن يضم دستور الثورة الجديد الأربعة أبواب الأولى من الدستور الذى قضى بتعطيله أول إعلان دستوري صدر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى 13 فبراير 2011، كما قبلوا استفتاء الشعب على الدستور صبيحة الانتهاء من إعداده!

ومما يثير العجب صمت المترشحين المحتملين فى كثير من القضايا المحورية فى مسيرة الوطن، وذلك بالإضافة لقبولهم فرض الصمت الانتخابي، وأضرب أمثلة لذلك صمت الغالبية منهم عن التعامل مع قضية التمويل الأجنبي للمنظمات الحقوقية وما تبعها من إلغاء حظر سفر المتهمين الأمريكيين والأجانب عموما وسفرهم على طائرة أمريكية خاصة وموقف مجلس الشعب المسالم من هذه القضية بعد الزوبعة التى أثارها النواب والمطالبة بالتحقيق ومساءلة "المتورطين" فى تلك القضية.

ومثل آخر، فأغلب المترشحين المحتملين كانوا قد تعاملوا بقدر كبير من التهاون مع مسألة المادة 28 من الإعلان الدستوري التى تحصن قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية " لتكون قرارات اللجنة نهائية ونافذة بذاتها، غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أي جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بوقف التنفيذ أو الإلغاء، ...."، وحتى من انتقد منهم تلك المادة لم يصعد هذا الانتقاد ويطالب اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس الشعب بمراجعة قرارها بالتسليم بهذه المادة!

وأخيرًا وليس آخرًا، ثمة تساؤل كان ضروريًا أن يوجه إلى السادة الباحثين عن فرصة للفوز بمنصب رئيس جمهورية مصر؛ ماذا بقي من ثورة 25 يناير، وماذا هم فاعلون بها؟ وكيف سيعملون على بناء التوافق المجتمعى حول تحقيق التحول الديمقراطى والمستقبل الجديد لمصر.

وكلمة أخيرة كانت قد وجهت إلى المترشحين المحتملين لمنصب رئيس الجمهورية بأن المسؤولية الوطنية كانت تفرض عليهم عدم المشاركة فى عملية اختطاف الدستور، وكان التاريخ سيسجل لو أنهم أعلنوا جميعًا الانسحاب من سباق الرئاسة حتى يستقيم تشكيل الجمعية التأسيسية وفق الأصول والأعراف الدستورية.

الدستور.. والرئيس.. وبدعة التوافق

كانت هناك على الساحة السياسية في نهايات الفترة الانتقالية بعد 25 يناير، ثلاث قضايا تثير الاهتمام العام لما لها من تأثير على مستقبل الوطن والمسيرة نحو التحول الديمقراطى، تلك هي قضايا الدستور، وانتخاب رئيس للجمهورية، وما يتردد حول البحث فى صيغ توافقية لحسم قضيتي الدستور وانتخاب الرئيس المرتقب.

بالنسبة للقضية لأولى، لا يزال وضع دستور جديد للبلاد، يعبر عن أهداف الثورة ويؤسس لدولة مدنية حديثة، من القضايا التى لم تحسم على الرغم نجاح مجلسي الشعب والشورى بأغلبية حزب الحرية والعدالة وحزب النور من السيطرة على تشكيل المعية التأسيسية لوضع أول دستور بعد الثورة تم إنتاج دستور 2012 الذي لم يحصل سوى على موافقة نسبة لا تتعدى 64% موافق على الدستور و36% غير موافق على الدستور من إجمالي الذين أدلوا بأصواتهم في الاستفتاء والبالغ عددهم أقل من 25 % من إجمالي الذين لهم حق الاستفتاء

ومن الأمور المثارة وقت إعداد دستور 2012 والتي لم تزل محل خلاف مجتمعي والمطلوب حسمها عند وضع الدستور المعدل بواسطة لجنة الخمسين قضية نظام الحكم الذي سيرتضيه الشعب فى الدستور الجديد وهل سيكون نظامًا برلمانيًا أم رئاسيًا أو مزيجا من النظامين؟ وهل سيتكون البرلمان الجديد من مجلس واحد أم مجلسين؟ وفى حالة استمرار مجلس الشورى فى تركيبة البرلمان حسب الدستور الجديد، هل سيتم تعيين ثلث الأعضاء بواسطة

رئيس الجمهورية أم ستتغير تلك النسبة؟ وهل سيستمر تعيين رئيس الجمهورية لعشرة أعضاء بمجلس الشعب؟ وهل سيتضمن الدستور الجديد نصًا بتخصيص نسبة للعمال والفلاحين فى عضوية المجالس التشريعية والمجالس الشعبية المحلية أم سيتم العدول عنها؟ والأهم هو قضية المواد الدستورية المتعلقة بالهوية التي أثارها حزب النور أثناء رحلة تمرير دستور 2012 والتي أفرزت المادة الشهيرة رقم 219 التي مررها القطب السلفي د. ياسر برهامي لحساب التيار الهادف إلى التأسيس لدولة دينية، والتي لا يزال حزب النور يمارس تهديداته بالانسحاب من لجنة الخمسين إن لم توضع تلك المادة في دستور 2013 المعدل لدستور 2012.

وكما هو حاصل الآن من اختلافات واجتهادات بين القوى السياسية والمجتمعية بشأن تنفيذ "خارطة المستقبل" التي ارتضاها الشعب في 3 يوليو 2013 وتم على إثرها عزل محمد مرسي، فالصورة لم تكن مختلفة في نهايات الفترة الانتقالية بعد ثورة 25 يناير، فوقع خلاف بشأن مدى واقعية أن ينتخب رئيس للجمهورية قبل الانتهاء من إقرار الدستور الأمر الذي يجعل الرئيس المنتخب على غير علم بطبيعة نظام الحكم الذي سيقرره الدستور، ولن يكون الرئيس القادم على بينة بحدود صلاحياته وعلاقاته بالحكومة التي من المفترض أنه سيكون رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية.

ومن محصلة هذا الاضطراب الذي عاشته مصر قبيل انتهاء الفترة الانتقالية والذي تسبب فيه الاختيار الخطأ لخارطة الطريق منذ البداية وطلعت علينا أفكار تدعو في ذلك الوقت إلى وضع دستور توافقي واختيار رئيس جمهورية توافقي أيضا. وبنفس المنطق تتجدد الدعوة إلى دفع الفريق أول عبد الفتاح السيسي القائد العام للقوات المسلحة وإقناعه بالترشيح لرئاسة الجمهورية في الانتخابات القادمة بعد الانتهاء من الاستفتاء على الدستور والانتخابات التشريعية! وتلك مسألة سنتناولها بالتحليل حين نصل إلى مرحلة ما بعد 30 يونيو!

وثمة بدعة أخري: الحوار الوطني

في أواخر الفترة الانتقالية وقبل تسليم المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحكم للسلطة المنتخبة بعد انتخابات الرئاسة، طرح الدكتور يحيى الجمل اقتراحا استجاب له السيد منصور حسن[22] بالدعوة إلى جولة جديدة من الحوار الوطنى يجمع رؤساء والقوى السياسية وممثلين عن شباب الثورة وقادة الرأي والشخصيات العامة. وقد سبق للمصريين متابعة مناسبتين للحوار الوطنى تمثلتا فى مؤتمر الوفاق القومي برئاسة دكتور يحيى الجمل ومؤتمر الحوار الوطنى برئاسة دكتور عبد العزيز حجازي اللذين عقدا فى مايو 2011.

وقد شاركت فى هذين المؤتمرين، كما كنت مسؤولًا عن إدارة حوار سياسي حول وثيقة المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة شارك فيه عدد كبير من الأحزاب والقوى السياسية وشباب الثورة. وكانت هذه التجارب مثار نقاش وجدل بين المشاركين، كما قاطعتها أحزاب وقوى سياسية، واتخذ البعض منها موقفًا سلبيًا رافضين جدوى البحث عن التوافق بين المصريين حول أمور الوطن.

وأعتقد أن الهدف الأهم لحوار وطني يجرى فى مرحلة انتقالية بين عهدين لابد أن يكون موضوع البحث فيه هو عن سبل التخلص من جميع عناصر ومقومات وسياسات وممثلي النظام السابق والتوصل إلى توافق وطني حول ملامح النظام الديمقراطى المستهدف الذي تكون السيادة فيه للشعب فعلًا لا قولًا، وسبل تهيئة البنية الوطنية دستوريًا وتشريعيًا وسياسيًا للانتقال الآمن إلى النظام الجديد.

إن قيمة أي محاولة جديدة لحوار وطني تتناسب طرديًا مع حيوية وخطورة القضايا التى يتناولها فى ضوء اللحظة التاريخية التى يتم فيها، وليس من شك أن القضية الوطنية الأولى فى مصر الآن هي ضرورة إحداث التحول الديمقراطى على أسس تكرس الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، وتضع مؤسسات الحكم فى موضعها الصحيح كونها مؤسسات تشريعية أو تنفيذية أو رئاسية منتخبة من الشعب لتنفذ إرادة الشعب وتقوم على خدمته، وهي فى كل الأحوال موضع المساءلة والمحاسبة البرلمانية والسياسية والشعبية فى كل وقت.

22- كان السيد منصور حسن رحمه الله رئيسًا للمجلس الاستشاري الذي كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد شكله في اعتقادي لمواجهة ضغوط جماعة الإخوان المسلمين من أجل الاستئثار بالسلطة ووراثة الثورة.

كذلك فإن نجاح الحوار الوطنى يتوقف على دقة تحديد محاوره فضلًا عن غايته، ومن ثم يكون مفيدًا أن يركز الحوار على المحاور الرئيسة لقضيته المحورية والمبادئ العامة المحققة لها دون الغوص فى تفاصيل إجرائية يمكن أن تكون موضوعات لحوارات تفصيلية تالية حال التوصل إلى التوافق المجتمعى حول المحاور المفصلية للقضية الوطنية الأولى، وفى رأيي أن الاتفاق على غاية هذا الحوار المنتظر والقضية المحورية التى يجب التركيز عليها - هو نقطة الانطلاق فى التخطيط ودعوة المشاركين فيه حتى لا يضل المتحاورون السبيل وتختلط الأوراق ويكون مصيره مثل سابقيه.

وفى رأيي أن قضايا الوطن تحتاج إلى حوارات تؤسس عل دراسة بغية التوصل إلى توافق وطني حولها مثل قضايا الدستور ونظام الحكم الديمقراطى، ونظام الحكم المحلى المناسب لتحقيق التنمية المحلية واللامركزية. ومن الطبيعي أن يمتد الحوار إلى الحريات والحقوق العامة وضمانات الالتزام بها وحماية حقوق المواطنة. ولا شك أن قضية تنشيط الاقتصاد الوطنى تحتل أهمية بغرض الاتفاق بين أعضاء أي مؤتمر للحوار الوطني على منهجية واضحة لإدارة الاقتصاد الوطنى، خاصة بعد تصاعد أطروحات مختلفة من جانب بعض الأحزاب والقوى الإسلامية لتطبيق نماذج من أفكارهم الاقتصادية.

وقبل أن ننهى مناقشة أي مقترح بعقد جولة أخرى من الحوار الوطنى، لابد أن نتدارس الدروس المستفادة من الحوارات السابقة لتجنب أخطاءها على أمل تحقيق قدرًا من النجاح فى الجولة القادمة، وأهم الدروس التى اتضحت من الحوارات التي جرت أثناء الفترة الانتقالية أنها جميعًا قد تناولت موضوعات على قدر من الأهمية وجرت خلالها فيها مناقشات بناءة ، ولكن للأسف لم يتم الالتفات إليها من الحكومات المعنية في تلك الفترة ولا من المجلس الأعلى للقوات المسلحة التى جرى تنظيم تلك الحوارات بتوجيه منهما، فإلى جانب دكتور يحيى الجمل، نائب رئيس الوزراء السابق شارك اللواء ممدوح شاهين، عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى إدارة مؤتمر الوفاق القومي، وعهدت حكومة د. عصام شرف إلى الدكتور عبد العزيز حجازي برئاسة مؤتمر الحوار الوطنى. بينما كان الحوار حول وثيقة المبادئ الأساسية للدستور جزءًا من برنامج التنمية السياسية والتحول الديمقراطى الذي تعهدت به حكومة الدكتور عصام شرف وباركه المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وثمة درس آخر ينبغي

على منظمي أي حوار منتظر الالتفات إليه ذلك هو مشكلة مقاطعة بعض الأحزاب والقوى السياسية تلك الحوارات لكونها تناقش موضوعات لا تتفق وتوجهاتها ومصالحها الذاتية، بغض النظر عن المصالح القومية.

وفى اعتقادي أنه من دون التزام المشاركين بالعمل على تطبيق ما انتهى إليه المؤتمر، يصبح الحوار جهدًا ضائعًا وإهدارًا للوقت والموارد، ومن ثم لا بد أن تنتهي الجولة من الحوار بوثيقة للتوافق الوطنى يوقعها رؤساء الأحزاب والقوى السياسية والشخصيات العامة المشاركة معلنين التزامهم بها أمام الرأي العام.

وكلمة عن الحوار المجتمعي

منذ قامت ثورة 25 يناير وانفتحت آفاق الحرية للمواطنين للتعبير عن آرائهم في قضايا الوطن وزاد اهتمام المواطنين بالمشاركة في القضايا والمشكلات التي نشأت عن التغييرات الجذرية في نظام الحكم وتطور العلاقات ين الحكام الجدد وبين هؤلاء المواطنين المتشوقين لجني ثمار العيش والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية وهي تلك الأهداف التي ثاروا من أجلها ودفعوا - وما يزالون - أثمانًا باهظة من أرواح شهدائهم ودماء مصابيهم!

ونشأت فكرة إجراء حوارات مجتمعية خاصة حول مشروعات القوانين التي أعدتها حكومات ما بعد 25 يناير حتى تستطلع آراء الناس في المحروسة والأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية - باعتبار أن الثورة أسست لمبدأ أن "السيادة للشعب" وأن " السلطة للشعب" وخاصة أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة كان يجمع بين السلطتين التأسيسية والتشريعية، فوجب استطلاع أراء الذين سيتأثرون سلبًا وإيجابًا بتلك القوانين، ثم ترفع إلى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإصدارها - حال الموافقة عليها - بمراسيم بقوانين.

ولكن فكرة الحوارات المجتمعية فقدت رونقها في عهد رئاسة الرئيس المعزول، وتحولت إلى وسيلة للتعمية على القضايا الأساسية التي يراد أن ينفرد بتقريرها المعزول في ضوء تعليمات "مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين"! وقد اكتشفت القوى السياسية المعارضة للمعزول هذه الحقيقة فامتنعت عن تلبية الدعوات المتكررة لعقد جلسات حوار معه وكان آخرها دعوته

تلك القوى للحوار في آخر خطاب ألقاه يوم 2 يوليو والذي أطلق عليه الناس "خطاب الشرعية" وذلك قبل عزله يوم الثالث من يوليو!

وكانت الأسباب الرئيسة لعزوف القوى المعارضة لمرسي عن قبول دعواته للحوار أنه كان يتعمد رفض أعداد جدول بموضوعات الحوار حتى يعلم به المشاركون فيه وقبلوه أو يقترحوا تعديله أو يرفضوه إذا لم يشتمل على القضايا التي تعنيهم من الحوار. سبب آخر لرفض القوى الوطنية المشاركة في حوارات الرئيس المعزول أنه كان يرفض الالتزام بتنفيذ ما سيتفق عليه نتيجة للحوار.

وسبب ثالث، أن الرئيس المعزول لم يكن أمينا في مناقشة القضايا المهمة التي تشغل اهتمام القوى السياسية وتعمد إخفاء قرارات كارثية عن ممثلي تلك القوى الذين اجتمع بهم لأجل التحاور في شئون الوطن مثل اجتماعاته بمحمد البرادعي وعمرو موسى وحمدين صباحي (كل على انفراد) وذلك قبل أيام قليلة من إصداره الإعلان الدستوري الكارثي في 21 نوفمبر 2012 والذي أخفاه عمدًا عمن التقاهم في اجتماعاته حتى يصور للرأي العام الرافض لذلك الإعلان أن قادة المعارضة الذين اجتمع بهم كانوا على علم بالإعلان الدستوري!

بداية الصراع بين "الرئيس المنتخب" والمجلس الأعلى للقوات المسلحة!

صدق المجلس الأعلى للقوات المسلحة العهد مع الشعب وأجريت الانتخابات الرئاسية في آخر مرحلة من خارطة الطريق ولكنه استبقى لنفسه السلطة التشريعية حيث كان مجلس الشعب منحلًا ولم يكن مقبولًا أن يجمع رئيس الجمهورية المنتخب حديثًا بين السلطتين التنفيذية والتشريعية!

وقد أثار المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإصداره "الإعلان الدستوري المكمل" في نهاية مسئوليته عن إدارة شئون البلاد موجة عارمة من النقد والاحتجاج أثارها أنصار الرئيس المنتخب حديثًا من الإخوان المسلمين ـ أهله وعشيرته ـ وحلفاءهم من السلفيين وجماعات الإسلام السياسي كما كانت توصف آنذاك. ولاستكمال قراءة المشهد السياسي في تلك المرحلة، نورد نص ذلك الإعلان الصادر يوم 17 يونيو 2012:

- المادة 30: إذا كان مجلس الشعب منحلا أدى الرئيس اليمين أمام المحكمة الدستورية العليا.

- المادة 53 مكرر: يختص المجلس العسكري بتقرير كل ما يتعلق بشئون القوات المسلحة ويكون لرئيسه جميع السلطات لحين إقرار الدستور الجديد.

- مادة 53 مكرر 1: في الإعلان الدستوري المكمل يعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

- المادة 53 مكرر 2: يجوز لرئيس الجمهورية في حالة حدوث اضطرابات داخل البلاد إصدار قرار باشتراك القوات المسلحة في مهام حفظ الأمن وحماية المنشآت الحيوية.

- المادة 56 مكرر: يباشر المجلس العسكري الاختصاصات المنصوص عليها منها المادة 56 من الإعلان الدستوري لحين انتخاب مجلس شعب جديد ومباشرته اختصاصاته.

- المادة 60 مكرر: إذا تم مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها شكل المجلس العسكري خلال أسبوع جمعية جديدة تمثل أطياف المجتمع لإعداد دستور خلال 3 شهور.

ولم يمض سوى أقل من شهرين على إصدار ذلك الإعلان الدستوري حتى وقعت جريمة قتل ستة عشر جنديا مصريًا في رفح يوم الخامس من أغسطس 2012 وتبعه قرار من المعزول بإحالة كلًا من المشير محمد حسين طنطاوي والفريق سامي عنان إلى التقاعد وعين اللواء عبد الفتاح السيسي قائدًا عامًا للقوات المسلحة ووزيرًا للدفاع مع ترقيته إلى رتبة الفريق أول!

ثم أصدر د. مرسي إعلانًا دستوريًا ألغي بمقتضاه الإعلان الدستوري المكمل ومنح نفسه السلطة التشريعية بدلًا من المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وقد نشطت جماعة الإخوان المسلمين وحزبها وحلفاؤها في الاعتراض على "الإعلان الدستوري المكمل" مطالبين بإلغائه، ولكن المجلس الأعلى للقوات المسلحة تمسك به حتى تمكن "الرئيس المنتخب" من استغلال جريمة مقتل الجنود الك المصريين في رفح بوم الخامس من أغسطس 2012 وأصدر قراره بإحالة المشير طنطاوي رئيس المجلس ونائبه الفريق سامي عنان إلى التقاعد بعد أسبوع من الجريمة وذلك يوم الثاني عشر من أغسطس 2012، وكان قد أصدر إعلانه الدستوري الأول يوم الحادي عشر من ذات الشهر ليلغي الإعلان

الدستوري المكمل ويجمع هو السلطة التشريعية إلى جانب السلطة التنفيذية - وهو ذات الانتقاد الذي كان يوجهه الإخوان وحلفائهم إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة!! وكان نص ذلك الإعلان كما يلي:

إعلان دستوري

رئيس الجمهوريــة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر فى 13 من فبراير سنة 2011

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس سنة 2011

وعلى الإعلان الدستوري الصادر فى17 من يونية سنة 2012

قــرر

المادة الأولى:

يلغــى الإعلان الدستوري الصادر فى 17 يونية 2012

المادة الثانية:

يستبدل بنص المادة (25) فقرة (2) من الإعلان الدستوري الصادر فى 30 مارس 2011 النص الآتي: ويباشر فور توليه مهام منصبه كامل الاختصاصات المنصوص عليها فى المادة 56 من هذا الإعلان

المادة الثالثة

إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها، شكل رئيس الجمهورية خلال خمسة عشـر يومًا جمعية تأسيسية جديدة، تمثل أطياف المجتمع المصري بعد التشاور مع القوى الوطنية، لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض مشروع الدستور على الشعب؛ لاستفتائه في شأنه خلال ثلاثين يومًا من تاريخ الانتهاء من إعداده،

وتبدأ إجراءات الانتخابات التشريعية خلال شهرين من تاريخ إعلان موافقة الشعب على الدستور الجديد.

المادة الرابعة

ينشر هذا الإعلان الدستوري فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارًا من اليوم التالي

صدر برئاسـة الجمهورية في 24 رمضان سنة 1433هـ(الموافق 11 اغسطس سنة 2012م).

الفصل الثامن

عصر الليمون وفوز "الرئيس" مرسي!

"هوامش على دفتر النكبة سنة من الرئاسة الفاشلة"، وهذه كانت ختام الفترة الانتقالية بعد ثورة 25 يناير 2011 وبدأ عصر الحكم الإخواني!

وتعكس هذه الخواطر حالة القلق والحزن التي أثارها في نفوس المصريين الرئيس المعزول محمد مرسي بعد أيام قليلة من فوزة بالرئاسة! وقد رأيت سردها دون محاولة ترتيبها زمنيًا بحسب تواريخها، فكل أيام مصر في سنة رئاسة مرسي الفاشلة كانت في الهم.... سواء!

لك الله يا مصر ...فقد أصبح مرسي "رئيسًا"

أجدنى مضطرًا - مع غالبية المصريين - أن يكون الرجاء والدعاء إلى الله أن يكون سبحانه وتعالى مع مصر في تلك الأيام التي تمكنت فيها جماعة الإخوان المسلمين من توصيل مرشحها د. محمد مرسي ليصبح رئيسًا للبلاد.

فقد كان الأمل بعد ثورة الشعب على نظام مبارك أن يأتي النظام الجديد "المنتخب ديمقراطيًا" مختلفًا عن سابقه! ولكن لم يهنأ الشعب بثمار ثورته ولم تُحقق أهدافها، كما لم يتم التحول الديمقراطى الموعود! وأصبح نظام "الرئيس المنتخب" امتدادًا للنظام السابق الذي ثار عليه الشعب. ومن مظاهر نظام مبارك التى ما زالت تميز نظام حكم "الرئيس المنتخب" عدم الشفافية وإنكار حق المواطنين المشاركة فى صياغة السياسات وصنع القرارات، ناهيك عن معرفة أسباب ودواعي ما يتم إصداره من قرارات أو ما يتم الرجوع عنه!

وكاد حكم "الرئيس المنتخب" يتفوق على سابقه فى ممارسة "العناد" مع الشعب، فهو يصر إصرارًا عجيبًا على التمسك بقرارات ثبت خطؤها بأحكام قضائية، ولا يتورع عن الاستمرار فيها رغم الرفض الشعبي والسياسي العام حتى من المتحالفين معه. والمثال على هذا إصراره على بقاء النائب العام المرفوض شعبيًا وسياسيًا وقانونيًا برغم الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا ببطلان تعيينه وأحقية النائب العام السابق د. عبد المجيد محمود فى العودة إلى منصبه! ويتجلى "العناد" الذي امتد إلى النائب العام المحكوم ببطلان تعيينه

بطعنه على حكم بطلان تعيينه وطلبه رد الدائرة التى من المقرر أن تنظر فى طلب د. عبد المجيد محمود منحه الصيغة التنفيذية للحكم حتى يتمكن من العودة إلى منصبه الذي أُقيل منه بغير سند من قانون أو دستور!

وعادة ما يصاحب "العناد" خاصية سلبية أخرى وهي "الاستعلاء" أو "الاستكبار"، وقد كانت تلك الخاصية سمة لنظام حكم مبارك الذي تميز بدرجة من الاستعلاء على الشعب لا يضاهيها إلا نظام حكم د. مرسي بعد الثورة!

وتميز نظام مرسي بعدم الاكتراث بمعارضيه وتجاهل ما سبق له أن وعد به الشعب بإعمال "المشاركة" وليست "المغالبة"، فكل سياسات وقرارات مرسي تتصف بكونها نابعة من فكر جماعة الإخوان المسلمين من دون اعتبار لآراء القوى والأحزاب السياسية الوطنية ولا الرأي العام لأغلبية المصريين. ويكفينا للتدليل على هذه الحقيقة مسلسل استقالات كثير من أعضاء الفريق الرئاسي الذى التي تمت بعد أشهر قلائل من تكوين ذلك الفريق، وكان أولهم نائب رئيس الجمهورية، حيث لم يشاركوا ولم تتم استشارتهم فى أخطر القرارات التى اتخذها "الرئيس المنتخب" والتي تسببت فى حالة من الاحتقان والانقسام الوطنى ومنها إعلانات نوفمبر 2102 "غير الدستورية"، والقرارات بقوانين التى أصدرها مرسي من دون أخذ رأى مستشاره القانوني فؤاد جاد الله وفقًا لخطاب استقالته مساء الأحد 9 ديسمبر 2012 وتم نشرها فى الجريدة الرسمية بتاريخ سابق فى 6 ديسمبر 2012، وهى الخاصة بتعديلات قوانين ضرائب الدخل والضريبة العامة على المبيعات الضريبة على العقارات المبنية وضريبة الدمغة، والتي اضطر الرئيس إلى تجميدها بعد ساعات قليلة من إصدارها خوفًا من رد الفعل الشعبي لما كانت تلك التعديلات الضريبية تتضمنه من زيادات فى أسعار كثير من السلع الأساسية.

كذلك شملت الاستقالات عددًا من مساعدي الرئيس ومستشاريه وآخرهم المستشار القانوني للرئيس ووزير العدل. وكان العامل المشترك فى قرارات الاستقالة لمعاوني "الرئيس المنتخب" أنهم لا يشاركون فى صنع سياسيات أو صياغة قرارات الحكم، بل على العكس إنهم - وبرغم تخصصاتهم - كانوا يفاجئون بقرارات كارثية تُتخذ دون علمهم، كما أكد المستشار أحمد مكي وزير العدل المستقيل حتى الآن أنه فوجئ بإعلان 21 نوفمبر 2012 وأنه يعتقد أن

الرئيس قد اخطأ فى إصدار ذلك الإعلان الذي أثار حالة غير مسبوقة من الانقسام والاحتقان فى الشارع السياسي المصري وفى أوساط الأسرة القضائية. كما جاءت استقالة المستشار فؤاد جادالله كاشفة عن نفس المعنى بأن "الرئيس المنتخب" لا يستشير مستشاريه، ولكنه يعتمد على مصادر غيرهم وأنه، أى جاد الله، تبرأ من المشاركة فى إقالة النائب العام السابق فى المرة الأولى والتي تراجعت عنها مؤسسة الرئاسة بعد ذلك، مؤكدًا أنه " لم يكن على علم ولم يتم التشاور معه أو أخذ رأيه فى هذا الصدد من قبَل الرئيس أو أي فرد من المؤسسة الرئاسية". ونعى المستشار جاد الله على الحكم الحالي عدم مشاركة باقي التيارات فى صنع القرار وعدم توزيع المسئولية وعدم الاعتماد على أصحاب الخبرة والكفاءة والاعتماد على أصحاب الثقة فقط وتهميش وإقصاء باقي التيارات والعجز عن إجراء حوار وطني وتهميش الشباب وإقصائهم، وجاء فى خطاب استقالته التحذير من "انفراد الجماعة وتغولها على الرئيس والحكم".

ونصل إلى قلب المشكلة التي أصابت سنة رئاسة مرسي الوحيدة، وهى النكوص عن الوعود التى كان قد قطعها على نفسه وضمّنها فى برنامجه الرئاسي وخطبه ولقاءاته على الفضائيات، ذلك أن "الرئيس المنتخب" وعد الشعب بأنه عازم على تحقيق أهداف ثورة 25 يناير (عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية)، وقطع على نفسه التزامًا بأن حقوق شهداء الثورة والمصابين وأسرهم "أمانة فى رقبته"، كما وعد والتزم بتفعيل التحول الديمقراطى إلى الحد الذى اتخذ له مساعدًا هو المفكر السياسي الوطنى سمير مرقص وأسند إليه مهمة برنامج "التحول الديمقراطى" ثم تناسى هذا الموضوع إلى أن اضطر إلى أن يكون مرقص هو أول المستقيلين من أعضاء "الفريق الرئاسي" حيث رفض أن يستمر فى منصب "شرفي" دون أن تكون له صلاحيات!

وكان مرسي قد وعد بأن يشرك الشعب فى كل الأمور كما جاء فى برنامجه الرئاسي قائلًا "سأعمل مع كل أبناء مصر الكرام على إطلاق الحريات وبناء نظام سياسي رشيد يضمن ممارسة ديمقراطية سليمة تتنافس فيها الأحزاب والقوى السياسية منافسة حرة شريفة ونزيهة لكسب أصوات الشعب المصري كمصدر أساسي للسلطات. نظام يضمن للشعب حريته فى مراقبة ومحاسبة السلطات التنفيذية، ويؤدى إلى تداول سلمى حقيقي للسلطة، ومن ثمَّ تحقيق

استقرار شامل يوفر مناخًا صحيًا لإقامة تنمية متكاملة وعدالة اجتماعية وريادة حقيقية"، لكنه لم يفعل!

كما وعد "الرئيس المنتخب" "بالعمل على أن تكون مصر دولة دستورية تقوم على دعامات ثلاث: السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، كل منها تعمل بشكل متمايز ومتكامل ومتضامن فى آن واحد، بما يتيح توزيعًا للمسئوليات والسلطة ومنع احتكارها من قبَل سلطة واحدة. هذا الفصل الكامل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) يضمن سيادة القانون ويمنع تغول سلطة على أخرى"، لكنه فعل العكس وتغوَّل على السلطة القضائية بعد أن جمع في يديه كلًا من السلطتين التنفيذية والتشريعية !!

وعلى عكس وعوده، أهدر مرسي أحكام القضاء بدلًا من تنفيذها، وناصب السلطة القضائية العداء ولم يمنع تغوُّل السلطة التنفيذية عليها، ثم دعا القضاة لعقد مؤتمر للعدالة، ودعا القوى السياسية المعارضة إلى حوارات مجتمعية لمناقشة أمور قد سبق له اتخاذ قرارات تخالف ما سبق وتعهد به للناس، وأصدر دستورًا غير متفق عليه مجتمعيًا بعد أن وعد بعدم إصداره إلا أن يكون محل توافق، وصمت عن تفسير أمور تشغل بال المصريين ومنها مسألة هروبه من سجن وادى النطرون يوم 29 يناير 2011 بمساعدة من جهة غير مصرية، ولم يشف غليل المصريين بإعلان نتائج التحقيق فى الغدر بستة عشر شهيدًا من أبناء القوات المسلحة فى رمضان 2012!

إن مشكلة الحكم تحت مظلة الإخوان المسلمين أنهم ينطبق عليهم قول الحق فى سورة الصف "يا أيها الذين آمنوا لمَ تقولون ما لا تفعلون كبر مقتًا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون". ولك الله يا مصر!

سنة الرئاسة الأولى ..والأخيرة!

كانت السنة الأولى من الفترة الرئاسية الأولى لـ "الرئيس المنتخب" قد قاربت على نهايتها، حينما اتضح للمصريين كافة - عدا الإخوان المسلمين منهم - أن فترة "الرئيس المنتخب" لمدة أربع سنوات لن تكتمل، وأن سنته الأولى هي أيضًا الأخيرة.

وبغض النظر عن أن أهداف المائة يوم الأولى "الرئيس المنتخب" لم تتحقق، وأن المشكلات التى وعد الشعب بحلها فى تلك الفترة لم تحل وبقيت متراكمة ومتصاعدة يعاني الشعب آثارها، فإن الموقف يقتضي مراجعة ما تحقق خلال السنة حتى نتبين حقيقة الأمر ونصل إلى تقييم حقيقي لكفاءة الحكم بعد الثورة.

فى البداية، نعود إلى تصريحات الدكتور مرسى أثناء فترة الانتخابات الرئاسية والوعود التى أسرف فى ذكرها لتأكيد أفضليته على منافسيه، والتي ركزت فى الأساس على الالتزام بتحقيق أهداف ثورة 25 يناير والانتصار لحقوق شهدائها ومصابيها. وكانت تصريحات د. مرسى تؤكد أنه يتعهد بعد توليه الرئاسة بضمان حرية الإعلام وألا يقصف قلم أو يمنع رأى أو تغلق قناة أو صحيفة، ولكن بعد وصوله إلى قصر الاتحادية تم إيقاف بث قنوات فضائية، وتمت إقالة رئيس تحرير جريدة قومية دون إجراء تحقيق معه، وجرى تغيير جميع رؤساء مجالس الإدارة ومجالس تحرير الصحف القومية من عناصر محسوبة على تيار وحيد هو جماعة الإخوان المسلمين! وشهدت "سنة أولى. رئاسة" حملة ضارية على الإعلام المستقل وملاحقة الإعلاميين المعارضين للحكم الجديد بالاتهامات والبلاغات إلى النائب العام شاركت فيها مؤسسة الرئاسة ذاتها، وعقب الضجة العالمية التى أثارها "ضبط وإحضار" باسم يوسف اضطرت الرئاسة لسحب البلاغات التى كانت قد قدمتها ضد صحفيين.

وقبل توليه منصب الرئيس، أكد المرشح د. مرسى أن بابه سيكون مفتوحا دائما، كما أنه لن يحتاج لأي حراسة، وبعد أن أصبح رئيسا غلّقت الأبواب فى وجوه أصحاب المظالم والشكاوى، وأصبحت لقاءات "الرئيس المنتخب" مع معارضيه نادرة، والأهم هو كان أنه لا يستجيب لآرائهم ولا يقبل مقترحاتهم فى سبيل حل أزمات الوطن التى عجز، طوال سنة الرئاسة الوحيدة، عن إيجاد حلول لها! كما لم يختلف موكبه الرئاسي عن موكب "مبارك" فى فترة حكمه، وزادت معاناة المصلين الذين يوجدون فى مساجد يختارها لأداء الصلاة فيها أيام الجمع أو الأعياد.

وفى إطار الدعاية الانتخابية، طالب د. مرسى الشعب بالثورة ضده إذا خالف القانون قائلًا: "الشعب صاحي وواعى وعارفين أن الذي لم يحترم الدستور والقانون سيثور ضده، وأنا عاوز الشعب يثور ضدي إذا لم أحترم الدستور والقانون". لكنه لم يلتزم بوعده بعد توليه الرئاسة،

قائلًا إنه خالف القانون لكي يحمى الثورة!! كما أصدر إعلانات أطلق عليها اسم "دستورية" - وما هي بدستورية - جمع فيها كل السلطات فى يديه وحصّن قراراته وغلّ يد القضاء عن نظر أي طعون تقدم ضدها!

وتابع نظام "الرئيس المنتخب" الهجوم على القضاء والشرعية القانونية بإصداره قرار جمهوري يناقض حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية بعض مواد فى قانون انتخابات مجلس الشعب الذي تمت انتخابات المجلس وفقًا له، بما ترتب عليه صدور قرار المشير طنطاوي بحل المجلس، وكان قرار "الرئيس المنتخب" يدعو المجلس المنحل إلى الانعقاد، واضطر بعد أيام إلى إلغائه بناء على حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته ونتيجة للثورة العارمة لقوى المعارضة الوطنية ضده.

كما شهدت "سنة أولى.. رئاسة" محاصرة المحكمة الدستورية العليا من قبل ميليشيات جماعة الإخوان المسلمين وأنصارها من تيار الإسلام السياسي ومنع قضاتها من عقد جلساتها وتعويق إصدار الحكم فى شأن دستورية قانون الجمعية التأسيسية للدستور، كما شهدت السنة الأولى والوحيدة - لرئاسة د. مرسى وفى أعقاب الإعلان الدستوري الذي أصدره "الرئيس المنتخب" فى 21 نوفمبر 2012 إقالة النائب العام الشرعي وتعيين نائب عام بغير الطريق الذي رسمه قانون السلطة القضائية والدستور الذي لم يكن قد مضى على إصداره سوى أيام!

كما شهدت "سنة أولى.. رئاسة" رفض رئيس الوزراء تنفيذ حكم قضائي خاص بإعادة شركة قطاع أعمال عام إلى الملكية العامة فحكم عليه بالسجن سنة والعزل! كما شهدت مصر الهجوم المتواصل على القضاء ومحاولة تمرير تعديلات لقانون السلطة القضائية يتم بمقتضاها تخفيض سن إحالة القضاة إلى التقاعد بما يؤدى إلى خروج ما يقارب 3500 قاض من الخدمة، كل ذلك مع رفض القضاة وناديهم لذلك القانون.

ثم كانت الهجمة على الأزهر الشريف باستثمار حادثة تسمم بعض طلاب المدينة الجامعية بجامعة الأزهر وتنظيم مظاهرات حاشدة لإلقاء اللوم على شيخ الأزهر ودفعه للاستقالة!

وشهدت "سنة أولى.. رئاسة" مخالفة "الرئيس المنتخب" لاتفاقه مع القوى الوطنية المدنية التى ساندته فى الانتخابات الرئاسية فى مرحلة الإعادة والمعروف بـ "اتفاق فيرمونت"

وكان ينص على "تأكيد الشراكة الوطنية والمشروع الوطنى الجامع الذي يعبر عن أهداف الثورة وعن جميع أطياف ومكونات المجتمع المصري، ويمثل فيها المرأة والأقباط والشباب"، وعلى النقيض أمعن الحكم الجديد فى تنفيذ سياسة "التمكين "و"الأخونة" التى تشمل كل مؤسسات الدولة وأصبحت الشراكة الوطنية فى حكم العدم. وبدلًا مما نص عليه الاتفاق من أن "يضم الفريق الرئاسي وحكومة الإنقاذ الوطنى جميع التيارات الوطنية، ويكون رئيس هذه الحكومة شخصية وطنية مستقلة"، جاء "الرئيس المنتخب" بحكومة هزيلة يترأسها د. هشام قنديل وهو لا تتوافر فيه الصفات والقدرات التى تصورها من وقفوا إلى جانب المرشح الدكتور مرسى وناصروه حتى وصل إلى الرئاسة، ثم أخلف الوعد!

كما كان الاتفاق ينص على "تكوين فريق إدارة أزمة يشمل رموزا وطنية للتعامل مع الوضع الحالي وضمان استكمال إجراءات تسليم السلطة للرئيس المنتخب وفريقه الرئاسي وحكومته بشكل كامل"، لكن كلنا يعلم أن هذا النص قد تم تعطيله بعدم استشارتهم فى أمور الحكم وتجاهُل أعضائه بغض النظر عن كفاءتهم، الأمر الذي انتهى بأكثرهم إلى الاستقالة بعد شهور قليلة.

ورغمًا عن تساهل أعضاء "اتفاق فيرمونت" بقبولهم النص على رفض الإعلان الدستوري المكمل الذي يؤسس لدولة عسكرية ويسلب الرئيس صلاحياته ويستحوذ على السلطة التشريعية، ورفض القرار الذي اتخذه المجلس العسكري بحل البرلمان الممثل للإرادة الشعبية، وكذلك رفض قرار تشكيل مجلس الدفاع الوطنى، فقد فعل "الرئيس المنتخب" نفس ما أكد الاتفاق رفضه بأن أصدر إعلانًا دستوريًا جمع فيه بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وحصّن قراراته السابقة واللاحقة!!

وعلى أمل أن يكون تأييدهم للمرشح الرئاسي د. محمد مرسى بادرة انفراج لأزمة الجمعية التأسيسية، كانوا حريصين على أن ينص الاتفاق على التزامه بـ"السعى لتحقيق التوازن فى تشكيل الجمعية التأسيسية بما يضمن صياغة مشروع دستور لكل المصريين"، لكن "الرئيس المنتخب" سارع بإصدار القانون 97 لسنة 2012 الذى لم يحقق التوازن المطلوب فى تشكيل الجمعية وكرس هيمنة جماعة الإخوان ومشايعيهم وحلفائهم من حزب النور على جمعية إعداد دستور "الثورة" ثم زاد على ذلك بتحصين تشكيل الجمعية التأسيسية فى إعلان نوفمبر "غير الدستوري" ثم فى دستور 2012 ذاته.

وكان ضمن ما جاء فى "اتفاق فيرمونت" الشهير أن يتعهد د. مرسى، بعد توليه الرئاسة، بـ "الشفافية والوضوح مع الشعب فى كل ما يستجد من متغيرات تشهدها الساحة السياسية"، لكن سياسة التعتيم هي التى سادت فى "سنة أولى.. رئاسة"، وأصبح الناس الذين انتخبوا د. مرسى فى حيرة من أمرهم حول ما إذا كانت سياسات وقرارات الرئيس تصدر من "الاتحادية"[23] أم من "المقطم"[24].

انتكاسة ثورة 25 يناير .. والوعود الانتخابية الزائفة

على مدى شهور الحملة الانتخابية من إبريل وحتى ما قبل إعلان النتائج في يونيو 2012، أسرف المرشحون المتنافسون على الفوز بالمنصب الرئاسى، فى بذل الوعود للناخبين البسطاء من شعب مصر المتشوق لإصلاح أحوال معيشته وتحقيق قدر من الأمن والأمان فى ظل الحكم الجديد، وكلما كان موعد الانتخاب يقترب، كانت نغمة الوعود تعالى، وكانت وعود المرشح مرسى واضحة فى محاولته استقطاب نخبة من الشخصيات العامة وممثلي القوى السياسية، الذين دعا عدد منهم لاجتماع معه مساء 22 يونيو، وقبل إعلان النتيجة لانتخابات الرئاسة، تقرر فيه تشكيل ما يسمى "الجبهة الوطنية لحماية الثورة". وأكد المجتمعون اتفاقهم على الشراكة الوطنية و بدأ مشروع وطني جامع يعبر عن أهداف الثورة وعن جميع أطياف ومكونات المجتمع المصري ويمثل فيها المرأة والأقباط والشباب، وأن يضم الفريق الرئاسي وحكومة الإنقاذ الوطنى جميع التيارات الوطنية ويكون رئيس هذه الحكومة شخصيةً وطنيةً مستقلة، وتكوين فريق إدارة أزمة يشمل رموز وطنية للتعامل مع الوضع الحالي وضمان استكمال إجراءات تسليم السلطة للرئيس المنتخب وفريقه الرئاسي وحكومته بشكل كامل، إلى جانب رفض الإعلان الدستوري المكمل وقرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحل البرلمان وكذلك رفض قرار تشكيل مجلس الدفاع الوطنى، والسعي لتحقيق التوازن فى تشكيل الجمعية التأسيسية، بما يضمن صياغة مشروع دستور لكل المصريين، وضمان الشفافية والوضوح مع الشعب، فى كل ما يّستجد من متغيرات، تشهدها الساحة السياسية.

23- يقصد بالاتحادية القصر الجمهوري مقر رئيس الجمهورية في مصر الجديدة.

24- يشير "المقطم" إلى مقر مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين على هضبة المقطم.

وبمرور الوقت حتى نهاية رئاسته بثورة الشعب عليه في 30 يونيو، لم يحاول تنفيذ ما اتفق عليه مع أعضاء "الجبهة الوطنية لحماية الثورة". فلم يتضح من أقواله ولا قراراته أن مبدأ الشراكة الوطنية محل اعتبار، فقد كلف "الرئيس المنتخب!" رئيسًا للوزراء لا تنطبق عليه أوصاف "الشخصية الوطنية المستقلة"، كما لم تتم استشارة الجبهة الوطنية التي ساندته في مرحلة الإعادة، ولا غيرها من الأحزاب والقوى السياسية فى اختيار الوزراء، كما سبق أن وعد. ومن ناحية أخرى، يظهر أي أثر لفكرة "المشروع الوطنى الجامع المعبر عن أهداف الثورة وعن جميع أطياف المجتمع" ولم يحتل أي أهمية فى أجندة الرئيس أو معاونيه، بدليل عدم ذكر أي شيء عنه فى خطابات الرئيس اللاحقة بعد تنصيبه أو اتخاذ أي خطوة لتفعيله على أرض الواقع حتى عزل عن منصبه !!

وعلى الرغم من اختلاف الكثيرين مع بعض المبادئ الستة التي اتفق عليه د. مرسي مع "الجبهة الوطنية لحماية الثورة" كرفض حل مجلس الشعب والإعلان الدستوري المكمل، فالحقيقة التي وضحت للجميع هي أن الاتفاق مع "الجبهة" كان مجرد محاولة لكسب تأييدها، وهذا ما دعا الجبهة إلى إصدار بيان بعنوان "دعوة لتصحيح المسار" يوم السابع والعشرين من يوليو 2012 (بعد أقل من شهر على بدء الرئاسة الجديدة) وتبعه عقد مؤتمر عام فى اليوم التالي، وكان مضمون البيان والمؤتمر القلق الشديد نتيجة عدم تنفيذ اتفاق المبادئ الستة ومطالبة د. مرسي بتصحيح مسار العمل فى مؤسسة الرئاسة، حسب ما تم التوافق عليه معه!

من جانب آخر، يعتبر البرنامج الرئاسي لأي رئيس هو المرجع الأساسي لرصد الوعود التى قدمها للمواطنين وللأحزاب والقوى السياسية. ويكون من المطلوب مراجعة تلك الوعود التى جاءت فى البرنامج الرئاسي ومدى تحققها كمؤشر لمصداقية الحكم.

وقد احتوى برنامج د. مرسي مجموعة من التوجهات العامة والفلسفة الأساسية وطرح بعض المحاور التى قصد بها أن تكون إطارًا عامًا يحدد للجماعة الوطنية المصرية طريقها لإعادة تشكيل الأمة على محاور ثلاثة، وهى المجتمع الأهلي والدولة والقطاع الخاص، وتعهد المرشح د. مرسي بأن يعمل مع أبناء مصر "على إطلاق الحريات وبناء نظام سياسي رشيد يضمن ممارسة ديمقراطية سليمة، تتنافس فيها الأحزاب والقوى السياسية منافسة حرة شريفة ونزيهة" بما

يحقق أن يكون الشعب هو "مصدر أساسي للسلطات ويضمن حريته فى مراقبة ومحاسبة السلطات التنفيذية، ويؤدى إلى تداول سلمى حقيقي للسلطة، ومن ثمّ تحقيق استقرار شامل يوفر مناخًا صحيًا لإقامة تنمية متكاملة وعدالة اجتماعية وريادة حقيقية."

وقد أثبتت تجربة رئاسة د. مرسي تؤكد أن فلسفة البرنامج الرئاسي ليس فقط لم تتحقق، ولكن أيضًا لم يكن هناك إرادة أو رغبة لتحقيقها. فلم يتحقق لم شمل الجماعة الوطنية المصرية والعمل المشترك لجميع القوى الوطنية لإقامة نظام سياسي جديد، يشارك فى تأسيسه جميع أطياف المجتمع. وعلى العكس كان نهج الإبعاد والإقصاء الذي اتبع فى التشكيلين الأول والثاني للجمعية التأسيسية للدستور يدل بوضوح على الرغبة فى الاستئثار بوضع الدستور على نحو لا يعبر إلا عن رؤية تيار الإسلام السياسي. وتأكدت تلك الرغبة من محاولة مجلس الشعب المنحل أن يحصن الجمعية ضد احتمال حكم القضاء الإداري بالبطلان بأن أصدر قانونًا صدق عليه "الرئيس المنتخب!" بعد تشكيل الجمعية فعلًا وممارسة أعمالها وهو ما خالف ما جاء فى برنامجه الرئاسي من رغبة فى العمل مع أبناء مصر جميعا ومن التشاور المجتمعى فى الأمور المصيرية التى تهم الشعب بأسره!

وكان غياب الشفافية وأسلوب المفاجأة وعدم الإفصاح الذي بدا جليًا فى الممارسات المتعددة للرئاسة مخالفاُ لكل ما بشر به البرنامج الرئاسي من إقامة نظام ديمقراطي، أساسه الشورى كمبدأ أساسي تقوم عليه الدولة بكل مؤسساتها. من ناحية ثانية، غلبت الرغبة في الاستئثار بكل الوسائل والمغريات و"الحوافز الانتخابية" على قرارات الرئاسة وتوجهات جماعتها في محاولة شغل كل مناصب المنتخبين لمجالس النقابات ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء تحرير الصحف القومية وغيرها، وهذا ما تناقض مع الالتزام الذى جاء به البرنامج الرئاسي بأن يكون الشعب هو مصدر السلطات وأن يتم دعم وتعزيز التعددية السياسية كأحد أصول العملية السياسية، وترسيخ قواعد الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني بأسلوب الإقصاء والاستبعاد السياسي الواضح فى ممارسات الحكم الجديد؟

هل كان في مقدرة د. مرسي أن يكون فعلًا "رئيسًا للجمهورية"؟

فاز الدكتور محمد مرسى برئاسة الجمهورية بناء على برنامج رئاسي أطلق عليه عنوان "نهضة مصرية. . مرجعية إسلامية"، قدم فيه الكثير من الوعود للمواطنين الزم نفسه بتنفيذها بمجرد أن يفوز بالمنصب. وبعد مضى ثلاثة أشهر على توليه منصبه، وكان المفترض أن يكون قد تمكن خلال تلك الفترة من البدء فى تطبيق برنامجه الرئاسي، خاصة وقد اكتمل تشكيل حكومته وفريقه الرئاسي، إلا أنه المؤشرات بدأت تفصح عن تباين الأداء الرئاسي والحكومي عن سياق الوعود الرئاسية كما جاءت فى وثيقة برنامج الرئيس.

وبداية، فقد أعلن نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، خيرت الشاطر، أن مشروع "النهضة" ليس مشروعًا بالمعنى الصحيح، بل هو مجموعة أفكار بالغ الإعلام فى الحديث عنها، ولم يصدر أي تفسير لتلك التصريحات من الرئاسة. وكان ما جاء فى البرنامج الرئاسي عن ذلك المشروع الذي جعل عنوانًا لبرنامج الحكم الجديد "إن ما طرحناه فى مشروع النهضة من محاور استراتيجية هو إطار عام للجماعة الوطنية المصرية لإعادة تشكيل الأمة كي تكون حاضنة للنهضة وباعثة لقيمها فى محاور ثلاثة وهي: المجتمع الأهلي والدولة والقطاع الخاص"[1]

خلاصة الأمر إذن إن برنامج الرئيس في الحقيقة كان مفتقدًا المصداقية وافتقر إلى المحاور الاستراتيجية لإعادة تشكيل الأمة كي تكون حاضنة للنهضة وباعثة لقيمها، وهذا ما فسر الأداء المرتبك للحكومة التي شكلت برئاسة د. هشام قنديل وعدم إعلانها برنامج عملها لفترة طويلة، لدرجة أن الحزب الحاكم - حزب الحرية والعدالة - بدأ يهاجمها وينعتها بالتقصير، مطالبا باستقالتها. ومن ناحية أخرى فإنه بدا أمرًا غريبًا ألا يذكر أحد من مسؤولي الرئاسة ومستشاريها اسم مشروع "النهضة" فى أي مجال.

وكان الرئيس مرسى (المعزول بعد ذلك) قد أصدر قرارًا بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، الذى صدر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى السادس عشر من يونيو 2012 وأحل محله قرارًا جمع فيه السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما حدد اختصاصات شكلية لنائبه ومساعديه، وتعددت مظاهر تركيز السلطة فى شخص الرئيس، الذى أعلن المتحدث باسم الرئاسة أنه سيدير البلاد من نيويورك أثناء زيارته للأمم المتحدة، وكان هذا مظهرًا لمخالفة

ما جاء فى البرنامج الرئاسي من الالتزام بالتحول من نظام رئاسي شديد المركزية إلى نظام شبه برلماني تتوزع فيه المسؤوليات والصلاحيات بين المجالس النيابية ورئاسة الجمهورية والوزارة، والتحول بذلك من "أسلوب الفرعون فى السلطة أو الفرد الذى يتحكم فى كل مقاليد الأمور الذى عانى منه المصريون أزمنة عديدة"؟[25]!

وهل كان تبنى الرئيس فى برنامجه الرئاسي منطق الشورى كمبدأ أساسي متفقًا مع ما حدث من إغفال الرئاسة والحكومة التشاور مع الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية والمهنية فى أمور تخص حياة المواطنين، والاكتفاء بتسريب أنباء عن مشروعات مثل إلغاء دعم الوقود بما له من تأثير على حياة الناس وتكلفة معيشتهم أو رفض قرض صندوق النقد الدولي، ثم القبول به وغيرها من القضايا الأساسية التى يجب الحصول على رأى الشعب فيها؟ وهل كان التجهيل التام لما يحدث فى سيناء والمخاطر المحيطة بها وما يجرى من اتصالات وتوافقات مع منظمة "حماس" أمرًا يتفق مع قول الله تعالى "وأمرهم شورى بينهم"؟

ثم هل كان تجاهل الرئيس (في ذلك الوقت) لمنظمات المجتمع المدني متفقًا مع ما دعا إليه برنامجه من الالتزام بتفعيل وتقوية ودعم استقلال المجتمع المدني وتوفير آليات تمويل جديدة تسمح بتدعيم الدورين التكافلي والرقابي الذي يقوم به؟ وهل كان تجاهل القوى السياسية متفقًا مع قول الرئيس فى برنامجه: "سأعمل مع كل أبناء مصر الكرام على إطلاق الحريات وبناء نظام سياسي رشيد يضمن ممارسة ديمقراطية سليمة تتنافس فيها الأحزاب والقوى السياسية منافسة حرة شريفة ونزيهة لكسب أصوات الشعب المصري كمصدر أساسي للسلطات، نظام يضمن للشعب حريته فى مراقبة ومحاسبة السلطات التنفيذية، ويؤدى إلى تداول سلمى حقيقي للسلطة، ومن ثم تحقيق استقرار شامل يوفر مناخًا صحيًا لإقامة تنمية متكاملة وعدالة اجتماعية وريادة حقيقية"؟

ولعل جانبًا مهمًا من انحراف أداء الحكومة وحزب الرئيس (قبل أن يعزله الشعب في 30 يونيو) عن السياق الذي ورد فى البرنامج الرئاسي هو السعي بكل قوة لاستعادة مجلس الشعب المنحل ومحاولة الالتفاف على حكم المحكمة الدستورية العليا القاضي بانعدام المجلس منذ انتخابه.

25- اتضح بعد ذلك أن "الفرعنه" سمة أصيلة في حكام مصر، حتي من أدعو التدين وجاهروا بأنهم يحكمون باسم الإسلام ومنهم الرئيس المعزول!

والعجيب أن يصرح وزير العدل في حكومة مرسي، بأن مجلس الشعب مطلوب عودته وإن كانت انتخاباته باطلة، فهذا كان فى رأيه أفضل من جمع رئيس الجمهورية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية! ومن جانب آخر، كنت الحكومة ووزير العدل تسعيان إلى إصدار قانون جديد للطوارئ! فهل كان ذلك السعي من جانب الحكومة متوافقًا مع ما جاء فى برنامج رئيس الدولة من الالتزام بـ "حفظ سيادة القانون من خلال بسط وتعزيز سلطان القضاء وضمان استقلاله والعمل على تنفيذ أحكامه واعتبار جريمة عدم تنفيذ أحكام القضاء جناية يعاقب عليها القانون بالحبس والعزل، إضافة إلى ضمان خضوع سلطات الدولة للقانون، وانضباطها به، واحتكامها إليه، واعتبار كل تصرف يصدر عن السلطات العامة مخالفًا للدستور والقانون باطلًا يستوجب المساءلة"؟ وهل يتفق فرض قانون جديد للطوارئ يقيد حريات الناس ويجعلهم تحت رحمة الأجهزة الأمنية متوافقًا مع ما جاء فى برنامج المرشح الإخواني الذي انتخبه الشعب على أساسه من أن ".. حفظ الحقوق الأساسية لكل مصري، وتعديل كل ما يتعارض أو يقيد هذه الحريات أو ينتهك هذه الحقوق من ممارسات أو تشريعات، فالحرية هبة الله للإنسان بغض النظر عن لونه وجنسه ومعتقده، وهي مناط التكليف ومقصد من أعظم مقاصد الشريعة وغاياتها الكبرى، التى كفلت للإنسان كل صور الحرية"؟

ثم جاءت قرارات تعيين بعض المحافظين مناقضة تماما لمبدأ الشورى، فلم يؤخذ رأى المواطنين فى اختيارهم. وحتى وزير التنمية المحلية أحمد زكي عابدين وهو المختص بتنسيق أعمال المحافظين لم يؤخذ رأيه فى تلك التعيينات على حد قوله فى أحد البرامج التليفزيونية . بينما كان الرئيس قد التزم فى برنامجه بتغيير سياسة التعيين للمناصب المؤثرة فى الدولة، ومنهم المحافظون إلى الانتخاب، "وتشكيل لجنة مستقلة من هيئات قضائية صرفة تكون غير قابلة للعزل تتولى الإشراف الكامل على إدارة الانتخابات والاستفتاءات بمجرد صدور قرار دعوة الناخبين".

وتطبيقًا للمرجعية الإسلامية التى التزم بها برنامج الرئيس (الذي تم عزله)، جاءت به مجموعة من المبادئ الأساسية التى تمت مخالفة الكثير منها فى اختيار رؤساء التحرير ورؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية القومية، وكذلك فى تعيين المحافظين. فقد التزم برنامج الرئيس في برنامجه بأن ".. الحكام مواطنون منتخبون وفق الإرادة الشعبية

والأمة هي مصدر السلطات، وأساس تولى الوظائف المختلفة فيها الكفاءة والخبرة والأمانة"، فقد جاءت كل الاختيارات لأعضاء حزب الرئيس ومشايعيهم ومن "الأهل والعشيرة" دون ما التزام بالكفاءة على الأقل.

وكانت قضية العدالة الاجتماعية تمثل أحد أهم عناصر البرنامج الرئاسي التى لم يصل إليها الأداء الحكومي والرئاسي طوال السنة التي شغل فيها مرسي منصب "الرئيس"، ولم يتحقق أي من مقولات ذلك البرنامج ومنها قوله "كان غياب العدالة الاجتماعية أحد أهم أسباب قيام ثورة 25 يناير وكان تحقيق العدالة الاجتماعية أحد أهم أهدافها، من ثم يرى برنامجي الانتخابي أن تحقيق العدالة الاجتماعية والتأكد من توزيع عوائد النشاط الاقتصادي بشكل يحقق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص من أهم واجبات الدولة"! فلم تشهد البلاد حالة من الاحتقان المجتمعى مثل ما كان فى زمن حكم د. مرسى. فلم يجد المواطنون إلا كلامًا بغير طحن!

حديث مضلل عن الديمقراطية في برنامج الرئيس الإخواني

لقد جاء فى البرنامج الرئاسي - الذي انتخب د. مرسي على أساسه - أن النظام الديمقراطى المستهدف والذي يستند إلى المرجعية الإسلامية، يحدد أن مصر دولة وطنية دستورية يحكمها حكام مواطنون منتخبون وفق الإرادة الشعبية، وأن الأمة هي مصدر السلطات وأساس تولى الوظائف المختلفة فيها الكفاءة والخبرة والأمانة، والأمة كما هي صاحبة الحق فى اختيار حكامها ونوابها، فهي أيضا صاحبة الحق فى مساءلتهم وعزلهم. وكان من الطبيعي أن يفهم الناس من ذلك بوضوح أن الاحتكام إلى نظام ديمقراطي قائم على الانتخابات الحرة المباشرة، الذي هو الصيغة العصْرية لتحقيق مبادئ الشورى الإسلامية وقبول ما تقرره جماهير الناخبين، هو المرجع الأول والأخير فى اختيار المواطنين لمن يحكمونهم.

فهل كان مثل هذا التوجه الديمقراطى ذو النزعة الإسلامية، متوافقًا مع ما أثاره مسؤولو الحملة الانتخابية للمرشح مرسي حين هددوا بثورة ثانية إذا أعلن فوز الفريق شفيق بالمنصب الرئاسي بادعاء حدوث تلاعب وتزوير لنتيجة الانتخابات؟ وهل كان هذا التهديد مقبولًا ومتفقًا مع ما دعا إليه البرنامج الرئاسي من احترام نتائج اختيار المواطنين فى صناديق الاقتراع والدعوة إلى التوسع فى نظم انتخاب شاغلي المناصب المؤثرة فى الدولة كالمحافظين ورؤساء

الهيئات العامة والمجالس والمراكز والمعاهد البحثية وقيادات الإدارات المحلية؟ وماذا سوف يحدث لو اختار الناخبون محافظين أو نقباء أو رؤساء جامعات وغيرهم ممن لا ينتمون لحزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمون؟ هل ستقوم ثورات ضدهم اعتراضًا على نتائج الانتخابات[26]؟ أم سيتم التشكيك فى النتائج رغم أن البرنامج الرئاسي يحدد أن يتم " تشكيل لجنة مستقلة من هيئات قضائية صرفه تكون غير قابلة للعزل تتولى الإشراف الكامل على إدارة الانتخابات والاستفتاءات بمجرد صدور قرار دعوة الناخبين؟" وهل سيوقف تطبيق هذا المبدأ المستمد من المرجعية الإسلامية التى يستند إليها الحكم الجديد فى حالة عدم توفيق مرشحي الجماعة فى أية انتخابات قادمة؟

كما ذهب البرنامج الرئاسي إلى توضيح طبيعة الدولة التى ينشدها، فوصفها بأنها دولة وطنية ديمقراطية يحكمها مواطنون منتخبون وفق الإرادة الشعبية، وأن الشعب هو مصدر السلطات، فضلًا عن ضرورة " دعم وتعزيز التعددية السياسية كأحد أصول العملية السياسي، وترسيخ قواعد الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني"، فهي ليست دولة عسكرية أو دولة بوليسية، كما أنها ليست دولة "ثيوقراطية" تحكمها طبقة رجال الدين، فضلا عن أن تحكم باسم الحق الإلهي. وكل هذا كان كلامًا جميلًا ويستحق التقدير، ولكن لوحظ أيامها أن البرنامج الرئاسي تفادى تعبير "الدولة المدنية"، رغم أن المرشح الرئاسي مرسي قد ذكره فى حواره مع الإعلامي عمرو الليثي، أثناء جولة الإعادة فى الانتخابات الرئاسية، حين سأله "كيف ترى الصراع بين الدولة الدينية والدولة المدنية؟"، فكانت إجابته أنه يرى " أن مصر هي دولة واحدة فقط، دولة مدنية ومرجعيتها إسلامية، أما مفهوم الدولة المدنية فهي وطنية ديمقراطية دستورية حديثة، ولا يوجد ما يسمى بالدولة الدينية، وأؤكد مدنية الدولة بالتعريف، ومرجعيتها الإسلامية بالدستور فقط لا غير". ثم أعاد د.مرسى ذكر الدولة المدنية فى خطابه فى ميدان التحرير يوم 26 يونيو 2012 بعد انتخابه رئيسًا فقال " نكمل المشوار، فى دولة مدنية وطنية دستورية حديثة لا نعطل الإنتاج ولا نعطل المرور ولا نعتدي على الملكيات الخاصة والعامة، نحافظ على بعضنا البعض ولا مجال للصدام أو التخوين"، ثم عاد

26- إن ما يؤكد صدق رؤيتنا للأمور وسلامة تساؤلاتنا إلى الرئيس ـ الذي كان ـ هو ما جرى يجري من إلاهاب وعنف وفوضى وتدمير للمنشآت العامة وحرق للكنائس الذي تمارسه الجماعة الإرهابية التي كانت معروفة باسم "الإخوان المسلمين".

فأسقط تعبير الدولة المدنية من خطابه فى جامعة القاهرة فى اليوم التالي. وعلى الرغم من أن البرنامج الرئاسي قد تضمن معانى تعبر عن المقصود بالدولة المدنية، كالمواطنة وسيادة القانون وعدم التمييز بين المصريين فى الحقوق أو الواجبات، وأن الجميع أمام القانون سواء، إلا أنه كان مطلوبا من الرئيس المنتخب أن يؤكد حرصه على تقنين تلك المعاني بالسعي إلى إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور بطريقة متوازنة تعبر عن جميع أطياف المجتمع وتضمن إعداد دستور يؤكد مدنية مصر، مع الحرص على تأكيد الالتزام بوثيقة التحالف الديمقراطى من أجل مصر ووثيقة الأزهر من أجل مستقبل مصر، حيث إن الوثيقتين تعبران بقوة عن مدنية الدولة.(27)

لقد أكد د. مرسى فى أكثر من مناسبة عزمه على أن يضم فريقه الرئاسي نائب رئيس للجمهورية من المصريين المسيحيين ليرعى شؤون أبناء مصر المسيحيين ونائبة لرعاية شؤون المرأة. ورغم أن هذا التشكيل كان ضمن اتفاق "الجبهة الوطنية لحماية الثورة "معه قبل أن يعلن فوزه بالرئاسة ولكنه أخلف وعده، وبرغم أن الفريق الرئاسي قد تأخر تشكيله وقد كان منتظرًا إعلانه مع تكوين الحكومة، إلا أنه قد تناقض من حيث المبدأ مع ما يدعو إليه البرنامج الرئاسي من تأكيد المواطنة والمساواة وإلغاء كل أشكال التمييز وإقامة العدل بكل صوره حيث يتمتع جميع المواطنين بحقوق وواجبات متساوية يكفلها القانون وفق مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص دون تمييز بسبب دين أو عرق، كما تناقض هذا التوجه الرئاسي مع تكرار العبارة التي وردت فى البرنامج أن المصريين "مسلمين ومسيحيين" شركاء الوطن.

وفى مجال إنشاء دولة مؤسسات عصرية، تبنى البرنامج الرئاسي الدعوة إلى إقامة نظام للحكم المحلى وليس مجرد الإدارة المحلية، بما يستتبعه من اللامركزية والاستقلالية وتعميق الممارسة الديمقراطية وتمنع ظهور الحاكم المستبد مرة أخرى وتضمن حياد الجهاز الإداري. ولكن التشكيل الوزاري الذي بدأ به الرئيس عهده والذي كان المناسبة الأولى لبدء تطبيق أهداف برنامج الرئاسي، جاء خلوا من أي إشارة تعكس نية مؤسسة الرئاسة لتغيير النمط القديم حيث تم اختيار أحد المحافظين لتولى حقيبة "التنمية المحلية" وكأنها كانت بمثابة ترقية إلى منصب أعلى فحسب. وكان من المتوقع أن يتم إلغاء تلك الوزارة ويتم تشكيل

27- أوضحت الممارسة الفعلية خلال سنة حكم الرئيس المعزول أن كل ما جاء في برنامجه الرئاسي كان مجرد إلهاء للشعب وأن الأداء الفعلي للرئيس وجماعته كان مختلفًا كل الاختلاف عن مضمون البرنامج الرئاسي.

"المجلس الأعلى للحكم المحلي" الذي يعهد إليه بمسؤولية تخطيط وتنفيذ عملية التحول من "الإدارة المحلية" إلى "الحكم المحلي" المؤسس للامركزية المستهدفة، والخروج من أسر الحكومة المركزية التى زاد عدد الوزارات فيها وتضخمت اختصاصاتها لتزاحم وحدات الإدارة المحلية وتشل قدراتها على الحركة لتحقيق التنمية على المستوى المحلى.

وكان من أعجب المبادئ التى تضمنتها فكرة "الدولة العصرية" فى البرنامج الرئاسي، دعوته إلى حفظ سيادة القانون من خلال بسط وتعزيز سلطان القضاء وضمان استقلاله والعمل على تنفيذ أحكامه واعتبار جريمة عدم تنفيذ أحكام القضاء جناية يعاقب عليها القانون بالحبس والعزل إضافة إلى ضمان خضوع سلطات الدولة للقانون، وانضباطها به، واحتكامها إليه، واعتبار كل تصرف يصدر عن السلطات العامة مخالفًا للدستور والقانون باطلًا يستوجب المساءلة. ووجه العجب أن القرار الجمهوري الذي أصدره "الرئيس المنتخب!" بعد ثمانية أيام فقط من تنصيبه قضى بعودة مجلس الشعب ودعاه إلى ممارسة اختصاصاته بالمخالفة لحكم المحكمة الدستورية العليا واجب النفاذ الذي قضى بعدم دستورية بعض مواد قانون الانتخابات التى جرت على أساسها انتخابات مجلس الشعب، كما صدّق "الرئيس المنتخب!" على قانون يحصن تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور على الرغم من أن مجلس الشعب قد صدر قرار بحله قبل أن يصدر ذلك القانون، الأمر الذي جعل كثيرًا من الفقهاء القانونيين يعتبرون التصديق الرئاسي عليه منعدمًا ومخالفًا للإعلان الدستوري!!

رسالة إلى رئيس الجمهورية "الذي كان"

كان د. محمد مرسى يحرص على تكرار تعبير "أنا رئيس الجمهورية" في كل وقت طوال فترة رئاسته القصيرة. كما كان حريصًا أن يذكرنا دائمًا فى خطاباته أنه "بصفته رئيس الجمهورية" يفعل كذا وكذا!! وفى لقائه فى الثالث عشر من أبريل 2013 مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة كان حريصًا على أن يذكر مرتين فى خلال كلمة لم تستغرق سوى لحظات عابرة بعد انتهاء الاجتماع أنه "بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، وبصفته رئيس الجمهورية" من أجل أن يؤكد رفضه الإساءة للجيش، وأوضح أنه خلال اجتماع المجلس تمت مناقشة آليات أمن الوطن، وحماية حدوده الشمالية والشرقية والغربية والجنوبية، وقال: "لا مجال للحديث عن أي نوع من التفريط فى حبة رمل واحدة لهذا الوطن، والقوات المسلحة هي

الحامي الأول والحقيقي لهذه الحدود"، وإن الاجتماع تطرق إلى تنمية محور قناة السويس وتطويره، مع حفظ المساحات الضرورية لأعمال الدفاع والتعبئة فى هذا المحور، طبقًا لما تقرره قيادات القوات المسلحة"[28].

و"الرئيس المنتخب" لم يكن فى حاجة إلى أن يؤكد فى أحاديثه إلى الشعب أو للقوات المسلحة أنه "رئيس الجمهورية" ما دام المواطنون كانوا يشعرون بأنه كان يتفانى فى خدمتهم وتحقيق مطالبهم المشروعة ويعمل على تنفيذ سياسات وبرامج نابعة من قراءة واعية للمشهد العام فى الوطن والظروف المحيطة محليًا وخارجيًا، كما أنه كان يلتزم فى قراراته بكل ما يحقق صالح الوطن ويساعد على تنميته واستثمار موارده، وما يعود على كل المصريين بالرفاهية. ولكنه كان غير ذلك فحق قرار الشعب بسحب الثقة منه!

إن المصريين، كانوا قد أيقنوا أن ثورتهم سُرقت، وأن تضحيات شهدائهم ودماء مصابيهم قد ضاعت سُدى، واتضح لهم عدم صحة وعود الرئيس قبل انتخابه وبعد أن أصبح "رئيسًا للجمهورية" ولم يعمل على تحقيق أهداف الثورة، وأنه قد نسي قوله "أن أرواح الشهداء والمصابين فى رقبته"، وأدرك الناس في بلدي عدم وجود ما يسمى "مشروع النهضة"، وأن آمالهم فى العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية كلها تبخرت فى الجو ولم يعد لها وجود! وكان "الرئيس المنتخب" يرى الوطن والمشهد السياسي والاقتصادي والمجتمعي من منظور مختلف ومناقض لما يراه الناس ويعايشونه من أزمات ومشكلات حياتية فى كل المجالات، فهو كان يرى الاقتصاد فى مصر جيدًا وأنه "يتعافى" برغم تدهور الأداء الاقتصادي والاستنزاف المستمر للرصيد الاحتياطي من النقد الأجنبي ووصوله إلى حد الخطر لولا جرعات إنقاذ من قطر وليبيا [29] فى صورة مساعدات تقابلها سندات على الخزانة المصرية بفوائد تزيد على معدل الفوائد السائد فى السوق العالمية.

28- وما تزال هذه الخصلة مستمرة مع مرسي حتى بعد أن عزلته الجماهير عمليًا يوم 30 يونيو وعزله الفريق أول السيسي قنونيًا يوم 3 يوليو 2013، فالأنباء الواردة عن أول جلسة حضرها لمحاكمتة يوم 4 نوفمبر 2013 أمام محكمة الجنايات أورت تكراره لمقولة " أنا الرئيس الشرعي للجمهورية" وأنه يصر على يخاطبه الحرس المسئولين عن مصاحبته إلى المحكمة يا " سيادة الرئيس"!

29- كانت تلك المساعدات من ليبيا وقطر إضافة إلى تركيا جزء من مخطط التنظيم الدولي للإخوان المسلمين لمساعدة جماعتهم في مصر لاستكمال تحكمها في الدولة المصرية وتحويلها إلى "إمارة " في مشروعهم لإقامة الخلافة الإسلامية "الإخوانية" وتحقيق حلم مؤسس الجماعة حسن البنا للوصول إلى " أستاذية العالم".

و"الرئيس المنتخب" يرى السياحة مزدهرة والسياح يتدفقون من كل أنحاء العالم، بينما صناعة السياحة وما يرتبط بها من خدمات النقل الجوي والفنادق والمزارات السياحية والمطاعم، وغير ذلك من أنشطة التي كانت مصدرًا رئيسيًا للدخل القومي، فى حالة ركود وكساد لم يسبق لها مثيل، فكثير من شركات الطيران كانت تضطر إلى إلغاء رحلاتها إلى مصر بسبب عدم وجود ركاب، والعاملون فى الفنادق والمناطق السياحية يعانون من البطالة القاتلة، والدولة تسعى إلى استقدام سائحين من إيران وأخيرًا من روسيا بلا طائل.

و"الرئيس المنتخب" يرى الأمن فى حالة طيبة، ويعتقد أن الانفلات الأمني قد ولّت أيامه، وأن وزارة الداخلية، خاصة فى عهده، قد أحكمت قبضتها على أعمال الشغب والتظاهرات وما يسميه أركان الحكم فى الجماعة وحزبها "البلطجة". ونسى "الرئيس المنتخب" أن تفوق الداخلية وأمنها المركزي إن هو إلا بفضل آلاف القنابل المسيلة للدموع التي استوردتها الدولة من الولايات المتحدة بملايين الدولارات بدلًا من استخدامها لاستيراد الاحتياجات الضرورية للشعب من القمح والوقود والأدوية!

وكان "الرئيس المنتخب" يرى المشهد السياسي بعين الرضا عن أدائه وأداء حكومته ويصرّ على بقاء رئيس الوزراء المرفوض من كافة القوى السياسية حتى من بعض فصائل حزب الحرية والعدالة ذاته ومن حزب النور الحليف السابق للرئيس "المنتخب" وجماعته وشريك حزبه فى أكثرية مجلس الشعب "المنحل". بينما كان ينظر "الرئيس المنتخب" إلى قوى المعارضة، و"جبهة الإنقاذ" فى المقدمة، على أنهم دعاة فوضى وإثارة الشغب، غير مدركين لما حققه الرئيس من إنجازات!

واستمرت تلك الرؤية غير الواقعية من جانب "الرئيس المنتخب" على مدى فترة رئاسته القصيرة، فقد رأى أن الإعلان الدستوري الصادر فى 21 نوفمبر 2012 هو قمة الديمقراطية، وأن تحصين قراراته السابقة على صدور ذلك الإعلان واللاحقة عليه هو التطبيق الأمثل لسيادة القانون، وأن عزل النائب العام وتعيين آخر تابع لجماعة الرئيس بالمخالفة للدستور وقانون السلطة القضائية لم يمثل عدوانًا على سلطة القضاء أو تغوّلًا من السلطة التنفيذية التى يمثلها "الرئيس المنتخب" على السلطة القضائية واختصاصات مجلس القضاء الأعلى الذى نص دستور الحكم الجديد فى مادته رقم 173 على أن "يتولى النيابة العامة نائب عام

يعيَّن بقرار من رئيس الجمهورية، بناء على اختيار مجلس القضاء الأعلى، من بين نواب رئيس محكمة النقض والرؤساء بالاستئناف والنواب العامين المساعدين، وذلك لمدة أربع سنوات، أو للمدة الباقية حتى بلوغه سن التقاعد أيهما أقرب، ولمرة واحدة طوال مدة عمله".

ولم ير "الرئيس المنتخب" أي غضاضة فى أن تحاصر فرق من جماعته ومشايعيه المحكمة الدستورية العليا لأيام طويلة، ولم يحرك ساكنا في مواجهة حصار مدينة الإنتاج الإعلامي بواسطة أنصاره، برغم أن وزير داخليته كان قد اضطر إلى الانتقال بنفسه للإشراف على تأمين العاملين فى المدينة وضيوفها دون أن يأمر قواته بتفريق المحاصرين أو تطبيق القانون على الذين اعتدوا على السيارات ومنعوا الدخول إلى المدينة وروعوا العاملين والزوار وقطعوا طريق الواحات لساعات طويلة. وفى المقابل بدا "الرئيس المنتخب" راضيًا عن أداء وزير الداخلية والشرطة المدججة بالمدرعات والمزودة بمئات القنابل المسيلة للدموع لمواجهة المتظاهرين السلميين وهم يرسمون "الجرافيتي" على أرض الشارع الذي يقع فيه مبنى مكتب الإرشاد لجماعة الرئيس. الذي كان !.

و"الرئيس المنتخب" كان يعتقد أنه لم يخالف اتفاقه مع القوى الوطنية التى ساندته فى مرحلة الإعادة لانتخابات الرئاسة ولم ينقض عهده من بين وعود ستة بتشكيل حكومة وحدة وطنية ترأسها شخصية وطنية مستقلة، ولم يطح بفكرة تعيين نائب لرئيس الجمهورية من مسيحيي مصر ونائبة من سيدات مصر.

و"الرئيس المنتخب" اعتبر أن زياراته الخارجية حققت أهدافها وأعادت لمصر ريادتها فى العالم وأصبحت مصر تحتل مكانة رفيعة فى السياسة العالمية، فى نفس الوقت الذي بدت فيه هذه الزيارات لكثير من المصريين تبديدًا لوقت ثمين وإهدارًا لموارد شحيحة البلد فى أمسّ الحاجة لها، وبدت النتائج التى انتهت إليها هذه الزيارات ضئيلة لم يشعر المواطنون بتأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وقد اشتعلت المعارضة الوطنية لخطة "تمكين" الإخوان المسلمين والتوسع فى تطبيق سياسة "أخونة" الدولة بهدف الاستيلاء على جميع مفاصلها إلى الحد الذي حدا برئيس حزب النور، الحليف السابق للحكم، إلى مواجهة "الرئيس المنتخب" فى جلسة الحوار التى

تمت إذاعتها بتقديم ملفات عن آلاف الإخوان الذين تم تعيينهم فى المحافظات، ولم يحرك الرئيس ساكنًا ولم يعلم الشعب نتيجة الفحص الذي وعد الرئيس بإجرائه عن هذا الاتهام.

كان المصريون يأملون أن يكون "الرئيس المنتخب"، بحق، رئيسًا لكل المصريين، ويؤكد ما سبق أن قاله فى حواره ر مع قناة "الجزيرة" القطرية أنه مستقل عن جماعة الإخوان المسلمين، ويثبت احترامه لاستقلال القضاء، والانصياع، بالمعنى المشهور فى أدبيات جماعة الإخوان المسلمين، لمطالب الشعب وقواه السياسية الوطنية والالتزام بما يحقق أهداف الثورة!

ولكن "الرئيس المنتخب" أفلت الفرصة التي أتيحت له وفشل في أن يكون رئيسًا لكل المصريين، ناهيك أن يكون "رئيسًا" بجد.

دعوة منتهية الصلاحية

كان د. مرسي يجيد حرفة إضاعة الفرص ثم تحميل مسئولية الفرص الضائعة إلى معارضيه من غير "الأهل والعشيرة".

وقد أثارت دعوته إلى المصالحة الوطنية، التي أطلقها في متأخر من فترة رئاسته وقبل أسابيع من عزله يوم 3 يوليو، الدهشة والتعجب من المصريين جميعًا وفصائل المعارضة والمتابعين للمشهد السياسي، نظرًا لتكرار صدور مثل تلك الدعوة منه دون أن يكون لها أثر فى تخفيف حدة الخلافات بين الفرقاء أو تلطيف المناخ السياسي العام منذ أن تولى الرئاسة وفى أعقاب إعلاناته "الدستورية" وقراراته الصادمة، التى أسهمت بفاعلية فى تقسيم الوطن وتكريس الغضب الشعبي ضدها، والتي وضح انفصالها عن أهداف الثورة وابتعادها عن عملية التحول الديمقراطى.

وكالعهد به مع دعواته السابقة، جاءت الدعوة الجديدة إلى المصالحة الوطنية من دون تحديد جدول أعمال وموعد للاجتماع أو الالتزام بما قد تسفر عنه المناقشات من أجل المصالحة! ومن الحقائق الواضحة أن دعوة د. مرسي للمصالحة الوطنية قد تجاوزتها حركة الجماهير فى الشارع المصري، وأصبحت فرص تحقيقها شبه معدومة بين القوى السياسية والمجتمعية والمعارضة الوطنية. وتكفى الإشارة إلى النقد المرير الذي تلقاه السيد عمرو موسى بعد لقائه المهندس خيرت الشاطر من ناحية، والإقبال الساحق للمواطنين على توقيع استمارات "تمرد" للمطالبة بسحب الثقة من رئيس الجمهورية من ناحية أخرى!

إن دعوة "الرئيس المنتخب" القوى السياسية إلى الاصطفاف والتوحد كانت بمناسبة المؤتمر "الفضيحة" الذي عقده في القصر الجمهوري لمناقشة لمواجهة خطر إنشاء سد النهضة الإثيوبي والذي تم بثه على الهواء مباشرة دون أن يعلم المشاركون بذلك البث، إلى حد أن دعا أحدهم باقي المشاركين على عدم البوح بما دار في الاجتماع إلى وسائل الإعلام ، بينما العالم كله يسمع ويرى المقترحات والابتكارات والمخترعات الاستخباراتية الساذجة والهابطة التي أدلى بها المؤتمرون من الأهل والعشيرة وخلايا الإخوان "النائمة"، مما كان له أكبر الأثر في الإساءة إلى قضية حق مصر في مياه النيل، فضلًا عن الإساءة إلى اثيوبيا ودول حوض النيل مجتمعة!

ومن نافلة القول إن تلك العوة كانت منذ إعلانها منتهية الصلاحية، وكانت الرئاسة جديرة بأن تعمل على إزالة أسباب الشقاق والاحتقان الوطنى قبل توجيهها لضمان خلق ظروف تجعلها أقرب للقبول.

ولكن د. مرسي كان لا بد مدركًا أسباب الفرقة وتقسيم الوطن، بل هي كانت في الحقيقة من صنعه ونتيجة طبيعية لممارساته وإعلاناته "الدستورية" وقراراته المجافية لتوقعات الناس وآمالهم فى حكم ديمقراطي رشيد ينتسب إلى "مرجعية إسلامية" كما كان يدعي هو وجماعته! كان واجبًا على "الرئيس المنتخب" قبل أن يوجه الدعوة إلى المصالحة الوطنية الشاملة أن يكشف عن أسباب الخلافات التى قسمت الوطن وفرقت بين "الأهل والعشيرة" فى جانب، وباقي المواطنين فى الجانب الآخر!

كما كان على "الرئيس المنتخب" تحديد المدعوين للتصالح قبل المجاهرة بالدعوة، وعدم ترك أمر تحديد المعنيين بالمصالحة مفتوحًا للاجتهاد، وإن كان المقصود بتلك الدعوة فى اعتقاد الكثيرين كانت هي "جبهة الإنقاذ الوطنى"! فهل كان "الرئيس المنتخب" يدرك أن المخاطبين بدعوته للمصالحة هم رموز وقادة "الجبهة" الذين تناولهم إعلام حزب الرئيس والأحزاب الإسلامية المتحالفة معه بأشد عبارات التجريح والتقبيح، وكان محامو الجماعة وأنصارها يعملون بجد ونشاط في تدبيج البلاغات ضدهم للنائب العام موجهين لهم الاتهامات بالخيانة ومحاولة قلب نظام الحكم، أم أن دعوة المصالحة في رأي د. مرسي كان مقصودًا بها المصريين من غير "الأهل والعشيرة" أو المصريين المسيحيين الذين

طالهم العدوان فى موقعة "الخصوص" وفى غيرها، كما امتد العدوان ليطال جنائز قتلاهم وكنائسهم، أم أن "الرئيس المنتخب" كان يدعو إلى المصالحة الوطنية أفراد الشرطة الناقمين الذين أعلنوا الإضراب وأغلقوا الأقسام رافضين تسخيرهم فى الاعتداء على المتظاهرين السلميين، أم كان "الرئيس المنتخب" يقصد بدعوته إصلاح الأخطاء التى ارتكبها أفراد جماعته ومشايعوهم فى حق القوات المسلحة وقادتها الذين قال عنهم "المرشد العام" إنهم غير جديرين بالقيادة؟ كما لم يحدد "الرئيس المنتخب" هل أهالي الشهداء والمصابين خاصة فى عهده كانوا من بين المدعوين للاحتفال بالمصالحة ولم الشمل فى مواجهة الخطر الإثيوبي والالتفاف حول حق الوطن فى مياهه؟ وهل الدعوة كانت تشمل أهلنا فى بورسعيد والإسماعيلية والسويس الذين أعلنوا العصيان المدني ولعبوا الكرة فى وقت حظر التجوال الذي فرضه عليهم أول رئيس مدني منتخب بعد الثورة، أم المقصود بالدعوة كانوا هم أهالي شهداء رفح والمخطوفين فى سيناء، وعموم أهالي سيناء الذين يعانون من سيطرة الجماعات الإرهابية ومتسللي حركة حماس ومستثمري الأنفاق وهم المصدر الأساس لتدفق المخدرات والأسلحة المهربة وعناصر الإجرام والتكفير إلى مصر؟

أم كان المقصودون بدعوة "الرئيس المنتخب" للمصالحة من أجل المحافظة على مياه النيل هم أسرة القضاء والنيابة الذين كانوا يدافعون بكل ما أوتوا من قوة عن استقلال القضاء ضد هجمة مجلس الشورى(30) ومحاولته تفصيل قانون للسلطة القضائية على غير إرادة أهل القضاء؟ أم هل كان المدعوون إلى المصالحة هم قضاة المحكمة الدستورية العليا الذين اتهم د. مرسى عددًا منهم بالتآمر ومحاولة قلب النظام، أم كانوا الإعلاميون والعاملون فى مدينة الإنتاج الإعلامي، أم كانوا هم المواطنون الذين رفضوا الدستور الذي أنتجته جمعية الغرياني؟

وإذا فرضنا لمجرد الجدل أن المدعوين إلى المصالحة كانوا قد قبلوا تلك الدعوة الهلامية غير المحددة التى تفتقد مقومات القبول، وأنهم كانوا قد قدموا ما لديهم فى صورة تناسى الخلافات السياسية وأسباب الغضب الشعب إلى حين، فماذا كان الداعي إلى المصالحة سيقدم فى المقابل؟ هل كان سيعلن د. مرسى تعطيل الدستور المرفوض من 80% ممن لهم

30- وذلك أن يصدر قرار بحله بموجب الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المستشار عدلي منصور يوم 8 يوليو 2013 في إطار تنفيذ خارطة المستقبل التي وافق عليها ممثلوا طوائف الشعب والتي أنهت حكم مرسي!

حق التصويت ما بين من صوتوا بـ "لا" ومن قاطعوا الاستفتاء أساسًا؟ وبالتالي هل كان سيلغى آثار إعلاناته "غير الدستورية" التى حصنها ذلك الدستور؟ وهل كان مرسي سيبادر بتنفيذ أحكام المحكمة الدستورية بعدم دستورية مجلس الشورى والجمعية التأسيسية للدستور؟ وهل كان سيوقف خطة "التمكين" و"الأخونة" ومخطط العدوان على السلطة القضائية والثقافة والمثقفين فى مصر، ويأمر بتنفيذ الحكم الصادر ببطلان تعيين النائب العام الحالي، ويطلب من مجلس القضاء الأعلى ترشيح نائب عام وفقًا لقانون السلطة القضائية، أم هل كان سيعلن التزامه مجددًا باتفاق "فيرمونت" ويبدأ فورًا فى تنفيذه؟

يقيني أن الدعوة للمصالحة الوطنية كان يجب أن توجه إلى كل شعب مصر الذين وقعوا استمارات "تمرد" مصحوبة باعتذار رئاسي عن إخفاقات سنة أولى "حكم"! ولكن هذا اليقين لم يتحقق لسببين: الأول أن طبيعة د. مرسي لو استمر في منصبه لم تكن لتسمح له بهذا الفكر الواعي والمدرك لمصلحة الوطن وليس "الجماعة"، والسبب الثاني أن العناية الإلهية كانت أرحم بمصر ورعت انتفاضة الشعب وجيشه، بذلك تخلصت مصر من حكم "المعزول"!

خطاب مرسى وقراءة فى منهج الإخوان

كان الرئيس "المعزول" يعشق الاسترسال والإطالة في خطبه السياسة ولا يمل من الخروج على النص المكتوب وارتجال أجزاء طويلة من خطاباته. وعلى مدى ساعتين وخمس وثلاثين دقيقة، استعرض د. مرسى، وقبل ثلاثة أيام من 30 يونيو، كل قدراته الخطابية وطبقات صوته الجهوري فى جمع حاشد من مؤيديه، وكانت رسالته الأساسية إلى مناصريه، ومن خلالهم إلى كل شعب مصر، أنه رئيس الدولة، والرئيس الأعلى للشرطة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، متجاهلًا ثورة الشعب ضد حكمه ومتغافلًا عن أكثر من 22 مليون مصري ومصرية تواعدوا على الاحتشاد أمام قصره فى الاتحادية وفى ميدان التحرير وكل ميادين مصر يوم 30 يونيو، مطالبين باستعادة ثورتهم وسحب الثقة منه.

وقد أفاض المعارضون لحكم د. مرسى والمحللون السياسيون فى نقد الخطاب، وبيان التجاوزات غير القانونية والأخلاقية التى تضمنها، ولكن تبقى محاولة لاكتشاف أصل ذلك الخطاب الصادم فى منهاج الإخوان المسلمين!

فى رسالته عن "منهاج الإخوان المسلمين" قال حسن البنا "إن غاية الإخوان تنحصر فى تكوين جيل جديد من المؤمنين بتعاليم الإسلام الصحيح، يعمل على صبغ الأمة بالصبغة الإسلامية الكاملة فى كل مظاهر حياتها.. وأن وسيلتهم فى ذلك تنحصر فى تغيير العرف العام وتربية أنصار الدعوة على هذه التعاليم.. وأنهم ساروا إلى غايتهم فى حدود وسيلتهم، فوصلوا إلى درجة من النجاح يطمئنون إليها ويحمدون الله عليها". وهذا يفسر الثقة البالغة والاستعلاء الذى كان واضحًا فى لغة خطاب د. مرسى واستهانته بكل المعارضين له ولجماعته.

وفى ذات الرسالة أوضح مؤسس الجماعة "ويتساءل كثير من الناس: هل فى عزم الإخوان المسلمين أن يستخدموا القوة فى تحقيق أغراضهم والوصول إلى غايتهم؟ وهل يفكر الإخوان المسلمون فى إعداد ثورة عامة على النظام السياسي أو النظام الاجتماعي فى مصر؟"، وأجاب المرشد الأول للجماعة بقوله "أما القوة فشعار الإسلام فى كل نظمه وتشريعاته وحتى فى الدعاء فماذا تريد من إنسان يتبع هذا الدين إلا أن يكون قويا فى كل شيء، شعاره القوة فى كل شيء؟ فالإخوان المسلمون لا بد أن يكونوا أقوياء، ولابد أن يعملوا فى قوة". ثم فسر كلامه "أن أول درجة من درجات القوة قوة العقيدة والإيمان، ثم يلي ذلك قوة الوحدة والارتباط، ثم بعدهما قوة الساعد والسلاح، ولا يصح أن توصف جماعة بالقوة حتى تتوفر لها هذه المعاني جميعا".

فالجماعة تتستر بالإسلام الحنيف لاستخدام القوة ضد المتظاهرين السلميين الرافضين لحكمهم والمطالبين بتغيير سلمى باللجوء إلى انتخابات رئاسية مبكرة!

ويصرح المرشد الأول للجماعة "إن الإخوان المسلمين سيستخدمون القوة العملية، حيث لا يجدي غيرها، وحيث يثقون أنهم قد استكملوا عدة الإيمان والوحدة، وهم حين يستخدمون هذه القوة سيكونون شرفاء صرحاء وسينذرون أولًا، وينتظرون بعد ذلك ثم يقدمون فى كرامة وعزة، ويحتملون كل نتائج موقفهم هذا بكل رضاء وارتياح. وأما الثورة فلا يفكر الإخوان المسلمون فيها، ولا يعتمدون عليها، ولا يؤمنون بنفعها ونتائجها".

وإن كان د. مرسى قد استقوى فى خطابه بآراء مرشده الأول، خصوصًا فيما يتعلق بعدم تفكير الجماعة فى "الثورة" رغم أنهم سارعوا فى الادعاء بأنهم شاركوا فى صنع ثورة 25 يناير وحمايتها، فإن خطاب د. مرسى تغافل عن النصيحة التى قدمها الشيخ حسن البنا وهى

أن "الجماعة كانوا يصارحون كل حكومة فى مصر بأن الحال إذا دامت على هذا المنوال ولم يفكر أولو الأمر فى إصلاح عاجل وعلاج سريع لهذه المشاكل، فسيؤدى ذلك حتما إلى ثورة ليست من عمل الإخوان المسلمين ولا من دعوتهم، ولكن من ضغط الظروف ومقتضيات الأحوال، وإهمال مرافق الإصلاح، وليست هذه المشاكل التى تتعقد بمرور الزمن ويستفحل أمرها بمضي الأيام إلا نذيرًا من هذه النذر، فليسرع المنقذون بالأعمال".

أهمل د. مرسى فى خطابه الحديث عن ثورة قادمة فى 30 يونيو ولم يذكر شباب "تمرد" والمطالبة بسحب الثقة منه ولا مرة واحدة!!

وقد عبر خطاب د. مرسى عن أصل أساسي فى منهاج الإخوان المسلمين وهو أن الجماعة طالبة حكم وأن الحكومة ركن من أركانه، فالجماعة لا تكتفى بالإرشاد وإنما تسعى إلى طلب سلطة التنفيذ. فالمرشد العام الأول يقول "إن قعود المصلحين الإسلاميين عن المطالبة بالحكم جريمة إسلامية لا يكفرها إلا النهوض واستخلاص قوة التنفيذ من أيدي الذين لا يدينون بأحكام الإسلام الحنيف". وهذا يفسر تمسك د. مرسى بمنصبه على الرغم من الرفض الشعبي العام لاستمراره!

ومن جملة ما تغافل عنه د. مرسى فى خطابه، فقد أغفل نصيحة المرشد المؤسس للجماعة حين قال "وعلى هذا فالإخوان المسلمون لا يطلبون الحكم لأنفسهم فإن وجدوا من الأمة من يستعد لحمل العبء وأداء هذه الأمانة والحكم بمنهاج إسلامي قرآني فهم جنوده وأنصاره وأعوانه". فقد تجاهل د. مرسى أن معظم المصريين يرون بحق أن فى قوى المعارضة من هم أقدر من الإخوان على الحكم، وفيهم من الكفاءات من يستطيعون معالجة المشكلات التى يعاني منها المواطنون، وهم مصريون، مسلمون ومسيحيون، كلهم مؤمنون بالله.

فلماذا لم ينفذ د. مرسى ما أشار به المرشد الأول من ترك الحكم لمن هو أجدر؟ وكان قراره برفض نصائح الفريق أول السيسي التي كشف عنها أكثر من مره في كلماته إلى الشعب وبالًا عليه وعلى جماعته.

يا دكتور مرسى.. ليتك نفذت أحكام المحكمة الدستورية العليا!

لا يجهل المصريون درجة عداء د. مرسي للقضاء والمحاكم وبدرجة خاصة المحكمة لدستورية العليا. كما لا يستطيع مصري عايش المشهد الوطنى في فترة وصول مرسي إلى رئاسة الجمهورية تجاهل حجم المشكلات والمخاطر التى كان يتعرض لها الوطن - وما بزال - نتيجة عدم كفاء ووطنية الحكم الإخواني، وما اتضح من استقوائه بالقوى الأجنبية المعادية لمصر والمساندة لجماعة الإخوان في سعيها لامتلاك زمام الأمور في البلاد باعتبارها أداة مهمة في تنفيذ المشروع الأمريكي الإسرائيلي لتفتيت القوى العربية الوطنية وتحقيق فكرة "الشرق الأوسط الكبير". كما لا يمكن لأي متابع للمشهد المصري، سواء من داخل مصر أو خارجها، إلا أن يشير بكل قوة إلى أن سببًا أساسيًا فيما كانت تعانيه مصر والمصريين - وما تزال المعاناة مستمرة - هو أسلوب د. مرسي فى إدارة شئون البلاد منذ فاز بمنصب رئيس الجمهورية وانصياعه بالكامل لتوجيهات وقرارات واختيارات مكتب الإرشاد والمرشد العام بغض النظر عن مدى اتفاقها مع المصالح الوطنية، ما دامت تخدم "الجماعة" و"التنظيم الدولي" للإخوان.

ومنذ اليوم الأول لرئاسته، وضح عداء مرسي للسلطة القضائية والمحكمة الدستورية العليا وتجلى ذلك العداء برفضه أداء اليمين الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا نظرًا لكون مجلس الشعب منحلًا، مفضلًا أداء اليمين فى ميدان التحرير! ثم بعد وضوح الرأي الدستوري بوجوب أدائه اليمين أمام المحكمة الدستورية العليا نازع فى ضرورة بث مراسم أداء اليمين على الهواء مباشرة، ثم لما اضطر إلى أداء اليمينَ قرر إعادته مرة ثالثة فى جامعة القاهرة!

ومنذ الأيام الأولى لرئاسته، أوضح د. مرسى أنه غير راغب فى أن يكون رئيسًا للمصريين جميعًا، من انتخبوه ومن فضلوا عليه منافسه، وبدأ بداية غير موفقة بإصداره قرارًا جمهوريا يلغى به قرار المشير طنطاوي بحل مجلس الشعب تنفيذًا لحكم المحكمة الدستورية العليا، داعيًا المجلس المنحل إلى الانعقاد! ثم اضطر إلى سحب قراره بعد ما أصدرت المحكمة الدستورية العليا قرارًا بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية.

ثم ما لبث أن أوقع "الرئيس المنتخب" مصر فى حالة مستمرة ومتصاعدة من الاحتقان السياسي والاستقطاب الحزبي من خلال إصداره سلسلة من الإعلانات الدستورية الصادمة

للشعب والمناقضة للقوانين والمخالفة لما تعهد به من احترام الدستور والقانون. ثم لما الغى الإعلانات الدستورية التى أصدرها، أبقى على آثارها نافذة، ثم جاء الدستور الذي مرره بمعاونة أحد خلايا الإخوان "النائمة"[31] ليؤكد إلغاء كافة الإعلانات الدستورية مع بقاء آثارها نافذة!

وانغمس "الرئيس المنتخب" فى عملية سياسية قصدت إلى استبعاد وإقصاء كل القوى الوطنية التى ساندته فى مرحلة إعادة الانتخابات الرئاسية ثم أخلف اتفاقه معهم! كذلك أبعد وأقصى كل القوى السياسية والمجتمعية التى تختلف مع سياساته، حتى العديد من مستشاريه الذين عيّنهم فى فريقه الرئاسي لم يقبلوا الاستمرار فى مواقعهم فى مؤسسة الرئاسة لما أحسوا به من تهميش ولعدم إشراكهم أو استشارتهم فى المسائل الداخلة فى اختصاصاتهم، أو حتى إخطارهم بقرارات الرئيس التى كانوا يعلمون بها من وسائل الإعلام، لدرجة أن نائب رئيس الجمهورية السابق المستشار محمود مكى أعلن أنه لم يطلع على الإعلان الدستوري الصادر فى 21 نوفمبر 2012، وبالتالي من المفهوم أنه لم يُستشر قبل إصداره، وكذلك أكد وزير العدل السابق المستشار أحمد مكى أنه كان غير موافق على إصدار ذلك الإعلان.

وعلى مدى سنة من رئاسة د. مرسى عبّر عنها شباب حركة "تمرد". ومعهم توقيعات ما يزيد على 22 مليون مصري. فى بلاغة فطرية وشفافية مفرطة أجملت مشاكل المصريين وأبانت فشل إدارة د. مرسى لشئون البلاد؛ الأمن لا يزال غائبًا ... مش عايزينك، الفقر لا يزال سائدًا ... مش عايزينك ، وأسلوب الاقتراض من الخارج وطلب المعونات لا يزال هو طريق الرئاسة العاجز إلى حل المشكلة الاقتصادية ... مش عايزينك ، وما زالت حقوق الشهداء لم تتحقق ... مش عايزينك ، وإحساس الشباب بأن كرامتهم وكرامة الوطن منقوصة ... مش عايزينك ، ولكون سياسة الحكم هي التبعية الكاملة للسياسية الأمريكية ... مش عايزينك.

وباتت الصورة فى مصر غير سارة بكل المعايير، سياسيًا واقتصاديًا ومجتمعيًا، والمهانة الوطنية زادت إلى حدود غير مسبوقة لدرجة أن إثيوبيا كانت قررت إعلان بدء العمل فى تحويل مجرى النيل الأزرق كمرحلة أساسية فى تشييد سد "النهضة" فى أعقاب انتهاء الزيارة الأخيرة لمرسى. قبل عزله. من دون أن تعنى بإخطاره!

31- هو المستشار حسام الغرياني الذي كان رئيسًا للجمعية التأسيسية لدستور 2012.

ولم يكن أمام المصريين الحريصين على حاضر ومستقبل وطنهم إلا الانتفاض ضده والمطالبة بعزلة، بعد أن عجزوا بكل الوسائل عن ترشيد وتقويم الحكم وإسداء النصح للدكتور مرسى بألا يستهين بالغضب الشعبي المتصاعد، وألا يقلل من تأثير الفورة الشبابية وإيمان شباب مصر بحتمية استعادة ثورة 25 يناير، وألا تكون الاستهانة بحركة "تمرد" هي الرد الرئاسي وفق مقولة الرئيس الأسبق مبارك "خليهم يتسلوا"!

ويا ليت مرسى استمع إلى صوت العقل وسلطة القانون وبادر إلى إعلان قبوله تلك الأحكام وتنفيذها وبدأ مرحلة التصحيحية الواجبة التى كان الشعب والقوى الوطنية تطالبه بها! ياليته كان قد احترم القسم الذي أداه يوم تولى الرئاسة واعتبر تنفيذ أحكام المحكمة الدستورية العليا بداية التصالح مع الشعب والعودة إلى رحاب سيادة القانون واحترام القضاء والقضاة كان قد فعل هذا لكان أعفى نفسه وجماعته من وزر مقتل وإصابة المئات من ضحايا إرهاب جماعته، ورحم مصر من المار والخراب الذي أحدثه إخوانه وأهله وعشيرته الإرهابيين. ولو كان فعل ذلك ما كان اليوم حبيسًا في سجن وادي النطرون ينتظر القصاص الذي يوجبه القانون على المجرمين في حق الطن والمواطنين.

ولكن هي مشيئة الله ولا راد لمشيئته.

الفشل التشريعي والدعوة إلى التمرد.. نتيجة سنة أولى رئاسة!

ظهر الفشل الرئاسى وتراكمت ملامحه ومؤشراته على مدى الشهور منذ تولى الدكتور مرسى رئاسة البلاد، وكانت بوادر الفشل بادية فى سلسلة الإعلانات التى وصفت خطأ بكونها "دستورية"، لكنها فى الأساس "غير دستورية!

وكانت البداية فى الإعلان الدستوري الذي أصدره الدكتور مرسى يوم 11 أغسطس 2012 بعد أيام قليلة من مأساة ذبح جنودنا فى رفح أثناء تناولهم طعام الإفطار فى رمضان الماضي، وكان مبرر إصدار ذلك الإعلان الادعاء بأنه استجابة لطلب الغالبية من القوى السياسية وتنفيذًا لاتفاقه مع "الجبهة الوطنية لحماية الثورة" فى فندق "فيرمونت" يوم 22 يونيو 2012 على إلغاء الإعلان الدستوري المكمل الذي كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أصدره فى 17 يونيو وجمع فيه بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وهلل الناس الطيبون لإلغاء الإعلان المكمل، لكنهم لم ينتبهوا إلى أن "الرئيس المنتخب" قد حصل لنفسه على ذات الوضع الذى عابه على المجلس الأعلى للقوات المسلحة بأن جمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بأن أعطى لنفسه كل السلطات التى كان الإعلان الدستوري فى 30 مارس 2011 قد نص فى المادة 56 على صلاحيات المجلس الأعلى للقوات المسلحة (وليس رئيس الجمهورية)، وأولى تلك السلطات سلطة التشريع، بينما أن سلطات رئيس الجمهورية كانت وفقًا للمادة 25 من إعلان 30 مارس، الذى تم انتخاب د. مرسى فى ظله، أن يباشر رئيس الجمهورية فور توليه منصبه الاختصاصات المنصوص عليها بالمادة 56 من هذا الإعلان عدا المبين فى البندين 1 و2 منها. أي أن "الرئيس المنتخب" جمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وهو ما كان يعيبه على المجلس الأعلى للقوات المسلحة وألغى الإعلان الدستوري المكمل لهذا السبب.

وجاءت المادة الثالثة من إعلان 11 أغسطس 2012 أنه "إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها، شكّل رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يومًا جمعية تأسيسية جديدة، تمثل أطياف المجتمع المصري بعد التشاور مع القوى الوطنية، لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض مشروع الدستور على الشعب لاستفتائه فى شأنه خلال ثلاثين يومًا من تاريخ الانتهاء من إعداده، وتبدأ إجراءات الانتخابات التشريعية خلال شهرين من تاريخ إعلان موافقة الشعب على الدستور الجديد"، ورغم هذه المهلة والطعن على تشكيل الجمعية التأسيسية فقد أصدر "الرئيس المنتخب" القانون 79 لسنة 2012 بمعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية فى 11 يوليو 2012 بهدف تحصين قرارات الجمعية، الذى أحيل إلى المحكمة الدستورية العليا لفحص مدى دستوريته!

ثم أصدر الإعلان الدستوري فى 21 نوفمبر 2012، الذى ترتب عليه انقسام الوطن وتفاقم الاحتقان المجتمعى نتيجة النتائج الكارثية لذلك الإعلان "غير الدستوري"، التى كان أبرزها جعل القرارات الرئاسية نهائية غير قابلة للطعن من أي جهة أخرى منذ توليه الرئاسة حتى انتخاب مجلس شعب جديد، وإقالة النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود واستبدال المستشار طلعت إبراهيم به، وعدم جواز حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور، وتمديد فترة كتابة الدستور الجديد لمدة شهرين، ثم إعادة محاكمات المتهمين فى القضايا المتعلقة بقتل وإصابة وإرهاب المتظاهرين أثناء الثورة.

ولما تفجرت الثورة الشعبية ضد تلك الإعلانات "غير الدستورية" وتشكلت "جبهة الإنقاذ" لقيادة الرفض الشعبي لقرارات د. مرسى ووضوح نزعته إلى تأسيس "ديكتاتورية" جديدة، اضطر "الرئيس المنتخب" إلى إصدار إعلان دستوري فى 8 ديسمبر 2012 أوهم الشعب بأنه إلغاء للإعلان الدستوري الصادر فى 21 نوفمبر 2012، لكنه فى الحقيقة نص على إلغائه مع بقاء ما ترتب على ذلك الإعلان من آثار صحيحًا.

وقد زاد د. مرسى فى تأكيد نواياه فى تأسيس نظام ديكتاتوري جديد مغلف بثوب ديمقراطي زائف، قبوله إضافة مادة أخيرة فى الدستور برقم 236 نصت على "تلغى جميع الإعلانات الدستورية الصادرة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الجمهورية منذ الحادي عشر من فبراير سنة 2011 وحتى تاريخ العمل بالدستور، ويبقى نافذًا ما ترتب عليها من آثار فى الفترة السابقة"، بمعنى أن سلطة الرئيس الديكتاتورية أصبحت محصنة بالدستور!

واستمر الفشل الرئاسي متمثلًا فى محاولات التغوُّل على السلطة القضائية والتربص بالقضاة، المستمرة من المحاولة الأولى لإقالة النائب العام د. عبد المجيد محمود والمستمرة حتى الآن والمتمثلة فى مشروع قانون السلطة القضائية الذي يريد نظام "الرئيس المنتخب" د. مرسى تمريره بهدف تخفيض سن التقاعد للقضاة ليكون 60 سنة وتتم بذلك إحالة ما يقرب من 3500 قاضٍ إلى التقاعد. وقد نقض د. مرسى وعده الذي جاء فى برنامجه الرئاسي بضرورة احترام أحكام القضاء ورفض "الرئيس المنتخب" تنفيذ حكم محكمة الاستئناف بإبطال قرار تعيين النائب العام الحالي وأصر على استمراره فى منصبه رغم رفض القضاة وأعضاء النيابة العامة هذا التعيين ورغم مطالبة مجلس القضاء الأعلى للنائب العام المحكوم ببطلان تعيينه بالتخلي عن المنصب والعودة إلى منصة القضاء.

وبلغت قمة الفشل الرئاسي باللجوء إلى حل قاصر لتعويض الفشل فى إحياء مجلس الشعب المنحل، وذلك بالنص فى المادة 230 من الدستور الجديد على أن "يتولى مجلس الشورى القائم بتشكيله الحالي سلطة التشريع كاملة من تاريخ العمل بالدستور حتى انعقاد مجلس النواب الجديد"، مع تردى القدرة التشريعية وانحدار الكفاءة القانونية لأغلب أعضاء مجلس الشورى غير المهيئين لمباشرة الاختصاص التشريعي، وآخر مثال على رفض المحكمة الدستورية العليا قانون انتخابات مجلس النواب وقانون مباشرة الحقوق السياسية. ولك الله يا مصر!

فرص أضاعها مرسي

يمكن القول، دون مبالغة، إن السمة الأساسية للسنة الأولى من ولاية د. محمد مرسى كانت هي البراعة والقدرة الفائقة على تضييع الفرص السانحة للوطن للنهوض من كبوته وإهدار الطاقات والموارد المتاحة لتحقيق تنمية حقيقية، وإهمال البحث عن الموارد والطاقات الجديدة لتعويض النقص والقصور فى إمكانيات الحكم وقدرته على تحقيق مطالب الناس فى حياة إنسانية ترقى إلى مستوى الوعود الرئاسية التى تناساها أو غفل عنها "الرئيس المنتخب"!

وأول وأهم الفرص التى أضاعها د.مرسى هي فرصة لم شمل الوطن وتجميع أطياف المجتمع فى صف واحد ليشارك الجميع فى بناء الوطن وفق ما كان قد تعهد به فى برنامجه الرئاسي "سأعمل مع كل أبناء مصر الكرام على إطلاق الحريات وبناء نظام سياسي رشيد يضمن ممارسة ديمقراطية سليمة تتنافس فيها الأحزاب والقوى السياسية منافسة حرة شريفة ونزيهة لكسب أصوات الشعب المصري كمصدر أساسي للسلطات".

وبدلًا عن بناء التوافق الوطنى، تم تقسيم الوطن إلى "الأهل والعشيرة" فى جانب "الرئيس المنتخب"، والآخرين المطرودين من جنة الحكم الإخواني فى الجانب الآخر. وأسرف د.مرسى فى زيادة حدة الاحتقان الوطنى بمحاولته إخضاع القضاء لسلطانه بالرغم من أنه كان قد تعهد فى برنامجه الرئاسي "بحفظ سيادة القانون، وتعزيز سلطان القضاء وضمان استقلاله والعمل على تنفيذ أحكامه واعتبار جريمة عدم تنفيذ أحكام القضاء جناية يعاقب عليها القانون بالحبس والعزل.. واعتبار كل تصرف يصدر عن السلطات العامة مخالفًا للدستور والقانون باطلًا يستوجب المساءلة". والحقيقة أن هذا التعهد يوجب مساءلة "الرئيس المنتخب" لأنه أول من خالف الدستور وأحكام القضاء واجبة التنفيذ!!

وبدلًا عن حفز المواطنين المؤيدين للدكتور مرسى أو المعارضين له للعودة إلى العمل المنتج فى جميع المجالات، انصرف "الرئيس المنتخب" عن البحث عن حلول غير تقليدية للمشكلة الاقتصادية وانتشار البطالة وتدنى الاستثمارات المحلية والخارجية وتردى الخدمات العامة، وبدلًا من ذلك أصدر قرارات غير مدروسة أشعلت وما تزال الفتن السياسية والخلافات المجتمعية ومظاهر الفتنة الطائفية! واشتعلت التظاهرات والاقتتال بين المصريين وأعلن العصيان المدني فى بورسعيد، واستشهد أكثر من مائة مصري وأصيب المئات، وتجدد شعار "الجيش والشعب إيد واحدة" وتم عمل آلاف التوكيلات للفريق أول السيسي لمطالبته بالتدخل!

وفى الوقت الذي كانت تعاني فيه مصر من أزمات الوقود وانقطاع التيار الكهربائي وغيرها من المشكلات الحياتية التى يعاني منها المصريون، فشلت رئاسة د.مرسى فى حل تلك المشكلات باستثمار الطاقات العلمية والبشرية وتجييش مئات الجامعات ومراكز البحث العلمي والقدرات التقنية المتوافرة لشباب مصر وعلمائها. بل العكس تجاهل الحكم الجديد رعاية شباب العلماء، وأغفل تخصيص الموازنات المطلوبة لانطلاق الطاقات العلمية. كما غفل عن استثمار موارد مصر من أراض وصحاري وطاقة شمسية وثروات معدنية كفيلة بحل مشكلات مصر وتحقيق مستوى متقدم من التنمية المتكاملة والمستدامة. كل ذلك فى الوقت الذي كان فيه د.مرسى قد تعهد "بتنمية مؤسسات البحث العلمي وزيادة عددها وتحويلها إلى بيئة حاضنة للتميز فى إطار نظام كفء قادر على المنافسة وتكون قادرة على دفع عجلة التطور فى شتى المجالات العلمية والاقتصادية والثقافية والفكرية والفنية والإنسانية"!!.

ومن أخطر الفرص المهدرة، تجاهل مصادر القوة الناعمة لمصر التى كانت علامة واضحة فى زمن النهضة المصرية الحقيقية التى تمثلت فى نظم التعليم المتطورة حينذاك ومنظومات الخدمات الصحية التى كانت محلًا لإقبال الأشقاء من كافة البلاد العربية والأفريقية يعوضون بها القصور الذي كانت تعاني منه بلادهم فى تلك الخدمات. كذلك يحارب الفن المصري ويلاحق الإعلاميون وتهدد السياحة والمناطق الأثرية بواسطة تيارات دينية تنتسب إلى الإسلام الحنيف دونما رادع من سلطة الحكم الجديد! ومن عجب أن البرنامج الرئاسي لمرسى كان قد تضمن أنه "يتعهد بإعادة الاعتبار للمؤسسة الدينية (الأزهر والكنيسة المصرية) والعمل على استقلالها"، فقد طال الأزهر التهجم من جانب طلاب جامعة الأزهر من جماعة الإخوان المسلمين وحاولوا اقتحام مكتب شيخ الأزهر مطالبين بعزله، كما وقع لأول مرة فى التاريخ عدوان على مقر الكاتدرائية فى العباسية وهاجم الغوغاء الكنيسة المصرية وأطلقت النيران على المقر البابوي!

ولقد حاولت حكومة د.مرسى بمختلف الطرق الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي كمقدمة للاقتراض من الاتحاد الأوروبي وغيره، أسرفت فى الاقتراض من قطر وتركيا وليبيا حتى وصل الأمر إلى محاولة الحصول على قرض من روسيا في إطار زيارته التي لم يلق خلالها الاحترام الجدير برئيس مصر. تم هذا فى نفس الوقت الذي أهملت فيه حكومة مرسي تشغيل

آلاف المصانع المعطلة وإعادة الحياة إلى شركات قطاع الأعمال العام وإنقاذ صناعة الغزل والنسيج بقلعة الصناعة المصرية "المحلة الكبرى"، أو تقرر استئناف استصلاح الأراضي واستزراع ملايين الأفدنة فى سيناء والساحل الشمالي الغربي، والعمل على استكمال تعمير الصحراء والسير على طريق عبد الناصر كما تعهد د.مرسى فى خطابه لعمال الحديد والصلب!

ولا شك أن أكبر مورد جرى ويجرى إهداره هو سيناء التى تكاد تنقطع علاقتها بالوطن ويستمر تهميش أهلها ويسودها الانفلات الأمني وغياب رؤية وتخطيط وإرادة سياسية لتعميرها واستثمار خيراتها لصالح كل المصريين!

تقييم أداء الرئيس واجب على كل المصريين

كان "الرئيس المنتخب" رافضًا لمنطق الديمقراطية الحقيقي القائم على محاسبة الحكام والمسئولين ومساءلتهم عن تصرفاتهم وقراراتهم بشكل دائم وفي كل وقت. وبدا د. مسي ضيق بالنقد ممن أطلق عليهم "المتطاولين" وإن لم يسمهم، وظهر ضيق د. مرسي بالنقد من إقحامه موضوع التطاول فى خطاب لا يتعلق بمناسبة سياسية بالدرجة الأولى كان ذلك أثناء حضوره حفل تخرج دفعة من خريجي الكلية الحربية. فقد وجه "الرئيس المنتخب!" فى خطابه تحذيرًا لهؤلاء "الذين يتطاولون أو يجرحون الناس"، قائلًا: "لا يغرنكم حلم الحليم. يمكن بالقانون وبالقانون وحده أن نردع، ولكنني أفضل الحب والألفة والعودة الكريمة إلى الحق"

وقد دلل ذلك التصريح من د. مرسي ـ خاصة مع صدوره ولما يمضي سوى أقل من ثلاثة أسابيع ـ على بداية عهدة بالرئاسة ـ على أنه إنذار لأي ناقد أو معترض أو رافض لسياسات أو قرارات الرئيس الذي قال فى خطابه فى جامعة القاهرة: "والحاكم سيكون فيه أجيرا وخادما للشعب المصري".

والمدهش فى تصريح د. مرسي أنه كان قد عايش بنفسه وأقر ـ وهو رئيس لحزب الحرية والعدالة ـ قدرًا غير مسبوق ولا مبرر من التطاول على وطنيين شرفاء اجتهدوا فى محاولة الوصول إلى توافق وطني حول "وثيقة للمبادئ الأساسية للدستور ومعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية"، وذلك بغرض سد الفجوة التى نشأت عن عدم وضع دستور جديد للبلاد

طوال الفترة الانتقالية، وكان لجماعة الرئيس وحزبه، إلى جانب الأحزاب السلفية، اليد الطولى والصوت الأعلى فى هذا التطاول، حيث نظمت الاعتصامات والمليونيات، للمطالبة بإسقاط الوثيقة وإقالة مقدمها من منصبه الوزاري فى حكومة الدكتور عصام شرف، الذى ناله أيضًا هو وحكومته قدر من التطاول، وتبارى المتطاولون فى كيل الاتهامات إلى مقدم الوثيقة بالالتفاف على الإرادة الشعبية وإهدار نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وممالأة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومحاولة تمكينه من أن يكون سلطة مميزة فوق كل سلطات الدولة. وقد شارك حزبه وجماعته وأهله وعشيرته، فى هذه الحملة الشرسة، التى تناقضت مع قول الحق سبحانه وتعالى "ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادلهم بالتي هي أحسن، إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله، وهو أعلم بالمهتدين" "النحل آية 125" ومع أبسط مبادئ الديمقراطية، وكان من المتطاولين محمود غزلان ومحمد البلتاجي وأحمد أبو بركة. وانضم إليهم محمد سليم العوا (المحامي الذي يتولى الدفاع عن "المعزول" في القضية المتهم فيها بقتل والتحريض على قتل المتظاهرين في محيط "الاتحادية" يوم الخامس من ديسمبر 2012 وكان قد أمضى في الرئاسة أقل من ستة أشهر)، فضلًا عن المستشار "الجليل" طارق البشري!.

كذلك لا يمكن عند تقييم أداء "الرئيس المنتخب" تجاهل تطاول جماعته وأنصاره والأهل والعشيرة الذى طال القوات المسلحة المصرية والسلطة القضائية وفى قمتها المحكمة الدستورية العليا، وما جرى حول مجلس الدولة واقتحام أفراد من جماعته وحزبها قاعة المحكمة وتوجيههم السباب والاتهامات للقضاة أثناء نظر الطعون على التشكيل الثاني للجمعية التأسيسية، والهجوم الذى أصاب حكومة دكتور الجنزوري من نواب حزب الجماعة فى مجلس الشعب بما يخرج عن نطاق النقد المبرر ويصل إلى التجريح الذى يقع أكثره تحت طائلة القانون، والتطاول الممنهج من تجمعات مليونيات وقيادات جماعة الإخوان المسلمين وحزبها والطوائف المحسوبة على التيار السلفي، دون رادع.

أن من حق مصر وقد انتخبت ـ ولأول مرة ـ رئيسًا مدنيًا فى انتخاب حر ومباشر، أن يمارس شعبها حقه ـ بل وواجبه أيضا ـ في مساءلة "الرئيس المنتخب" وتقييم أدائه كما هو الحال فى النظم الديمقراطية، خاصة وأن مصر قد مضت عليها سنوات طوال منذ قيام حركة الضباط

الأحرار فى يوليو 1952، التى اطلق عليها بعد شهور قليلة "ثورة يوليو"، والتي أقامت نظام حكم جمهوري غابت عنه الديمقراطية، وتمتع رؤساء الجمهورية الثلاثة خلال ما يسمى الآن "الجمهورية الأولى" بسلطات مطلقة، محصنين ضد النقد، لا يخضعون للمساءلة البرلمانية أو السياسية ولا القضائية إلا فى حالة ارتكاب أيهم جريمة الخيانة العظمى، وتلك حالة لم يجر تفعيلها من قبل، فضلًا عن استحالة إثباتها وفق الشروط التى أوردتها المادة 85 من دستور 1971، والتي كانت تنص على أن "يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، وتكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها وإجراءات المحاكمة أمامها ويحدد العقاب، وإذا حكم بإدانته أعفى من منصبه مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى".

وقد أمل المصريين أن يفي "الرئيس المنتخب" بوعوده وعهوده في التأسيس لعهد جديد من الديمقراطية الحقيقية، وفى ظل رئاسة مدنية منتخبة، بالإصرار على أن يأتي أول دستور في عهد الثورة - والذي استأثرت به جماعته - ملبيًا لتوقعات الشعب في إقامة حكم ديمقراطي رشيد. ولكن من أسف أن هذا الحلم تبدد إذ لم يتضمن الدستور الجديد - الذي مرره د. مرسي في غفلة من الزمن ودون أن يلتزم بوعده ألا يطرح مشروع الدستور للاستفتاء إلا بعد توافق مجتمعي واسع المدى - مواد حاسمة لتفصيل مسؤوليات رئيس الجمهورية والآليات المحددة لمساءلته برلمانيًا وسياسيًا عن أدائه. بل جاء دستور 2012 مشتملًا على بيان اختصاصات وصلاحيات رئيس الجمهورية دون تفصيل اعتبره المصريون أساسيًا لمسئولياته وآليات محاسبته وحتى سحب الثقة منه وعزله [32]. كما يجب على الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع الوطنى بلورة نظم مقننة لمتابعة وتقييم أداء رئيس الجمهورية (أي رئيس)، وكذلك ينبغي على أجهزة الإعلام المساهمة بموضوعية فى إجلاء الحقائق حول إنجازات الرئيس ومؤسسة الرئاسة وما يقع من أخطاء أو تجاوزات وتقييم أسبابها وطرح الحلول والبدائل للوصول إلى تحقيق أهداف الوطن.

32- وهو ما قام به الشعب حين انتفض يوم 30 يونيو ضد مرسي وجمعت "حركة تمرد" أكثر من 22 مليون استمارة وقع عليها المصريون طالبين سحب الثقة من مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة!

أن محورًا جوهريًا فى تقييم أداء الرئيس يجب أن يكون الدقة فى اختيار الموضوعات التى يتصدى للتعامل معها ودراستها من مختلف الجوانب وتبصر الآثار المحتملة والتداعيات المترتبة على اتخاذ قرارات يلتزم بها الرئيس ويلزم الشعب بها. وفى هذا المجال، يقضى كان الواجب الوطنى نحو الرئيس مصارحته بأن قراراته الأولى لم تكن صائبة وافتقرت الدراسة القانونية السليمة والتقييم السياسي الموضوعي، وكانت نتيجتها التصادم مع حكم المحكمة الدستورية العليا وصدور حكم ببطلان قراره بعودة مجلس الشعب المنحل. ثم كان تصديق الرئيس على قانون معايير الجمعية التأسيسية للدستور إجراء غير موفق فى الوقت الذي يعتبر فيه أهل الاختصاص هذا القانون منعدما، وإن إصداره بمعرفة الرئيس كان محاولة لاستباق حكم محكمة القضاء الإداري المنظور أمامها الطعون ضد التشكيل الثاني للجمعية التأسيسية، وهو أمر كان المفترض أن يترفع الرئيس عنه[33]!

ومن أبرز أوجه النقد لأداء "الرئيس المنتخب" وعده بتحقيق حلول عاجلة لمجموعة من المشكلات الجماهيرية، خلال المائة يوم الأولى من الفترة الرئاسية، ولكن، الأداء الفعلي كشف أن وعد "الرئيس المنتخب" كان يفتقر آليات تنفيذية غير تقليدية تتناسب مع محدودية الوقت المتاح للرئاسة لتحقيق إنجازات ملموسة يشعر بها الناس وتساعد على إنهاء تلك المشكلات بالتعامل مع أسبابها الحقيقية وليس المعالجة الوقتية لمظاهرها لتعود أشد وطأة. وغاب عن الرئيس ومعاونيه أنهم يتعاملون مع البيروقراطية المصرية فى الجهاز الإداري للدولة، وأجهزة المحليات التي عايشت مشكلات الجماهير وكانت جزءًا فى نشأتها وتفاقمها!

33- وهذا ما فعلناه في عديد من المقالات الصحفية في جريدتي "المصري اليوم" و"الوطن" و"اليوم السابع" و "الصباح"، والعديد من اللقاءات التلفزيونية والندوات والمؤتمرات السياسية.

الخلاصة

كان فوز د. مرسي بالرئاسة نكبة حقيقية ومحنة للوطن أوجعت قلوب مصر والمصريين بما ارتكبه مرسي من أخطاء وحماقات وصلت به إلى قفص الاتهام في جرائم قتل المتظاهرين والتخابر مع جهات أجنبية والانقياد التام لتعليمات مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين بتنفيذ خطة "التمكين" و"الأخونة" للاستيلاء بالكامل على جميع مفاصل الدولة وإخضاع طافة مؤسساتها لسلطة "الجماعة".

وكانت أكبر خطايا مرسي والخروج على الدستور وإهدار سيادة القانون، ومعاداة الشعب والجيش والشرطة وإطلاق العناصر الإرهابية والتكفيرية ضد الشعب والاحتماء بعناصر حركة حماس وتمكينها من التغول في سيناء. وفي هذا السياق كان ضروريًا أن يواجه المهتمين بالشأن الوطني هذه الخطايا والقرارات والتصرفات الكارثية التي تسبب فيها محمد مرسي بتوجيهات جماعته، فكان أن أصدرت مع الزميلين الوزير أسامه هيكل وزير الإعلام والوزير لطفي مصطفى وزير الطيران المدني. اللذين شرفت بالعمل معهما في حكومة الدكتور عصام شرف من 21 يوليو إلى 7 ديسمبر 2011ـ كتابا بعنوان " د. محمد مرسي... عام من الإخفاق" نشرته دار سما للنشر وتم توزيعه بالمجان قبل ثورة 30 يونيو 2013 بأيام قليلة. وأعيد عرضه في هذا الجزء من الكتاب الحالي بموافقة المؤلفين المشاركين في إعداده.

محمد مرسي...

2012

وعام من الإخفاق

2013



22.50

د .علي السلمي

أسامه هيكل

لطفى مصطفي

سما للنشر والتوزيع

30 يونيو 2013

إهداء

إلى شعب مصر

مقدمة

هذا الكتاب بيان لأهم إخفاقات واخطاء العام الأول لحكم د. مرسي التي بدأها منذ كان رئيسًا لحزب الحرية والعدالة حيث شارك وقتها في كل المواقف التي خططت لها جماعة الإخوان المسلمين للاستيلاء على ثورة الشعب والوصول إلى الحكم.

ثم ما لبث بعد انتخابه رئيسًا للجمهورية أن وضع نفسه في خدمة أهداف الجماعة رغم أنه أعلن تحلله من بيعته للمرشد العام، ونسى وعوده للشعب المصري التي قطعها على نفسه خلال فترة حملته الانتخابية قبل توليه حكم مصر.

ومنذ اللحظة الأولى في فترة الرئاسة الأولى لأول رئيس جمهورية ينتخبه المصريون بعد الثورة، وضح أن " الرئيس المنتخب" قد تجاهل الثورة وأهدافها وشبابها الذين يواجهون الاتهامات بالعمالة وتنفيذ أجندات أجنبية، كما يتعرضون لسيل من الاتهامات في بلاغات يقدمها أنصار "الرئيس المنتخب" للنيابة العامة.

وبمناسبة اقتراب سنة الرئاسة الأولى من نهايتها في الثلاثين من يونيو 2013 ورداً على التقارير التي تصدر عن أعضاء من " الأهل والعشيرة "تعدد فيها "إنجازات" وهمية للدكتور مرسي. وتحقيقًا لآمال الشعب الصابر في حياة تضمن للجميع أبسط حقوقهم الإنسانية العيش، الحرية، العدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانيـــة

وجدنا من الضروري حصر وتسجيل هذا البيان لأهم إخفاقات الرئيس خلال العام الأول من حكمه حتى تكون وثيقة أمام التاريخ لنموذج حكم الإخوان. وقد تم حصرها في 27 إخفاق، ويمر الوطن في الوقت الحالي بمجموعة من المخاطر الناتجة عن هذه السلسلة من الإخفاقات التي تفاعلت مع ظروف محلية وإقليمية ودولية وصلت بها إلى مستوى الأزمة، تلك الأزمات هي:

أزمة الفشل في إدارة ملف مياه النيل وتردي العلاقات مع دول حوض النيل على عهد النظام السابق، والتي لم تحظ بالعناية اللازمة على مدار الفترة الانتقالية بعد الثورة وفي عهد الرئاسة الحالية للدكتور مرسي، رغم أن رئيس الوزراء الحالي كان مسئولًا عن ملف المياه منذ 21 يوليو 2011 وحتى بعد أن أصبح رئيسًا للوزراء منذ 3 أغسطس 2012 وتعيين وزير للري والموارد المائية من اختياره، فهو المتحمل المسئولية في كل وقت.

أزمة افتقاد الأمن في سيناء وسيطرة الجماعات الإرهابية التكفيرية على الموقف هناك، مع غياب التنسيق المفترض بين الرئاسة وهي صاحبة القرار السياسي وبين القوات المسلحة القادرة على اتخاذ القرارات العسكرية. وفي جميع الأحوال تعاني مصر من تدخلات فلسطيني غزة (حماس) واسرائيل والولايات المتحدة الأميركية في سيناء وعدم اكتمال السيادة الوطنية عليها!

التهديد البالغ الخطورة على السلطة القضائية ومن ثم تهديد سيادة القانون واطمئنان الناس إلى العدالة، وذلك بسبب إصرار جماعة الإخوان المسلمين - بدعم معلن وخفي - من الرئيس المنتخب!

الهجمة الإخوانية الشرسة ضد حرية الرأي والتعبير ومحاولات تجريد مصر من رموزها الثقافية وإلغاء التراث الثقافي المصري من فنون وآداب وإبداعات السينما والمسرح والغناء والموسيقي التي لسنين طوال شكلت وجدان العالم العربي والإسلامي، وكانت إحدى ركائز قوة مصر الناعمة.

الحكم بعدم دستورية قانون انتخابات مجلس الشورى، وعدم دستورية الجمعية التأسيسية للدستور، وعدم دستورية قانون الطوارئ فيما قرره لرئيس الجمهورية من سلطات استثنائية!

الإخفـــاق الأكبـــر

عدم الإيمان بدولة القانون

ومحاولات تمرير تشريعات غير دستورية

وإقامة مؤسسات تشريعية على أسس باطلة

وفي الأساس

عدم احترام مبدأ الفصل بين السلطات

إهدار أسس ومقومات الدولة المدنية

القاهرة في يونيو 2013

قائمة الإخفاقات الرئاسية في سنة

رقم	الإخفاقات الرئاسية
1	الترويج لخارطة طريق كارثيـــــــة
2	تبنى الإعلان الدستوري المحقق لأهداف الجماعـــــة
3	استخدام الأحزاب المدنية لتحقيق أهداف الجماعـــــة
4	استغلال المليونيات والحشد لمنع وضع وثيقة مبادئ دستوريـــة
5	الإصرار على الانفراد بالجمعية التأسيسية للدستور وتحصينها بإعلان دستوري باطل
6	التعجل في استفتاء المواطنين على الدستور دون توافق مجتمعـي
7	الصمت الرسمي على هروب د. مرسى من سجن وادي النطـرون
8	الترويج لمشروع وهمى تحت مسمى النهضـــــة
9	نقض اتفاق فيرمونت مع الجبهة الوطنية لحمايـــة الثورة
10	الصمت الرسمي امام الاتهامات بتزوير انتخابات الرئاسيـــة
11	العداء الرئاسي ضد المحكمة الدستوريـــــة
12	عدم تنفيذ أحكام القضاء وتحصين قرارات الرئيس من الطعـــن
13	التعتيم على جريمة اغتيال الجنود المصريين في رفـــح
14	إصدار قرارات رئاسية بالعفو عن إرهابييـــــن
15	خطيئة الإعلانات الدستورية " غير الدستوريـــــة "
16	حصار المؤسسات والصمت على عربدة ميليشيات الجماعـــة
17	الصمت على جريمة الاعتداء على المتظاهرين السلميـــن
18	التربص بالقضـــــــــاء
19	نقض الوعود الرئاسيـــــــــة
20	لتسبب في الانهيار الاقتصـــــــــــادي
21	الفشل في ادارة العلاقات الخارجيـــــــــــــة
22	الفشل في تشكيل الحكومات واختيار الـــــــــــوزراء
23	إهدار فرصة التحول الديمقراطي وتهديد مدنية الدولــــــــــــة
24	الإخفاق في الحفاظ على الأمن القومـــــــــــــي
25	الإخفاق في تطوير محور قناة السويـــــــــــس
26	السماح بالأنفاق مع غزة رغم فتح المنفذ الرسمـــــــــــي
27	تقييد حرية الإعلام والصحافـــــــــــة

إخفاقات الرئيس المنتخب

الترويج لخارطة طريق كارثية

شارك د. مرسي ، باعتباره عضوًا في جماعة الإخوان المسلمين ثم رئيسًا لحزب الحرية والعدالة أثناء الفترة الانتقالية في خطة الجماعة والحزب باستغلال الشعارات الدينية ورغبة الشعب في الاستقرار، في التأثير على المجلس الأعلى للقوات المسلحة لاختيار خارطة طريق كارثية (الانتخابات التشريعية أولًا قبل وضع دستور جديد) ، وذلك لتحقيق مصلحة الجماعة في الفوز بالانتخابات التشريعية وهم الأكثر جاهزية، وقبل أن تعيد الأحزاب المدنية القديمة تنظيم صفوفها، وقبل أن تتنبه قوي الشباب الثوري إلى تأسيس حزب أو أحزاب تعبر عن أهداف الثورة التي فجروها وكانوا أهم ضحاياها.

وقد شن د. مرسي، بصفته رئيس حزب "الحرية والعدالة" - حسب صحيفة المصري اليوم بتاريخ 7 يوليو 2011 - هجوما على دعاة تأجيل الانتخابات، ووصفهم بـ "المرجفون والمثبطون" وبأنهم يسعون لتحقيق مصالح الصهاينة والأمريكان. وقال" خلال مؤتمر عقد، على هامش افتتاح مقر الحزب بمدينة المنصورة "من يقولون إن الأمن في مصر في خطر وإن الانتخابات إذا جرت فهناك دماء ستسيل ولابد من التأجيل هم الصهاينة وأذناب النظام الساقط، يريدون أن يلتقطوا الأنفاس ليعيدوا ترتيب أوراقهم".

وفي خضم تلك المعركة المحتدمة كانت جماعة الإخوان تتقدم التيارات السياسية الإسلامية بشعار "سبتمبر أولا"، في إشارة إلى الموعد الذي كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد حدده لإجراء الانتخابات التشريعية حينما كان الوعد ألا تتجاوز المرحلة الانتقالية ستة أشهر من يوم تكليف المجلس بإدارة شئون البلاد. وكانت جماعة الإخوان المسلمين تعلن عن عزمها المنافسة على ما يقرب من خمسين بالمائة من مقاعد البرلمان، وهم في حالة الفوز بالأغلبية في البرلمان الجديد سوف تكون لهم الغلبة في صياغة الدستور الجديد بما يتفق مع أهدافهم، لهذا كان إصرار الجماعة على أن تكون الانتخابات قبل الدستور.

وجاءت المادة رقم 60 من الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 30 مارس 2011 محققة رغبة الجماعة حيث نصت على أن يجتمع الأعضاء المنتخبون

في أول مجلسين للشعب والشورى، بعد الاستفتاء على تعديلات دستور 1971، لانتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية التي سيعهد إليها بوضع الدستور، بما قطع بأن الانتخابات التشريعية ستكون أولا والدستور تاليًا!

وقد غالت جماعة الإخوان المسلمين، ومن وراءها حزبها الوليد "حزب الحرية والعدالة" في اتهام المؤيدين لوضع الدستور قبل الانتخابات بـ "الانقلاب" على الديمقراطية وعلى إرادة الشعب، وروّجت الجماعة أن المطالبين ب "الدستور أولا" يلتفون على الإرادة الشعبية التي عبرت عنها موافقة ما يقرب من 77% من الناخبين على التعديلات الدستورية. كما حذرت الجماعة المجلس الأعلى للقوات المسلحة من الاستجابة للقوى السياسية المطالبة بالدستور أولًا حيث تلك الاستجابة تمثل انقلابًا من المجلس على الشرعية، فالمجلس "لا يملك الانقلاب على إرادة الشعب".

وفي مواجهة الضغط الذي مارسته الجماعة وحزبها من أجل الدفع بالبلاد في اتجاه الانتخابات أولاً، بدأ شباب الثورة حملة لجمع خمسة عشر مليون توقيع من أجل إعداد وإقرار دستور جديد للبلاد قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية. ولكن كانت مقاومة جماعة الإخوان المسلمين لحملة الدستور أولًا ضارية حيث لا يصب تأجيل الانتخابات البرلمانية والرئاسية في مصلحتها، وكانوا على وعي تام أن الوقت يعمل لصالحهم؛ لأن معظم الأحزاب الجديدة هي في مرحلة التشكيل، وهي غير مستعدة للمشاركة في الانتخابات حاليا. لهذا لا تريد جماعة الإخوان فقدان هذه الفرصة النادرة لتصبح أكثر كتلة مؤثرة في البرلمان المقبل. وكانت الجماعة ومشايعوها من الجماعات السلفية تروّج أن تأجيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لن تؤدي إلى استقرار البلاد. كما كانت جماعة الإخوان المسلمين على اقتناع بأنها البديل الجاهز ليحل محل النظام الذي أسقطته الثورة في أية انتخابات سريعة.

تبني الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011 المحقق لأهداف الجماعة

كان لجماعة الإخوان المسلمين -ود. محمد مرسي عضو مكتب الإرشاد والمتحدث الإعلامي باسمها - دور فاعل في إقناع المصريين أن الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 30 مارس 2011 هو أساس في إدارة شئون البلاد للمرحلة الانتقالية.

وقد تلقفت جماعة الإخوان المسلمين بترحاب واضح قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإعادة تشكيل لجنة صياغة تعديلات المواد في دستور 1971 التي حددها الرئيس السابق مبارك في خطابه يوم 1 فبراير 2011، وكان تأثير الجماعة على ذلك التشكيل الجديد واضحًا إذ ترأس اللجنة المستشار طارق البشري ذو الخلفية الفكرية الإسلامية، وضمت اللجنة في عضويتها عضو الجماعة المحامي صبحي صالح والمرحوم الدكتور عاطف البنا المحسوب على الجماعة وإن لم يكن عضوًا بها.

وسارعت الجماعة إلى تأييد الإعلان حيث كان يصب في مصلحتها وهي الرغبة في التعجيل بالانتخابات التشريعية قبل أن تستعد القوى الثورية والأحزاب المنادية بالدولة المدنية وتكون أقدر على منافسة الجماعة. وجاء تأييد الجماعة لإعلان 30 مارس رغم أن أغلب الفقهاء الدستوريين وقادة القوى السياسية كانوا يرون أنه لا مبرر لذلك الإعلان الدستوري حيث أن دستور 1971 كان ما يزال قائما لم يتم إلغائه إذ نص الإعلان الدستوري الأول الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 13 فبراير 2011 على مجرد " تعطيله " وليس " إلغائه"، وأن الشعب قد وافق في استفتاء 19 مارس 2011 على تعديل مواد في ذلك الدستور وتلك قرينة أخرى أنه لم يلغى.

وكان ذلك الإعلان الدستوري يصب في مصلحة جماعة د. محمد مرسي وحزبه بأن نصت المادة 41 منه على أن " تبدأ إجراءات انتخاب مجلسي الشعب والشورى خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا الإعلان. ويمارس مجلس الشورى اختصاصاته بأعضائه المنتخبين. ويتولى رئيس الجمهورية، فور انتخابه، استكمال تشكيل المجلس بتعيين ثلث أعضائه، ويكون تعيين هؤلاء لاستكمال المدة الباقية للمجلس على النحو المبين بالقانون"، ومعنى ذلك أن جماعة الإخوان وحزبها برئاسة د. محمد مرسي قد ضمنوا إجراء الانتخابات التشريعية في 30 سبتمبر 2011، ولو أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قرر إجرائها يوم 28 نوفمبر حيث كانت الاضطرابات الأمنية تهدد بعدم إتمامها بأمان.

ثم جاءت المادة رقم 60 الشهيرة في ذلك الإعلان لتؤكد لجماعة الإخوان المسلمين وحزبها برئاسة د. محمد مرسي أن مجلسي الشعب والشورى القادمين هما اللذان سيقومان بصياغة الدستور الجديد إذ نصت المادة على أن " يجتمع الأعضاء غير المعينين لأول مجلسي شعب

وشورى في اجتماع مشترك، بدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، خلال ستة أشهر من انتخابهم، لانتخاب جمعية تأسيسية من مائة عضو، تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء".

ومن أجل مساندة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إصداره ذلك الإعلان الدستوري غضت الجماعة وحزبها الطرف عن المادة المعيبة في الإعلان رقم 28 وتعمدت قبولها والتي نصت على "أن تكون قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية نهائية ونافذة بذاتها، غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بوقف التنفيذ أو الإلغاء"، وذلك لتوافق ذلك النص المعيب مع مصالح الجماعة التي كانت مبيته النية على ترشيح أحد قياداتها في الانتخابات الرئاسية وترغب في تحصين النتائج التي سوف تعلنها تلك اللجنة.

ومما يؤكد رغبة الجماعة وحزبها برئاسة د. مرسي ويوضح مسئوليته الشخصية عن العوار في إعلان 30 مارس، أن الجماعة ذاتها اعترضت على مادة مماثلة للمادة 28 جاءت ضمن التعديلات التي تقدم بها مبارك على دستور 1971وتم إقرارها في صلب المادة رقم 76 بعد تعديلها سنة 2005، وذلك وقت أن كان أمل الجماعة في الوصول إلى الحكم منعدم، ولكن مع تزايد أملها في الحكم وقد فازت بأكثرية مقاعد مجلس الشعب في 2011، فقد رفض ممثلوها في ذلك المجلس المساس بالمادة 28 حين مناقشة تعديلات قانون الانتخابات الرئاسية، وكانت حجج الإخوان منحصرة بأن تعديل تلك المادة يتطلب إعلانًا دستوريًا جديدًا لأنه سبق للشعب الموافقة عليها في استفتاء 19 مارس، وأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لا يملك إصدار إعلان دستوري جديد بعد انتخاب مجلس الشعب. وأكدت الأغلبية البرلمانية لحزب "الحرية والعدالة" رفضها لتعديل المادة 28 وضرورة انتظار الدستور الجديد. وقد تجاهلت الجماعة لغرض في نفسها. نص المادة رقم 21 من ذات الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس والتي تقضي بأنه " يحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء"!

الدخول في تحالفات مع أحزاب مدنية بالأساس لخدمة أهداف الجماعة

شارك د. مرسي في استغلال أحزاب وقوى سياسية مدنية في الأساس بقبول الدخول في تحالفات لخدمة أهداف الجماعة، وحينما أصبحت تلك التحالفات عقبة في طريق وصول حزبه "الحرية والعدالة" إلى الأغلبية التي يخطط لها في الانتخابات التشريعية، وضع العقبات في طريقها ونقض عهوده مع الأحزاب المتحالفة معه وانطلق في تطبيق سياسة " المغالبة" بعد أن التزام الجماعة وحزبها هو تطبيق سياسة " المشاركة".

وبدأت الدعوة إلى " التحالف الديمقراطي من أجل مصر" في اجتذاب 34 من الأحزاب التي تنادي بدولة مدنية تضم القوى الليبرالية واليسارية، إلى جانب أحزاب ذات مرجعية دينية. وكان حزبا " الحرية والعدالة" و"الوفد" هما قادة التحالف الذي قال عنه د. مرسي حوار مع جريدة الاهرام يوم 15 أكتوبر 2011 أن " هدف التحالف الديمقراطي هو تشكيل أغلبية برلمانية متجانسة مع معارضة قوية، لنضمن برلمانا مؤثرا. ونسعى إلى ائتلاف برلماني قوي أو تحالف داعم لحكومة ائتلافية لتكون حكومة مستقرة بإرادة الناس، ... فالتحالف الديمقراطي من أجل مصر بدأ بتحالف سياسي ثم انتخابي ثم برلماني.

إلا أنه وبسبب وضوح استراتيجية الجماعة في استغلال" التحالف الديمقراطي من أجل مصر" لمصلحتها، فإنه، وفي غضون أسابيع قليلة، كان قد خرج منه حزب " الوفد" وتقلّص إلى أحزاب ثلاثة هي حزب الحرية والعدالة، والغد الجديد، والكرامة، إضافةً إلى ثمانية أحزاب أخرى صغيرة وغير معروفة. وقد خرجت من التحالف الأحزاب الإسلامية كافة. وأصبح حزب " الحرية والعدالة" يسيطر على التحالف، علمًا أن مرشّحيه شكّلوا 70 بالمئة من الأسماء على لائحة التحالف، و90 بالمئة من المرشّحين للمقاعد المستقلة، بعد أن كانت وعود الجماعة وقيادات " الحرية والعدالة "أنهم لن ينافسوا على أكثر من 30% من مقاعد مجلس الشعب.

وكان السبب الحقيقي في فشل " التحالف الديمقراطي من أجل مصر" هو تراجع الإخوان عن الموقف المُتَّفَق عليه فيما يتعلق بوثيقة المبادئ الدستورية التي كان أعضاء التحالف قد وقعوها بمن فيهم د. مرسي رئيس حزب " الحرية والعدالة" وبقي أن يتفقوا على الجانب الأهم في الوثيقة وهو تحديد معايير اختيار الجمعية التأسيسية لوضع الدستور التي حاربت الجماعة من أجل تجنبها حتى يكون لأغلبيتها المحتملة في الانتخابات التشريعية القادمة

السيطرة على تشكيل الجمعية والانفراد بوضع الدستور. وكان المنطق الذي استخدمه حزب " الحرية والعدالة " في تبرير رفضه لأي اتفاق حول المبادئ الدستورية قبل الانتخابات هو دغدغة مشاعر الجماهير بادعاء أن مثل ذلك الاتفاق سيكون خطوةً لاديمقراطيةً، وسينتهك نتائج استفتاء 19 مارس الذي أقرّ التعديلات الدستورية بما يعد التفافا على الإرادة الشعبية!

استغلال "المليونيات" والحشد للضغط لمنع وثيقة المبادئ الدستورية

" مارس د. مرسي التغرير بالمواطنين الشرفاء ودفعهم إلى تنظيم المليونيات ضد وثيقة المبادئ الأساسية لدستور الدولة الحديثة ومعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور"، بادعاء أن المادتين 9و10 من الوثيقة تؤسسان لتغوّل المؤسسة العسكرية على باقي مؤسسات الدولة وتأليب القوى السياسية وتجنيد المشايعين لجماعة الإخوان المسلمين ضد المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وحقيقة الأمر أن جماعة الإخوان المسلمين وحزبها برئاسة د. مرسي كانوا يحاربون الوثيقة لأنها تضمنت معايير موضوعية لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور تضمن تمثيلًا عادلًا ومتوازنًا لكل أطياف الشعب وهم كانوا يريدون الانفراد بتشكيل الجمعية من جماعتهم ومشايعيهم لكي يضعوا دستورًا يتفق مع أهدافهم في رفض الدولة المدنية في الأساس.

ثم لما دانت لهم فرصة الانفراد بكتابة الدستور ، وفي صورة من أغرب صور التناقض والتدليس على الشعب، جاءت المواد الخاصة بالقوات المسلحة في الدستور الجديد مطابقة لما ثار عليه الإخوان المسلمون في وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، فقد جاءت في المادة رقم 197 " ينشأ مجلس للدفاع الوطني يتولى رئيس الجمهورية رئاسته ويضم في عضويته رئيس مجلس الوزراء ورئيسي مجلسي النواب والشورى ، ووزراء الدفاع والخارجية والمالية والداخلية ورئيس المخابرات العامة ورئيس أركان حرب القوات المسلحة وقادة القوات البحرية والجوية والدفاع الجوي ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة ومدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع. ويختص بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ومناقشة موازنة القوات المسلحة ويجب أخذ رأيه في مشروعات القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى. ولرئيس الجمهورية أن يدعو من يرى من المختصين والخبراء لحضور اجتماع المجلس دون أن يكون لهم صوت معدود".

وتلك المادة تكرار للمادة العاشرة من وثيقة المبادئ الأساسية للدستور التي كانت تنص على أن " ينشأ مجلس يسمى مجلس الدفاع الوطني، ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته، ويختص بالنظر في الشئون الخاصة بالأمن القومي ووسائل تأمين البلاد وسلامتها.. ومناقشة ميزانية القوات المسلحة ويحدد القانون تشكيل مجلس الدفاع الوطني واختصاصاته الأخرى. ويعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد أخذ رأى مجلس الدفاع الوطني وموافقة مجلس الشعب".

ولكن المادة 10 من وثيقة المبادئ الأساسية للدستور لم تعط رئيس الجمهورية ذلك الحق المطلق في دعوة من يشاء من المختصين والخبراء لحضور اجتماع المجلس دون أن يكون لهم صوت معدود الذي أضافه دستور 2012 بما يهدد سرية اجتماعات المجلس ويسمح لرئيس الجمهورية بدعوة أعضاء جماعته وأهله وعشيرتهّ. وزادت المادة 197من الدستور أنها نصت أيضًا على تشكيل المجلس دون أي انتقاص من اختصاصه خاصة "مناقشة ميزانية القوات المسلحة".

ونصت المادة رقم 194من الدستور على أن " القوات المسلحة ملك للشعب مهمتها حماية البلاد والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها، والدولة وحدها هي التي تنشئ هذه القوات. ويحظر على أي فرد أو هيئة أو جهة أو جماعة إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيما ت عسكرية أو شبه عسكرية. ويكون للقوات المسلحة مجلس أعلى على النحو الذي ينظمه القانون."

بينما كان نص المادة 9 من وثيقة المبادئ الأساسية للدستور على النحو التالي:

" الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة، وهي ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها والحفاظ على وحدتها، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة أو حزب إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية. ويبين القانون شروط الخدمة والترقية في القوات المسلحة. والدفاع عن الوطن وأراضيه واجب مقدس والتجنيد إجباري. ينظم القانون التعبئة العامة كما ينظم القانون القضاء العسكري ويحدد اختصاصاته، وللقوات المسلحة مكانتها الخاصة وشئونها التفصيلية المتصلة بالأمن القومي والتي يجب أن تراعى عند مناقشة أمورها الفنية وميزانيتها، والقوات المسلحة كباقي مؤسسات الدولة تلتزم بالضوابط الدستورية والتشريعية. ويكون لها مجلس أعلى يختص دون غيره بالنظر في كافة شئونها، ويؤخذ رأيه في

التشريعات الخاصة بها قبل إصدارها. ورئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ووزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة".

واستكملت المادة 196 من الدستور باقي ما جاء في المادة 9 من وثيقة المبادئ الأساسية للدستور فقد نصت على أن " ينظم لقانون التعبئة العامة، ويبين شروط الخدمة والترقية والتقاعد في القوات المسلحة، وتختص اللجان القضائية لضباط أفراد القوات المسلحة دون غيرها بالفصل في كافة المنازعات الإدارية الخاصة بالقرارات الصادرة في شأنه".

وقد زاد الدستور الذي صاغته جمعية تأسيسية تضم في أغلبيتها أعضاء من حزب " الحرية والعدالة " والأحزاب الدينية ومشايعو الجماعة، الذين نظموا المليونيات للهجوم على وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، بأن نص في المادة 195 على أن يكون وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة ويعين من بين ضباطها، وبذلك يكون الدستور قد قدم هدية إضافية للقوات المسلحة لم تتطرق إليها الوثيقة وأقفل الباب في وجه مطالبات كانت في بدايتها بأن يتم تعيين وزراء مدنيين للدفاع والداخلية.

وبينما كانت المادة 9 من وثيقة المبادئ الأساسية للدستور تنص على أن " ينظم القانون القضاء العسكري ويحدد اختصاصاته"، جاء دستور 2012 وأفرد مادة مستقلة للقضاء العسكري برقم 198 تنص على أن" القضاء العسكري جهة قضائية مستقلة يختص دون غيره بالفصل في كافة الجرائم المتعلقة بالقوات المسلحة وضباطها وأفرادها. ولا يجوز محاكمة مدني أمام القضاء العسكري إلا في الجرائم التي تضر بالقوات المسلحة ويحدد القانون تلك الجرائم، ويبين اختصاصات القضاء العسكري الأخرى.وأعضاء القضاء العسكري مستقلون، غير قابلين للعزل ويكون لهم كافة الضمانات والحقوق والواجبات المقررة لأعضاء الجهات القضائية".

بينما أبقت المادة 116 من الدستور على المبدأ الذي ينص على " يحدد القانون السنة المالية، و طريقة إعداد الموازنة العامة وأحكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها"، وباعتبار أن تعديل قانون الموازنة العامة رقم 87 لسنة 2005قد أجاز في مادته العاشرة أن تكون بعض الموازنات رقمًا واحدًا ، ومنها موازنة القوات المسلحة والسلطة القضائية ومجلسي الشعب والشورى، فإن الدستور الجديد قد حسم عمليًا الجدل الذي أثارته جماعة الإخوان المسلمين وحزبها ومشايعوها بأن وثيقة المبادئ الأساسية للدستور كانت تمنح القوات المسلحة وضعا متميزًا عن باقي سلطات الدولة!

الإصرار على الانفراد بالجمعية التأسيسية للدستور ثم تحصينها بإعلان دستوري "باطل"

وافق د. محمد مرسي -كرئيس لحزب "الحرية والعدالة" قبل انتخابه رئيسًا للجمهورية- على مشاركة أعضاء مجلسي الشعب والشورى المنتخبين في عضوية الجمعية التأسيسية للدستور فضلًا عن اختيارهم لأعضاء الجمعية، برغم المنطق الدستوري الصحيح أن السلطة التشريعية يتوقف دورهم بحسب القراءة القانونية السليمة للمادة 60 من الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011 على مجرد اختيار مائة عضو لتشكيل الجمعية دون أن يكون أي من الأعضاء المنتخبين في المجلسين أعضاء في تلك الجمعية. ويستند هذا المنطق على مبدأ أن السلطة التشريعية لا تنشئ الدستور بل أن الدستور هو الذي ينشئ كل سلطات الدولة ومنها السلطة التشريعية.

وقد استخدمت الجماعة وحزبها برئاسة د. محمد مرسي أسلوب حشد أعضاءها وأنصارها والمغيبين من المواطنين ، الذين يسهل التأثير عليهم بالكلمات الرنانة، بما سمي جزافًا بالمليونيات، بغرض إرهاب الحكومة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة والقوى السياسية المناصرة لفكرة إصدار وثيقة تحدد المبادئ الأساسية الواجب أن تلتزم بها الجمعية التأسيسية عند وضع الدستور الجديد حتى يأتي متوافقًا مع توجهات جميع أطياف الشعب ولا ينفرد فصيل دون غيره بصياغة دستور لا يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية حديثة، دولة تقوم على المواطنة وسيادة القانون والتوازن بين بين السلطات، وضمان التداول السلمي للسلطة.

ورغم مناداة فقهاء الدستور والقوى السياسية بضرورة التزام البرلمان بالمبدأ الأساسي بعدم مشاركة أعضاء مجلسي الشعب والشورى في عضوية الجمعية، اتفق الأعضاء المنتخبون في مجلسي والشورى في اجتماعهم المشترك الذي عقد يوم 24 مارس 2012 على اختيار أعضاء الجمعية بنسبة 50٪ من أعضاء المجلسين و50٪ من خارجهما. وفي ضوء الطعن على ذلك التشكيل، صدر حكم محكمة القضاء الإداري بوقفه في 10 إبريل 2012 بدعوى أنها ضمت أعضاء في مجلسي الشعب والشورى وهو ما قالت المحكمة أنه مخالف للمادة 60 من الإعلان الدستوري ما حدا بالبرلمان إلى تشكيل جمعية تأسيسية أخرى.

وعلى الرغم من جهود المجلس الأعلى للقوات المسلحة لدعوة الأحزاب والقوى السياسية الممثلة في مجلسي البرلمان للاتفاق على معايير موضوعية مقبولة منهم جميعًا لتشكيل الجمعية بما يجنبه الطعن أمام القضاء، ورغم مشاركة حزب د. مرسي في تلك الاجتماعات

التي أنتجت اتفاقًا بين الجميع على تشكيل متوازن للجمعية، إلا أن حزب "الحرية والعدالة" سعى إلى إفشال هذا الاتفاق وأحال موضوع المعايير إلى اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس الشعب لوضع مشروع قانون يحدد معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية، بعد أن أتم بتاريخ 13 يونيو 2012 تشكيل جمعية تأسيسية أخرى متضمنة نفس العوار الذي من أجله صدر الحكم بوقف التشكيل الأول.

ومن العجيب أن مجلس الشعب وافق على مشروع القانون وأرسله إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإصداره، إلا أن المشير طنطاوي رفض التوقيع عليه، ولكن د. مرسي محمد مرسي صدق عليه وتم إصداره برقم 79 لسنة 2012 بتاريخ11 يوليو ونشرته الجريدة الرسمية في عددها الصادر بتاريخ 12 يوليو.ويعتبر تصديق مرسي على هذا القانون في هذا التوقيت محاولة لإضفاء الشرعية على الجمعية التأسيسية المنتخبة على خلاف ما قضى به حكم القضاء الإداري وتحصينها ضد الطعون أمام القضاء.

ومع توالي الدعاوى القضائية أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة المطالبة بحل الجمعية، أحالت المحطمة تلك الدعاوى إلى المحكمة الدستورية العليا وحال حصار ميلشيات الإخوان ومشايعوهم دون انعقاد المحكمة الدستورية العليا في 2 ديسمبر 2012 من إصدار حكمها في دستورية ذلك القانون.

ثم لجأ د. مرسي " رئيس الجمهورية المنتخب" إلى تحصين الجمعية التأسيسية ضد الطعن وذلك حسب ما جاء في الإعلان الدستوري بتاريخ 21 نوفمبر 2012 حيث نصت المادة الخامسة على أنه " لا يجوز لأية جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور"!

ولما كان د. محمد مرسي قد أصدر قرارًا بدعوة المواطنين إلى الاستفتاء على مشروع الدستور وتمت الموافقة عليه في 15 ديسمبر 2012، فقد قضي الأمر وتمكنت الجماعة وحزبها من فرض الدستور الذي أرادوه لمصر.

التعجل في دعوة المواطنين للاستفتاء على مشروع الدستور دون محاولة الوصول إلى توافق مجتمعي

بصفته رئيسًا للجمهورية أخلف دكتور مرسي تعهده للشعب وأحزاب المعارضة والقوى السياسية بإقدامه على دعوة المصريين إلى الاستفتاء على الدستور في يوم 15 ديسمبر 2012 بعد أن أقرت الجمعية التأسيسية مشروع الدستور في جلسة ماراثونية امتدت من الخميس 29 نوفمبر حتى صباح الجمعة 30 نوفمبر 2012.

كما دعا د. مرسي الناخبين إلى الاستفتاء على الدستور رغم تعهده بضرورة التوافق المجتمعي على ذلك الدستور والذي فشل في تحقيقه نتيجة الرغبة الجارفة لحزبه وجماعته في تمرير الدستور بغض النظر عن انسحاب ممثلي القوى المدنية من الجمعية التأسيسية، ورغمًا عن الطعن على تشكيلها أمام قضاء مجلس الدولة الذي أحال القانون الذي أصدره د. مرسي رقم 79 لسنة 2012 بمعايير اختيار أعضاء الجمعية للمحكمة الدستورية العليا لشبهة عدم الدستورية.

وقد جاء قرار د. مرسي بالدعوة إلى الاستفتاء دون الاستفادة من المدة التي حددها في إعلانه الدستوري بتاريخ 11 أغسطس 2012 حين قرر زيادة شهرين على مهلة الستة أشهر التي نص عليها الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 للانتهاء من الدستور. وقد كان الإعلان الدستوري في 17 يونيو عام 2012 قد نص على انه في حالة إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها، يشكل رئيس الجمهورية خلال 15 يوما جمعية تأسيسية جديدة تمثل أطياف المجتمع المصري بعد التشاور مع القوى الوطنية لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال 3 أشهر من تاريخ تشكيلها ويعرض مشروع الدستور على الشعب للاستفتاء في شأنه خلال 30 يوما من تاريخ الانتهاء من إعداده وهو يَجّب جزءا من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 والذي نص على أن الاستفتاء يتم خلال 15 يومًا من الانتهاء من المسودة.

و كان د. مرسي قد وعد خلال حملته الانتخابية بإعادة تشكيل اللجنة التأسيسية لتكون أكثر توازنًا وهو الوعد الذي طالبت بتطبيقه العديد من القوى السياسية ، وقد حاول مرسي امتصاص غضب القوى السياسية المعترضة على اللجنة التأسيسية للدستور بتكوين لجنة

استشارية من بعض الشخصيات العامة التي لم تكن أعضاء في اللجنة التأسيسية للدستور ومع ذلك لم تأخذ الجمعية التأسيسية بتقرير اللجنة الاستشارية عن ما يقرب من 60 مادة رأت اللجنة ضرورة تعديلها قبل إقرار المسودة النهائية ولم يوافق رئيس الجمعية على مناقشة التقرير، وذلك وفقًا لما أفاد به أ.د. صلاح فضل عضو اللجنة الاستشارية آنذاك !

وتتمثل أهم أسباب رفض الدستور المعيب الذي فرضه د. مرسى وجماعته وحزبه على الشعب فيما يلي:

- أن هذا الدستور لا يعبر عن روح ثورة 25 يناير ولا يعكس أهدافها ومطالبها الأساسية " عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية"، فلم يشارك في صنع هذا الدستور أي من شباب الثورة ولا ممثلي الأحزاب والقوى المجتمعية والسياسية المعبرة عن الثورة!
- رفض ما جاء بالمادة (1) من وصف جمهورية مصر العربية بأنها دولة "…. موحدة لا تقبل التجزئة" فإن هذا يثير الشك في احتمال تجزئة الوطن وانفصال أجزاء منه، ونربأ بدستور الثورة الإشارة اليه مرفوض تصريحًا أو تلميحا.
- رفض محاولة تسلل بدايات الدولة الدينية من خلال النص في المادة (4) على أن " يؤخذ رأي هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في الشئون المتعلقة بالشريعة الإسلامية" ونرى الاكتفاء بما قررته المادة (2) من أن "مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع" ومسئولية السلطة التشريعية والسلطة القضائية بمراعاة ذلك الالتزام الدستوري. كذلك نرفض المادة 219 وما احتوته من تفسير لمبادئ الشريعة الإسلامية حيث أن المادة الثانية تكفي.
- وصف النظام السياسي الذي جاء بالمادة (6) من قيامه على "مبادئ الديمقراطية والشورى" يثير كثيرًا من الالتباس حول مفهوم "الشورى" بين أفراد الشعب الذين سيلتزمون بالثوابت الواردة في هذا الدستور. كذلك فإن المادة كان يجب أن تمنع إنشاء الأحزاب السياسية على "أساس ديني".
- لم تفصح المادة (7) عن " مسئولية الدولة" في الحفاظ على الأمن القومي والدفاع عن الوطن وحماية أرضه.

- تفادي المادة (8) التصريح بالتزام الدولة بتحقيق العدل والمساواة والحرية وهي من المطالب الأساسية للثورة، واكتفت المادة بعبارة " تكفل الدولة تحقيق العدل والمساواة والحرية"!

- رفض المادة (10) التي تفتح الباب للتيارات الدينية مروجي الإسلام السياسي وجماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالتدخل في أساس المجتمع حين نصت على أن " تحرص الدولة والمجتمع على الالتزام بالطابع الأصيل للأسرة المصرية، وعلى تماسكها واستقرارها، وترسيخ قيمها الأخلاقية وحمايتها ". كذلك نرفض إسناد دور غير محدد للمجتمع في حماية الأموال العامة كما جاء في المادة (22).

- رفض ما جاءت به المادة (14) من إقرار أي استثناء ولو بالقانون من الحد الأقصى للأجور في أجهزة الدولة.

- رفض نص المادة (27) من أن " للعاملين نصيب في إدارة المشروعات وفي أرباحها" من دون تخصيص أنواع المشروعات يفتح الباب لمشكلات هائلة بالنسبة لمشروعات القطاع الخاص والقطاع الاستثماري، ويجب التخصيص في هذه المادة بأنها تتعلق بالمشروعات العامة.

- رفض ما نصت عليه المادة (52) من حل النقابات والاتحادات والتعاونيات بحكم قضائي وليس فقط حل مجالس إداراتها.

- رفض ما جاء بالمادة (70) من جواز تشغيل الأطفال بعد تجاوزه سن الإلزام التعليمي، والمطلوب تحريم تشغيل الأطفال على الإطلاق.

- رفض الاستمرار في تكون مجلس الشورى فاقد الفاعلية ونرفض كل المواد المتعلقة بذلك المجلس. ومن نرفض ما جاء في المادة (230) من الأحكام الانتقالية بأن "يتولى مجلس الشورى بتشكيله الحالي سلطة التشريع كاملة من تاريخ العمل بالدستور حتى انعقاد مجلس النواب الجديد".

- رفض نص المادة (81) الذي يشترط لممارسة الحقوق والحريات الواردة في الدستور عدم مخالفتها لمقومات الدولة والمجتمع الواردة في الباب الأول منه. ومقتضى ذلك فتح

الباب لتقييد حق المواطن وحريته، خاصة حرية الابداع وحرية التعبير وحرية العقيدة وحرية التظاهر السلمي، في ضوء المادة 4 التي تلزم بأخذ رأي هيئة كبار العلماء بالأزهر في الشئون المتعلقة بالشريعة الإسلامية.

- رفض الدستور الذي غالى في منح رئيس الجمهورية صلاحيات بلغت 29 صلاحية بما يجعل منه فرعونًا.

- العوار الذي أصاب تشكيل المحكمة الدستورية العليا والانتقاص من اختصاصها في الفصل في منازعات التنفيذ (المواد176، 177، 178). ونرفض قصر عدد قضاة المحكمة على رئيس وعشرة أعضاء يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية دون النص على موافقة الجمعية العمومية للمحكمة، مما يهدر استقلال المحكمة. كما نرفض عودة الأعضاء الزائدون عن أقدم عشرة إلى أعمالهم السابقة (المادة 233).

- رفض قصر النص على يختص الجهاز المركزي للمحاسبات في الرقابة على أموال الدولة، دون إشارة واضحة أن رقابة الجهاز تشمل الجمعيات وغيرها من المنظمات غير الحكومية كالنقابات والاتحادات والتعاونيات والأحزاب السياسية. ويبدو تجاهل النص على تلك الجهات مقصود به عدم إخضاع جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الدينية للرقابة.

- رفض الاستمرار في ملكية الدولة للصحف او وسائل الإعلام ويجب أن يتضمن مشروع الدستور نصوصًا توضح مصير الصحف التليفزيون الحكومية (المادة 216).

- رفض منافسة الأحزاب للمستقلين على الدوائر الفردية في الانتخابات التشريعية التالية (المادة 231).

- رفض النص الوارد في المادة 236 من إبقاء ما ترتب على الإعلانات الدستورية الصادرة منذ 11 فبراير 2011 من آثار نافذًا لأن معناه تثبيت كل ما آثار الإعلان الدستوري الصادر من د. مرسي في 21 نوفمبر 2012 والذي ثارت ضده القوى الوطنية.

الصمت الرئاسي عن تفسير واقعة هروب د. مرسي و33 من الجماعة من سجن وادي النطرون

يثير صمت د. مرسي عن واقعة هروبه من سجن وادي النطرون يوم 29 يناير 2011 وعدم توضيحه أسباب سجنه هو وثلاثة وثلاثين من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين أسئلة كثيرة يجب أن يبادر بالإجابة عنها بحكم مسئوليته الدستورية.

كذلك من غير المقبول سياسيًا ولا قانونيًا أن يستمر صمت د. مرسي وجماعته عن الرد على التقارير المتداولة في وسائل الإعلام عن دور حركة حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني في تيسير هروبهم ومهاجمة السجون وأقسام الشرطة يوم 28 يناير، وسر اتصاله بقناة الجزيرة القطرية فور هروبه وزملائه عبر تليفون " ثريا " المرتبط بالقمر الصناعي حيث كانت الاتصالات مقطوعة في هذا التوقيت، وهو ما يطرح تساؤلات أكثر عمن منحه هذا النوع من التليفونات للاتصال؟

أن قضية فتح السجون أثناء ثورة يناير 2011 تمثل قضية وطنية تمس مصداقية وأهلية رئيس الجمهورية بأكثر ما تمثل مشكلة شخصية للدكتور مرسي. وهي قضية تتناولها وسائل الإعلام المصرية والعالمية، فضلًا عن كونها قضية متداولة في أروقة محكمة جنح استئناف الإسماعيلية والتي بدأت في مطالبة مسئولي السجون بالإدلاء بشهادتهم حول ما حدث وقتها.

وفي الوقت الذي يصر فيه الدفاع عن المتهمين في قضية الهروب على استدعاء كبار المسئولين ومنهم الرئيس مرسي والفريق أول السيسي، نجد أن أعضاء في الجماعة ممن تورطوا في واقع الهروب يذكرون أن الاتهامات الموجهة ضد حماس هي "محاولة للتشهير بمرسي"، بينما البعض من معارضي د. مرسي أنه يعد شخصا "فارًا من العدالة" في حكم القانون خاصة أنه لم يقم بتسليم نفسه بعد الهروب وهي جريمة عقوبتها السجن لمدة عامين.

ووفقًا ل" لبوابة الأهرام" كشف مصدر أمني بوزارة الداخلية، أن اسم د. مرسي، مرشح الإخوان المسلمين لانتخابات الرئاسة، كان اسمه موضوعا بكشوف المطلوبين الهاربين من السجون أيام ثورة 25 يناير حتى تقرر العفو عنه في بداية عهد حكومة الدكتور عصام شرف، وأن د. مرسي مرشح حزب الحرية والعدالة كان من بين المستفيدين من عمليات اقتحام السجون، حيث تمكن من الهرب والخروج من السجن يوم 29 يناير 2011 وهو اليوم التالي

لجمعة الغضب بعد أن كان محبوسًا ضمن المعتقلين السياسيين في سجن 2 صحراوي بمنطقة سجون وادي النطرون والتي كانت من أول السجون التي تم مهاجمتها وإخراج من فيهاون الدكتور محمد مرسى كان من بين الأشخاص الذين تمكنوا من الهرب .

إن صمت د. مرسي يجب أن ينتهي وأن يوضح حقيقة هذا الموضوع ومدى صحة قرار اللواء منصور عيسوي، وزير الداخلية السابق بالإفراج عنه وباقي الهاربين بعد الثورة، منهيا اعتقالهم بهذا القرار!

ترويج مشروع وهمى تحت مسمى " النهضة"

شارك د. محمد مرسي في تضليل الشعب والناخبين أثناء الانتخابات الرئاسية بتأكيده على مشروع النهضة وأنه أساس برنامجه الانتخابي، حيث جاء في ذلك البرنامج قوله " إن ما طرحناه في مشروع النهضة من محاور استراتيجية هي إطار عام للجماعة الوطنية المصرية لإعادة تشكيل الأمة كي تكون حاضنة للنهضة وباعثة لقيمها في محاور ثلاث وهي المجتمع الأهلي والدولة والقطاع الخاص"، ثم اتضح بعد ذلك أن هذا المشروع وهم كبير.

وباعتبار د. مرسي كان رئيسًا لحزب الحرية والعدالة ثم أصبح مرشح الجماعة الاحتياطي لرئاسة الجمهورية ثم أصبح المرشح الأساسي بعد استبعاد خيرت الشاطر من قائمة المرشحين، ثم بعد فوزه بالمنصب، فإنه كان وما يزال مسئولا عن الترويج لمشروع "النهضة" الوهمي.

وروّج د. مرسي للمشروع الذي أدعى وجماعته وحزبه أنه ينقسم إلى أربعة مراحل، الأولى تتضمن مرحلة الـ100 يوم من فترة رئاسته، والمرحلة الثانية وهى التأهيل ومدتها سنتان وتستمر حتى عام 2014 وتحوى آليات التعامل مع المشكلات الكامنة والمتراكمة من عهد الرئيس السابق حسنى مبارك من الاحتقان الطائفي والعشوائيات والفقر المدقع، تليها المرحلة الثالثة "البناء والتشغيل" التي تبدأ عام 2016 وتستمر خمس سنوات وتهدف إلى وضع البنية التحتية الأساسية وبداية كسر حاجز الوادي الضيق وتحقيق التوازن بين مستوى المعيشة المصرية ورقعة الأرض، أما المرحلة الرابعة فهي بداية النهضة في المجتمع وهى المتوقع الوصول لها عام2025.

إن قمة التضليل في مشروع " النهضة" قد اتضحت لكل المواطنين بالفشل الذريع في إنجاز ما سمي " خطة المائة يوم"، والمواطنون يعيشون مآسي انفلات الأمن، وفوضى المرور، وسوء حالة الخبز المدعم، والأزمات المتكررة في الوقود، وتراكم جبال القمامة بشكل غير مسبوق في جميع أنحاء مصر. ويتكون المشروع الوهمي من خمس منظومات الأولى هي التي تهدف إلى التداول السلمي للسلطة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وبناء مؤسسات قادرة على نهضة مصر وهذا عكس ما يعيشه المصريون من عدم احترام نظام د. مرسي للقانون وإهداره حقوق الإنسان، وتنفيذه لخطط تمكين الجماعة في الاستيلاء على مفاصل الدولة وأخونة مؤسساتها بما ينفي أي نية للنظام لاحترام قاعدة التداول السلمي للسلطة.

وتتضمن المنظومة الأمنية إعادة هيكلة وزارة الداخلية وإصدار قانون جديد للشرطة، ووضع أسس للتعامل مع المنظومة الشرطية وهو ما لم يتم إذ عادت وزارة الداخلية إلى استخدام القوة المفرطة ضد المواطنين وتبالغ الشرطة في إطلاق القنابل المسيلة للدموع وقتل المتظاهرين بالخرطوش والرصاص الحي بينما يعاني المواطن العادي من حاله انفلات أمنى غير مسبوقة.

وتسعى المنظومتان الاقتصادية والتعليمية للمشروع الوهمي إلى إنقاذ موارد الدولة وتوظيفها، ودعم القطاع الخاص وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتدريب العمالة المصرية وتصديرها للخارج وإلى توفير مناهج للمساهمة في تخريج خريجين مناسبين لكي يساهموا في مشروع النهضة، وكل تلك شعارات كاذبة يدحضها الواقع الاقتصادي والتعليمي الأليم.

ويصل التضليل في الترويج الرئاسي لمشروع النهضة الوهمي لذروته حين نقرأ أن هذا المشروع بدأ في عام 1997 كمحاولة لإعادة ترتيب أفكار المرشد حسن البنا في شكل مشروع يتناسب مع العصر، ووضعت تلك المحاولة في كتاب " أساسيات مشروع نهضة الأمة. قراءة في فكر حسن البنا"، وفي عام 2004 نجحت فرق العمل في المشروع. داخل السجن وخارجه. وداخل مصر وخارجها في وضع الإطار الفكري والاستراتيجي للمشروع بكامله وتبقت الخطط التنفيذية والإجرائية للمشروع، وأن العمل في المشروع قد استؤنف في مارس 2011 حتى أصبح للمشروع إطار تنفيذي تفصيلي يشمل التمويل والتشغيل والمراحل ، وأن الكفاءات ذات الخبرات السياسية على الأرض انهمكوا في مراجعة وضبط خطط التنفيذ محكومة بالبعد

السياسي والاجتماعي للوطن أمثال د. مرسي. وأن جهد ما يقرب من 1000 عالم ومتخصص معظمهم من غير الإخوان شاركوا في إعداده، وأن16 لجنة استشارية متخصصة شاركت في صياغته وبلورته، وللوصول لأفضل أشكال التنفيذ قامت فرق العمل بزيارة أكثر من 50 دولة لنقل تجاربهم . ومن هذه الزيارات تم التوصل إلى 25 تجربة رائدة من 25 دولة .. كي يكون مشروع النهضة جامعًا لكل تجارب النجاح في العالم.

فكيف تعثر المشروع ولم يبدأ تنفيذه حتى رغم وجود د. مرسي على رأس السلطة التنفيذية، وسيطرة الجماعة على الحكومة وعلى السلطة التشريعية ممثلة في مجلس الشورى؟

كيف لم يبدأ تنفيذ المشروع وقد توفرت له كل تلك الخبرات والكفاءات التي تدعي الجماعة وجودها ورئيس الجمهورية عضو الجماعة - الذي شارك في الإعداد والتخطيط للمشروع - في موقع الرئاسة؟

وكيف تكون حكومات د. مرسي بهذا الضعف والهزال الفكري وفقر الكفاءات وهذا الفريق الذي يقترب من 1000 عالم ومتخصص موجودون ومستعدون لوضع المشروع موضع التنفيذ والاستفادة من التجارب الرائدة لخمسة وعشرين دولة؟

إن د. مرسي هو المسئول عن الترويج لذلك الوهم الذي أسمته جماعته " النهضة" وهو في الحقيقة " نكسة".

نقض اتفاق "فيرمونت" مع "الجبهة الوطنية لحماية الثورة"

نقض د. مرسي عهده واتفاقه مع القوى المدنية التي ساندته في مرحلة الإعادة للانتخابات الرئاسية ضد منافسه الفريق أحمد شفيق، إذ لم ينفذ د. مرسي اتفاقه مع "الجبهة الوطنية الحماية الثورة" وبعد أن وقع مع الجبهة " اتفاق فيرمونت" في 22 يونيو 2012 ببنوده الستة الشهيرة:

1. التأكيد على الشراكة الوطنية والمشروع الوطني الجامع الذي يعبر عن أهداف الثورة وعن جميع أطياف ومكونات المجتمع المصري، ويمثل فيها المرأة والأقباط والشباب.
2. أن يضم الفريق الرئاسي وحكومة الإنقاذ الوطني جميع التيارات الوطنية، ويكون رئيس هذه الحكومة شخصية وطنية مستقلة.
3. تكوين فريق إدارة أزمة يشمل رموز وطنية للتعامل مع الوضع الحالي وضمان استكمال إجراءات تسليم السلطة للرئيس المنتخب وفريقه الرئاسي وحكومته بشكل كامل.
4. رفض الإعلان الدستوري المكمل والذي يؤسس لدولة عسكرية، ويسلب الرئيس صلاحياته ويستحوذ السلطة التشريعية، ورفض القرار الذي اتخذه المجلس العسكري بحل البرلمان الممثل للإرادة الشعبية، وكذلك رفض قرار تشكيل مجلس الدفاع الوطني.
5. السعي لتحقيق التوازن في تشكيل الجمعية التأسيسية بما يضمن صياغة مشروع دستور لكل المصريين.
6. الشفافية والوضوح مع الشعب في كل ما يستجد من متغيرات تشهدها الساحة السياسية.

ولم يفي د. مرسي بعد أن فاز بالرئاسة بأي من بنود الاتفاق، سوى أنه استغل وقوف "الجبهة الوطنية لحماية الثورة" بجانبه وبادر بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل حين أصدر أول إعلان دستوري في عهده بتاريخ 11 أغسطس 2012 ونص فيه على إلغاء الإعلان الدستوري المكمل الذي كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أصدره بتاريخ 17 يونيو 2012، ومقابل إلغائه ذلك الإعلان المكمل أعطى. مرسي لنفسه كل السلطات التي كان الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011في مادة رقم 56 قد نص عليها لتكون صلاحيات للمجلس الأعلى للقوات المسلحة - وليس لرئيس الجمهورية - في إطار مسئولية المجلس عن إدارة شئون البلاد، وأول تلك السلطات "سلطة التشريع".

أي أن " الرئيس المنتخب " جمع بموجب إعلانه الدستوري الأول الصادر بإلغاء الإعلان المحمس المجلس الأعلى للقوات المسلحة- بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وهو ما كان يعيبه على المجلس منتهزًا فرصة التأييد العفوي للبسطاء في مصر ومدعيًا بأنه قد ألغى " حكم العسكر " وهو في الحقيقة يؤسس لحكم ظاهرة الرحمة (الديمقراطية) وباطنه فيه العذاب (دكتاتورية الصندوق).

وباستثناء تلك الاستجابة الظاهرية لواحد من بنود اتفاقه مع " الجبهة الوطنية لحماية الثورة " لم ينفذ رئيس الجمهورية صلب الاتفاقية بعد حصوله على أصوات مناهضي منافسه الفريق أحمد شفيق:

- لم يشكل د. مرسي حكومة كفاءات برئاسة شخصية وطنية مستقلة، بل على العكس اختار د. هشام قنديل لرئاسة الوزراء بعد مرور ما يقرب من شهر، ورغم عدم القبول العام والرفض الشعبي له، إلا أن د. مرسي لا يزال يتمسك به ضاربًا عرض الحائط بكل الانتقادات التي تموج بها وسائل الإعلام حتى من داخل حزبه " الحرية والعدالة "،
- لم يحقق الشراكة الوطنية ولم يشرك الشعب في " مشروع وطني جامع " بل ساهم بفاعلية في تقسيم الوطن محتويًا " الأهل والعشيرة " منفذا خطط التمكين والأخونة، ومستبعدا كل الكفاءات الوطنية التي تنتمي إلى قوى سياسية وأحزاب خلاف حزب الجماعة،
- لم يحظ الفريق الرئاسي الذي كونه د. مرسي بأي فرص للمشاركة الجادة والفاعلة في شئون الحكم سوى القلة من أعضاء الجماعة المقربين، واضطر جميع المستشارين وبعض مساعدي الرئيس إلى الاستقالة،
- رغم ما مر بالوطن - ويمر به - من أزمات لم يكوِّن د. مرسي فريق إدارة أزمة يشمل رموز وطنية للتعامل مع الأوضاع المتردية التي تعاني منها البلاد مثال ذلك أزمة مذبحة رفح وأزمة اختطاف الجنود السبعة في سيناء، وأخيرًا أزمة إعلان اثيوبيا بدء العمل في تشييد سد النهضة الذي يجمع الخبراء - ما عدا خبراء الجماعة- على خطورته على حقوق مصر في مياه النيل،
- لم يمارس د. مرسي الشفافية والوضوح مع الشعب في كل ما استجد من متغيرات شهدتها الساحة السياسية، بل على العكس مارس أسلوب الرئيس السابق مبارك في مفاجأة الشعب بإعلانات تدعى " دستورية " وما هي بدستورية، واتخاذ قرارات بفرض ضرائب ثم يضطر إلى الغاءها بعد ساعات من إعلانها.

صمت د. مرسي عن الاتهامات بتزوير الانتخابات الرئاسية لصالحة

كانت تقارير تحدّثت عن وقوع حوادث تزوير لبطاقات التصويت في انتخابات رئاسة الجمهورية الأخيرة لصالح الرئيس محمد مرسي، وراجت شائعات عن أنه تمت طباعة ما يزيد على مليون بطاقة في "المطابع الأميرية" الحكومية عليها علامة الموافقة أمام اسم مرسي، وكان المنافس الفريق شفيق قد طرح هذه القضية مطالبًا بالتحقيق فيها بشفافية مهددًا بأنه قد يضطر إلى اللجوء للمحكمة الجنائية الدولية في حالة عدم التعامل القضائي الصحيح لهذه القضية. وكان قاضي التحقيق المكلف بملف القضية قد اعتذر عن عدم الاستمرار في 14 فبراير الماضي بعد إسناد ملف القضية له في نهاية شهر ديسمبر 2012.

وقد قام وزير الداخلية بتكليف مجموعات عمل من الوزارة بإجراء التحريات والتحقيقات اللازمة، وقاد هذه المجموعات اللواء محمود يسرى وكيل الإدارة العامة للمباحث الجنائية وقتها والذي أصبح مديرا لأمن القليوبية حاليا، وأكد أمام النيابة أن التحريات وعملية جمع المعلومات الأولية كشفت عن وقوع عمليات تسويد لعدد البطاقات المطبوعة في المطابع الأميرية ومطابع الشرطة.

وكان بيان إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية في يوم 24 يونيو 2102 قد أشار إلى أن هناك بطاقات تم تسويدها وغيرها مما أقرته اللجنة من تجاوزات. وفى يوم 22 أكتوبر 2012، تقدم الدكتور شوقي السيد بالبلاغ الذى يشكو فيه من حدوث تزوير أضر بموكله الفريق أحمد شفيق، المرشح السابق للرئاسة وقدم مع البلاغ بعض المستندات منها مداخلة للمستشار فاروق سلطان رئيس لجنة الانتخابات يوم 19 يونيو يؤكد فيها أن ما تم إعلانه من قبل أحد المرشحين أو كلاهما ليست صحيحة، وأن الفرز لا يزال جاريا، كما أكد أنه تم اكتشاف وجود 3 أمناء لجان في البدرشين والفيوم والمنصورة يقومون بتسويد البطاقات وتم حبسهم 4 أيام على ذمة القضية. وفى نفس المداخلة، أشار إلى أن هناك طعونا وصلت إلى 250 طعنا من المرشحين الدكتور محمد مرسى والفريق شفيق على نتائج 250 لجنة عامة، كذلك تصريحات تحمل تهديدات بارتكاب أعمال عنف إذا لم يفز أحد الدكتور مرسى وأن هناك حشودا ستتوجه إلى قصر الرئاسة.

ووصل الأمر إلى إصدار قرار بمنع اربعة من قيادات الإخوان من السفر لتورطهم في قضية تسويد البطاقات الانتخابية في المطابع الأميرية، وهم خيرت الشاطر نائب المرشد العام، وعصام العريان، ومحمد البلتاجي وصفوت حجازي. وهو القرار الذي صدر مساء اليوم السابق لإعلان نتيجة جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية.. وتم إلغاؤه بعد إعلان النتيجة.

إن صمت د. مرسي على الاتهام بأنه استفاد من تزوير بطاقات التصويت في الانتخابات الرئاسية التي تمت في المطابع الأميرية، وعدم محاولته إبراء ساحته بطلب الإسراع في إجراءات تحقيق هذه الاتهامات وبخاصة ما يثيره الفريق شفيق حول هذا الموضوع هو أمر يضعف موقف "الرئيس المنتخب"، وأن اعتماده على أن قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية محصنة حسب المادة 28 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 لن يجدي في مثل هذه الوقائع.

العداء الرئاسي ضد المحكمة الدستورية العليا

اتضح عداء جماعة الإخوان المسلمين وحزبها "الحرية والعدالة" ورئيسه د. محمد مرسي للمحكمة الدستورية العليا حين شرع مجلس الشعب في مناقشة تعديلات على قانون المحكمة ولكن حال حل المجلس دون استكمال خطة الإجهاز عليها. وحسب المستشار طارق البشري أن تلك المحاولة كانت واحدة من أخطاء الجماعة في خلال المائة يوم الأولى من عمر مجلس الشعب، فقد كتب في مقال له أن مجلس الشعب "معروض أمر صحة تشكله ووجوده على المحكمة الدستورية العليا بدعوى تتعلق بمدى دستورية القانون الذي تشكل على أساسه، وأن أكثرية هذا المجلس المسيطرة على قراره لها مرشح حزبي في انتخابات الرئاسة يتنافس معه من ينطبق عليه قانون العزل السياسي إن صحت دستوريته. ومن ثم فالحزب ذو الأكثرية بمجلس الشعب مشتبك في نزاع قضائي مؤثر على مصالحه في دعويين أمام هذه المحكمة" واستطرد المستشار البشري قائلًا: "وفى هذا الظرف عرفت من برنامج تليفزيوني بقناة الجزيرة يوم الأربعاء 2 مايو 2012، ما ذكره رئيس مجلس الشعب لمقدم البرنامج الأستاذ أحمد منصور، من أن أحد أعضاء مجلس الشعب قدم مشروع قانون لإعادة تشكيل المحكمة الدستورية، وأنه أحال المشروع إلى اللجنة التشريعية بالمجلس لدراسته. كما ورد بصحيفة "المصري اليوم" بعدد السبت الموافق 5 مايو 2012 أن الأستاذ كارم رضوان عضو مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين ذكر أن

مطالب الإخوان في مظاهرات اليوم السابق (الجمعة) كان ضمنها طلب تغيير رئيس المحكمة الدستورية العليا "وبرر رضوان طلب إعادة تشكيل المحكمة الدستورية بأن رئيس المحكمة هو المستشار فاروق سلطان الذى رأس في الوقت نفسه لجنة الانتخابات، وأن رئاسته لم يعد الشعب يثق فيها"، كما ذكر ذات الخبر في ذات الصحيفة أن الدكتور أحمد أبو بركة المستشار القانوني لحزب الحرية والعدالة التابع للجماعة قال "إن الحزب يطالب بإعادة تشكيل المحكمة الدستورية العليا بسبب ما سماه وجود ملاحظات عليها منذ أكثر من عشر سنوات، ومنها تعيين رؤسائها من خارجها..." وأن إعادة تشكيل المحكمة يعنى ضرورة تغيير رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية".

ويختتم المستشار البشري حديثه عن محاولة العدوان على المحكمة الدستورية العليا بقوله" وهكذا فإن حزب الحرية والعدالة، كما يريد أن يستخدم أكثريته في مجلس الشعب وسيطرته على المجلس، يريد أيضا أن يستخدم هذه السلطة التشريعية لتحقيق مكاسب حزبية ذاتية، تأثيرا على المحكمة الدستورية وضمانا لبقائه ودعما لمرشحه في الرئاسة، وهو ورجاله لا يدركون ما في قولهم وأقوالهم من عدوان صارخ على السلطة القضائية وتهديد لواحدة من كبرى هيئاتها".

ثم كان موقف العداء الواضح للمحكمة الدستورية العليا من جانب د. محمد مرسي الفائز بمنصب رئيس الجمهورية حين محاولته عدم تأدية قسم رئيس الجمهورية أمام المحكمة الدستورية العليا وممانعته في إذاعة أداء اليمين بالتليفزيون على الهواء مباشرة، وإصراره على تأدية القسم مرة في ميدان التحرير وأخرى بجامعة القاهرة ليقلل من الاهتمام بالقسم الرسمي أمام المحكمة الدستورية العليا.

ثم كانت الهجمة المعلنة في خطاب تليفزيوني للرئيس المنتخب إذ اتهم قضاة من أعضاء المحكمة الدستورية بأنهم يتآمرون ضده دون أن يقدم دليل هذا التآمر.

كذلك فقد صمت " الرئيس المنتخب" تماماً عن حصار المحكمة الدستورية العليا ومنع قضاتها من الدخول اليها وتعطيل انعقاد جلساتها بهدف تعطيل إصدار حكم المحكمة في مدى دستورية قانوني انتخابات مجلس الشورى وقانون معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور رقم 79 لسنة 2012الذي كان متوقعًا صدوره بجلسة الثاني من ديسمبر 2012.

وجاءت فرصة إعداد الدستور الجديد بواسطة جمعية تأسيسية تشكلت من أغلبية من حزب د. مرسي ومشايعيه من أحزاب وتيارات سياسية تناهض المحكمة الدستورية العليا وتدعو

إلى تعديل قانونها تعديلًا جذريًا يجعلها في خندق الموالاة للرئاسية. وكانت نتيجة نصوص الدستور المتعلقة بالمحكمة أن تقلصت اختصاصاتها ونقض عدد قضاتها إلى رئيس وعشرة قضاة فقط مما ترتب عليه استبعاد القضاة الزائدين عن هذا العدد وفي مقدمتهم المستشارة تهاني الجبالي التي كانت من الذين طالتهم اتهامات الرئيس بالتآمر، كما نص الدستور على أن تقتصر المحكمة على الرقابة السابقة دون اللاحقة على دستورية القوانين.

وكانت المحكمة الدستورية العليا قد أصدرت بيانا رفضت فيه وضعها في الدستور، وكانت أهم أوجه رفض المحكمة ما يلي:

أن التعديلات التي أتى بها الدستور الجديد تعتبر ردة للوراء وانتهاكا بالغا لسلطة المحكمة، وسلبا لاختصاصاتها، وتبيح تدخل السلطات المختلفة في شئون المحكمة على نحو يمثل انتهاكا صارخا في عملها ومكتسباتها الدستورية والقانونية المستقرة.

خلو النص باختصاصات المحكمة من ثلاثة اختصاصات رئيسية هي الفصل في تناقض الأحكام النهائية، ومنازعات التنفيذ الخاصة بأحكام المحكمة الدستورية، وطلبات أعضائها.

أن النص الخاص بتعيين أعضاء المحكمة أعطى لرئيس الجمهورية سلطة تعيين رئيس وأعضاء المحكمة بما يشكل ردة غير مسبوقة عن مبدأ استقلال هذه المحكمة واختيار قضاتها كما يمثل تسليطا لإحدى سلطات الدولة وهي السلطة التنفيذية على سلطة آخري على نحو من شأنه أن يتجاهل ما ناضلت من أجله المحكمة الدستورية بعد ثورة 25 يناير بما يقصر سلطة تعيين رئيس وأعضاء المحكمة على الجمعية العامة للمحكمة.

أن إضافة الاختصاص بالرقابة السابقة على دستورية مشروعات القوانين من شأنه أن يحصن القوانين من الرقابة اللاحقة على نحو غير ملزم للسلطة التشريعية في أن تلتزم بما أبدته هذه المحكمة من أوجه العوار الدستوري بقرارها الصادر بهذا الشأن.

ثم جاءت الدعوة التي ينادي بها أعضاء في مجلس الشورى مطالبين رئيس الجمهورية لإجراء استفتاء لحل المحكمة الدستورية العليا، وذلك استباقًا لحكم المحكمة المنتظر في قضية حل مشكل الشورى لعدم دستورية قانون انتخابه كما حدث بالنسبة لمجلس الشعب.

عدم تنفيذ الرئيس المنتخب للأحكام القضائية.. وتحصين قراراته ضد الطعن أمام القضاء

استهلال د. مرسي رئاسته بمخالفة حكم المحكمة الدستورية العليا الذي قضى بعدم دستورية مواد في قانون انتخابات مجلس الشعب مما ترتب عليه حل المجلس. وبالمخالفة لذلك الحكم الدستوري أصدر " الرئيس المنتخب" قراره رقم 11 لسنة 2012 في 8 يوليو 2012 بسحب القرار رقم 350 لسنة 2012 اعتبار مجلس الشعب منحلًا، وعودة مجلس الشعب المنتخب لعقد جلساته وممارسة اختصاصاته المنصوص عليها بالمادة 33 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011.

ونظرًا للرفض المجتمعي وثورة الهيئات القضائية ضد هذه المخالفة الصارخة للحكم الدستوري ورفض المحكمة الدستورية العليا عذا التغوّل على سلطاتها، قضت في يوم العاشر من يوليو 2012 بوقف تنفيذ قرار الرئيس محمد مرسي بدعوة مجلس الشعب للانعقاد. وأضافت أنها " أمرت بتنفيذ حكمها السابق الصادر في 14 يونيو 2012 ببطلان قانون انتخابات مجلس الشعب الذي جرت بموجبه الانتخابات، بما يترتب على ذلك حل المجلس، واعتباره غير قائم بقوة القانون".

ثم اضطر "الرئيس المنتخب" إلى إلغاء قراره بعد حكم المحكمة الدستورية وبعد أن أمهلته الهيئات القضائية المختلفة في مصر، 36 ساعة لإسقاط قراره بدعوة مجلس الشعب للانعقاد. واستمر "الرئيس المنتخب" على سياسته في تحدي الأحكام القضائية وتشجيع المسئولين في الدولة بعدم تنفيذ الأحكام القضائية التي تصدر ضدهم، وكان المثال الصارخ على هذا التجاهل لأحكام القضاء رفض الرئاسة تنفيذ الحكم القضائي الصادر لصالح النائب العام السابق د. عبد المجيد محمود ببطلان قرار رئيس الجمهورية بتعيين النائب العام طلعت إبراهيم، كما أصر د. مرسي على استمرار النائب العام غير الشرعي في مباشرة مهام وظيفته ضاربًا عرض الحائط بثورة القضاة وأعضاء النيابة العامة الرافضين لاستمراره.

وكانت محكمة استئناف القاهرة قضت، بإلغاء قرار د. محمد مرسي بعزل المستشار عبدالمجيد محمود النائب العام السابق، وسمحت بالتالي بعودته إلى منصبه ، وكان الإعلان الدستوري الذي أصدره د. مرسي في 21 نوفمبر 2012 نص على تعيين النائب العام من بين

اعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات، تبدأ من تاريخ شغل المنصب، الأمر الذي أثار جدلا واسعا بسبب اعتبار القرار خطوة تلتف على نص القانون الذي يحظر عزل النائب العام، وقد اعتبر مجلس القضاء الأعلى أن ذلك الإعلان الدستوري يتضمن اعتداء غير مسبوق على استقلال القضاء وأحكامه، واحتج عدد كبير من القضاة ووكلاء النيابة على الخطوة في ديسمبر الماضي، وعلّق الآلاف منهم العمل بالمحاكم والنيابات المختلفة.

التعتيم على جريمة اغتيال أبناء مصر من الجنود في رفح

د. مرسي مسئول عن التعتيم على تفاصيل جريمة اغتيال 16 من جنود حرس الحدود في رفح بسيناء التي وقعت في الخامس من أغسطس 2012وعدم كشف الستار حتى اليوم عن مرتكبيها، والذي أعلن أنه سيقود بنفسه العملية نسر التي كان هدفها اعتقال المتورطين في تلك الجريمة النكراء وملاحقة أوكار الإرهاب في سيناء وتطهيرها من العناصر الإجرامية المتشددة والمتخفية وراء ستار الدين.

واستخدم د. مرسي هذه الجريمة وأطاح باللواء مراد موافي رئيس المخابرات العامة بادعاء أنه فشل في واجبات وظيفته، برغم أن السبب الحقيقي في عزله هو ما صرح به من أنه أطلع الرئاسة والقيادات الأمنية المختصة بكافة المعلومات التي وردت للمخابرات العامة للتحذير من تلك الجريمة ومنها التحذير الذي أعلنته إسرائيل!

كذلك فشل رئيس الجمهورية في إقناع الشعب بمبرر عزله لرئيس جهاز المخابرات العامة داعيًا إلى استمراره في التخلص من قيادات القوات المسلحة، فأحال اللواء حمدي بدين قائد الشرطة العسكرية وقائد الحرس الجمهوري إلى التقاعد بحجة أنهما فشلًا في تأمين رئيس الجمهورية أثناء تشييع جثامين الشهداء من أمام مسجد آل رشدان.

كما كانت الفرصة سانحة لرئيس الجمهورية لاستخدام تلك الجريمة كمبرر لإحالة المشير محمد حسين طنطاوي والفريق سامي عنان إلى التقاعد توطئة لإلغاء الإعلان الدستوري المكمل الذي كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أصدره في 17 يونيو 2012، وإصدار الإعلان الدستوري في 11 أغسطس 2012 الذي أتاح للرئيس الجمع بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية!

واليوم وقد مر عام على حادث الاغتيال الإجرامي لجنودنا في رفح، يطالب المصريون رئيس الجمهورية بتحمل مسئوليته الدستورية باعتباره المسئول التنفيذي الأول في البلاد وباعتباره أيضًا من تصدى لقيادة العملية نسر عقب الحادث، للكشف عن نتائج التحقيقات والوفاء بتوعده منفذي العملية بأشد العقاب!

نريد من "الرئيس المنتخب" الإجابة عن تساؤلات مهمة:

- مدى علم الرئيس بتورط حركة حماس أو بعض عناصرها في الجريمة؟
- مدى علم الرئيس بتورط عناصر من الذين شملتهم قرارات العفو الرئاسي في الجريمة؟
- مدى صحة التقارير التي أفادت بأن حماس قد أبلغت المخابرات العامة المصرية بأسماء منفذي الجريمة؟
- مدى دقة التصريحات التي أدلى بها اللواء مراد موافي مدير المخابرات العامة المقال بأنه أبلغ السلطات المعنية - منها الرئاسة - بالمعلومات حول الجريمة قبل وقوعها؟
- وأخيرًا، متى يفي "الرئيس المنتخب" بقسمه أن ينتقم للشهداء؟

إصدار قرارات رئاسية بالعفو عن إرهابيين

أصدر "الرئيس المنتخب" قرارات بالعفو عن مجموعة من الإرهابيين المتهمين في قضايا دون تفسير أسباب ومبررات ذلك العفو. وكان د. مرسي قد القرارات الجمهورية التالية:

- القرار رقم 57 بتاريخ 91 يوليو 2012 في شأن العفو عن العقوبة لبعض المحكوم عليهم بمناسبة شهر رمضان المبارك،
- القرار رقم 58 في 19 يوليو 2012 في شأن العفو عن باقي العقوبة بالنسبة لبعض المحكوم عليهم بمناسبتي الاحتفال بالعيد الستين لثورة 23 يوليو عام 1952 والاحتفال بعيد الفطر المبارك الموافق الأول من شوال عام 1433 هجرية،
- القرار رقم 75 في 26 يوليو 2012 في شأن العفو عن باقي العقوبة بالنسبة الى بعض المحكوم عليهم بمناسبة حلول شهر رمضان المعظم،
- القرار رقم 122 بتاريخ 16 أغسطس 2012 في شأن العفو عن العقوبة بالنسبة لبعض المحكوم عليهم،
- القرار رقم 36 بتاريخ 26 يناير 2013 فى شأن العفو عن باقي مدة العقوبة بالنسبة الى بعض المحكوم عليهم بمناسبة الاحتفال بثورة 25 يناير وعيد الشرطة لعام 2013.

وقد أشارت تقارير صحفية أن من بين المتورطين في الهجوم على الجنود المصريين في رفح هم من العناصر الجهادية الذين أفرج عنهم في عفو رئاسي من الرئيس المصري محمد مرسي، وقالت مصادر في هذه التقارير أن أربعة من العناصر "الجهادية" الذين أفرج عنهم في إطار عفو رئاسي قبل 45 يوما توجهوا الى سيناء مباشرة عقب الافراج عنهم وانضموا لزملائهم من العناصر التكفيرية في شمال سيناء وشاركوا في تنفيذ العملية في الخامس من أغسطس 2012 والتي أدت إلى استشهاد 16 ضابطا وجنديا مصريا وإصابة سبعة آخرين بجراح. وأشارت المصادر أيضا أن العناصر السبعة الذين قتلهم الجيش الإسرائيلي وسلم جثثهم للسلطات المصرية، تمكن الطب الشرعي من تحديد هوية خمسة منهم، بينهم ثلاثة مصريين أحدهم من أحد العناصر المفرج عنها بقرار رئاسي. لهذا يطالب المصريون بالكشف عن هوية من شملتهم قرارات العفو الرئاسي وبيان نوعية الجرائم التي ارتكبوها ومبررات العفو عنهم وما إذا كان من بينهم من تورط في حادث رفح أو حادث اختطاف الجنود السبعة في سيناء أو غيرها من جرائم ارتكبت ضد الجنود المصريين من القوات المسلحة والشرطة أو ضد الأهالي.

خطيئة الإعلانات الدستورية " غير الدستورية "

استخدم د. محمد مرسي " لعبة الإعلانات الدستورية" لتحقيق سيطرته على الحكم بأسلوب يناقض الديمقراطية ويؤسس لنظام ديكتاتوري مغلف اكتشفه الشعب من أول لحظة فرفضه وكذلك كل منظمات ومؤسسات الدولة التي استهدفت تلك الإعلانات الدستورية إخضاعها لسلطة " رئيس الجمهورية المنتخب".

يتميز حكم د. محمد مرسي بادعائه الديمقراطية، ولكنها في حقيقة الأمر ديكتاتورية مغلّفة تعتمد على فلسفة المغالبة وإقصاء المختلفين في الرأي مع جماعته وحزبها في الأساس. وبعد انتخابه رئيسًا للجمهورية، اتضحت سياساته المنحازة إلى فكر وتوجهات جماعة الإخوان المسلمين وحزبها.

وكانت بداية هذا المنطق غير الديمقراطي في الحكم مع إصدار الإعلان الدستوري الأول في عهده في 11 أغسطس 2012. بعد أقل من أسبوع على مجزرة رفح التي راح ضحيتها ستة عشر جنديًا من أبناء القوات المسلحة. ، وكان هدفه الظاهر هو إلغاء الإعلان الدستوري

المكمل الذي صدر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم 17 يونيو 2012، ولكن الهدف الحقيقي كان أن يجمع رئيس الجمهورية بين السلطة التشريعية السلطة التنفيذية، والتمويه على الشعب بأنه حريص على الاستجابة إلى مطلب القوى الوطنية بإعادة تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، فقد نص ذلك الإعلان الدستوري على أنه "إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها، يشكّل رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يومًا جمعية تأسيسية جديدة، تمثل أطياف المجتمع المصري بعد التشاور مع القوى الوطنية، لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض مشروع الدستور على الشعب؛ لاستفتائه في شأنه خلال ثلاثين يومًا من تاريخ الانتهاء من إعداده..".

وفي اليوم التالي لإصداره الإعلان الدستوري الأول في عهده، وفي تطور مفاجئ على الساحة السياسية المصرية، أصدر اد. مرسي محمد مرسي قرارًا جمهوريًا بإحالة كلٍّ من المشير محمد حسن طنطاوي وزير الدفاع القائد العام للقوات المسلحة، وكذلك رئيس أركان حرب القوات المسلحة الفريق سامي عنان إلى التقاعد وتعيينهما مستشارين للرئيس.

ثم أصدر د. مرسي الإعلان الدستوري الثاني في عهده يوم21 نوفمبر 2012 بعد أيام من احتفال جماهير الشعب بالذكرى الأولى لموقعة "شارع محمد محمود" واستشهاد ضحايا جدد في مواجهة قوات الشرطة التي لم تختلف ممارساتها عما كانت عليه أيام نظام مبارك والعادلي، والذي ترتب عليه نتائج كارثية تمثلت في انقسام الوطن وتفاقم الاحتقان المجتمعي. وكانت النتائج التي حققها " الرئيس المنتخب" من إصدار ذلك الإعلان هي:

جعل القرارات الرئاسية نهائية غير قابلة للطعن من أي جهة أخرى منذ توليه لرئاسة حتى انتخاب مجلس شعب جديد.

- إقالة النائب العام المستشار/ عبد المجيد محمود واستبدال المستشار طلعت إبراهيم به.
- عدم جواز حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور.
- تمديد فترة كتابة الدستور الجديد لمدة شهرين.
- إعادة محاكمات المتهمين في القضايا المتعلقة بقتل وإصابة وإرهاب المتظاهرين أثناء الثورة.

ورغم الرفض الجماهيري كان د. مرسى يصر على ذلك الإعلان الدستوري هو قمة الديمقراطية وأن هدفه تحقيق أهداف الثورة. وتبدو المفارقة الرهيبة في أنه يرى أن حماية الثورة وتأكيد الديمقراطية هما بتنصيب نفسه حاكمًا فوق القانون وتقييد السلطة القضائية ومنع الناس من ممارسة حقهم الطبيعي الاحتكام إلى القانون وسلطة القضاء!

ويبدو " الرئيس المنتخب" غير مهتم بقوى المعارضة والحشود الرافضة لإعلانه غير الدستوري، ولكنه في ذات الوقت يبدو مقتنعًا بأن 90% من الشعب يؤيدونه، وما زال يردد مقولة "إنه رئيس كل المصريين، يسمع للرافضين والمؤيدين"، ولكنه هو من يتخذ القرار ويغض النظر عن مدى مصادمة قراراته للقانون والدستور اللذين أقسم على احترامهما، ومهما كانت تلك القرارات متصادمة مع أحكام القضاء والرأي العام الوطني!

وقامت القوى الوطنية وأسرة القضاء المصري وشباب الثورة والشعب بالإعلان عن الغضب والمناداة بإلغاء الإعلان غير الدستوري، وإعلان رفضهم لاستيلاء جماعة الإخوان على الحكم وإهدار كل الفرص لتحقيق أهداف الثورة. وقد تشكلت في ذلك الوقت " جبهة الإنقاذ الوطني" لمقاومة ديكتاتورية الحكم والدفاع عن الديمقراطية وحق الشعب في حياة دستورية صحيحة.

وفي مواجهة الغضب الشعب المتصاعد، أصدر د. مرسي إصدار إعلانًا دستوريًا ثالثا في 8 ديسمبر 2012 موهمًا الشعب بأنه إلغاء للإعلان الدستوري الصادر في 21 نوفمبر 2012 ولكنه في الحقيقة نص على إلغاءه مع بقاء صحيحًا ما ترتب على ذلك الإعلان من آثار. وقد استكمل الدستور الذي مرره د. مرسي وأعوانه هذه الهجمة غير الديمقراطية فنص في مادته الأخيرة رقم 236 على " تلغى جميع الإعلانات الدستورية الصادرة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الجمهورية منذ الحادي عشر من فبراير سنة 2011 وحتى تاريخ العمل بالدستور ويبقى نافذًا ما ترتب عليها من آثار في الفترة السابقة".

الصمت الرئاسي على حصار المؤسسات وعربدة ميلشيات الجماعة ومشايعيها

تميز حكم "الرئيس المنتخب" د. محمد مرسي بانفلات أمني ممنهج يدبره وينفذه ميلشيات الجماعة ومشايعيها من طوائف وجماعات تنسب نفسها إلى الإسلام، في نفس الوقت الذي تتغاضى الرئاسة والحكومة ـ ممثلة في وزارة الداخلية ـ وتغض الطرف عامدة عن هذا الانفلات الأمني الذي يصب في مصلحة الحكم والجماعة.

وأشهر أحداث الحصار غير القانوني الذي تم بعد أسابيع قليلة من بداية حكم د. مرسي هو العدوان على المحكمة الدستورية العليا ومنع رئيسها وقضاتها من دخول المحكمة وعقد جلساتها. بسبب الحصار الذي فرضه آلاف المتظاهرين، من المنتمين إلى جماعة "الرئيس المنتخب"، فاضطرت المحكمة إلى إرجاء النظر في الدعاوى التي تطالب ببطلان مجلس الشورى، والجمعية التأسيسية للدستور.

واحتشد ما يقرب من خمسة آلاف شخص أمام مقر المحكمة الدستورية ورددوا هتافات مناوئة للمحكمة، كما اتهموا قضاتها بالسعي لـ "هدم مؤسسات الدولة المنتخبة"، وأقام المتظاهرون منصة أمام بوابتي الدخول للمحكمة، كما قاموا بوضع مكبر صوت عليها، رددوا فيه الهتافات المناوئة للمحكمة وقضاتها، ورفعوا لافتات وشعارات تؤيد الإعلان الدستوري الصادر مؤخرًا، ومشروع الدستور الذي كان مطروحا للاستفتاء.

ورغم انتشار عشرات العربات المصفحة، وعربات نقل الجنود، وسيارات الإسعاف والإطفاء، وذلك بعد أن طلب أعضاء المحكمة من وزارة الداخلية تكثيف الإجراءات حول المبنى، بما يسمح لهم بالوصول إلى المحكمة، وعقد الجلسة المقررة سلفا، إلا أن الرئاسة لم تعلن حتى شجبها واستنكارها لذلك الحصار لأهم مؤسسة قضائية في مصر والعالم إذ تعتبر ثالثة المحاكم الدستورية على مستوى العالم.

وبدلًا من يدعو حزب "الرئيس المنتخب" وجماعته أنصارهم لفك الحصار عن المحكمة وقضاتها، أو دعوة وزارة الداخلية لتطبيق القانون بحق هؤلاء الخارجين عن القانون الذين لم يكتفوا بحصار مبنى المحكمة بل قطعوا أيضًا طريق الكورنيش، وجه رئيس حزب "الحرية والعدالة "نداءً إلى جميع المتظاهرين" حول مبنى المحكمة الدستورية، دعاهم فيه إلى "الالتزام بقواعد التظاهر السلمي، التي يحددها القانون."

إن حصار للمحكمة الدستورية العليا مثل حالة من الانفلات القانوني الممنهج برعاية الدولة الذي يتناقض مع ما القسم الرئاسي باحترام الدستور والقانون ويتنافى مع شعارات احترامه للقضاة والسلطة القضائية.

من جانب آخر لزم " الرئيس المنتخب" جماعته وحزبه وحكومته الصمت التام عن حصار مدينة الإنتاج الإعلامي والذي روّع العاملين بالمدينة والمترددين عليها وتكرر عدة مرات في إطار الهجمة الممنهجة لنظام الحكم ضد الإعلام والإعلاميين.

كما تكررت أحداث عنف من جانب ميلشيات الجماعة وحلفاءها من جماعة أبو إسماعيل وغيرهم الذين نظموا هجمات على مقر حزب "الوفد" وصحيفة " الوطن" وهددوا باقتحام قسم شرطة الدقي، وفي جميع تلك الحالات لم تحرك الرئاسة ساكنًا ولم يجد القانون طريقه لمعاقبة هؤلاء الذين يروعون الآمنين من أفراد الشعب ومن معارضي د. مرسي وجماعته.

كما لم يعلق " الرئيس المنتخب" أو جماعته وحزبه على ما قامت به مجموعات تابعة للجماعة الإسلامية وحزب البناء والتنمية، من الطواف بشوارع بعض الصعيد، مرتدين زيًا موحدًا يحمل شعار الجماعة، حاملين رايات مكتوبًا عليها "وأقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه"، و" إن الحكم إلا لله"، باعتبار أن هذا الاستعراض مجرد بداية لقوة الشرطة البديلة التي تنوى الجماعة الدفع بها في الشارع لحفظ الأمن حال انسحاب الشرطة أو تقاعسها عن حماية المواطنين.

وترى القوى السياسية الوطنية، إن هذا التصعيد يأتي ضمن مخططات تيار الإسلام السياسي لإسقاط جهاز الشرطة وتحويل الدولة إلى دولة ميليشيات، في الوقت الذي لزم فيه الرئيس وجماعته وحزبه، ووزارة الداخلية جانب الصمت.

الصمت على الاعتداء على المتظاهرين السلميين

شهدت السنة الأولى من رئاسة د. مرسي أحداث عنف شاركت فيها ميلشيات الإخوان وجماعات الإسلام السياسي، بدعم ومساندة من أجهزة وزارة الداخلية مع التجاهل الرئاسي للشهداء والمصابين الذين أعادوا لأذهان الشعب أيام العنف واستخدام القوة المفرطة من الشرطة والأمن المركزي أيام مبارك وتابعه العادلي!

وتكررت احداث محمد محمود ثانية في الاحتفال الذي قام به الشباب لإحياء ذكرى أحداث محمد محمود الأولى، حيث عاد شبح القمع وقتل المتظاهرين من جديد ،وقد قام عدد كبير من قوات الأمن المركزي باقتحام ميدان التحرير من شارع القصر العيني وهي تسير بحماية مدرعتي شرطة مما أدى الى تراجع المتظاهرين باتجاه المتحف المصري و شارع طلعت حرب. وقد أعادت مشاهد إطلاق القنابل المسيلة للدموع والقتلى والجرحى إلى الاذهان مشاهد سابقة ابان حكم المجلس العسكري، وخاصة التي ظهر فيها رجال الجيش والامن يعتلون مبنى مجلس الشعب ويعتدون على المتظاهرين ويقومون برشقهم الحجارة، وقد تكررت تلك المشاهد عند مدرسة الليسيه الفرنسية حيث اعتلت قوات الامن سطح المدرسة وقاموا بالاعتداء على المتظاهرين المتواجدين في الشارع بنفس الاسلوب. فيما قامت قوات الامن على الارض بمهاجمة المتظاهرين بالحجارة والمولوتوف والقنابل المسيلة للدموع.

ثم وقعت أحداث بورسعيد التي تطورت بشكل درامي في أعقاب الحكم على المتهمين من مشجعي النادي المصري البورسعيدي في مجزرة أول فبراير 2012. وشهدت المدينة أعمال عنف استخدمت الشرطة فيها أقصى درجات القوة حتى جنائز الضحايا لم تسلم من العدوان عليها حتى بلغت الحصيلة ما يقرب من 70 قتيل ومئات الجرحى، وأعلن أهل بورسعيد العصيان المدني وامتد إلى باقي مدن القناة التي لم يجد " الرئيس المنتخب " حلًا لها سوى إعلان حالة الطوارئ وحظر التجوال لساعات محددة لمدة ثلاثين يوما، وقابل أهالي مدن القناة تلك القرارات بالسخرية ورفضوا الامتثال لها من أول لحظة حتى نهاية المدة.

ثم كانت أحداث الاتحادية، التي شهدت عمليات قتل وتعذيب، تحت إشراف الشرطة والجيش، كانت الدافع الأساسي لانتشار العنف، حيث شن الآلاف من مؤيدي جماعة هجومًا واسعًا على المتظاهرين المعارضين الذين كانوا يعتصمون أمام قصر الاتحادية الرئاسي بعد تظاهرة حاشدة بمشاركة عشرات الآلاف، للمطالبة بسقوط الديكتاتورية الجديدة ورحيل النظام والرئيس محمد مرسي. واستجاب آلاف الإسلاميين لدعوة الجماعة ووقعت صدامات عنيفة بالحجارة وقنابل المولوتوف بين ميلشيات الجماعة ومشايعيها وبين المتظاهرين المعارضين الرافضين للإعلان الدستوري الذي اصدره مرسي في 22 نوفمبر الماضي، وللدعوة إلى الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد المفصل على قياس الإسلاميين.

إن دكتور محمد مرسي مسئولية كاملة عن السماح لميليشيات جماعته بمهاجمة المتظاهرين السلميين، حيث أدعى بأن التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة أثبتت قيام المتظاهرين بأعمال عنف ولهم مصادر للتمويل، وقد ناقض المحامي العام لنيابات شرق القاهرة عدم صحة الاتهامات التي وجهها الرئيس في خطاب مذاع ثم اتخذ قراره بالإفراج عن جميع المحتجزين.

وفي تطور آخر، وقعت أحداث "الخصوص" التي شهدت عمليات عنف، لم تنته إلا بعد تشييع جثث 7 ضحايا، تلاها مباشرةً اشتباكات "الكاتدرائية المرقسية" في منطقة العباسية، التي سقط فيها نحو 89 مصابًا وقتيلين.

التربص بالقضـــاء

بدأت محاولات نظام د. مرسي التغوّل ضد السلطة القضائية والتربص بالقضاة والمستمرة حتى الآن منذ المحاولة الأولى لإقالة النائب العام د. عبد المجيد محمود. ولما فشلت المحاولة الأولى نظرًا للوقفة الرائعة لنادي القضاة وأعضاء النيابة العامة ضد محاولة عزل النائب العام، التي حاول " الرئيس المنتخب" تصويرها على أنها ترقية لمنصب سفير في دولة الفاتيكان، حتى صدر الإعلان الدستوري في 21 نوفمبر 2012 الذي أطاح بالنائب العام وتم تعيين نائب عام على غير ما يقضى به قانون السلطة القضائية. واستكمل د. مرسي عدوانه على القضاء بنصوص الإعلان الدستوري المشار إليه فالمادة الأولى منه تفرض أن تعاد التحقيقات والمحاكمات في جرائم القتل والشروع في قتل وإصابة المتظاهرين وجرائم الإرهاب التي ارتكبت ضد الثوار بواسطة كل من تولى منصبا سياسيا أو تنفيذيا في ظل النظام السابق وذلك وفقا لقانون حماية الثورة وغيره من القوانين. وهذا النص مختلف عليه إذ لا يجوز محاكمة إنسان مرتين عن نفس الجريمة إلا لو ظهرت أدلة. وقضت المادة الثانية بأن الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات السابقة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في 30 يونيو 2012 وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض بقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أية جهة قضائية. وكانت المادة الثالثة خاصة بتعيين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية

لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ شغل المنصب، كما قضت المادة الخامسة أنه لا يجوز لأية جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور.

وتجاهل " الرئيس المنتخب " وعده لرؤساء الهيئات القضائية بأن مشروع تعديل قانون السلطة القضائية المقدم إلى مجلس الشورى لن يناقش إلا بعد انعقاد مؤتمر العدالة وأن الرئيس يتعهد بتقديم ما يتفق عليه قضاة مصر في مؤتمرهم إلى مجلس الشورى. ولكن مجلس الشورى ونواب حزبه يصرون على مناقشة هذا القانون لتمريره بهدف تخفيض سن التقاعد للقضاة ليكون 60 سنة ويتم بذلك إحالة ما يقرب من 3500 قاض إلى التقاعد.

ويقع ضمن التغوّل ضد السلطة القضائية عدم احترام أحكام القضاء ورفض " الرئيس المنتخب " تنفيذ حكم محكمة الاستئناف بإبطال قرار تعيين النائب العام الحالي والإصرار على استمراره في منصبه رغم رفض القضاة وأعضاء النيابة العامة هذا التعيين ورغم مطالبة مجلس القضاء الأعلى للنائب العام المحكوم ببطلان تعيينه بالتخلي عن المنصب والعودة إلى منصة القضاء.

وتمثل أزمة القضاء في مصر منعطفًا خطيرًا يهدد دولة القانون والتوازن المفترض بين السلطات، ويسمح للسلطة التنفيذية ورئيسها رئيس الجمهورية أن يتحول إلى دكتاتور يفعل ما يشاء مستغلًا سيطرته على السلطة التشريعية، وأول ما يريده " الرئيس المنتخب " أن يخضع سلطة القضاء لسلطانه فيصبح الفرعون الجديد.

نقض العهود والوعود الرئاسية

اعتاد د. مرسي الإفراط في تقديم الوعود الرئاسية للعمل على معالجة قضايا وموضوعات ملتهبة ومؤدية إلى الاحتقان الوطني ثم النكوص عن وعوده، وهذه عينة من وعود التي بدأها منذ تعهده بألا يكون لجماعة الإخوان المسلمين ولا لحزبها مرشح في الانتخابات الرئاسية، ثم أعلنت الجماعة والحزب عن ترشيح خيرت الشاطر مرشحًا أصليًا ود. مرسي احتياطي!

الوعد الرئاسي بعدم طرح مشروع الدستور للاستفتاء العام إلا بعد التوصل إلى توافق مجتمعي حول المشروع، ولكن قرر " الرئيس المنتخب " دعوة الناخبين إلى الاستفتاء ناقضًا وعده وبالرغم من الرفض الشعبي العارم للمشروع.

الوعد الرئاسي لأعضاء مجلس القضاء الاعلى بعدم عرض مشروع قانون السلطة القضائية على مجلس الشورى إلا بعد انعقاد مؤتمر العدالة وبعد التوصل إلى مشروع قانون يرضى عنه القضاة، ولكن جرى نقض الوعد وقرر مجلس الشورى مناقشة المشروع المرفوض من القضاة.

الوعد الرئاسي بعدم الالتجاء إلى إجراءات استثنائية تم نقضه بدوره بقرار رئيس الجمهورية بإعلان حالة الطوارئ لمدة 30 يوما في محافظات القناة بما يخالف الوعد وأيضا يخالف الدستور الذي أقسم الرئيس على احترامه، إذ طبقا للمادة 148 من الدستور الجديد، لا يجوز لرئيس الجمهورية إعلان حالة الطوارئ لأكثر من 7 أيام، وبعدها تنتقل الصلاحية لمجلس النواب لتحديد حالة الطوارئ بحد أقصى 6 أشهر.

وعد الرئيس كما جاء في برنامجه الرئاسي بتبني الشورى كمبدأ أساسي تقوم عليه الدولة بكل مؤسساتها " فهي ليست مجرد مبدأ سياسي يحكم أشكال العلاقات السياسية فحسب بل هي نمط سلوك ومنهج عام لإدارة مختلف جوانب الحياة في الدولة " حيث لم يلجأ الرئيس إلى استشاره فريقه الرئاسي من مستشارين ومساعدين وفاجئهم بإصداره الإعلان الدستوري في 21 نوفمبر 2012 الأمر الذي أدى إلى استقالة عدد كبير من مستشاريه احتجاجا على صدور الإعلان الدستوري ولعدم الاستماع إليهم وتجاهلهم.

أكد مرسي أنه في حالة وصوله للحكم سيتعهد بحرية الإعلام وألا يقصف قلم أو يمنع رأي أو تغلق قناة أو صحيفة، لكن الواقع يشهد هجمة ضد الإعلام والإعلاميين المعارضين.

أكد مرسي قبل أن يصبح رئيس أن بابه مفتوح دائما ليل نهار لأي شخص يذهب إليه، كما أنه لا يحتاج لأي حراسة، وبعد أن أصبح رئيسا فاق موكبه الرئاسي موكب مبارك في فترة حكمه، وأسرف في تجييش الأعداد الكبيرة لحراسته.

قبل انتخابات الرئاسة المصرية، طالب د. محمد مرسي، الشعب المصري أن يثور ضده إذا لم يحترم الدستور والقانون، قائلا: " الشعب صاحي وواعي وعارفين أن الذي لم يحترم الدستور والقانون سيثور ضده، وأنا عاوز الشعب يثور ضدي إذا لم أحترم الدستور والقانون ". وحينما الشعب ما طالبه به د. مرسي سلط عليهم ميلشيات جماعته وشرطة وزارة داخليته ولم يمانع في استخدام أقصى درجات القوة في مواجهة المتظاهرين العزل.

نعهد مرسي بأن يتشاور مع رؤساء الأحزاب وسيحاور كل القوي السياسية قبل إصدار أي تشريع، لكنه لم يستشر القوي السياسية في أي قرار مهم، إضافة إلى انه يشاور تيار الإسلام السياسي أكثر من القوي المدنية، وأيضا يجتمع مع مستشاريه بعد إصداره القرارات وليس قبلها، وحينما أصدر الإعلان الدستوري الجديد، أقر عدد كبير من مستشاريه بعدم معرفتهم بهذا الإعلان وأن مرسي لم يستشيرهم فيه.

من ضمن الوعود التي كان قد وعد بها الرئيس مرسي الشعب في حالة فوزه بالرئاسة، هو الإفراج عن المعتقلين السياسيين في ثورة يناير وما تلتها من أحداث وعلى رأسهم ضباط 8 إبريل، لكن حتى الآن لم يتم الإفراج عن كل المعتقلين السياسيين منذ بداية الثورة بمن فيهم ضباط الجيش المعتقلين في السجون العسكرية حتى الآن، وبلغ المعتقلين السياسيين من معارضي د. مرسي عن 1400 ناشط سياسي حتى الآن.

التسبب في الانهيار الاقتصادي

كان وعد د. مرسي في برنامجه الرئاسي أن يحقق لمصر تنمية مستدامة طبقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وأن يدفع عجلة التنمية الشاملة في جميع القطاعات الانتاجية والخدمية، ويحقق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر. كما وعد المصريين بتحديث الاقتصاد المصري ونقله من الاقتصاد التقليدي إلى آفاق اقتصاد المعرفة وذلك من خلال التفاعل بين محاور مشروع النهضة الثلاثة؛ الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث يكون لكل محور الدور الذي يقوم به لتحقيق التكامل بين جميع العاملين في الاقتصاد المصري.

وبغض النظر عن هذا الكلام الإنشائي، فقد تدهور الوقف الاقتصادي في مصر خلال العام الأول لرئاسة د. مرسي الذي لم يحقق أي إنجاز أيا من أهداف برنامجه الاقتصادي التالية:

- الانتقال من معدل نمو 1.8 ٪ إلى 7٪ متوسط معدل نمو سنوي للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بما يسمح بمضاعفته خلال العشر سنوات الأولى.
- مضاعفة معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- خفض معدل التضخم الحالي والذي يتجاوز 11٪ سنويا ليصبح أقل من نصف معدل النمو السنوي.

- سد العجز في ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن بنهاية 2016-2017.
- النهوض بمستوى الاحتياطي النقدي من العملة الأجنبية.
- خفض الدين العام الداخلي والخارجي بمعدل 15٪ سنويًا.
- خفض معدلات البطالة إلى أقل من7 ٪ بحلول عام 2016.
- مضاعفة أعداد المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعي من مليون ونصف إلى ثلاثة ملايين بنهاية البرنامج.
- خفض معدلات الفقر، إضافة إلى تفعيل مشاركة المرأة في النهضة الاقتصادية.

وعلى العكس من تلك الأهداف الطموحة

ذكر تقرير حديث لبعثة صندوق النقد الدولي إن موقف مصر مازال صعبًا ويزداد صعوبة، لأن الاحتياطيات تم استنزافها لتفادى تدهور قيمة العملة، كما أن هناك اختلالات كبيرة في القطاع المالي والنقدي، وأصبح اقتصاد البلاد مجهدًا تمامًا، ولا يحقق نموًا، ومصر في حاجة إلى برنامج لإعادة بناء التوازن الاقتصادي. وأضاف التقرير أن عجز الموازنة يتضخم، نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي يقود إلى انخفاض الإيرادات، فضلًا على أسباب هيكلية في الموازنة مثل انخفاض نسبى في الإيرادات مقابل جمود في بنود الإنفاق الرئيسية، كالأجور والدعم وأسعار الفائدة، مشيرًا إلى أنه بالنسبة للإيرادات اتخذت الحكومة عددًا من الإجراءات الضريبية تمثلت في ضرائب على الدخل ومبيعات وعلى أرباح ومكاسب رأس المال، ولكن تم إلغاء بعضها. وشهدت البلاد في الشهور الأخيرة ضغوطًا شديدة أسفرت عن ضعف قيمة الجنيه وانخفاض الاحتياطي، لكن هذا التدهور أخذ في التباطؤ مع الحصول على الدعم القطري البالغ 5 مليارات دولار والسعودي 2 مليار دولار والتركي مليار دولار، مع مخاطر بشأن سداد الديون الأجنبي.

إن السياسة الاقتصادية لمصر في حالة والحكومة تجد نفسها في حاجة إلى تنفيذ إصلاحات صعبة لا يمكن تجنبها، والدولة في حالة الانقسام السياسي العميق الذي تسببت فيه -وما تزال- قرارات "الرئيس المنتخب"!

ولا نعتقد أن التعديلات الوزارية المتكررة قادرة على درء الأزمة الاقتصادية الطاحنة ولا بلورة استراتيجية واقعية لإنعاش الاقتصاد الوطني وإخراجه من أزمته، وذلك لغياب القدرة والرغبة في خلق حالة من التوافق الوطني واعتراف " الرئيس المنتخب" بحاجته إلى الاستعانة بكوادر من خبراء أكفاء من المجال الاقتصادي من غير جماعة الإخوان المسلمين!

وبينما ظلت السياسة الاقتصادية جامدة، واصل الاقتصاد الفعلي تدهوره. فارتفع معدل البطالة إلى 12.7%، وخسرت العملة الوطنية 10% من قيمتها بالدولار، وتجاوز العجز 10% من الناتج المحلي الإجمالي.

وعمد " الرئيس المنتخب" إلى الاعتماد على المعونات، إذ تلقت مصر حوالي 10 مليار دولار في أشكال مختلفة من المساعدات من قطر والسعودية وتركيا ومؤخرا ليبيا ،ولكن هذه الأموال ليست سوى مسكنات وقتية على المدى القصير لتغطية الضروريات مثل الغذاء والوقود لمدة بضعة أشهر – ناهيك عن الفواتير غير المسددة لشركات النفط، و أقساط تسديد الديون والمبالغ النقدية اللازمة للحفاظ على العملة لوطنية. وقد ارتفع الدين الخارجي من 34 مليار دولار في 30 يونيو 2012 إلى 40 مليار دولار في يونيو 2013.

إن مسئولية د. مرسي عن الفشل الاقتصادي هي مسئولية كارثية، في وقت تتسابق الأزمات والمخاطر في سيناء والتهديدات الخطيرة لحصة مصر من مياه النيل نتيجة تصميم اثيوبيا على بناء سد النهضة وعجز الرئاسة المصرية عن اتخاذ موقف يتناسب مع خطورة موضوع مياه النيل بالنسبة لمصر، ويتناسب مع قدر مصر ودورها الذي كان في القارة الإفريقية وفي العالم!

الفشل في إدارة العلاقات الخارجية

كالعهد به أسرف د. مرسي في وعوده للمصريين وأطلق تعبير " الريادة الخارجية" على أهداف برنامجه الانتخابي في مجال العلاقات الدولية! وانتقد " الرئيس المنتخب" السياسة الخارجية لمصر خلال العقود الماضية في مسارات تعارضت مع متطلبات الأمن القوم وتطلعات الشعب المصري، وغابت عن ساحات الانتماء ودوائر العمق الاستراتيجي للدولة المصرية وأهدرت من الإمكانات والفرص الخارجية ما أفقدها الكثير من قوتها ومكانتها الإقليمية والدولية. حسب ما جاء في برنامج د. مرسي وقت أن كان مرشحا لحزب "الحرية والعدالة".

وبعد حديث مكرر عن السياسة الخارجية التي يستهدف "الرئيس المنتخب" إرساء قواعدها مع الدول العربية نجد الواقع العملي في السنة الأولى لرئاسته يناقض برنامجه على الوجه التالي:

اقتصر تأييد الشعب الفلسطيني على دعم وتأييد حركة حماس بالدرجة الأولى.

بدلا عن تدعيم وتقوية العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي واحياء التعاون السياسي والاقتصادي وتنشيط التبادل التجاري والثقافي والعلمي بما يدعم المصالح المصرية-الخليجية. ساءت العلاقات مع دولة الإمارات العربية المتحدة وأغلب الدول الخليج واهتزت العلاقات مع المملكة العربية السعودية، في الوقت الذي تحظى قطر مكانه مؤثرة ومميزة في السياسة الخارجية المصرية.

لا يبدو أي أثر أو نتائج لما وعد به " الرئيس المنتخب" في إعادة الوجود المصري على المستوى العربي من خلال إحياء الدور المصري في بناء العلاقات العربية-العربية ودفع التكامل الاقتصادي بين مختلف الدول العربية، أو قيادة عملية إصلاح جامعة الدول العربية.

على العكس من وعد "الرئيس المنتخب" بالاهتمام بالعلاقات المصرية السودانية وإعادة ضبط مسارها وتطويرها وتفعيل اتفاقية الحريات الأربعة، نرى السودان تنحاز إلى موقف اثيوبيا ضد الموقف المصري في قضية سد النهضة، ونراها تضغط في سبيل الحصول على تنازل د. مرسي عن أرض حلايب وشلاتين!

وبدلًا عن تأمين حصة مصر من مياه النيل وضمان استمراريتها وحماية حقوق مصر المائية، نفاجأ بعجز الرئاسة الواضح عن معالجة قرار اثيوبيا بتحويل مجرى النيل الأزرق تمهيدًا لتشييد سد النهضة غير عابئة باعتراض مصر ودون انتظار تقرير اللجنة الثلاثية عن هذا الموضوع، مع وضوح ميل الرئاسة للتهوين من هذه المشكلة والبحث عن غطاء سياسي من الأحزاب السياسية الموالية للحكم لتبرير فشل الرئاسة والحكومة في إدارة هذا الملف الحيوي. وقد شهد العالم كله على الهواء مباشرة ذلك الاجتماع الذي جعل من مصر أضحوكة أثناء مناقشة قضية تحتل المركز الأول في قائمة اولويات الأمن القومي المصري.

على الرغم من الحديث المكرر عن تأسيس العلاقات المصرية الأميركية على أساس المصالح المشتركة، فالحقيقة أن نظام " الرئيس المنتخب" ينتهج سياسة المهادنة التامة مع الولايات المتحدة الأميركية والانصياع لتوجهات السياسة الأميركية في كل المجالات.

والغريب أن برنامج د. مرسي لم يتطرق ولو بكلمة واحدة عن العدو الأساسي لمصر، دولة إسرائيل، والصهاينة الذين وصفهم قبل الرئاسة بأنهم مصاصي دماء وأحفاد القردة والخنازير وذلك في حوار مسجل له عام 2010، داعيًا إلى "المقاومة العسكرية "ضد إسرائيل وقطع كل العلاقات مع الدولة اليهودي ، وقال الرئيس :" أن الصهاينة ليس لهم الحق في الأرض الفلسطينية، وأن ما أخذوه قبل 1948 يعد نهبًا، وما يفعلوه الآن هو استمرار لهذا النهب، مشيرًا إلى عدم الاعتراف بالخط الأخضر الإسرائيلي وأن الأرض الفلسطينية للفلسطينيين وليست للصهاينة". وقال المرشح الرئاسي د. محمد مرسي أن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية العقيمة هي إضاعة للوقت والفرص، يكسب فيها الصهاينة الفرص ويخسر فيها الفلسطينيون والعرب والمسلمون الوقت والفرص ،مضيفًا في حديث لقناة القدس اللبنانية أن الصهاينة والأعداء الأمريكيين هم الذين خلقوا السلطة الفلسطينية لغرض وحيد هو معارضة إرادة الشعب الفلسطيني ومصالحه، وقال " لا يوجد شخص مسئول يمكنه أن يتوقع أي تقدم على هذا المسار، فإما الموافقة على الصهاينة وكل ما يريدون أو تكون الحرب وهذا ما يعرفه هؤلاء محتلي الأرض الفلسطينية، واصفًا إياهم بمصاصي الدماء ودعاة الحرب وحفدة القردة والخنازير الذي هاجموا الفلسطينيين".

الفشل في تشكيل الحكومات واختيار الوزراء

تم نقل السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى رئيس الجمهورية المنتخب يوم 30 يونيو 2012، ورغم أنه من المفترض أن يكون المرشح الفائز بمنصب رئيس الجمهورية مستعدًا لمباشرة مهام منصبه بمجرد تأديته اليمين الدستورية، ومن المفترض أيضًا أن يكون الرئيس المنتخب قد فكر في تشكيل الحكومة التي سيعهد إليها بتنفيذ برنامجه الرئاسي، ولكن د. مرسي استغرق 32 يوما حتى يصدر قراره الجمهوري بتشكيل الحومة الأولى في عهده برئاسة د. هشام قنديل، كما استغرق 58 يوما لاختيار فريقه الرئاسي. وكان د. مرسي قد وافق قبل انتخابه بأيام على اتفاق فيرمونت يوم 22 يونيو 2012 مع " الجبهة الوطنية

لحماية الثورة" على أسس تشكيل حكومة كفاءات برئاسة شخصية وطنية مستقلة، والملامح الأساسية لتكوين الفريق الرئاسي.

ففي يوم 2 أغسطس 2012 تم تعيين د. هشام قنديل رئيسا للوزراء وضمت حكومته 35 وزيرا، ثم عدلت الحكومة نتيجة إحالة المشير حسين طنطاوي إلى التقاعد تم الفريق أول عبد الفتاح السيسي وزيرا للدفاع والإنتاج الحربي والفريق رضا حافظ وزير دولة للإنتاج الحربي. وفي 5 يناير 2013 عدلت الحكومة للمرة الثالثة وتم تغيير 10 وزراء، وتم يوم 7 مايو 2013 التعديل الرابع في الحكومة وشمل 7 وزراء. أي أنه خلال تسعة أشهر تم تغيير تسعة عشر وزيرا مع عدم توضيح أسباب التغيير ومبرراته إلا الحقيقة الواضحة في التعديلات المتوالية بأنها تطبيق مستمر لسياسة التمكين وزيادة أعداد الوزراء من الإخوان المسلمين وإسناد الوزارات الحساسة ذات التأثير على عملية الانتخابات وبالذات وزارة التنمية المحلية، وزارة الإعلام، وزارة الدولة لشئون الشباب، وزارة الدولة لشئون الرياضة، وزارة التموين والتجارة الداخلية.

وفي جميع الأحوال وبالرغم من هذا العدد الكبير لأعضاء الوزارات المتوالية برئاسة د. هشام قنديل، لم تستطيع الحكومة إنتاج رؤية متكاملة لأسلوب مواجهة المشكلات التي تعاني منها وفي مقدمتها المشكلات الخمس التي وعد د. مرسي بحلها ضمن خطة المائة يوم الأولى من رئاسته وهي؛ المرور، الخبز، الوقود، الأمن، والقمامة. ورغم اقتراب السنة الأولى لحكومات هشام قنديل فإن تلك المشكلات في تعاظم ولا يكاد المواطنون يشعرون بأي تحسن فيها، ناهيك عن ظهور مشكلات جديدة هي مشكلة انقطاع التيار الكهرباء. والأخطر من ذلك أن حكومات عهد " الرئيس المنتخب" فشلت في برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي التزمت به في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وفشلت مثلًا في إدارة الملفات الأساسية في السياسة الخارجية التي يختص بها مساعد رئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية دون " وزير الخارجية"، وملف مياه النيل وإدارة المفاوضات مع اثيوبيا ودول المنبع حتى وصل الأمر إلى انفراد اثيوبيا باتخاذ قرار تحويل مجرى النيل الأزرق دون إخطار مصر الذي كان رئيسها في زيارة لتلك الدولة قبل يوم واحد من إعلان قرار التحويل.

كما بدت الحكومة في كل تشكيلاتها مغلولة اليد عن التعامل في القضايا والمشكلات التي تسببت في الاحتقان السياسي وأهمها الإعلانات الدستورية التي أطلقها د. مرسي دون

استشارة أي من مستشارية ولا حتى نائبه وقت إصدارها ـ المستشار محمود مكي ـ ولا وزير العدل السابق المستشار أحمد مكي. وكانت الحكومة خارج نطاق الخدمة في كل المواقف التي وظفت الرئاسة فيها وزير الداخلية وأجهزة الشرطة والأمن المركزي وجهاز الأمن الوطني للتعامل بكل قسوة مع الشباب والناشطين السياسيين والمتظاهرين السلميين في أحداث محمد محمود 2 وأحداث محيط الاتحادية وغيرها.

كما إن الحكومة تبدو مغيبة عن التعامل في ملف تعديل قانون السلطة القضائية الذي يبدو أن مجلس الشورى يتلقى تعليماته بشأنه بشكل مباشر من متخذي القرارات الحيوية في الرئاسة ومكتب الإرشاد!

إهدار فرصة التحول الديمقراطي وتهديد مدنية مصر

خالف د. مرسي كل تعهداته للشعب التي زين بها برنامجه الرئاسي، وأقدم على تنفيذ كل ما يهدد ركائز الدولة المدنية، حيث عمل على تطبيق عكس ما أقسم عليه حين أدى اليمين الدستورية:

ادعى الدكتور مرسى أن هدفه الانتقال من نظام رئاسي شديد المركزية إلى نظام شبه برلماني تتوزع فيه المسئوليات والصلاحيات بين المجالس النيابية ورئاسة الجمهورية والوزارة لإنهاء أسلوب الفرعون في السلطة أو الفرد الذي يتحكم في كل مقاليد الأمور والتي عانى منها المصريون أزمنة عديدة. والحقيقة أنه بإعلاناته " غير الدستورية" جمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وحصن قراراته السابقة واللاحقة ضد الطعون أمام القضاء، وقنن آثار تلك الإعلانات في الدستور الذي ساعد في تمريره. أن برنامجه يتبنى الشورى كمبدأ حيث أرى أن الشورى مبدأ أساسي تقوم عليه الدولة بكل مؤسساتها، وقد فضحه نائبه السابق ومستشاروه وبعض مساعديه الذين استقالوا اعتراضًا على عدم استشارتهم في أي أمر له قيمة.

أنه يعمل على أن تكون مصر دولة دستورية تقوم على دعامات ثلاث؛ السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، كل منها تعمل بشكل متمايز ومتكامل ومتضامن في آن واحد، بما يتيح توزيع المسؤوليات والسلطة ومنع احتكارها من قبل سلطة واحدة. هذا الفصل الكامل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بما يضمن سيادة القانون

ويمنع تغول سلطة على أخرى. ودليل عدم صحة هذا القول ما يحدث من تغوّل مجلس الشورى والرئاسة على السلطة القضائية والتهديد المستمر لاستقلال القضاء ومحاولات هدم صرح المحكمة الدستورية العليا

إن الشعب هو مصدر السلطات، لذا نرى تغيير سياسة التعيين للمناصب المؤثرة في الدولة المحافظين والمحليات إلى الانتخاب، وتشهد قرارات تعيين المحافظين وما جاء به الدستور الجديد من تعيين المحافظين ورؤساء الهيئات المستقلة بقرارات رئيس الجمهورية، على عدم صحة هذا الادعاء.

أن دعم وتعزيز التعددية السياسية أحد أصول العملية السياسية، وترسيخ قواعد الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع، ويشهد على عدم صحة هذا القول، التضييق على الأحزاب المعارضة واستخدام البلاغات التي يتقدم بها مشايعو د. مرسي إلى النائب العام لاتهام السياسيين المعارضين بتهم متعددة منها " إهانة رئيس الجمهورية"، والتآمر لقلب نظام الحكم. أما أكذوبة " الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع" يدحضها مشروع قانون منظمات العمل المدني الذي تعارضه كل المنظمات المصرية، كما تعترض عليه المنظمات الدولة!

أن أركان الدولة العصرية تتبلور في انشاء دولة مؤسسات تضمن استقلال الدولة عن النظام السياسي وتمنع ظهور الحاكم المستبد مرة أخرى وتضمن حياد الجهاز الإداري، بالإضافة إلى تبنى نظام الحكم المحلى وليس مجرد الإدارة المحلية ،بما يستتبعه من اللامركزية والاستقلالية وتعميق الممارسة الديمقراطية، ودعم القدرة على المساءلة والمحاسبة من خلال إلغاء تبعية المؤسسات والهيئات الرقابية للسلطة التنفيذية والسعي إلى ضمها للسلطة التشريعية متمثلة في مجلس الشعب، وحفظ سيادة القانون من خلال بسط وتعزيز سلطان القضاء وضمان استقلاله، تفعيل وتقوية المجتمع المدني ومؤسساته الأهلية ودعم استقلاله.

الإخفاق في الحفاظ على الأمن القومي المصري

يتمحور السبب الرئيسي للإخفاقات المتعددة في مجال الأمن القومي المصري حول انعدام رؤية الدولة المستقلة ذات السيادة في الثقافة الإخوانية حيث يكمن الهدف الرئيسي في العقلية الإخوانية صورة الإمارة في دولة الولاية الاسلامية.

تبدأ إخفاقات الرئيس المنتخب محمد مرسي في انعدام درايته بأهمية سيناء كبوابة شرقية لجمهورية مصر العربية مع اختلاط او اختلال الرؤية باعتبارها امتداد طبيعي لمنظمة حماس المتمركزة في غزة.

وقد عانى المواطن المصري في سيناء من مشكلات اجتماعية وسياسية وأمنية، مما ادي إلى تكوين بيئة مناسبة لاجتذاب بل ورعاية وتدريب العناصر الإجرامية المتمسحة بالإسلام أو المتسترة به لتحقيق أهداف الاسلام منها براء.

ويشكل الوضع الامني المتردي في سيناء أحد أهم المشكلات إلا أن انعدام الرؤية السياسية السليمة قد أضفي بعدا أشد إظلام، فبدلًا من البدء الفوري في دفع عجلة التنمية والنظر إلى المشكلات الحقيقية لسيناء فقد قام بخطوة تخلو من الحكمة بالإفراج عن مجموعة من المساجين الصادر ضدهم أحكام جنائية - وليست سياسية - كنوع من الترضية لأهل سيناء، وكأننا ندفع بالوقود للبدء في إشعال النيران بدلا من إطفائها.

كان رمضان الماضي هو التوقيت الذي تخيرته مجموعة إرهابية استغلت هذا المناخ في سيناء حيث قاموا بقتل 16 جنديا في أثناء تناولهم طعام الإفطار! وقامت الدنيا وصدرت التصريحات بل قامت القوات المسلحة الجريحة بدفع عناصر من الوحدات التابعة للبدء في البحث عن الجناة والعمل على استعادة الأمن المفقود في سيناء. وقد أصدر القائد الأعلى للقوات المسلحة - د. محمد مرسي - بيانا تضمن قيادته للعملية (نسر)، وللآن لم نعرف هل بدأت العملية أم انتهت أم ألغيت. وحتى الآن لم ينل الشعب المصري حقه في معرفة الإرهابيين الذين اغتالوا جنود مصر.

والمؤسف أن الأوضاع الأمنية في سيناء تزداد سوءا، ومنذ أسابيع اختطفت مجموعه إرهابية في سيناء سبعة من جنود الشرطة والقوات المسلحة، وتعهدت الرئاسة بسلامه الخاطفين أسوة بالمخطوفين، وفوجئنا بالجنود يفرج عنهم دون أن يحطنا أحد علما بمن هم الجناة.

طرح مشروع غامض لتطوير محور قناة السويس

للأمن القومي المصري دوائر وأساليب تعامل وأدوات تأثير غابت كلها سواء عن عمد أو عن جهل فيما سمي بتطوير (إقليم) قناة السويس. فكيف يكون إقليم داخل إقليم؟ أم هو إقليم يقسم ويفصل شرق القناة عن غربها؟ ولماذا لم يطرح الرئيس تأثيرات هذا المشروع المريب على أمن مصر؟ وما هي تأثيراته الأمنية على الممر الملاحي لقناة السويس؟ وما هي تأثيراته على خطط عمليات القوات المسلحة في هذه المنطقة الحيوية؟

لقد أخفق " الرئيس المنتخب" في الحفاظ علي أحد مصادر الدخل القومي المصري وعرض قناة السويس للمستثمرين من كل الجنسيات في ظل إصدار القانون المعيب المسمى بقانون الصكوك الذي يضع شريان الحياة تحت سيطرة أجانب لا يعرفون إلا المصلحة الشخصية متناسيا أن الهدف الاسمي لأي رئيس هو استثمار طاقات وموارد وطنه لصالح شعبه وليس لصالح الجماعة.

لقد أخفق "الرئيس المنتخب" في التمسك بأحلام الشعب المصري الهادفة إلى الحفاظ على حضارة امتدت آلاف السنين، ليس فقط على ضفتي النيل، بل أيضًا على ضفتي القناة، فإذا به يقسم الإقليم إلى إقليمين، أم هو يضع حدودا جديدة لمصر لصالح الأخوة في حماس.

السماح بالأنفاق الحدودية مع غزة رغم فتح المنفذ الرسمي

أفنى شباب الشعب المصري حياتهم دفاعا عن قضية الشعب الفلسطيني، بل بذلوا دماؤهم وأرواحهم حفاظا على حقوقهم في أرضهم ووطنهم، ولم يكن ذلك منًا ولا رياء، بل كان حبا وفداء لأخوة طردوا من أوطانهم قسرا وشردوا من أرضهم ظلما.

وقد الانفاق بدأت كوسيلة لإمداد الشعب الفلسطيني الشقيق بأساسيات الحياة وساهم في إنشائها مواطنون مصريون حبا في أشقائهم الفلسطينيين. ومع تحول الأوضاع الأمنية في سيناء وبدء تكوين الخلايا الإرهابية، تحولت الانفاق من شرايين حياة إلى أنفاق تحمل الدمار للشعب المصري الذي طالما تحمل الصعاب والعذاب لإبقاء الشعب الشقيق حيا.

لقد أخفق "الرئيس المنتخب" في تحديد أولويات ومتطلبات تامين شعبه الذي انتخبه للعمل كرئيس للشعب المصري فأقسم على رعاية الشعب ومصالحه، ولكن الانتماء الاول

والوحيد للجماعة القى بظلاله على الموقف مما حجب الرؤية السليمة والصحيحة. كان تعامل الرئيس - ولا يزال - غير موفقٌ مع المشكلة التي تعتبر محور دمار للشعب المصري ومصدر للشعب من الجماعات الإرهابية التي ترتع في سيناء، بل ومهرباً لها إذا اقتضى الأمر. ويأتي ذلك في الوقت الذي أصبح فيه منفذ رفح البري مفتوحا دون قيود وهو الممر الرسمي بين مصر وقطاع غزة.

تقييد حرية الاعـــلام والثقافة

اثناء حملته الانتخابية، أكد د. محمد مرسى احترامه لحرية الاعلام وحرية الراي والتعبير واحترامه للمثقفين والمبدعين من ابناء الوطن. إلا أن الجميع فوجئوا بعد توليه الرئاسة بهجمة شرسة على الاعلام والثقافة. بل إن مجموعات النشر الالكترونية التابعة للإخوان المسلمين تشن حملات تشويه منظمه ضد الإعلاميين والمثقفين الذين يعارضون سياسات د. مرسى والإخوان. ووصل الأمر إلى أن بعض قيادات الإخوان القريبة من الرئيس أطلقت وصف سحرة فرعون على الإعلاميين المصريين، وطالبوا بقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف. ووقف الرئيس أمام كل هذه الهجمات مشاركا ومباركا لها بالصمت المتعمد. فتجاهل حصار مدينة الانتاج الإعلامي والاعتداء على بعض الإعلاميين وضيوف البرامج والذي كان محل انتقاد الجميع داخل مصر وخارجها. ولأول مرة نشاهد في مصر - وفى ظل حكم اول رئيس مدني منتخب - الصحفيين يتعرضون للضرب خلال تأديتهم لأعمالهم في التغطيات الصحفية والاعلامية، فيصاب البعض منهم وتزهق أرواح اخرى منهم. وبينما ادان الجميع هذه الممارسات لم ينفعل الرئيس ولم يبد لنا أن الأمر يمثل أزمة بالنسبة له.

وأصر " الرئيس المنتخب" على استمرار سياسات الإخوان لإحكام السيطرة على الإعلام الرسمي، فأصبح تيار الإخوان مفروض على غالبية البرامج الرئيسية، وأصبحت القيادات إما من رجال الإخوان أو من المتاخونين الذين يعرضون خدماتهم لخدمة الإخوان. شهد الإعلام الرسمي إحالة بعض العاملين به للتحقيق لمجرد استضافة ضيف ينتقد الإخوان في برامج الإعلام الرسمي.

وشهد ملف الصحافة القومية تدهورا خطيرا حيث استمرت نفس سياسات النظام السابق في اختيار القيادات الصحفية الموالية لنظام الحكم بغض النظر عن الكفاءة المهنية

والادارية. وسهدت الشهور الاخيرة ظهور بعض الشخصيات الموالية للإخوان التي تقوم برفع دعاوى قضائية ضد شخصيات إعلامية وصحفية لمجرد انتقادها لسياسات الرئيس والجماعة او قيادات الجماعة.

وبنفس المنطق بدأت سياسة ضرب الثقافة المصرية لحساب الإخوان وسياساتهم، وتم اختيار وزير جديد للثقافة لا يعرفه المثقفون وليس له تاريخ ثقافي مؤهل لتولى هذا المنصب، وبدأ منذ اللحظة الاولى في الإطاحة بقيادات الوزارة بزعم تطهيرها من الفساد دون أن يقدم دليلا على هذا الفساد. وهو ما أثار غضب المثقفين المصريين ضد سياسات الوزير المسؤول عن خنق مناخ الثقافة والابداع.

وبعد طبع وتوزيع الكتاب، أضاف الرئيس المعزول إخفاقات جديدة كان لا بد لنا من تسجيلها حتى يصبح السجل الأسود لفترة المعزول كاملًا!

أخفق المعزول وحكومته في التعامل مع أزمة تحويل أثيوبيا لمجرى النيل الأزرق وشروعها في إنشاء سد "النهضة" الذي يهدد حصول مصر على حصتها القانونية من مياه النيل، كما أخفق في المؤتمر الذي تم بثه على الهواء مباشرة لمناقشة تلك القضية وتداول فيه الحاضرون من أهله وعشيرته ومناصريه وخلايا الإخوان "النائمة" مقترحات وأفكار مسيئة لمصر ولا ترقى لمستوى خطورة الأزمة وسببت تفاقم التردي في علاقات مصر وأثيوبيا.

أخفق المعزول بتكراره الدعوة غير الجادة إلى مصالحة وطنية شاملة التي لم يعد لها جدول أعمال ولم يلزم نفسه بتنفيذ ما تتطلبه تلك المصالحة من تنازلات، ولم يدرك أن حركة "تمرد" قد تجاوزت مسألة "المصالحة" حيث أقبل الملايين على التوقيع بطلب سحب الثقة منه.

أخفق المعزول بخضوعه لتعليمات "مكتب الإرشاد" وأصدر قرارات بتعيين محافظين من "الجماعة" ومشايعيها من "الجماعة الإسلامية" بعضهم ممن شاركوا في أنشطة إرهابية تحت لواء قادة الإرهاب الذين أصبحوا بعد ثورة 25 يناير رؤساء أحزاب سياسية واحتفى بهم المعزول في الاحتفال بذكرى السادس من أكتوبر 2013 في حين لم يدعوا قادة القوات المسلحة وفي مقدمتهم المشير حسين طنطاوي.

أخفق المعزول حين خضع للسياسة الأميركية وأعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا في مؤتمر علني دون التشاور مع القوى والأحزاب السياسة وحاول توريط الشعب والقوات المسلحة بإعلانه عزمه على مساندة المعارضة السورية "ماديا" والجهاد ضد حكم الأسد امتثالاً للرغبة الأمريكية.

أخفق المعزول حين صمت عن تصريحات عضو "الجماعة" عصام العريان في مجلس الشورى وما احتوته تلك التصريحات من أوصاف نابية ومرفوضة من كل المصريين والذي كان هدفه منها إفساد العلاقات مع شعب وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة انتقامًا منها للقبض على خلية إخوانية غير مشروعة وفشل حكومة المعزول في الإفراج عن أعضاء المتهمين بالعمل ضد مصالح الدولة في الإمارات.

أخفق المعزول حين سمح للقيادات من الجماعات الإرهابية وبعض السلفيين بمهاجمة الشعب المصري وتهديده بالإبادة والدعاء عليهم باعتبارهم أعداء لله والدين!

وكان ذلك في الأيام الأخيرة قبل عزل مرسي بقرار الشعب في 30 يونيو 2013 واستجابة القوات المسلحة في 3 يوليو!

الفصل التاسع

ماذا فعل الإخوان بمصر والثورة؟

كانت فترة حكم جماعة الإخوان المسلمين فرصة تاريخية لهم لتصفية حساباتهم مع الشعب.. وكان القضاء والمحكمة الدستورية العليا والأزهر الشريف والإعلام المستقل وأصحاب الفكر والمثقفين من أوائل الذين أصابهم الضرر من عدوان الإخوان وعدائهم للحريات وأساسيات الدولة المدنية.

هجوم الجماعة "محظورة" على "القضاء" بعد أن أصبحت "حاكمة"

ظلت جماعة الإخوان المسلمين تنظيمًا غير شرعي منذ حلها عام 1948، وأطلق عليها فى السنوات الأخيرة "الجماعة المحظورة" حتى قام الشعب المصري بثورته فى 25 يناير 2011 وعرفت الجماعة طريقها إلى ميدان التحرير وشارك أعضاؤها وقياداتها فى فعاليات الثورة مستخدمة إياها لتحقيق مقصدها الرئيسي باعتلاء موجتها للوصول إلى حكم البلاد!

وبرغم أن الموقف القانوني للجماعة لم يتغير من كونها "محظورة"، فقد كان نشاطها فى الحقل السياسي علنيًا وكانت لها كتلة برلمانية كانت تبدو قوة تدافع عن الحريات والحقوق الأساسية للشعب، وتؤكد مدنية الدولة وتنادى باستقلال القضاء ودعم دولة القانون والمواطنة.

ولكن الموقف تغير كلية بعد أن تحولت "الجماعة المحظورة" إلى "الجماعة الحاكمة" منذ أن ركبت قطار الثورة وأقنعت المجلس الأعلى للقوات المسلحة بخارطة طريق لإدارة المرحلة الانتقالية تصب أساسًا فى مصلحتها، وبعد أن نجحت فى الفوز بأكثرية مقاعد مجلس الشعب فى انتخابات مجلسي الشعب والشورى عام 2011، ثم بعد أن تمكن مرشحها د. محمد مرسى من الوصول إلى منصب رئيس الجمهورية!

وفى خضم الاحتقان الوطنى الناشئ عن الهجمة الشرسة للجماعة على السلطة القضائية ورغبتها الجامحة فى السيطرة على مقدرات مؤسسة القضاء ضمن سياستها الرامية إلى "التمكين" و"لأخونة"، يصبح من المفيد مقارنة التحول فى موقف الجماعة من القضاء، حين كانت جماعة يتعرض أعضاؤها للاعتقال والتعذيب والملاحقة الأمنية، وهي الفترة التى

كانت طوال النظم السابقة حتى قامت ثورة 25 يناير، وبين موقفها الآن حين أصبحت فى سدة الحكم تتحين الفرص للإيقاع بسلطة القضاء ومحاولة إهدارها كما تحاول بالنسبة لباقي مؤسسات الدولة!

ونعرض فى هذا المقام إشادة الجماعة باستقلال القضاء وفقًا لمبادرة "معا نبدأ البناء.. مبادرة من أجل مصر" التى أطلقتها بدعوة من المرشد العام فى شهر مارس 2011 بحضور رؤساء أحزاب وقوى مدنية الذين وافقوا على المبادرة واقتراحات للإصلاح التى تضمنتها، حيث نصت فى مجال القضاء على "كفالة استقلال القضاء بجميع درجاته، بإصدار قانون استقلال القضاء الذى أعده نادى القضاة منذ وقت طويل ووضع كل الشروط لإبعاد القضاة عن أي مظنة أو مطمع أو تهديد أو استثناء، وإلغاء كل أنواع المحاكم الاستثنائية وضمان عدم محاكمة أي إنسان إلا أمام قاضيه الطبيعي، والفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق، وأن تكون النيابة مستقلة غير تابعة لوزير العدل، وألا يكون للسلطة التنفيذية ممثلة فى رئيس الجمهورية حق تعيين رؤساء المحاكم العليا (الدستورية والإدارية العليا والنقض) والنائب العام، وإنما يكون اختيارهم إما بالأقدمية أو الانتخاب من بينهم، وأن يكون التفتيش القضائي تابعا لمجلس القضاء الأعلى وليس لوزير العدل، وإعادة النظر فى كل القوانين التى صدرت فى العهد البائد، حيث إن كثيرا منها صدر لتقنين الظلم وتحقيق مصالح طبقة رجال الأعمال ومسئولي الحزب الوطني".

وفى الجزء الخاص بالمهام العاجلة والملحة أعادت المبادرة التأكيد على إصدار قانون استقلال القضاء الذي أعده نادى القضاة، والإفراج عن جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين بمقتضى أحكام صادرة من محاكم استثنائية، وإعادة محاكمة الجنائيين منهم أمام قاضيهم الطبيعي، وإلغاء المحاكم الاستثنائية بأنواعها كافة.

وفى برنامجه الرئاسي حدد الدكتور مرسى موقفه المؤيد لاستقلال القضاء فذكر نصًا ضرورة "حفظ سيادة القانون من خلال بسط وتعزيز سلطان القضاء وضمان استقلاله والعمل على تنفيذ أحكامه واعتبار جريمة عدم تنفيذ أحكام القضاء جناية يعاقب عليها القانون بالحبس والعزل"، وبعد بضعة أيام من انتخابه رئيسًا لم يجد الدكتور مرسى غضاضة فى مناقضة حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية مواد فى قانون انتخابات مجلس

الشعب وأصدر قرارًا جمهوريًا بدعوة مجلس الشعب المنحل إلى الانعقاد ثم اضطر إلى إلغائه بعد حكم المحكمة الدستورية بعدم "دستوريته"!

كان موقف جماعة الإخوان المسلمين مؤيدًا ومدافعًا عن استقلال القضاء حين كانوا يحاولون كسب ثقة الثوار وإقناعهم بأنهم مع الثورة وحريصون على تحقيق أهدافها. ولكن سرعان ما تبدل موقف الجماعة وحزبها حديث الولادة حزب الحرية والعدالة بمجرد أن تمكنت من الحصول على أكثرية مقاعد مجلس الشعب فى انتخابات 2012/2011.

وقد تمثلت بداية الهجمة الإخوانية على السلطة القضائية فى محاولة تمرير مشروع لتعديل قانون المحكمة الدستورية العليا عن طريق مجلس الشعب "المنحل" فى مايو 2012، حيث وصف المستشار طارق البشرى تلك المحاولة ".. وهكذا فإن حزب الحرية والعدالة، يريد أن يستخدم أكثريته فى مجلس الشعب وسيطرته على المجلس، يريد أن يستخدم هذه السلطة التشريعية لتحقيق مكاسب حزبية ذاتية، تأثيرا على المحكمة الدستورية وضمانا لبقائه ودعما لمرشحه فى الرئاسة، وهو ورجاله لا يدركون ما فى قولهم وأقوالهم من عدوان صارخ على السلطة القضائية وتهديد لواحدة من كبرى هيئاتها". كما وصفت المستشارة تهاني الجبالي، النائب السابق لرئيس المحكمة الدستورية العليا ذلك المشروع الذي وافقت عليه لجنة "الاقتراحات والشكاوى" بمجلس الشعب بأنه "انتهاك" و"هدم" لدولة وسلطة القانون، ومحاولة لتعطيل المحكمة عن أداء دورها. وأشارت الجبالي إلى أن مشروع القانون يعطل المحكمة عن أداء دورها ومراقبة التشريعات والقوانين التى يصدرها مجلس الشعب، وهذا تدخل من السلطة التشريعية فى عمل السلطة القضائية.

ولما فشل مجلس الشعب المنحل فى تمرير مشروع تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا، فقد تكفل أعضاء حزب الحرية والعدالة وحلفاؤهم من أحزاب تيار الإسلام السياسي بتنفيذ المهمة من خلال دستورهم الصادر فى 2012 الذي نص على قصر تشكيل المحكمة على رئيس وأقدم عشرة أعضاء بما ترتب عليه استبعاد المستشارة الجبالي وآخرين، وهذا يعنى على حد قول المستشار البشرى "أن المادة 235 (من الدستور الجديد) فصلت ما يزيد من قضاة المحكمة على العشرة، فصلتهم من وظائفهم بها ونقلتهم إلى وظائف أخرى. وهكذا تضمن مشروع الدستور الذي سيستفتى عليه الشعب المصري لتنظيم دولته وحياته

الديمقراطية لمدى من السنين المقبلة التى لا يعرف عددها، تضمن قرارا بعزل قضاة من المحكمة الدستورية من وظائفهم. والسؤال الذي يثور هو "أليس فى ذلك نوع من التدليس؟" وأضاف المستشار البشرى "ولنا أن نقلق على مصير استقلال القضاء كله، فإن من يسعى سعيا ظاهرا غير مستتر لعزل كبار رجال القضاء وتعيين آخرين مكانهم، حسبما ينبئ عن ذلك الإعلان الدستوري الصادر فى 21 نوفمبر 2012، وحسبما يظهر من نصوص المحكمة الدستورية فى مشروع الدستور المطروح، إن ذلك مما يتعين أن نحذر منه ويتوجب علينا أن نشير إليه إبراء للذمة وإعلانا لموقف المعارضة الصريحة تجاه هذا السعي، فإن المؤسسة القضائية المصرية، أيا كان ما يعتريها من شوائب وقتية، هي من أهم ما بنته الحضارة المصرية الحديثة استقلالا وكفاءة ومستوى مهنيا وأخلاقيا شديد الاحترام، وهى جزء مما يتعين استبقاؤه والدفاع عنه".

وتواصلت هجمة الإخوان المسلمين على القضاء، وإصدار رئيس الجمهورية "المنتخب" إعلانًا دستوريًا فى 21نوفمبر 2012 تم بمقتضاه عزل النائب العام د. عبدالمجيد محمود للمرة الثانية بعد أن هب قضاة مصر وأعضاء النيابة العامة ضد قرار عزله الذى تم تصويره بالمخالفة للحقيقة على أنه قرار تعيينه سفيرًا لدى دولة الفاتيكان، ثم هبت مصر كلها فى ثورة عارمة ضد ما تضمنه ذلك الإعلان الدستوري من تحصين لقرارات رئيس الجمهورية "المنتخب" غلَ يد القضاء عن نظر أي طعون ضد تلك القرارات السابقة على صدور الإعلان الدستوري واللاحقة عليه، إلى جانب إعطاء رئيس الجمهورية "المنتخب" السلطة التشريعية. وصاحب صدور تلك القرارات والإعلانات الدستورية المتصادمة مع الدستور والقانون والديمقراطية حصار همجي لميليشيات "الجماعة الحاكمة" ترتب عليه منع قضاتها من عقد جلساتها لفترة طويلة.

وقد حاولت جماعة الإخوان المسلمين أن تعاود الهجمة على القضاء بتعديلات لقانون السلطة القضائية يؤدى إلى مذبحة جديدة للقضاء أبعد تأثيرًا وأشد خطرًا من مذبحة 1969، وقد رفض ذلك المشروع من كافة قضاة مصر الشرفاء فى جميع الهيئات القضائية، إلا من نفر قليل ممن يحسبون أنفسهم بالباطل على الأسرة القضائية وهم فى حقيقتهم مشايعون للجماعة. وقال "الرئيس المنتخب" فى حواره مع قناة الجزيرة القطرية "هناك قلق مشروع

لدى الناس من بعض الأحكام التى يصدرها بعض القضاة"، ويصرح عصام العريان بحسب بوابة "الوطن" "إنه يتعين على مجلس الشورى أن يتحرك بسرعة؛ لتبنى الإصلاحات القضائية، التى أشعلت غضبا عارما بين القضاة" كما كتب، "أنه ينبغي عدم تأجيل إقرار القانون، الذي يحدد صلاحيات السلطة القضائية"! وتتواصل محاولات الإخوان فى تعطيل حصول المستشار عبد المجيد محمود على الصيغة التنفيذية لحكم بطلان تعيين النائب العام الحالي برد المحكمة!

وكالعادة، حين كانت تواجه رئيس الجمهورية "المنتخب" وجماعته مقاومة رافضة لقراراته المتصادمة مع الديمقراطية ودولة القانون، فإنه كان يتراجع عنها في الظاهر إلى حين، كما كان قد أعلن عن نية الرئاسة تجميد تعديل القانون لما بعد انتخابات مجلس النواب[34]، ثم تعود الآلة الإخوانية إلى معاودة الهجمة وتحقيق خطة "التمكين" و"الأخونة".

وقد استمرت مقاومة الأسرة القضائية والقوى الوطنية والشعب المصري كله لتلك الهجمة الإخوانية ضد سلطة القضاء إلى جاء يوم النصر الأكبر بعزل مرسي وحل مجلس الشورى "الإخواني" الذي كان يدبر تلك المكيدة للقضاء المصري العظيم.

34- لم تمهله ثورة الشعب في 30 يونيو وقرار قيادة القوات المسلحة بعزله إلى الوصول حتى تتم انتخابات مجلس النواب التي تأخرت لرفض القضاء الإداري الإعلان عن دعوة المواطنين لتلك الانتخابات.

الفتنة الطائفية.. لعن الله من أيقظها!

وكأن ما تمر به مصر من أزمات وكوارث سياسية واقتصادية ومجتمعية غير كاف، فأراد من يتربص الشر بهذا البلد الأمين أن يزيد الأزمات والكوارث بإعادة إشعال نار الفتنة الطائفية التى ظلت جذوتها كامنة على طول السنين منذ أحداث "الخانكة" عام 1972 ثم تعاود الاشتعال بين الحين والآخر لتشغل الناس فى مصر بمخاطر ومهددات تؤثر بالسلب على مسيرة الوطن وتقوّض الأساس الذي قامت عليه دولة المواطنة التى عاش المصريون فى ظلها مسلمين ومسيحيين قرونًا ممتدة.

وكانت أحداث "الخصوص" فى القليوبية ثم الاعتداء على الكاتدرائية بالعباسية قمة العبث بأمن الوطن وتهديد وحدته، حيث كانت المرة الأولى فى تاريخ الفتنة الطائفية أن تبلغ الجرأة على المقدسات الدينية لفريق من أبناء الوطن هذا الحد الجسيم الذي هدد بإشعال نار حرب أهلية لا يعلم إلا الله مداها وانعكاساتها على حاضر مصر ومستقبلها.

إن تاريخ محاولات إذكاء نار الفتنة الطائفية شهد أحداثًا تراوحت بين اتهامات متبادلة بين مسلمين ومسيحيين بخطف مسلمات لتنصيرهن أو مسيحيات لتزويجهن من مسلمين وإعلان إسلامهن، أو خلافات عادية تقع بين أطراف من المسلمين والمسيحيين على أمور حياتية واردة بين المسلمين أو المسيحيين أنفسهم، ولكن وجود أطراف ينتمون إلى الإسلام وأطراف آخرين يؤمنون بالمسيحية، يؤدى فى بعض الأحيان إلى تطورات غير عقلانية من جانب أي من الطرفين أو كليهما تشعل لهيب الفتنة بينهما ثم يستنجد كل منهما بعشيرته ويقع نتيجة لذلك ضحايا من الطرفين، ويكون الخاسر الأكبر فى كل حالة هو مصر.

وإذا استعرضنا تقرير اللجنة التى شكلها مجلس الشعب برئاسة المرحوم الدكتور جمال العطيفى لاستظهار أسباب الفتنة الطائفية التى تعرضت لها البلاد فى أعقاب أحداث "الخانكة"، نجده يوضح "إن اللجنة تعرض فى تقريرها لموضوع حادث الخانكة باعتباره حادثًا مميزًا يعبر عن مناخ غير صحي ساد العلاقات الاجتماعية خلال هذا العام، ثم تتناول بعد ذلك هذه العلاقات بصفة عامة وتعرض تحليلًا واقتراحات محددة لعلاجها".

وأوضح تقرير لجنة العطيفى حقائق لا يجب إغفالها ونحن بصدد تجدد تلك الأحداث المؤسفة والبحث عن أسبابها، وتتركز تلك الحقائق فى أن أهالي مدينة الخانكة وكل المصريين مسلمين ومسيحيين كانوا يعيشون دائمًا فى وئام، وتجلى ذلك حينما تعرضت أبو زعبل القريبة

من الخانكة لغارات طائرات إسرائيل الفانتوم، حيث قُتل وأصيب الكثيرون، ولم تفرق قنابل العدو بين المسلم والقبطي، ويذكر التقرير أن رئيس مجلس المدينة السابق كان من الأقباط لمدة اثنتي عشرة سنة، ولم تثر أي حساسيات طوال هذه السنين، وأن مبنى جمعية أصدقاء الكتاب المقدس الذى احترق سقفه واحترقت موجوداته فى الأحداث يقوم حوله بعض مساكن المسلمين، ولم يكن مرخصًا كبناء فضلًا عن عدم الترخيص به ككنيسة، ولكن من ناحية الأمر الواقع كانت تباشر فيه الشعائر الدينية دون تعرض من جهات الإدارة وبتسامح منها.

وقد خلصت لجنة الدكتور العطيفى إلى الأسباب العامة وراء أحداث ما يسمى "الفتنة الطائفية"، وهي استمرار القيود البيروقراطية على الترخيص ببناء الكنائس أو ترميمها والتمييز غير المبرر بين هذه القيود التى تحد من حرية المسيحيين المصريين فى إقامة كنائسهم ومن ثم حريتهم فى ممارسة شعائرهم الدينية من ناحية، وبين حرية إقامة المساجد والزوايا والمصليات للمسلمين فى كل الأماكن ومن ثم حرية المسلم فى ممارسة شعائره الدينية دون قيود.

وأشارت لجنة د. العطيفى إلى قضية الدعوة والتبشير وما يتردد أحيانًا فى خطب المساجد وعظات الكنائس أو إلى نشاط تبشيري تقوم به بعض الجمعيات مما يتولد عنه بعض الحساسيات. وطالبت اللجنة بضرورة إخضاع جميع المساجد لإشراف وزارة الأوقاف من ناحية، وفرض السلطة الدينية المختصة بتعيين وعاظ الكنائس بمتابعة أدائهم واجباتهم الدينية وأن تكون مسئولة عند أي تجاوز لهذه الواجبات. كما لاحظت اللجنة " أنه بعد أن أصبحت التربية الدينية مادة أساسية فى مناهج التعليم العام طبقًا للمادة 19 من الدستور الجديد (دستور 1971) فإن المدارس قد أصبحت من مؤسسات الدعوة، وهذا يبدو فى المدارس التى تضم أبناء من المسلمين والأقباط؛ إذ يجب إتاحة الفرصة لدروس دينية منظمة للتلاميذ الأقباط فى المدارس يتعلمون فيها أحكام دينهم، وكما يجب أن تتسم دروس الدين جميعها بعرض لحقائق الأديان بحسن إدراك وسعة وبعد عن التعصب".

إن التسامح وقبول الآخر وسيادة قيم المواطنة الحقة كانت سمات مميزة لعلاقات الأخوّة بين مسلمي مصر ومسيحييها، فماذا حدث الآن؟ وما هي المستجدات التى طفت على سطح المشهد السياسي والاجتماعي وساعدت على إظهار أسوأ ما فى المصريين من تطرف وتعصب ديني وإنكار لوجود الآخر؟

إن الإجابة عن تلك التساؤلات تكمن فى استمرار الدولة منذ تفجر أحداث "الخانكة" وحتى اليوم فى تجاهل توصيات لجنة العطيفى التى لاحظت أن تنظيم إقامة الكنائس أو تعميرها وترميمها لا يزال يخضع لأحكام الخط الهمايونى الصادر من الباب العالي فى فبراير 1856 الذي قرر إباحة إقامة الكنائس أو ترميمها بترخيص من الباب العالي، وأن كثيرًا من الكنائس القبطية قد تقادم عليها العهد، فلا يُعرف شيء عن تطبيق الخط الهمايونى بشأنها. ورغم أنه صدر فى شهر فبراير 1934 قرار من وكيل وزارة الداخلية بالشروط التى يتعين توافرها للتصريح ببناء كنيسة وقد سميت بالشروط العشرة، التى يجب أن تتحقق جهة الإدارة من توافرها حتى يصدر قرار جمهوري بإقامة الكنيسة، فقد تبينت اللجنة أنه من أهم الأسباب التى تؤدى إلى الاحتكاك وإثارة الفرقة، عدم وضع نظام ميسر لتنظيم هذه التراخيص دون تطلب صدور قرار جمهوري فى كل حالة. ولا يزال مشروع قانون دور العبادة الموحد قابعًا فى دهاليز السلطة رغم أن حكومة الدكتور عصام شرف كانت قد أتمت إعداد مشروع متكامل نوقش بواسطة لجنة العدالة والمواطنة التى شُكلت بعد أحداث كنيسة "الماريناب"، ولكن استقالة الحكومة حال دون استكمال إجراءات إصداره من المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

والسبب الأكثر أهمية فى تجدد الفتنة الطائفية بعد الثورة هو ارتفاع أصوات الجماعات الدينية المتشددة والسماح بإنشاء أحزاب بمرجعيات دينية رغم أن تعديل قانون الأحزاب السياسية الذى أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة يمنع قيام الأحزاب على خلفية دينية، والأكثر من هذا أن دستور 2012 لم يتضمن النص الذى ألحت عليه القوى المدنية بتحريم تأسيس الأحزاب ذات المرجعية الدينية، وزاد مجلس الشورى مؤخرًا بالموافقة على استخدام الشعارات الدينية فى الدعاية الانتخابية، وذلك فى مشروع قانون انتخابات مجلس النواب الجديد المعروض على المحكمة الدستورية العليا ونأمل أن تنتبه المحكمة إلى هذا النص. ولقد كان من عنف هجمة تيارات الإسلام السياسي أن جماعات كان لها تاريخ فى أعمال العنف والهجوم على الإخوة المسيحيين أصبح لهم أحزاب سياسية ترفع لواء التشدد.

إن القضاء على جذور الفتنة الطائفية لن يتحقق بتشكيل لجان ولا مجالس استشارية لن تقدم جديدًا يمكنه احتواء الاحتقان الطائفي الذي يتعاظم مع ازدياد وطأة الفقر والبطالة وحالة عدم الاستقرار السياسي. الحل الطبيعي أن تلتزم الدولة والمصريون جميعًا بقيم

المواطنة وأن المصريين جميعًا سواء فى الحقوق والواجبات، وإصدار قانون يرفع القيود عن بناء وترميم الكنائس وتقنين أوضاع مئات الكنائس غير المرخصة. وإلى أن تقوم الدولة بمسئولياتها نحو مواطنيها مسلمين ومسيحيين.

سيناء.. وجرائم الجماعات التكفيرية "المتحالفة مع الإخوان"!

فى خضم مشكلات الوطن المتصاعدة وأزماته المتجددة التى تسبب فيها، أو بمعنى أدق اصطنعها، النظام الحاكم في السنة الكئيبة التي مرت على الوطن، كادت سيناء تتوارى عن دائرة اهتمام المصريين إلا فى مناسبات الاحتفال التقليدي بعيد سيناء واحتفالات استرجاع طابا، وهي احتفالات باهتة فى العادة ولا تثير اهتمام المصريين حكامًا ومحكومين! ولم يتخلف النظام الحاكم "الإخواني" آنذاك عن مجاراة سابقه "المباركي" فى إهمال سيناء وتناسى مطالب أهلها والاستمرار فى خطة تفريغها من مقومات التنمية والتعمير، والتفرغ فقط للحديث الأجوف عن أهميتها وضرورة إدماجها فى نسيج الوطن الأم وإنهاء عزلتها عن باقي أجزاء مصر.

وفى الوقت الذي كاد النسيان يلف مأساة مجزرة رفح التى راح ضحيتها ستة عشر شهيدًا من أبناء القوات المسلحة، تصاعدت خطورة تردى الأوضاع الأمنية فى سيناء بما يهدد أمن تلك البقعة الغالية من أرض مصر والأمن القومي المصري فى كل أنحاء الوطن نتيجة تحالف جماعة الرئيس المعزول مع حركة حماس والجماعات التكفيرية على شن حرب ضد الوطن وقواته المسلحة في سيناء(35).

فمنذ جريمة قتل أبناء القوات المسلحة فى "رفح" فى الخامس من أغسطس 2012 توالت الأحداث الإجرامية من عناصر تستهدف جيش مصر وشعبها وتريد إشاعة الفوضى فى سيناء ومصر كلها. إن الأحداث التى تجري في سيناء أنباؤها تدل دلالة قاطعة على وجود مخطط إجرامي للإساءة إلى مصر وأمنها القومي، بينما لم تتعامل الرئاسة "المعزولة" معها بالقدر اللازم من الحزم والحرص على المصالح الوطنية العليا لمصر.

35- صرح الإرهابي الإخواني المقبوض عليه "محمد البلتاجي" على قناة الجزيرة " أنه في اللحظة التي يتراجع فيها السيسي عن انقلابه العسكري، تتوقف العمليات في سيناء!"

فبالرغم من مضىّ ما يقرب من عام على جريمة "رفح" وإعلان رئيس الجمهورية "المنتخب" إصراره على القصاص من الجناة المجرمين، وتصريحه الشهير بأنه يتولى بنفسه قيادة العملية "نسر" لتعقب الجناة وتطهير سيناء من البؤر الإجرامية والتنظيمات التكفيرية والمتشددة، فإن أحدًا من أهل مصر لم يكن يعلم شيئًا عن نتائج التحقيق فى تلك الجريمة ولا أسباب النكوص عن استكمال العملية "نسر".

واستمرت الرئاسة صامتة لا تبدى اهتمامًا. ولو من أجل منع الشائعات والأقاويل التى تتردد فى وسائل الإعلام وفى المحافل والاجتماعات السياسية لتبرئة نفسها من تهم الضلوع فى صنع وتعميق مأساة سيناء. حتى تم عزل مرسي وتولت القوات المسلحة زمام الأمور في سيناء التي نرجو أن تعلن نتائج التحقيق في تلك الجريمة البشعة ومدي ضلوع المعزول وشركاءه في حركة حماس فيها.

ورغم جهود القوات المسلحة منذ الإطاحة بالمعزول فى تعقب هذه العنصر الإجرامية الضالة، فالواضح أن طريقهم إلى مصر مستمر طالما استمر التحالف الشيطاني بين جماعة الإخوان الإرهابيين ومنظمة حماس التابعة لتلك الجماعة على تحقيق خطة التمكين الإخوانية الحمساوية!

الإخوان يعيدون إنتاج نظام مبارك!

نجح الشعب المصري فى ثمانية عشر يومًا فقط فى إنهاء عهد مبارك بمجرد أن أجمع على رأى واحد أن "ارحل" و"مش حنمشى.. هو يمشى"، وتم إنهاء ثلاثين عامًا قضاها رئيسًا، وكان يخطط للترشح فى انتخابات 2011 الرئاسية وفيما بعد كان الدور على "الوريث".

وكان الهدف من ثورة الشعب فى 25 يناير إسقاط نظام مبارك تمامًا وسد الثغرات التى يمكن أن تنفذ منها عناصر ذلك النظام لإعادة إنتاجه فيما أطلق عليه "الثورة المضادة"، كما كان من أهداف الثورة تطهير البيئة الوطنية من آثار الاستبداد والفساد السياسي والاقتصادي ومعوقات التطور الديمقراطى.

ولكن الأمور بعد تخلى الرئيس السابق عن منصبه لم تجرِ على هوى الثوار الذين قنعوا بالانتصار الساحق والسريع على رأس النظام البائد وظنوا أنهم على طريق الثورة سائرون فى حماية الشعب الذي أصدر نداءه الذي اهتزت لأصدائه جنبات ميدان التحرير ومصر كلها أن "ارحل" فرحل!

إن نظام مبارك لم يسقط حتى الآن برغم انقضاء أكثر من سنتين على قيام الثورة، وانتهت المرحلة الانتقالية التى كانت الأمل فى القضاء على النظام الذي ثار الشعب من أجل إسقاطه ولكن للأسف لم يتحقق ذلك الأمل!

ومع تباعد القوى الثورية عن المشهد السياسي فى أعقاب تخلى الرئيس السابق عن منصبه وعدم قدرتها فى تلك الفترة القصيرة على تكوين حزب أو أحزاب تتولى قيادة العمل الثوري لاستكمال تحقيق أهداف الثورة، وفى ضوء ضعف وتشرذم الأحزاب والقوى السياسية القديمة، خلا المشهد السياسي إلا من جماعة الإخوان المسلمين وحزبها الحرية والعدالة ومن السلفيين وجماعات الإسلام السياسي الذين سارعوا إلى تأسيس أحزاب ذات مرجعيات دينية وتحالفوا مع الجماعة وحزبها ليسيطروا على المشهد السياسي ويركبوا موجة الثورة معلنين أنهم كانوا فى مقدمة الثوار فى ميدان التحرير!

والقصة باتت معروفة للكافة، فقد كان هدف الجماعة وحزبها ومشايعيهم ـ وقد خلت الساحة السياسية إلا منهم ـ تحقيق أغلبية كاسحة فى انتخابات مجلس الشعب التى جرت فى نوفمبر 2011، والتي كانت جهودهم مركزة على إنجازها رغم أن التيار السياسي الغالب فى ذلك الوقت كان يطالب بالدستور أولا!

ولما تحققت الأغلبية لحزب الحرية والعدالة وحزب النور فى مجلس الشعب الأول بعد الثورة، كانت آمال الشعب منعقدة على أن يباشر هذا المجلس دورًا تاريخيًا فى تحقيق هدف الثورة الرئيسي "الشعب يريد إسقاط النظام". ولكن أداء المجلس جاء مخيبًا لتطلعات المواطنين وثوار التحرير حيث انشغل بالدخول فى معارك مع حكومة الدكتور الجنزوري مهددًا بسحب الثقة منها رغم أنه لا يملك تلك السلطة التى جاء الإعلان الدستوري فى 30 مارس 2011 خلوًا منها ومضت ستة أشهر تقريبًا دون فاعلية أو أداء له قيمة فى مجال تطوير العمل الوطنى وتطهير مؤسسات الدولة من عناصر النظام القديم أو محاولة إثبات أنه بحق "مجلس شعب الثورة"، حتى صدر قرار المشير حسين طنطاوي بحله.

وجاء انتخاب مرشح حزب الحرية والعدالة والأصل أنه مرشح الجماعة رئيسًا للجمهورية على خلفية رفض ملايين الناخبين التصويت لمنافسه الفريق أحمد شفيق تجنبًا لاحتمال أن يعيد ـ أي شفيق ـ إنتاج نظام مبارك الاستبدادي وخوفًا من استمرار "حكم العسكر"،

فإذا بالرئيس مرسى وقد أثبت أنه الأكثر محافظة على نظام مبارك والأقدر فى ممارسة كل أساليب ذلك النظام القائم على إقصاء القوى الوطنية والثورية. ونجح "الرئيس المنتخب" منذ توليه منصبه الرئاسي فى إنشاء سجل حافل من القرارات غير المدروسة والإعلانات غير الدستورية، والتغول على السلطة القضائية، وتحصين قراراته ضد الطعن عليها أمام القضاء، وعزل النائب العام السابق وهو غير قابل للعزل والانفراد بتعيين النائب العام الحالي دون مراجعة المجلس الأعلى للقضاء كما يقضى بذلك قانون السلطة القضائية!

وعمل نظام مرسي على ترسيخ وتوطيد أركان النظام القديم الذي ثار الشعب من أجل إسقاطه؛ إذ بدلًا من إنهاء حصر الشهداء والمصابين والمفقودين من المواطنين فى أحداث ثورة 25 يناير 2011 وتكريمهم وتعويض أسرهم وتخليد ذكرى الشهداء، أنتج نظام الحكم الجديد للرئيس "المنتخب" "مزيدًا من الشهداء والمصابين فى أحداث "محمد محمود 2" ومحيط قصر الاتحادية ومحيط كوبري قصر النيل وميدان سيمون بوليفار، وفى بورسعيد والغربية والإسكندرية، وأخيرًا ميدان النافورة بالمقطم فى محيط مكتب الإرشاد. كما لم تتم إعادة هيكلة وزارة الداخلية، بل توسع نظام مرسي فى استخدام القوة المفرطة لأفراد الداخلية لمواجهة الشعب الثائر، وتم استبدال بوزير الداخلية السابق [36] الذي نأى بنفسه وقواته عن الانحياز للفصيل الحاكم الوزير الحالي الذي بالغ فى تعريض أفراد الشعب للقنابل المسيلة للدموع وواجه المتظاهرين السلميين بوابل من مقذوفات "الخرطوش"، حتى إن جنائز شهداء بورسعيد الباسلة لم تسلم من الاعتداء عليها!

وتناسى نظام المعزول التحقيق فى كافة حالات ووقائع الفساد السياسي وعمليات تزوير الانتخابات، واكتفى بإصدار قانون العزل السياسي ونص عليه فى الدستور الذي أصدره في ديسمبر 2012 لمنع أشخاص بعينهم من المنافسة فى المجال السياسي. كما تناسى إعادة تشكيل المجالس المحلية وتجاهل فى دستوره الجديد مبدأ انتخاب المحافظين والقيادات المحلية وهو ما طالب به البرنامج الرئاسي للمرشح الرئاسي مرسى وعمد إلى تعيين رجال الجماعة فى مناصب المحافظين ووزير التنمية المحلية القائم على شئون إدارة الحكم والمحلى.

36- الوزير السابق هو اللواء أحمد جمال الدين والذي خلفه هو اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية الحالي والمستمر من وزارة هشام قنديل إلى الآن بعد عزل مرسي، والذي حاول الإرهاب الإخواني اغتياله يوم 5 سبتمبر 2013.

ورغمًا عن حكم المحكمة الإدارية العليا بحل الحزب الوطنى الديمقراطى ومصادرة أمواله ومقاره وإعادتها إلى الدولة، فقد تناسى نظام الحكم الجديد القديم فى الحقيقة أن ذلك الحزب كان من أركان الفساد في نظام مبارك وأعاد إنتاجه فى هيئة "حزب الحرية والعدالة" ليواصل من خلاله سياساته فى إقصاء المخالفين فى الرأي والمعارضين لسياسات الحكم، وتمكين أعضائه من السيطرة على كل مؤسسات الدولة، والانفراد بالتشريع عن طريق مجلس الشورى غير المؤهل، وتزيين كل قرارات الرئيس بالحق أو بالباطل. بل وزاد الحكم الجديد بالاستعانة برموز من رجال أعمال النظام القديم للمشاركة فى لقاءات رئيس الجمهورية الخارجية، كما كان شأن الرئيس الأسبق مبارك!

وكما كان الحال فى نظام مبارك، استمرت في عهد المعزول ممارسات التضييق على الصحفيين والإعلاميين، وزادت دولة حكم الإخوان بالإسراف فى قرارات "الضبط والإحضار" للمطلوبين للتحقيق. واستمرت سياسة "العناد" التى مارسها الرئيس الأسبق وزاد عليها الرئيس المعزول بالإصرار على مجافاة أحكام القضاء والتهديد بالتخلص ممن يطلق عليهم "أصابع" الإفساد وهو لا يسميهم[37]، وإسراف أهل الحكم الجديد فى الترويج ليلًا ونهارًا لفكرة المؤامرة التى يتعرضون لها. وما أشبه الليلة بالبارحة، فقد عاد الشعب يطالب "بإسقاط النظام" وينادى "الشعب والجيش إيد واحدة" حتى تحقق له ما أراد وتم عزل مرسي.

الإخوان.. يقولون ما لا يفعلون؟

دأبت جماعة الإخوان المسلمين على الحديث عن مفاهيم وقيم تناصر الدولة المدنية الحديثة، ولا ينقطع حديثهم عن تحقيق أهداف الثورة ولا التحول الديمقراطى، دون أن يفعلوا شيئًا من أجل إثبات صدق أقوالهم والتزامهم بها!

ومنذ تأسيس الجماعة، كان خطابها المعلن مختلفًا عن الأهداف الحقيقية والرسائل المتداولة بين القيادات والتنظيمات الداخلية فيها، بل أكثر من هذا، فلم يكن الخطاب الحقيقي للجماعة متاحًا للجميع، بل كان مقصورًا على فئة محدودة منهم، ومثال ذلك

37- إلا مرة واحدة حين خطب يوم 2 يوليو خطابه الكارثي وذكر فيه أسماء قضاة اتهمهم بالتزوير أثناء إشرافهم على انتخابات مجلس الشعب عام 2005.

"رسالة التعاليم" التى وجّهها مؤسس الجماعة ومرشدها الأول حسن البنا إلى "... الإخوان المجاهدين من الإخوان المسلمين الذين آمنوا بسموّ دعوتهم، وقدسية فكرتهم، وعزموا صادقين على أن يعيشوا بها، أو يموتوا فى سبيلها، إلى هؤلاء الإخوان فقط أوجّه هذه الكلمات، وهى ليست دروسًا تُحفظ، ولكنها تعليمات تُنفذ، فإلى العمل أيها الإخوان الصادقون.. أما غير هؤلاء. فلهم دروس ومحاضرات، وكتب ومقالات، ومظاهر وإداريات، ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات، وكلا وعد الله الحسنى".

ولقد اعتادت الجماعة دغدغة مشاعر المصريين وتملقهم بأقوال من مثل ما ورد بمقدمة المبادرة التى طرحتها الجماعة فى 16 من مارس 2011 بعنوان "معًا نبدأ البناء" ضمن سلسلة حوار من أجل مصر.. "لقد أعادت الثورة الروح إلى شعب مصر، وأخرجت أسمى ما به من خصائص، وارتفعت به فوق التطلعات الشخصية والفئوية والطائفية، ووحّدت أهدافه ومطالبه، فاستطاع بفضل الله تحقيق بعضها ولا تزال الأخرى تحتاج إلى اليقظة والوحدة والجهود".

ورغم تلك الكلمات التى تخاطب العواطف، فإن ممارسات الجماعة وحزبها بعد إنشائه لم تتعدَّ الأقوال! فقد جاء فى تلك المبادرة قول الجماعة "إننا نوقن كل اليقين أن الأهداف العظيمة والآمال العريضة لا يستطيع أن يقوم بها فصيلٌ وحده أو حزبٌ بمفرده، ولكن لا بد من تضافر كل الجهود، وتكاتف كل القوى الشعبية حتى تعبر الثورة إلى شاطئ النجاح، وتتحقق الأماني القومية، وتستعيد مصر سيادتها وريادتها وتقدمها، ويعيش شعبها فى المستوى اللائق به فى كل مجال"، والشعب يشهد بأن ذلك القول لا يستند إلى أي دليل عملي، بل على العكس إن جميع تصرفات الجماعة وحزبها ومجلس الشعب، الذى كانت لها الأكثرية فيه قبل أن ينحل وفقًا لحكم المحكمة الدستورية العليا وبقرار من المشير طنطاوي فى 16 يونيو 2012، كلها تقطع بكل اليقين بالرغبة العارمة فى الاستحواذ على السلطة وإقصاء جميع الفصائل من غير الجماعة عن المشاركة فى المشهد السياسي وفى تحمل جزء من مسئوليات العمل الوطنى.

وقبل أن يجف المداد الذي كُتبت به المبادرة الإخوانية، أخلفت الجماعة وحزبها الحرية والعدالة الوعود التى قطعوها على أنفسهم للأحزاب التى شاركت معهم فى تأسيس "التحالف الديمقراطى من أجل مصر" وبدلوا التزامهم بأن صيغة المنافسة فى انتخابات مجلس الشعب

2011 هي "المشاركة" وجعلوها "المغالبة". وبدلًا من التزامهم بأن تكون منافستهم على 30% من مقاعد المجلس فنافسوا على 100% من المقاعد. وفى فبراير 2012 أعلنت الجماعة بألا يكون لها مرشح فى انتخابات رئاسة الجمهورية، فنكصوا على أعقابهم وأصبح لهم مرشحان!

ومن عجب أن مبادرة الإخوان عام 2011 والجماعة خارج سلطة الحكم وسلطانه، كانت تدعو إلى مجموعة من "المبادئ العامة الأساسية التى تتوافق عليها أطياف المجتمع المصري وتمثل البنية الأساسية للنظام الديمقراطى الحر العادل الذي ناضلت أجيال متوالية من أجله" لم تجد لها سبيلًا إلى التنفيذ حين نجحت الجماعة فى الوصول إلى السيطرة على مجلسي الشعب قبل حله ومجلس الشورى المرشح الذي كان مرشحًا للحل قبل 30 يونيو.[38] وحين أصبحت رئاسة الجمهورية فى حوزتهم فعلوا عكس ما نصت عليه مبادرتهم!

ولعل تأمل بعض ما تضمنته المبادرة الإخوانية فى 2011 يعطى القراء صورة عن انطباق الآية الكريمة "يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتًا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون" (الصف 2، 3)، فقد تضمنت المبادرة "تأكيد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين على اختلاف أديانهم فى دولة مدنية، وأن المواطنة أساس المجتمع، وأن الدولة مسئولة عن أمن الوطن والمواطنين، والقوات المسلحة ضامنة للشرعية الدستورية وحامية لأمن واستقلال وسيادة الوطن، وحرية الإعلام، وإقرار الحق فى إصدار الصحف والمجلات وتأسيس الفضائيات والإذاعات، وتجريم حجب المعلومات". كما أقرت المبادرة الإخوانية الحق فى التنظيم والتظاهر والاعتصام وغيرها من أشكال الاحتجاج السلمي، مع مراعاة سلامة المجتمع وعدم الإخلال بالأمن العام، واحترام الحقوق والحريات السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وتمثيل الشعب فى مجلس نيابي منتخب فى انتخابات دورية حرة ونزيهة وشفافة تحت إشراف قضائي كامل (قاض لكل صندوق)، وأن حق الطلاب فى النشاط السياسي من الحقوق العامة التى لا يجوز تعطيلها فى أي وقت، ويشمل الحق فى تشكيل الاتحادات الطلابية عبر انتخابات حرة نزيهة.

38- كان مجلس الشورى مرشحًا للحل قبل 30 يونيو بحكم منتظر للمحكمة الدستورية العليا بناء على تقرير لهيئة المفوضين أوصى بالحل، وقد تم حله بموجب الإعلان الدستوري الصادر من المستشار عدلي منصور يوم 8 يوليو 2013.

ونصت المبادرة على استقلال القضاء بجميع درجاته، وتوفير المقومات اللازمة لإبعاد القضاة عن أية مظنة أو مطمع أو تهديد أو استثناء، وأن مجلس القضاء الأعلى هو المختص بكافة أمور القضاة، وأن المحاكمة العادلة حق لكل مصري أمام قاضيه الطبيعي، مع ضرورة الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق، وضمان استقلال النيابة عن وزير العدل، وتعيين رؤساء المحاكم العليا (الدستورية، الإدارية العليا، النقض، وكذلك النائب العام)، إما بالأقدمية أو الانتخاب من بينهم، وتبعية التفتيش القضائي لمجلس القضاء الأعلى وليس لوزير العدل، والإسراع بإصدار قانون السلطة القضائية الذى أصدره نادى القضاة!

واحتل الاقتصاد مكانة مهمة فى المبادرة الإخوانية؛ إذ حددت ضرورة أن يقوم النظام الاقتصادي على الحرية والعدالة الاجتماعية، وأن تلتزم الدولة بالعمل من أجل تحقيق تنمية شاملة، والمحافظة على الأصول الاقتصادية العامة، وتبنى سياسة اقتصادية واجتماعية لمحاربة الفقر وتطبيقها تحت رقابة شعبية، بهدف القضاء على المظالم الاجتماعية والحد من الفوارق بين فئات المجتمع وضمان ربط الحد الأدنى للأجور بالأسعار.

فكل تلك المبادئ التى تضمنتها المبادرة الإخوانية عام 2011 ضلت طريقها إلى التنفيذ تحت الحكم الإخواني، بل إن الإخوة من الحكام الجدد قد ناقضوها واعتدوا عليها، ويكفى أن نراجع موقف مبادرتهم من القضاء واحترامها لتعيين رؤساء المحاكم العليا بمن فيهم رئيس المحكمة الدستورية العليا، وكذلك النائب العام إما بالأقدمية أو الانتخاب من بينهم، ونقارن ذلك الموقف بتغوُّل رئيسهم "المنتخب" على السلطة القضائية وعزله النائب العام وتعيين آخر محله من دون أي اعتبار لرأى مجلس القضاء الأعلى، والتربص بالمحكمة الدستورية العليا وتقليص اختصاصاتها وتخفيض عدد قضاتها ليتم التخلص من قضاة بعينهم، كل ذلك تم بموجب مواد فى دستورهم الذى تم تمريره بليل ليتوافق مع أهدافهم.

يا أهل مصر.. تعالوا إلى كلمة سواء ...رغم الإخوان!

كان أمل شعب مصر أن يؤدى تسليم المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة إلى رئيس منتخب ديمقراطيًا إلى بدء مرحلة جديدة من الاستقرار والتوافق الوطنى والمحاولات الجادة لتحقيق أهداف الثورة، وذلك بعد كل المعاناة والاضطراب والأحداث الدامية التى شهدها الوطن طوال الفترة الانتقالية التى دامت ما يقرب من عامين.

ولكن، ومع كل الأسف، لم يتحقق للمصريين ما كانوا يأملونه، فبدلًا من الاستقرار نشبت على الساحة المصرية حالة من الفوضى العارمة من الانفلات الأمني وإهدار سلطة القانون وضياع هيبة الدولة، وحلت الصراعات الحزبية والخلافات السياسية محل التوافق الوطنى، وضاعت أهداف الثورة بين تلك الصراعات والخلافات ولم تعد الثورة فى حد ذاتها موضوعًا يذكره المتصارعون على المكاسب السياسية، أو الذين تشدقوا بشعاراتها مدعين أنهم حماتها، إلى أن تبوأوا سدة الحكم فتخلوا عنها غير عابئين بوعود قطعوها ولا برامج انتخابية قدموها للناخبين الذين وثقوا فيهم ليكتشفوا أنهم تعلقوا بالسراب والأوهام!

وازداد الشعور بخيبة الأمل الوطنى بعد انتخاب رئيس الجمهورية وقعت خلالها أحداث مأساوية على مستوى الوطن، وسقط فيها مئات الشهداء والمصابين من أبناء الشعب الثائرين فى ميدان التحرير ومحيط قصر الاتحادية وفى ميدان سيمون بوليفار، وفى الإسكندرية، والمحلة الكبرى والمنصورة، ثم فى السويس والإسماعيلية. ثم كانت قمة مأساة الشعب حين تمت ملحمة مدينة بورسعيد الباسلة التى قدمت منذ السادس والعشرين من يناير 2013 وحتى الآن ما يقرب من سبعين شهيدًا ومئات الجرحى والمصابين.

وعلى العكس من الأغنية الشهيرة التى تغنت بها "شادية" بمناسبة أعياد سيناء "مصر اليوم فى عيد"، فإن مصر كانت عبر شهور سنة الرئاسة الوحيدة للمعزول فى شقاق واختلاف وحزن تبكي أبناءها الشهداء والمصابين، وتعيش حالة غير مسبوقة من الانقسام والتفتت نجح تيار الإسلام السياسي فى تعميقها مستندًا إلى دعم الرئاسة الظاهر والمستتر.

كذلك كانت مصر تعيش - وما تزال - حالة غير عادية من الانفلات الأخلاقي والسلوك العام السلبى تشهد عليها أحداث البلطجة والاعتداء على العزل الآمنين، وحالات التحرش بالنساء والفتيات، وشيوع الرشوة وأشكال الفساد، وذلك برغم ازدياد أعداد الملتحين من المصريين والمنتقبات والمحجبات من المصريات بعد الظهور السياسي والإعلامي المكثف لمن أطلقوا على أنفسهم صفة "دعاة" فى فترة ما بعد 25 يناير، وبرغم سيطرة جماعة الإخوان المسلمين وحزبها ومشايعيها من تيارات الإسلام السياسي على أجهزة الإعلام الرسمي ومؤسسات الصحف القومية طوال فترة احتلالهم للسلطة في البلاد، وانطلاق القنوات الفضائية الدينية وعودة الجماعة الإسلامية، و"الحازمون" وما أدراك ما الحازمون؟

مصر تعيش ـ وما تزال ـ حالة غير مسبوقة ولا مقبولة من التردي العام أمنيًا واقتصاديًا و"أخلاقيا"، ناهيك عن انهيار كيان الدولة بفعل الفشل الحكومي العام والدعم الرئاسي لحكومة فاقدة الرؤية ومعزولة عن جماهير الشعب، كما أنها حكومة لا تحظى بالتقدير والمكانة الدولية الجديرة باسم مصر وتاريخها وريادتها الثقافية والحضارية وعبقرية موقعها وزعامتها التاريخية للوطن العربي على مدى سنوات طوال[39].

وما يزال الشعب يذكر شهداء مجزرة رفح الذين اغتالتهم أيادي الغدر والخيانة، وما زال الشعب ينتظر القصاص من هؤلاء القتلة الذين سبق أن توعدهم الرئيس المعزول بالعقاب بينما مرشده العام كان يلتقي خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس وينفى الاثنان عن الحركة أي اتهام بالاشتراك فى الجريمة أو معرفة الفاعلين!

ولقد أضيف إلى المشهد أربعة مشاهد صارخة ـ من أفعال نظام مرسي قبل عزله ـ لتزيده احتقانًا؛ إضراب ضباط وأمناء وجنود الشرطة ومطالبتهم بإقالة وزيرهم ـ وزير الداخلية ـ ثم السقطة المدوية لوزير العدل في حكومة هشام قنديل باعترافه بأن وزير الداخلية هو الذى طلب منه الإعلان بأن وفاة الشهيد محمد الجندي كانت بسبب "حادث سيارة"، ثم إعلان الجماعة الإسلامية وغيرها من جماعات وأحزاب الإسلام السياسي عن تشكيل "لجان شعبية" لحفظ الأمن والسيطرة على الشارع بدلًا من الشرطة واستثمارًا لإعلان مكتب النائب العام [40] بتفعيل المادة 37 من قانون الإجراءات الجنائية التى تعطى المواطنين حق الضبطية القضائية! وكانت الإضافة الرابعة هي إقدام رئاسة الجمهورية المعزولة بالتصريح أو بالإيحاء لهيئة قضايا الدولة بالطعن على حكم المحكمة الإدارية بوقف إجراءات الانتخابات التشريعية وذلك بعد أن حمد الشارع السياسي للرئاسة قرارها باحترام الحكم وعدم الطعن عليه!

وقد تمثل رأى الشعب الغاضب من هذا المشهد العبثي فى المناداة بتدخل القوات المسلحة لتصحيح الموقف الوطنى بعد أن تفاقمت أزمة الوطن الطاحنة وتحولت إلى "معضلة" يصعب

39- الإشارة هنا إلى حكومة الدكتور حازم الببلاوي التي تشكلت عقب نجاح ثورة 30 يونيو وعزل مرسي في 3 يوليو 2013، والمقصود بالدعم الرئاسي هو نفي رئاسة الجمهورية لأنباء إقالة تلك الحكومة رغم فشلها.

40- هو النائب العام الخصوصي لجماعة الإخوان المسلمين طلعت عبد الله الذي تم بعد صدور حكم القضاء بأحقية النائب العام الأسبق د. عبد المجيد محمود بالمنصب، وهو الآن خاضع للتحقيق في قضايا مختلفة منها قضية زرع أجهزة تنصت في مكتب النائب العام.

علاجها بالوسائل التقليدية وأصبحت فى حاجة ماسة إلى تدخل جراحي. وكانت البداية بأن سارع آلاف المواطنين فى بورسعيد وغيرها من المدن المصرية، المكلومة على شهدائها والمصابة فى اقتصادها، بتحرير توكيلات فى الشهر العقاري للفريق أول عبد الفتاح السيسي لتولى "إدارة شئون البلاد".

والرأي الذي كان يكتسب مزيدًا من القبول بين أغلب المواطنين هو ضرورة أن تتدخل القوات المسلحة لتصحيح الوضع فى مصر - دون أن تتحمل مسئوليات الحكم - باعتبار أنها المؤسسة الوطنية التى ينتظرها الشعب لتهب لنجدته وحماية أمنه وتأمين مساره على طريق التحول الديمقراطى.

ورأى المؤيدون لفكرة استدعاء القوات المسلحة لمهمة إنقاذ الوطن من الفوضى أن الدستور كان يقضى فى المادة رقم 194 "أن القوات المسلحة ملك للشعب مهمتها حماية البلاد والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها."، وأن ما شهدته البلاد - خلال فترة رئاسة مرسي - كان يعتبر قمة التهديد لأمنها، ناهيك عن تسلل عناصر غير مصرية إلى سيناء ومدن مصرية أخرى مما يهدد الأمن الوطنى ويتطلب تدخل القوات المسلحة لحماية البلاد.

ولكن من جانب آخر، تلقى فكرة استدعاء القوات المسلحة لتصويب مسار الوطن رفضًا من قطاعات سياسية وثورية تخشى إعادة تجربة الفترة الانتقالية التى أدار فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة شئون البلاد بتكليف من الرئيس السابق، وكانت نتيجة التجربة فى مجملها غير إيجابية ولا محققة لتمنيات الشعب وأهداف ثورته.

إن محاولة كسر الجمود وحلحلة الموقف تبلورت في تصاعد حركة "تمرد" ونجاحها في جمع ملايين التوقيعات للمصريين المطالبين بسحب الثقة عن مرسي، وقد استجاب الفريق أول السيسي القائد العام للقوات المسلحة إلى مطلب الشعب، وتم عزل مرسي يوم 3 يوليو 2013. ويحدونا الأمل فى أن يعود المصريون إلى كلمة سواء تركز على الصالح الوطنى وتنتصر للشعب وثورته.

استحقاقات ما بعد الدستور

قضى الأمر، وتم تمرير الدستور المشوه الذى ناضل قطاع عريض من المصريين فى محاولة لإقناع الغالبية من المواطنين لرفضه لما يمثله من تهديد لمدنية الدولة، وكان جهد القوى الوطنية منذ بداية التشكيل الأول للجمعية التأسيسية للدستور مركزًا على كشف التشكيل غير المتوازن للجمعية ومحاولة إعادة التوازن لتشكيلها الثاني بعد الحكم القضائي ببطلان الجمعية الأولى، ولما فشلت جهود القوى الوطنية، انسحب عدد كبير من ممثلي الأحزاب والقوى المدنية ثم تبعهم جميع المؤيدين للدولة المدنية، وبذلك حقق الإخوان المسلمون وممثلو تيار الإسلام السياسي هدفهم بالانفراد بالجمعية التأسيسية وصياغة الدستور على هواهم!

قضى الأمر وأجيز الدستور الذى طرحه رئيس الجمهورية للاستفتاء، من دون أن يتحقق التوافق الوطنى كما سبق أن التزم الرئيس، بما احتواه من مواد تمثل ألغامًا على طريق التحول الديمقراطى كما تعتبر تهديدًا مباشرًا لمدنية الدولة، وأهم تلك المواد هي المادة 4 التى تنص على: "ويؤخذ رأى هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف فى الشئون المتعلقة بالشريعة الإسلامية" وهذا الالتزام يسرى على السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وهو يعطى لهيئة كبار العلماء نوعًا من الوصاية على هذه السلطات، خاصة السلطة القضائية "لأنه من غير المتصور أخذ الرأي وعدم اتباعه من علماء دين يمكن التحكم فى اختيارهم بتعديل القانون المنظم لتشكيل هيئة كبار العلماء".

كذلك تؤدى المادة 219 التى أضيفت ضمن باب الأحكام العامة والتي نصت على أن "مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية والفقهية، ومصادرها المعتبرة فى مذاهب أهل السنة والجماعة" التى تجعل الأحكام المختلف عليها بين الفقهاء والمتغيرة بحكم الزمان والمكان وظروف الواقع المصدر الرئيسي للتشريع الفعلي وهذا يحقق ما كان السلفيون يرغبونه بتعديل المادة الثانية التى تقضى بأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وهذا التعديل يتم كأمر واقع بتطبيق المادة 4 بما نصت عليه من وجوب أخذ رأى هيئة كبار العلماء فيما يتعلق بالشريعة الإسلامية مما يضع مؤسسات الدولة الديمقراطية، بما فى ذلك السلطة التشريعية والسلطة القضائية، تحت ولاية الفقيه ويهدد الاستقرار القانوني والاجتماعي.

وتكتمل منظومة المواد المتوافقة مع اتجاه تيار الإسلام السياسي بالمادة 81 التى "تقيد الحقوق والحريات بتفسير مبادئ الشريعة الإسلامية الوارد فى المادة 219 الذى يشمل الأدلة والقواعد الفقهية فى مذاهب أهل السنة والجماعة والتي تسمح باستخدام رأى الفقيه غير الملزم فى الأساس وجعله أساسًا لتقييد حقوق المواطنين مما يجعل مرجعية الدستور وحمايته لحقوق المواطن قاصرة ولا جدوى منها، وقد أغنانا الدكتور ياسر برهامي عناء التفكير فيما عساه أن يحدث حين تطبيق الدستور الجديد إذ اعترف أن "هذا الدستور يشمل قيودًا غير مسبوقة تخص الشريعة فى الدستور، وذلك لأول مرة فى دستور مصري عبر التاريخ".

وتعتبر المادة 230 من أخطر المواد فى الدستور، إذ نصت على أن: "يتولى مجلس الشورى القائم بتشكيله الحالي سلطة التشريع كاملة من تاريخ العمل بالدستور حتى انعقاد مجلس النواب الجديد"، ومصدر الخطورة فى تلك المادة أن مجلس الشورى القائم يفتقر إلى الخبرات القانونية والقدرات التشريعية والدستورية مما يجعله غير مؤهل لممارسة العمل التشريعي، علمًا بأن الناخبين القلائل الذين انتخبوا أعضاء ذلك المجلس كانوا يعلمون أنه مجلس بلا اختصاص تشريعي، والمتوقع أن يؤدى مجلس الشورى دوره المرسوم له فى تمرير مجموعة من التشريعات المعادية للديمقراطية التى لا يرغب رئيس الجمهورية فى تحمل وزر إصدارها ومنها قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون انتخاب مجلس النواب """" مجلس لشعب سابقًا"، وقانون تطوير الأزهر، وقانون السلطة القضائية وقانون المحكمة الدستورية العليا وغيرها من قوانين مطلوبة لإحكام سيطرة الدولة "الجديدة" عليها، وحسبنا ما اعترف به د. برهامي "أن المحكمة الدستورية لازم تتنضف بأي طريقة كانت"، وأنه "بعد تشكيل هيئة كبار العلماء، ووضع القانون يمكن أن نعزل شيخ الأزهر بالقانون"، كما قال: "إحنا مش عايزين الإعلام ياخد باله من بعض المواد"، لافتًا إلى أن هناك مادة حرية الفكر والرأي والإبداع، تلتزم الدولة بحماية القيم، والبرلمان لو أصدر قانون الحسبة يبقى وصلنا لما نريد"، ثم أفصح أنه لن يتم الرقابة على الصحف قبل النشر لكن سيتم وضع عقوبة جرائم للنشر بالحبس!!!

والآن يجب على القوى الوطنية اتخاذ موقف للمعارضة الإيجابية بعرض بما يتوافر لها من معلومات وأدلة موثقة عن وقائع انتهاكات وأخطاء أو تزوير لعملية الاستفتاء على اللجنة العليا للانتخابات، ورفع الأمر إلى القضاء إن لم يتم تحقيق عادل وسريع فى تلك الوقائع. كما ينبغي

تشكيل مجموعات من قوى المعارضة لدراسة وتقييم تجربة صنع الدستور واستخلاص أهم الدروس المستفادة والأخطاء التى وقعت فيها القوى الوطنية وأنصار الدولة المدنية، ومواصلة الحشد الشعبي والجماهيري فى اتجاه التوعية وبيان مظاهر عوار الدستور وكيف أنه سيؤثر سلبًا على حقوق وحريات المواطنين.

وجدير بالأحزاب والقوى السياسية الإسراع فى عمليات إعادة تنظيم هياكلها وحشد إمكانياتها لمواصلة الكفاح ضد الدستور وكشف عيوبه فضلًا عن الدفاع عن الدولة المدنية والديمقراطية. كما يجب تكثيف الجهود لضم الشباب الثوري المتطلع إلى تحقيق أهداف ثورة 25 يناير.

ومن أهم الأمور الواجبة على قوى المعارضة الإعداد للانتخابات التشريعية القادمة إعدادًا متكاملًا وفق خطة علمية واقعية، تبدأ بالمشاركة الفعالة فى إعداد قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية وقانون الانتخابات الجديد والتنسيق الانتخابي وتشكيل قوائم موحدة لخوض الانتخابات القادمة ومحاولة تحقيق وجود قوى فى مجلس النواب الجديد لبناء معارضة إيجابية تخدم أهداف التنمية الوطنية الشاملة وإعادة بناء الوطن والارتقاء بمستوى حياة المواطنين وتحسين جودة الحياة للمصريين.

وعلى قوى المعارضة دعم مصداقيتها لدى الجماهير المصرية العريضة وتأكيد صورة ذهنية إيجابية بالانتشار السريع بين جماهير الشعب والدعوة لمبادئها الداعية إلى حرية الوطن والمواطن، وتوضيح التزامها بالديمقراطية بعناصرها الرئيسية المتمثلة فى التعددية الحزبية وتداول السلطة وسيادة القانون.

إن واجب المعارضة الإيجابية أن ترتبط بقضايا الجماهير والدفاع عن حقوقهم والتصدي للسياسات والممارسات المناقضة لمصالح الشعب وتحذير المواطنين من الاستسلام لمظاهر القهر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، كما يجب على قوى المعارضة الإيجابية أن تواصل العمل مع الجماهير وكافة منظمات المجتمع المدني للدفاع عن الحقوق المشروعة للمواطنين وتقديم الفكر والجهد لتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم ولتهيئتهم لمباشرة الممارسة الديمقراطية فى الانتخابات المقبلة.

من أجل كل تلك المخاطر والثغرات في دستور الإخوان. دستور 2012 . رفضته الغالبية ممن كان لهم حق التصويت في الاستفتاء، وكان على الشعب أن ينتظر حتى قيام الموجة الثورية الثانية في 30 يونيو ويتم تعطيل ذلك الدستور وتشكيل "لجنة الخمسين" لتعديله!

الوطن يحترق.. والحكم عاجز عن حمايته!

كان "الوطن الكبير"، مصر المحروسة، يحترق بأيدي نفر ممن يدّعون أنهم مصريون. وأيضا "الوطن" هو الصحيفة المستقلة، وقد نالها نصيب من حريق الوطن الكبير فهاجمها نفر ممن يزعمون أنهم رياضيون وما هم برياضيين! الحكم الذي جاء عبر صناديق الانتخابات يشهد حرائق الوطن وهو غير قادر أو غير راغب فى إطفائها وإنقاذ الشعب من نيرانها التى تطال كل شيء وسوف تقضى على تاريخ مصر وحاضرها، بل ومستقبلها!

ولنتذكر كيف كان المصريون على قلب رجل واحد على مدى ثمانية عشرة يومًا من بدء ثورة 25 يناير التى أظهرت أجمل وأصدق وأطهر ما فى المصريين من خصال. تلك الثورة فى أيامها المجيدة التى عاشها المصريون فى ميدان التحرير وفى السويس والإسكندرية وكل ميادين مصر، وأثبتوا للعالم أجمع أنهم جديرون بمصر وحضارتها أم الحضارات. وللأسف فقد انقلبت الصورة بعد أن كشفت جماعة الحكم الإخواني عن طبيعتها الديكتاتورية، فقد سادت الفوضى أنحاء البلاد واشتد الاقتتال بين المواطنين وميليشيات الإخوان المسلمين من جهة وبينهم وبين الشرطة من جهة أخرى.

وخلال الأيام منذ الخامس والعشرين من يناير 2013 يوم الاحتفال بالذكرى الثانية للثورة وحتى اليوم الثالث عشر من مارس سقط أكثر من مائة وعشرين شهيدًا ومئات الجرحى والمصابين فى أغلب مدن ومحافظات مصر! وظهر بوضوح عجز الرئاسة أو عدم رغبتها فى التصدي بحزم للفئات المشاركة فى إفساد المشهد السياسي بإعمال القوة الباغية لفرض إرادة السيطرة وإنهاء هيبة الدولة والقضاء على حكم القانون، فقد هاجم أعضاء الميليشيات الإخوانية المتظاهرين السلميين أمام قصر الرئاسة "الاتحادية" وخطفوا المئات منهم وأعملوا فيهم التعذيب، وقُتل وأصيب الكثيرون منهم ولم تحرك الرئاسة ساكنًا بل اتهمت الثوار المطالبين بإلغاء الإعلانات الدستورية المرفوضة شعبيًا بأنهم "بلطجية".

وتفجرت ثورة شعب بورسعيد البطل ضد أحداث مجزرة "استاد بورسعيد" وانتظروا حكم القضاء العادل ليفاجئوا بأحكام الإعدام تطال واحدًا وعشرين من أبنائهم وجلهم من الشباب وصغار السن الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة. وبدلًا من محاولة احتواء غضبة الشعب البورسعيدى، إذ بالرئيس "المعزول" يعلن حالة الطوارئ على محافظات القناة الثلاثة ويفرض حظر التجوال لساعات طوال، وما كان للشعب الباسل إلا أن يضرب بعرض الحائط قراراته مستبقًا يوم عزله الذي تم في 3 يوليو.

وكان استخدم "المعزول" وزارة الداخلية وجهاز الشرطة أداة للبطش بالمتظاهرين فى كل المدن الثائرة فى محافظات مصر كلها، ومارست الشرطة بقيادة وزيرها الجديد [41] أقصى درجات العنف والقوة المفرطة، وأعملت فى شباب مصر وشيوخها، بل ونسائها وأطفالها، القتل والسحل، وأطلقت عليهم سيولًا من الخرطوش والرصاص الحي وآلاف القنابل المسيلة للدموع التى تم استيراد المزيد منها من الولايات المتحدة الأمريكية فى وقت يهدد البلاد شبح الإفلاس.

وكان المشهد قبل أسابيع من انتفاضة الشعب ونجاحه في عزل مرسي شديد القتامة. فقد أصبح الشعب فى مواجهة الشرطة. وثار رجال الشرطة الشرفاء على استدراجهم لقتال أبناء وطنهم، وغضبوا لاستخدامهم أداة فى يد الحكم وأعوانه ضد خصومهم السياسيين، وقُتل وأصيب مئات من ضباط وأفراد الشرطة فى مواجهات مع تظاهرات الشعب الغاضبة، وكادوا أن ينجرفوا إلى صدام مع القوات المسلحة التى تم استدعاؤها لتنقذ الحكم المتردي من غضبة الشعب فى بورسعيد.

وكان قرار الشعب فى بورسعيد إعلان "العصيان المدني"، بينما كان قرار رجال الشرطة إغلاق العديد من أقسام الشرطة والامتناع عن العمل، مؤكدين مطلبهم الأساس بإقالة وزيرهم ورفضهم أن يكونوا أداة فى يد الحكم للبطش بالشعب الثائر والمطالب بالقصاص لشهدائه.

41- هو اللواء محمد إبراهيم الذي قرر الانحياز للشعب وتحالف مع الفريق أول السيسي بعد تأكده أن المعزول لا يريد الخير مصر ورفض تنفيذ أوامره بإطلاق الرصاص على المتظاهرين كما رفض تعليمات المعزول له باعتقال عدد كبير من السياسيين والإعلاميين والشخصيات العامة المعارضين لحكمة، وكان ذلك قبل أيام من ثورة 30 يونيو.

وبدت صورة الوطن قاتمة وأبعد ما تكون عما كان يأمله المصريون من ثورتهم المجيدة التى تم اختطافها فى "غزوات الصناديق" يوم الاستفتاء على تعديلات دستور 1971 فى 19مارس 2011!

بدا المشهد المصري كئيبًا أشد ما تكون الكآبة، فالمصريون يقتتلون ويُقتلون من أطراف متنازعة فيما بينها. وأصبحت الفوضى فى الحياة المصرية هي القاعدة وليست الاستثناء. الشرطة غائبة، والقانون مهدر، والحكومة التى يصر الرئيس المعزول على استمرارها فى حالة تفكك، فهي فاقدة القدرة على الفعل والتأثير فى المشهد المصري البائس، وأيضًا فاقدة المصداقية لدى الشعب، وأكثر من هذا فالحكومة فاقدة الهيبة لدى الأطراف المتصارعة على تحويل مصر إلى "صومال" جديد! ولشد ما يدهش المرء تصريح منسوب لرئيس الوزراء الأسبق هشام قنديل فى تعقيبه على حادث حرق مقر "الوطن" الصحيفة، إذ ورد فى الأنباء أنه "طلب من وزارة الداخلية سرعة القبض على المجموعة المجهولة التى اقتحمت مقر جريدة "الوطن" وقامت بتخريب محتوياته وإلقاء زجاجات المولوتوف"، وأضافت الأنباء أن قنديل اعتبر الاعتداء على جريدة الوطن بمثابة إرهاب صريح لوسائل الإعلام، الأمر الذى يرفضه بشدة ويدينه، "وأنه يجب وجود عقاب رادع للجناة، حتى لا يتكرر الأمر مع وسائل إعلام أخرى"، وكانت تلك التصريحات المنسوبة لرئيس الوزراء مشابهة لتصريحات سابقة أدلى بها بعد وقوع جريمة اغتيال 16 شهيدًا من أبناء القوات المسلحة فى مذبحة رفح حين وعد بالكشف عن الجناة وتوعدهم بالعقاب الشديد.. الأمر الذي لم يتم يتحقق!!

وتبلغ الفوضى قمتها فى مشهد عبثي فى قمته جماعات كانت إرهابية مارست الاغتيال والتدمير وقضى أفرادها وقادتها سنوات فى السجون، ثم إذا بتلك الجماعات تقدم نفسها فى صورة الحريص على أمن البلاد والعباد وتعلن عن قدرتها على سد الفراغ الناشئ عن إضراب الشرطة وانسحابها من مواجهة الجماهير!!

وكان الأمر فى الحالة المصرية يتطلب مواجهة شاملة من القوى الشعبية وشباب الثورة والأحزاب والقوى السياسية لإعلان رفضها العام لأساليب الحكم الغريق فى بحر الأخونة وغير المنتبه إلى مشكلات حاضر مصر ومستقبلها، والدعوة إلى تضامن قوى الشعب مع قواته المسلحة ورجال الشرطة الشرفاء لإنقاذ الوطن المحترق. وذلك ما كان يوم 30 يونيو!

الانتخابات.. وحالة الانقسام الوطنى والعصيان المدني

رغم كل ادعاءات الرغبة فى إنجاح الحوار الوطنى الذي كان يدعو إليه د. مرسى وتمارس جماعته وحزبه الضغوط على القوى السياسية من أجل إقناعها بالمشاركة فيه، ورغم اشتداد الاحتقان الوطنى وانتشار دعوات العصيان المدني الذي بدأه شعب بورسعيد البطل والرفض المجتمعى العام لمجمل سياسات حكم الإخوان، فقد أصدر مرسي قرارًا بدعوة الناخبين لانتخابات مجلس النواب (الشعب سابقًا) متجاهلًا دعوات الثوار والقوى الوطنية بتأجيل الانتخابات حتى يتحقق التوافق الوطنى وتزول أسباب الانقسام والاحتقان!

ولعل د. مرسي كان يتصور - في ذلك الوقت - أن بإمكانه تكرار المشهد السياسي فى مارس 2011 حيث بذل الإخوان المسلمون جهودهم الدعائية وقدراتهم التنظيمية وحشدهم لمختلف تيارات الإسلام السياسي لكسب موقعة إجراء الانتخابات التشريعية أولًا على خلاف آراء أغلب الأحزاب والقوى السياسية التى كانت ترى أفضلية وضع دستور جديد يحقق أهداف الثورة والقيم التى قامت عليها. لقد جاهد الإخوان المسلمون وحلفاؤهم والمشايعون لفكرهم فى تأييد إجراء استفتاء شعبي لتعديلات على مجموعة قليلة من مواد دستور 1971 الذي كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد قرر تعطيله بموجب الإعلان الدستوري فى 13 فبراير 2011، وروجوا بين العامة أن التصويت بنعم على التعديلات الدستورية هو انتصار للإسلام وجواز المرور إلى الجنة، بينما من يرفضون تلك التعديلات هم الجماعات الموصومة بالكفر ومحاربة الإسلام من الليبراليين والعلمانيين.

ولكن الرئيس - في ذلك الوقت - لم يكن مدركًا أن المشهد السياسي مختلف حينئذ كل الاختلاف عنه فى 2011، وأن المزاج السياسي للمصريين قد أصابه تغيير جذري بعد تجربتهم لممارسات حكم الإخوان على مدى أكثر قليلًا من عام ما بين ستة أشهر أمضاها حزب الحرية والعدالة (الذراع السياسية لجماعة الإخوان) فى قيادة السلطة التشريعية متحالفًا فى ذلك مع حزب "النور" - حليفه الذى كان - ، ثم معاناتهم خلال الأشهر السبعة منذ تسلم محمد مرسى سلطة رئيس الجمهورية من المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى 30 من يونيو 2012 إلى حين تم عزله يوم 3 يوليو 2013.

لم يدرك رئيس الجمهورية (الذي كان) أو لعله تجاهل حجم الاحتقان الشعبي الذي وصل إلى نقطة الغليان. فعلى مدى أسابيع قليلة منذ السادس والعشرين من يناير 2013 استشهد ما يقرب من مائة مواطن فى مدن بورسعيد والإسماعيلية والسويس، وشهدت القاهرة والإسكندرية وطنطا والمحلة الكبرى وبقية مدن الجمهورية أحداثًا مؤلمة راح ضحيتها عشرات الشهداء ومئات الجرحى الذين هبوا وانتفضوا للدفاع عن ثورتهم التى أجهضت ولم تحقق أهدافها، بينما المنتفعون بالثورة كانوا يتمتعون بالسلطة وأبهة الحكم! وتجاهل رئيس الجمهورية (الذي كان) رفض أهالي مدن القناة البواسل قراره بفرض حظر التجول وإعلانه حالة الطوارئ واستمرارهم فى ممارسة حياتهم وكأن قرارات الرئيس غير موجودة!

لم يدرك رئيس الجمهورية (الذي كان) أو لعله تجاهل مدى الغضب الشعبي على سلسلة القرارات التى اتخذها ورجع فيها مضطرًا أو ظاهريًا مثل قراره بدعوة مجلس الشعب المنحل للاجتماع متحديًا بذلك حكم المحكمة الدستورية العليا ثم اضطر إلى سحب ذلك القرار بعد قرار المحكمة بوقفه، محاولته إقالة النائب العام السابق د. عبد المجيد محمود وفشله في ذلك إثر غضبة القضاة للعدوان على استقلال القضاء. ثم اشتعال مصر غضبًا من إصداره إعلانه المسمى بالدستوري فى 21 نوفمبر 2012 الذي اضطر إلى إلغائه ظاهريًا وبقيت آثاره نافذة حتى تم عزله وتعطيل دستور 2012 الذي كان يقنن هذه الآثار.

لم يدرك رئيس الجمهورية (الذي كان) أو لعله تجاهل تصاعد الغضب الشعبي والاحتقان السياسي نتيجة عدم وفائه بوعوده التى قطعها على نفسه فى برنامجه الرئاسي الذي لم يحاول هو ولا حكومته تفعيله!

لم يدرك رئيس الجمهورية (الذي كان) أو لعله تجاهل حجم الغضب الشعبي والاحتقان السياسي من فشل الحكومة التى اختار الرئيس رئيسها وتمسكه باستمراره رغم المطالب المستمرة والمتصاعدة بإقالته من جانب كل القوى السياسية والشعبية، حتى حزب "النور" الذي كان متحالفًا مع النظام الإخواني تقدم بمبادرة لاحتواء الأزمة السياسية القائمة في ذلك الوقت كانت إقالة رئيس الوزراء فى مقدمتها كذلك المطالبة بإقالة النائب العام غير الشرعي لصدور قرار تعيينه من رئيس الجمهورية بالمخالفة لما يقضى به قانون السلطة القضائية!

كنا نتمنى أن يدرك رئيس الجمهورية (الذي كان) أن المشهد السياسي في أواخر فترته الرئاسية الأولى والأخيرة. جد مختلف عما كان عليه فى 2011 وقت أن تمكن حزب الإخوان من الحصول على ما يقرب من 42% من مقاعد مجلس الشعب المنحل محققًا بذلك أكثرية مكنته من السيطرة على مناصب رؤساء اللجان بالمجلس، كما استطاع وشريكه حزب "النور" تحدى الإرادة الشعبية وتجاهل حكم القضاء الإداري والمضي قدمًا فى تشكيل غير عادل وغير متوازن للجمعية التأسيسية التى أخرجت دستورًا "مسخ" لم يقبله سوى 20% من المصريين الذين لهم حق التصويت فى الاستفتاء الذى جرى عليه من دون تحقق التوافق المجتمعى الذى تعهد رئيس الجمهورية (الذي كان) بأنه لن يطرحه للاستفتاء إذا لم يتحقق!

وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد خرج من المشهد السياسي وهو الذي كانت جماعة الإخوان المسلمين تؤلب عليه الجماهير وتنظم المليونيات احتجاجًا على قراراته وأقامت الدنيا رفضًا للإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس، وأصبح حكم رئيس الجمهورية (الذي كان) مكشوفًا لا يجد من يستر عورات وسوءات حكمه. أصبح الحكم الإخواني مسئولًا مباشرة عن الحالة السيئة التى وصلت مصر إليها فى المجالات الاقتصادية والسياسية ناهيك عن الأزمات المتكررة فى توفير الاحتياجات الحيوية للناس. لم يعد هناك من يلام على تردى الأوضاع العامة سوى الرئاسة وجماعة الإخوان وحزبها، وقد وقر في أذهان الكافة أنهم هم المسئولون عن تفشى موجات "الأخونة" فى جميع المجالات، وفشل قيادات الجماعة فى الرئاسة والحكومة والمحليات فى تحقيق أي إنجاز يطمئن الشعب إلى قرب انحسار الغمة. لقد بلغ عجز الدولة وانهيار هيبتها واهتزاز القانون مدى يهدد الوجود المصري فى ذاته ووُصمت الدولة بأنها "دولة فاشلة".

وكان السبيل الوحيد إلى احتواء الموقف المتردي هو تغليب صالح الوطن وفتح أبواب المشاركة السياسية والمجتمعية لكل القوى الوطنية والبعد عن سياسات الإقصاء والاستبعاد لغير أعضاء الجماعة. وكان رئيس الجمهورية (الذي كان) مطالبًا بالاستجابة لمطالب الشعب والمعارضة الوطنية بتعديل الدستور المعيب، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإعادة النظر فى كل القوانين التى أصدرها مجلس الشورى للتأكد من دستوريتها، والالتزام بملاحظات المحكمة الدستورية العليا على قانون انتخابات مجلس النواب مع تأجيل تلك الانتخابات وتحديد موعدها بعد تشكيل الحكومة الجديدة.

ولما لم يفعلها رئيس الجمهورية (الذي كان) فقد فعلها الشعب ونفذت القوات المسلحة أمره بعزل مرسي، وها قد عزل!

لقاء نائب المرشد وعضو جبهة الإنقاذ.. هل كان هناك أمل؟

كانت الأيام السابقة على ثورة 30 يونيو2013 تموج بأنباء إن دلت على شيء فكانت دالة على أمرين؛ الأول هو ارتباك قيادة الجماعة التي وضحت طبيعتها الإرهابية وتضارب القيادات في مكتب الإرشاد وحزب الحرية والعدالة من ناحية والرئيس الذي تم عزله ومؤسسته الرئاسية من ناحية أخري. والأمر الثاني الذي كشفت عنه أيام ما قبل 30 يونيو هو التفكك والتشرذم الذي اتصفت به القوى والأحزاب "المدنية" ثبوت عدم قدرتها على التأثير في المشهد السياسي الذي نجحت حركة " تمرد" في تحويله إلى قوة معارضة هائلة لمرسي وحكم الإخوان بشكل عام وأتمت تجميع 22 مليون استمارة لسحب الثقة من مرسي، وقد كانت تلك الخطوة محورية في نجاح الحشد الجماهيري في 30 يونيو الذي استمر حتى تحقق عزل مرسي يوم 3 يوليو، والذي تكرر في حشد جماهيري غير مسبوق يوم 26 يوليو لمبايعة للفريق أول السيسي لمحاربة الإرهاب والعنف.

وشهدت تلك الأيام [42] الأخيرة قبل سقوط الإخوان تسرب أنباء لقاء السيد عمرو موسى، الذي كان يرأس حزب "المؤتمر" آنذاك وعضو جبهة الإنقاذ، مع المهندس خيرت الشاطر، نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين [43]. وقد أثارت التسريبات عن ذلك اللقاء كثيرًا من ردود الفعل، ما بين الترحيب بلقاء ممثل للجماعة المسيطرة على الحكم، وبين أحد رموز المعارضة، وبين الغضب فى صفوف جبهة الإنقاذ وشباب الثورة وأعضاء حركة "تمرد"، لخروج أحد رموز المعارضة عن الاتفاق بألا تجرى لقاءات أو حوارات مع الجماعة وحزبها أو مع الرئاسة، حيث يسود دوائر الجبهة والمعارضة الوطنية اقتناع بعدم جدوى تلك اللقاءات وأنها استهلاك للوقت وتمييع للقضايا الوطنية. وكانت ردود الأفعال متأثرة بالقطع بما كان في الشارع المصري في تلك الظروف حيث كان الوطن معرضًا لانتكاسات وطنية لو تمكنت جماعة الإخوان من استكمال تنفيذ مخططها لإحكام قبضتها على البلاد.

42- تخلى السيد عمرو موسى عن رئاسة الحزب بعد فترة قليلة من ذلك اللقاء وحل محله السيد محمد العرابي وزير الخارجية الأسبق.

43- مقبوض عليه الآن ويحاكم بتهم تتعلق بقتل المتظاهرين المعارضين للمعزول والتحريض على القتل في أحداث كثيرة تلت ثورة 30 يونيو.

وثمة فريق ثالث لم يقنع بمجرد شجب اللقاء والتنديد بمن توسط فى عقده، بل استرجع هذا الفريق تجربة مريرة، حين تحاورت طائفة من رموز المعارضة الوطنية مع المرشح الرئاسي د. محمد مرسى فى الوقت الحرج فى مرحلة الإعادة بينه وبين الفريق أحمد شفيق، وتوصل المجتمعون إلى اتفاق "فيرمونت" وتم توقيعه قبل أيام معدودة من إعلان نتيجة السباق الرئاسي، وبموجب ذلك الاتفاق احتشد ملايين الناخبين من القوى المدنية والليبرالية لتأييد د. مرسى، بعد أن كانت تلك القوى الوطنية المدنية رافضة لمرشح جماعة الإخوان المسلمين، ولم يصوتوا له فى جولة الانتخابات الأولى، ولكن ما دفعهم إلى الاحتشاد فى صف مرسى ضد منافسه أحمد شفيق، رفضهم لاحتمال عودة النظام القديم بانتخاب رئيس عسكري عمل لسنوات مع مبارك وكان آخر رئيس وزراء عينه قبل تنحيه بأيام.

وقد استرجع رموز القوى المدنية ما آل إليه مصير اتفاق "فيرمونت"، فما إن فاز د. مرسى بالمنصب الرئاسي بمساندة القوى المدنية، حتى انشغل عنه ولم ينفذ منه إلا بندًا واحدا هو إلغاء الإعلان الدستوري المكمل، الذي كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أصدره فى السابع عشر من يونيو 2012، واستبدل به "الرئيس المنتخب" إعلانه الدستوري الأول الذي أصدره فى الحادي عشر من أغسطس 2012، وحصل بموجبه لنفسه على السلطة التشريعية بالإضافة إلى السلطة التنفيذية!

ولقد ذكرني لقاء نائب المرشد العام مع القطب المعارض عضو جبهة الإنقاذ، بتجربة سابقة مررنا بها فى شهر أبريل عام 2010، حين كنت نائبًا لرئيس حزب "الوفد"، إذ تلقينا حينئذ رغبة من جماعة الإخوان المسلمين لزيارة وفد منها للحزب. وتمت الزيارة وقتها وكان وفد الجماعة برئاسة الدكتور محمد على بشر وضم د. عصام العريان وم. سعد الحسيني وم. على عبد الفتاح. وقد مثل "الوفد" أ. منير فخري عبد النور، د. على السلمي، د. إجلال رأفت، أ. رمزي زقلمة وأ. أحمد عودة.

وبعد كلمات الترحيب أكد د. محمد على بشر تحيات المرشد العام لحزب الوفد وقياداته، مثمنًا العلاقة التى تربط الجماعة بالحزب ومشيدًا بتجربة التعاون والتنسيق بينهما فى انتخابات 1984، مشددًا على أهمية الحوار بين مختلف القوى الوطنية وضرورة التوصل إلى توافق وطني للخروج بالوطن من أزمته (والحديث كان فى أواخر عصر مبارك). وشدد د. بشر

على حجم المتغيرات التى شهدها الوطن فى الفترات الأخيرة والحراك السياسي فى الشارع المصري وتصاعد مطالب المواطنين بالتغيير، مؤكدًا أن مصر تستحق أفضل كثيرًا مما هو قائم. كذلك أشار إلى التحديات الخارجية التى تواجه مصر سواء على الصعيد العربي أو الإقليمي، وأوضح أن تحقيق الإصلاح المستهدف فى مصر لا يستطيع إنجازه أي فريق بمفرده، مشددًا على أهمية التوافق الوطنى والتعاون بين الفصائل المختلفة، مؤكدًا أن القطيعة والتنابذ بينهم تصب فى مصلحة الاستبداد. وأنهى د. بشر كلمته محددًا أن هذا اللقاء من وجهة نظره ما هو إلا بداية تعاون وتواصل مستهدفين أملًا فى " تنفيذ ما نتفق عليه".

وفى مجال التعقيب على بعض تساؤلات ممثلي حزب الوفد، رد وفد الجماعة أنهم يعترفون بالدولة المدنية بمعنى، أن يتم تنظيم السلطات بناء على الدستور والقانون، وأساس تولى الوظائف فيها هو الكفاءة والخبرة الفنية المتخصصة، والأدوار السياسية فيها يقوم بها مواطنون منتخبون، تحقيقًا للإرادة الشعبية الحقيقية، وأن الشعب مصدر السلطات. كما أنهم يعترفون بأن مصر دولة لكل المواطنين الذين يتمتعون بجنسيتها وجميع المواطنين يتمتعون بحقوق ويلتزمون بواجبات متساوية، يكفلها القانون وفق مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص. وأن الإخوان المسلمين يعتمدون مفهوم الديمقراطية، كونه النظام الذي يقوم على التعددية والتنوع ويفصل بين السلطات ويسمح للمواطنين جميعًا بالمشاركة السياسية، وتكون فيه إدارة النظام السياسي والنشاط السياسي على أساس مناخ الثقة المتبادل بين كل الفئات. وهم يعترفون أن الأقباط جزء أصيل فى جسد الأمة لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين. ولهم حق الترشيح لشغل الوظائف، حتى منصب رئيس الجمهورية، وللناخبين حرية اختيار من يرغبون وفقًا (لمرجعيتهم)، سواء كان مسلما أو مسيحيًا!

ولا أظن أن السيد عمرو موسى قد استمع من محدثه المهندس خيرت الشاطر في ذلك الاجتماع إلى أقوال تختلف عما قاله د. محمد مرسى لأعضاء "الجبهة الوطنية لحماية الثورة"، حين وقع معهم اتفاق "فيرمونت"، ولا ما سمعناه من وفد الجماعة فى لقائهم معنا بمقر حزب "الوفد" فى أبريل 2010، ولن تختلف أقوال أي قيادي بالجماعة عن تلك العبارات التى تدغدغ المشاعر ولا تصل إلى حيز التنفيذ! فهم يقولون ولا يفعلون! ولقد قيل

إن عراب ذلك الاجتماع الذي استضافه في منزله، كان أيمن نور الهارب الآن إلى بيروت بعد تصريحاته لوسائل إعلامية أن ما حدث في 30 يونيو كان "انقلاب عسكري".

لو علم عمرو موسي بما آل إليه مصير مرسي والشاطر وبقية قيادات الأهل والعشيرة، لكان حرص على رفض ذلك اللقاء ونأى بنفسه عما أصاب مصداقيته من أثار سلبية، خاصة أن موضوع اللقاء - كما تردد في أقاويل الصحف برامج التوك شو كان عرضًا من الشاطر لعمرو موسي أن يتولى تشكيل حكومة جديدة تجري الانتخابات التشريعية بدلًا من حكومة هشام قنديل! والمعنى - إذا كانت هذه المعلومات صحيحة - أن السيد عمرو موسى كان مطلوبًا ليكون "محلل"! والله أعلم.

ثلاثية الأزهر.. لم تحل أزمات الوطن..والسبب الإخوان!

بمبادرات طيبة، وبرعاية الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، حاول الأزهر الشريف إزالة الاحتقان الوطنى منذ بدايات الخلاف حول خارطة الطريق لتحقيق أهداف الثورة في بدايات الثورة وحتى احتدام العنف غير المبرر من الشرطة والأجهزة الأمنية ضد المتظاهرين السلميين حول محيط "قصر الاتحادية" في ديسمبر 2012، والذي أصبح رمزًا لطغيان السلطة وإجهاض الثورة.

فقد أصدر الأزهر الشريف بالاشتراك مع مجموعة من المثقفين والسياسيين فى يونيو 2011 وثيقة وصفها شيخ الأزهر بأنها "مجرد إطار قيمي يصونُ أساسيات شعبنا وثوابت، ويعتبرُ الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة من ثوابت المطالب الوطنية، بكل ما تستوجبه من مواطنة كاملة، وتداول حقيقي للسلطة يمنع احتكارها من فريق، أو الوُثوب عليها من فريق آخَر"، وأن التوافق حول تلك الوثيقة "يؤهلها لأن تكون وثيقة يسترشد بها عند وضع الدستور"!

وقد تضمنت "الوثيقة" مبادئ أساسية تشمل دعم تأسيس الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة، واعتماد النظام الديمقراطى، والالتزام بمنظومة الحريات الأساسية فى الفكر والرأي مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمرأة والطفل، والتأكيد على مبدأ التعدُّديَّة واحترام الأديان السماويَّة، واعتبار المواطنة مَناط المسئوليَّة فى المجتمع، وتأكيد

الالتزام بالمواثيق والقرارات الدوليَّة، والتمسُّك بالمنجزات الحضاريَّة فى العلاقات الإنسانيَّة، المتوافقة مع التقاليد السمحة للثقافة الإسلاميَّة والعربيَّة، والحرص التام على صيانة كرامة الأمَّة المصريَّة والحفاظ على عزَّتها الوطنيَّة، ثم اعتبار التعليم والبحث العلمي ودخول عصر المعرفة قاطرةَ التقدُّم الحضاري فى مصر، وإعمال فقه الأولويَّات فى تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعيَّة، ومواجهة الاستبداد ومكافحة الفساد والقضاء على البطالة، وبناء علاقات مصر بأشقَّائها العرب ومحيطها الإسلامي ودائرتها الأفريقيَّة والعالميَّة، وتأييد مشروع استقلال مؤسَّسة الأزهر، وعودة "هيئة كبار العلماء"، واختصاصها بترشيح واختيار شيخ الأزهر، واعتبار الأزهر الشريف هو الجهة المختصَّة التى يُرجَعُ إليها فى شئون الإسلام وعلومه وتراثه واجتهاداته الفقهيَّة والفكريَّة الحديثة.

وللأسف فإن هذه الوثيقة الأولى قد أُهدرت رغم توقيعها من جمع كبير من الساسة منهم الذين أسهموا فى صناعة الدستور بعد صدورها بأشهر قليلة، فقد تم تمرير الدستور من دون أن يلتفت إليها صانعوه رغم أن ممثلي الأحزاب المدنية اشترطوا أن تكون تلك الوثيقة مرجعية أساسية كشرط لقبولهم الانضمام للجمعية التأسيسية للدستور.

وفى يناير 2012 عاد الأزهر الشريف إلى محاولة إرساء أسس الدولة الحديثة القائمة على احترام الحريات الأساسية للمواطنين، فأعلن الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر "وثيقة الحريات الأساسية التى تتضمن حرية العقيدة والرأي والتعبير والبحث العلمي والفن والإبداع الأدبي لتكون أساسًا يتضمنه الدستور الذي سيتم إعداده، وتعبر عن رؤية المؤسسة الدينية بالتعاون مع المثقفين والمفكرين لتلك الحريات".

وكان حظ وثيقة الأزهر الثانية أقل من سابقتها، فلم تصادف الاهتمام الإعلامي والحوار المجتمعى الجدير بالأفكار والمبادئ التى احتوت عليها! وتشكلت الجمعية التأسيسية للدستور وصنعت دستورًا شارك فيه ممثلون عن الأزهر الشريف- وكانوا قد انسحبوا من الجمعية لفترة - ولم يمكّنوا من تضمين مشروع الدستور المبادئ التى نادى بها الأزهر فى وثيقته عن الحريات فجاء باب الحريات من أضعف الأبواب فى الدستور وأبعد ما يكون عما ورد فى العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التى وقعت مصر عليها! كما اعترف الدكتور ياسر برهامي نائب رئيس

الدعوة السلفية بأن الدستور الجديد به قيود على الحريات والحقوق غير مسبوقة فى دساتير مصر كلها.

وكعادته استجاب فضيلة شيخ الأزهر يوم الخميس 31 يناير 2013 إلى اقتراح مجموعة من المحسوبين على "شباب الثورة" [44] بإصدار "وثيقة لنبذ العنف" فى محاولة لإنهاء أعمال العنف الجارية في البلاد في تلك الفترة والتي أوقعت 58 قتيلًا ومئات المصابين، والدعوة إلى الالتزام بالحوار بين القوى السياسية المختلفة! وقد تضمنت الوثيقة التأكيد على حق الإنسان فى الحياة، وعلى حُرمَة الدّماء والمُمتلَكات الوَطَنيَّة العامَّة والخاصَّة، والتَّفرقة الحاسمة بين العمل السياسي والعمل التخريبي، وواجب الدولة ومُؤسَّساتها الأمنيَّة فى حماية أمن المواطنين وسلامتهم وصيانة حقوقهم وحريَّاتهم الدُّستوريَّة، والحفاظ على المُمتلَكات العامَّة والخاصَّة، وضرورة أنْ يتمَّ ذلك فى إطار احترام القانون وحُقوق الإنسان دُون تجاوز. وتضمنت الوثيقة التأكيد على نبذ العُنف بكلِّ صُوَرِه وأشكاله، وإدانته الصَّريحة القاطعة، وتجريمه وطنيًا، وتحريمه دينيًا وإدانة التحريض عليه، أو تسويغه أو تبريره، أو التَّرويج له، أو الدِّفاع عنه، أو استغلاله. ودعت الوثيقة إلى الالتزام بالوسائل السياسية السلمية فى العمل الوطنى وأسلوب الحوار بين أطراف الجماعة الوطنية وحماية النسيج الوطنى وكيان الدولة المصرية باعتبار ذلك مسئولية جميع الأطراف؛ حكومة وشعبًا ومعارضة.

ورغم حسن النوايا المفترض للذين شاركوا فى صياغة وثائق الأزهر الثلاثة وما احتوته من مبادئ صالحة لتكون أساسًا للدولة الديمقراطية التى قامت الثورة من أجلها، فإن المنوط بهم تفعيلها فيما بعد الثورة قد تناقضت أهدافهم مع توجهات تلك الوثائق واتجهوا إلى تأسيس نظام حكم قوامه تمكين جماعة الإخوان المسلمين وتنفيذ خطتها فى آستيعاب جميع مفاصل الدولة وإقصاء معارضيهم بطرق تبدو مشروعة وهى فى الأساس متناقضة مع أساسيات ومقومات الديمقراطية، وقد تجلت أهداف التمكين فى محاولات دؤوبة لزرع عناصر الجماعة وحزبها فى مواقع مؤثرة فى الدولة وتؤدى إلى التحكم فى مسيرة الوطن فى الاتجاه الذى يحقق أهدافها.

44- اتضح أن تلك المجموعة الذين اتصلوا بفضيلة شيخ الأزهر كانوا من خلايا الإخوان النائمة وقد شكلوا بعد ذلك ما سمي "جبهة الضمير" أحد أذرع "الجماعة" للمتاجرة بوثيقة نبذ العنف.

إن ممارسات حكم جماعة الإخوان بعد الانتخابات الرئاسية كلها كانت تسير فى خط مخالف لآمال الشعب فى التحول الديمقراطى وتحقيق أهداف الثورة، مما أدى إلى تعطيل تفعيل وثائق الأزهر وتم مخالفة مبادئها بصناعة دستور غير توافقي سيطر على صياغته حزب الجماعة والمشايعون له من فصائل الإسلام السياسي وتمريره فى استفتاء رفضه غالبية المصريين أصحاب حق التصويت سواء بالمقاطعة أو التصويت بـ "لا". ثم كان حصار المحكمة الدستورية العليا ومنع قضاتها من عقد جلساتها، وحصار مدينة الإنتاج الإعلامي ولم تحرك سلطة الحكم ساكنًا فى هذه الوقائع! وجرى إعادة تعيين رؤساء المؤسسات الصحفية القومية ورؤساء التحرير بها من عناصر أعضاء فى الجماعة أو تحظى بقبولها من غير أعضائها، وتجرى ملاحقة المعارضين من الصحفيين والإعلاميين باتهامهم بإهانة الرئيس، كما يجرى إعداد قوانين تهدف إلى تقييد الحريات مثل قانون التظاهر.

والمحصلة النهائية للمشهد السياسي فى مصر في سنة الرئاسة الأولى والأخيرة للرئيس المعزول كان غالبًا عليه ظاهرة العنف - ورغم وثيقة الأزهر - والتي استمرت حتى نجح الشعب في التخلص من الحكم الإخواني!

الإرهاب الإخواني... قطع الطريق لإنقاذ مصر وثورتها!

كان التغيير أملًا للمصريين، عاشوا سنوات طويلة يجاهدون من أجل تحقيقه، تحملوا فى سبيله الكثير من الظلم والاستبداد والديكتاتورية والسيطرة الأمنية على كل مقدرات الوطن. ولقد شهد المصريون وطنهم يخضع لحكم طاغية كمم الأفواه، وزوّر الانتخابات واصطنع الأحزاب، وسخّر كل موارد الوطن وإمكانياته لخدمة غروره ورغبته فى التمسك بمقعد الرئاسة إلى الأبد، وأحاط نفسه بطغمة فاسدة نهبت أموال الوطن وزينت له مشروع توريث ابنه ليكمل مسيرة الطغيان وليبقى الحكم فى آل مبارك إلى ما شاء الله.

وجاءت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 لتكون اللحظة الفارقة التى حسب الشعب أنها لحظة الخلاص حين أسقط الثوار فى ميدان التحرير رأس النظام الفاسد مؤمّلين فى الانطلاق إلى مناخ الحرية الذي طال بهم انتظاره ليحققوا التحول الديمقراطى والإصلاح السياسي والدستوري ويقيموا العدالة الاجتماعية وسيادة القانون.

ولكن بعد أن مضى أكثر من عامين على الثورة، وجد المصريون أنفسهم فى موقف بدت فيه صورة الوطن شديدة القتامة، وسادته حالة من الحزن العام جراء أحداث العنف المتصاعدة والتي كانت تنذر بانهيار الدولة ومؤسساتها وضياع فرص تحقيق أهداف الثورة وإهدار دماء الشهداء والمصابين التى أريقت من أجل التخلص من النظام البائد وبدء عصر الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. بعد أكثر من عامين على الثورة عاد الشعب إلى التظاهر والاعتصام ومواجهة قنابل الغاز المسيلة للدموع فى كل ميادين التحرير - كما كان الموقف خلال الأيام الثمانية عشر المجيدة من يناير 2011 - بعد أن سُرقت منهم ثورتهم واستولى فصيل غير مؤهل على الحكم بعد فترة من سوء الإدارة أسهم خلالها المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى إجهاض الثورة وتفريغها من مضمونها بتبنيه "خارطة طريق" عطلت مسيرة التحول الديمقراطى وأتاحت لجماعة الإخوان المسلمين وحزبهم السياسي وحلفائهم من الأحزاب التى تتبنى مرجعيات دينية - بالمخالفة لقانون الأحزاب - تحقيق أغلبية غير مستحقة فى انتخابات أول مجلس شعب بعد الثورة!

لقد رُوع المصريون خلال الفترة من بعد الثورة بسلسلة من الأحداث الجسام تمثلت فى محاولات إثارة الفتنة الطائفية فى حادثة الماريناب واعتصامات ماسبيرو ثم موقعة شارع محمد محمود، وأحداث الاعتصام فى شوارع مجلس الوزراء وقصر العيني والشيخ ريحان والمجمع العلمي المصري، لتعود الكرّة فى أحداث محمد محمود 2 ومجزرة الاتحادية - ومع دخول الثورة عامها الثالث - ليشتعل الوطن كله بالحرائق واقتحام أقسام الشرطة والاقتتال والعنف بكل مظاهره، فى الوقت الذي تمارس الحكومة والرئاسة ذات أساليب التجاهل وصم الآذان عن مطالب الشعب!

وكان أكثر ما تحتاجه مصر الثورة هي خارطة طريق صحيحة ترشد الوطن إلى تحقيق أهدافه فى الديمقراطية والحرية والعدالة، خارطة طريق صحيحة غير ملونة بألوان فصيل سعى إلى تقسيم الوطن ووصل به إلى طريق مسدود. إن مصر كانت فى أمسّ الحاجة إلى أن يتذكر "الرئيس المنتخب" وجماعته وحزبه والمشايعون لهم أن المصريين قاموا بثورتهم اعتراضًا على رئيس للجمهورية أعطى لنفسه الحق فى تشويه دستور البلاد وكان مطلبهم

الأساسي فى ميدان التحرير دستور جديد يحقق لهم الحرية والديمقراطية ويحافظ على النسيج الوطنى بدعم المواطنة وسيادة القانون.

وأصبح الناس خلال فترة حكم المعزول يتساءلون: ماذا بقي من ثورة 25 يناير، بالإضافة إلى مئات الشهداء وآلاف الجرحى والمصابين والمئات من الأمهات والآباء الذين يبكون أولادهم ليل نهار، وسوى مناخ الانفلات الأمني وسيادة البلطجة كأسلوب حياة لآلاف المصريين الذين يعانون الفقر والبطالة. ماذا بقي من ثورة شباب وشعب مصر سوى جماعات ومسئولين فى الرئاسة وحكومتها خلطوا بين شباب الثورة المطالبين بتحقيق أهدافها والمنفذين لمخططات الثورة المضادة، ومن يعملون لحساب جهات تمول أنشطتهم الهادفة إلى القضاء على الثورة!

إن الثوار والغالبية من الشعب المصري لم يتوقفوا عن المطالبة بالتغيير الديمقراطى من أجل وطن حر ومجتمع تسوده الحرية بعد أن رفضوا الدستور المشوه الذي تم تمريره بليل والذي يقيد الحريات الأساسية للمواطنين ولا يقيم العدل إذ يعتدى على استقلال القضاء ويسمح بمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية ويطلق المجال أمام الجماعات المتأسلمة لتهديد السلام الاجتماعى بدعوى الحفاظ على القيم والأخلاق! والمصريون كانوا يرفضون ممارسات الرئيس (المعزول) فى تغوله على سلطة القضاء واستقلاله، وكانوا يرفضون صمته عن حصار المحكمة الدستورية، كما رفضوا تخويل مجلس الشورى سلطة التشريع وهو المطعون بعدم دستورية القانون الذي انتُخب على أساسه.

إن ثورة الشعب المستمرة كانت من أجل تدعيم قيم المواطنة لضمان سلامة الوطن وتأمين مستقبله، ورغبة فى تحقيق حياة إنسانية كريمة يأمن فيها المواطن على حاضره ومستقبله، وضمان تكافؤ الفرص للجميع وعدم التمييز بينهم على أساس سوى حكم القانون.

ورغم وضوح مطالب الثوار وعدالتها وإصرارهم على المضي بكل قواهم وحماسهم الوطنى لتأكيد الثورة وتحقيق أهدافها فى العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، إلا أن الرئاسة (المعزولة) كانت تفضّل الانزواء فى الغرف المغلقة وعقد الاجتماعات التى لا يتم الإفصاح عما يدور خلالها.

ومما زاد من دقة الموقف ـ قبل 30 يونيو ـ عودة الرئيس المعزول إلى محاولة الاستقواء بالقوات المسلحة والتهديد بما لجأ إليه مبارك من فرض حظر التجوال أو احتمالات إعلان الأحكام العرفية بديلًا عن الاعتراف بأخطاء الحكم والاستجابة إلى ما يطالب به الثوار ومؤازروهم من قوى المعارضة الوطنية من إعلان تشكيل حكومة إنقاذ وتشكيل لجنة قانونية محايدة لتعديل الدستور أو حتى صياغة دستور جديد ترضى عنه الأمة، أو إجراء انتخابات رئاسية جديدة لو كانت هذه رغبة الشعب!

إن الخروج من هذا المأزق الذي تراكمت أسبابه منذ مرحلة الإدارة الفاشلة لشئون البلاد منذ تخلى مبارك عن منصبه، كان يقتضي من المعزول ضرورة الانصياع لقرار الثوار فى كل مصر وقد اختاروا طريقهم الذي لم يحيدوا عنه ولا تملك أي سلطة منعهم عن استكمال ثورتهم مهما طال الزمن وزادت التضحيات، ولكن لم الانصياع لمطالب الشعب وثواره، فكان لا بد وأن ينتفض الثوار من جديد، وكانت 30 يونيو 2013 استكمالًا لثورة 25 يناير!

مصر دولة فاشلة بسبب الإخوان!

عادة ما يستخدم مصطلح "الدولة الفاشلة" من قبل المعلقين السياسيين والاقتصاديين لوصف الدولة حين تعجز حكومتها عن القيام بمسئولياتها، وقد تم تحديد بعض الخصائص التى تميز الدولة الفاشلة، مثل فقدان السيطرة الفعلية على أراضيها، ضعف السلطة الشرعية فى البلاد، عدم القدرة على تقديم قدر معقول من الخدمات العامة، أو عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو فعال فى المجتمع الدولي، والدولة الفاشلة فى أدبيات السياسة هي دولة ذات حكومة مركزية ضعيفة أو غير فعالة، حتى إنها لا تملك السيطرة على سياسة البلاد واقتصادها، وتنعدم قدرتها على تسيير أمورها بما يحقق تطلعات شعبها واحتياجاته.

ومنذ أصدر المفكر الأمريكي نعوم تشومسكى كتابه المعنون: "الدول الفاشلة: إساءة استخدام القوة والتعدى على الديمقراطية" فى عام 2006، ذاع هذا المصطلح وأصبح محلًا للاهتمام والدراسات، بعد أن استخدمه نعوم تشومسكى فى وصف الولايات المتحدة ذاتها، إذ يبدو عليها العديد من سمات وخصائص الدولة الفاشلة، ولذلك فهى فى رأيه تشكل خطرًا متعاظمًا على شعبها هى وعلى العالم، والدول الفاشلة، بحسب تشومسكى، هى "الدول غير القادرة أو غير الراغبة فى حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه"، والتى "تعتبر

نفسها فوق القانون، محليًا كان أم دوليًا"، وحتى إذا ما كانت الدول الفاشلة تملك أشكالًا ديمقراطية، إلا أنها تعانى من قصور وعجز ديمقراطي خطير يجرد مؤسساتها الديمقراطية من أي جوهر حقيقي، كما يبين تشومسكى كيف أعد النظام الانتخابي الأمريكي من أجل إقصاء البدائل السياسية الحقيقية وبما يقطع الطريق على قيام أية ديمقراطية ذات معنى.

وتتعدد التقارير والمؤشرات التى تبحث تلك القضية؛ فالبنك الدولي قد صنف 30 دولة فاشلة تعد الأقل دخلًا على المستوى العالمي، بينما حددت الإدارة البريطانية للتنمية الدولية 46 دولة ضعيفة، وأشارت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى وجود 20 دولة فاشلة فى العالم، ومن هذه التقارير ما يصدر عن مجلة فورين بوليسي FOREIGN POLICY الأمريكية، والذى أوضح أن هناك نحو بليونين من سكان العالم يعيشون فى دول غير مستقرة تحمل مخاطر الانهيار أو قريبة من حافته، وقد ذكر هذا التقرير فى أغسطس 2012 مواقف 60 دولة من دول العالم تحمل علامات عدم الاستقرار وتعد الأقرب لأن تكون دولًا فاشلة، اعتمادًا على قياس 12 مؤشرًا اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا، وقد قامت المجلة بوضع دليل تنازلي لمؤشرات الدولة الفاشلة - بعد جمع البيانات وتحليلها من عشرات الآلاف من مصادر الإعلام الدولية والمحلية المقروءة والمسموعة والمرئية - ، حيث يأخذ كل مؤشر 10 نقاط ليكون مجموع النقاط التى تحتسب للدولة 120 نقطة، ويكون أعلى الدول فى النقاط هى أكثرها فشلًا.

ولقد جاء ترتيب مصر 31 من بين 60 دولة فى تقرير 2012 بمجموع نقاط 90.4 بما يعنى أنها فى وضع حرج Critical بعد أن كان ترتيبها 45 فى 2011 و49 فى تقرير 2010 و43 فى 2009.

والتساؤل المطروح: هل تعتبر مصر دولة فاشلة؟ لا شك أن الإجابة قاسية على النفس، ولكن ينبغي أن نصارح أنفسنا بالحقيقة، أننا نعيش فى دولة فاشلة بالمعايير الدولية واستنادًا إلى أدلة ومؤشرات قائمة فى الواقع المحلى! فمن حيث المؤشرات الدولية للدول الفاشلة، فكلها تنطبق بحذافيرها على الواقع المصري، إذ تستند الدراسات فى تقييمها للدول على مؤشرات تتراوح بين الاجتماعى والاقتصادي والسياسي: فالمؤشرات الاجتماعية تشمل تصاعد الضغوط الديموغرافية من قبيل زيادة السكان، وسوء توزيعهم، وتباين التوزيع العمري، والنزاعات المجتمعية الداخلية، والحركة غير النظامية للأفراد مما يخلق معها حالة

مشكلات انتشار الأمراض، ونقص الغذاء والمياه الصالحة، والتنافس على الارض والمشكلات الأمنية للدولة. كذلك تعاني الدولة الفاشلة من الأمراض الاجتماعية مثل التهميش والاستبعاد الاجتماعى وافتقاد العدالة، والاستثناء السياسي والمؤسسي، وسيطرة أقلية على الأغلبية، ما يجعل الجماعات المظلومة تنتظر الثأر، وثمة عنصر مهم ضمن المؤشرات الاجتماعية هو الفرار الدائم والعشوائي للناس المتمثل فى هجرة العقول، وهجرة الطبقات المنتجة من الدولة، والاغتراب داخل المجتمع.

أما المؤشرات الاقتصادية، فتشمل غياب التنمية الاقتصادية وسوء توزيع الدخل وعدم المساواة فى التعليم والوظائف، وارتفاع مستويات الفقر، ومظاهر الانحطاط الاقتصادي الحاد والذي يتمثل فى تراجع الدخل القومي، وانهيار سعر الصرف، واختلال الميزان التجاري، وتباطؤ معدلات الاستثمار، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وانخفاض معدل النمو، وغياب الشفافية وانتشار صور الفساد، وعدم قدرة الدولة على سداد التزاماتها المالية.

وتضم المؤشرات السياسية فقدان شرعية الدولة - إجرام الدولة - فى صورة استخدام وسائل غير مشروعة فى مقاومة المعارضة وطغيان النخبة الحاكمة، وغياب المحاسبة السياسية، وضعف الثقة فى المؤسسات وفى العملية السياسية وهو ما يؤدى إلى مقاطعة الانتخابات وانتشار التظاهرات والعصيان المدني، وذيوع جرائم ترتبط بالنخب الحاكمة، وكذا التدهور الحاد فى تقديم الخدمات العامة وعدم قدرة الدولة أو نقص كفاءتها فى أداء وظائفها الجوهرية مثل حماية الناس، والصحة والتعليم والتوظيف، وتمركز الموارد بالدولة فى مؤسسات الرئاسة وقوات الأمن، كذلك الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان، وإعمال القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ، والاعتقال السياسي، والعنف المدني، وغياب القانون، وتقييد الصحافة، وخوف الناس من السياسة.

وأما الأدلة والمؤشرات المحلية، فأبلغها وأظهرها الفشل الذريع فى تحقيق أهداف ثورة الشعب فى 25 يناير التى بهرت العالم أجمع، إذ تم إجهاضها نتيجة أخطاء الفترة الانتقالية التى تولى فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسئولية إدارة شئون البلاد، والانحراف بالثورة عن خطها الطبيعي فى إقامة دولة مدنية ديمقراطية حديثة، والخطأ الاستراتيجي الأكبر فى البدء بإجراء انتخابات تشريعية قبل وضع دستور جديد للبلاد يواكب عصر الثورة ويؤسس

لدولة الحرية والمواطنة وسيادة القانون. تلك الأخطاء استمرت بعد أن أنهى المجلس الأعلى للقوات المسلحة دوره فى إدارة الفترة الانتقالية وسلم السلطة إلى رئيس منتخب ديمقراطيًا، فقد ظل الشعب يعايش مرحلة صعبة من الارتباك السياسي والتراجع فى اتخاذ القرارات الرئاسية والحكومية وخطة "التمكين" و"الأخونة" التي كان الهدف منهما استيلاء جماعة الإخوان المسلمين على كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها بأسرع وقت حتى يحققوا غايتهم في إقامة "دولة الخلافة".

وكانت قمة فشل الدولة في عصر الإخوان، ذلك السقوط الاقتصادي المرعب والعجز غير المسبوق فى الموازنة العامة وتآكل الاحتياطي من النقد الأجنبي.

ديمقراطية الإخوان.. أصلها ديكتاتورية!

تميز الحكم الإخواني بادعاء الديمقراطية، ولكنها فى حقيقة الأمر ديكتاتورية مغلّفة تعتمد على فلسفة المغالبة وإقصاء المختلفين فى الرأي مع جماعة الإخوان المسلمين وحزبها ومشايعيها من تيارات الإسلام السياسي.

فمنذ أن حصل حزب الحرية والعدالة -الذراع السياسية للجماعة- على أكثرية مقاعد مجلس الشعب "المنحل" بدأ بتطبيق أسلوب المغالبة وليس المشاركة، التى سبق أن وعد بها الأحزاب المتحالفة معه فى "التحالف الديمقراطى من أجل مصر"، واستمرت ممارساته غير الديمقراطية بمحاولة مجلس الشعب "المنحل" تغيير قانون الأزهر وإبعاد شيخه، ثم بدأت الهجمة البرلمانية - ولا تزال- على المحكمة الدستورية العليا والرغبة فى تغيير تشكيلها وأساس اختيار قضاتها ورئيسها، وواصل مجلس الشعب وحزب الرئيس الهجوم ضد حكومة د. الجنزوري وسعى إلى سحب الثقة منها ومطالبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإقالتها، ولكن فشلت كل تلك المحاولات غير الديمقراطية التى استنفدت طاقة مجلس شعب الإخوان بغير طائل.

ثم كانت الطامة الكبرى حين أصر حزب الحرية والعدالة على التشكيل الأول للجمعية التأسيسية للدستور، التى صدر حكم القضاء الإداري في 10 إبريل 2012 بوقفها، وزادت حدة الاستعلاء الديكتاتوري من حزب الأكثرية وحليفه حزب النور وأصرا على إعادة تكوين

الجمعية بنفس العوار الذى كان سببًا فى حكم القضاء الإداري بوقفها، واصر الحزبان على رفض كافة الاتفاقات التى جرى التوصل إليها -برعاية المجلس الأعلى للقوات المسلحة والتى كان الحزبان مشاركين فيها- بشأن معايير التشكيل الثاني للجمعية، مما كان سببًا فى انسحاب أحزاب وشخصيات عامة من عضويتها رافضين المشاركة فى جمعية افتقدت التمثيل العادل والمتوازن لأطياف الشعب جميعًا. وفى مواجهة الدعاوى القضائية المطالبة بإبطال ذلك التشكيل والرفض المجتمعى من جانب الأحزاب والقوى السياسية الوطنية والضاغطة بقوة لحل الجمعية التأسيسية، بادر مجلس شعب الجماعة قبل أيام من حله بإصدار قانون أصدره الرئيس مرسى برقم 79 لسنة 2012 لتحصين الجمعية ضد دعاوى البطلان وغل يد القضاء الإداري عن نظرها وإحالة الأمر إلى المحكمة الإدارية العليا، وهو ما حدا بالمحكمة الإدارية العليا إلى رفع أمر ذلك القانون إلى المحكمة الدستورية للنظر فى مدى دستوريته!

وكان إعلام حزب الإخوان يتركز حول مقولات تزخر بمعاني الديمقراطية والحرية وتحقيق أهداف الثورة، ولكن الواقع يختلف تمامًا عن تلك الشعارات. فقد مضى الحزب فى محاولاته إخلاء الساحة لمرشحه في انتخابات الرئاسة د. مرسي فأصدر مشروع قانون العزل السياسي الذي انطبق على الفريق شفيق فتم استبعاده من سباق الرئاسة إلى أن قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية ذلك القانون فعاد "الفريق" إلى الحلبة، وكان ندًا صعبًا لمرسى الذي فاز بالمنصب بفارق بسيط.

وبعد انتخاب مرسى رئيسًا اتضحت سياساته المنحازة إلى فكر وتوجهات جماعة الإخوان المسلمين وحزبها، وكانت قمة هذه السياسات هو الإعلان الدستوري الصادم الذي أصدره الرئيس فى 22 نوفمبر 2012 بعد أيام من احتفال جماهير الشعب بالذكرى الأولى لموقعة "شارع محمد محمود" واستشهاد ضحايا جدد فى مواجهة قوات الشرطة التى لم تختلف ممارساتها عما كانت عليه أيام نظام مبارك والعادلي.

ورغم الرفض الجماهيري أصر الرئيس مرسى على رأيه بأن الإعلان الدستوري هو قمة الديمقراطية وأن هدفه تحقيق أهداف الثورة. وتبدو المفارقة الرهيبة فى أن الرئيس يرى أن حماية الثورة وتأكيد الديمقراطية هما بتنصيب نفسه حاكمًا فوق القانون وتقييد السلطة القضائية ومنع الناس من ممارسة حقهم الطبيعي فى الاحتكام إلى القانون وسلطة القضاء!

ويبدو الرئيس مرسى سعيدا بقوى المعارضة والحشود الرافضة لإعلانه غير الدستوري، ولكنه فى ذات الوقت يبدو مقتنعًا بأن 90% من الشعب يؤيدونه، وما زال الرئيس يردد مقولة "إنه رئيس كل المصريين، يسمع للرافضين والمؤيدين"، ولكنه هو من يتخذ القرار وبغض النظر عن مدى مصادمة قراراته للقانون والدستور اللذين أقسم على احترامهما، ومهما كانت تلك القرارات متصادمة مع أحكام القضاء والرأي العام الوطنى!

ويستمر الأسلوب غير الديمقراطى للرئيس وحزبه وجماعته فى الإصرار على تمرير مشروع الدستور الذي صاغته جمعية تأسيسية مطعون عليها قضائيًا ومرفوضة شعبيًا. وكان الإعلان غير الدستوري وسيلة لصرف نظر الجماهير والقوى السياسية عن الجمعية التأسيسية التى انتهزت الفرصة للتصويت "بالإجماع" على مشروع دستور لم يشارك سوى فصيل التيار السياسي فى إعداده!! وقد ازدحمت ديباجة مشروع الدستور بتعابير تبدو فى ظاهرها "ديمقراطية" من نوع السيادة للشعب، ديمقراطية نظام الحكم، حرية المواطن، المساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص للجميع، سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة، والالتزام باستقلال القضاء. إلا أن صانعي مسودة الدستور ورئيس الجمهورية قد خالفوا تلك المبادئ السامية بتمكين الجمعية التأسيسية من تمرير ذلك الدستور الذي دعا الرئيس المواطنين للاستفتاء عليه بعد أيام.

ومما كان يزيد فى غضب الشارع المصري، إهمال الرئيس مرسى مخاطبة الشعب الثائر ورفضه الاستجابة لطلبات ميدان التحرير، وحتى حواره الذي أذيع يوم الخميس 29 نوفمبر - بعد أسبوع كامل من الفتنة التى أثارها الرئيس وقسّم بها الوطن - كان تكرارًا لخطب الرئيس بعد أدائه صلاة الجمعة، ولم يتعرض لما كان المصريون ينتظرونه من " رئيس لكل المصريين" بإلغاء الإعلان غير الدستوري واستعادة الهدوء إلى الشارع المصري! إن ديكتاتورية الحكم الحالي ومؤيديه يصدق فيهم قول الحق سبحانه وتعالى: "فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شيء حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ × فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ" (سورة الأنعام: 44 و45).

مطلوب عاجلًا.. إنقاذ مصر والثورة!

نتميز، نحن المصريين، بعبقرية غير مسبوقة فى الثورة على النظم الفاسدة والمستبدة، فقد ثُرنا على ديكتاتورية وفساد نظامي مبارك ومرسى، وتم إخراجهما من الحكم فى أقل من ثلاث سنوات. وكما يبدع المصريون فى التعبير عن الغضب الثوري وينفعلون لمطالب التغيير والتمرد على الحكام الفاسدين، يبرع المصريون فى الخروج من ميادين الثورة بسرعة ويتركون ثوراتهم نهبًا للمنافقين الذين يلحقون بها متأخرين لينفردوا بالحكم من دون أصحاب الثورة وأبطالها الحقيقيين.

وكما حدث بالنسبة لثورة 25 يناير التى ترك الثوار ميادينها بعد تخلى الرئيس الأسبق مبارك عن منصبه وأخلوا الساحة لجماعة الإخوان وأتباعهم من تيارات الإسلام السياسي ليحققوا أغلبية غير مستحقة بمجلسي الشعب والشورى ثم القفز على منصب الرئاسة ليعيثوا فسادًا فى البلاد ويجرموا فى حق العباد ويخونوا الوطن، يكاد المشهد الحزين المهدد بضياع ثورة 30 يونيو يتكرر الآن!

وباستثناء وقفة القوات المسلحة الرجولية فى الدفاع عن الوطن وحربها البطولية ضد إرهاب الجماعات التكفيرية فى سيناء والجماعة الإرهابية فى داخل مصر، ولولا بطولة رجال الشرطة وأجهزة الأمن فى التصدي للعنف والإرهاب فى مختلف محافظات مصر، يكاد المتابع للمشهد الحالي فى مصر يشعر بأن ثورتها الجديدة قد خبت وانطفأت جذوتها ولما يمض عليها سوى شهرين وبضعة أيام.

إن أصحاب الثورة الذين خرجوا بالملايين قبل 30 يونيو وما بعدها حتى تحقق مطلبهم برحيل مرسى، لا يكاد صوتهم يسمع مصر الثورة، وقد اكتفوا بما قدموه معتبرين أن مسئوليتهم قد انتهت بتفويض الفريق أول السيسي يوم 26 يوليو! وما يزال الشباب منهم موزعين بين العديد من الائتلافات والاتحادات والحركات من دون أن يجمعهم رباط الثورة على الديكتاتورية وتوحدهم الأهداف المشتركة التى يتغنى بها الجميع: عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية! وحتى الآن، ومنذ 25 يناير 2011، لم ينجح "شباب الثورة" فى أن يجمع شملهم كيان سياسي يعبر عن فكر الثورة وأهدافها ويعمل على تنظيم صفوفهم لضمان حماية ثورتهم وثورة الشعب وتأكيد استمرارها على طريق الديمقراطية والتنمية الوطنية

الشاملة، وأن ينافسوا على الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان القادم بعد أن فاتهم قطار الانتخابات التشريعية لأول مجلسي شعب وشورى بعد الثورة.

وليست أحوال الأحزاب والقوى الوطنية والمدنية وما يطلق عليه "النخب السياسية" بأفضل من حال القوى الشعبية والشبابية! إذ لا تزال تلك القوى السياسية مختلفة فيما بينها ومتصارعة فى حوارات وفلسفات بعيدة عن اهتمام جماهير الشعب، وفاقدة للقدرة على التواصل الحقيقي مع الشارع السياسي وغير قادرة على تحريك الجماهير وخوض معارك حول برامج سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تثير اهتمام الناس.

ومما يزيد فى خطورة المشهد المصري الحالي ذلك الإصرار من جماعة الإرهاب وحلفائها من الجماعات التكفيرية فى سيناء وداعميها فى الداخل والخارج على تحدى الإرادة الشعبية بالتخلص من حكم الإخوان وعزل مرسى، والاستمرار فى خرق القانون وتسيير التظاهرات غير السلمية وخرق تعليمات حظر التجوال وابتداع طرق شيطانية لإحداث شلل مرورى فى أهم طرق وميادين القاهرة والجيزة وغيرهما، ودعوات للعصيان المدني، كل ذلك فى محاولة للعودة إلى ما قبل 3 يوليو وفرض واقع جديد يحقق أحلامهم بالعودة إلى الحكم مرة أخرى بالاستقواء بأمريكا والغرب وبتمويل دويلة قطر وتخطيط التنظيم الدولي للجماعة الإرهابية.

ومن غرائب الواقع السياسي الحالي فى مصر ذلك الدور الذي تلعبه مجموعة الأحزاب الدينية والقوى الرجعية المتسترة بالدين التى تحاول احتلال مكان الجماعة الإرهابية الأم وإعادة إنتاج حكم مرسى وأنصاره. ورغم اتفاق كل القوى الوطنية على ضرورة النص فى الدستور الجديد على "مدنية الدولة" وحظر أن تكون المرجعيات الدينية أساسًا فى تأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية، إلا أن جماعات الإسلام السياسي ما تزال تناور ويهدد ممثلوها فى "لجنة الخمسين" بتعطيل أي توافق على أن يتضمن الدستور مثل ذلك الحظر.

ويتساءل الناس، ولهم كل الحق: أين الحكومة من كل تلك الأخطار والتحديات التى تهدد بضياع ثورتهم؟ أين برنامج عمل الحكومة وخطتها فى تأكيد الأمن الوطنى والتفعيل الجاد والحاسم فى تطبيق قواعد حالة الطوارئ التى تم تمديدها لشهرين آخرين، بينما يعيش الناس فى كابوس مستمر نتيجة اعتداءات الجماعة الإرهابية عليهم وعدوانهم على مؤسسات الدولة وعلى رجال الأمن، وخلقهم بؤرًا إرهابية جديدة فى كرداسة بالجيزة ودلجا بالمنيا، وتتعدد

حالات ونماذج إرهابهم للإخوة المسيحيين فى أسيوط وإخراجهم من ديارهم وفرض الإتاوات عليهم والدولة غائبة وتبدو عاجزة عن حمايتهم!

أين الحكومة؟ ذلك سؤال أصبح على لسان الجميع بعد أن كانوا ينتظرون من جهابذتها حلولًا عاجلة غير تقليدية لمشاكلهم وأوجاع الوطن وفى مقدمتها "استعادة الأمن" و"تنشيط الاقتصاد" وهما الهدفان اللذان فشلت فى تحقيقهما فشلًا ذريعًا! والمطلوب أن تنهض الحكومة بمهامها الوطنية و"الأخلاقية" وتنفذ اليمين الدستورية التى أقسم بها رئيسها وأعضاؤها أن يحافظوا مخلصين على النظام الجمهوري، وأن يحترموا الدستور والقانون، وأن يرعوا مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن يحافظوا على استقلال الوطن وسلامة أراضيه!

ويأتي فى المقام الأول، تفعيل حالة الطوارئ وتطبيق ما يقضى به قانون الطوارئ من منع التظاهرات والمسيرات والاجتماعات والتشديد فى حماية الأمن الوطنى من خرق القانون من الجماعات الإرهابية خطوة أساسية لإنقاذ مصر وثورتها. ويرتبط بهذا المطلب، ضرورة حسم موضوع حل جماعة الإخوان المسلمين وجمعية الإخوان المسلمين التى تم تأسيسها على عجل فى شهر مارس الماضي تحسبًا لحل الجماعة بحكم من القضاء الإداري، وأن تُصدر الحكومة قرارًا باعتبار "جماعة الإخوان" كيانًا غير قانونيا. وأنها "منظمة إرهابية" يحق للدولة مصادرة مقارّها وأموالها. وبنفس المنطق يجب أن يكون التعامل مع حركة حماس وكتائبها باعتبارها "حركة إرهابية".

نهاية "الجماعة"!

شهدت الأيام الأخيرة فى مصر عدوًا جديدًا للشعب المصري هو "جماعة الإخوان المسلمين"، حيث فاق عدوانها، على المواطنين المصريين وعلى الدولة المصرية والجيش والشرطة، خلال ما يقرب من شهر ونصف والذي لا يزال مستمرًا، من القتل والترويع وتدمير المنشآت العامة والخاصة، المدى الذي بلغه عدوان الاستعمار البريطاني على مدى ثمانين عاما.

لقد أسهمت "الجماعة" فى تحويل ثورة 25 يناير 2011 عن أهدافها عن عمد، بداية من تنظيمها موقعة الجمل فى ميدان التحرير والتى ظل المصريون مختلفين فى تحديد منظميها حتى وقعت أحداث الاعتداء على المتظاهرين السلميين أمام قصر الاتحادية، فى شهر ديسمبر

الماضي، فتكشفت الحقيقة وهي أن "الجماعة" هى المسئولة والمستفيدة من تلك الجريمة، التى دبرتها فى حق الثوار فى ميدان التحرير!

وقد كان سلوك "الجماعة" خلال الأيام الأولى للثورة مثالًا للانتهازية السياسية، فقد ذهب د. مرسى ود. الكتاتنى للحوار مع نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان، مخالفين بذلك ما تم الاتفاق عليه مع رفاق الثورة أنه "لا حوار إلا بعد الرحيل"، حيث "طلب عمر سليمان من مرسى والكتاتنى أن يتم سحب الشباب من ميدان التحرير، فى مقابل مشروعية الجماعة والإفراج من الأخوين خيرت الشاطر وحسن مالك، لكن الشباب فى الميدان رفض ذلك"، وذلك حسب ما ذكره الدكتور محمد حبيب فى كتابه "الإخوان المسلمون بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية."

واستمرت "الجماعة" فى العمل على تحقيق أهدافها الذاتية فى الوصول إلى الحكم، بنجاحها فى تضليل المواطنين ودغدغة مشاعرهم، باستخدام الشعارات الدينية فى تمرير استفتاء 19 مارس 2011، وكانت التعديلات الدستورية تصب فى مصلحة تمرير الخيار الذي كانت "الجماعة" تدعو إليه، من إجراء الانتخابات التشريعية أولًا وقبل إعداد دستور جديد للثورة، وهو الخيار الذي كانت جميع الأحزاب والقوى السياسية تدعو إليه. وكان النهج الذي اتبعته "الجماعة" خلال الفترة الانتقالية، أثناء مسئولية المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ممارسة كل أنواع الضغوط على المجلس والحكومة، مستغلة مشكلات يعاني منها المواطنون، وقامت "الجماعة" ومناصروها والمتحالفون معها من تيار الإسلام السياسي بتنظيم العديد من المليونيات وإثارة الجماهير وتوجيههم لخدمة مصالحها. وكان التوجه الإخواني يختلف باختلاف أهداف الجماعة، فحيث توجد مصلحة "الجماعة" يكون توجهًا مساندا للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، مثل إقرار تعديل قانون انتخابات مجلس الشعب، لكي يكون للأحزاب، وفى مقدمتهم حزبهم - الحرية والعدالة -، حق الترشيح فى الدوائر الفردية، فضلا عن الدوائر المخصصة للأحزاب، فيكون تحريك هتافات مليونياتهم "الشعب والجيش إيد واحدة"، وإذا كانت مصالحهم مناقضة لمواقف المجلس العسكري، تنقلب الهتافات فى الميادين إلى "يسقط يسقط حكم العسكر".

وثمة صورة واضحة للانتهازية والتضليل السياسي، حين شاركوا الأحزاب المدنية، وفى المقدمة منهم حزب الوفد، فى تأسيس "التحالف الديمقراطى من أجل مصر"، وأعلنوا أنهم سيلتزمون بمبدأ "المشاركة" والمنافسة على ما لا يزيد على 30% من مقاعد مجلس الشعب، ثم تغير الموقف إلى "المغالبة"، مما أدى إلى انسحاب الأحزاب من التحالف. ثم كانت الكارثة بأن أعلنت "الجماعة" التراجع عن قرار مجلس شورى الجماعة، الذى سبق اتخاذه فى 10 فبراير 2011، والذى قضى بعدم الموافقة على ترشح أي من أفراد الجماعة لمنصب رئيس الجمهورية، واعتبار من يترشح مخالفا لقرار المجلس، واستكمالًا لمسلسل الخداع تم ترشيح خيرت الشاطر ثم لما تبين احتمال الاعتراض على ترشيحه من لجنة الانتخابات الرئاسية، دفعت الجماعة بالدكتور مرسى مرشحًا احتياطيا له، وحسب الدكتور محمد حبيب فى كتابه المشار إليه، "أثار ذلك زوبعة من السخرية والنكات اللاذعة على مستوى المجتمع المصري، فيما أطلق عليه آنذاك بالمرشح (الاستبن)". وكانت قمة الانتهازية السياسية التى مارستها "الجماعة" تلك الهجمة التى شنتها على "وثيقة المبادئ الأساسية للدستور" وأشادت بها لما تحقق لها الفوز بالأكثرية فى مجلسي الشعب والشورى، رافضة مبدأ تحديد معايير موضوعية لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، وإعلانها بإعلان دستوري ملزم يصدر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، سعيًا إلى الانفراد بتشكيل الجمعية من بين أعضاء مجلسي الشعب والشورى من أعضاء الجماعة وأنصارها، وهذا فى ما نجحت "الجماعة" فى تحقيقه وأوصل البلاد إلى دستور 2012 المشوه.

وكان الأداء السيئ لمجلسي الشعب والشورى، فى عهد الحكم الإخواني، مثارًا للنقد من كل طوائف المجتمع، وزاد عليه الإخفاق الشديد للمعزول خلال سنة حكمه الوحيدة والأخيرة، والذى نجح فى تقسيم الوطن وأهدر ثوابت الأمة، وأفسد العلاقات المجتمعية بين أبنائها، وفرط فى تأمين سيناء وحولها إلى مقر ترتع فيه الجماعات الإرهابية القادمة من خارج الحدود، وعادى أغلب الدول العربية الشقيقة، لحساب قطر، وانبطح أمام الإرادة الأمريكية والإسرائيلية، تنفيذا لاتفاقيات "الجماعة" مع تلك الدول، وانصياعًا لتعليمات "التنظيم الدولي" للجماعة.

وكان السقوط الأكبر والنهاية المحتومة "لجماعة الشر والإرهاب" حين شنت ميليشياتها المسلحة حربًا ضارية استهدفت المواطنين والجيش والشرطة، مستبيحة دماء المصريين ومهدرة كل القيم الوطنية والدينية وساعية لحرق مصر وتخريبها وتدميرها وتفكيك مفاصل الدولة، بعد أن عجزت عن إثبات قدرتها وكفاءتها فى حكمها، فأرادت أن تخضع الشعب لحكمها قسرًا، بعد أن فشلت فى إقناع الناس بمشروعها الذي كشف عن طبيعته الإرهابية.

إن نهاية الجماعة الإرهابية جاءت بقرار من جموع الشعب التى تمسكت بحريتها وقاومت هجمات العنف والإرهاب، التى تقودها "الجماعة" الساقطة التى يجب وصمها قانونا بأنها "جماعة إرهابية" ينبغي أن تتحول إلى "جماعة محظورة" كما كانت.

الفصل العاشر

الشعب يجدد ثورته فى 30 يونيو

كان صبر المصريين قد نفد من فشل الإخوان ورئيسهم، وانغلاقهم على "التنظيم" وإهدار حقوق الوطن، فكان لا بد وأن ينتفض المصريون في 30 يونيو وأن يستجيب القائد العام للقوات المسلحة لطلب الشعب بسحب الثقة من مرسي، فكان قرار العزل!

مصر.. ما بعد 30 يونيو

قام المصريون بثورتهم فى 25 يناير 2011 ضد استبداد وديكتاتورية نظام مبارك، ثم أحيا المصريون ثورة يناير بثورة شعبية غير مسبوقة فى العالم ضد استبداد وديكتاتورية نظام جماعة "مرسى" فى 30 يونيو 2013.

وكما كان للثورة الأولى ضد "مبارك" استحقاقات لم ينتبه إليها ثوار 25 يناير إذ غادروا الميادين قبل تحقيقها وتركوها لجماعة الإخوان المسلمين التى ركبت موجة الثورة واستثمرتها لحسابها -فإن لثورة 30 يونيو استحقاقات لا يجب أن يغفل عنها الشعب الذي ثار ضد "الجماعة" وحكمها، ومن الضروري ألا يتركوا ميادين الثورة دون أن يتأكدوا من تحقيقها.

وأول الاستحقاقات المؤجلة منذ يناير 2011 التى يجب أن توليها ثورة يونيو اهتمامها هو تحقيق التحول الديمقراطى الحقيقي وبناء قواعده وتفعيل آلياته المتعارف عليها فى الديمقراطيات الحديثة. والركن الأساسي فى بناء تحول ديمقراطي سليم هو صياغة دستور يكون عقدًا اجتماعيًا يحدد الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، ويحدد علاقات سلطات الدولة ومؤسساتها ويقيم التوازن المطلوب فيما بينها من ناحية، ويفرض حدود اختصاصاتها وعلاقاتها بالمواطنين من ناحية أخرى. والرأي عندي هو التمسك بالمطلب الأساسي لثوار يونيو؛ أن يعد دستور جديد، والتجاوز عن فكرة تعديل دستور 2012 المعطل، حيث لا يجب تكرار الخطأ الاستراتيجي الذي جرى عام 2011 باختيار خارطة طريق بإيحاء من جماعة الإخوان المسلمين، تم بمقتضاها إجراء تعديلات محدودة على دستور 1971، تبعتها الانتخابات التشريعية التى أنتجت كل المآسي التى عاشها الشعب طوال الفترة الانتقالية الأولى التى انتهت بوصول "الجماعة" إلى الحكم!

ويرتبط بقضية التحول الديمقراطي ضرورة تطوير العملية الانتخابية وترتيباتها بما يسمح بتلافي أخطاء قوانين الانتخابات التشريعية التى جرى على أساسها انتخاب مجلسي الشعب والشورى اللذين صدرت أحكام المحكمة الدستورية العليا بحلهما، ومراعاة كل ملاحظات المحكمة عليهما وبخاصة تصويب أساس تحديد الدوائر الانتخابية. كما يجب تفعيل فكرة "المفوضية الوطنية للانتخابات"، باعتبارها هيئة مستقلة تباشر كل ما يتعلق بشئون الانتخابات التشريعية والرئاسية والمحلية والاستفتاءات، بحيث لا يكون لأجهزة وزارة الداخلية أي علاقة بأمر الانتخابات.

ومن القضايا المهمة التى يجب حسمها وفق حوار مجتمعي حقيقي مسألة نظام الانتخابات سواء بالقائمة أو النظام الفردي أو مزيج من النظامين. وتنبع أهمية هذه المسألة من إغفال الإعلان الدستوري الأخير تحديد الأسلوب الذي تتم به الانتخابات، بينما كان إعلان 30 مارس 2011 يحدد فى المادة رقم 38 منه أن يتم حق الترشيح لمجلسي الشعب والشورى وفقًا لأي نظام انتخابي يحدده القانون. وفى هذا السياق لا بد من التنبيه إلى ضرورة تطهير أجهزة ووحدات الإدارة المحلية من آثار "الأخونة" التى خطط لها ونفذها الحكم الإخواني الساقط، والتى شهد بها الدكتور يونس مخيون وواجه بها محمد مرسى الذي لم يحرك ساكنًا للرد على هذا الاتهام! كذلك لا مناص من إزالة آثار "الأخونة" التى مارسها وزراء "الجماعة" فى مختلف وزارات الدولة، خصوصًا "الشباب" و"الأوقاف"، التى تهدد بعدم نزاهة الانتخابات المقبلة.

وتمثل إشكالية الخروج من نظام الحكم الساقط فى أعقاب الثورات الشعبية أهم مشكلة فى أي برنامج للتحول الديمقراطى. وقد كان الفشل فى القضاء على نظام مبارك أهم مشكلة واجهت ثورة 25 يناير، واستمرت خلال رئاسة محمد مرسى الذي سعى إلى الاستعانة بكل عناصر نظام مبارك لتثبيت حكمه على طريق ديكتاتورية "التمكين" و"الأخونة".

ويصبح من المحتم بعد ثورة 30 يونيو تطهير المشهد السياسي من كل العناصر التابعة والمؤيدة لنظام مرسى، الذين ارتكبوا جرائم القتل والترويع والتحريض على سحق المتظاهرين السلميين فى ميادين مصر، والذين هددوا بأن "رؤوسًا قد أينعت وحان قطافها"، والذين تهجموا على جيش مصر الوطنى وحاولوا اقتحام دار الحرس الجمهوري. ولا بد لنجاح

التحول الديمقراطى فى مصر ما بعد 30 يونيو من أن يحسم وضع قادة الجماعة وفق قواعد "العدالة الانتقالية" لمحاسبتهم على ما اقترفوه من فساد وإفساد للحياة السياسية وتغليبهم مصالح جماعتهم على مصلحة الوطن، وادعائهم الكاذب أن الثورة المصرية فى يونيو ما هى إلا "انقلاب عسكري"، واستقوائهم بالغرب واستعدائهم للولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى المناهضة لحق الشعوب فى استقلال الإرادة الوطنية على جيش مصر الوطنى.

إن حجر الأساس فى تحقيق التحول الديمقراطى يرتكز على بناء حزبي سليم قوامه أحزاب سياسية وطنية ترعى مصالح الوطن وتحترم القيم المصرية الثابتة. وقد نشأت فى المرحلة الانتقالية بعد ثورة 25 يناير مجموعة أحزاب خالفت الأساس الذى نص عليه إعلان 30 مارس فى المادة رقم 4 منه، والتي نصت على أنه "لا يجوز قيام أحزاب سياسية على أساس ديني أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل"، ومارست الأحزاب المسماة بالدينية نشاطها باستغلال الشعارات الدينية وإرهاب المواطنين بدعاوى التكفير، الأمر الذى يوجب إصدار قانون جديد للأحزاب السياسية ينص على "النظام السياسي للدولة جمهوري ديمقراطي، يقوم على تعدد الأحزاب السياسية وحق إنشائها بالإخطار، بشرط ألا تقوم على أي أساس ديني أو جغرافي أو عرقي أو أي مرجعية تتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية للإنسان المصري، وألا تستند فى عضويتها إلى التمييز بين المواطنين لأى سبب".

إن نجاح التحول الديمقراطى فى مصر ما بعد 30 يونيو مسئولية كل المصريين؛ بالمشاركة الإيجابية فى النشاط السياسي وعدم ترك الساحة الوطنية لمن لا يراعون مصالح الوطن مرة أخرى.

العدالة الانتقالية.. أساس تحقيق المصالحة الوطنية

منذ 30 يونيو 2013 كشفت جماعة الإخوان المسلمين عن وجهها القبيح كونها كيانًا إرهابيًا يوظف الدين فى تحقيق أهداف لا تمت للإسلام الحنيف بصلة، فبدأت هجمة العنف الشرسة من ميليشياتها ومناصريها من أعضاء "الجماعة الإسلامية" وعناصر المتشددين، ضد المواطنين الرافضين لحكم الإخوان الذين أيدوا عزل د. محمد مرسى. واكتشف المصريون المدبرين الحقيقيين لأحداث العنف التى استمرت طوال المرحلة الانتقالية وأثناء فترة مسئولية المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد. اتضح للمصريين جميعًا من دبر

"موقعة الجمل"، ومن أشعل نيران الفتنة فى أحداث محمد محمود 1 و2، وأحداث مجلس الوزراء ومجزرة استاد بورسعيد.

كما كشف قادة "الجماعة" وحلفائهم من الجماعات المتشددة عن حقيقة خطابهم التحريضي ضد الشعب، ودعواتهم إلى القتل وسفك الدماء وتهديدهم بسحق المؤيدين لتظاهرات 30 يونيو المطالبين بسحب الثقة من رئيسهم "المعزول" وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. وما كان خطاب مرشدهم يوم الجمعة الخامس من يوليو الحالي إلا إيذانًا بأعمال عنف غير مسبوقة شارك فيها عناصر مرتزقة من غير المصريين تم استئجارهم لقتل الأبرياء من المصريين المسلمين والمسيحيين المؤمنين بالله ورسله، والمنادين بالحرية والديمقراطية وإنهاء عبادة الحاكم الفرد الذي أرادت "الجماعة" للشعب تقديسه من دون الله!

وفى سعيها لمقاومة الرغبة الشعبية الجارفة للتخلص من نظامها الفاشي، لجأت "الجماعة" إلى الاستقواء بالغرب والولايات المتحدة الأمريكية فى مقدمته، ومحاولة تصوير الثورة الشعبية على نظام مرسى بأنه "انقلاب عسكري"، وأخذوا بمساعدة قناة فضائية عربية -للأسف- وأخرى أمريكية فى نشر الأكاذيب وتلفيق الأخبار واقتطاع مشاهد ثورة الشعب من سياقها للوصول إلى بغيتهم فى تأليب الرأي العام العربي والغربي ضد القوات المسلحة المصرية وانحيازها لمطالب الشعب، والتعمية على مشاهد القتل والتخريب والتدمير التى يمارسها البلطجية التابعون لها!

إن المصريين الشرفاء مخلصون لوطنهم حريصون على تحقيق أهداف ثورتهم ومتمسكون بدينهم، وهم يجاهدون لتأسيس دولتهم الديمقراطية الوطنية الحديثة القائمة على قيم سيادة القانون والمواطنة والمساواة الكاملة بين المواطنين، والحرص على استقلال الإرادة الوطنية وسيادة الدولة على ترابها الوطنى ومقدراتها من دون تدخل ولا إملاء من أي أطراف خارجية. والمصريون مطالبون اليوم بعد إذ نصرهم الله فى ثورتهم يوم 30 يونيو، وبعد انتصار قواتهم المسلحة الوطنية لمطالبهم، بالعمل لمساندة الحكم الجديد ودعمه للسيطرة على زمام الأمور وإقرار وتنفيذ خارطة طريق صحيحة لإعادة بناء مؤسسات الدولة المصرية المدنية الديمقراطية الحديثة.

والمصريون مطالبون بأن يشاركوا بكل ما أوتوا من قوة وكفاءة فى إعادة صنع مصر الجديدة، وألا يسمحوا لثورتهم بالانتكاس مرة أخرى، وأن يمنعوا أي انحراف عن خارطة المستقبل التى صاغوها بدماء شهدائهم الأبطال فى كوبري 6 أكتوبر والمنيل وسيدي جابر ومختلف مواقع الفخار الوطنى التى تجلى فيها تصميمهم على حماية ثورتهم. وهم مطالبون بالعمل الجاد والبناء لاستعادة الأمن فى جميع أنحاء مصر متعاونين مع ومعاونين لأفراد الشرطة والقوات المسلحة، وكذا مساندة عمليات تنشيط الاقتصاد الوطنى والمشاركة فى دعمه بكل صور الدعم المتاحة.

وثمة مطلب محوري نراه جديرًا بالاهتمام، هو أن يعمل المصريون على استعادة حالة التوافق الوطنى والمصالحة المجتمعية واستئناف مسيرة التحول الديمقراطى فى البلاد. ولا شك أن تحقيق التوافق الوطنى يتطلب إصدار "قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية" لتحديد "مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية من أجل معالجة ما شهدته مصر من انتهاكات لحقوق الإنسان، متضمنة الملاحقات القضائية، ولجان تقصى الحقائق، وبرامج تعويض المواطنين عما أصابهم من ضرر بسبب تلك الانتهاكات، وبرامج الإصلاح المؤسسي التى تكفل عدم العودة إلى تلك الانتهاكات والأسباب المؤدية إليها".

إن الأساس المنطقي والقانوني لتحقيق التوافق الوطنى ودعم المصالحة بين طوائف الشعب لا بد أن يكون من خلال محاسبة المخطئين فى حق الوطن الذين أهدروا القانون والدستور وجاروا على حقوق المصريين، ثم تقرير التعويض العادل لضحايا تلك الانتهاكات التى أصابت كثيرًا من المصريين فقدوا حريتهم ومصادر رزقهم بل وحياتهم.

إن المصالحة الوطنية لا بد أن تتم على أساس قانون للعدالة الانتقالية يعترف بحقوق المتضررين ويعيد الثقة فى مسيرة التحول الديمقراطى. والنصر لمصر.

الحكومة ... واستحقاقات ما بعد 30 يونيو

لقد تحددت مهام الحكومة فى استعادة الأمن، وتنشيط الاقتصاد الوطنى، والتأسيس لاستعادة الديمقراطية. ولقد اتسم أداء الحكومة بدرجة واضحة من البطء وعدم وضوح الرؤية لأسلوب الحكومة فى تحقيق الأهداف المعلنة، وكذلك قدر واضح من التردد فى اتخاذ

القرارات، والتأجيل غير المبرر لإعلان برنامج عمل الحكومة، وقد انقضى أكثر من شهر منذ تشكيلها فى 17 يوليو، الأمر الذي لا يسمح بمتابعة الأداء الحكومي وتقييم لمدى تحقيقها لمطالب الشعب وتطلعاته إلى إعادة البناء بعد تعطل مسيرته منذ استولت جماعة الإخوان المسلمين على ثورة 25 يناير وعهدت بها إلى محمد مرسى.

وقد تجاهلت الحكومة الجديدة، منذ بداية تشكيلها وحتى الآن، مصارحة الشعب بالواقع والمشكلات التى ورثتها من عهد الرئاسة الساقطة، كذلك لم تعلن الحكومة صراحة ما تعتزم تبنيه من سياسات وإجراءات غير تقليدية لمواجهة الصعاب والتحديات التى تواجه مصر خاصة فى ظل عمليات العنف والإرهاب التى تشنها جماعة الإخوان المسلمين التى وصلت إلى ما يشبه إعلان حرب على الوطن والجيش والشرطة. ويبدو للمراقب لأداء أعضاء الحكومة أنهم، وبرغم تميز وكفاءة وخبرة كثير منهم، يعملون من دون استراتيجية واضحة ولا خطة معلنة يتاح للشعب والأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية مناقشتها والتوافق بشأنها!

وليس من شك فى أن من مصلحة الحكومة أن تصارح الشعب بالموقف الحالي بعرض الحقائق والأرقام التى توضح ملامح وأبعاد الأزمات الحالية ومسبباتها، بغية تأكيد أسلوب الحكم الجديد لمعالجتها وحفّز المواطنين والقوى السياسية ومنظمات المجتمع لتفهم مدى التحديات التى تواجه الوطن وللمشاركة بأفكارهم وجهودهم فى التعامل الإيجابي مع الموقف حتى يتحقق الخروج من الأزمة بسلام.

ضرورة المصارحة بحقيقة الموقف الأمني ومخاطر الإرهاب

تأتى المصارحة بالموقف الأمني فى مقدمة الأولويات التى يحتاجها الشعب للتعرف على حجم الخطر من الجماعات الإرهابية فى سيناء وكل مناطق مصر. ويحتاج المصريون إلى الاطمئنان على مدى جاهزية الشرطة وأجهزة الأمن والأجهزة المحلية للتعامل مع التحديات الأمنية الراهنة والمحتملة خاصة حماية سفارات وقنصليات الدول العربية والأجنبية ومنع وجود المظاهرات الإخوانية أمامها أو الاعتصام بالقرب منها.

وفى هذا النطاق يطلب الشعب من الحكومة أن تطبق القانون بكل حسم وحزم على جماعات العنف وأعمال قطع الطرق وحصار المنشآت والمؤسسات العامة، وتفعيل القرارات التى تم

اتخاذها بمواجهة الإرهابيين بذات السلاح فى حالة الاعتداء على المؤسسات الشرطية وأفراد الشرطة، وعدم المبالغة فى مفهوم "ضبط النفس" الذى ألزمت أجهزة الأمن نفسها به والذى تكون نتيجته فى العادة ضحايا من أفراد الأمن الذين يهاجمهم الإرهابيون بكل القسوة والإجرام كما حدث حين فض اعتصام رابعة العدوية وكما فى الاعتداء الأثيم على مراكز الشرطة فى كرداسة وأسوان!

كما تقتضي المصارحة بأن تواجه الحكومة احتمالات ومؤشرات الخطر الإرهابي بدون إبطاء وبأسلوب استباقي من دون انتظار لحدوث مزيد من الحوادث الإرهابية التى تودي بأرواح المزيد من المصريين أو مزيد من الحرق والتدمير لبنية الوطن. ويأتي فى هذا السياق أهمية الكشف عما قامت به الجماعات الإرهابية وقادتها من تآمر على الوطن باستعداء القوى الأجنبية، وما قام به الرئيس المعزول وقيادات "الجماعة" من تخابر مع جهات أجنبية وخاصة ما جرى فى الأيام السابقة لعزله والذى ألمحت إليه بعض المصادر الإعلامية، وضرورة التعامل الحاسم لبدايات التجمع السرطاني لجماعات الإرهاب فى "كرداسة" ومواطنهم فى "حلوان "وكذا تطهير محافظات شمال الصعيد من "الجماعة" ويكون من المحتّم تجلية رؤية الحكومة بشأن موقفها من الإخوان المسلمين وحزبها والجماعة الإسلامية وغيرهما من الأحزاب وتيارات الإسلام السياسي لخروجهم عن القانون وضرورة الاستجابة الفورية للمطالب الشعبية بإعلان تلك الجماعات والأحزاب والتيارات "منظمات إرهابية"، وتطبيق قانون العزل السياسي على أعضاء تلك الجماعات والأحزاب الذين شاركوا فى أعمال الإرهاب والقتل والحرق وتدمير الوطن!

ويرتبط بتلك القضية سؤال أساسي يجب أن تقدم الحكومة إجابة واضحة عنه؛ ذلك هو: ما معنى المصالحة وعدم إقصاء أي فصيل من المشاركة فى العمل السياسي فى المرحلة القادمة والذي يتردد كثيرًا فى الخطاب الرسمي للحكومة والذي بدأ مع دعوات الدكتور البرادعي إلى الموافقة على "الخروج الآمن" لقيادات "الجماعة" والتى رفضها كل المصريين!

وترجع أهمية بل وخطورة ذلك السؤال إلى السلوك غير الوطنى لجماعة الإخوان المسلمين خلال السنوات السابقة منذ ثورة يوليو 1952 رغم الفرص التى أتيحت لها للمشاركة فى الحياة السياسية المصرية علنًا مع العلم أنها كانت غير شرعية منذ أن أصدر محمود

النقراشي رئيس مجلس الوزراء قراره بحل الجماعة فى 1948 وأعاد مجلس قيادة الثورة فى 1954 حلّ الجماعة واستمرت موصوفة بـ "الجماعة المحظورة"، وشاركت فى الانتخابات التشريعية وكان لها أعضاء فى مجالس الشعب والشورى السابقة منذ تحالفها مع حزب الوفد فى انتخابات 1990. ولكن فى جميع المراحل السابقة كان نهج "الجماعة" متعارضًا مع القيم الديمقراطية والمصالح الوطنية العليا. وما الهجمة الإرهابية الحالية إلا قمة التعارض بين فكر وتوجهات "الجماعة" وقيم الوطنية، وانبطاحها أمام تعليمات "لتنظيم الدولي للإخوان المسلمين" وانقلابها على مفهوم "الوطن" وانحيازها إلى فكر "لأممية" والسعي إلى تحويل مصر إلى "إمارة" فى نطاق "دولة الخلافة".

ضرورة مصارحة الشعب بحقيقة الموقف الدولي تجاه الثورة

كان. وما يزال واجب الحكومة. أن تصارح الحكومة الشعب بالموقف الدولي وما يعتمل فيه من تربص بالثورة المصرية وعدوانية معلنة من جانب عدد من البلاد المنحازة للدفاع عن إرهاب الإخوان، كذلك من المفيد أن توضح الحكومة للشعب رؤيتها للمشهد السياسي الوطنى فى الفترة التأسيسية.

واضح أن مصر تجتاز الآن موقفًا عصيبًا تواجه فيه قوى محلية وإقليمية ودولية اتفقت مصالحها وحشدت مواردها وإمكانياتها السياسية والمالية وقدراتها اللوجستية لهدف ضرب ثورة مصر فى 30 يونيو. فعلى الصعيد المحلى تستمر هجمات الجماعات الإرهابية فى سيناء وكل مصر بتخطيط وتمويل وتنفيذ قوى الشر الإخوانية وحلفائهم من جماعات الإرهاب المتسترة وراء "الإسلام السياسي" بدعم من التنظيم الدولي للإخوان المسلمين فى محاولة إعادة حكم وسيطرة الجماعة الإرهابية التى حملت سابقًا اسم "جماعة الإخوان المسلمين".

وعلى الصعيد الإقليمي نرى قطر وتركيا تقودان حملة كراهية لمصر وشعبها وانحياز واضح للجماعة الإرهابية ورفض للاعتراف بثورة الشعب وعزل الرئيس الإخواني الفاشل وإسقاط حكم الإخوان. أما حركة حماس فهى شريك فاعل فى الحرب الإرهابية على مصر، ومصدر لتوريد العناصر الإرهابية والأسلحة لدعم الجماعات التكفيرية فى سيناء. كما نرى موقف السودان غير المؤيد للثورة المصرية والمتقارب مع الجماعة الإرهابية. كما نلحظ غيابًا مستغربًا لسلطنة عمان التى تربطها بمصر علاقات وثيقة والتى اقتصر رد الفعل الرسمي من

جانبها على مجرد إصدار بيان مقتضب جاء فيه "السلطنة ترحب بما انتهت إليه إرادة الشعب المصري الشقيق من تطلعات مشروعة فى بناء مجتمع متسامح ومتصالح وبنّاء ومتطور"، بما أطلق عليه البعض "إن السلطنة تتبع أسلوب الدبلوماسية الهادئة"!

وعلى الصعيد الدولي تتزعم الولايات المتحدة الأمريكية قيادة الحملة الدولية التى تضم الاتحاد الأوروبي وبعض دول أمريكا اللاتينية لمناهضة الثورة الشعبية فى مصر ومناصرة الجماعة الإرهابية وتنظيمها الدولي.

ولا تقتصر مشكلات مصر الحالية على توابع عزل الرئيس الإخواني المتهم بالتخابر مع أطراف أجنبية ضد الدولة المصرية لضرب أهدافها الوطنية والتحريض على قتل المتظاهرين السلميين فى أحداث عنف وقعت خلال سنة حكمه الوحيدة، بل إن تأزم العلاقات لا يزال مستمرًا مع الاتحاد الأفريقي الذي سارع فى الأيام الأولى لثورة 30 يونيو بإعلان وقف أنشطة مصر مع وجود مؤشرات جديدة على قرب تحول موقف الاتحاد فى صالح مصر. كما يستمر عدم وضوح مسار العلاقات مع إيران وسوريا وتونس وما شابها من اضطراب نتيجة ممارسات الرئيس المعزول!

وفى المقابل تشهد ساحة العلاقات المصرية العربية ازدهارًا للعلاقات الحميمة مع المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت والأردن والبحرين وعديد من الدول العربية المساندة لحق الشعب المصري فى تحديد مساره الوطنى والتى سارعت بتقديم المساندة الاقتصادية وألقت بثقلها السياسي والاقتصادي لدعم مصر فى مواجهة الهجمة الأمريكية الأوروبية.

كل تلك الحقائق تؤكد مسئولية الحكومة فى تطوير استراتيجية مصر فى السياسة الخارجية على أسس غير تقليدية وتبادر إلى أمور أربعة محورية فى بناء علاقات مصر مع العالم الخارجي:

أولًا: توثيق العلاقات مع الدول الصديقة والمساندة لمصر على كافة الأصعدة سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا وثقافيًا ومجتمعيًا وتطويرها باستمرار لما فيه تحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة، واتخاذ خطوات جريئة وغير تقليدية لتطوير العلاقات المصرية مع تلك الدول الداعمة للثورة الشعبية فى مصر بما يتناسب مع أهداف تعظيم المصلحة الوطنية العليا.

ثانيًا: السعي حثيثًا لاستعادة العلاقات الطبيعية بقدر المستطاع مع الدول المعادية وغير الصديقة ومحاولة حفزها للعودة إلى إدراك أهمية تصحيح علاقاتها بمصر بالمصارحة والمكاشفة وباستخدام كافة الطرق الدبلوماسية الرسمية والشعبية.

ثالثًا: تحييد العلاقات مع الدول الرافضة للتعاون مع مصر والمستمرة فى مواقفها العدائية وغير المتوافقة مع المصالح العليا للوطن، مع محاولة عدم دفع تلك الدول إلى إعلان العداء السافر والتهديد الفعلي للأمن المصري.

رابعًا: تجميد العلاقات والوصول بها إلى حد القطع الفعلي لعلاقات مصر السياسية والاقتصادية والعسكرية مع الدول المعادية والتى تهدد مصر بالأقوال أو الأفعال أو مختلف صور التهديد الاقتصادي أو السياسي أو العسكري أو الثقافي والفكري.

من ناحية أخرى، يتكامل مطلب تسريع التحول الديمقراطى بعد 30 يونيو مع الحاجة إلى مواجهة الضغوط الدولية المنادية بالعودة إلى نظام حكم ديمقراطي فى ضوء مسئولية الحكومة عن التأسيس لاستعادة الديمقراطية بعد انتهاكها بمعرفة المعزول وجماعته.

وأخذًا فى الاعتبار الهجمة الشرسة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بادعاء أن ما حدث فى مصر هو انقلاب عسكري، لا بد من الالتزام بتنفيذ خارطة المستقبل وضمان الإعلام الكافي محليًا ودوليًا حتى نؤكد لأنفسنا أولًا وللعالم المتربص بنا ثانيًا أننا سائرون على نهج ديمقراطي غايته إنجاز دستور يؤسس لدولة ديمقراطية حديثة يتوافق عليه المصريون، وأن سبيلنا يمضى إلى تطوير قوانين عادلة لضمان انتخابات تشريعية فى موعدها وفق خارطة المستقبل، والوصول إلى انتخابات رئاسية تستكمل الإطار الديمقراطى للحكم فى مصر مع تفعيل قانون للعدالة الانتقالية.

تحديات التعامل مع الإرهاب بعد انتهاء حالة الطوارئ

وأبرز تلك التحديات وأكثرها خطرًا أهمية نجاح الحكومة فى إدارة المواجهة السياسية والقانونية فضلًا عن المواجهة والردع الأمني مع الجماعات الإرهابية وفى مقدمتها جماعة الإخوان، التى ما تزال تروّع المواطنين بعمليات إرهابية كان أشدها محاولة اغتيال وزير الداخلية يوم 5 سبتمبر، وتكرار محاولات اقتحام أقسام الشرطة وزرع قنابل ومتفجرات فى أماكن متفرقة مثل خطوط السكك الحديدية، ومحاولات العدوان على السفن العابرة فى المجرى الملاحي لقناة السويس!

وثمة عوامل تزيد من حدة ذلك التحدي؛ أولها عدم التطبيق الكامل لمقتضيات حالة الطوارئ بعدم منع التظاهرات والمسيرات والسماح لجماعة الإخوان ومؤيديها بخرق حظر التجوال وتحدى القوات المسلحة والشرطة. وثمة عامل ثان يزيد من قدرة جماعة الإرهاب على التحدي والتمادي فى ممارسة العنف وممارسة الإرهاب هو التباطؤ غير المبرر من جانب الحكومة فى إصدار "قانون الإرهاب" مع العلم بأن الولايات المتحدة الأمريكية راعية جماعة الإخوان والمدافعة عن الرئيس المعزول كانت سبّاقة فى إصدار قانون "باتريوت" لمواجهة الإرهاب فى داخل أمريكا وفى العالم كله بعد أيام من اقتحام برجي التجارة العالمية فى نيويورك يوم 11 سبتمبر 2001 والذى أجاز للحكومة الأمريكية الحد إلى درجة بعيدة من القيود المفروضة قانونًا على أجهزة الاستخبارات فى كل الولايات المتحدة، وأتاح لوزير المالية قدرة أشمل فى رقابة وتنظيم المعاملات المالية لاكتشاف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية بمن فيها الأفراد والمنظمات من الأجانب، ومنح الأجهزة القانونية وأجهزة الهجرة سلطات واسعة فى احتجاز وطرد الأشخاص المشكوك فى علاقاتهم بأنشطة إرهابية.

ومما يزيد فى خطورة تحدى إدارة الحكومة لملف التعامل مع جماعات الإرهاب تباطؤها غير المفهوم فى إصدار "قانون العدالة الانتقالية"، فى نفس الوقت الذى نشهد فيه قدرًا واضحًا من التضارب فى مواقفها بشأن الحديث عن """المصالحة الوطنية " ثم تعمد إلى تعطيل تلك الوزارة، وتقوم الحكومة بطرح مبادرة خارج سياق الحكومة مع الاستمرار فى تجاهل الوزارة وعدم استكمال الدور المحدد "للجنة العليا للمصالحة الوطنية" التى لم تعقد سوى اجتماع واحد منذ تشكيلها، ومنذ أيام قليلة صدر قرار من رئيس الوزراء بتشكيل

لجنة لتسيير برنامج حماية المسار الديمقراطى الذى يتضمن "المبادرة الحكومية للمصالحة وعدم الإقصاء" من دون أن يكون وزير "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية" عضوًا فى تلك اللجنة!

ويزيد من خطورة ذلك التحدي بدء العام الدراسي الجديد فى الجامعات والمعاهد العليا والمدارس، وتلك هى اللحظة التى تنتظرها جماعات الإرهاب لإثارة الفوضى وتنفيذ مخططها المعلن لإفشال الدراسة فى الجامعات باستخدام أعضائها وخلاياها النائمة بين أعضاء هيئات التدريس ونواديهم وبين الطلاب. إن الأمر جد خطير، وإن لم يتم التعامل مع هذا التحدي بكل الجدية والحسم وباستخدام منطق "الهجوم خير وسائل الدفاع" فلا يعلم إلا الله النتائج التى سوف تنجم عن ضعف تعامل الحكومة مع ذلك الملف

كان المطلوب من الحكومة أن تنطلق فى تنفيذ برنامج سياسي ثقافي توعوي شامل يشمل جميع الوزارات والأجهزة المحلية لمواجهة دعاوى تزييف الحقائق عن ثورة 30 يونيو ومحاولة استخدام أساليب الإنكار لما يقوم به الإرهابيون من اعتداءات ليل نهار على المواطنين السلميين وعلى مرافق الدولة، ودحض أساليب إثارة المشاعر الدينية لدى العامة والبسطاء لترويج الأكاذيب عن انقضاض الثورة على الشرعية.

مطلوب تعاون وزارات الشباب والرياضة والأوقاف والتعليم العالي والتربية والتعليم والثقافة فى جهد وطني متناغم يخاطب الشباب والمواطنين بحقائق الأمور ويكشف عن الرزايا والكوارث التى سببها حكم الإخوان المتستر برداء الدين!

إن طلبة الجامعات والمعاهد العليا والمترددين على مراكز الشباب والمساجد ودور العبادة فى حاجة إلى توعية وطنية مخلصة من المثقفين والنخب السياسية والأحزاب الوطنية والإعلاميين والنشطاء فى حقول العمل المجتمعى وكل المؤمنين بالدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، وهذا هو وقت العمل من أجل مصر وحمايتها من الإرهاب وثقافته المدمرة.

وعلى سبيل التحديد، فإن الحكومة مطالبة بالتطبيق الفوري لما ينص عليه قانون الطوارئ من منع المظاهرات والمسيرات والاعتصامات والاجتماعات غير المرخص بها منعًا باتًا حتى المؤيدة منها لثورة الشعب. كما يجب على الحكومة منع الخطباء غير المجازين من

الأزهر الشريف من اعتلاء منابر المساجد والزوايا وغيرها من اماكن إقامة صلاة الجمعة وإخضاعها كلها لإشراف وزارة الأوقاف وأخذ المخالفين بالشدة والمساءلة القانونية [45].

وأخيرًا، فإن الشعب كله مسئول عن حماية ثورته والوقوف صفًا واحدًا خلف القوات المسلحة والشرطة، وعلى المصريين جميعًا تنفيذ قواعد "الحماية المدنية" التى يجب على الحكومة تنظيم توعية عاجلة بأساسياتها من خلال وسائل الإعلام وفى الجامعات والمدارس وكل التجمعات البشرية التى ستكون أهدافًا لقوى الشر والإرهاب.

تحديات على طريق الانطلاق الوطنى!

مع التسليم بصعوبات التخلص من نظام حكم "المعزول"، وذلك نتيجة خُطط التمكين والأخونة التى مارسها على مدى سنة كاملة، ومع إدراك حجم الضغوط التى تمارسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تأييدًا لحكم الإخوان الذين كان وصولهم إلى حكم مصر نتيجة اتفاقات وترتيبات مع الإدارة الأمريكية ومساندة من الدول الأوروبية، ومع الثقة الكاملة فى قدرة وتصميم جيش مصر العظيم وجهاز الشرطة الوطنى على تخليص الوطن من بؤر العنف والإرهاب الإخوانية فى "رابعة" و"النهضة" مهما تأخر التنفيذ وإنهاء معاناة سكان المنطقتين من آثار الاحتلال الإخواني ووقف اعتداءات ميليشيات "الجماعة" ومناصريها على المواطنين والمنشآت العامة والخاصة، ومع الفخر بما تنجزه القوات المسلحة من تطهير سيناء من دنس الإرهاب الموجّه والمدعوم من قيادات "الجماعة" التى انقلبت على الوطن، إلا أن الأهم هو الانطلاق بالوطن فى مسيرة جادة ومخططة لإنجاز التحوّل الديمقراطى والتنمية الوطنية الشاملة والعدالة الاجتماعية.

إن التحدي الأساسي هو ضرورة التوافق الوطنى على شكل الخريطة السياسية الجديدة فى مصر ما بعد 30 يونيو وهبّة الشعب يوم 26 يوليو، وأقصد تحديدًا الاتفاق على وضع "جماعة الإخوان المسلمين" وضرورة الفصل بين توجهها الدعوي "المفترض" وبين انخراطها "الفعلي" فى الحلبة السياسية، وذلك فى ضوء توصية هيئة مفوضي الدولة بالمحكمة الإدارية العليا بتأييد حكم سابق أصدره القضاء الإداري وتأكيد قرار مجلس قيادة ثورة يوليو 52 بحل جماعة "الإخوان المسلمين"، وعدم قبول الطعون على الحكم، استنادًا إلى أنه أقيم من غير

45- استجاب وزير الأوقاف لهذه الفكرة وأصدر قرارات بتنفيذها.

ذي صفة، واعتبار أن "جماعة الإخوان" كيان غير قانونيا، وفى ضوء قيام "الجماعة" فى أواخر عهد الرئيس المعزول بتوفيق أوضاعها، طبقًا للقانون بعمل إشهار رقم 644 لعام 2013 بإشهار جمعية أهلية باسم "جمعية الإخوان المسلمين" خاضعة لقانون الجمعيات الأهلية، واستنادًا إلى رأى هيئة المفوضين بأن كيان الإخوان لا يندرج تحت أي من المسميات التى وصفت بها، ومنها "جماعة" و"جمعية" أو "هيئة". كما يؤكد هذا المنطق وجود حزب الحرية والعدالة يعبر عن فكر الجماعة.

وثمة تحدٍّ ثانٍ هو أن هذا التوافق الوطنى يتطلب الامتناع عن الخلط البادي على الساحة السياسية الآن، الذي يبدو فى جزء منه متعمدًا، بين استبعاد الدور السياسي للكيان غير القانوني "للجماعة" وبين إتاحة الفرص المتكافئة لجميع الفصائل فى المشاركة فى العمل السياسي والمساهمة فى تحقيق أهداف الثورة وفق المفاهيم الديمقراطية. إن المشاركة فى العمل السياسي حق يكفله الدستور والقوانين لكل الأحزاب والقوى السياسية الشرعية والملتزمة بالثوابت الوطنية وقيم المواطنة وسيادة القانون، ويُمنع الذين شاركوا فى جرائم ضد الوطن والمواطنين من حق المشاركة السياسية لانتفاء صفة المواطنة الحقة عنهم حتى تتم محاسبتهم على ما اقترفوه من جرائم سياسية أو جنائية!

ومن التحديات القائمة، تحقيق إنجاز دستور يؤسس للدولة الديمقراطية الحديثة، يتضمن النص على تحريم وتجريم تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني، وضرورة توفيق أوضاع الأحزاب القائمة الآن، التى تقوم على أساس ديني أو ما يُسمى "المرجعية الدينية".

وثمة تحدٍّ ثالث، يتمثل فى ضرورة تأمين الوطن من مخاطر الإفساد والاستبداد الذى ارتكبته "الجماعة" وقوى وأحزاب ما يُسمى "الإسلام السياسي" من عينة حصار المحكمة الدستورية العليا ومدينة الإنتاج الإعلامي ومحاولات اقتحام أقسام الشرطة، ومن شارك فى ترويع المواطنين وارتكب جرائم قتل وتدمير منشآت خاصة وعامة، ومن أساء إلى الجيش والشرطة واستعان بقوى أجنبية لمساعدته على استعادة حكم البلاد على غير إرادة جماهير الشعب العريضة، ومن خطط للاستقواء بالخارج ضد إرادة ملايين المصريين الرافضين لاستبداد وفساد وإفساد حكم الإخوان، ويكون ذلك بسرعة إصدار قانون "العدالة الانتقالية" لمحاسبة كل من أجرم فى حق الوطن والمواطنين.

ومما يصب فى خانة تأكيد هذا القول، اختفاء أي معلومات عن نتائج عمل اللجان الفرعية التى تم تشكيلها عقب الاجتماع الوحيد للجنة المصالحة الوطنية الذي انعقد برئاسة الجمهورية لمناقشة ملف المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وحضره عدد من الرموز الوطنية والقوى السياسية والحزبية، والذي تم التأكيد فيه على أهمية تطوير مفهوم وطني للعدالة الانتقالية، وضرورة اتخاذ قرارات وإرساء آليات فعّالة لتحقيقها، وصولًا إلى المصالحة الوطنية الشاملة. وتم التأكيد أيضًا على أن إنشاء آليات لتحقيق العدالة الانتقالية يجب أن يتم فى بيئة تُعلى سيادة القانون ومبدأ عدم الإفلات من العقاب وتحفظ أمن الوطن والمواطنين من الممارسات الإرهابية والتخريبية. وقد دعا المشاركون فى ذلك الاجتماع الدولة إلى اتخاذ كل التدابير والإجراءات اللازمة لمواجهة العنف والقضاء على الإرهاب فى إطار سيادة القانون باعتبار أن ذلك يمثل الخطوة الأولى نحو تهيئة المناخ اللازم لتحقيق العدالة الانتقالية، كما تبنّت اللجنة مقاربة "الحقيقة - القصاص - المصالحة" كمدخل لتفعيل العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وعدم التجاوز عن جرائم (سياسية وجنائية)، ارتكبها قادة "الجماعة" ومعهم رئيسهم المعزول، وتمرير فكرة "الخروج الآمن" لهم وعدم إقصاء تنظيمهم من الساحة السياسية بمقولة إنه "فصيل وطني"، ويعلم الله ما هو بوطني!

لبناء نظام سياسي جديد.. لا بد من إسقاط القديم!

يتطلع المصريون بفارغ الصبر إلى تمام تنفيذ "خارطة المستقبل" حتى يتحقق للوطن الاستقرار المنشود، ويعود لمصر وجهها المشرق وتنعم بمجتمع ديمقراطي أساسه سيادة الدستور والقانون واحترام قيم المواطنة وحقوق الإنسان وحماية الحريات الأساسية والتزام المواطنين بواجباتهم وأن يكونوا جميعًا سواء أمام القانون.

ولا بد قبل الشروع فى بناء وتأسيس "مصر جديدة"، أن يتم إسقاط النظم القديمة التى كرست الحكم الديكتاتوري والفساد، وأهدرت كل مقومات الديمقراطية إلا من قشورها الظاهرية التى استند إليها أساطين النظم البائدة فى تدعيم سلطانهم بدعوى الاحتكام إلى "صناديق الانتخابات"، كما فعل "مبارك" حين احتكر الحكم معتمدًا على استفتاءات، ثم انتخابات رئاسية كانت تتم فى إطار حملات تضليل لإعلام الدولة الرسمي لم يكن المصريون يقبلون عليها، وانتخابات تشريعية ومحلية يشوب معظمها البطلان والاتهامات بالتزوير، كان

الحزب الحاكم وقتها يستأثر بالأغلبية فيها، ويترك الفتات للأحزاب السياسية المتعاونة مع النظام، ومنهم "جماعة الإخوان المسلمين"!

ومن بعد مبارك سار مرسى وجماعته وحزبه على ذات النهج مستغلًا كلمات جوفاء عن "الشرعية" ومرددًا أكاذيب عن التزامه بأهداف ثورة 25 يناير وأن حقوق شهداء الثورة ومصابيها فى رقبته، ومناديًا بالكذب أن مجال المشاركة فى تقرير مصير الوطن متاح للجميع وأن منهج "الحوار المجتمعى" هو آلية التواصل والتفاهم بين شركاء الوطن!

ومن المحتم لنجاح ثورة 30 يونيو فى بناء المجتمع الديمقراطى الذي يطمح إليه الشعب، أن يتم تطهير الوطن من آثار تلك النظم البائدة والتخلص من كافة السياسات والمؤسسات والقيادات التى كانت عونًا للحكام السابقين فى السيطرة على مقدرات الوطن واستنزاف موارده وتجريفه من القيادات الوطنية ذات الكفاءة وتعطيلها لمصلحة أهل الثقة والحظوة وعناصر الأهل والعشيرة فى نظامي مبارك ومرسى على السواء.

وعلى سبيل التحديد، فإنه لن يكون مجديًا إقرار دستور جديد سواء بتعديل دستور 2012 أو بصياغة دستور جديد ابتداءً مع بقاء أركان وعناصر نظم الحكم القديمة قائمة لم تمس! وأخص بالذكر آلاف المناصرين للحكم الشمولي على عهد مبارك و"الخلايا النائمة" لجماعة الإخوان "الإرهابية" الموجودين فى مختلف وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات والمؤسسات العامة وفى الجامعات والمعاهد ومؤسسات التعليم قبل الجامعي، وفى المحليات والنقابات المهنية والعمالية والاتحادات والمجالس القومية والأهلية.

وتتمثل الأولوية الأولى فى عملية البناء الوطنى الجديد واستئناف مسيرة التحول الديمقراطى، فى ضرورة القضاء على فكر وإرهاب جماعة الإخوان المسلمين "المحظورة بحكم القضاء" وإقصائها من المشهد السياسي، وليس هذا المطلب الشعبي بجديد على ممارسات الجماعة الإرهابية إبان توليها سلطة الحكم فى مصر، فقد دأبت تلك الجماعة على تحريض أعضائها وميليشياتها وحلفائها من الجماعات الإرهابية على تنظيم الاعتصامات وما سمى فى أبياتها المرفوضة مليونيات للمطالبة بتطهير القضاء والتظاهر أمام دار القضاء العالي ومحاصرة المحكمة الدستورية العليا، كذلك المطالبة بإعادة هيكلة وزارة الداخلية والعمل على تصفية أجهزة الأمن السياسي الذين كان أفراده فاعلين فى تعقب الجماعة وقياداتها، كذا حاولت

الجماعة تفكيك جهاز المخابرات العامة وادعى الرئيس المعزول أن ذلك الجهاز كان يتبعه أكثر من 300 ألف من البلطجية لاستخدامهم فى ضرب الشعب وهذه قصة رواها أبو العلا ماضي، رئيس حزب الوسط، وأحد الخلايا الإخوانية النائمة نقلًا عن الرئيس المعزول.

وقد دأب الإخوان "الإرهابيون" على أسلوب استبعاد وإقصاء القوى والأحزاب السياسية عن المشاركة فى أمور الوطن رغم سلمية وقانونية الممارسات السياسية لتلك القوى والأحزاب وبعدهم المطلق عن الإرهاب والعنف. وكانت قمة الممارسة الإخوانية فى تطبيق سياسة الاستبعاد والإقصاء الممنهجة، إصدار قانون العزل السياسي بواسطة مجلس الشعب الإخواني بغرض إقصاء الفريق شفيق عن المنافسة فى انتخابات الرئاسة، ذلك القانون الذى قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته، فعاد الإصرار الإخواني على تفعيل فكرة عزل معارضيهم عن المشاركة فى العمل السياسي، وتم إدراج مادة برقم 232 فى دستور 2012 المعطل ويجرى الآن تعديله كانت تنص على منع كل من كان فى 25 يناير 2011 عضوًا بالأمانة العامة للحزب الوطنى المنحل أو بلجنة السياسات أو بمكتبه السياسي أو كان عضوًا بمجلس الشعب أو الشورى فى الفصلين التشريعيين السابقين على قيام الثورة، من ممارسة العمل السياسي والترشح للانتخابات الرئاسية والتشريعية لمدة عشر سنوات من تاريخ العمل بالدستور.

ومن العدالة أن يتضمن دستور مصر لما بعد 30 يونيو مادة مماثلة تعزل كافة قيادات الجماعة الإرهابية وكل من خطط وحرض على القتل والتدمير والاعتداء على الوطن وهدد الأمن القومي وأنكر على شعب مصر ثورته واستعدى عليهم الدول الأجنبية ولا يزال حتى اليوم يمارس كل ألوان الإرهاب ضد الجيش والشرطة فى سيناء.

ذلك هو أقل ما نقدمه احترامًا وإجلالًا لشهداء الوطن الذين اغتالتهم أيدي الإرهاب المتمسح باسم الإسلام وهو منهم براء!

مبادرة مرفوضة "لصدورها ممن لا يملك إصدارها"!

فى أعقاب 30 يونيو، انتشرت فى المحيط السياسي أقوال وتصريحات ومبادرات لعناصر الإخوان الكامنة وخلايا الجماعة النائمة تروّج لأفكار تستهدف تفريغ الإرادة الشعبية من مضمونها وتحاول الالتفاف على قرار الشعب وجيشه العظيم بأن عهدًا جديدًا قد بدأ.

وقد استغل مروِّجو تلك المبادرات المرفوضة شعبيًا وسياسيًا ما تضمنته خارطة المستقبل لإعادة بناء الوطن من تركيز على المصالحة الوطنية لتمرير محاولات للخلاص من الجرائم التى ارتكبها الرئيس المعزول وجماعته وحزبه، والوصول بهم إلى خروج آمن من السجون التى يُحبس فيها من تم ضبطه وإحضاره منهم، أو من "سجن رابعة العدوية" الذي كان يختبئ فيه قادة "الجماعة" ومشايعوهم من المحرضين على القتل ومدبري عمليات الترويع والإرهاب فى سيناء وغيرها من المناطق المصرية.

فقد اقترح "العوا" [46]، المرشح الرئاسي السابق والمحسوب على التيار الديني، إسناد صلاحيات رئيس الجمهورية إلى رئيس وزراء جديد، تتوافق القوى السياسية على اختياره، وذلك وفقًا لدستور 2012، على أن تتم الانتخابات الرئاسية خلال 90 يومًا. وأضاف "العوا"، فى رسالة أذاعتها قناة الكذب والتضليل "الجزيرة مباشر مصر"، أنه "لا بد من مخرج سياسي لا يتم عبر القهر، وليس المخرج العسكري أو الحل الأمني، حتى نصل إلى كلمة سواء".

وأقول إن رسالة "العوا" مرفوضة وأهدافها مفضوحة كما كانت كتاباته وتصريحاته دائمًا هادفة لتمكين "الجماعة"، وأذكّره بحربه الشعواء على "وثيقة المبادئ الأساسية للدستور" التى كانت تتضمن معايير موضوعية لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، وكانت على غير هوى "الجماعة" التى أرادت الانفراد بصياغة الدستور. وأذكّره أيضًا بتهديده بالعصيان المدني وبدء ثورة ثانية، فى المليونية التى أطلق عليها هو و"الجماعة" "مليونيه الطلب الوحيد" يوم 18 نوفمبر 2011 إذا لم يتم سحب الوثيقة التى أطلق عليها هو وجماعته "وثيقة السلمي".

46- الذي يدافع الآن عن مرسي وأنصاره في القضايا المتهمين فيها بالقتل والتحريض أمام محكمة الجنايات!

وما أشبه الليلة بالبارحة؛ إذ يعود "العوا" إلى ذات النغمة القديمة حينما قال: "أدعو الأخ الكريم السيسي والسادة الكرام من قادة القوات المسلحة أن يعلنوا سحب هذه الدعوة، وألا يتخذوا من العدد الموجود فى الشارع ذريعة لإطلاق الرصاص"، تمامًا كما ادعى فى ميدان التحرير أن المادتين 9 و10 من "وثيقة السلمى" كانتا بوحى من المجلس الأعلى للقوات المسلحة حينذاك وهما تؤسسان لإعطاء المؤسسة العسكرية مركزًا متميزًا عن باقي مؤسسات الدولة فى الدستور الجديد، واصفًا المادتين فى مؤتمر عُقد بحزب الحرية والعدالة يوم 2 نوفمبر 2011 بحضور رئيس الحزب آنذاك محمد مرسى بأنه لم يجد شبيهًا لهما إلا فى الدستور التركي باعتباره أسوأ الدساتير فى العالم!

ثم عاد "العوا" بنفسه وبحكم عضويته فى الجمعية التأسيسية ليوافق على إدراج نص المادتين وزيادة فى دستور 2012 ولم يُبد أي اعتراض على نصوص المواد الخاصة بالقوات المسلحة فى الفرع الثاني من الفصل الخامس من دستور 2012!

ولعل ما يضيف إلى أسباب الرفض الشعبي العام لرسالة "العوا" تغافله التام، وهو الفقيه القانوني كما يلقبه حواريوه، عن الواقع القانوني الجديد الذي أسسه الشعب بخارطة طريق جديدة أعادت الوطن إلى المسار الصحيح من المسار الذي جاهد هو وجماعته لفرضه أثناء المرحلة الانتقالية لثورة 25 يناير، مما تسبب فى وصول "الجماعة" ومرسيها إلى الحكم وما أصاب البلاد من جراء هذا من كوارث وإخفاقات أنهاها الشعب بوقفته يوم 30 يونيو ثم أكدها يوليو 26 يوليو!

ويتناسى "لعوا" أن المصريين قد اختاروا رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسًا مؤقتًا للبلاد الذي كلف حكومة أكفاء بإخراج الوطن من المنحدر الذي ساقه إليه الرئيس المعزول وبطانته وسدنته ومنهم السيد "العوا" ذاته! كما يتناسى سيادته أن دستور 2012 الذي يستند إليه فى تقديم رسالته المرفوضة قد تم تعطيله بموجب خارطة المستقبل التى ارتضاها الشعب وهو المطلب الذي كانت حركة "تمرد" قد طالبت به.

إن السيد "العوا" يتجاهل أن الوطن ليس فى أزمة الآن، ولكن حقيقة الأمر أن "الجماعة" وأنصارها هم الذين فى أزمة بعد أن فقدوا السلطة والرئاسة وفرص التمكين والأخونة والسيطرة على مفاصل الدولة وتحويل مصر إلى حلقة فى التنظيم الدولي للإخوان. وما

الحديث المتواتر عن "مخرج من الأزمة" إلا بحث عن مخرج للجماعة التى فشلت فى إقناع جماهير مصر بقدرتها على تحقيق أهداف الثورة التى ادعت أنها ساهمت فى صنعها، ومخرج للجماعة من ورطتها بانكشاف طبيعتها الإرهابية وتغليب مصلحة التنظيم على مصلحة الوطن.

والسيد "العوا" يبالغ فى تجاهل الواقع الجديد بعد 30 يونيو إذ يتناسى أن فى مصر رئيس حكومة حيث يطالب بأن يتم " تفويض صلاحيات رئيس الجمهورية إلى رئيس الوزراء وتجرى الانتخابات خلال 90 يومًا، وهذا يحتاج إلى توافق من القوى السياسية، لأنه لا يُعقل أن أفرض رئيسًا للوزراء، ويجب أن يتفق الطرفان، الإخوان والقوى الإسلامية من جانب والجيش ورئاسة الجمهورية من جانب آخر"! عن أي انتخابات يتحدث سيادته وهو يعلم أن دستور جماعته يجرى تعديله وأن قوانين مباشرة الحقوق السياسية والانتخابات التى خربها مجلس الشورى المنحل لا تزال محلًا للتصويب، وعن أي "خوان" و"قوى سياسية" يتحدث وأكثرهم مطلوب ضبطه وإحضاره!

لقد قال الشعب كلمته، ومبادرة "العوا" مرفوضة "لأنها صادرة ممن لا يملك إصدارها"!

ثورة 30 يونيو.. بين أخطار الإرهاب وأوهام المصالحة!

مهما كانت جرائم "الجماعة الإرهابية"، والتى دعت النقراشي باشا عام 1948ومجلس قيادة الثورة، برئاسة عبد الناصر، عام 1954، إلى حلها، فإنها لم تبلغ ما وصلت إليه حالة الإرهاب والعنف الممنهج الذي تمارسه تلك "الجماعة الإرهابية"، منذ الثالث من يوليو وحتى اليوم، ضد مصر وشعبها وجيشها وشرطتها، مستعينة بحلفائها الإرهابيين والتكفيريين وعناصر "حماس" و"القاعدة"!

لقد أصبح المصريون يواجهون حالة حرب حقيقية، ما بين تفجيرات سيارات مفخخة وألغام مزروعة فى مدن سيناء وقنابل تلقى على مدرعات وأكمنة الجيش والشرطة فى كل الأنحاء، وصواريخ "أر بى جى"، تطلق على أقسام الشرطة ومنشآت مدنية حيوية، ومسيرات دموية تسيّرها "الجماعة الإرهابية" وعناصرها، لكي تعُمل القتل وتشيع الفوضى وتنثر الدماء الطاهرة لمصريين أبرياء، كل جريرتهم أنهم أحبوا وطنهم وخرجوا يدفعون التدمير والقتل عن ضباط وأفراد القوات المسلحة والشرطة وعن مواطنيهم!

ورغم التزام القوات المسلحة والشرطة بأقصى درجات ضبط النفس فى مواجهة موجات الإرهاب والعنف، ومع تواضع مواقف الحكومة فى مواجهة إرهاب وعنف أعضاء وأنصار وحلفاء "الجماعة الإرهابية" وتباطئها فى تفعيل قانون الطوارئ والضرب بيد من حديد على كل الخارجين عن القانون من المحرضين على تدمير الوطن، فإن تلك الجماعة التى حظر القضاء أنشطتها، لا تكف عن تهديد الأمن الوطنى وتكدير السلام المجتمعى، متخذة الجامعات ميدانًا للاقتتال بين الطلاب، بهدف إفساد العملية التعليمية فى مختلف جامعات مصر وضاربة عرض الحائط بكل قيم الوطنية، ناهيك عن القيم الإسلامية الحقة التى تدعو إلى الاعتصام بحبل الله واجتناب الفرقة وتشتيت القوى وإهدار الدماء!

ويبلغ إرهاب الجماعة وتنظيمها الدولي قمته بمحاولات الاستقواء بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واستعداء الإعلام الغربي ضد ثورة الشعب فى 30 يونيو، واستجابة القوات المسلحة لمطالب الثوار بعزل محمد مرسى وإنهاء حكم الاستبداد والتمكين والأخونة الذي مارسته الجماعة، غير عابئة سوى برغبتها الجامحة فى السيطرة على مفاصل الدولة المصرية لتحويلها إلى "إمارة" ضمن دولة الخلافة الإخوانية!

وبالتوازي مع الهجمة الإرهابية التى تشنها "الجماعة الإرهابية" تدفقت على مصر موجات من "وسطاء السوء"، من أمريكا والاتحاد الأوروبي وقطر، فى محاولات مستميتة للعودة بالزمن إلى ما قبل 30 يونيو، وإفراغ ثورة الشعب من مضمونها، تارة بالترغيب فى نيل رضا الغرب وتارات أخرى بالتهديد والوعيد بقطع المعونات عن مصر وإنذار القائمين على حكم البلاد الآن بمغبة إقصاء "الجماعة الإرهابية" عن المشاركة فى الحياة السياسية!

ثم حين تبين لوسطاء السوء الأجانب صلابة موقف الشعب فى رفض كل تلك الممارسات القمعية وما أدى إليه ذلك الرفض الشعبي من تقوية موقف الدولة واتخاذها مواقف تؤكد استقلال القرار الوطنى، بدأت موجات الوساطة الدولية فى الانحسار وتغيرت نظرة كثير من الدول إلى مصر، بالاعتراف بأن ما حدث فيها هو ثورة شعبية بامتياز، ناصرها الجيش بوازع وطني خالص!

ولم يتبق لجماعة الإرهاب سوى تشغيل عناصر من "خلاياها النائمة" لإشغال الوطن وإلهاء الشعب عن قضاياه الجوهرية وتثبيط همته فى إنجاز "خارطة المستقبل"، وذلك بتقديم "مبادرات" لما أطلقوا عليه "حل الأزمة"! فرأينا أولى تلك المبادرات يطرحها رئيس الوزراء هشام قنديل المعزول مع رئيسه، ومبادرة ثانية أعلن عنها محمد سليم العوا،

وثالثة نسبت إلى حزب النور السلفي. وكان رد الفعل الشعبي من ثوار 30 يونيو هو رفض جميع تلك المحاولات الهزلية. ومن سوء الحظ أن الحكومة قد شاركت فى هذا الهزل، بطرحها مبادرة تحت عنوان "برنامج حماية المسار الديمقراطى"، لم يكن مصيرها بأفضل من غيرها، حيث رفضها الشعب والقوى السياسية ولم تعد الحكومة تتحدث عنها.

وأخيرًا بشرنا "المفكر الإسلامي" د. أحمد كمال أبو المجد بخبر تطوعه لحل "الأزمة" وأنه التقى ممثلين من قيادات "الجماعة الإرهابية" الذين هم خارج السجن، وأنه يحمل فى جيبه ورقة تتضمن عناصر تفكيك "الأزمة" وأنه فى انتظار الموافقة الرسمية للجماعة حتى يتولى عرض تلك المقترحات على "القيادة السياسية". وبغض النظر عن مضمون تلك المقترحات التى لم يعرها الشعب اهتماما، فلم نفاجأ ببيان أصدره محمد على بشر، القيادي بالجماعة وأحد من التقاهم د. أبو المجد، ينفى تلك المبادرة، ويعلن رفض "الجماعة الإرهابية "لأي مبادرات لا تتضمن عودة مرسى وكذا دستور 2012!!!!

وبغض النظر عن البيان الصادر عن د. أبو المجد، الذى يقول فيه "إنه ينتظر ردًا رسميًا من جانب جماعة الإخوان المسلمين على موقفها من المبادرة المطروحة من جانبه للخروج من الأزمة السياسية الراهنة، والتى التقى بشأنها عددًا من قيادات الجماعة منذ أيام لتحديد موقفها منها، بصدق وصراحة وترفع بعيدًا عن كل صور المناورة"، وأضاف "أن المهلة التى منحها لجماعة الإخوان المسلمين لبلورة كل مطالبها بشكل واضح "دون مراوغة أو مناورة" ستنتهى بعد يومين، لنقلها إلى الطرف الآخر المتمثل فى السلطة الرسمية، مشيرًا إلى أن المهلة كانت 5 أيام للرجوع لقياداته المُخوّلة بإصدار القرارات فى "جماعته المحيرة"، على حد تعبيره، مشيرًا إلى "ضرورة استئناف حوار وطني جاد حول ما ينبغي أن تلتزم به جميع القوى الوطنية فى المرحلة الانتقالية".

وهذه "المبادرة" المرفوضة شعبيًا والتى لفظتها "الجماعة الإرهابية" تثير لدينا ثلاثة أسئلة: الأول، من الذي فوّض د. أبو المجد بطرح مبادرته؟ والثاني، ألم يعلم د. أبو المجد أن "خارطة المستقبل" التى ارتضاها الشعب يجرى تنفيذها ومن ثم لا معنى لحوار جديد؟ والثالث، هل ما يزال د. أبو المجد على رأيه الذي أعلنه فى حواره مع جريدة "الوطن" فى الأسبوع الأول من فبراير الماضي أي أثناء وجود مرسى فى الرئاسة، "أقول لمن ينادى بسقوط شرعية مرسى اسكت يا حمار وروح لأمك"، "ولا يوجد أعبط ولا أهبل ولا أجن من شعب مصر"!!

الفصل الحادي عشر

مصر المستقبل " بدون إخوان[47]"

لا أجد أحسن من هذه العبارة التي تلخص الأمل في المستقبل ...

مصر بدون إخوان!

المبادئ الأساسية لدستور مصر الثورة

صادف صنع الدستور الذي يوافق عليه الشعب ويحقق أهداف ثورته منذ 25 يناير عقبات كثيرة أسهم في صنعها المجلس الأعلى للقوات المسلحة إبان إدارته لشئون البلاد، وعملت جماعة الإخوان المسلمين جهد طاقتها. مستخدمة اقتناع المجلس الأعلى بانها التنظيم الأكثر جماهيرية والقادر على ضبط الشارع المصري للمساعدة في اجتياز المرحلة الانتقالية بعد تخلي مبارك عن منصبه.

وتمثلت هذه العقبات في:

- خارطة الطريق التي حددت إجراء الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة قبل وضع الدستور الجديد.
- مسلسل الإعلانات الدستورية التي لجأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى إصدارها لسد الفجوات الدستورية الناجمة عن تعطيل دستور 1971.
- معارضة جماعة الإخوان المسلمين لوثيقة المبادئ الأساسية للدستور التي كان الهدف منها خلق حالة من التوافق المجتمعي حول مجموعة المبادئ التي يجب أن يلتزم بها من يعد الدستور الجديد.
- تراخي من المجلس الأعلى للقوات المسلحة وتراجعه عن إصدار إعلان دستوري ملزم بوثيقة المبادئ الأساسية للدستور.
- سيطرة جماعة الإخوان المسلمين على الجمعية التأسيسية للدستور وإصدارها دستور 2012 المشوه والذي يجري الآن تعديلهّ
- من أجل هذا كان لا بد من التذكير بوثيقة هامة للمبادئ الدستورية التي يجب أن يتضمنها دستور 2013 الجديد:

47- صدر قرار مجلس الوزراء فى 25 ديسمبر 2013 باعتبار جماعة الإخوان المسلمين "جماعة إرهابية".

وثيقة إعلان المبادئ الأساسية لجمهورية مصر العربية الحديثة

(الصادرة عن مؤتمر الوفاق القومي [48] في مايو2011)

ظهر رأي في المؤتمر ضرورة التوافق حول مجموعة من المبادئ الحاكمة التي تسمو بالحقوق والحريات الأساسية للمواطن المصري، وتحصنها، فلا يجوز تعديلها أو إهدارها أو المساس بمضمونها أو جوهرها بأي طريقة كانت، مما يوفر ضمانات لحمايتها تعلو على نصوص الدستور ذاته، وتضمن استقرار دولة القانون المدنية والنظام الديمقراطي والحقوق والحريات الأساسية للمواطنين في مصر بعد الثورة. وقد تم التوافق في إطار مناقشات مؤتمر الوفاق القومي على مشروع وثيقة المبادئ الأساسية التالية:

وثيقة إعلان المبادئ الأساسية لجمهورية مصر العربية الحديثة

نحن جماهير شعب مصر الحر، على هذه الأرض الطيبة منذ فجر التاريخ، اعتزازًا بنضال هذا الشعب عبر تاريخه العريق من أجل الحرية وسلام البشرية، وما قدمه للحضارة الإنسانية، وإدراكًا للتحديات التي تواجهنا لبناء دولة القانون بمقوماتها المدنية الديمقراطية الحديثة القائمة على المواطنة، وإيمانًا بقيمة المواطن وحماية حقوقه في المساواة والحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، وضمانًا لتحقيق أهداف الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير 2011، واستلهامًا لمطالبها الأساسية، واحترامًا ووفاءً لأرواح الشهداء وتضحيات ونضال الشعب المصري العظيم، نعلن وثيقة المبادئ الأساسية الحاكمة لجمهورية مصر العربية الحديثة.

أولًا-المبادئ الحاكمة

- جمهورية مصر العربية دولة مدنية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة، وهي موحدة وغير قابلة للتجزئة، شعارها الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، نظام الحكم فيها جمهوري يقوم على أساس المواطنة وحكم القانون، ويحترم التعددية السياسية والثقافية، ويكفل المساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون أي تمييز أو تفرقة بينهم، الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، ومبادئ شرائع غير المسلمين هي المصدر الرئيسي للتشريعات المتعلقة بأحوالهم الشخصية وشئونهم الدينية.

48- عقد مؤتمر الوفاق القومي بناء على تكليف من المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى حكومة د. عصام شرف ورأسه د. يحي الجمل نائب رئيس الوزراء في ذلك الوقت وشارك فيه ممثلون لكل أطياف المجتمع ما عدا جماعة الإخوان المسلمين التي رفضت المشاركة وأوفدت بعض أعضائها وحلفائها لمعارضة الاتجاه الذي كان سائدًا في المؤتمر بضرورة وضع الدستور قبل إجراء الانتخابات التشريعية.

- السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات يمارسها من خلال الاستفتاءات الحرة والانتخابات النزيهة الدورية، تحت الإشراف القضائي الكامل وفقًا لنظام انتخابي يضمن حق الترشح والتصويت وعدالة التمثيل لجميع المواطنين، رجالًا ونساءً، دون أي تمييز أو إقصاء، ولا يجوز حرمان أي مواطن من حق الترشح أو الانتخاب دون سند من القانون ولمدة وأسباب محددة.

- يقوم النظام السياسي على أساس التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة، وللمواطنين حق مباشرة العمل السياسي وإنشاء الأحزاب السياسية بالإخطار، بشرط عدم استنادها إلى أي أساس ديني أو جغرافي أو عرقي أو أي مرجعية تتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذه الوثيقة، كما يحظر ممارستها لأي نشاط ذي طابع عسكري.

- سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وتخضع السلطات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والمواطنون كافة للقانون دون أي تفرقة، واستقلال القضاء ضمانة أساسية لمبدأ خضوع الدولة للقانون وكفالة العدالة للكافة.

- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية واستقلالها واجب باعتباره أحد مقومات النظام الديمقراطي اللازمة للحد من تدخل السلطة التنفيذية وضمان الرقابة التبادلية بين السلطات، ولا يجوز لأي من السلطات الثلاث التنازل عن اختصاصاتها أو التفويض فيها إلا بموجب نص دستوري، ويحظر توريث السلطة أو الوظائف العامة.

- نهر النيل شريان الحياة على أرض مصر الكنانة، تلتزم الدولة بحسن إدارته وحمايته من التلوث والتعديات، وتعظيم الانتفاع به والحفاظ على حقوق مصر التاريخية فيه، كما تلتزم بحماية الملكية العامة للمرافق الاستراتيجية العامة وسائر الثروات الطبيعية.

- يقوم الاقتصاد الوطني على التنمية الشاملة المستدامة التي تهدف إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي، وتشجيع الاستثمار المصري والعربي والأجنبي، وحماية المنافسة الحرة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة وحماية المستهلك، وضمان عدالة توزيع عوائد التنمية على جميع المواطنين.

- القوات المسلحة ملك للشعب، مهمتها حماية أمن الوطن واستقلاله والحفاظ على وحدته وسيادته على كامل أراضيه.

- يتمسك الشعب المصري بانتمائه العربي والأفريقي ويعتز بتاريخه الفرعوني والقبطي والإسلامي، وببنية ثقافية وحضارية غنية بتنوعها وتعددها وتراكم معارفها، باعتبارها جزءًا أصيلًا من الحضارة الإنسانية، ويسهم بإيجابية في تحقيق السلام العالمي وتعزيز مبادئ العدالة وحقوق الإنسان والشراكة بين الدول والشعوب.

ثانيًا-الحقوق والحريات الأساسية

- الكرامة الإنسانية حق أصيل لكل إنسان، وعلى الدولة واجب احترامها وحمايتها، ولا يجوز تعريض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة المهينة أو الماسة بكرامته.

- جميع المواطنين أحرار ومتساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات والحريات. ويحظر التمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الثروة أو المكانة الاجتماعية أو الآراء السياسية أو الإعاقة. ويجوز تقرير بعض المزايا للمعاقين من المواطنين.

- تكفل الدولة لجميع المواطنين حرية العقيدة، وتضمن حرية ممارسة العبادات والشعائر الدينية، وتحمي دور العبادة.

- تكفل الدولة تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية لجميع المواطنين، رجالًا ونساءً.

- لكل مواطن الحق في حرية الإقامة والتنقل، ولا يجوز القبض على أي مواطن أو تفتيشه أو احتجازه أو حبسه أو تقييد حريته الشخصية إلا بموجب أمر قضائي استنادًا للقانون. ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نص في القانون. وكل متهم بريء حتى تثبت إدانته قانونًا في محاكمة علنية أمام قاضيه الطبيعي، تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عن نفسه. ولا يجوز محاكمة المدنيين أمام أي قضاء استثنائي أو القضاء العسكري فيما عدا الجرائم التي تقع على مهمات وممتلكات القوات المسلحة.

- الحق في الملكية الخاصة مكفول، ولا يجوز المساس بهذا الحق إلا استنادًا للقانون وبحكم قضائي ومقابل تعويض عادل. وتتكامل الملكية الخاصة مع الملكية العامة والتعاونية في تنمية الاقتصاد الوطني.

- الحق في العمل مكفول، وتلتزم الدولة ببذل غاية الجهد لتوفير فرص العمل لكل مواطن بشروط عادلة دون تمييز، كما تلتزم بوضع حد أدنى للأجور يكفل للمواطن مستوى من المعيشة يتناسب وكرامته الإنسانية.

- لكل مواطن حق تولي الوظائف العامة، إذا توافرت فيه شروط توليها وذلك دون أي تمييز.

- الحقوق الاجتماعية مكفولة، ولكل مواطن الحق في حياة آمنة، وبيئة نظيفة خالية من التلوث، بما في ذلك الحق في الغذاء الصحي والسكن والرعاية الصحية وممارسة الرياضة، وله الحق في التأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة وفقًا لمقتضيات العدالة والتكافل الاجتماعي.

- لكل مواطن الحق في التعليم، وتلتزم الدولة بتوفيره في مؤسساتها التعليمية بالمجان، ويكون إلزاميًا في مرحلة التعليم الأساسي على الأقل، ويكون القبول في التعليم العالي على أساس المساواة وتكافؤ الفرص بصرف النظر عن الإمكانيات المالية، وتعمل الدولة على ضمان جودة التعليم وتعظيم الاستثمار في الثروة البشرية المصرية، وتشرف على جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية. وتكفل الدولة حرية البحث العلمي وحرية الإبداع والابتكار، كما تكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي.

- لكل مواطن الحق في المشاركة في الحياة الثقافية بمختلف أشكالها وتنوع صورها، ويتضمن ذلك الحق في حرية الاختيار وحرية الرأي والتعبير في الحياة العامة أو الخاصة وحرية ممارسة الأنشطة الثقافية والفنية وإنتاجها ونشرها، ولكل مواطن الحق في تنمية معارفه والحصول على المعلومات وتداولها ونشرها، واستخدام وسائل الإعلام والاتصال المختلفة.

- لكل مواطن الحق في التمتع بحرمة حياته الخاصة، بما في ذلك حياة أسرته ومسكنه وشرفه وسمعته، ومراسلاته ومحادثاته التليفونية واتصالاته الإلكترونية والمعلوماتية وغيرها من وسائل الاتصال. ويضمن القانون حماية هذه الحقوق، ولا يجوز الاعتداء على حرمتها أو تقييدها أو مصادرتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة.

- للمواطنين حق إنشاء النقابات والاتحادات لحماية حقوقهم ومصالحهم المشروعة، ولهم الحق في إنشاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية والتجمع والتظاهر السلمي دون إخلال بحقوق الغير أو بالمبادئ والحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذه الوثيقة.

- لكل مصري الحق في الجنسية المصرية والحصول على جواز سفر، ولا يجوز إسقاط الجنسية أو إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها.

ثالثًا-الضمانات الدستورية لحماية المبادئ والحقوق والحريات

- المبادئ والحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذه الوثيقة غير قابلة للإلغاء أو التنازل أو التعديل أو التقييد.

- يشكل انتهاك أي من المبادئ أو الحقوق والحريات الواردة في هذه الوثيقة أو محاولة تغييرها أو التحريض على شيء من ذلك انتهاكًا للدستور، ويحق لأي مواطن كما يحق لأي من الأحزاب السياسية أو النقابات أو الجمعيات أو المؤسسات الأهلية اللجوء إلى المحكمة الدستورية العليا بطلب وقف هذا الانتهاك وتقرير انعدام أثره.

- يحظر تأويل أو تفسير أي نص في هذه الوثيقة على نحو يجيز لأي من سلطات أو مؤسسات الدولة أو لأي جماعات أو أفراد القيام بأي فعل يهدف أو يؤدي إلى إهدار أي من المبادئ أو الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في هذه الوثيقة أو الانتقاص من أي منها أو الإخلال بها.

- يراعى في انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية المائة التي تتولى إعداد مشروع الدستور الجديد أن يكونوا من غير أعضاء مجلسي الشعب والشورى، وأن يضمن تنوع خبراتهم في المجالات القانونية والسياسية والعلمية والثقافية، وعدالة التمثيل لكل أطياف الشعب المصري. وفي جميع الأحوال تلتزم الجمعية التأسيسية في أدائها لمهمتها، بالمبادئ والحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذه الوثيقة.

نحو بناء فكري بديل عن الفكر الإخواني "الإرهابي"!

رغم اقتناع أغلبية المصريين بضرورة حل جماعة الإخوان المسلمين بعد أن اتضحت لهم حقيقتها الإرهابية وكونها تغلب مصالح "التنظيم" على المصلحة الوطنية، وأنها لا تعترف بمفهوم "الوطن" وتسعى إلى تأسيس "دولة الخلافة الإخوانية"، التى ستكون معول هدم لتدمير الهوية الوطنية المصرية لصالح "الأممية" اللاوطنية، وبعد أن كشف الغطاء عن مدى العلاقات الوثيقة والتقارب الذهني والاقتراب السياسي بينها وبين الشيعة تحت ستار "التقريب بين المذاهب الإسلامية"، بعد كل هذا لا تزال الحكومة الحالية تنازع فى قانونية إصدار قرار بحل "الجماعة الإرهابية" رغم أن الواقع القانوني يؤكد أنها غير شرعية منذ أن حلها بقرار مجلس قيادة الثورة فى يناير 1954.

إن المشهد المصري بعد 30 يونيو يحمل فى طياته مخاطر عدم حسم الحكومة لوضع جماعة الإرهاب ومواجهة مسلسل عملياتها الإرهابية وجرائمها ضد الوطن والمواطنين وإسفافها فى الحديث عن جيش مصر وشرطتها، الأمر الذي يتطلب العمل بدأب وفق منهج علمي وسيأسى رصين لتطوير المشهد المصري للتخلص من الأفكار الإخوانية وتخليص المجتمع المصري من منظومة العمل الإخوانية التى كرسها مؤسس الجماعة و"الإمام الشهيد" فى رسائله التى تربى عليها "الإخوان" ويلتزمون بها بمنطق "السمع والطاعة"!!

وفى الحقيقة أنه لا يكفي الاقتصار على إصدار قرار بحل الجماعة وملاحقة قياديها وأعضائها ومناصريها، بل يجب التعامل بإيجابية مع فكر الجماعة والدعاوى الدينية التى تتمسح بها لتزيين مفاهيمها وأساليبها للتأثير فى الناس وإقناعهم بأن انحيازهم للجماعة هو انحياز للإسلام، وأن ما تكلفهم به "الجماعة" من مهام تصل إلى القتل والحرق والتدمير والاغتيال الممنهج للوطن والمواطنين هو "جهاد فى سبيل الله"!

وتقوم الرؤية المقترحة والواجبة على أهمية تكوين بناء فكرى بديل لفكر "الجماعة الإرهابية" يرتكز على مفاهيم الإسلام الوسطى إسلام الأزهر الذي يؤكد مدنية الدولة ويحض على المواطنة والمساواة وعدم التمييز بين المواطنين وأنه لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى! وكذلك يعزز البناء الفكري البديل مفهوم "الوطن" الذي يتجاوزه فكر "الجماعة" ويستبدل به مفهوم "الأمة".

ويمكن تطوير البناء الفكري المناهض لفكر "الجماعة الإرهابية "بتحليل رسالة "التعاليم" وهى من الكتابات الأساسية فى منهج الإخوان، إذ هى الخطاب الأساس لمؤسسها حسن البنا الذى توجه به إلى من سماهم "الإخوان المجاهدين من الإخوان المسلمين الذين آمنوا بسمو دعوتهم، وقدسية فكرتهم، وعزموا صادقين على أن يعيشوا بها، أو يموتوا فى سبيلها... وهى ليست دروسًا تحفظ، ولكنها تعليمات تنفذ، فإلى العمل أيها الإخوان الصادقون"، والتى تضمنت ما أطلق عليه البنا "أركان البيعة العشرة"، وطالبهم بحفظها، وهى الفهم والإخلاص والعمل والجهاد والتضحية والطاعة والثبات والتجرد والأخوّة والثقة. ومن أخطر تلك العناصر أن رسالة "التعاليم" تأمره بأن " توقن بأن فكرتنا إسلامية صميمة، وأن تفهم الإسلام كما نفهمه، فى حدود هذه الأصول العشرين الموجزة كل الإيجاز". إن عضو "الجماعة الإرهابية "ملتزم بفهم الإسلام على الوجه الذي تفهمه الجماعة وليس صحيح الإسلام الذي يقوم على التعقل والتفكير والتدبر!

ويكمن وجه الخطورة فى البناء الفكري الذي يجب على عضو "الجماعة الإرهابية "الالتزام به، فى أن "البيعة" تؤخذ فى إجمالها دون تمحيص أو مناقشة وتكون على شكل "العهد" أو "الالتزام" الذي يرتبط به عضو الجماعة ما دام حيًا، بما يمثل قيدًا على قدرته على المناقشة والمجادلة، وتحديدًا لحريته فى التفكير أو مناقضة أي عنصر من عناصرها. وتعتبر "البيعة" فى منهج الإخوان تعبيرًا عن الفكرة التى اقتنع بها حسن البنا نقلًا عن مذهب الشيعة الأمامية الاثني عشرية بقوله: "ولكل مسلم لم يبلغ درجة النظر فى أدلة الأحكام الفرعية أن يتبع إمامًا من أئمة الدين"، وهو "الإمام المعصوم الذي لا يأتيه الباطل أبدًا" كما يرى الأستاذ ثروت الخرباوى: "إذ كذا كان ينظر حسن البنا لنفسه، وهكذا كان أتباعه ينظرون إليه".

والأصل فى ديننا السمح وإسلامنا الوسطى أن الرسول ﷺ "جاء ليصل المؤمنين بالله، ويعقد بينهم وبينه بيعة ماضية لا تنقطع بغيبة رسول الله ﷺ عنهم. فهو حين يضعُ يده فى أيديهم مبايعًا فإنما يبايع عن الله"، ففي الإسلام تكون "البيعة" موثقًا وعهدًا يعطيه المسلم طائعًا مختارًا لربه، مستسلمًا لمشيئته، مدافعًا عن دينه، و"البيعة" ألا يشرك بالله شيئًا، وأن يبذل نفسه حمية لدينه لا لنفسه حتى تكون كلمة الله هى العليا، وأن ينتصر لشرع الله، فعهده

السمع والطاعة للقيادة المؤمنة، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، كل ذلك فيما لا يخرج عن العقيدة ودون أن تشترط "البيعة" شرطًا ليس فى كتاب الله. ·

إن "البيعة" فى منهج الإخوان لها جانب مستمد من الصوفية، وزاد عليها حسن البنا الجانب العسكري الانقيادي؛ كما بينه فى رسالة "التعاليم" بقوله: "ونظام الدعوة فى هذه المرحلة صوفي بحت من الناحية الروحية، وعسكري بحت من الناحية العملية، وشعار هاتين الناحيتين دائمًا (أمر وطاعة)، من غير تردد ولا مراجعة ولا شك ولا حرج". والإخوان يرون أن أحق الناس بـ "البيعة" والإمامة هم أعضاء الإخوان دون غيرهم؛ حيث قال مرشدهم "الشهيد" فى كتابه "مذكرات الدعوة والداعية": "فدعوتكم أحق أن يأتيها الناس ولا تأتى أحدًا، إذ هى جماع كل خير، وغيرها لا يسلم من النقص"!

وخلاصة القول إنه لا بيعة فى الإسلام إلا للحاكم الشرعي، وما سواها من بيعات سواءً كانت لطرق صوفية أو جماعات حزبية؛ فكلها بيعات باطلة ما أنزل الله بها من سلطان. والأزهر الشريف ووزارة الأوقاف والأئمة والدعاة ووزارة الثقافة ووسائل الإعلام الوطنية مطالبون جميعًا بتجلية المنهج الإسلامي الوسطى فى قضية "البيعة" وبيان فساد المنهج الإخواني فى استخدام مفهوم "البيعة" لتحقيق أهداف حزبية مقيتة تناقض مصالح الوطن وتجعل من أعضاء الجماعة آلات يسيرها القيادات، والمساهمة بذلك فى بناء منظومة الفكر الوطنى لدحض الأساس الذي تقوم عليه مناهج الإرهاب والعنف الصادرة من "الجماعة الإرهابية".

وقد حدد الشيخ حسن البنا عناصر "البيعة" فى الفهم والإخلاص والعمل والجهاد والتضحية والطاعة والثبات والتجرد والأخوّة والثقة. وكما يقول أ. ثروت الخرباوى فى كتابه: "أئمة الشر: الإخوان والشيعة أمة تلعب فى الخفاء" الصادر 2013: "تجد حسن البنا يقول فى رسائله كلامًا طيبًا فى ظاهره، إلا أنك إذا تأملته وسبرت غوره وأنزلته إلى حياة البنا وتوجهاته، فستجد معنى يختلف عن المعنى الظاهر، بل ستجد غموضًا وتقية"، وهذا الوصف أشد ما يكون انطباقًا على عناصر "البيعة" الإخوانية، فإنها تبدو فى ظاهرها مجموعة من القيم الأخلاقية التى لا يمكن الاختلاف عليها فى ظاهرها، ولكن ما إن يتأملها المرء ويقارن الأقوال والمفاهيم بما يصدر عن "الجماعة" من أفعال وتصرفات، حتى يدرك حجم الخداع والكذب الممنهج وإظهار الإخوان ما لا يضمرونه فى نفوسهم الشريرة من نقمة على

الوطن والمواطنين من غيرهم، لدرجة تصدق فيهم مقولة مرشدهم العام وإمامهم الشهيد حسن البنا الشهيرة: "بأنهم ليسوا إخوانًا وليسوا مسلمين"، وذلك فى محاولة منه لتبرئة أعضاء جماعته من جريمة قتل المستشار الخازندار بواسطة عضوين من "النظام الخاص" الإخوانى!

ومن يقرأ رسالة "التعاليم"، يدرك التناقض بين القول والفعل فى سلوك الإخوان الذين أقروا بالبيعة لمرشدهم، كما يلحظ بلا جهد التناقض فيما بين تلك التعاليم، إذ بينما تقر بأن "الإسلام يحرر العقل، ويحث على النظر فى الكون، ويرفع قدر العلم والعلماء، ويرحب بالصالح والنافع من كل شىء، والحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها"، نجده فى موضع آخر من تلك التعاليم يقول: "ولا نكفر مسلمًا أقر بالشهادتين وعمل بمقتضاهما وأدى الفرائض برأي أو بمعصية إلا إن أقر بكلمة الكفر، أو أنكر معلومًا من الدين بالضرورة، أو كذب صريح القرآن، أو فسره على وجه لا تحتمله أساليب اللغة العربية بحال، أو عمل عملًا لا يحتمل تأويلًا غير الكفر"، وهو بذلك يعطى نفسه وجماعته الحق فى تكفير من يرون أنهم ينطبق عليهم ما جاء فى كلام المرشد بغض النظر عن أن تكفير المسلم هو شأن الله سبحانه وتعالى إذ قال وقوله الحق: "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر"، وقال تعالى: "لا إكراه فى الدين" واختص الحق نفسه بعقاب غير المؤمنين، كذلك فإن رسالة "التعاليم" تتجاهل كثيرًا من أحاديث الرسول ﷺ القاضية "بأن من كفر مسلمًا، فقد كفر"، وأنه فى حالة ارتكاب الكبائر، فإن مسئولية الحكام أو أولى الأمر يجب عليهم البيان لمن ارتكبها وإقامة الحجة عليه، فإن تاب بعد البيان قبلت توبته وإلا نفذ ولى أمر المسلمين وليس المرشد العام ولا أي من أعضاء جماعته القصاص لردته، كذلك خالف حسن البنا نص تعاليمه حين اتهم مرتكبي جريمة قتل الخازندار من أعضاء النظام الخاص بأنهم ليسوا مسلمين، أي أنه نعتهم بالكفر.

كذلك نجد أن الجماعة الإرهابية وحلفاءها ينعتون كل من خالف منهجهم بالكفر، ويصفون أهل الكتاب من المسيحيين المصريين بأنهم كفار، يهاجمون كنائسهم ويعملون فيهم القتل والحرق، وتشهد جرائمهم الإرهابية ضد أفراد الشرطة والقوات المسلحة وضد المواطنين العزل والأبرياء فى حوادث القتل العشوائي واستخدام قذائف "الآر بى جى"، والسيارات

المفخخة وقتل ضباط مركز كرداسة وسحلهم والتمثيل بجثثهم أنهم يخالفون شرع الله ويختصون أنفسهم بأمور لا يرقى إليه فهمهم ولا مداركهم القاصرة المنقادة كالقطيع لتعليمات قادة الإرهاب، ويسلمون عقولهم بلا مناقشة حتى لو وصل بهم الأمر إلى قتل زملائهم لإلصاق الاتهام بالغير كما حدث فى الهجوم على دار الحرس الجمهوري، حيث قتل الإخوان زملاءهم والمتعاونين معهم حتى يصوروا الأمر لوسائل الإعلام الأجنبية بأنهم ضحايا القوة المفرطة للقوات المسلحة.

وإذا رجعنا إلى الكتابات غير رسالة "التعاليم" لوجدنا العديد من الآراء التكفيرية فى آراء سيد قطب، كما سطرها فى كتابه "معالم فى الطريق"، ووصف فيها المجتمعات الإسلامية بالجاهلية وحكم بضلالها وجاهليتها لعدم التزامها بالمفهوم الحقيقي للإسلام ولعدم التزامها بتطبيق الشريعة الإسلامية، على حد تعبيره، كما جاءت فى القرآن الكريم فى نظره، خاصة أن من يسيطرون على "الجماعة" الآن هم من فصيل "القطبيين" نسبة إلى سيد قطب!

ونذكر بأن الخطاب الإخواني الإقصائي/ التكفيري، قد بلغ ذروته فى عهد محمد مرسى، وخاصة فى مؤتمر "نصرة الشعب السوري"، وفيه تسابق المشاركون من الدعاة إلى تكفير طوائف إسلامية متعددة، إضافة إلى تكفير المشاركين فى مظاهرات الثلاثين من يونيو!

تلك الملامح الأساسية للفكر "الإخواني" الذي يتم غسيل أدمغة الإخوان به منذ التحاقهم ب "الجماعة" وهم في سن مبكرة، وتظل تلك الأفكار تحدد سلوكهم كأعضاء ملتزمين بالبيعة إلى مرشد الجماعة، وكذا تصرفاتهم وقراراتهم في كل شئون حياتهم الخاصة وكذا الشئون العامة من سياسية واجتماعية وكل ما يخص الوطن، متأثرين ومنفذين طائعين لتعاليم المرشد العام مؤسس الجماعة، ومن بعده مرشدي الجماعة عبر السنوات التي انقضت على وجودها، وكذلك من أثروا في تشكيل فكر الجماعة من المتشددين وأصحاب الاتجاهات التكفيرية وأهمهم سيد قطب- الذي ينتمي قادة الجماعة الحاليين إلى أفكاره..

كما يتوجه "الإخواني" الملتزم بالبيعة و"السمع والطاعة" إلى تنفيذ أوامر قادته ورؤساءه في التنظيم مهما كلفه الأمر، وبدون مناقشة أو جدل، حتى لو كانت الأوامر بالقتل او الاغتيال أو تدمير الوطن أو محاربة الجيش والشرطة في بلاده! وما نشهده حاليا في مصر من إرهاب

وعنف وخروج ممنهج ومقصود على القانون ومحاولة تدمير بنية المجتمع ليست سوى نماذج على هذه الطاعة العمياء والخضوع الذليل من أعضاء الجماعة الإرهابية لكل ما هو ضار بالوطن ولكنه - كما يصور لهم قادة الإرهاب "الإخواني" في صالح الجماعة!

ورغم اقتناع أغلبية المصريين بضرورة حل جماعة الإخوان المسلمين بعد أن اتضحت لهم حقيقتها الإرهابية وكونها تغلب مصالح "التنظيم" على المصلحة الوطنية، وأنها لا تعترف بمفهوم " الوطن" وتسعى إلى تأسيس " دولة الخلافة الإخوانية"، فإن الحكومة الحالية - ذات الأيدي المرتعشة والنزعة الانبطاحية المتسولة للمصالحة مع الجماعة الإرهابية - لا زالت تنازع في قانونية إصدار قرار بحل "الجماعة الإرهابية" واعتبارها "منظمة إرهابية" رغم أن الواقع القانوني يؤكد أنها غير شرعية منذ أن تم حلها بقرار مجلس قيادة الثورة في يناير 1954، وبعد صدور حكم محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بحظر نشاطها وكافة الهيئات والمؤسسات التابعة أو المنبثقة عنها، ذلك الحكم الذي أيدته محكمة الاستئناف للأمور المستعجلة رافضة استشكال الجماعة على الحكم.

إن المشهد المصري بعد 30 يونيو يحمل في طياته مخاطر عدم حسم الحكومة لوضع جماعة الإرهاب ومواجهة مسلسل عملياتها الإرهابية وجرائمها ضد الوطن والمواطنين الأمر الذي يتطلب العمل بدأب - رغم الخنوع الحكومي لمبادرات المصالحة مع الإرهابيين - لتطهير الوطن من الأفكار "الإخوانية" وتخليص المجتمع المصري من منظومة الفكر "الإخواني" وتأثيرها المعادي للهوية والوطنية المصرية التي تأسست عبر قرون على وسطية الإسلام وقيم المواطنة والعيش في سلام ومحبة في نسيج وطني متلاحم يجمع كل المصريين من كل الأديان السماوية.

والتحدي الحقيقي أمام المصريين أن عليهم التصدي بإيجابية لفكر الجماعة والدعاوى الدينية التي تتمسح بها لتزيين مفاهيمها وأساليبها للتأثير في الناس وإقناعهم بأن انحيازهم للجماعة هو انحياز للإسلام، وهي تلك الدعاوى التي كرسها مؤسس الجماعة و"امامها الشهيد" بمفهوم "التقية" في رسائله التي تربى عليها "الإخوان" ويلتزمون بها بمنطق " السمع والطاعة"! فهو يظهر ما لا يبطن، وما الدفاع عن الإسلام والجهاد في سبيل الله إلا أقوال تصدر عن جماعة الإخوان وهي " حق يراد به باطل".

من ذلك تبدو أهمية تكوين بناء فكري بديل لفكر "الجماعة الإرهابية" يرتكز على مفاهيم الإسلام الوسطي - إسلام الأزهر الشريف - الذي يؤكد مدنية الدولة ويحض على المواطنة والمساواة وعدم التمييز بين المواطنين وأنه لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى! وكذلك يعزز البناء الفكري البديل مفهوم "الوطن" الذي يتجاوزه فكر "الجماعة" ويستبدل به مفهوم "الأمة".

ومن المقترح أن يتوجه ذلك الفكر البديل إلى تبسيط وتوضيح منهج الإسلام الوسطي والبناء السياسي الوطني والبناء الاقتصادي المؤسس على الكفاية والعدل في إطار منظومة عدالة اجتماعية تضمن فاعليتها قيم المواطنة وتؤكدها سيادة القانون.

ومن المطلوب أن تهتم منظومة الفكر الوسطي البديل للفكر "الإخواني" الظلامي باستبدال توجهات الإخوان العدوانية نحو الوطن ومن هم من غير "إخوانهم" وأن تركز على أهمية تأكيد المشاركة المجتمعية للجميع وتأكيد احترام القانون وسلطة القضاء والحفاظ على مؤسسات الدولة. كذلك يكون مهمًا تطوير وتفعيل حزمة القوانين المؤيدة للحقوق والحريات العامة وتنمية قيم العدالة الإنسانية.

في ذات الوقت يجب أن ينمي البناء الفكري البديل لفكر الإخوان الإرهابي في المصريين أهمية تطوير السلوك الفردي والسلوك الجماعي في المجتمع المصري الجديد متحررًا من آفات الفوضى في مظاهر الحياة وضرورة التزام أنماط سلوكية تحابي النظام والأمانة والبعد عن الأنانية والتقيد بحدود الشرع والقانون.

إن المصريين مطالبون اليوم - أكثر من أي وقت - بالعودة إلى العادات والقيم الاجتماعية والأخلاقية الجميلة التي سادت المجتمع المصري أيام الزمن الجميل. قيم التعاون والمحبة وحسن الجوار والحرص على مشاعر الآخرين، قيم المجاملات بين المصريين في أفراحهم والمساندة والمواساة في حالات الشدة والأحزان. وقت أن كان المصريون يطربون لغناء أم كلثوم وعبد الوهاب، ويستمتعون بمسرحيات وأفلام يوسف وهبي ونجيب الريحاني وإسماعيل يس! وقت أن كان المصريون المسيحيون يشاركون أخوتهم المسلمين أعيادهم وكذلك المسلمين يحضرون أعياد المسيحيين ويشاركونهم في المناسبات السارة وغيرها في

كنائسهم. وقت ان كان المصريون يحرصون على الآداب العامة وينفرون من أمراض التحرش بالنساء!

ونأمل أن يتبنى "بيت العائلة المصرية" هذه الفكرة ويرعى إتمامها وترجمة الفكر الوسطي الجديد إلى برامج وآليات والإشراف على طرحه للمواطنين بأساليب تتناسب وخصائص المتلقين من جميع الأعمار والمهن والمستويات العلمية والاجتماعية، وكذلك متابعة تنفيذه.

نحو اقتصاد مصري جديد

إن النظام الاقتصادي الديمقراطي المستهدف لمصر بعد ثورتيها، يجب أن يسمح بإطلاق قوى السوق لتسيير الاقتصاد الوطنى بمساهمات إيجابية وفعالة للقطاع الخاص الوطنى والاستثمارات والمشاركات الأجنبية مع مراعاة للأبعاد الاجتماعية وتأكيد مسئولية الدولة عن تحقيق العدالة الاجتماعية. ومن ناحية أخرى مطلوب إعادة هيكلة مؤسسات الاقتصاد الوطنى بما يحقق زيادة الإنتاج من السلع والخدمات ويخلق فرص العمل الحقيقية، ويعالج مشكلة تضخم الدين المحلى العام والدين الخارجي وتآكل احتياطي النقد الأجنبي وتخفيض الاعتماد على المعونات الأجنبية والقروض.

ولا شك أن المشكلة الأساس فى مصر هى العجز المتنامي فى الموازنة العامة، والذي ينشأ بسبب زيادة الإنفاق الحكومي عن موارد الدولة. وتتجه الحلول التقليدية لمشكلة العجز إما إلى زيادة الموارد من خلال فرض ضرائب أو رسوم أو بيع الأصول المملوكة للدولة، أو تقليص الإنفاق بفرض قيود على الجهاز الإداري للدولة فى الشراء أو الإنفاق، وتقييد الإنفاق الاستثماري ومنع شراء أصول معينة. والحل العملي- العلمي فى الوقت ذاته- هو اتباع أسلوب لإقامة علاقة متوازنة وصحية بين الإنفاق الحكومي والغايات المستهدفة منه، وربط الإنفاق بالأداء وتحقيق أهداف محددة قابلة للقياس، من خلال تطبيق نظام موازنة البرامج والأداء الذي يحقق الربط المباشر والدقيق بين خطط الأداء وبرامج العمل فى كل قطاع بالدولة واحتساب الإنفاق المتناسب مع متطلبات تحقيق هذا الأداء، ومن ثم تكون هناك علاقة مستمرة ومتوازنة بين ما تنفقه الدولة وما يتحقق عن هذا الإنفاق من عائد يمثل فى حقيقته مصدر تمويل النشاط.

كذلك هناك ضرورة لمراجعة شاملة لأوضاع الجهاز المصرفي بهدف تحديد الحدود الآمنة التى لا يجب تعديها فى بيع البنوك المصرية لغير المصريين، وتأكيد الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي المصري على جميع البنوك العاملة فى مصر، وتحديد الحد الآمن لمدى نفاذ رأس المال الأجنبي (والعربي) فى ملكية القطاع المصرفي المصري، ومراجعة الضوابط المنظمة لعمل القطاع من حيث نسبة الاحتياطي، ونسبة السيولة، ومعيار كفاية رأس المال، والحد الأقصى للتمويل الممنوح للعميل الواحد، والضوابط المتعلقة بتمويل بعض أفرع النشاط أو طبقًا لنوع العملة، والحد الأقصى لنسبة المساهمة فى المشروعات.

إن الانطلاقة المستهدفة لمصر يجب أن تستهدف إحداث تغيير هيكلي فى الاقتصاد الوطنى لزيادة مساهمة الصناعة فى توليد الناتج القومي الإجمالي، وزيادة قدرتها على خلق فرص العمل وتشغيل المزيد من الأيدي العاملة المتعطلة، وتطوير الصناعات وتقنيات الإنتاج القائمة، وتحديث أسس تنظيم النشاط الصناعي فى المجتمع، وإرساء أسس وآليات التطوير المستمر للوحدات الصناعية ليشمل كافة جوانبها التقنية والإدارية والتمويلية والتسويقية، والاهتمام الجاد بالصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتوفير مصادر التمويل والمساندة التقنية لها.

ومن المهم إعادة تأهيل الصناعات المصرية التى لمصر فيها ميزات تنافسية ومنها صناعات الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز، وصناعة الملبوسات الجاهزة، والصناعات الغذائية. كما ينبغي البحث فى أسباب انهيار الميزات التنافسية التى كانت صناعات الأثاث والصناعات الجلدية تتمتع بها والعمل على استعادة قدراتها التنافسية. ولا يمكن أن توضع استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية من دون وضع برنامج حاسم لتخليص الصناعة المصرية من ضرورة الاعتماد على إدخال مكوّنات إسرائيلية فى منتجاتها حتى تستطيع التأهل للدخول إلى الأسواق الأمريكية معفاة من الضرائب. كذلك ضرورة الاهتمام بتطوير مشروعات التصنيع الزراعي، ومواجهة منافسة الواردات الأجنبية من السلع الغذائية ذات الأصل الزراعي.

كذلك نرى ضرورة تطوير برنامج وطني للتنمية الزراعية يستهدف تنمية وتحسين الإنتاج الزراعي من أجل الوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلى وكذلك للتصدير، وفى نفس الوقت

زيادة القيمة المضافة وفرص العمل بالتوسع فى أنشطة إنتاجية تستند إلى الزراعة فى مجالات التصنيع الزراعي. يتضمن برنامج تطوير الزراعة مراجعة برامج استصلاح الأراضي الجديدة فى سيناء وجنوب الوادي، واستكمال خطة استغلال الموارد الأرضية البالغ مساحتها 1.5 مليون فدان بمحافظات جنوب مصر، والحسم فى مواجهة الاستقطاعات من الأراضي المنزرعة فعلًا لأغراض غير زراعية، واستثمار وتوظيف الطاقات العلمية والموارد البحثية المصرية فى مجالات الزراعة، وتطوير برنامج وطني لمعالجة مشكلة تفتت الملكية والحيازة الزراعية وآثارها السالبة على الإنتاج الزراعي وتطوره.

وتتضمن خطة الإنقاذ الاقتصادي ضرورة تطوير قطاع الأعمال العام وإحياء دوره، وهذا لا يتعارض مع التوجه نحو إعمال آليات السوق والاعتماد بصفة أساسية على القطاع الخاص ليكون هو أداة الدولة فى تنفيذ مشروعاتها الاستراتيجية وتحقيق ضبط وتوازن الاقتصاد الوطنى والسيطرة على جموح الأسعار، فضلًا عن تنفيذ برامجها المتعلقة بتحقيق التنمية فى مناطق البلاد المحرومة والأقل نموًا والتى قد لا يقدم القطاع الخاص على الاستثمار فيها.

كذلك فالمطلوب تطوير نمط الهيئة العامة (أو الهيئة القومية) ونرى ضرورة إصدار قانون جديد للهيئات العامة يتضمن المبادئ والأسس والضمانات التى تكفل تحقيق استقلال الهيئات العامة ماليًا وإداريًا، ويوفر لها الضمانات الحقيقية لتمكينها من تحقيق أهدافها فى نطاق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، ويضع المعايير والآليات المناسبة لمتابعة أدائها وتقويم إنجازاتها.

المستقبل المصري على طريق التنمية المستدامة

مقدمة

عانت مصر خلال السنوات الماضية منذ بدء عهد مبارك وحتى عزل خلفه مرسي، مشكلات اقتصادية واجتماعية وتقنية تبلورت في تراجع مستمر في مستوى جودة الحياة Quality of Life لقطاع كبير من المصريين، وتتمثل أهم مظاهر ذلك التدني في ارتفاع نسبة المصريين تحت خط الفقر إلى ما لا يقل عن 22% من السكان، وأن من بين ما يقرب من خمسة آلاف قرية في مصر هناك ألف قرية وصفت بأنها الأشد فقرًا ويقل مستوى الدخل بين سكانها كثيرًا عن المتوسط الوطني.

من جهة أخرى، بات من الواضح أن المرافق العامة للدولة قد تآكلت لدرجة الانهيار خلال الثلاثين عاما الماضية وسنوات الثورة (2011ـ2013)؛ التعليم والصحة والنقل، وكان للانفلات الأمني الذي أعقب ثورة الخامس والعشرين من يناير وانهيار جهاز الشرطة أثر كبير في تفاقم حالة الانهيار في مستويات الخدمات العامة وتكرار حدوث الأزمات في توفير السلع الضرورية لحياة الناس، بحيث يمكن القول بأن أجهزة الخدمات العامة أصبحت عاجزة عن أداء دورها بكفاءة.

وكان انتشار صور الفساد على كافة المستويات وفي جميع مجالات الحياة وتعدد حالات الفساد بين كبار المسئولين في الدولة وأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي المنحل، من أهم أسباب تفجر الثورة الشعبية والمطالبة بإسقاط نظام مبارك. وكان اغتصاب أراضي الدولة من أبرز صور الفساد الذي مكّن رجال الأعمال المرتبطين بعلاقات وطيدة مع الحزب الحاكم في النظام السابق. وشهد المصريون صورًا فجة لتضارب المصالح بين أهل الحكم ومن يوالونهم من رجال الأعمال والمستفيدين من الأوضاع القائمة، وتضاءلت مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وممثلي طوائف وشرائح الشعب الأقل حظًا في توجيه السياسات والقرارات المصيرية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما تم تبديد الموارد الوطنية غير المتجددة وفي مقدمتها الغاز الطبيعي، والتخلص من معظم شركات قطاع الأعمال العام بأسعار متدنية. وغلب التوجه نحو استنزاف الموارد الوطنية

الظاهرة أو المتاحة وبأساليب تقليدية لا تراعي متطلبات الحفاظ عليها وتوظيفها في احسن المجالات ذات القيمة المضافة الأعلى، وساد القصور في البحث عن مصادر جديدة ومتجددة للموارد الوطنية، والتقصير الواضح في الكشف عن الفرص المتاحة للتنمية المستدامة، وكذا التقصير في استثمار ما يتضح من تلك الفرص. وانصرفت الدولة عن تنفيذ برنامج وطني طموح وشامل لتنمية وتعمير سيناء ليس فقط التزامًا باعتبارات الأمن القومي ولكن تحقيقًا للضرورة الملحة التي طال إهمالها وهي الخروج من الوادي الضيق إلى الآفاق الرحبة.

وكان من أبرز سمات في نظامي مبارك ومرسي، تقليدية التشخيص الرسمي للمشكلات الوطنية، وانحصار الحلول الحكومية في إجراءات قصيرة الأجل تتعامل مع ظواهر المشكلات أكثر مما تهاجم أسبابها الجذرية. كما انحصر الفكر الحكومي ومشروعات التنمية المبنية في حدود الفترة القصيرة وغابت الدراسات المستقبلية وتم إغفال طرح سيناريوهات بديلة للوصول إلى مستقبل مخطط ومستهدف.

وكان التعامل غير العلمي والعقلاني مع الثروة المحورية للوطن وهي الثروة البشرية هو السمة الغالبة على سياسات الحكم في النظام السابق، مما أدى إلى إهدار فرص تنميتها وتوظيفها وإطلاق طاقاتها الخلاقة، إذ ينحصر التفكير الرسمي في اتهام الثروة البشرية بأنها قوة استهلاك وإغفال طاقاتها الابتكارية الخلاقة وإمكانياتهم في استثمار فرص التنمية المستدامة بالفكر والعلم.

وتفاقمت مشكلات الشباب - وهم النسبة الأكبر من السكان - وانتشرت البطالة بينهم وتصاعدت احتمالات زيادة معدلاتها في الفترات القادمة بسبب فقدان عدد كبير من العاملين وظائفهم بسبب بيع شركات قطاع الأعمال وتطبيق نظام المعاش المبكر وتراجع معدلات خلق وظائف جديدة بسبب تراخي الاستثمارات، كما تسهم في زيادة نسبة البطالة عودة كثير من المصريين العاملين في الخارج نتيجة الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على منطقة الخليج وغيرها من الدول العربية التي كانت تستوعب أعدادًا كبيرة من المصريين. كما تدني مستوى العمالة الحرفية والمهنية وغابت منظومة متكاملة لتدريب ورفع كفاءة العامل المصري، وافتقدت الجدوى من مئات مراكز التدريب ومؤسسات التعليم الفني.

وانتشرت العشوائيات التي تفتقر إلى أدنى متطلبات الحياة وتتكدس فيها ملايين الأسر من فقراء مصر ومحدودي الدخل، يتعرضون لكل المخاطر الناجمة عن عوامل الطبيعة وغياب الأمن والخدمات الضرورية، ويمثلون بذلك مصادر للخطر القابل للانفجار في أي وقت نتيجة لما يشعرون به من إهمال وانصراف الدولة عن إيجاد حل جذري لمشكلاتهم.

وكان مما زاد في حدة مشكلات المواطنين من أصحاب الدخول المحدودة والفقراء، قصور شبكة الضمان الاجتماعي، وغياب نظام تأميني على العمال الزراعيين، بالإضافة إلى مشكلات القطاع الزراعي التي سببًا في إعاقة تطوير وتدني إنتاجيته وبقاء الريف المصري في حالة الفقر والحرمان.

كما غابت استراتيجية واضحة لتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وعدم وجود آليات فعالة لتمويلها وتيسير قيامها خاصة في الريف المصري والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

كذلك تراجع دور العلم والبحث العلمي في رسم السياسات واتخاذ القرارات وغلبة العشوائية ومنطق التجربة والخطأ حتى في أكبر المشروعات التنموية مثل مشروع توشكي وفوسفات أبو طرطور وفحم المغارة.

كما تصاعدت التحديات الخارجية في منطقة من العالم مضطربة أشد الاضطراب يكاد يعجز فيها الدور المصري عن مواجهة القوة الإسرائيلية المنفلتة والتي تسعى للسيطرة في المنطقة بالتكامل مع السياسة الأمريكية الرامية منذ غزو العراق إلى إعادة هيكلة الشرق الأوسط لترسيخ تلك السيطرة.

النتيجة الأساسية لتحليل الحالة المصرية

يكشف التحليل الموضوعي للحالة المصرية عن ثلاثة نتائج رئيسة:

أنه كان من غير الممكن ولا المقبول استمرار الأحوال على ما هي عليه بكل ما تحمله من مخاطر التردي والتدهور الوطني وتفاقم درجة عدم الرضا والسخط بين أغلبية المواطنين الذين لا يحصلون على نصيبهم العادل من ثروة الوطن والدخل الناتج عن استثمارها، وكان قيام الثورة في 25 يناير 2011 ثم تجديدها في 30 يونيو 2013 أمرًا محتمًا.

ضرورة البحث عن سبيل جديد ومنطلق لتطوير الحالة المصرية لتحقيق التنمية المستدامة القائمة على العلم واكتشاف الموارد واستثمار الفرص وإقامة العدالة الاجتماعية وضمان الأمن والسلم الاجتماعيين، وكان لا بد من المرور بالفترة الانتقالية بعد قيام الثورة حتى يمكن البدء في تهيئة الأوضاع السياسية والاجتماعية بما يسمح بالانطلاق لمرحلة بناء قدرات الوطن.

أن إعادة الاستقرار واستعادة الأمن بعد الاستفتاء على الدستور المتوقع أن يكون في أوائل 2014 واستكمال المؤسسات الدستورية، هو من المتطلبات الضرورية التي كان الوطن في احتياج لها حتى يتمكن من استثمار ما بمصر من موارد وما هو متاح لها فرص لم يكشف عنها لم تستثمر أو توظف بالقدر الذي يسهم في حل مشكلات الوطن وتأمين نموه وفق خطط تنموية طموحة،

منهج الوصول إلى التنمية المستدامة

إن الخروج من الحالة المصرية التي استمرت خلال أكثر من ثلاثة وثلاثين عاما، والإعداد للانطلاق إلى وضع أفضل يحقق الارتفاع بمستويات الإنجاز الوطني ويؤكد فرص التنمية المستدامة، لا بد أن يرتكز على منطق ومنهج " الإدارة الاستراتيجية" الذي يقوم على مجموعة أفكار منطقية:

- استقراء وتحليل الواقع Situational Analysis.
- رصد الفرص والمهددات Opportunities & Threats سواء في المحيط المحلي أو الخارجي.
- التقييم العلمي لمصادر القوة الوطنية Strengths (الموارد والإمكانيات، العلم والمعرفة، البشر) سواء القوة الصلبة أو الناعمة، ومواطن الضعف Weaknesses
- تحديد الرؤية المستقبلية للوطن Vision والغايات والأهداف المرجوة.
- وضع الاستراتيجيات والسياسات وصياغة البرامج والمشروعات التي تحقق الرؤية والغايات المستقبلية من خلال استثمار الفرص بتوظيف مصادر القوة، والتعامل العلمي مع المخاطر والمهددات بتخفيض وعلاج أو إنهاء مواطن الضعف.

تحليل الحالة المصرية (1981 – 2013)

- افتقد المواطنين الحرية وعانوا من تهميش دورهم في تقرير مصير الوطن برغم أنهم أصحاب المصلحة الحقيقية وأصحاب القرار الأصيل في كل ما يمس حاضرهم ومستقبلهم

- احتكار السلطة وامتناع فرص وآليات تداولها على أسس ديمقراطية تكفل للمواطنين حرية اختيار الحاكم، في نفس الوقت الذي ينفرد فيه النظام الحاكم [49] بالقرار وهيمن على كافة عناصر ومقومات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

- تباطؤ التطوير الدستوري والسياسي وتضاؤل الأمل في تحقيق الانفتاح الديمقراطي، وتردد نظام الحكم السابق في الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير وانحرافه حتى عن الوعود التي قدمها بالإصلاح الدستوري.

- استمرار الحكم بقانون الطوارئ وتمديد العمل به على مدى سنوات حكم مبارك منذ اغتيال الرئيس الأسبق السادات، فضلًا عن حزمة القوانين سيئة السمعة المقيدة للحريات والمؤكدة لقهر المواطنين وتغييب إرادتهم، والإعداد لاستبدال بقانون الطوارئ ما يسمى قانون الإرهاب على الرغم من إضافة مواد خاصة بالإرهاب إلى قانون العقوبات بقانون رقم 97 لسنة 1992.

- تزوير إرادة الجماهير في اختيار ممثليها الشرعيين في المجالس التشريعية والمحلية.

- التحكم في تكوين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أطيافها، وضراوة القيود الإدارية والأمنية المانعة لتلك التنظيمات من ممارسة أنشطتها بحرية والمشاركة بإيجابية في إدارة شئون المجتمع.

- استمرار الإعلام الموجه واستشراء الفساد في المؤسسات الصحفية والإعلامية المملوكة للدولة وإدارتها بوحي من توجيهات ومصالح نظم الحكم. في نفس الوقت الذي يجري فيه تقييد فرص التعبير عن الآراء المعارضة، وتضييق مساحة الحرية المسموح بها والنكوص عن الشفافية في معالجة القضايا الوطنية الكبرى.

49- سواء نظام مبارك الذي أسقطة الشعب في 25 يناير 2011 أو نظام الإخوان ورئيسهم مرس الذي تم عزله وإسقاطه في 30 يونيو 2013

- اختلال الهوية الاقتصادية والسياسية للوطن وغياب استراتيجيات واضحة متفق عليها وطنيًا وديمقراطيًا لإدارة الاقتصاد الوطنــي.

- تراجع وانحسار دور الدولة في إدارة المجتمع وتخليها عن مسئولياتها ووظائفها الأساسية في تخطيط وإدارة التنمية وتوفير الخدمات والرعاية وفرص العمل للمواطنين، وذلك بزعم التوجه بقواعد وآليات اقتصاد السوق، في الوقت الذي تسود فيه الاحتكارات وسيطرة رأس المال على الحكم واختلاط أدوار ومصالح رجال الأعمال مع المصلحة العامة، وينتشر الفقر والبطالة وتتردى مستويات التعليم.

- انخفاض مستويات الأداء وتراجع الأثر المصري في معظم المجالات الحياتية حتى الرياضية والفنية، فضلًا عن تراجع الأداء الاقتصادي والسياسي والتقني والعلمي. ويكرس هذه الحالة ما نشاهده من هوان وضآلة التأثير المصري في الموقف العربي والعالمي، فضلًا عن حالة العجز العام حتى في الدفاع عن أبناء الوطن الذين تغتالهم إسرائيل في سيناء من دون أن يكون للدولة المصرية موقف يدافع عن الكرامة الوطنية ويثأر لدماء الشهداء. افتقاد الإبداع والابتكار وانحسار الريادة الثقافية والعلمية والتوجه في معظم الحالات إلى أنماط من التبعية الفكرية والعلمية للعالم الغربي المتقدم، من دون مشاركات أو مساهمات لها وزن من الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية المصرية.

- الانحراف ببرنامج إدارة قطاع الأعمال العام عن المصلحة الوطنية لجماهير الشعب الملاك الحقيقيين لشركاته والهيئات العامة الاقتصادية وغيرها من مؤسسات الدولة التي يراد نقلها إلى القطاع الخاص، وعدم وضوح الضوابط الكفيلة بالحفاظ على الثروة الوطنية وضمان عدم تسربها إلى غير المصريين.

- التفكك المجتمعي وظهور تيارات فكرية وممارسات اجتماعية ورؤى ثقافية متعارضة مع قيم المجتمع المصري وتقاليده وثوابته، وانتشار حالات غير مسبوقة من التحلل والضياع بين الشباب وتعاظم حالة اللا انتماء للوطن وعزوف الكثيرين من أبناء الوطن عن متابعة شئونه أو الاهتمام بقضاياه.

- إهدار الطاقات والموارد الوطنية في مشروعات ومغامرات سياسية واقتصادية غير مدروسة، وتبديد عشرات المليارات من الجنيهات في مشروعات تفتقد الجدوى الاقتصادية وتكشف عن سوء إدارة للموارد القومية مثل مشروعات فوسفات أبو طرطور وتوشكي وفحم المغارة وغيرها.

- تبديد مدخرات المواطنين في هيئتي التأمينات الاجتماعية وإخفاء المشكلة بدمج وزارة التأمينات في وزارة المالية، والاتجاه إلى سداد المعاشات للمستحقين من خلال طباعة البنكنوت بواسطة البنك المركزي مما يضاعف مشكلات التضخم ويفاقم من مشكلة زيادة الدين المحلي العام.

- التخلف الإداري وتباعد كثير من منظمات الإدارة العامة ومؤسسات الأعمال العامة والخاصة عن نماذج الإدارة المعاصرة وتوجهاتها، وانتشار وتعاظم مشكلات الفساد على كافة المستويات في جميع مرافق العمل الوطني.

- التباعد عن منهج العلم وآليات البحث العلمي ونظم وتقنيات المعلومات الحديثة كأسس لبحث المشكلات وتدبر البدائل واتخاذ القرارات.

تحليل البيئة المحيطة داخليًا وخارجيًا

أولًا: البيئة السياسية

- رغم قيام ثورتي 25 يناير و30 يونيو، إلا أن المشهد السياسي ما يزال يعاني من ضعف البنية الديمقراطية وانقسام الأحزاب والقوى السياسية المدنية، واستمرار حالة الاستقطاب الديني وشيوع الخطاب الديني بين تيار الإسلام السياسي.

وعلى العكس نجد انطلاقات ديمقراطية قوية في العالم المتقدم، وكذا كثير من الدول الصاعدة تأخذ بنظم ديمقراطية وحققت فيها تقدم واضح (البرازيل، الهند، جنوب إفريقيا) ومظاهر المد الديمقراطي يتصاعد بقوة في العالم المحيط بمصر.

- لا زالت التنظيمات النقابيـــة تعاني من آثار القيود السياسية الأمنية التي أحاطت بها خلال سنوات نظام مبارك وامتدت إلى سنة حكم د. مرسي، ولا زال قانون الحريات النقابية لم يصدر، وتعاني الحركة النقابية من التشتت بين نقابات المستقلة والنقابات التقليدية التابعة للاتحاد العام لنقابات مصر.

بينما تتمتع النقابات العمالية والمهنية بحريات واسعة وتلعب أدوارًا مهمة في حماية حقوق أعضاءها وهي بعيدة عن التدخلات الأمنية والقيود الحكومية بشكل واضح في الديمقراطيات العريقة والصاعدة.

- استمرار حالة الطوارئ لمدة وصلت إلى ثلاثين عامًا، وقد أنهيت حالة الطوارئ في 31 مايو 2012، ثم أعيد فرضها نتيجة لحالة الإرهاب الإخواني عقب فض اعتصامي رابعة والنهضة يوم 12 أغسطس وانتهى العمل بها يوم 12 نوفمبر 2013.

ونجد على العكس من ذلك في العالم المتقدم والدول الصاعدة أن فرض حالة الطوارئ استثنائية وتفرض وفق قواعد صارمة ولمدة محددة وغالبًا تفرض لشهور أو أسابيع أو أيام.

- لا تزال السيطرة الحكومية على الإعلام الرسمي مستمرة برغم قيام الثورة، ولا زالت المؤسسات الصحفية القومية تابعة لمجلس الشورى المنحل ولم تتخذ الحكومة بعد 30 يونيو أي إجراء لتعديل أوضاعها وتحريرها من أسر "الإعلام الحكومي".

وفي المقابل لا يوجد ما يسمى الإعلام الرسمي في الديمقراطيات العريقة والصاعدة. الإعلام حر ومستقل. حتى الإعلام "العام" مستقل وله ضمانات ضد تدخل الحكومات BBC على سبيل المثال. ومعظم دول العالم المتقدم والصاعدة ليس بها منصب وزير إعلام.

- حالات من الحراك السياسي والحركات الاحتجاجية المطالبة بالتغيير والتطوير الوطني الشامل كانت قمتها ثورة 25 يناير 2011، ولكن رغم مضي عام ونصف على الثورة، لم تنجح في تحقيق أهدافها، وقام الشعب بانتفاضته التي عبرت عنها حركة "تمرد" وتم عزل مرسي في 3 يوليو، ولكن الانفلات الأمني والهجمات الإرهابية المستمرة من ذلك التاريخ عاقت حركة التقدم الديمقراطي وأسهمت في شل الحياة الاقتصادية والمجتمعية.

بينما تلعب الأحزاب والقوى السياسية والطوائف المجتمعية والتجمعات الشبابية أدوارًا مهمة في تحريك المجتمع ومراقبة الحكومات وتمارس ضغوطًا مقبولة اجتماعيًا كحق للمواطنين.

ثانيا: البيئة الاقتصادية

- غموض الهوية الاقتصادية الأساسية للمجتمع المصري وغياب رؤية واضحة لدور الدولة.

في الوقت الذي تتجه معظم دول العالم نحو اقتصاديات السوق المرشدة بآليات تديرها الدولة، وتتحو كثير من دول العالم الديمقراطي نحو" الطريق الثالث" The Third Way. حتى الولايات المتحدة الأمريكية مارست دورًا مهمًا للدولة لإدارة الأزمة المالية العالمية ومواجهة الفساد في قطاعات المال والشركات الكبرى. وتوجد قواعد ومعايير أساسية للحوكمة في معظم دول العالم لضبط أداء الشركات الخاصة وتوجيهها لأداء مسئولياتها الاجتماعية. وبصفة عامة فإن الدولة حاضرة ولها قدرة على التعامل مع المشكلات حتى في ظل أوضاع اقتصاد السوق.

- تداخل رجال الأعمال في مجالات العمل السياسي وتصاعد مشكلات تضارب المصالح قبل الثورة، وعدم استقرار المناخ الاقتصادي وقلة الاستثمارات الأجنبية والعربية شيوع حالة من التخوف والترقب بعد فوز د. محمد مرسي مرشح حزب الحرية والعدالة — الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين وفشل التوجهات الاقتصادية للرئيس الإخواني المعزول.

وفي العالم الخارجي توجد ضوابط ومعايير وقوانين تمنع تضارب المصالح، وتحقق الشفافية تساندها حرية وسائل الأعلام وقواعد ونظم الحوكمة، وكل تلك آليات لتحجيم دور رجال الأعمال في المجال السياسي وكشف الفساد وحالات تضارب المصالح والقضاء على أسبابها. وفي النظم الديمقراطية الشائعة في العلم المتقدم والصاعد لا توجد أوضاع مماثلة لما كان لدينا من احتكار الحكم وانسداد الطرق في وجه "تداول السلطة" قبل الثورة والذي سمح بالزواج الباطل بين المال والسلطة.

- عدم وضوح معايير توزيع الأدوار وضبط العلاقات بين القطاعين العام والخاص.

بينما في العالم المتقدم تكون قواعد اللعبة واضحة ومستقرة تحميها القوانين وتراقبها منظمات المجتمع المدني، وتخضع لرقابة السلطة التشريعية وتتناولها وسائل الإعلام وتكشفها الأحزاب المتنافسة على أصوات الناخبين. وتعتبر الديمقراطية والشفافية وسيادة القانون هي وسائل ضبط العلاقات بين القطاعين العام والخاص.

- تراجع الطاقات الإنتاجية القومية في الصناعة والزراعة.

وفي المقابل تشهد الساحة العالمية تطورات تقنية هائلة في مجالات الإنتاج الصناعي والزراعي. ومعظم الدول المتقدمة والصاعدة تكتفي ذاتيًا من إنتاجها الزراعي وتصدر الفائض وكذا بالنسبة للمنتجات الصناعية. وتكون معدلات النمو في الإنتاج الصناعي والزراعي متفاوتة وإن كانت في أغلب الأحيان إيجابية وفي صعود نسبي.

- سلبيات برنامج الخصخصة.

بينما لم تعد الخصخصة بالطريقة المصرية معروفة في العالم الآن وقد حل محلها أساليب أكثر تطورًا مثل المشاركة بين القطاع العام والخاص (Public Private Partnership PPP).

- تراجع تنافسية الاقتصاد الوطني.

ومن جهة أخرى، الدول تتسابق في تحسين مراكزها التنافسية نتيجة تحسين الأداء الاقتصادي وتطوير السياسات والنظم الإدارية ورفع كفاءة المؤسسات الإنتاجية والاستثمار المتصاعد في التنمية البشرية.

- تزايد اعتماد الاقتصاد الوطني على المعونات والمنح الخارجية

في حين يقتصر السعي وراء المنح والمعونات على الدول المتخلفة بينما الدول المتقدمة هي التي تقدم المنح والمعونات لخدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية، والدول الصاعدة تتجه إلى تقليص اعتمادها على تلك مصادر المعونات الخارجية تعمل على دعم قدراتها الذاتية. حتى دول إفريقيا الأعضاء في اتفاقية NEPA تضع من أولويات أهدافها تنمية قدراتها الذاتية واستثمار مواردها واستنهاض طاقاتها إلى أقصى حد قبل التوجه بطلب المساعدة من الخارج.

- تزايد مشكلات تقييد المنافسة وحالات الاحتكار، وعدم وجود آليات تشريعية وتنظيمية لكشف حالات الاحتكار وتقييد المنافسة.

بينما الدول المتقدمة والصاعدة تطبق قوانين حماية المنافسة ومنع الاحتكار بدقة، كما أن الشفافية ووسائل الإعلام المفتوحة كفيلة بكشف حالات تقييد المنافسة والميول الاحتكارية والقضاء حاسم في تلك الأمور.

- تراجع ملكية المصريين في لقطاع المصرفـي.

تم تحرير قطاع البنوك والمؤسسات المالية في الدول المتقدمة والصاعدة بفضل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية، إلا أنها في جميع الأحوال محل رقابة ومتابعة لضمان المصالح الوطنية. وتتدخل الحكومات عند أي بادرة للإخلال بكفاءة هذه القطاع ومنع خضوعه لسيطرة المصالح الأجنبية.

- تصاعد الدين العام المحلي والخارجي.

وتلك مشكلة تعاني معظم دول العالم من تصاعد الدين العام وعجز الموازنة، إلا أن قدراتها تختلف في أساليب المواجهة ومصارحة شعوبها بالحقائق، مثال سياسة التقشف التي تمارسها حكومات كثيرة وتواجه ضغوطًا شعبية متعالية للحد منها. فالفرق إذ بين الحالة المصرية والعالم المتقدم هو فرق في أساليب إدارة أزمات عجز الموازنة العامة وزيادة الدين العام بحيث يكون تحت السيطرة.

- ارتفاع نسب الفشل فيما سمي المشروعات القومية العملاقـة.

تنشأ مشكلة الفشل في المشرعات العامة نتيجة ضعف دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والقصور في تقدير المتطلبات التمويلية إلى جانب سوء الإدارة. أما في الدول المتقدمة والصاعدة يتم تنفيذ المشروعات العامة والكبرى من خلال الإسناد إلى شركات خاصة وفق دراسات جدوى اقتصادية، أو بأسلوب المشاركة مع القطاع الخاص وغيرها من الأساليب التي لا تتورط فيها الإدارة الحكومية بذاتها في تنفيذ أو إدارة مثل تلك المشروعات.

- انخفاض كفاءة الخدمات العامة (الرعاية الصحية، النقل.....).

إن مستويات الأداء ودقة تنظيم الخدمات العامة أعلى كثيرًا في الدول المتقدمة، وكثير من الخدمات يتم التعاقد مع مقدمي خدمات Service Providers تشتري منهم الدولة الخدمات لتعيد تقديمها للمواطنين المحتاجين لرعاية الدولة لقاء رسوم مخفضة أو حتى بالمجان. في الدول المتقدمة والصاعدة تخضع الخدمات لمعايير دقيقة لضمان الجودة والاعتماد Quality Assurance and Accreditation.

- انفلات الواردات واختلال ميزاني التجارة والمدفوعات.

تحاول الدول المتقدمة والصاعدة استخدام آليات السوق وحوافز الدولة وتوجيهاتها (من خلال السياسات المالية والنقدية) لضبط العلاقة بين الصادرات والواردات. وتستثمر تلك الدول شروط تحرير التجارة الدولية وآليات منظمة التجارة العالمية في توجيه تجارتها الخارجية لصالح اقتصاداتها الوطنية.

- عدم العدالة في توزيع الدخل القومي بين شرائح المواطنين.

أما في الدول المتقدمة والصاعدة فيتم تطبيق سياسات ضريبية ونظم للتأمينات الاجتماعية وشبكات الضمان الاجتماعي لتحسين توزيع الثروة والدخل الوطني. وتعمل تلك الدول على خلال توفير الخدمات العامة المتطورة لقاء رسوم تتناسب مع قدرات المواطنين، وبذلك يمكن للدولة تعديل أي انحرافات في هيكل توزيع الثروة والدخل في المجتمع. وفي تلك الدول يكون الأثرياء ورجال الأعمال متفهمين لمسئولياتهم الاجتماعية ويقدمون نسبًا مهمة من ثرواتهم للأغراض الاجتماعية.

- البطالة المتزايدة بين خريجي الجامعات والمعاهد وما تثيره من مشكلات اجتماعية فضلًا عن آثارها الاقتصادية.

ونجد أن البطالة مشكلة منتشرة في معظم دول العالم، ولكن في الدول المتقدمة والصاعدة تقدم الدول نظمًا لإعانات البطالة، كما تعمل على تسهيل توظيف المتعطلين ومساعدتهم في إعادة التأهيل والتوطن.

ثالثا: البيئة الاجتماعية

- انتشار الأمية وتهاوي كفاءة وجودة المنظومة التعليميـة.

على العكس من الحالة في مصر، لا تمثل الأمية مشكلة في كثير من الدول المتقدمة والصاعدة، بل تمكنت معظمها من تخفيضها إلى أدنى المستويات باستخدام تقنيات تعليمية متطورة (نجحت ماليزيا في القضاء على أمية كل من هم فوق 15 سنة من العمر). من جانب آخر، يحظى التعليم في الدول المتقدمة والصاعدة بحظ وافر من الاهتمام الرسمي ومن المجتمع، وتتم عمليات التطوير والتحديث بشكل مستمر، كما توفر للتعليم نسب متزايدة من الدخل الوطني، ونجد أن دول العالم التي حققت تقدمًا اقتصاديًا وتقنيًا واجتماعيًا هي التي أولت التعليم اهتمامًا خاصًا ووضعت وطبقت استراتيجيات وطنية لتطوير التعليم.

- الانفلات السلوكي العام وتدهور أوضاع الشارع المصري، والانفلات الأمني في أعقاب ثورة 25 يناير وكذا في أعقاب عزل مرسي.

وقد أمكن لكثير من الدول المتقدمة والصاعدة أن تعالج مشكلات تدني السلوك العام من خلال تطوير التعليم ورفع درجة الثقافة العامة، فضلًا عن أن إعمال القانون وفرض هيبة الدولة وموضوعية هيئات الشرطة تحد من الانفلات السلوكي. كما تساعد منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية في التوعية المجتمعية وتوضيح المعايير الواجب الالتزام بها. ومن الملاحظ أن ارتفاع مستوى الوعي المجتمعي لدى الأفراد والجماعات يضع قيودًا مجتمعية على التصرفات الفردية والجماعية غير المنضبطة.

- انتشار العشوائيات على كافة الأصعدة والمجالات.

من المعروف أنه توجد في جميع دول العالم المتقدمة والصاعدة والنامية مناطق عشوائية وأحياء سكنية لا تتوفر بها مقومات الحياة السليمة، ولكن تبذل في تلك الدول جهودًا مخططة لتحسين المناطق العشوائية وتتعاون مع المنظمات الدولية المعنية.

- ضعف دور منظمات المجتمع المدني في التطوير الاجتماعي والتنمية القومية، وتزايد القيود الإدارية والأمنية على إنشاء الجمعيات الأهلية وفرض قيود على حركتها.

وعلى العكس من ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني في الدول المتقدمة والصاعدة لها دور فاعل وتحظى بحماية قانونية ومجتمعية، كما أن حرية الحركة مكفولة للمنظمات الأهلية وغير الحكومية NGO'S.

- انفلات الأنماط الاستهلاكية لشرائح متزايدة من المواطنين وتزايد الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون.

في المقابل نجد الأنماط الاستهلاكية في الدول المتقدمة والصاعدة تتطور بالتناسب مع التكوينات الاجتماعية والقوى الشرائية بينما الفوارق بين الأنماط الاستهلاكية الدول المتقدمة والصاعدة ليست متباينة إلى الحد المشاهد في الدول الأقل تقدمًا.

- الميل العام بين المواطنين لتفادي التعامل مع الجهات الرسمية ومحاولات الإفلات من تطبيق القانون، كما تنتشر الظواهر الاجتماعية السالبة المتمثلة في شيوع أنماط سلوكية تحاول التعويض عن قصور وتدهور مستوى الخدمات الحكومية مثل الدروس الخصوصية، والرشوة والمحسوبية في المعاملات مع الأجهزة الحكومية.

كل مجتمع به شوائب اجتماعية ترتبط بمرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي لكل دولة، وتشيع أنماط الفساد والمشكلات الناتجة من الأنماط الاستهلاكية السلبية بدرجات مختلفة في الدول المتقدمة والصاعدة، ولكن الديمقراطية وسيادة القانون وشفافية الإعلام وقوة منظمات المجتمع المدني تسهم في كشف وتحليل والتعامل الإيجابي لتلك الأنماط السلوكية السلبية ومحاسبة مرتكبيها.

- افتقاد الجودة والاتقان في معظم ما يقوم به المصري من أعمال، وشيوع مظاهر القبح في المباني والمنشآت فضلًا عن أشكال الارتجال والعشوائية في الأداء.

الجودة قيمة أساسية في الدول المتقدمة والصاعد، ونظم ومعايير الجودة عنصر محوري في منظمات المجتمع، وشروط ومعايير ضمان الجودة مكوّنات أساسية في تصميم هياكل ونظم العمل في مختلف المنظمات الاقتصادية والاجتماعية والبحثية ومنظمات المجتمع المدني في الدول المتقدمة والصاعدة.

رابعا: البيئة العلمية والتقنية

- تضاؤل دور وإسهامات المؤسسة العلمية المصرية وتشتت المنظومة الوطنية للبحث العلمي. وتشتت المنظومة الوطنية للبحث العلمي وافتقاد التنسيق بينها، وغياب استراتيجية وطنية للبحث العلمي والتطوير التقني.

المؤسسات البحثية والعلمية في توجد في قمة المجتمع الدول المتقدمة والصاعدة، والمكوّن البحثي محور رئيسي في منظمات التعليم الجامعي حيث تنتشر جامعات البحوث. وتقدر الدول المتقدمة والصاعدة ما يقوم به علماؤها من الإنجازات البحثية والإضافات العلمية باعتبارها أسسًا مهمة في تطوير المجتمع، ويستخدم العلم كأداة استراتيجية في اتخاذ القرارات على مختلف المستويات.

- ضعف التوجه للاعتماد على العلم في بحث وتحليل المشكلات العامة ومحاولة الوصول إلى حلول وتطبيقات علمية لمعالجتها.

الدول المتقدمة والصاعدة تلتزم المنطق الاستراتيجي وتسير في مشروعات التنمية وفق استراتيجيات متوافق عليها مجتمعيًا، وبهذا حققت معدلات تنمية عالية نتيجة الالتزام باستراتيجيات مستقبلية كما في حالة ماليزيا، المكسيك، البرازيل، الهند.

- تراجع مستوى الجامعات المصرية وانحصارها في الجانب التعليمي التقليدي، وضعف المكوّن البحثي في الجامعات المصرية.

تعطي الدول المتقدمة والصاعدة الجامعات موقعًا متقدمًا في الهيكل الاجتماعي، لذا أغلب الجامعات الأفضل في العالم موجودة في تلك الدول التي تحرص على ضمان استقلال جامعاتها وحريتها الأكاديمية التي هي أساس تقدمها وتطورها العلمي وإنجازاتها البحثية.

- الاعتماد شبه الكامل على مصادر المعرفة الأجنبية، والتبعية التقنية شبه الكاملة للأجنبي.

يتصاعد الإنتاج المعرفي في الدول المتقدمة والصاعدة، وتتسابق الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في دفع الابتكارات وتطوير المنتجات والأساليب، وتحشد تلك الدول طاقاتها الوطنية لتنمية قواعدها المعرفية وتوظيفها في مجالات التنمية المختلفة.

- عدم الاستثمار الكافي للموارد المتاحة من تقنيات المعلومات في مؤسسات الدوله وقطاعات المجتمع

تتحول الدول المتقدمة والصاعدة بشكل متسارع إلى مجتمعات تعتمد أساسًا على تقنيات الاتصالات والمعلومات في مختلف فروع الحياة، وفي كثير من تلك الدول تحولت الحكومات والمنظمات إلى " منظمات ذكية"، نجحت كثير منها في تحويل مواطنيها إلى استيعاب واستخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات.

خامسا: البيئة الإدارية

- تضخم الجهاز الإداري للدولة وانخفاض كفاءته.

عمدت معظم الدول المتقدمة والصاعدة. إلى تقليص وتصغير الأجهزة الحكومية اعتمادًا على استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات. وتعتمد كثير من تلك الدول على إسناد الخدمات العامة إلى مقدم خدمة من القطاع الخاص وبذلك تخلصت من أجهزة بيروقراطية كانت تتولى تقديم تلك الخدمات بكفاءة اقل وتكلفة مجتمعية أعلى.

- تخلف إدارة قطاع الأعمال العام وضعف قدراته التنافسية.

يعامل ما تبقى من قطاع عام في الدول المتقدمة والصاعدة بنفس معايير وقواعد التعامل مع القطاع الخاص، ويكون المعيار الأساس في تقييم ما يماثل قطاع الأعمال العام هو المحاسبة بالنتائج.

- انفلات كثير من مؤسسات القطاع الخاص وافتقادها للأسس الإدارية والمقومات التنظيمية السليمة لافتقارها إلى القيم المؤسسية وغلبة النط العائلي التقليدي في الملكية.

نجحت مؤسسات القطاع الخاص في الدول المتقدمة والصاعدة أن تكون هي الرائدة في الاقتصاد الوطني لتلك الدول لاعتمادها بالدرجة الأولى على الإدارة المحترفة عملًا بمبدأ فصل الملكية عن الإدارة. كما تمثل الرقابة المجتمعية والقانونية لأداء القطاع الخاص أدوات مهمة في توجيه أداءه وتصحيح سلبياته.

- غياب نظام فعال للإدارة المحلية على أسس ديمقراطية وسيطرة الإدارة الحكوميه المركزية وتعويق انطلاق طاقات التنمية المحلية.

نظم الحكم المحلي القائمة على اللامركزية هي الأساس في تنمية المجتمعات المحلية في الديمقراطيات الحديثة، حيث يقوم المواطنون بالجانب الأكبر من إدارة الخدمات العامة وشئون خدمة وتنظيم المجتمع المحلي وتنفيذ القانون وأعمال القضاء والإدارة بشكل عام. وفي بعض نظم إدارة المحليات يكون الاعتماد بدرجات كبيرة على الأنشطة التطوعية.

- غياب استراتيجية وطنية لتكوين وتنمية الموارد البشرية وتسليحها بالمهارات التطبيقية والتقنية المتناسبة مع تطورات تقنيات الإنتاج ومتطلبات قطاعات الأعمال المختلفة.

تهتم الدول المتقدمة والصاعدة بالاستثمار في التعليم والتدريب وكافة وسائل تنمية القدرات والمهارات البشرية، وتتعاون في تلك الجهود الحكومات ومنظمات قطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية. كما تلعب وسائل الإعلام العام دورًا مهمًا في تكثيف الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتقديم العديد من البرامج والعروض التعليمية والتدريبية.

سادسًا: البيئة الثقافية والفنية

- تراجع الريادة المصرية في مجالات الإبداع الثقافي الأدبي والفني ومستويات الإنتاج الفني والأدبي التي تتداولها وسائل الإعلام العام وخاصة التليفزيون وانتشار ظاهرة صحافة الإثارة والفضائح، وانخفاض المستوى الثقافي العام والانصراف عن أشكال الإنتاج الفني والأدبي الرصين.

تطور الأدب والثقافة وصور الإنتاج الفني والأدبي والإبداع الثقافي كلها محصلة للتطور الديمقراطي وارتفاع المستوى العلمي للمواطنين. ويصبح الأدب والفنون علامات بارزة وصناعات متقدمة ورائدة في الدول المتقدمة والصاعدة، ويسود الاهتمام العام بالمتاحف والمعارض والمسابقات الفنية والأدبية ووسائل الثقافة من كتب وصحف ومجلات ودور عرض سينمائي وقنوات تليفزيونية.

خلاصة التحليل البيئي

المهددات

- لم تحقق جهود التنمية والإصلاح الاقتصادي خلال العقود الثلاثة الأخيرة نتائج ترتفع إلى مستوى التطلعات لرفع مستويات المعيشة وإنجاز نقلة ملحوظة في القدرات الإنتاجية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية.

- كما تعثرت ثورتي 25 يناير و30 يونيو وضلتا الطريق إلى إنجاز التحول الديمقراطي، ولم تزل مصر تعاني من قضايا أساسية وتقليدية تحررت منها كثير من الدول النامية التي صاحبتنا أو تبعتنا في مسيرة التنمية، وتدور تلك القضايا أساسًا حول الثلاثي الشهير الفقر، الجهل، والمرض.

- المطلوب استثمار التقنية العالية لتحقيق إنجازات غير عادية في أسرع وقت يتماشى مع طبيعة عصر العلم والتكنولوجيا العالية.

- ضرورة إحداث نقلة نوعية في البناء المجتمعي وعناصر الحياة وأدواتها ومستويات الرفاهة العامة للجيل الحالي والأجيال القادمة.

- ضرورة مواكبة المستويات المتعالية من الإبداع العلمي والتقني وما تحققه للمجتمعات المتقدمة من مستويات معيشية وأوضاع اجتماعية وثقافية متطورة.

- ضرورة ابتكار نموذج تنموي غير تقليدي يهيئ لانطلاقة تنموية مستدامة تستثمر طاقات الوقت والمواطنين في إطار ديمقراطي يحقق تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع الدخل بين المواطنين.

- تعميق الممارسة الديمقراطية الواعية ليشارك المواطنون من خلالها في إعادة صياغة المجتمع ورفع مستوى الحياة وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

الفـرص

- مورد بشري ضخم يصل إلى 90 مليون إنسان منهم نحو 50% في الفئة العمرية أقل من 15 سنة إلى 44 سنة، فئة العمل والإنتاج. ونحو 12 % في الفئة العمرية من 45 سنة إلى 59 سنة.

- كتلة مصرية تتكون من ثمانية ملايين مصري يعيشون ويعملون في الخارج من مختلف التخصصات، ويمثلون طاقة داعمة للتقدم في مصر حال استقرار الظروف السياسية والأمنية، وتوفر الإرادة السياسية والمجتمعية لاستثمار تلك الخبرات والموارد البشرية المصرية عالية الكفاءة والمعرفة.

- تكوينات شبابية متطلعة إلى التغيير ومستوعبة لتقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة وقادرة على التواصل الفعال مع الغير محليًا وخارجيًا.

- طاقة علمية مهولة من أساتذة الجامعات والباحثين في مراكز البحوث.

- الموقع العبقري عند ملتقى قارات أفريقيا، آسيا، وأوروبا. ويطل على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر.

- الأرض المصرية وتبلغ 238 مليون فدان منها أرض زراعية نحو 8.6 مليون فدان (3.6%).

- الموارد المائية المتعددة المصادر، المياه الفيضية وتصل عبر نهر النيل، مياه الأمطار والسيول، والمياه الجوفية. ويبلغ إجمالي تلك الموارد نحو 72.36 مليار م3.

- قناة السويس أحد أهم الممرات المائية الدولية، وشبه جزيرة سيناء.

- نهر النيل الذي يجري من جنوب مصر إلى شمالها بطول 1532 كيلومترًا.

- الموارد المعدنية، البترول، الفوسفات، الحديد، المنجنيز ومنتجات المحاجر من الجرانيت والبازلت والرخام والحجر الجيري ورمل الزجاج.

- المناخ المعتدل بصفة عامة على مدار العام. فصل الصيف الجاف الحار وفصل الشتاء المعتدل قليل الأمطار.

- الإشعاع الشمسي الذي يمثل مصدرًا مهمًا للطاقة يمكن استخدامه في توليد الكهرباء.
- الآثار المصرية القديمة والإسلامية والقبطية والرومانية.
- السواحل والشواطئ المصرية على امتداد البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر. والمحميات الطبيعية المخزون الثقافي والأدبي والفني وتجليات المبدعين المصريين عبر سنوات طويلة.
- التكوين الحضاري المتميز للشعب المصري وخصائصه البعيدة عن العنف والقادرة على اتفاعل مع الغير واستيعاب وتمثل المستجدات الثقافية والتقنية
- الامتداد المصري جنوبًا في السودان، والعلاقات التاريخية والروابط مع بلدان العالم العربي والإفريقي والإسلامي.

الآليات الممكنة لتحقيق التنمية المستدامة

تحديث الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية (الزراعة، الصناعة، السياحة، الخدمات المالية، خدمات النقل، التجارة ونظم التداول).

- التحديث العمراني وتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة، والتوسع في استثمار مساحات متزايدة من الأرض المصرية بزيادة المعمور منها، وإقامة التجمعات البشرية المتكاملة.
- استثمار الصحراء والتوسع في تطبيق التقنيات الجديدة في زراعة الأراضي القاحلة.
- تحديث أنماط ومستويات التوزيع السكاني والخروج من الشريط الضيق حول الدلتا.
- تحديث التعليم والتدريب ومنهجيات إعداد وتطوير وتنمية الموارد البشرية.
- تحديث أنظمة العلاج والخدمات الصحية والرعاية الطبية.
- تحديث منظومة التأمين الصحي وتطوير أساليب وقدرات مؤسسات العلاج التأمينية.
- التوسع في استثمار البنية المعلوماتية والاتصالية والتحول إلى المجتمع الرقمي.
- استثمار الموقع الجغرافي المتميز لمصر وتطوير مجموعات من الخدمات الإنتاجية واللوجستية تنافس ما تقدمه دول ليس لديها مثل ما لموقع مصر من مميزات.
- الاندماج في المجتمع العالمي واستثمار الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية.
- استثمار القوة البشرية المصرية من العاملين في الخارج.

التحديات الاستراتيجية لصنع المستقبل

تواجه مسيرة التنمية المستدامة عددًا من التحديات نابعة من طبيعة البيئة الداخلية والخارجية وما يعتمل فيها من مواطن الضعف ومصادر القوة، وما ينشأ فيها من فرص ومهددات.

- توحيد الأمة في كيان منسجم ومتعاون ومتصالح مع نفسه، حيث يدرك الجميع أنهم في قارب واحد ومصيرهم مرتبط معا، يعيشون في تناغم وشراكه كاملة.

- تطوير منظومة وطنية متكاملة للبحث العلمي والتطوير التقني تستثمر المتاح من عقول وقدرات العلماء والباحثين المصريين في الداخل والخارج.

- خلق وتدعيم مجتمع ديموقراطي متطور على نمط وأسس نابعة من ظروف مصر ويمكن أن يكون نموذجا لغيرها من الدول النامية.

- تحقيق نهضة شاملة في منظومة التعليم المصرية على كافة المستويات تتوفر فيها معايير الجودة ومتطلبات الاعتماد الدولية، وترقى إلى مصاف المنظومات التعليمية العالمية.

- تحقيق طفرة في الإنتاج الزراعي والصناعي بما يوفر كل احتياجات المواطنين ويتيح فرصًا متزايدة لتصدير المنتجات المصرية - المطابقة للمواصفات العالمية - إلى كافة أسواق العالم.

- إقامة مجتمع يستند إلى العلم والمعرفة، يتميز بالابتكار والنظرة المستقبلية، لا يركن فقط أن يكون مستهلكا للتقنية المستوردة، بل تكون له مساهماته في تطوير وتنمية الحضارة العلمية والتقنيةللمستقبل.

- تطوير أنماط من النظم والتقنيات والهياكل الإدارية المتطورة وفق معايير الجودة والتميز، تلتزم بمنهجيات إدارية تقوم على التخطيط الاستراتيجي والتقويم الموضوعي للإنجازات والآثار المترتبة عليها، والقضاء على فرص ومصادر الفساد المؤسسي.

- الاستثمار في إعداد وتنمية أجيال من القادة المتمرسين في علوم الإدارة واستراتيجياتها فضلًا عن التعمق في مجالات التخصص العلمية والمهنية المختلفة، وإيجاد نظم فعالة

وموضوعية لاختيار هؤلاء القادة وإسناد مهام ومسئوليات الإدارة إليهم في كافة مؤسسات الدولة المركزية والمحلية.

- استعادة الهوية المصرية الأصيلة بأبعادها الفرعونية والعربية والإفريقية، وتحقيق الالتحام بالدوائر العربية والإفريقية والإسلامية باعتبارها المحيط الطبيعي لحركة مصر وتفاعلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع عدم إهدار أو تهميش فرص التفاعل مع الدوائر الأوروبية والآسيوية والأمريكية بشمالها وجنوبها، وأستراليا وكندا.

التحدى الأخير وهو مندمج في كافة التحديات التسع، وهو القضاء نهائيًا على الآفات الثلاث التي يعاني منها المجتمع المصري، الفقر والجهل والمرض.

ملاحــق

1-تقييم موضوعي لأداء حكومة فاشلة؟

كنا نرى ضرورة تسريع أداء الحكومة (50) ومطالبتها بإعلان برنامج عمل واضح يتعامل بواقعية وشفافية مع المشكلات الحالة للوطن والتحديات التي تعرقل التنمية الوطنية الشاملة، مع إدراكنا للمشكلات الأمنية الناشئة عن حالات العنف والإرهاب وضرورة التعامل معها بكل حسم. إلا أن الواقع كشف عن مظاهر عدم قدرة ـ أو عدم رغبة الحكومة في أخذ مواقف حاسمة، لذا نري أنه كان واجبا عليها التقدم بالاستقالة (51)!

تقدم الدكتور حازم الببلاوي باستقالته من منصبه كنائب لرئيس الوزراء الدكتور عصام شرف في أكتوبر 2011 بسبب ما عبر عنه في لقاءات تليفزيونية بعجز الحكومة عن حماية المتظاهرين في أحداث "ماسبيرو"، ثم عاد وسحب الاستقالة بعد مقابلته للمشير طنطاوي.

وبالنظر إلى المشهد الدامي الحالي المستمر والمتصاعد منذ 30 يونيو، اتساءل ـ ومعي أغلبية المواطنين متى يستقيل د. الببلاوي وحكومته وقد اتضح عجزها عن حماية الوطن والمواطنين؟

إن المصريين اعتقدوا أن الحكومة الحالية " حكومة الثورة" جديرة بالانتساب إلى 30 يونيو والحصول على شرف العمل لتحقيق أهدافها وفي المقدمة استعادة الأمن ومواجهة إرهاب "جماعة الإخوان" والمساندة السياسية للقوات المسلحة والشرطة في القضاء على مصادر الفتنة وقوى العنف والإرهاب من التنظيم الإخواني الظاهر ومن الخلايا الإخوانية النائمة والمستترة في أغلب مؤسسات الدولة، ولكن اتضح للمصريين أنهم كانوا واهمين في ذلك الاعتقاد!

وباستثناء ما تقوم به القوات المسلحة والشرطة من جهود بطولية لصد الحرب الإرهابية الدنيئة على الوطن، فإن حكومة د. الببلاوي اكتفت بما تقوم به وزارتا الدفاع والداخلية ثم

50- الإشارة إلى حكومة الدكتور حازم الببلاوي الذي عهد إليه بتشكيلها يوم 4 يوليو 2013 واستغرق التشكيل 13 يوما إذ صدر قرار رئيس الجمهورية بالتشكيل يوم 17 يوليو ـ ناقصًا وزيرين هما وزير النقل ووزير العدل، ثم أضيف إليهما وزير للتنمية الإدارية

51- مقال نشر في جريدة "اليوم السابع" بعدد السبت 2 نوفمبر 2013

غسلت يديها من موضوع الإرهاب والجماعة الإرهابية، فلم تتحرك لمساندة هذه الجهود الأمنية بتوفير الغطاء السياسي والقانوني لحماية المواطنين والمنشآت العامة والكنائس والمساجد التي دنسها الإرهاب الإخواني ، ولم تتحرك ومئات الشهداء من القوات المسلحة وأفراد الشرطة والمواطنين يتساقطون يوميا، ولم تتحرك والاعتداءات الإرهابية والفوضى المخططة تجتاح الجامعات المصرية ويجري العدوان على جامعة الأزهر ويتم اقتحام مقر إدارة الجامعة ويحتجز رئيسها دون أن تتحرك الحكومة رغم إن بمقدورها تطبيق أحكام قانون الطوارئ، واكتفى رئيس الوزراء بتكليف وزير الإسكان بمعاينة الأضرار وإصلاحها دون الإشارة إلى مسئولية الجماعة الإرهابية عن تلك الأضرار المادية ودون أن يتخذ قرارًا بمصادرة أموالها والصرف منها على تعويض تلك الأضرار!

ومبررات المطالبة باستقالة الحكومة كثيرة وواضحة للمواطنين، وإضافة على التخاذل في التصدي للإرهاب والعنف المستمرين منذ 3 يوليو وحتى الآن، وتتركز فيما يلي:

التخاذل في مواجهة التصعيد الإرهابي لجماعة الإخوان وتركيز ميلشياتها على مهاجمة جامعة الأزهر ومشيخة الأزهر والجامعات المصرية عامة، وصدور تصريحات من نائب رئيس الوزراء وزير التعليم العالي برفض السماح لقوى الأمن بدخول الجامعات وعدم العودة إلى "الحرس الجامعي" مع عدم تقديم بديل للحفاظ على حماية الطلاب الأساتذة والعاملين في تلك الجامعات، وهي دعاوى تتمسح بهدف المحافظة على استقلال وإن عكست في حقيقتها العجز عن المواجهة في الظروف الاستثنائية الحالية.

الغياب شبه الكامل لدورها السياسي في مقاومة الفكر الإرهابي وعدم تصديها بقوة لتفنيد أكاذيب الجماعة الإرهابية، فإن الحكومة من أسف تساند "جماعة الإرهاب" بتقاعسها عن تفعيل حالة الطوارئ بتطبيق ما يقضي به قانون الطوارئ من فرض قيود قانونية لمنع التظاهرات والمسيرات والاجتماعات كما جاء بنص المادة رقم 3 من القانون رقم 162 لسنة 1958 رغم اقتراب مدة سريان حالة الطوارئ لنهايتها بحلول 14 نوفمبر 2013.

التهاون الحكومي في مواجهة الإرهاب الإخواني عدم تطبيق مواد الإرهاب في قانون العقوبات التي تم تعديله بالقانون رقم 97 لسنة 1992.

عدم إصدار قانون العدالة الانتقالية لتطبيق مواده بكل الحسم في شأن المتورطين في جرائم ضد الوطن والمواطنين، وتعويض المتضررين من تلك الجرائم من حصيلة الغرامات المفروضة على كل من يثبت عليهم الإضرار بصالح الوطن والمواطنين، وذلك رغم إنشاء وزارة للعدالة الانتقالية في الحكومة الحالية.

افتعال الحكومة لأزمة لا مبرر لها بطرح مشروع قانون لتنظيم التظاهر وإثارة ضجة من حوله باعتراضات من الأحزاب والقوى السياسية والمنظمات الحقوقية، وهي محاولة لتغطية فشل الحكومة في فرض القوانين السارية وتوفير غطاء سياسي لجهود القوات المسلحة والشرطة في محاربة إرهاب الجماعة المحظورة.

عدم تفعيل قانون "إفساد الحياة السياسية" الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في نوفمبر 2011 معدلًا لقانون "الغدر" الصادر في 1956، والإسراع في تطبيق ذلك القانون على قيادات وأعضاء الجماعات الإرهابية الذين يثبت تورطهم في جرائم الإرهاب التي وقعت في عهد رئاسة المعزول محمد مرسي وحتى الآن.

عدم حسم مطالبة الشعب بحل جماعة الإخوان المسلمين واعتبارها كيان غير قانوني، ومن ثم صدور قرار باعتبارها "منظمة إرهابية"، ومصادرة مقارها وأموالها.

عدم حسم المطالبة الشعبية بحل جمعية "الإخوان المسلمين" في ضوء اتهامها بالضلوع في أعمال العنف وقتل المتظاهرين أمام مبنى مكتب الإرشاد بالمقطم، وبناء على توصية مجلس أدارة اتحاد الجمعيات الأهلية ثم هيئة مفوضي الدولة بحل الجمعية، ثم التراخي في تنفيذ الحكم الصادر بحظر الجمعية وكافة أنشطتها وتشكيل لجنة من مجلس الوزراء لإدارة أموالها ومقارها، والتعتيم الحكومي على أعمال تلك اللجنة.

عدم التعامل الحاسم مع حركة حماس وكتائب القسام التي تهدد الوطن وتنشر الإرهابيين في سيناء، وتكلف القوات المسلحة والشرطة المزيد من الشهداء والمصابين نتيجة العمليات الإرهابية الدنيئة التي يقوم بها عناصرها.

عدم التعامل الحاسم مع قطر وتركيا وهما دولتي مساندة العدوان والإرهاب اخواني اللتين تتزعمان جبهة العداء لمصر وللشعب المصري.

إصدار الحكومة ما يسمى "برنامج حماية المسار الديمقراطي" الذي يخالف الإعلان الدستوري الصادر في 8 يوليو 2013 و "خارطة المستقبل" ويتناقض مع المطالب الشعبية بإقصاء الجماعات الإرهابية والأحزاب السياسية المعبرة عنها عن المشاركة السياسية، في نفس الوقت الذي تصدر فيه تصريحات د. زياد بهاء الدين تدل على أن الحكومة متلهفة على التصالح مع الجماعة الإرهابية والجماعة هي التي تتمنع!

عدم اتخاذ إجراء بمراجعة كافة القرارات التي أصدرها الرئيس المعزول بالعفو عن الإرهابيين ومنح الجنسية المصرية للفلسطينيين.

عدم حسم قضية الإصلاح المؤسسي وتطهير الجهاز الإداري للدولة والمحليات من آثار عملية التمكين والأخونة التي مارستها جماعة الإخوان، بما يقتضي مراجعة وإلغاء كافة القرارات التي صدرت في عهد رئاسة محمد مرسي بتعيين أعضاء الجماعة في مختلف أجهزة الدولة والوحدات المحلية.

ويزيد من خطورة عدم تغيير الحكومة ما يتسم به أداؤها من البطء الشديد في اتخاذ قرارات لتنفيذ برامج أساسية في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيف من وطأة الأوضاع الاقتصادية غير المحابية منذ 25 يناير والتي أدت إلى توقف الاستثمارات وانحصار فرص العمل وزيادة معدلات البطالة مع ارتفاع معدلات التضخم وغياب الرقابة على الأسواق، ومن جانب آخر، استثمار الجماعة الإرهابية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المحبطة لجماهير الشعب، إضافة إلى ظهورهم اليومي في تظاهرات ومسيرات تتحدى القانون ومستخفة بسلطة الدولة، بما يؤدي إلى احتمال استعادتهم المبادرة وعودة تأثيرهم على المواطنين البسطاء، والتسلل إلى الساحة السياسية وتحقيق مفاجآت في الانتخابات التشريعية القادمة، طالما الحكومة لا تتحرك بالحسم والسرعة المطلوبين لإقصاء الجماعات الإرهابية من المشهد السياسي كما يطالب الشعب.

إن مصر في حاجة ماسة إلى حكومة ثورة حقيقية تتعامل مع الوضع الحالي في البلاد بمفهوم وأساليب "حكومة حرب" قادرة على اتخاذ قرارات ثورية وبأياد غير مرتعشة.

حمى الله مصر من أصحاب الأيادي المرتعشة والأجندات الخفية.

2-العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

يلاحظ عدم تفعيل الحكومة للدور المنوط بوزارة " العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية" والتأخر غير المبرر في إصدار قانون " العدالة الانتقالية"، في نفس الوقت الذي أعلنت الحكومة برنامجًا لحماية المسار الديمقراطي تتردد فيه مقولات (المصالحة، عدم إقصاء أي فصيل وطني عن المشاركة في العملية السياسية، اشتراط نبذ العنف للسماح للجماعة المحظورة بالمشاركة في العملية السياسية) دون ذكر القصاص ضد كل من ارتكب جرائم ضد الوطن والمواطنين والجيش والشرطة وشارك في الاعتداء على مؤسسات الدولة وحرقها أو التحريض على تلك الأفعال سواء كان الاعتداء صادرا من أفراد، أو جماعات ، أو أحزاب أو كيانات سياسية).

لذلك نرى ضرورة تطبيق سياسات وإجراءات متكاملة للعدالة الانتقالية وتشمل:

- الملاحقات القضائية، لاسيّما تلك التي تطال من أجرموا في حق الوطن والمواطنين الذين يُعتَبَرون أكثر من يتحمّل المسؤولية.
- جبر الضرر، الذي تعترف الحكومة بموجبه بالأضرار المتكبّدة وتتّخذ خطوات لمعالجتها. وغالبًا ما تتضمّن هذه المبادرات عناصر مادية (كالمدفوعات النقدية أو الخدمات الصحيّة على سبيل المثال) فضلًا عن نواحٍ رمزية (كالاعتذار العلني أو إحياء يوم الذكرى).
- إصلاح المؤسسات ويشمل مؤسسات الدولة القمعية على غرار القوى المسلّحة، والشرطة والمحاكم، بغية تفكيك – بالوسائل المناسبة – آلية الانتهاكات البنيوية وتفادي تكرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والإفلات من العقاب.
- لجان الحقيقة أو وسائل أخرى للتحقيق في أنماط الانتهاكات المنتظمة والتبليغ عنها، وللتوصية بإجراء تعديلات وللمساعدة على فهم الأسباب الكامنة وراء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

مسروع قانون العدالة الانتقالية في ليبيا

الفصل الأول - أحكام عامة

مادة 1

العدالة الانتقالية، هي مجموعة من الإجراءات التشريعية والقضائية والإدارية التي تعالج ما حدث خلال فترة النظام السابق والمرحلة الانتقالية في ليبيا وما اقترف من انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتهدف الى إصلاح ذات البين وترسيخ السلم الاجتماعي.

مادة 2

تسري أحكام هذا القانون على الوقائع التى حدثت اعتبارا من (1) سبتمبر 1969 وإلى حين انتهاء المرحلة الانتقالية.

ولا تسري على الأشخاص الذين قبلوا صلحا بغير إكراه لقرارات اللجنة الشعبية العامة السابقة كما لا تسري على المنازعات التى صدرت فيها أحكام قضائية نهائية روعيت فيها ضمانات التحقيق والمحاكمة العادلة وعدم انتهاك الحقوق الأساسية للإنسان.

مادة 3

أهداف القانون

يهدف هذا القانون الى ما يلي: .

- الحفاظ على السلم الأهلي وترسيخه.
- ردع انتهاكات حقوق الإنسان.
- بث الطمأنينة في نفوس الناس وإقناعهم بأن العدالة قائمة وفعالة.
- تحديد مسؤوليات أجهزة الدولة عن انتهاكات حقوق الإنسان.
- توثيق الوقائع موضوع العدالة الانتقالية وحفضها ثم تسليمها للجهات الوطنية المختصة.
- تعويض الضحايا والمتضررين.
- تحقيق مصالحات مجتمعية.
- فحص المؤسسات

الفصل الثاني

هيئة تقصي الحقائق والمصالحة

مادة 4

تنشأ هيئة مستقلة تسمى هيئة تقصي الحقائق والمصالحة مقرها مدينة طرابلس وتتبع المؤتمر الوطني العام وتختص بما يلي:

- تقصي الحقائق حول الوقائع المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في الفترة المشار إليها في المادة (2) واتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأنها بما في ذلك التوصية بإحالة المسؤولين عن ارتكابها إلى القضاء المختص.
- دراسة وتحقيق الوقائع ذات الطبيعة الجماعية وأعمال العنف والاعتداء الممنهج أو العشوائي من جماعات أو تشكيلات نظامية أو غير نظامية والأضرار التي لحقت الأرواح أو الأعراض أو الأموال بسببها.
- تقديم تقرير عن كل واقعة تعرض عليها على أن يشمل التقرير ما يلي: .

أ. بيانا وافيا بالوقائع مدعوما بالأدلة.

ب. النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة والتحقيق متضمنة تحديدا دقيقا للمسؤولية وللأشخاص ذوي العلاقة بها.

ج. ما قامت به الهيئة في سبيل محاولات الصلح بين الأطراف.

د. توصيات الهيئة بشأن طرق معالجة الأمر أو حل المنازعة بما في ذلك التوصية بإحالة أشخاص أو وقائع إلى المحاكم المختصة.

مادة 5

- يكون للهيئة مجلس إدارة يتكون من رئيس وعدد من الأعضاء ممن عرف عنهم الاستقلالية والحيدة، ويصدر بتعيينهم قرار من المؤتمر الوطني العام ويعتبر مجلس الإدارة هو السلطة العليا للهيئة يتولى إدارة شؤنها وتمثيلها في علاقاتها بالغير وأمام القضاء.

مادة ٥

يختص مجلس الإدارة بما يلي: .

1 - تشكيل اللجان الخاصة بتقصي الحقائق أو المصالحة أو التعويض.

2 - وضع اللائحة الداخلية لعمل الهيئة واللجان التابعة لها.

3 - مراجعة تقارير اللجان ووضع التقرير النهائي عند انتهاء عملها.

مادة 7

يشترط فيمن يختار عضوا في اللجان ما يلي: .

- أن يكون ليبي الجنسية وأن يكون من ذوي الخبرة ومن المشهود لهم بالاستقلالية والحيدة.
- أن يكون حسن السيرة والسلوك.
- ألا يكون قد انخرط في حركة اللجان الثورية أو كان أحد أفراد الحرس الثوري أو جهاز الأمن الداخلي أو الخارجي أو الاستخبارات العسكرية.
- ألا يكون محكوما عليه في جريمة تتعلق بالوظيفة العامة أو المهنة أو أي جريمة مخلة بالشرف.
- ألا يكون قد فصل من الوظيفة أو المهنة بقرار تأديبي.
- ألا يقل عمره عن ثلاثين سنة.

مادة 8

- يحلف رئيس وأعضاء مجلس إدارة الهيئة وأعضاء اللجان قبل مباشرة أعمالهم اليمين التالية.

(أقسم بالله العظيم أن أودي عملي بالأمانة والصدق والنزاهة) ويكون أداء اليمين أمام رئيس المحكمة العليا.

- ويكون لهم الحصانات المقررة لأعضاء الهيئات القضائية طوال مدة قيامهم بمهامهم.

مادة 9

- يتولى عرض المنازعات على الهيئة كل من: .
- وزير قطاع العدل أو الداخلية.
- النائب العام.
- أطراف المنازعة أو أحدهم، ويجوز أن يكون العرض من وكلائهم أو محامين عنهم بموجب وكالات خاصة وللهيئة سلطة تقدير صفة وأهلية أطراف المنازعة ذات الطابع الجماعي.

مادة 10

- للهيئة وللجان التي تشكلها حق الاطلاع على كافة المستندات والأدلة تحت أي يد كانت والاستماع الى أقوال من تري حاجة للاستماع إليهم.

مادة 11

- تكون جلسات اللجان علنية ما لم تقرر هذه اللجان لاعتبارات تتعلق بالنظام العام أو الآداب العامة إجراءها في سرية.

مادة 12

- في غير المواد الجنائية، لا تخل أحكام هذا القانون بحق أي شخص في الالتجاء إلى القضاء للمطالبة بحقوقه، على أنه إذا كان موضوع النزاع معروضًا على الهيئة فلا تقبل الدعوى إلا بعد أن تنهى مهمتها بشأنه.
- وإذا رفعت إلى الهيئة دعوى منظورة أمام المحاكم يوقف السير في الدعوى إلى أن تفرغ منها الهيئة، وللهيئة الاطلاع على الأوراق المودعة بملف الدعوى وأخذ صورة منها متى رأت أن ذلك مجد في حل النزاع المطروح أمامها

مادة 13

- للهيئة إذا تبين لها أن هناك نقصًا أو قصورًا في التحقيقات أو تناقضًا فيها، أن تعيد التقرير إلى اللجنة لمزيد من الدراسة والتقصي وجمع الأدلة.

الفصل الثالث

فحص المؤسسات

مادة 14

- يتم فحص المؤسسات الأمنية والقضائية والعسكرية والمالية، وكذلك أجهزة الدولة والكيانات التى يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء.

وتشمل عملية الفحص:

- القضاة وأعضاء النيابة الحاليين والسابقين.
- الموظفين الإشرافيين
- العقود المبرمة
- أداء المؤسسة ونظامها
- ويهدف الفحص إلى إصلاح المؤسسات واستبعاد العناصر التي يتبين فسادها أو عدم صلاحيتها بما يكفل إعادة الثقة فيها وضمان عدم تكرار الفساد أو الانتهاكات وتعطيل البنى التي أتاحت حدوث ذلك.

مادة 15

- تتولى الفحص المنصوص عليه في المادة السابقة هيئة مستقلة تسمى " هيئة فحص المؤسسات" يكون مقرها بمدينة بنغازي وتتبع المؤتمر الوطني العام وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة.

مادة 16

- يكون لهيئة فحص المؤسسات مجلس إدارة يتكون من رئيس وأربعة أعضاء من المشهود لهم بالكفاءة والحيدة يصدر بتعيينهم قرار من المؤتمر الوطني العام.
- يعتبر مجلس الإدارة هو السلطة العليا للهيئة ويتولى إدارة شئونها وتمثيلها في علاقاتها بالغير وأمام القضاء

مادة 17

- يختص مجلس إدارة هيئة فحص المؤسسات بما يلي:
- وضع اللائحة الداخلية للهيئة ونظامها الداخلي وآليات عملها
- اختيار وتكليف الأشخاص الذين يتعين الاستعانة بهم في آداء مهامها.
- مراجعة نتائج الفحص واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.
- ويكون للهيئة جهاز إداري يتولى المسائل الإدارية والمالية والفنية. ولها أن تستعين بمن ترى الحاجة للاستعانة به من الأجهزة الرقابية وبيوت الخبرة الوطنية والأجنبية والخبراء والمستشارين وموظفي الجهاز الاداري للدولة.

مادة 18

- تقوم الهيئة بإحالة من يتوفر ضده أدلة كافية الى التأديب أو الى النيابة العامة أو كليهما وترفع توصياتها بشأن المؤسسات الى مجلس الوزراء أو المؤتمر الوطني العام، حسب الأحوال، لاتخاذ الاجراءات اللازمة.

مادة 19

- يكون للمجلس وللموظفين الذين يصدر بهم قرار منه حق الاطلاع على كافة المستندات والأدلة تحت أي يد كانت والاستماع الى أقوال من يرون حاجة للاستماع اليه.

الفصل الرابع

التعويضات

مادة 20

- لكل من تضرر من العمليات الحربية أو بسبب انتهاكات حقوق الإنسان الحصول على تعويض مناسب ويكون التعويض بصورة أو أكثر من الصور الآتية: -
- دفع تعويض مادي.
- تعويض معنوي ويشمل الاعتذار للمتضرر أو الإقرار له بما ارتكب في حقه من تجاوزات أو انتهاكات.

- تخليد الذكرى على النحو الذي يحدده مجلس الوزراء.

- بأي صورة من الصور التي يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح هيئة تقصى الحقائق والمصالحة.

- ويتحدد التعويض المادي بحكم قضائي أو بالاتفاق ولا يكون الاتفاق نافذا إلا بعد التصديق عليه من المحكمة المختصة.

مادة 21

- ينشأ صندوق يسمى (صندوق تعويض الضحايا) تكون له الشخصية القانونية والذمة المالية المستقلة يتولى دفع التعويضات المستحقة بموجب هذا القانون.

- وتحدد بقرار من المؤتمر الوطني العام موارد الصندوق وكيفية تمويله ويصدر بتنظيم الصندوق لائحة من مجلس الوزراء على أن تتضمن مقدار وطريقة دفع التعويض ومواعيده وكيفيته والأشخاص المستفيدين منه ويحل الصندوق محل صاحب الحق في مطالبة الملزم بالتعويض.

- مع مراعاة المادة (88) من القانون المدني، للصندوق اتخاذ اجراءات الحجز الإداري على أموال المدين وفقا لأحكام القانون رقم 1970/152 بشأن الحجز الإداري.

مادة 22

- ترد الأموال المنقولة والعقارية التى اكتسبها معمر القذافي وأولاده وزوجته أيا كان حائزها أو المالك الظاهر لها كما تسترد الأموال التى اكتسبها أقرباؤه وأعوانه الذين يصدر بتحديدهم قرار من مجلس الوزراء متى كانت هذه الأموال ناشئة من استغلال الوظيفة أو النقود أو بأي طريق آخر غير شرعي، ويسري حكم هذه المادة على الأموال الموجودة في داخل ليبيا أو في الخارج.

- ويكون استرداد الأموال المشار إليها والموجودة بالخارج وفقا للإجراءات المقررة في الاتفاقيات المبرمة بين ليبيا والدولة التى يوجد فيها المال أو وفقا للقواعد والإجراءات المعمول بها في تلك الدولة.

مادة 23

- تشكل لجنة أو أكثر برئاسة أحد أعضاء إدارة القضايا وعضوية مندوب عن كل من وزارة المالية وديوان المحاسبة يتولى اتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترداد الأموال المشار إليها في المادة السابقة ويحدد نظام عمل اللجنة بلائحة تصدر عن مجلس الوزراء.

الفصل الخامس

التحقيق والمحاكمة

مادة 24

- تطبق على الجنايات التي ارتكبت لدوافع سياسية أو عسكرية او بمناسبتها أحكام المادتين (39، 40) من قانون العقوبات العسكري وذلك أيا كان مرتكبها وأيا كان زمان أو مكان ارتكابها وتسري على التحقيق وإجراءات المحاكمة بشأن هذه الجرائم احكام قانون الإجراءات الجنائية كما تسري هذه الأحكام على الجرائم الواردة في الباب الثاني من القسم الثاني من قانون العقوبات العسكري بما في ذلك قواعد الاختصاص.

مادة 25

- على النيابة العامة في الجنايات المشار إليها في المادة السابقة أن تطلب من رئيس المحكمة الابتدائية المختصة ندب قاض أو أكثر للتحقيق.
- وللنيابة أن تطلب قاض او مستشار للتحقيق في جرائم الكسب غير المشروع وفقًا لنص المادة 51 من قانون الإجراءات الجنائية.

مادة 26

- لقاضي التحقيق وللمحكمة التي تنظر الدعوى أن تأمر بعدم التصرف في اموال المتهم واموال زوجه وأولاده القصر في جرائم الكسب غير المشروع المتعلقة بالمال العام.
- وللنيابة العامة في حال توليها التحقيق أن تستصدر امرا من القاضي الجزئي بالمنع من التصرف في الأموال المذكورة في الفقرة السابقة.

مادة 27

- مع عدم الإخلال بقانون غسل الأموال، لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة بناء على طلب قاضي التحقيق او النيابة العامة، حسب الأحوال، أن يأمر الغير بعدم التصرف فيما يكون في حيازته من أموال المذكورين في المادة السابقة.
- وإذا كان المال عقارا فيجب إيداع صورة من أمر المنع من التصرف في ملف العقار لدى مصلحة التسجيل العقاري واملاك الدولة

مادة 28

- يجوز الطعن في أوامر المنع من التصرف خلال خمسة أيام من تاريخ إعلانها وذلك أمام الدائرة الاستئنافية بالمحكمة الابتدائية المختصة.

مادة 29

- إذا تم رد الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة تنقضي الدعوى الجنائية بشأنها. وإذا ثبت في أي وقت وجود أموال لدى الجاني لم يقم بردها فعلى النيابة العامة تحريك الدعوى الجنائية.

مادة 30

- لا يجوز للمتهمين الذين ردوا ما استولوا عليه من أموال بطريقة غير شرعية وانقضت بسبب ذلك الدعوى الجنائية في حقهم الترشح لعضوية اي هيئة تشريعية او تولي اي وظيفة قضائية أو وظيفة قيادية في السلطة التنفيذية وذلك لمدة ثمان سنوات اعتبارا من تاريخ انقضاء الدعوى وذلك بموجب أمر جنائي يصدر عن النيابة العامة المختصة.

مادة 31

- تعتبر اتفاقية مكافحة الفساد فيما يتعلق بالإجراءات التحفظية جزءا لا يتجزأ من هذا القانون بالنسبة للجرائم التي تسري عليها أحكام هذا الفصل.

الفصل السادس

أحكام ختامية

مادة 32

- يتولى مجلس الوزراء إدارة الأموال التي كانت تحت مكتب الاتصال باللجان الثورية ومؤسسة القذافي للجمعيات الخيرية والتنمية وجمعية اعتصموا وغيرها من الكيانات التي يصدر بتحديدها قرار من المؤتمر الوطني العام.

مادة 33

- لا يتوقف التحقيق او رفع الدعوى بشأن الجرائم المشار إليها في هذا القانون على أذن أو طلب.

مادة 34

- تلغى قرارات وإجراءات إسقاط أو سحب الجنسية التي تمت اعتبارا من 1-09-1969 وما ترتب عليها من أثار ويستثنى من ذلك من يثبت أنه:-

- دخل في الخدمة العسكرية لدولة أجنبية من غير أذن حكومته
- اتصف في اي وقت بالصهيونية ويعتبر كذلك كل من زار اسرائيل بعد اعلان استقلال ليبيا او عمل في اي وقت على تقويتها ماديًا او معنويًا

- ويترتب على إسقاط الجنسية أن تزول عن صاحبها وحده الا إذا نص على خلاف ذلك. كما تلغى قرارات منح الجنسية الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة اعتبار من 2011/02/15، وتلغى قرارات منح الجنسية التي صدرت لغرض تجنيد المرتزقة أو لأغراض عسكرية وكذلك قرارات منح الجنسية التي صدرت لأي اغراض سياسية للأشخاص الذين يصدر بتحديدهم قرار من مجلس الوزراء، وكذلك قرارات منح الجنسية التي صدرت بالمخالفة لأحكام قوانين الجنسية النافذة عند صدورها.

مادة 35

- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ألف دينار كل من يمتنع عن تمكين الجهات المختصة بتنفيذ هذا القانون من الاطلاع على أي أدلة أو مستندات في حوزته أو يرفض المثول أمام هيئة التقصي والمصالحة أو هيئة فحص المؤسسات ولجانهما.

مادة 36

- يكون للجهات المنصوص عليها في هذا القانون سلطة أمر الأشخاص وتفتيش الأماكن وضبط المستندات والأدلة وتحريزها. ويكون للأشخاص الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس مجلس إدارة هيئة تقصي الحقائق والمصالحة ورئيس مجلس إدارة هيئة فحص المؤسسات سلطة الضبطية القضائية في هذا الشأن.

مادة 37

- يحظر على العاملين بالهيئات المذكورة في هذا القانون إفشاء أي إسرار أو معلومات أو بيانات أو تسريب أي وثائق وصلت إليهم بمناسبة أدائهم لمهامهم.

مادة 38

- يلغى القانون رقم4 لسنة 2011 بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.

مادة39

- يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

وما أحوجنا في مصر لسرعة إصدار وتفعيل مثل هذا القانون "الليبي" وتطبيقه على كل من ارتكب جريمة إرهاب أو عنف أو فساد أو أضر بالوطن والمواطنين بأي صورة من الصور، وبخاصة جرائم الإفساد السياسي والتضليل باسم الدين التي ارتكبها ـ وما يزال ـ الرئيس المعزول محمد مرسي وجماعته والتكفيرين من المتأسلمين في سيناء والمستقويين بأمريكا والغرب عموما والممولين من قطر وتركيا وغيرهم!

أسباب رفضنا لبرنامج الحكومة المسمى "برنامج حماية المسار الديمقراطي"

3- لا مصالحة أو مشاركة مع الإخوان...قبل القصاص والمحاكمة!

طفت على الساحة السياسية مؤخرًا مجموعة من التسريبات الصحفية تتحدث عن مفاوضات تجري سرًا بين الحكومة وبين القيادي الإخواني د. محمد على بشر للاتفاق على مشروع "مصالحة" بين الطرفين. ولم تحدد تلك التسريبات الطرف الحكومي المشارك في المفاوضات التي ذكرت أنها تتضمن " وقف الملاحقات الأمنية وحملة إلقاء القبض على قيادات الإخوان وعدم حل الجماعة، مقابل وقف التنظيم أعمال العنف والمظاهرات، وأن قيادات "الجماعة" الحالية والموجودة خارج السجون " لا تمانع في إجراء انتخابات رئاسية، بشرط أن تكون عاجلة".

كذلك ذكرت مصادر صحفية " أن وسطاء يجرون اتصالات حاليًا، لعقد لقاء يجمع بين الدكتور زياد بهاء الدين، نائب رئيس الوزراء، ومحمد على بشر، عضو مجلس شورى الإخوان، أو محمد سليم العوا، في إطار المفاوضات التي بدأت بين تنظيم الإخوان والدولة قبل أيام، حيث تم الكشف عن أن الإخوان قبلوا بنود خارطة الطريق، من حيث إجراء تعديلات دستورية وانتخابات، وتشكيل حكومة ائتلافية جديدة، لكنهم طالبوا بتسجيل صوتي للرئيس المعزول محمد مرسى، يعلن فيه تفويض كامل صلاحياته لرئيس وزراء متفق عليه من الجميع، ليجري بعدها تنفيذ خارطة الطريق، وأن التنظيم لا يمانع في أن يكون التفويض للدكتور حازم الببلاوي، رئيس الوزراء الحالي"!

وكانت الحكومة قد أعلنت منذ أيام عن موافقة مجلس الوزراء على مبادرة "لحماية المسار الديمقراطي" كان أخطر ما فيها أنها تفتح الأبواب للمصالحة مع جماعات العنف والإرهاب رغم ما صدر من تلك الجماعات الإرهابية من جرائم غير مسبوقة في حق الوطن والمواطنين والجيش والشرطة، بينما لم تذكر في المبادرة الحكومية كلمة " القصاص" ولا مرة واحدة!

وتبدو المبادرة الحكومية متناغمة إلى حد كبير من محاور مبادرة حزب "النور" التي طرحها في أواخر حكم الرئيس المعزول، الأمر الذي حدا بالحزب المذكور إلى المسارعة بالترحيب بالطرح الحكومي، وكذلك أبدى حزب " مصر القوية" ترحيبه بها. وبرغم

الاستقبال الفاتر من القوى السياسية لمبادرة الحكومة، إلا انها تبدو مصممة على المضي قدمًا في تمريرها في ضوء التسريبات الصحفية التي تبين الاتصالات التي جرت مؤخرًا واتفق خلالها الدكتور زياد بهاء الدين، ومسئولين في الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي على أن يتولى الحزب - الذي ينتمي إليه صاحب المبادرة الحكومية - عقد جلسات بين الأحزاب لدعم مبادرته، والتوصل لصيغة توافقية بين القوى الحزبية بشأن تعديلات الدستور، وعلى رأسها مواد "الشريعة الإسلامية".

ورغم تلك المبادرة، تستمر جماعة الإرهاب في العنف وإراقة الدماء والتهديد بحشود، ويستمر انتهاك القانون في بؤرة إرهابية في معظم المحافظات، وتستمر هجمات الإرهاب في سيناء، ويواصل التنظيم الدولي للإخوان اجتماعاته في تركيا للتخطيط والتآمر على الثورة المصرية واستعداء الغرب وفي المقدمة أمريكا على مصر والمصريين، وتعقد اجتماعات مخابراتية في المانيا لإعداد خطط " شل الحياة في مصر"! ثم يخرج الإخواني الهارب - الصادر بحقه أمر ضبط وإحضار من النيابة العامة - محمد البلتاجي على قناة الكذب ليواصل مسلسل الأكاذيب والافتراءات الباطلة في ترديد مقولة الانقلاب العسكري على صناديق الاقتراع، مضيفًا التهديد بأنهم يحاولون حشد الشعب الذي بدا يستيقظ من المؤامرة، داعيًا إلى الوقوف مع الجماعة الإرهابية في مواجهتها للثورة الشعبية! مطالبا أعضاء الجماعة المقبوض عليهم بانتهاج ما فعله المرشد العام "المحبوس" وحسن البرنس "المحبوس" من رفض التعامل مع تحقيقات النيابة!

إننا نرفض مبادرة الحكومة للمصالحة

- لأن تلك المبادرة تهدف إلى إعادة المشهد السياسي إلى ما كان عليه قبل 30 يونيو وكأن ثورة شعبية هادرة لم تقم. فالمبادرة تتغافل عن حقائق الواقع المصري الجديد بعد عزل محمد مرسي وإنهاء حقبة الحكم الإخواني البغيضة وما تلاها من إشعال نار الفتنة والإرهاب والمستمرة حتى اليوم.

- أن الحكومة بتقديمها مبادرة تسمح لجماعة الإخوان المسلمين الإرهابية وحلفائها من التيارات التكفيرية بالمشاركة في الحياة السياسية وكأن شيئًا لم يكن من أعمال العنف والإرهاب، إنما تتجاهل مسئوليتها الأساسية عن التأسيس لبناء الوطن والتحول الديمقراطي

وتهيئة البيئة السياسية والاقتصادية والمجتمعية بعد القضاء على الإرهاب ومصادره وتنظيماته.

- إن المبادرة الحكومية تناقض "خارطة المستقبل" التي حدد الشعب عناصرها وطالب بها في وقفته التاريخية يوم 30 يونيو والتي أعلنها الفريق أول عبد الفتاح السيسي يوم الثالث من يوليو، إذ نصت تلك الخارطة" على تشكيل "لجنة عليا للمصالحة الوطنية" تختص بدراسة واقتراح قواعد ووسائل وآليات تحقيق المصالحة الوطنية في إطار القانون والدستور، ولكن الحكومة سارعت منفردة بإعلان مبادرتها التي أقرها مجلس الوزراء يوم 21 أغسطس وذلك على الرغم من تشكيل اللجنة المشار إليها واجتماعها يوم 24 يوليو بحضور رئيس الجمهورية المؤقت ورئيس الوزراء ووزير العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وتأكيدها على ثلاثة مبادئ تحكم مفهوم "المصالحة"، وقد خالفت "المبادرة" الحكومية ما أكده أعضاء " لجنة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية" من ضرورة التقيد بثلاثة أمور تبدأ بكشف "الحقيقة" ثم "المحاسبة أو القصاص" وتأتي في النهاية "المصالحة"!

- إن المبادرة الحكومية قد استبقت نتائج عمل "اللجنة العليا للمصالحة الوطنية" حيث لم تجتمع اللجنة سوى اجتماع وحيد ولم تصل إلى صياغات لتوصيات لجانها الفرعية الثلاثة التي تم تشكيلها لتختص كل لجنة بأحد الموضوعات الثلاث التي أكدت عليها في تحديدها لمفهوم "المصالحة الوطنية".

- أن الحكومة قد تجاوزت اختصاص "وزارة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية" والتي لم تعلن برنامج عملها ومشروع قانون "العدالة الانتقالية" الذي يطالب به الشعب للقصاص من عناصر الإرهاب والعنف التي عاثت في البلاد الفساد طوال الفترة منذ 25 يناير 2011 وحتى اليوم، وبخاصة بعد عزل محمد مرسي.

- أن الحكومة قد توسعت - دون توافق القوى الشعبية صاحبة الثورة - لتضم جماعة الإرهاب وحلفاءها ضمن القوى التي ورد بخارطة المستقبل أنها ستشارك في بناء مصر "دون استبعاد أو إقصاء لأحد" وأن الهدف " بناء مجتمع مصري قوي ومتماسك لا يقصي أحد من أبناءه وتياراته". والحقيقة أن "الجماعة" هي التي أقصت نفسها بامتناعها

عن المشاركة في اجتماع 3 يوليو، كذلك لا يمكن قبول ما اتجهت إليه المبادرة من تسطيح ممارسات الجماعة من الإرهاب الشامل وتخفيفها بمجرد وصفها ب "العنف"!

- أن المبادرة الحكومية لم تلتزم بالإعلان الدستوري الصادر في 8 يوليو حيث تضمن نصوصًا واضحة خالفتها جميعا المبادرة:

- فقد نصت المادة 2 أن " السيادة للشعب يمارسها ويحميها، ويصون وحدته الوطنية، وهو مصدر جميع السلطات" وقد خرجت الحكومة عن هذا النص فلم ترجع إلى الشعب قبل طرح مبادرتها التي تسمح للجماعة الإرهابية بالاستمرار في رغم الرفض الشعبي الجارف.

- نصت المادة 5 " لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون"، وفي المادة 6 " الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس"، ونصت المادة 7 " حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره.........في حدود القانون. وتكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشرائع الدينية لأصحاب الشرائع السماوية". وقد خالفت مبادرة الحكومة بسماحها للجماعة الإرهابية بتعطيل كل هذه النصوص الدستورية بالاعتداء على الحرية الشخصية وقتل وترويع المواطنين وحرق الكنائس ومنع المسيحين المصريين من ممارسة شرائعهم الدينية بحرية واطمئنان!

- نصت المادة 10 أن " للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية غير حاملين سلاحًا، وذلك بناءً على إخطار ينظمه القانون..." " ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديًا لنظام المجتمع أو سريًا أو ذا طابع عسكري". وقد ناقضت المبادرة الحكومية هذه المادة من الإعلان الدستوري بكاملها!

- نصت المادة 12" كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي تكفلها المبادئ الدستورية والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم......"، وليس من شك أن مبادرة الحكومة تتيح للقتلة والإرهابيين خروجًا آمنًا من الخضوع لنص هذه المادة بالتجاوز عن جرائمهم ضد حقوق وحريات المصريين!

- تغافلت المبادرة الحكومية عن المطلب الجماهيري بحل جماعة الإخوان وإعلانها "منظمة إرهابية" وهو المطلب الذي يؤكده الواقع القانوني للجماعة الإرهابية بحكم المحكمة الإدارية العليا في مارس 2013 بتأييد الحكم الصادر عن محكمة القضاء الإداري (درجة أولى) بتأييد قرار مجلس قيادة "ثورة 23 يوليو" بحل الجماعة، وعدم قبول الطعون على الحكم استنادا إلى أنها أقيمت من غير ذي صفة، واعتبار أن جماعة "الإخوان" كيان غير قانوني.

- لكل هذه السلبيات التي شابت مبادرة الحكومة بالدعوة إلى "المصالحة" وفتح الأبواب مرة أخرى للجماعة الإرهابية، نعلن رفضنا القاطع لها باعتبارها باطلة وغير دستورية ومناقضة للتفويض الذي منحه الشعب لقواته المسلحة بناء على طلب القائد العام الفريق أول عبد الفتاح السيسي يوم 26 يوليو للقضاء على العنف والإرهاب ومصدرهما "جماعة الإخوان المسلمين".

- ومن ثم يجب على الحكومة سحب تلك المبادرة والاعتذار عنها للشعب والإسراع بإصدار قانون العدالة الانتقالية وتفعيل قانون الطوارئ فيما يتعلق بتنظيم حق التظاهر السلمي، واعتبار "جماعة الإخوان المسلمين" تنظيم إرهابي ومصادرة مقارها وأموالها لصالح الشعب وإصلاح ما دمره الإرهاب، وتفعيل نص المادة 10 من الإعلان الدستوري الصادر في 8 يوليو بشأن "حظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديًا لنظام المجتمع أو سريًا أو ذا طابع عسكري".

4- كلمة عن الإسراع بالتحول الديمقراطي

رغبة في التأسيس لاستعادة الديمقراطية بعد انتهاكها بمعرفة المعزول وجماعته، وأخذًا في الاعتبار الهجمة الشرسة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بادعاء أن ما حدث في مصر هو انقلاب عسكري، لا بد من الالتزام بتنفيذ خارطة المستقبل وضمان الإعلام الكافي محليًا ودوليًا حتى نؤكد أننا سائرون على نهج ديمقراطي غايته إنجاز دستور يؤسس لدولة ديمقراطية حديثة يتوافق عليه المصريون، وأن سبلينا يمضي إلى تطوير قوانين عادلة لضمان انتخابات تشريعية في موعدها وفق خارطة المستقبل، والوصول إلى انتخابات رئاسية تستكمل الإطار الديمقراطي للحكم في مصر.

والمطلوب سرعة إعلان برنامج واضح للتحول الديمقراطي يتضمن رؤية واضحة لتحديد الكيفية التي ستواجه بها الحكومة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعاني مصر منها وتمثل معوقات رئيسة للتقدم في على مسارات التحول الديمقراطي.

ويقع ضمن اهتمامات برنامج التحول الديمقراطي أن تحدد الحكومة موقفها من أسلوب التعامل مع الأحزاب والقوى السياسية المدنية وجبهة الانقاذ الوطني، والموقف من القوى الثورية وجماعات الشباب ومدى استعداد الدولة لاستيعاب حركة الشباب وإتاحة الفرص لهم للمشاركة الإيجابية في تقرير أمور الوطن. كذلك تحديد طرق التعامل مع القوى الفلاحية والعمالية ومدى استعداد الدولة لاستيعاب حركتهم وإتاحة الفرص لهم للمشاركة الإيجابية في تقرير أمور الوطن والاستفادة بطاقاتهم في تطوير الزراعة وحل مشكلات قطاعات الصناعة الوطنية.

وثمة بعد مهم هو تحديد دور القضاء في قضية التحول الديمقراطي سواء في العملية القضائية ذاتها أو في مساندة العمليات المتعلقة في إدارة الانتخابات من خلال الإشراف على كافة إجراءات الانتخابات ومدى ضمان نزاهتها أو استقلاليتها من التدخلات الإدارية. ومن جهة أخرى، مطلوب تحديد دور القضاء في إنجاز القضايا المتعلقة بالعدالة الانتقالية ومدى اللجوء إلى أشكال المحاكمات الثورية وإجراءات التحقق من الجرائم المنسوبة إلى المتهمين وشروط ووسائل تعويض المتضررين من تلك الجرائم.

ويأتي في سياق برنامج للتحول الديمقراطي أهمية تأمين حرية الإعلام بكافة صوره وتأكيد دور الإعلام في العملية الديمقراطية وحق المواطن المصري في معرفة الحقائق بلا تقييد أو حجر على وسائل الإعلام في تقديم الآراء المختلفة والإفصاح عن المواقف والسياسات المتباينة لمختلف القوى السياسية طالما لم تتعارض مع القيم الأخلاقية والثوابت الوطنية ولا مع الدستور أو القانون.

كذلك من الضروري أن يتضمن برنامج التحول الديمقراطي آليات الربط بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية لكي يتم حشد جهود وطاقات المواطنين في سبيل الإنتاج ورفع مستويات معيشتهم المادية من ناحية، وأيضًا التمتع بحقوقهم المدنية والسياسية إلى جانب الحقوق الاقتصادية.

5- يوميات الثورة

أولا

يوميات ثورة 25 يناير 2011

ثورة 25 يناير هي ثورة ضد الفقر والجوع والبطالة وغلاء الأسعار والعديد من الأسباب الأخرى. كان أهم مطالب الثورة رحيل النظام الحاكم للبلد بما فيه الرئيس ووزرائه وحاشيته. وهذا المقال عبارة عن تسلسل أحداث الثورة وكل ما هو جديد بها، وينقسم هذا التسلسل إلى قسمين: ما قبل رحيل مبارك وما بعده.

ما قبل رحيل مبارك

ساهم نجاح الثورة التونسية في انتقال الحماس الثوري إلى مصر. بدأت بوادر الثورة منذ اليوم الأول من عام 2011، حيث بدأ التنظيم لاحتجاجات ومظاهرات ضد الحكومة بسبب العديد من المشكلات في المجتمع وأهمها كرامة المواطن المصري المعدومة في بلده، حيث التعذيب في الأقسام ومقار أمن الدولة، وإهانة أي متهم وتعذيبه حتى الموت مثلما حدث مع خالد سعيد وسيد بلال. ومن الأسباب الأخرى للثورة الفقر والبطالة. ثار الشعب حتى رحيل الحاكم وحكومته وتكون هذه هي فترة ما قبل رحيل مبارك وتسليم قيادة البلاد إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهي الفترة الانتقالية حتى تسليم البلاد إلى رئيس جديد بعد الانتخابات الرئاسية.

أحداث شهر يناير

هذا الشهر مليء بالأحداث مثل تفجير كنيسة القديسين ومقتل سيد بلال ومقتل خالد سعيد علي يد قوات الشرطة. شهد هذا الشهر بداية الاحتقان في صفوف الشباب، وبدء التنظيم للثورة والمظاهرات. وكان بدايتها في 25 يناير لأنه كان يوافق عيد الشرطة.

اليوم الأول للثورة "يوم الغضب" الثلاثاء 25 يناير 2011

- أدت حالة الاحتقان التي عاشها المجتمع المصري في الآونة الأخيرة إلى الدعوة إلى تظاهرة قوية يوم 25 يناير المتزامن مع عيد الشرطة احتجاجًا على تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومنها تجاوزات وزارة الداخلية. أطلقت الدعوة عبر موقعي التواصل الاجتماعي فيس بوك وتويتر، حيث قام بالدعوة لهذه التظاهرات العديد من القوى السياسية كلنا خالد سعيد وحركة شباب 6 ابريل وحركة شباب من أجل العدالة والحرية، والحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) والجمعية الوطنية للتغيير الحركة الشعبية الديمقراطية للتغيير- حشد، وقد لبى الدعوة عدد غفير من جموع ومختلف طبقات المجتمع المدني بمصر.

- أعلنت جماعة الإخوان مشاركتهم في مظاهرات 25 يناير، وحددت الجماعة ثلاث ضوابط لشبابها المشاركين في المظاهرات، وأكدت احترامها للشرطة كهيئة وطنية، وحذرت من التخريب أو أعمال الشغب، ونفت الجماعة دعوتها للحشد في موقع معين، لكنها أكدت على عدم منع الشباب من المشاركة.

- عمت التظاهرات كامل النطاق الجغرافي في مصر، فاندلعت بالقاهرة (ميدان التحرير) والإسكندرية والسويس والمحلة الكبرى (مكمن حركة 6 أبريل)، والإسماعيلية وغيرها من محافظات مصر، وأضحت في مساء اليوم تظاهرات شعبية عارمة مع تجاهل واضح للأمر من الإعلام الرسمي المصري. وقد كانت المظاهرة ضد الفقر، والجهل، والبطالة والغلاء ويطالبون برحيل الحكومة.

- سقوط أول شهيد للثورة المصرية بمدينة السويس أمام قسم حي الأربعين.

- وبهذا كانت تظاهرات يوم الثلاثاء 25 يناير 2011 هي الشرارة الأولى التي أشعلت لهيب الثورة المصرية رافعة شعار: الشعب يريد إسقاط النظام. وأصدرت وزارة الداخلية وقتها بقيادة اللواء حبيب العادلي الأوامر بفض التظاهرات والاعتصامات في كافة أنحاء الجمهورية.

اليوم الثاني للثورة -الأربعاء 26 يناير 2011

- في مشاهد لم يسبق لها مثيل، اشتبكت الشرطة مع آلاف المصريين الذين رفضوا مغادرة ميدان التحرير إمعانا في الاحتجاج على حكم مبارك، حيث استخدمت العصي وقنابل الغاز والقنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه لتفريق المتظاهرين، وقالت وزارة الداخلية أن قوات الأمن ألقت القبض على زهاء 500 متظاهر على مدى اليومين.

- استعانت أجهزة الأمن في عملية التفريق والإجلاء بنحو ٢٠٠ سيارة مصفحة، وما يقرب من ٥٠ أتوبيس نقل عام، وأكثر من ٣ آلاف من قوات مكافحة الشغب، و١٠ آلاف جندي أمن مركزي، واستمرت عمليات فض الاعتصام حتى الساعات الأولى من صباح الأربعاء.

- استمرار المظاهرات في القاهرة وزادت الاحتجاجات بمدينة السويس حدة بعد أن انضم للثوار الشيخ حافظ سلامة القائد التاريخي لقوات المقاومة الشعبية في حرب أكتوبر 1973.

- كما شنت أجهزة الأمن حملة اعتقالات واسعة في صفوف المتظاهرين في الإسكندرية، الأمر الذي أدى إلى حدوث اشتباكات واحتكاكات تطورت إلى ما يشبه حرب الشوارع بين الطرفين.

- وقد حجبت أجهزة الأمن بعض المواقع الإلكترونية بشكل نهائي أثناء المظاهرات، وإصابة موقع "توتير" الاجتماعي بالشلل التام وفشل جميع المستخدمين في الوصول إليه من خلال الهواتف المحمولة، أو أجهزة الحاسب الآلي، فيما دخل موقع فيس بوك حيز الحجب أيضًا.

- الدكتور أحمد نظيف أكد على أهمية تشديد الحراسة على الممتلكات العامة والخاصة والتأكيد على تحقيق الأمن والاستقرار بما يحمى المواطنين من بعض التجاوزات التي تقوم بها عناصر تستغل خروج الشباب للشارع للتعبير عن آرائهم.

- توالت ردود الأفعال الخارجية على "الاحتجاجات السلمية" التي بدأت في مصر منذ 25 يناير 2011، وفيما طالب الاتحاد الأوروبي الرئيس مبارك بالاستماع إلى المطالب "الشعبية" بالتغيير، وكرر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية مطالبة بلاده

لـ "جميع الأطراف في مصر" بضبط النفس، وأعربت وزيرة الخارجية الفرنسية عن أسفها إزاء وقوع قتلى في الاحتجاجات، مطالبة بمزيد من الديمقراطية.

- بينما أكد وزير الخارجية الألماني قلق الحكومة الشديد للوضع في مصر، داعيًا جميع الأطراف إلى ضبط النفس ونبذ العنف. وفى إسرائيل، رفض المتحدث باسم الخارجية التعليق، مكتفيًا بالقول: "إننا نتابع الأحداث بدقة شديدة".

- تكبدت البورصة المصرية خسائر حادة بعد مظاهرات يوم الغضب، وسجل المؤشر الرئيسي أدنى مستوياته، وانخفض الجنيه لأدنى مستوياته منذ يناير ٢٠٠٥، مقابل الدولار الأمريكي الذي سجل ٥.٨٣ جنيه. وفقدت الأسهم ٢٣ مليار جنيه من قيمتها السوقية، لتسجل ٤٤٧ مليار جنيه.

- أسفرت حصيلة المواجهات التي اندلعت خلال يومي 25 و26 يناير بين قوات الأمن والمتظاهرين بالقاهرة وعدد من المحافظات، عن وفاة 4 بينهم جندي وإصابة 162 شرطيا، و118 مواطنا، بينما تم إلقاء القبض على أكثر من مائة شخص حاولوا تنظيم مظاهرات احتجاجية من جديد بالقاهرة والمحافظات، في تحد للقرار الذي أصدرته الداخلية بحظر أي مظاهرات أو تحركات إثارية أو تجمعات احتجاجية أو مسيرات حسبما أوضح مصدر أمني.

اليوم الثالث للثورة -الخميس 27 يناير 2011

- استمرار الاحتجاجات على نطاق واسع وغير متوقع في القاهرة والمدن المصرية.

- وصول داعية التغيير المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة محمد البرادعي إلى القاهرة قادما من النمسا، وقال إنه سينضم إلى الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي تجري حاليا في محافظات عدة في مصر، وذلك بعد أن أكد سابقا أن الوقت قد حان لتقاعد الرئيس حسني مبارك.

- هاجم المتظاهرون قسم شرطة الأربعين، وأشعلوا النار فيه وفى سيارات الأمن التي ردت بالقنابل المسيلة للدموع، واستمرت أعمال العنف والشغب في المحافظة.

- اعتقال قوات الأمن للناشط وائل غنيم.

- تم اقرار الخطة 100 من قبل وزارة الداخلية تمهيدا لتنفيذها يوم 28 يناير.

- واصلت البورصة المصرية نزيف الخسائر، متأثرة باستمرار مظاهرات الغضب، فقد خسرت 41 مليار جنيه وخسر مؤشرها الرئيسي ١٠.٥٪، فيما واصل الجنيه هبوطه أمام الدولار ووصل إلى أدنى مستوى له منذ ٦ سنوات، في ظل خروج المستثمرين الأجانب من البورصة.

اليوم الرابع للثورة "جُمعة الغضب" - الجمعة 28 يناير 2011

- في صباح "جمعة الغضب"، قام نظام مبارك بقطع وسائل الاتصالات اللاسلكية، الهاتف المحمول والإنترنت لمنع تنظيم المظاهرات وتواصل الجماهير الغاضبة ،ورغم ذلك خرجت مئات الآلاف من مختلف المساجد عقب صلاة الجمعة متجهين صوب ميدان التحرير فضلًا عن عديد من المدن المصرية منها الإسكندرية والسويس والمنصورة والإسماعيلية ودمياط والفيوم والمنيا ودمنهور ومحافظة الشرقية وبور سعيد ومحافظة شمال سيناء.

- مقتل ما لا يقل عن 800 شخصا وإصابة أكثر من ألف بعد قيام الشرطة المصرية بالاعتداء على المتظاهرين في شتى أنحاء الجمهورية، وكان النصيب الأكبر من الشهداء في هذا اليوم بالإسكندرية حيث استشهد 87 شهيدا، ثم السويس 13 شهيدا.

- فشل قوات الشرطة مع مرور الوقت في التعامل مع المتظاهرين حيث انسحبت الشرطة من جسر قصر النيل بالقاهرة وسيطر المتظاهرون على مدينتي السويس والإسكندرية وأحرقوا مقار الحزب الوطني وتم الاعتداء على بعض أقسام الشرطة.

- قرر الرئيس حسني مبارك، بصفته الحاكم العسكري، حظر التجول في جميع أنحاء الجمهورية ابتداء من الساعة السادسة مساء حتى السابعة صباحًا، كما نزلت وحدات الجيش المصري لأول مرة بمدرعاتها إلى الشوارع.

- فرضت السلطات المصرية الإقامة الجبرية على الدكتور محمد البرادعي، الرئيس السابق لوكالة الطاقة الذرية.

- حطم المتظاهرون عددًا من مقار الحزب الوطني في القاهرة والمحافظات، ونعرض بعضها الآخر لمحاولات اقتحام متكررة، ففي القاهرة أشعل المتظاهرون النار في المقر الرئيسي للحزب بكورنيش النيل، وفى دمياط اقتحم الأهالي مقر الحزب وأشعلوا النيران في محتوياته.
- نهب البازارات المحيطة بالمتحف المصري، حيث قام المتظاهرون بعبور البوابة الرئيسية الخاصة بالمتحف المصري بميدان التحرير. وتسللوا وقاموا بكسر البوابات الزجاجية الخاصة بالبازارات حول المتحف وقاموا بسرقة محتويات البازار، كما قاموا بالسيطرة على السيارات الخاصة بالدفاع المدني وسرقة محتوياتها وإشعال النيران (.
- شهد شارع الأزهر مسيرات حاشد، ومظاهرات ضخمة عقب صلاة الجمعة، استخدمت فيها قوات الشرطة قنابل مسيلة للدموع وطلقات صوتية لتخويف المواطنين الذين انطلقوا في مسيراتهم من الجامع الأزهر والجوامع المحيطة به. وردد المتظاهرون هتافات تطالب بـ "إسقاط النظام"، والثأر ممن تسببوا في سقوط شهداء في مدينة السويس في الاحتجاجات الأخيرة التي يشهدها عدد من المحافظات المصرية.
- دفعت البورصة المصرية ضريبة الأزمة السياسية، الأسهم في خسائر غير مسبوقة وفقدت الأسهم المصرية ٦٨ مليار جنيه من قيمتها السوقية خلال أسبوع.
- أغلقت محال الصرافة والذهب أبوابها في وسط البلد على خلفية تخوف أصحابها من تعرض المحال للتكسير على أيدي المتظاهرين حال تعرضهم للتعامل بقسوة من قوات الأمن. كما شهدت ماكينات الصراف الآلي التابعة للبنوك حالة من الأعطال على خلفية انقطاع الاتصال بين شبكات بعض البنوك.

اليوم الخامس للثورة - السبت 29 يناير 2011

- 29 يناير 2011: ضابط بالجيش المصري يقف بجوار عربة شرطة احترقت أثناء أحداث جمعة الغضب في اليوم السابق
- وجه الرئيس مبارك كلمة للشعب أعلن فيها أنه يعي تطلعات الشعب وأعلن إقالة حكومة أحمد نظيف لكنه رفض أن يتنحى بعد يوم من الاحتجاجات العنيفة. أصدر الرئيس حسني مبارك قرارا جمهوريا بتعيين السيد عمر سليمان نائبا لرئيس الجمهورية، كما أصدر قرارا بتكليف السيد أحمد شفيق برئاسة مجلس الوزراء.

- شباب يوم الغضب يطلقون حملة "احمي بيتك الكبير" حتى عودة الأمن العام. فقد قام الشباب بالوقوف أمام منازلهم لحمايتها من البلطجية، وحماية الشوارع ومناطقهم.

- حاصر البلطجية شوارع وميادين القاهرة والمحافظات وبدأت أعمال سلب ونهب واسعة لعدة بنوك وشركات ومحال وتخريب فنادق و"مولات" مثل ما حدث في مول أركاديا ، وقطّاع طرق يفرضون إتاوات على المارة، للسماح لهم بالمرور في سلام، وذلك عقب انسحاب قوات الأمن بشكل مفاجئ، أدى لانتشار الفوضى والانفلات الأمني ،الذي وصل إلى حد مطاردة رجال الشرطة من جانب الأهالي، وأحراق عدة أقسام شرطة وتخريب عدة منشآت حكومية وخاصة.

- أعلن صفوت الشريف الأمين العام للحزب الوطني أن أحمد عز أمين تنظيم الحزب الوطني قد قدم له استقالته من الحزب وتم عرضها على هيئة المكتب وقبلت.

- أعلنت وزارة النقل أن ١٢ محطة مترو تعرضت للنهب والسرقة شملت سرقة الإيرادات وأجهزة الكمبيوتر، وذلك عقب انسحاب شرطة النقل والمواصلات من تأمين المحطات، كما تعرضت قضبان السكة الحديد في المحلة الكبرى للسرقة .

- اندلعت مظاهرات حاشدة في شوارع بني سويف عقب صلاة الجمعة، وخرجت جموع الجماهير من المساجد وجابت الشوارع حتى وصلت أمام الحزب الوطني بعد أن قام المتظاهرون بتحطيم واجهات مقر الحزب الوطني وألقوا بالزجاجات الحارقة على إحدى الشقق المجاورة للحزب الوطني.

- قيام عدد من بدو سيناء بتفجير مقر جهاز مباحث أمن الدولة في المدينة ما أسفر عن مقتل شخص وجرح 12.

- أعلن رئيس البورصة تجميد التداول بالبورصة بسبب مظاهرات الغضب في مصر، وأعلن البنك المركزي تعطيل العمل بالمصرف بالكامل في المدة نفسها التي حددتها البورصة.

- تواصلت ردود الفعل الأمريكية علي ما يجري من أحداث في مصر، حيث تحدث الرئيس الأمريكي باراك اوباما عبر الهاتف مع الرئيس حسني مبارك وطالبه مباشرة بعمل إصلاحات شاملة وبتنفيذ تعهداته بزيادة الديمقراطية والحرية الاقتصادية.

اليوم الخامس للثورة - الأحد 30 يناير 2011

- استمرار المظاهرات المناهضة لنظام الرئيس مبارك في المدن المصرية ودعوة من المعارضة إلى إضراب عام الاثنين وتظاهرات حاشدة الثلاثاء تحت اسم "احتجاجات مليونيه".

- استمرار التعزيزات العسكرية للجيش المصري للسيطرة على الوضع الأمني في الوقت الذي حلقت طائرات حربية مقاتلة ومروحيات فوق المتظاهرين في ميدان التحرير وسط القاهرة.

- تدفق المتظاهرين إلى ميدان التحرير في وسط القاهرة في الساعات الأولى من يوم السبت بالرغم من إعلان حظر التجول مطالبين برحيل الرئيس مبارك، ووقوع مصادمات عنيفة بين المتظاهرين والشرطة أمام مبنى وزارة الداخلية بالقاهرة حيث قتل 3 أشخاص وأصيب العشرات وتدخلت مدرعات الجيش المصري للسيطرة على الموقف.

- في الهرم انتشر البلطجية في الشارع رغم إعلان حظر التجول، وحاول "البلطجية" اقتحام مطبعة البنك المركزي، الموجودة بالشارع، مطلقين أعيرة نارية "كثيفة" على المقر، إلا أن قوات الجيش تدخلت بعدد من المدرعات، واستطاعت السيطرة على الموقف.

- حالة انفلات أمني في أنحاء من البلاد بعد انسحاب عناصر الشرطة من الشوارع وإحراق بعض أقسام الشرطة والاعلان عن حالات تمرد للمساجين خاصة في السجون ،وهروب ٣٤ قياديًا إخوانيًا من سجن وادى النطرون ،ومن أبرز القيادات التي هربت من السجون :الدكتور محمد مرسى والدكتور عصام العريان وسعد الكتاتنى ومحمد محيى وسعد الحسيني ومصطفى الغنيمي ومحمود أبوزيد وصبحى صالح وحسن إبراهيم وسيد نزيلي وحمدي حسين وأحمد دياب كما هرب من سجن أبوزعبل القيادي في حركة حماس رمزي الوشاح .عقب هروب أعداد كبيرة من سجني وادي النطرون والفيوم قامت أجهزة الأمن بأكتوبر بعمليات تفتيش واسعة للسيارات القادمة من طريق القاهرة - الإسكندرية الصحراوي، وقد تم القبض علي العديد من السجناء الذين هربوا.

- وحماية من البلطجة تولت القوات المسلحة مسئولية تأمين محطات توليد الكهرباء ومحطات المحولات على مستوي الجمهورية تحسبا من وقوع اية أضرار بها خلال هذه الفترة ولتعمل بكامل طاقتها لاستقرار امداد الكهرباء لجميع المواطنين بجودة عالية.

- قررت إدارة البورصة تمديد فترة تجميد التداول بالسوق لمدة يوم لتصبح فترة الإيقاف يومين على أن تعود البورصة للتداول في حالة استقرار الأوضاع، كما قام البنك المركزي المصري بمد تجميد العمل في جميع المصارف بالكامل لنفس المدة التي حددتها البورصة تحسبا لحدوث عمليات تخريب واستيلاء على البنوك.

- حث الرئيس الأمريكي باراك أوباما على انتقال منظم إلى الديمقراطية في مصر وأكد معارضة الولايات المتحدة للعنف، وكذلك دعوته إلى ضبط النفس ودعم الحقوق العالمية ودعم إجراءات عملية تمضى قدمًا بالإصلاحات السياسية في مصر.

اليوم السادس للثورة - الإثنين 31 يناير 2011

- تضخم عدد المتظاهرين بصورة غير مسبوقة حيث كانت الدعوات إلى مليونيه لمطالبة الرئيس بالتنحي، وقد ملأ المتظاهرون الميدان والشوارع المؤدية إليه رافضين الاستجابة لمطالبة الأمن إياهم بالرحيل.

- أجري الرئيس حسني مبارك اتصالات مع المحافظين لمتابعة الأوضاع بالمحافظات، والاطمئنان على استمرار توفير الاحتياجات الأساسية والخدمات للمواطنين. وذلك حسب ما ذكره التليفزيون المصري .وأصدر مبارك قرارا بتعيين ثلاثة محافظين جدد لمحافظات: الشرقية ودمياط وسوهاج .

- المتحدث باسم القوات المسلحة اللواء إسماعيل عتمان يقول إن القوات المسلحة لن تستخدم القوة ضد المحتجين، وأن حرية التعبير مكفولة لكل المواطنين الذين يستخدمون الوسائل السلمية.

- الحكومة الجديدة برئاسة الفريق أحمد شفيق تؤدي اليمين الدستورية.

- كلف الرئيس حسني مبارك السيد النائب عمر سليمان بإجراء اتصالات على الفور مع جميع القوي السياسية لبدء حوار حول مختلف القضايا المثارة المتعلقة بالإصلاح

الدستوري والتشريعي على نحو يخلص إلى تحديد واضح للتعديلات المقترحة والتوقيتات المحددة.

- استمرار آلاف المحتجين الذين ظلوا في ميدان التحرير بعد بدء حظر التجول يطالبون بتنحي الرئيس.
- توقف حركة القطارات في البلاد.
- ألغت عدة وكالات سفر أوروبية وعالمية رحلاتها المقررة إلى مصر، وقرر بعضها إجلاء عملائها من مصر في ظل توتر الأحداث، فيما تزاحمت مجموعات كبيرة من السياح والأجانب المقيمين في مصر إلى السفر خارج البلاد .
- واصلت البورصة والبنوك العاملة بالسوق المحلية، إغلاقها لليوم الثالث على التوالي بسبب حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي .
- وواجهت المناطق الصناعية بالإسكندرية حالة من الارتباك الشديد نتيجة انعدام وسائل النقل العام والمواصلات الخاصة ونفاد المواد الخام بسبب تعطل خروجها من ميناءي الإسكندرية والدخيلة البحريين، وتوقف عمليات الإفراج الجمركي ومعامل فحص السلع بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات. وقدرت الخسائر بمصانع الإسكندرية فقط ب نحو 14 مليار جنيه.

أحداث شهر فبراير

1 فبراير 2011

- خروج عشرات الآلاف من المتظاهرين إلى شوارع القاهرة وغيرها من مدن مصر استجابة لدعوة المعارضة لانطلاق "تظاهرة مليونيه" لإجبار الرئيس حسني مبارك على الرحيل فقد غض ميدان التحرير بالمحتجين، بينما أعلن منظمو التظاهرة أن عددهم تجاوز المليون متظاهر.
- توجيه الرئيس مبارك بخطابه الثاني للشعب رفض فيه الاستجابة لمطالب المحتجين وبعض القوى السياسية بالرحيل الفوري عن الحكم، وأكد أنه على الشعب أن يختار

بين "الفوضى" و"الاستقرار" وأكد أنه كلف الحكومة الجديدة بالتجاوب مع مطالب الشباب وكلف نائبه ببدء الحوار الوطني، وأكد على أن مسئوليته تكمن في إعادة الأمن والاستقرار، والعمل خلال ما تبقى من أشهر ولايته على تأمين الانتقال السلمي والسلس للسلطة مؤكدًا عدم نيته الترشح لولاية رئاسية جديدة، كما أعلن تكليفه للبرلمان بمناقشة تعديل المادتين 76 و77 من الدستور المصري، وطالب الشرطة بالعمل بنزاهة وشرف، وتعهد بالتحقيق في المتسببين في حالة الفراغ الأمني في البلاد، واختتم خطابه بأنه يعتز بما قضاه في خدمة مصر وشعبها، وأن مصر وطنه مثل وطن أي مصري سيعيش ويموت فيه وسيحكم التاريخ بما له وعليه .

- فيما أكد الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء أن لديه إصرارا على النجاح في مهمته الجديدة وعبور الأزمة الراهنة التي تمر بها البلاد).

- عقب كلمة الرئيس حسني مبارك أصدر فتحي سرور رئيس مجلس الشعب وصفوت الشريف رئيس مجلس الشورى قرارين بتأجيل جلسات مجلسي الشعب والشورى لحين الانتهاء من الفصل في الطعون على صحة العضوية .

- أعلنت القوات المسلحة إلقاء القبض على بعض الأفراد الذين كانوا يرتدون الزي العسكري ويندسون بين المدنيين، لإشاعة الفتنة وبث الشائعات، وضبطت معهم بعض الأسلحة النارية. وسيتم التعامل معهم .

- أعرب البيت الأبيض عن ارتياحه إلى ضبط النفس الذي أبدته القوات المسلحة في مواجهة المتظاهرين، ودعا إلى المحافظة على الهدوء، مؤكدًا أن الشعب المصري هو من يقرر مصيره.

2 فبراير 2011

- دعوة الجيش المحتجين إلى مغادرة الشوارع وجرى تقليل ساعات حظر التجول.

- تجمع الحشود في ميدان التحرير لليوم التاسع من الاحتجاجات استجابة لدعوات إطلاق "المسيرة المليونية" ورفضًا لخطاب مبارك الذي رفض التنحي.

- خروج مجموعات مؤيدة للرئيس مبارك في ميدان مصطفى محمود بالمهندسين لأول مرة منذ اندلاع الثورة تطالب بـ"الاستقرار" و"دعم" الرئيس مبارك متعاطفين مع خطابه الأخير، وشاركهم عدد من الفنانين والإعلاميين ولاعبي كرة القدم وقد وقعت مصادمات بينهم وبين معارضين للرئيس من أهالي المنطقة .

- توجه مجموعة من مؤيدي مبارك مصطحبين بعض البلطجية وأصحاب السوابق الجنائية بالخيول والجمال حاملين العصي والأسلحة البيضاء والهراوات صوب ميدان التحرير، حيث اقتحموا ميدان التحرير بالقوة في محاولة منهم لإخراج المحتجين هناك. وقد اعتدوا بعنف على المتظاهرين هناك، ثم تراشق الطرفان بالحجارة في معارك كر وفر استمرت لساعات حاول فيها المتظاهرون حماية أنفسهم وتحول قلب ميدان التحرير إلى مستشفى ميداني يعج بالجرحى.

- وبحسب روايات شهود العيان، رمى مؤيدو مبارك في وقت لاحق بقنابل حارقة "مولوتوف" وقطع من الأسمنت على المعتصمين في ميدان التحرير من أسطح البنايات المجاورة وأصابت بعضها مبنى المتحف المصري وكانت قوات الجيش قد رفضت التدخل التزامًا بالوقوف على الحياد، ولكنها أطلقت النار في الهواء في محاولة منها لتفريق المتظاهرين ،ويقول محتجون مطالبون بتنحي مبارك أن المهاجمين كانوا قوات شرطة ترتدي ملابس مدنية، وقد نشر نشطاء على موقع يوتيوب صورًا لهويات شرطة وبطاقات تابعة للحزب الوطني قيل أنه تم مصادرتها من المعتدين، وقد عرف الحادث إعلاميًا باسم موقعة الجمل أو معركة الجمال، وقد أعلنت مصادر صحية أن عشرة أشخاص قد قتلوا وأصيب أكثر من 830 في الاشتباكات ،وقد كشفت التحقيقات بعد الثورة تورط قيادات كبرى في نظام مبارك، وأعضاء بالحزب الوطني ورجال أعمال في الاعتداء على المتظاهرين .

- وصف رئيس الوزراء المصري أحمد شفيق ما حدث في ميدان التحرير بانه مهزلة بكل معانيها مشيرا إلى انه سيتم التحقيق ومحاسبة مرتكبيها .

- رفض وزارة الخارجية المصرية في بيان لها الدعوات الأمريكية والأوروبية إلى أن يبدأ الانتقال السياسي على الفور.

- أعلنت مصادر مسؤولة بالجهاز القومي لتنظيم الاتصالات عودة خدمة الإنترنت بشكل طبيعي، وقالوا إن مستخدمي الشبكة قد يواجهون بعض البطء في التحميل، نتيجة إقبال المستخدمين على الشبكة بعد عودتها .

- بعد انقطاع خدمة الإنترنت 6 أيام وبعد 7 ساعات من وعد رئيس الوزراء الجديد أحمد شفيق بإعادة بث خدمة شبكة المعلومات الدولية الإنترنت إلى مصر استقبل صباح 2 فبراير نحو61 مليون مستخدم الخدمة من جديد. وقد بلغت الخسائر جراء قطع الإنترنت إلى حوالي 51 مليار جنيه).

- قرر النائب العام المستشار الدكتور عبد المجيد محمود منع كل من: حبيب العادلي وزير الداخلية السابق، وأحمد المغربي وزير الإسكان، وزهير جرانه وزير السياحة السابق، إضافة إلى أحمد عز أمين التنظيم السابق في الحزب الوطني، من السفر وآخرين، وتجميد حساباتهم في البنوك. بسبب جرائم الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام والإضرار العمدي به والتربح والغش إلا أنها كانت في سبيلها لاستكمال التحقيقات حتى تكتمل الأدلة فيها.

- وقد قرر النائب العام فتح تحقيق مع حبيب العادلي بشأن ما جرى من احداث .

- أكد السيد عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية أن حركة 25 يناير لم تكن حركة تخريبية ولكن اندست بينها عناصر لها أجندات خاصة، مشيرا إلى أن مطالبها مشروعة ومقبولة).

- كما أكد أن جمال مبارك نجل الرئيس حسنى مبارك وأمين لجنة السياسات بالحزب الوطني لن يرشح نفسه للرئاسة المقبلة.

- تم تشديد الرقابة في الصالة رقم 4 المخصصة للطائرات الخاصة، تحسبا من تهريب حقائب مملوءة بالأموال والمشغولات الذهبية. .

- وصفت عدة صحف أمريكية وبريطانية الاشتباكات التي وقعت في مصر بين معارضي الرئيس مبارك ومؤيديه في ميدان التحرير، بأنها أقرب إلى حرب أهلية، وقالت إن النظام المصري أظهر ما سمته بتفاهته من جديد وعدم قدرته على الإتيان بخطوة لائقة تجاه الأمور، مؤكدة أن الاشتباكات الدموية أكدت وجود خطة وحشية لإبقاء قبضة النظام على السلطة.

3 فبراير 2011

- تجدد الاشتباكات في محيط ميدان التحرير، حيث حاول مؤيدو مبارك وبعض البلطجية اقتحام الميدان وارهاب المتظاهرين من جهة ميدان الشهيد عبد المنعم رياض وكوبري 6 أكتوبر، لكن الجيش تصدى لهم ومنع وصولهم للميدان.

- إصدار النائب العام المصري عبد المجيد محمود قرارًا بمنع سفر أحمد عز أمين التنظيم السابق في الحزب الوطني، ووزير الداخلية السابق حبيب العادلي، ووزير السياحة السابق زهير جرانه، ووزير الإسكان أحمد المغربي وجاء في القرار تجميد حسابات المصارف لهؤلاء، كما شمل القرار عددًا آخر من المسؤولين.

- بدأ اربعة آلاف شخص مسيرة في السويس شمال شرقي القاهرة لمطالبة مبارك بالتنحي.

- المتحدث الرسمي باسم مشيخة الأزهر ترك منصبه وانضم إلى المتظاهرين في ميدان التحرير ويساندهم بكل ما أوتي من قوة، ولن يترك الميدان إلا برحيل الرئيس مبارك عن الحكم.

- أعلنت أحزاب المعارضة الرئيسية رفضها تلبية دعوة عمر سليمان للحوار من أجل الخروج من الأزمة الحالية، ومنها الوفد والتجمع والناصري والجبهة، فيما شارك ٢١ من الأحزاب الصغيرة في الحوار في مقر مجلس الوزراء.

- تم وضع اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية السابق و3 من القيادات الأمنية تحت الحراسة الجبرية في منازلهم، بمحافظة 6 أكتوبر، كما ترددت أنباء عن اعتقال عدد آخر من القيادات ووضعهم في السجن الحربى بسبب الأحداث الأخيرة التي شهدتها البلاد من انفلات أمنى وسحب رجال الشرطة من جميع المواقع، إضافة إلى تحقيقات أخرى حول أحداث ميدان التحرير في موقعة الجمل وبعدها.

- الأجهزة الأمنية ضبطت 313 سجينًا هاربًا و447 قطعة سلاح متنوعة في 18 محافظة. وأعلنت قوات الشرطة في 10 محافظات أنها ألقت القبض على 160 سجينًا.

- أعلنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن قطع الإنترنت لمدة 5 أيام في مصر أدي إلى حدوث خسائر تقدر بـ 90 مليون دولار.

- دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى تعزيز إسرائيل وزيادة المساعدات الدولية لتقوية جيش الاحتلال الإسرائيلي وحماية أمنها الداخلي؛ مطالبا دول العالم بالضغط على أية حكومة جديدة للالتزام بمعاهدة السلام. وأعرب عن قلق إسرائيل من أن سقوط نظام الرئيس مبارك قد يفتح الباب أمام الإسلاميين الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط لعدة سنوات.

- صرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأنه يصلي من أجل السلام في مصر بعد العنف الذي شهدته القاهرة.

- أكد الرئيس حسني مبارك أنه مستاء من العنف الذي شهده ميدان التحرير خلال الأيام القليلة الماضية مشددا على أن الحكومة المصرية غير مسئولة عنه.

4 فبراير 2011

- مئات الآلاف من المصريين يحتشدون في ميدان التحرير للمطالبة بإسقاط النظام في ما وصفوه "بجمعة الرحيل" وقد أدى المسلمون صلاة الجمعة وحماهم الشباب المسيحي في مشهد مهيب .

- خروج مظاهرات مليونيه في العديد من المدن المصرية وبخاصة الإسكندرية.

- منع رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة السابق من السفر .

- رئيس الوزراء أحمد شفيق يستبعد تنحي مبارك أو تسليم سلطاته لنائبه عمر سليمان ويقول إن بقاء مبارك رئيسًا أمان لمصر ومهم من الناحية التشريعية.

- صندوق النقد الدولي أبدى استعداده تقديم المشورة لمصر فور استعادة الهدوء .

- الإخوان يعلنون قبولهم الحوار بشرط أن يكون حوارا جادا منتجا مخلصا يبتغي المصلحة العليا للوطن. شريطة أن يتم في مناخ طبيعي ولا يحمل لغة التهديد والوعيد بغية التوافق حول طريقة الخروج من الأزمة العنيفة .

- قرر الرئيس حسني مبارك بصفته الحاكم العسكري خفض ساعات التجول، لتبدأ في تمام الساعة السابعة مساء وحتى السادسة من صباح اليوم التالي .

- طالبت لجنة الحكماء التي شكلها عدد من السياسيين والمفكرين الدولة بتحمل المسؤولية كاملة عن سلامة أبناء مصر جميعًا وفى طليعتهم الشباب المصري، وتضمن البيان ٤ مطالب هي:

• تأمين حياة وحقوق وحريات جميع المحتجين من شباب مصر في ميدان التحرير وسائر ميادين القاهرة وجميع محافظات مصر، بما يضمن حقهم في الدخول إلى الميادين والخروج منها.

• ضمان التوقف الفوري عن أعمال البلطجة وطرق التعدي الهمجي والوحشي على المواطنين.

• التوقف الفوري عن اعتقال المشاركين في التجمعات التي تطالب بالتغيير والإصلاح.

- تنتظر اللجنة كما ينتظر جميع الشباب من القوات المسلحة أن تؤدى دورها الوطني الذي اعتاد المواطنون أن يثقوا به .

- أعلن عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية استعداده لخلافة الرئيس حسنى مبارك، أو خدمة بلاده في أي منصب كان .

- إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما تناقش مع مسؤولين مصريين اقتراحًا يقضى باستقالة الرئيس حسنى مبارك على الفور .

- اشتداد أزمة الخبز في مختلف المحافظات، في حين تدخلت المخابز التابعة للقوات المسلحة للحد من شدة الأزمة .

5 فبراير 2011

- استمرار المظاهرات الحاشدة في ميدان التحرير والمدن المصرية للمطالبة بإسقاط نظام مبارك.

- استقالة جمال مبارك نجل الرئيس وصفوت الشريف من هيئة مكتب الحزب الوطني الحاكم وتعيين الدكتور حسام بدراوي أمينًا عامًا للحزب .

- وضع وزير الداخلية السابق حبيب العادلي مع 3 من قياداته تحت الإقامة الجبرية

- انفجار يستهدف أنبوبًا للغاز بين مصر والأردن وإسرائيل تقرر وقفًا مؤقتًا للواردات من الغاز المصري ومصدر أمني في شمال سيناء يؤكد تورط عناصر أجنبية في التفجير .

- خبراء اقتصاديون من الشرق الأوسط يقدرون ثروة عائلة الرئيس المصري حسني مبارك بنحو 70 مليار دولار أمريكي، تتركز غالبيتها في أرصدة في بنوك بريطانية وسويسرية وعقارات في لندن ونيويورك ولوس أنجلوس.

- محمود وجدي وزير الداخلية يشدد على زيادة الدوريات الأمنية في الشوارع لضبط كافة الجرائم والتصدي لمحاولات رفع الأسعار .

- أعلن القاضي الدكتور سري صيام رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس القضاء الأعلى أن المحكمة بدأت في توزيع كافة الطعون في صحة العضوية لأعضاء مجلس الشعب على دوائر المحكمة لكي يتم البدء في تحقيقها والانتهاء منها، وأن عدد الطعون وصل إلى 1527 طعنا على انتخابات الشعب .

- أكد الدكتور محمد البرادعي المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن مبارك عليه الرحيل بشكل فورى، مشيرًا إلى أن المصريين على استعداد أن يعطوه خروجًا آمنًا وبكرامة .

- اتخاذ تدابير أمنية مشددة على المعابر على طول المجري الملاحي لقناة السويس، وذلك بعد ورود معلومات عن تسلل أعداد كبيرة من عناصر حزب الله وحركة حماس إلي داخل الأراضي المصرية بهدف إحداث أعمال تخريبية .

6 فبراير 2011

- أجرت جماعات المعارضة وبينها جماعة الاخوان المسلمين وبعض المستقلين حوارًا مع عمر سليمان نائب الرئيس تم فيه التوافق على تشكيل لجنة لإعداد تعديلات دستورية في غضون شهور، والعمل على إنهاء حالة الطوارئ وتشكيل لجنة وطنية للمتابعة والتنفيذ وتحرير وسائل الإعلام والاتصالات وملاحقة المتهمين في قضايا الفساد.

- عقد أول لقاء مباشر مع نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان وعدد من شباب الثورة، عبروا من خلاله عن مطالبهم المشروعة بعد13 يوما من بدء حركتهم الوطنية .

- النائب عمر سليمان يرفض مطلب شباب الثورة بأن يعلن الرئيس تفويض صلاحياته لنائبه.

- إعادة فتح البنوك بعد إغلاق استمر أسبوعا.

- أقام الآلاف في ميدان التحرير (أحد الشهداء) حيث صلى المسلمون صلاة الغائب على روح "الشهداء" الذين قتلوا في الاحداث، وأدى المسيحيون "قداس الأحد" بحضور الآلاف من المسلمين في مشهد مهيب يعبر عن توحد أطراف الشعب.

- أكد رئيس الوزراء أحمد شفيق ضرورة بقاء الرئيس مبارك في منصبه حتى نهاية فترة ولايته الرئاسية .

- السلطات المصرية أفرجت عن وائل غنيم الناشط والمدون والمدير التسويقي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشركة جوجل .

- رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو أصدر تعليماته بتعجيل إقامة السياج الأمني على الحدود مع مصر في ظل الأزمة الراهنة .

- تقدم النائب السابق مصطفى بكري ببلاغ ضد وزير السياحة السابق زهير جرانه يتهمه فيه بتبديد أموال صندوق الحج والعمرة التابع لوزارة السياحة والمخصصة أمواله لصندوق الكوارث .

- هاجمت مجموعات إرهابية مسلحة في ساعة مبكرة من صباح يوم 6 فبراير معسكرا للأمن المركزي في مدينة رفح شمال سيناء مستخدمة الأسلحة النارية، وقد تصدت قوات الأمن وأهالي القبائل للهجوم الإرهابي .

7 فبراير 2011

- استمرار المظاهرات الحاشدة في ميدان التحرير والمدن المصرية للمطالبة بإسقاط نظام مبارك. والمتظاهرون يمنعون قوات الجيش المصري من فتح مجمع التحرير للضغط على السلطات.

- ثوار التحرير يطالبون باستعادة الأموال المنهوبة .

- إعلان الجيش المصري عن تقصير فترة حظر التجوال ليصبح من الساعة الثامنة مساءً إلى الساعة السادسة صباحًا.

- بدأ النيابة المصرية بالتحقيق في مزاعم بمسؤولية وزارة الداخلية عن تفجير كنيسة القديسين، والعادلي يتهم كبار مساعديه بالتسبب في انهيار الشرطة.

- اجتماع الرئيس حسنى مبارك بالحكومة الجديدة في مقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة، وحضر الاجتماع نائبه عمر سليمان والفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء والدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب وصفوت الشريف رئيس مجلس الشورى والمشير حسين طنطاوي وزير الدفاع والإنتاج الحربي.

- أصدر الرئيس حسنى مبارك القرار رقم 54 لسنة 2011 بتشكيل لجنة دراسة واقتراح تعديل بعض الأحكام الدستورية والتشريعية .

- بدأ المتظاهرون في ميدان التحرير محاولات تشكيل ائتلاف يمثل شباب ثورة 25 يناير،والعديد من القوي الوطنية ،وحركات الاحتجاج مثل: شباب 6 إبريل ،والعدالة والحرية، وبعض أعضاء الحملة الشعبية لدعم البرادعي ومطالب التغيير ،وشباب حزب الجبهة الديمقراطية ،بالإضافة إلي شباب الثورة المستقلين الذين لا ينتمون إلي أي تيارات سياسية أو حركات احتجاجية .

- بلاغات جديدة ضد عـز والمغـربي وجرانه وعدد من الوزراء والمسئولين السابقين، حيث تحتوي عرائض اتهامات بالاستيلاء على المال العام والإضرار العمد بأموال الشعب مع سبق الإصرار والترصد.

- اتهامات لـ جرانه بحصوله على30 % من تأشيرات الحج والعمرة و20% لشاهيناز النجار، حيث أطلعت نيابة الأموال العامة العليا زهير جرانه وزير السياحة السابق على البلاغات المقدمة ضده للنيابة، والتي حملت تهما بالاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام .

- قرر النائب العام، تشكيل لجان لفحص أرصدة أحمد عز ،وزهير جرانه ،ويوسف بطرس غالى ،وحبيب العادلي ،ورشيد محمد رشيد، وتوجهت هذه اللجان إلى البنوك أمس للبدء في عملها.

8 فبراير 2011

- المليونية الثالثة في أسبوع الصمود حيث استمرت المظاهرات الحاشدة في ميدان التحرير والإسكندرية وعدد من المدن المصرية للمطالبة بإسقاط نظام مبارك، والمتظاهرون في القاهرة يعطلون المؤسسات الحكومية حيث تظاهر الآلاف أمام مجلسي الشعب والشورى، ومقر رئاسة الوزراء .

- احراق مبنى محافظة بورسعيد.

- ظهور بعض الإضرابات والاعتصامات الفئوية بعدد من المؤسسات منها روز اليوسف والعاملين بالتلفزيون المصري.

- قرر الرئيس حسني مبارك تشكيل لجنة دستورية تتولي دراسة التعديلات المطلوبة في الدستور، ولجنة للمتابعة تتولي متابعة التنفيذ الأمين لما تم التوافق عليه بين أطياف الحوار الوطني. كما قرر إنشاء لجنة ثالثة لتقصي الحقائق نزيهة، ومستقلة، ومحايدة من شخصيات مصرية مشهود لها بالنزاهة والمصداقية؛ لتتولي تقصي الحقائق حول أحداث 2 فبراير 2011، والتجاوزات المرفوضة في حق المتظاهرين وما اوقعته من ضحايا أبرياء بين أبناء الوطن .

- تبدأ نيابة الأموال العامة العليا تحقيقاتها مع الدكتور حاتم الجبلي وزير الصحة السابق حول تضخم ثروته التي بلغت نحو 12 مليار جنيه .

- الشباب يطلقون مبادرة لإنقاذ البورصة ويدعون كل مواطن لشراء أسهم بـ 100 جنيه، وذلك لحماية البورصة من الانهيار المتوقع .

9 فبراير 2011

- استمرار المظاهرات الميدانية في الميادين والمناطق الحيوية بكافة المحافظات.

- ارتفاع عدد المظاهرات الفئوية لأول مرة منذ اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير، حيث حاصر الآلاف مقر محافظة كفر الشيخ وأحرقوا مقر القوى العاملة، كذلك دخل عمال المصانع البترولية مثل بتروتريد" و"بترومنت" و"إبيسكو" و"التعاون" و"أنابيب البترول" في إضراب وذلك للتعبير عن مطالبهم ورفضهم لاستمرار المهندس

سامح فهمي وزيرًا للبترول، وقطع موظفو الهلال الأحمر في رمسيس الشارع محتجين على عدم تعيينهم رغم عملهم لمدة تتجاوز العشرين عاما، وشارك أيضًا في الإضرابات عمال ورش بولاق وورش كوم أبو راضي وعمال شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالقاهرة وهيئة النظافة.

- اضطرابات في نقابة الصحفيين، حيث عقد بعضهم مداولات لسحب الثقة من نقيب الصحفيين مكرم محمد أحمد بسبب مواقفه الموالية للنظام وهجومه على ثورة 25 يناير، وقد تظاهر بعض الصحفيين بمقر النقابة وطردوه، وفي صحيفة الأهرام أصدر الشباب من الصحفيين العدد الأول من ملحق "شباب التحرير" معبرين عن رفضهم لسياسة إدارة التحرير المناهضة للثورة.

- أيدت محكمة جنايات القاهرة قرار المستشار الدكتور عبد المجيد محمود النائب العام بمنع كل من: زهير جرانه وزير السياحة السابق، وأحمد المغربي وزير الإسكان السابق، ورشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة السابق، ورجل الأعمال أحمد عز أمين التنظيم السابق بالحزب الوطني، وخمسة مسئولين أخرين من التصرف في حساباتهم وأرصدتهم البنكية الشخصية .

- كشف فريق التحقيق في حصر الخسائر في المنشآت الشرطية عن أن99 من أقسام الشرطة في عدة محافظات تم تدميرها وإحراقها، عقب التظاهرات الحاشدة التي وقعت في جمعة الغضب .

- طالب نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن من نظيره المصري عمر سليمان الحكومة المصرية بوضع حد للتحرشات بالمحتجين والإلغاء الفوري لقانون الطوارئ الذي يسمح باعتقال الأشخاص بدون اتهام .

- عقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة اجتماعا برئاسة المشير حسين طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي لبحث الإجراءات والتدابير اللازمة للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموحات شعب مصر العظيم. وأصدر المجلس بيانا رقم1 .

- أصدر الدكتور أحمد شفيق رئيس مجلس الوزراء القرار رقم 294 لسنة 2011 بتشكيل لجنة تحقيق وتقصى حقائق بشأن الانتفاضة الشبابية، للتحقيق في الأحداث التي حدثت في ثورة 25 يناير بداية من 25 يناير حتى أحداث 2 فبراير موقعة الجمل .

- دعا المتظاهرون بميدان التحرير إلى تنظيم مسيرة تضم 10 ملايين مواطن الجمعة 9 فبراير تحت مسمى جمعة الحسم، مطالبين الشعب المصري بتنظيم المسيرة الحاشدة لإسقاط ورحيل الرئيس مبارك وذلك قبل انتهاء المدة التي حددها له الدستور .

10 فبراير 2011

- توفى الفريق سعدالدين الشاذلي رئيس أركان حرب القوات المسلحة الأسبق بالمركز الطبي العالمي التابع للقوات المسلحة عن عمر يناهز 89 عام بعد صراع طويل مع المرض .

- إعلان مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ليون بانيتا عن تقارير باحتمال تنحي مبارك خلال ساعات (الخميس ليلًا)، كما صرح د. حسام بدراوي الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي بأنه يتوقع أن يستجيب الرئيس مبارك لمطالب المتظاهرين قبل الجمعة، ووفق ما أوردته البي بي سي فإن الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء بدوره أكد أن الرئيس مبارك قد يتنحى.

- نزول العشرات من المواطنين إلى ميدان التحرير بالقاهرة بعد تردد أنباء عن احتمال تنحي مبارك.

- الرئيس مبارك يوجه خطابه الثالث للشعب المصري ويفاجأ الجميع حيث رفض التنحي وأعلن تفويض سلطاته لنائبه عمر سليمان، وقد استهل مبارك خطابه بكلمة للشباب المحتجين في ميدان التحرير وفي كل الميادين، قائلًا إنه يعتز بهم كرمز لجيل مصري جديد، وشدد على أن دماء شهدائهم لن تضيع هدرًا، وأنه لن يتهاون في معاقبة المتسببين عنها، وأكد حرصه على تنفيذ كل ما وعد به، وأنه يعرف أن مطالب الشباب عادلة ومشروعة، مشيرًا إلى أن الأخطاء واردة في كل نظام سياسي، لكن الحرج والعيب كل العيب هو الإملاءات الأجنبية من الخارج أيًا كان مصدرها أو مبرراتها، وجدّد

مبارك تأكيده على أنه لن يترشح للانتخابات الرئاسية، وأنه متمسك بالاستمرار حتى نقل السلطة لمن يختاره الناخبون في الانتخابات المقبلة، وأشار إلى أن الحوار الوطني بدأ بالفعل وأنه أسفر عن توافق مبدئي لوضع خريطة طريق للانتقال السلمي للسلطة حتى سبتمبر/أيلول المقبل، وقال مبارك إنه بمقتضى الصلاحيات المخولة له تقدم بطلب تعديل خمس مواد دستورية مع تأكيد الاستعداد للتقدم بأي تعديلات أخرى في وقت لاحق، وتهدف تلك التعديلات لتسهيل شروط الترشح للرئاسة وتعديل مدد الرئاسة والتمهيد لإلغاء قانون الطوارئ، وشدّد الرئيس المصري على أنه لم يخضع يومًا لضغوط أو إملاءات، وأنه عمل على أمن واستقرار مصر وشهد حروبها وأنها ستظل أرض المحيا والممات وبلدًا عزيزًا لا يفارقه.

- رفض المتظاهرون في ميدان التحرير لخطاب مبارك الذي خيب آمالهم ورفض فيه التنحي عن سدة الحكم، وقد قاطع المتظاهرون خطاب مبارك عندما شرع في القول بأنه قد أفنى عمره دفاعًا عن أرض مصر، حيث غضبوا وطالبوه بالرحيل، وقد رفع بعض المتظاهرين أحذيتهم ولوحوا بها أمام الشاشة التي كانت تبث الخطاب تعبيرًا عن غضبهم من عدم استجابة الرئيس لمطالبهم ورثائه لنفسه، وبعد انتهاء الخطاب هتف المتظاهرون في حالة غضب شديدة "يسقط يسقط حسني مبارك"، "ارحل" وطالبوا بتدخل الجيش المصري والتوجه للقصر الجمهوري في "جمعة التحدي"، وقد حذر البرادعي من أن البلاد على وشك انفجار وعلى الجيش أن يتدخل.

- النائب عمر سليمان يوجه كلمة للشعب المصري عقب تفويضه بسلطات رئيس الجمهورية طالب فيها المواطنون بالنظر للمستقبل وعدم السماع لأجندات التخريب والفوضى، وجدد تعهده بتنفيذ ما تم التوافق عليه في الحوار الوطني، وطالب الشباب بالعودة لديارهم، وقد رفض المتظاهرون من جديد خطابه وطالبوه بالرحيل وهتفوا "مش هنمشي.. هو يمشي"، "باطل".

- أكد السيد عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية أن ما أعلنه الرئيس حسني مبارك في كلمته يؤكد حسه الوطني وانحيازه لمطالب الشعب. وأكد سليمان في كلمة له إلى الشعب التزامه بإجراء كل ما يلزم لتحقيق الانتقال السلمي للسلطة وفقا للدستور .

- تلقى مجلس الشورى خطاب الرئيس مبارك بتعديل 5 مواد في الدستور وهي 76 و77 و88 و93 و189 وإلغاء المادة 179 من الدستور .

- أكدت مصادر ما ذكره موقع دبكا العبري المتصل بالاستخبارات الإسرائيلية، من أن قطعًا من البحرية الأمريكية التابعة للأسطول الخامس الأمريكي تحركت الأربعاء في اتجاه قناة السويس ،وهو ما وصفه الموقع بأنه يعبر عن مخاوف الولايات المتحدة من انفجار الموقف في مصر وخروجه عن السيطرة، والخوف من حدوث أي تهديد لحركة الملاحة في قناة السويس ، وهو ما قد تم نفيه بعد ذلك .

- ذكرت صحيفة تايمز البريطانية أن السعودية هددت بدعم الرئيس حسنى مبارك إذا حاول البيت الأبيض الضغط من أجل تغيير فورى للنظام المصري.

- وذكرت الصحيفة أن العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز طلب من الرئيس الأمريكي باراك أوباما، خلال اتصال هاتفي في 29 يناير الماضي ألا يهين الرئيس مبارك .

- صرح رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية بأن رؤساء الغرف التجارية أكدوا للدكتور أحمد شفيق رئيس مجلس الوزراء خلال لقائه معهم أن حركة الأسواق بدأت تعود تدريجيا إلى طبيعتها .

11 فبراير 2011

- أعلن السيد عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية تنحى الرئيس محمد حسنى مبارك عن السلطة. جاء ذلك خلال بيان اذاعه سليمان بنفسه من مقر رئاسة الجمهورية .

- وبعد نبأ تنحي مبارك انفجرت مظاهر الفرحة العارمة في شتي أنحاء البلاد، وخرج الملايين في جميع المحافظات إلى الشوارع والميادين ابتهاجا بتحقق أول مطالب الثورة المتمثل في إسقاط النظام .

- بعد ساعات من إعلان تنحى الرئيس مبارك عن الحكم بدأ شباب الثورة حملة ضخمة لتنظيف ميدان التحرير .

- نقلت شبكة "سي إن إن" الإخبارية الأمريكية عن أوباما قوله في بيان ألقاه بالبيت الأبيض تعقيبا على الإعلان عن تنحي الرئيس مبارك إن الشعب المصري تكلم وأصواته سمعت ولن تكون مصر أبدا هي نفسها التي كانت من قبل.

- وأشار أوباما في بيانه إلى أنه بتنحي الرئيس مبارك فإنه استجاب إلى تعطش الشعب المصري نحو التغيير لكن هذا ليس نهاية لعملية الانتقال في مصر بل هي البداية .

- في "جمعة الزحف" : حشود مليونيه تتجاوز العشرة ملايين في أنحاء الجمهورية مع الزحف على قصور الرئاسة وبخاصة قصر القبة الرئاسي بالقاهرة والقصر الرئاسي برأس التين بالإسكندرية.

- أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة البيان الثاني له وفيه ما يلي:

- إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية.

- الفصل في الطعون الانتخابية وما يلي بشأنها من إجراءات.

- إجراء التعديلات التشريعية اللازمة وإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في ضوء ما تقرر من تعديلات دستورية.

- تلتزم القوات المسلحة برعاية مطالب الشعب المشروعة والسعي لتحقيقها من خلال متابعة تنفيذ هذه الاجراءات في التوقيتات المحددة بكل دقة وحزم حتى يتم الانتقال السلمي للسلطة وصولا للمجتمع الديمقراطي الحر الذي يتطلع إليه أبناء الشعب.

- تؤكد القوات المسلحة على عدم الملاحقة الأمنية للشرفاء الذين رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح، وتحذر من المساس بأمن وسلامة الوطن والمواطنين، كما تؤكد على ضرورة انتظام العمل بمرافق الدولة وعودة الحياة الطبيعية حفاظا على مصالح وممتلكات الشعب .

- أكدت قناة العربية التلفزيونية أن الرئيس المصري حسني مبارك وأفراد أسرته غادروا القاهرة إلى منتجع شرم الشيخ على البحر الأحمر .

- نقلت شبكة "أي بي سي" الإخبارية الأمريكية عن مصادر في الاستخبارات الأمريكية قولها إن ثروة الرئيس المصري السابق حسني مبارك وعائلته تتراوح بين مليار و5 مليارات دولار، وليس كما أشيع في الآونة الأخيرة في تقارير لوسائل الاعلام قالت إن أموال عائلة مبارك في البنوك الأجنبية تتراوح بين 40 و70 مليار دولار .

- شيعت عقب صلاة الجمعة جنازة الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس أركان حرب القوات المسلحة خلال حرب أكتوبر الذي وافته المنية عن عمر يناهز89 عاما .

- قدم الدكتور حسام بدراوي الأمين العام للحزب الوطني وأمين السياسات استقالته من جميع مناصبه بالحزب الوطني وذلك بسبب عدم وفاء الحزب بمطالب الشعب وأولويات ثورة الشباب).

- نجحت الأجهزة الأمنية المعنية بوزارة الداخلية خلال الأيام الماضية في إلقاء القبض على 10 ألاف و147 سجينا هاربا في عدد من المحافظات من إجمالي 23 ألفا و60 سجينا هاربا .

ما بعد رحيل مبارك

بعد تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن رئاسة البلاد، وتركه للسلطة تحت تصرف المجلس العسكري، أصبح المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو القائم بأعمال رئيس الجمهورية وهو رئيس الفترة الانتقالية؛ وهي فترة ما بعد تنحى مبارك حتى انتخاب رئيس جديد. ونستعرض في هذا القسم "ما بعد تنحى مبارك " الأحداث التي شهدتها هذه الفترة منها: القبض على مبارك وأولى جلسات محاكمته هو ووزرائه ونجليه، مرورا بالعديد من المليونيات والمظاهرات وفض اعتصامات من قبل قوات الجيش وانتهاكات الجيش. ونصل في النهاية إلى أواخر العام حيث أحداث محمد محمود وأحداث مجلس الوزراء، وبداية التجهيز لانتخابات مجلس الشعب.

أحداث فبراير ما بعد تنحى مبارك

12 فبراير 2011

- بلاغات للنائب العام تتهم مبارك والعادلي بالقتل العمد والتحريض على تخريب البلاد، وإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين وسحب قوات الشرطة من الشوارع؛ لإحداث الفوضى في البلاد وتحريض البلطجية والمسجونين والمسجلين خطر على تخريب البلاد.

- وبلاغات ضد عز والشريف وسرور وعدد من أعضاء مجلس الشعب والشورى يتهمونهم فيها بارتكاب ممارسات أدت إلى المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامتها واستخدام القوة والعنف والتهديد والترويع والتحريض على تخريب ممتلكات الوطن.

- أعلن الدكتور زاهي حواس وزير الدولة لشؤون الآثار عن سرقة ثماني قطع أثرية للملك الذهبي توت عنخ أمون (1336-1327) وذلك في أحداث 28 يناير، إضافة إلى إتلاف بعض الآثار المعروضة.

- بعد إرغام مبارك على التخلي عن السلطة تبنى مصريون حملة لمطالبة العالم بتجميد حسابات قادة نظام مبارك تمهيدا لإعادتها إلى مصر، والبيان المفتوح على الإنترنت لكي يوقع عليه المصريون.

13 فبراير 2011

- أعلن الدكتور أحمد شفيق رئيس مجلس الوزراء أن مبارك موجود حتى الآن في شرم الشيخ، وذلك في مؤتمر صحفي عقده رئيس مجلس الوزراء وحضره ممثلو وكالات الأنباء والصحف والقنوات الفضائية.

- قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة حل مجلسي الشعب والشورى وتعطيل العمل بأحكام الدستور جاء ذلك في البيان رقم الخامس للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.

- كما قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يتولى المجلس إدارة شئون البلاد لمدة ستة أشهر أو انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والرئاسة، والالتزام بالمعاهدات الدولية وأن تظل حكومة الفريق أحمد شفيق والمحافظون في مراكزهم . وحذر المجلس

الأعلى للقوات المسلحة من خطورة تزايد الوقفات الاحتجاجية الفئوية على الاقتصاد القومي، مؤكدًا أنها تؤدى إلى آثار سلبية من شأنها إرباك مؤسسات الدولة ومرافقها .

- صرح شفيق في مؤتمر صحفي أن الموقف الاقتصادي صلب ومتماسك ويوجد مخزون من السلع الاستراتيجية يكفي لفترة كافية، وأضاف أن المجلس يولي أهمية قصوى لتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد .

- خرب بعض المسلحين الملثمين بشمال سيناء معظم منشآت الشرطة وسلبوا ونهبوا محتوياتها والاستراحات الخاصة بكبار القادة، كما تم نهب وسلب شقق بعض ضباط وأفراد الشرطة .

- التقى السيد محمود وجدي وزير الداخلية بالضباط والأفراد الذين قاموا بتنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر الوزارة بوسط القاهرة للمطالبة بتحسين أوضاعهم الوظيفية والمعيشية .

- طلبت وزارة الخارجية من الاتحاد الأوروبي تجميد أرصدة أحمد عز أمين التنظيم السابق بالحزب الوطني، والدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء السابق، وزهير جرانه وأحمد المغربي ورشيد محمد رشيد وأنس الفقي وزراء السياحة والإسكان والتجارة والإعلام السابقين وذلك بموجب اتفاقية مكافحة الفساد التي وقعت عليها مصر .

14 فبراير 2011

- أعرب المجلس الأعلى للقوات المسلحة مجددا عن الأمل في إنهاء مهمته، وتسليم الدولة خلال الستة أشهر إلى سلطة مدنية ورئيس منتخب بصورة سليمة وحرة تعبر عن توجهات الشعب .

- استمرارا لمسلسل اختفاء الأمن؛ شهدت 3 محافظات حالة من الانفلات الأمني أسفرت عن مصرع 6 وإصابة 80 بعد وقوع معارك استخدمت فيها الأسلحة النارية والبيضاء .

- تقدم محمد أنور عصمت السادات وكيل مؤسسي حزب الإصلاح والتنمية ببلاغ للنائب العام المستشار عبد المجيد محمود؛ طالب فيه بسرعة التحفظ علي جمال مبارك الأمين السابق للجنة السياسات بالحزب الوطني ومنعه من السفر؛ بتهمة إفساد الحياة السياسية والاقتصادية، والتسبب المباشر في قتل المتظاهرين أثناء أحداث ثورة25 يناير .

- وقف لاعبو فريقي برشلونة وسبورتنج دقيقة حداد قبل بدء مباراتهما تحية لشهداء الثورة المصرية التي اندلعت يوم 25 يناير الماضي وانتهت بتنحي الرئيس محمد حسني مبارك من منصبه .

- أصدر المستشار عبد المجيد محمود النائب العام قرارا بمنع الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء الأسبق من مغادرة البلاد، وذلك لحين انتهاء التحقيقات في البلاغات المقدمة ضده .

- اجتمع قداسة البابا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية بلجنة مصغرة من أعضاء المجمع المقدس، وأصدرت الكنيسة بيان تنعي فيه شهداء الثورة وتعزي أسرهم، وأشاد البيان بدور القوات المسلحة تجاه الثورة، كما أيد قرار حل مجلسي الشعب والشورى .

- تظاهر نحو عشرة آلاف ضابط شرطة أمام وزارة الداخلية في ميدان لاظوغلي، ثم اتجهوا إلي ميدان التحرير لإقناع المواطنين بأنهم لم يتقاعسوا عن أداء واجبهم. وقد اتهموا وزير الداخلية العادلي أنه من كان وراء انسحاب قوات الأمن فهو الذي أمر بذلك، وطالبوا بإعدامه .

- مصدر أمنى رفيع المستوى يؤكد أن اللواء إسماعيل الشاعر مساعد أول وزير الداخلية لمنطقة القاهرة مدير أمن القاهرة السابق قد وضع تحت الإقامة الجبرية بمنزله بحي المعادي. وذلك بسبب الانفلات الأمني الذي حدث بالثورة .

- في محاولة من وزارة الداخلية لعودة العلاقات الطيبة وتحسين صورة الشرطة المصرية قامت الوزارة بإنشاء جروب على موقع التواصل الاجتماعي الشهير الفيس بوك، وذلك لكي تتواصل مع الشباب وتعرف اقتراحاتهم وتعليقاتهم على الوضع الراهن .

15 فبراير 2011

- قدم العادلي مستندات تشير إلى أن مساعديه للأمن العام وأمن الدولة والقاهرة ضللوه وقدموا له تقارير غير صحيحة عن المتظاهرين، وأنه أصدر قراراته لهم بالتعامل مع المتظاهرين، طبقًا لتلك التقارير .

- ذكرت صحيفة يديعوت احرونوت الإسرائيلية أن السلطات المصرية أجلت إعادة ضخ الغاز الطبيعي إلى إسرائيل، لأجل غير مسمى بعد أن كان مقررا إعادة ضخه. وقالت الصحيفة إن السلطات المصرية لن تعيد ضخ الغاز إلى إسرائيل بعد توقف ضخه منذ أسبوع إثر التفجير الذي لحق بخط تمديد الغاز إلى الأردن خلال ثورة الشعب المصري .

16 فبراير 2011

- أصدر المستشار أحمد إدريس مستشار التحقيق قرارا بمنع كل من أمين أباظة وزير الزراعة السابق وزوجته وأولاده، ومحمد أبو العينين رجل الأعمال وزوجته وأولاده، وعمرو منسي رجل الأعمال وزوجته من مغادرة البلاد. بجانب التحفظ على أموالهم العقارية والمنقولة والسائلة بكافة البنوك وأسهمهم في البورصة .

- تلقى النائب العام المستشار عبد المجيد محمود بلاغا من رجل الأعمال على الصفدي تحت رقم 2011/1317 اتهم فيه رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عاطف عبيد بإهدار المال العام في صناعة السكر والاستيلاء على 15 مليار جنيه. وذلك خلال توليه وزارة قطاع الأعمال ورئاسة مجلس الوزراء .

- أعلن السيد محمود وجدي وزير الداخلية عن حركة محدودة من التعيينات للمساعدين ومديري الأمن ونواب مديري الأمن والقطاعات، وقد شملت12 لواء شرطة .

- ذكرت صحيفة يديعوت احرونوت أن الحكومة الإسرائيلية وافقت على طلب مصر بإدخال وحدات إضافية من الجيش المصري إلى سيناء .

- شدد فضيلة الإمام الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف أن المادة الثانية من الدستور والتي تقر بأن الشريعة الإسلامية هي من ثوابت الدولة والأمة وأي حديث عن تغييرها مثير للفتنة ومصادرة للحريات وللديمقراطية .

17 فبراير

- أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوما بقانون رقم 2 بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة نسبتها 15 % من الأجر الأساسي .

- اعتقل المجلس الأعلى للقوات المسلحة كلًا من وزير الداخلية السابق حبيب العادلي ووزير الإسكان السابق أحمد المغربي ووزير السياحة السابق زهير جرانه وتاجر الحديد والصلب أحمد عز وبدأ التحقيق معهم.

- تعاقدت هيئة السلع التموينية على شراء 180 ألف طن من القمح الأمريكي والفرنسي بأسعار تتراوح ما بين 345.37 إلى 360.90 دولار .

- أمر النائب العام المستشار الدكتور عبد المجيد محمود بحبس كل من حبيب العادلي وزير الداخلية السابق، وأحمد عز أمين التنظيم بالحزب الوطني السابق، وزهير جرانه وزير السياحة السابق واحمد المغربي وزير الإسكان السابق 15 يوما على ذمة التحقيقات.

- إدارة جمعية الأورمان تقدم 10 رحلات عمرة مناصفة بين أمهات الشهداء من أبناء ثورة يناير وأمهات شهداء الشرطة .

18 فبراير 2011:

- نزول الملايين إلى ميدان التحرير للاحتفال فيما سمي بجمعة النصر .

- تظاهر عدة آلاف أمام مسجد مصطفى محمود بشارع جامعة الدول العربية فيما أسموه "بجمعة الوفاء" للمطالبة بتكريم الرئيس السابق محمد حسنى مبارك .

19 فبراير 2011

- أعلن الدكتور سعد الكتاتنى عضو مكتب الإخوان المسلمين والمتحدث الرسمي باسم جماعة الإخوان عدم نية الجماعة ترشيح رئيس للجمهورية منها في الانتخابات القادمة وعدم سعى الإخوان للحصول على أغلبية في مجلسي الشعب والشورى القادمين .

- تم ترحيل حبيب العادلي إلى سجن المزرعة بطرة وسط حراسة مشددة من رجال القوات المسلحة ومديرية أمن حلوان بإشراف اللواء محمود وجدي وزير الداخلية .

- أعلنت هيئة الرقابة المالية المصرية عن بدء تنفيذ إجراءات صارمة ضد من صدر بشأنهم قرارات من النائب العام بتجميد أرصدتهم بالبنوك ومنعهم من السفر؛ وذلك بهدف منعهم من التصرف في أسهمهم المسجلة بالبورصة المصرية .

- أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أن الولايات المتحدة تستعد لتقديم مساعدات ب قيمة 150 مليون دولار لمصر في الوقت الذي تواجه فيه البلاد مشاكل اقتصادية عقب الثورة التي أطاحت بالرئيس السابق حسنى مبارك.

- قضت دائرة شؤون الأحزاب في مجلس الدولة بالسماح بتأسيس حزب الوسط، وإلغاء قرار لجنة شؤون الأحزاب السياسية الصادر برفض تأسيس الحزب .

20 فبراير 2011:

- أعلنت الحكومة السويسرية عن اكتشاف عشرات الملايين من الفرنكات في حسابات تابعة للرئيس السابق حسنى مبارك، وأسرته و5 من المقربين له، في أحد بنوكها، وتم تجميدها فيما تواصل البحث عن أرصدة أخرى .

- تقدم الرئيس السابق محمد حسنى مبارك بإقرار الذمة المالية النهائي للجهات القضائية المختصة طبقا للقانون، وأكد الممثل القانوني للرئيس السابق أن مبارك كان قد التزم منذ توليه المسئولية بتقديم إقرارات الذمة المالية في مواعيدها القانونية .

21 فبراير 2011:

- طلب المستشار الدكتور عبد المجيد محمود النائب العام من وزير الخارجية أن يطلب بالطرق الدبلوماسية المقررة من الدول الأجنبية تجميد الحسابات والأرصدة لديها والخاصة بالرئيس السابق حسني مبارك وزوجته ونجليه وزوجاتهم .

22 فبراير 2011

- قررت جماعة الإخوان المسلمين رسميًا بدء خطوات إنشاء حزب سياسي باسم الحرية والعدالة ؛ في أول خطوة من نوعها منذ سقوط نظام الرئيس السابق حسنى مبارك، وبعد يومين فقط من حكم القضاء بالموافقة على إنشاء حزب الوسط بقيادة المهندس أبو العلا ماضي وعصام سلطان، المنشقين عن الجماعة .

- التقى المشير حسين طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في أول زيارة رسمية لمسؤول أجنبي لمصر بعد تنحى الرئيس السابق مبارك، وتناول اللقاء المستجدات والمتغيرات المتلاحقة على الساحتين الإقليمية والمحلية وبحث أوجه التعاون المشترك والعلاقات المتميزة التي تربط البلدين .

- انتهى الدكتور أحمد شفيق رئيس الوزراء من إعداد القائمة النهائية بأعضاء حكومته بعد التعديل، وسلمها إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومن المنتظر الإعلان عنها خلال الساعات المقبلة .

- أعلن رئيس مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة إنه تم تجميد أسهم 18 رجل أعمال بالبورصة؛ طبقا لتعليمات النائب العام على خلفية اتهامات وجهت إليهم في بلاغات رسمية بشأن الاستيلاء والإضرار بالمال العام في صور متعددة خلال السنوات الماضية .

- أدى الوزراء الجدد في حكومة تسيير الأعمال برئاسة الفريق أحمد شفيق اليمين الدستورية أمام المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وعلى رأسهم دكتور يحيى عبد العزيز الجمل نائب لرئيس الوزراء .

- أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية أنها أخطرت بطلب رسمي من السلطات المصرية بتجميد أموال وحسابات وممتلكات الرئيس السابق حسنى مبارك وزوجته، ونجليه الاثنين وزوجتيهما .

23 فبراير 2011

- أعلن أعضاء اللجنة القومية لتقصى الحقائق في أحداث ثورة 25 يناير، عقب لقائهم ممثلي المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ؛ عن اكتشافهم دلائل على إطلاق الرصاص الحي والمطاطي على المتظاهرين السلميين وغيرهم من المواطنين، واستهدف منطقة الرأس على وجه الخصوص، ودهس سيارات الشرطة المصفحة للمتظاهرين عمدًا، وأكدت اللجنة توافر "إشارات" عن شخصيات المخططين والممولين والمشرفين على تنفيذ "واقعة الجمل"، في الثاني من فبراير الجاري .

- أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة اليوم البيان رقم 13 عبر صفحته الإلكترونية على موقع فيس بوك ويؤكد فيه بأن القوات المسلحة لم تقم بأي اعتداءات على دير الأنبا بيشوى بوادي النطرون، وأن ما تم التعامل معه من قبل القوات المسلحة هو على بعض الأسوار التي بُنيت على الطريق وعلى أراض مملوكة للدولة وبدون سند قانونيا .

- استقبل الفريق أحمد شفيق رئيس مجلس الوزراء السيدة كاترين آشتون وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، وأكدت أنها فخورة بزيارة مصر في هذه الفترة المهمة والتي تشهد تحولا سياسيا مهما نحو تحقيق الديمقراطية وبداية جديدة .

24 فبراير 2011

- شهدت القاهرة والإسكندرية مظاهرات حاشدة تطالب بتطهير مؤسسات الدولة من بقايا النظام السابق، ومحاكمة ومحاسبة كل رموزه وفى مقدمتهم الرئيس السابق حسنى مبارك وإقالة حكومة أحمد شفيق .

- سيطرت القوات المسلحة على حريق أمام مبني الإدارة العامة لشئون الأفراد الملحق بوزارة الداخلية قبل أن تلتهم النيران المبنى عقب حرق9 سيارات و4 دراجات بخارية وغرفة الكهرباء المتواجدة بشارع منصور، والتي قد قام بحرقها نحو 500 شخص من أمناء الشرطة والأفراد السابقين الذين قد أنهت وزارة الداخلية خدمتهم في فترات سابقة لأسباب مختلفة وأثبت الفحص سبق اتهامهم في قضايا مخلة بالشرف والأمانة وجرائم مخدرات وسرقة وتعدي على المواطنين. ولا يحق لهم العودة إلى العمل وقد تم القبض على مجموعة من المتهمين الذين قاموا بإشعال النيران واقتحام المبني ورشقه بالحجارة .

- أكد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية أن محاولة اغتيال عمر سليمان نائب الرئيس الأسبق والتي نفتها بعض المصادر منذ أسابيع كانت صحيحة وأنه شاهد عيان عليها .

- أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أنها فخورة جدا بما حققه الشباب المصري في ثورة 25 يناير، التي أشارت إلى أنها ضربت مثلا استثنائيا في الاحتجاج السلمى غير العنيف .

- اختارت جماعة الإخوان المسلمين الدكتور محمد سعد الكتاتنى، وكيلًا لمؤسسي حزبها السياسي الذي سمته الحرية والعدالة. وصرح الدكتور محمد بديع مرشد الجماعة إن الكتاتنى سيتولى الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لتأسيس الحزب .

- ألقت مباحث الأموال العامة القبض على وزير الإعلام السابق أنس الفقي وأسامة الشيخ رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون من داخل مسكنيهما وذلك تنفيذا لأمر نيابة الأموال العامة العليا بضبط وإحضار كل منهما ومثولهما أمامها للتحقيق فيما نسب إليهما من تجاوزات مالية.

25 فبراير 2011

- أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أن الإدارة الأمريكية لن تعارض وصول جماعة الإخوان المسلمين للسلطة في البلاد. مادامت تنبذ العنف وتلتزم بالديمقراطية وحقوق كل أفراد المجتمع، كما دعت شباب الثوار المصريين إلى مواصلة الالتزام بالكفاح الطويل من أجل ديمقراطية حقيقية وأن يتيقظوا جيدا لمواجهة أي محاولة من أي جماعة أو زعيم بارز لسرقة الثورة .

- أعلن المتحدث باسم الخارجية الفرنسية برنار فاليرو أن فرنسا تلقت طلبا رسميا من السلطات المصرية بتجميد أموال وحسابات وممتلكات الرئيس المصري السابق حسنى مبارك وقرينته ونجليه وزوجتيهما .

- قام المئات من السائقين والأهالي بالتجمهر بميدان الجزائر بالمعادي للمطالبة بالقصاص من ضابط الشرطة الذي أطلق النار من سلاحه الميرى على أحد سائقي سيارات الأجرة بسبب مشاجرة بينهما على أولوية المرور .

- استشهاد شرطي المصري طارق أبوسريع رمضان برصاص مهربين على الحدود الدولية بين مصر وإسرائيل ؛ عندما حاول منع مجموعة من المهربين الملثمين من التسلل خارج الحدود فبادروه بإطلاق الرصاص .

- أمر النائب العام بإحالة كل من أحمد المغربي وزير الإسكان السابق، ومحمد عهدي فضلي رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم السابق والإماراتي وحيد متولي يوسف،

ورجل الأعمال ياسين إبراهيم منصور إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بتهمتي التربح وتمكين الغير من منافع مالية والإضرار العمدي بالأموال العامة .

- أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن المصريين الذين تم إجلاؤهم من ليبيا بلغ عددهم 38 ألفًا و481 مواطنًا. وأكد المجلس، في بيانه رقم 20 في صفحته على موقع فيس بوك، استمرار جهود القوات المسلحة لعودة المصريين من ليبيا عبر المنفذ البري للسلوم .

26 فبراير 2011:

- دعا المجلس الأعلى للقوات المسلحة شباب ثورة 25 يناير للعمل سويا على إفشال مخططات المندسين على الثورة وذلك في بيانه رقم 24 عبر صفحته الرسمية على الموقع الاجتماعي فيس بوك. وأكد المجلس على انحيازه لمطالب الثورة المشروعة، وأنه لم ولن يتعامل بأي صوره من صور العنف مع شباب الثورة، محذرا من محاولة قيام عناصر مدسوسة للوقيعة بينه وبين شباب الثورة .

- انتهت اللجنة الدستورية المكلفة بتعديل المواد الدستورية برئاسة المستشار طارق البشرى من التعديلات الدستورية المقترح تعديلاها.

- وجاء في التعديلات الجديدة: اختصار مدة رئيس الجمهورية على دورتين متتاليتين مدة كل منهما 4 سنوات، ولا يحق له الترشح مرة أخرى مدى الحياة، وألا يقل سن الرئيس عن 40 عامًا وبدون حد أقصى. كما تضمنت التعديلات أن يكون رئيس الجمهورية مصريا ومن أبوين مصريين وعدم حصول أي منهم على جنسية أخرى بخلاف الجنسية المصرية، وألا يكون متزوجا من أجنبية، وقد أصدر المجلس الأعلى لقوات المسلحة بيانا بمواد الدستور التي تم إدخال تعديلات عليها .

- أكد الدكتور حسام كامل رئيس جامعة القاهرة أن الحرس الجامعي رحل من جامعة القاهرة نهائيا، ولن يكون هناك حرس جامعي تابع لوزارة الداخلية على الإطلاق احترامًا وتنفيذًا لأحكام القضاء، مشيرًا إلى أن الجامعة قامت بإنشاء إدارة حرس تابعة للجامعة .

- قررت نيابة البساتين حبس الملازم أول صلاح أشرف السجينى 4 أيام على ذمة التحقيقات، بتهمة الشروع في قتل سائق ميكروباص يدعى عاطف السيد إبراهيم في ميدان الجزائر بالمعادي .

مارس 2011

- 2 مارس 2011: إعلان الاستفتاء على تعديل الدستور المصري في يوم 19 مارس 2011
- 3 مارس 2011: نتيجة للاعتصام الشديد ضد الفريق أحمد شفيق. تقدم أحمد شفيق باستقالته من منصب رئيس الوزراء وتسلم المنصب الدكتور عصام شرف
- 4 مارس 2011: ذهب شرف لميدان التحرير يوم الجمعة لتأدية القسم أمام الجماهير.
- 19 مارس 2011: تم الانتهاء من التصويت بالاستفتاء وأعلنت النتيجة بفوز (نعم لبقاء الدستور) بنسبة 77.27%
- 22 مارس 2011: هجم المتظاهرون على مبنى جهاز أمن الدولة وحدث حريق بالمبنى.

يونيو 2011

- 28 يونيو: أدانت جماعة الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية، الأحداث المؤسفة التي شهدها ميدان التحرير مساء أمس الثلاثاء، حيث وصف أحمد أبو بركة القيادي بحزب الحرية والعدالة أحداث التحرير بـ "موقعة الجمل الثانية"، قائلا إن نفس المشاهد التي أذاعتها وكالات الأنباء العالمية وجميع الشاشات التليفزيونية تعيد إلى الأذهان مشاهد موقعة الجمل والتي لا زالت التحقيقات فيها جارية حتى الآن. وأضاف أبو بركة، أن فلول النظام السابق وقيادات الشرطة المنتمين إلى النظام السابق، مشيرا إلى أن سيناريو الشغب أمام مسرح البالون وحتى ميدان التحرير يعكس وجود عصابة منظمة خططت ودبرت لتلك الأحداث ونجحت في اندلاعها وإعادة التوتر مرة ثانية إلى البلاد بعد أيام.

ثانيًا:

يوميات ثورة 30 يونيو 2013

ما قبل 30 يونيو

- تولى محمد مرسي رئاسة الجمهورية بعد فترة أدار فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة شؤون البلاد عقب سقوط حكم محمد حسني مبارك الذي أعلن تنحيه عن الحكم بعد 18 يومًا من التظاهرات. مع مرور عشرة أشهر على حكم محمد مرسي، تأسست حركة تمرد في 26 أبريل 2013، وهي حركة تجمع توقيعات المصريين لسحب الثقة من محمد مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. أعلنت الحركة عن جمع 22 مليون توقيع لسحب الثقة من مرسي، ودعت هؤلاء الموقعين للتظاهر يوم 30 يونيو. وقد تجاهل مرسي هذه التوقيعات ورفض اجراء الانتخابات المبكرة واصفا اياها بالمطالب العبثية. ورفضت المعارضة دعوة محمد مرسي للحوار وتشكيل لجنة لتعديل الدستور والمصالحة الوطنية، وذلك في خطاب امتد لساعتين ونصف. وتلا محمد البرادعي بيان جبهة الإنقاذ المعارضة، وقال إن خطاب محمد مرسي "عكس عجزًا واضحًا عن الإقرار بالواقع الصعب الذي تعيشه مصر بسبب فشله في إدارة شؤون البلاد منذ أن تولى منصبه قبل عام". وتمسكت الجبهة بالدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة.
- دعا شيخ الأزهر أحمد الطيب في بيان كل مصري إلى تحمل مسؤوليته "أمام الله والتاريخ والعالم" وحذر من الانجراف إلى الحرب الأهلية "التي بدت ملامحها في الأفق والتي تنذر بعواقب لا تليق بتاريخ مصر ووحدة المصريين ولن تغفرها الأجيال لأحد". ودعا بابا الأقباط الأرثوذكس تواضروس الثاني المصريين إلى التفكير معًا والتحاور معًا، وطلب منهم الصلاة من أجل مصر.

أحداث 30 يونيو

- جرت مظاهرات 30 يونيو 2013 في مصر في محافظات عدة، نظمتها أحزاب وحركات معارضة للرئيس محمد مرسي. توقيت المظاهرات كان محددًا مسبقًا منذ أسابيع. طالب المتظاهرون برحيل الرئيس محمد مرسي، الذي أمضى عامًا واحدًا في الحكم.

في يوم 3 يوليو، أعلن وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي إنهاء حكم محمد مرسي، وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا، المستشار عدلي منصور.

- في اليوم الأول من التظاهرات وقع قتلى وجرحى. وأحرقت مكاتب لجماعة الإخوان المسلمين، ومقرها في المقطم بالقاهرة. الاشتباكات عند مقر الإخوان في المقطم أوقعت 10 قتلى. في اليوم التالي، وقد جرت مظاهرات في الشهر نفسه للقوى المؤيدة للرئيس، وحملت شعارات "نبذ العنف" و"الدفاع عن الشرعية".

- في عصر اليوم التالي، 1 يوليو، أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بيانًا يمهل القوى السياسية مهلة مدتها 48 ساعة لتحمل أعباء الظرف التاريخي، وذكر البيان أنه في حال لم تتحقق مطالب الشعب خلال هذه المدة فإن القوات المسلحة ستعلن عن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها. في أعقاب ذلك، طالب كل من حزب النور السلفي والدعوة السلفية الرئيس محمد مرسي بالموافقة على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وجاء في البيان تعبير عن الخشية من عودة الجيش للحياة العامة. وفي نفس اليوم استقال خمس وزراء من الحكومة المصرية تضامنًا مع مطالب المتظاهرين، واستقال مستشار الرئيس للشؤون العسكرية الفريق سامي عنان، الذي قال أن منصبه كان شرفيًا ولم يكلف بأي مهمة. وقدم 30 عضوًا في مجلس الشورى استقالاتهم. وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط، وكالة الأنباء الرسمية، أن محمد كامل عمرو وزير الخارجية قدم استقالته، ولم تقدم تفاصيل أكثر. وفي الليل، أصدر التحالف الوطني لدعم الشرعية بيانًا جاء فيه إعلان الرفض البات والمطلق محاولة "البعض استرداد هذا الجيش للانقضاض على الشرعية والانقلاب على الإرادة الشعبية". وقد أعلنت وزارة الداخلية في بيان لها تضامنها مع بيان القوات المسلحة مذكرة بأنها تقف على مسافة واحدة من جميع التيارات السياسية. وأسهم بيان الجيش في دفع مؤشرات البورصة المصرية حيث زادت القيمة السوقية للأسهم نحو عشرة مليارات جنيه.

- وأصدرت الرئاسة المصرية بيانًا في الساعات الأولى من الثلاثاء 2 يوليو جاء فيه أن الرئاسة المصرية ترى أن بعض العبارات الواردة في بيان الجيش "تحمل من الدلالات ما يمكن أن يتسبب في حدوث إرباك للمشهد الوطني المركب".

- في 3 يوليو، وبعد انتهاء المهلة التي منحتها القوات المسلحة للقوى السياسية، في التاسعة مساءً، وبعد لقاء مع قوى سياسية ودينية وشبابية، أعلن وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي إنهاء حكم الرئيس محمد مرسي على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شئون البلاد لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، مع جملة إجراءات أخرى أعلن عنها. وتبع ذلك البيان احتفالات في ميدان التحرير وعدد من المحافظات المصرية.

30 يونيو

- تجمع الملايين من معارضي نظام محمد مرسي في الذكرى الأولى لتوليه منصب رئيس الجمهورية مطالبين بعزله وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وقد ارتكزت التجمعات في ميدان التحرير وفي الميادين الرئيسية في عدد كبير من المحافظات بالإضافة إلى تجمعات أصغر بالمدن والقري المصرية، قابلها دعوات من مؤيدي محمد مرسي لتأييده أمام دعوات عزله، ما نذر باحتمال وقوع اشتباكات بين الفريقين ومبادئ لحرب أهلية.

- في القاهرة قامت حركة تمرد بالتظاهر أمام قصر الاتحادية وعرض الاستمارات التي وقعها عدد كبير من المصريين، بلغ 22 مليون بحسب ما أعلنته الحركة، مطالبة بعزل محمد مرسي ،الذي قام بدوره بتجاهل تلك التوقيعات .

1 يوليو

- أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بيانًا في الرابعة عصرًا بتوقيت القاهرة، ذكرت فيه "مظاهرات وخروج شعب مصر العظيم" وأن "من المحتم أن يتلقى الشعب ردًا على حركته، وعلى ندائه من كل طرف يتحمل قدرًا من المسؤولية في هذه الظروف الخطرة المحيطة بالوطن". وأشار البيان إلى أن القوات المسلحة "لن تكون طرفًا في دائرة السياسة أو الحكم". وأن الأمن القومي للدولة معرض لخطر شديد إزاء التطورات التي تشهدها. البيان أشار أيضًا إلى معاناة الشعب المصري، وأنه "لم يجد من يرفق به أو يحنو عليه". أمهلت القوات المسلحة في بيانها هذا مهلة 48 ساعة للجميع "لتلبية مطالب الشعب".

- اثار إصدار هذا البيان فرحة واضحة في المطالبين بإسقاط الرئيس في جميع أنحاء البلاد، واستمرت صيحات "الجيش والشعب إيد واحدة".

2 يوليو

- أصدرت محكمة النقض حكمًا ببطلان تعيين النائب العام طلعت عبد الله، الذي شغل منصب بعد عزل رئيس الجمهورية محمد مرسي لعبد المجيد محمود. ووقعت اشتباكات في محيط جامعة القاهرة استمرت إلى صباح اليوم التالي، أدت إلى مقتل 22 شخصًا.

3 يوليو

- أعلن المتحدث العسكري العقيد أحمد علي أن قيادة القوات المسلحة تجتمع بقيادات سياسية ودينية شبابية، وأضاف أن بيانًا سيصدر عن القيادة العامة بعد انتهاء الاجتماع. في أثناء ذلك نُشر على صفحة فيس بوك الخاصة بمستشار الرئيس للشئون الخارجية عصام الحداد منشورًا باللغة الإنجليزية، جاء في مقدمته "من أجل مصر والدقة التاريخية هيا ندعو ما يحدث في مصر باسمه الحقيقي: انقلاب عسكري". وقال إن هذه الكلمات ربما تكون آخر ما يكتب على صفحته. لكن المنشور ذكر أيضًا أن شعبية الرئيس مرسي تراجعت بشدة.

- بعد اجتماع لقادة القوات المسلحة مع قوى سياسية ودينية وشبابية، في حوالي التاسعة مساءً بتوقيت القاهرة، أذاع التلفزيون الرسمي بيانًا ألقاه وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، أنهى فيه رئاسة محمد مرسي، وعرض خارطة طريق سياسية للبلاد اتفق عليها المجتمعون، تتضمن تسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا حتى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وبين أن له سلطة إصدار إعلانات دستورية. وتشكيل حكومة كفاءات وطنية، وتشكيل لجنة من التيارات السياسية وخبراء الدستور لمراجعة دستور 2012 الذي عطل مؤقتًا. وجاء في البيان أيضًا دعوة المحكمة الدستورية العليا إلى سرعة إصدار قانون انتخابات مجلس النواب.

وحضر ذلك الاجتماع كلا من : عبد الفتاح السيسي، محمد البرادعي، شيخ الازهر احمد الطيب، والبابا تواضروس الثاني، ممثل عن حزب النور، ممثل عن حركة تمرد.

إجراءات مصاحبة لعزل محمد مرسي

شخصيات منعت من السفر أو اعتقلت

صدرت إجراءات قضائية ضد عدد من الشخصيات القيادية في التيار الإسلامي:

الشخصية	المنصب	الحالة
محمد مرسي	رئيس الجمهورية	منع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو
محمد بديع	مرشد جماعة الإخوان المسلمين	منع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو
خيرت الشاطر	نائب مرشد جماعة الإخوان المسلمين	منع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو
محمد البلتاجي	قيادي بجماعة الإخوان	منع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو
صفوت حجازي	داعية إسلامي	منع من السفر، ابتداء من 4 يوليو
سعد الكتاتني	رئيس مجلس الشعب السابق	منع من السفر، ابتداء من 4 يوليو
عاصم عبد الماجد	عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية	منع من السفر، ابتداء من 4 يوليو
صبحي صالح	عضو مجلس الشعب السابق عن الحرية والعدالة	منع من السفر، ابتداء من 4 يوليو
عصام العريان	نائب رئيس حزب الحرية والعدالة	منع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو
عصام سلطان	نائب رئيس حزب الوسط	منع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو
حمدي حسن	-	منع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو
سعد الحسيني	محافظ كفر الشيخ السابق	منع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو
طارق الزمر	رئيس المكتب السياسي لحزب البناء والتنمية	منع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو
حازم صلاح أبو إسماعيل	مرشح رئاسي سابق، رُفض ترشيح	منع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو
أبو العلا ماضي	رئيس حزب الوسط	مُنع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو
عبد المنعم عبد المقصود	محامي جماعة الإخوان المسلمين	مُنع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو
محمود غزلان	عضو مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين	مُنع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو
ماجد الزمر	-	مُنع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو
نور الدين عبد الحافظ	مذيع في قناة مصر 25	مُنع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو

التفاعل الدولي

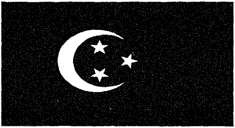
الأمم المتحدة: صدر بيان في 1 يوليو عن المكتب الإعلامي لأمين عام الأمم المتحدة بان كي مون جاء فيه "ينبغي توجيه إدانة قوية لما تردد عن سقوط عدد من القتلى والجرحى وكذلك الاعتداء الجنسي ضد المتظاهرات إضافة إلى أعمال تدمير الممتلكات وذلك رغم ما يبدو من أن الغالبية العظمى من أولئك الذين يشاركون في الاحتجاجات يقومون بذلك سلميًا".

تونس: استبعد رئيس الوزراء علي العريض انتقال ما يحدث في مصر إلى تونس قائلًا "أستبعد سيناريو مشابه لما يحدث في مصر لثقتي الكبيرة في وعي التونسيين وقدرتهم على قياس إمكانيات البلاد". وأضاف "منهجنا يتسم بالتوافق والشراكة ولا مبرر في اتجاه إهدار الوقت أو تعميق التجاذبات".

الولايات المتحدة: قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما "الرئيس مرسي رئيس منتخب لكن على حكومة مرسي الآن احترام المعارضة وجماعات الأقليات". وتعقيبًا على بيان القوات المسلحة في 1 يوليو، قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية "نحن في عملية استعراض لذلك البيان، ولسنا متأكدين تمامًا عن ما سيحدث بشكل أو آخر في الـ 48 ساعة المقبلة".

سوريا: قال وزير الإعلام عمران الزعبي إن نموذج جماعة الإخوان المسلمين في السلطة "سقط إلى غير رجعة" وقال إن "نموذج حكم الإخوان في مصر توفي، لكن شهادة وفاته لم تصدر بعد...والإخوان لديهم قدرة استثنائية على التخريب، واستطاعوا أن يخربوا في سنة ما بني منذ ثورة جمال عبد الناصر". لاحقًا، وفي حديث لصحيفة الثورة السورية، قال بشار الأسد إن ما يحدث في مصر "هو سقوط لما يسمى الإسلام السياسي" وأضاف "من يأت بالدين ليستخدمه لصالح السياسة أو لصالح فئة دون أخرى سيسقط في أي مكان في العالم".

الحلم المصري



"لو لم أكن مصريًا .. لوددت أن أكون مصريًا"

الزعيم الوطني مصطفى كامل

قـــــوم يا مصري

أحلم كما يحلم كل مصري ومصرية بصورة مختلفة تمامًا لمصر الجديدة "المحروسة فعلا" تتخلص فيها من مشكلاتها التي أنشأها ورعاها الحكم غير الديمقراطي -الذي بدأ مع نظام يوليو 1952 واستمر حتى يوم عزل مرسي -حتى صارت ألغامًا وقنابل تهدد بالانفجار في أي لحظة لتذهب بالأخضر واليابس.

ويتطلع شعب المحروسة إلى دول كانت في أوضاع أسوأ مما نحن فيه ولكنها استطاعت تحقيق معجزات في التطور الاقتصادي والاجتماعي. فقد حققت ماليزيا طفرة اقتصادية وتقنية واجتماعية غير مسبوقة بكل المقاييس حين ألزمت نفسها وأقنعت شعبها بأهمية التخطيط للمستقبل واتخاذ شعار " ماليزيا 2020" هدفًا يعمل الجميع من أجل تحقيقه. ونجحت الهند في تحقيق درجة عالية من التطوير الاقتصادي والسياسي والتقني يجعلها الآن مهيأة لتكون القوة الصاعدة في الاقتصاد العالمي للسنوات القادمة ويرشحها كثيرون من الخبراء والمنظمات الدولية المتخصصة -هي والصين -ليكونا أهم اقتصادات العالم في 2020.

ونحن في مصر المحروسة بحاجة ماسة إلى أن يكون لنا مشروعًا وطنيًا شاملًا يجمع عليه جميع أبناء الوطن ويتخذونه منهاجًا للعمل الجاد من أجل إعادة بناء المحروسة والارتفاع

بمستوى الحياة فيها على أسس من الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية تكافؤ الفرص للجميع.

إن "برنامج التحول الديمقراطي من أجل التغيير وإعادة البناء" يجب أن يتبناه المصريون متخذين شعار "مصر 2020" باعتباره هدفًا جامعًا يلخص الصورة المستقبلية لمصر التي يجب أن نعمل جميعًا مواطنون وحكومة من أجل تحقيقها.

وتتبلور ملامح صورة المحروسة الجديدة "مصر 2020" التي نحلم بها ونريدها ويجب أن نعمل من أجل تحقيقها على النحو التالي:

- نظام حكم ديمقراطي جمهوري برلماني / رئاسي يقوم على توازن السلطات ويرتكز على دور محوري للسلطة التنفيذية (الحكومة) التي تأتي بناء على انتخابات ديمقراطية حرة، ويتقلص فيه دور رئيس الجمهورية ليكون حكمًا بين السلطات لا رئيسًا أوحد لها جميعًا.
- دستور حديث متكامل يتفق مع معطيات النظام الديمقراطي ويتجنب كل مثالب تركيز السلطات في رئيس الجمهورية، ويؤكد ديمقراطية اختيار رئيس الدولة من بين مرشحين متعددين في انتخابات حرة وشفافة لا تقيدها أي قيود تنحاز لمرشح دون غيره.
- دولة مدنية تلتزم القانون ويخضع جميع المواطنين لحكمه على السواء من دون تمييز، وتختفي فيها كل مظاهر وتأثيرات الدولة الدينية أو العسكرية، ويشغل المدنيون المؤهلون جميع الوظائف والمناصب في أجهزة الدولة غير العسكرية.
- تداول للسلطة على أسس ديمقراطيةَ وفي جميع المواقع من خلال الالتزام بتحديد مدة شغل رئيس الجمهورية لمنصبه وقصرها على فترة محددة قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، وكذلك تحديد مدة شغل جميع المناصب التنفيذية في الدولة بمدة محددة.
- إلغاء التمييز بين المواطنين لأي سبب، وبذلك يكون المصريون جميعًا متساوين في الحقوق والواجبات بما لا يدع أي مبرر لاستمرار تخصيص نسبة 50% للعمال والفلاحين في المجالس المنتخبة.
- نظام ديمقراطي للانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية والاستفتاءات تشرف عليه هيئة وطنية مستقلة تتكون من شخصيات قضائية وقانونية محايدة وغير قابلين للعزل ولا يخضعون لسيطرة أو تأثير السلطة التنفيذية.
- تعددية حزبية تنشأ فيها الأحزاب، بدون مرجعيات دينية أو طائفية أو عرقية، من دون

تدخلات ومعوقات من جانب السلطة التنفيذية، ويتاح فيها للأحزاب على اختلاف مرجعياتها العمل والدعوة إلى أفكارها وبرامجها من دون قيود سوى الالتزام بالقيم المجتمعية والأهداف الوطنية الكبرى، وإتاحة كامل الحرية للمواطنين في الاختيار والمفاضلة بين تلك الأحزاب وبرامجها وأفكارها.

- هيكل حديث ومتوازن من التشريعات تحمي المواطن من تعسف السلطة التنفيذية وتغوّل الفساد والمفسدين، وتؤكد ضمانات التقاضي وحرية المواطن وحقه في أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي، وتخلو من القوانين المقيدة للحريات والمعادية للديمقراطية وفي مقدمتها قانون الطوارئ وما قد يحل محله من قوانين يتغير اسمها ولكن تظل في الأساس سيفًا على رقاب المواطنين تحد من حرياتهم وتهدد أمنهم بدعوى مكافحة الإرهاب.
- اختفاء الاحتقان الديني والمشكلات المتكررة بين عناصر من المسلمين والمسيحيين، وإعمال مبدأ المواطنة وأن المصريين جميعًا متساوون في الحقوق والواجبات وكلهم أمام القانون سواء من دون نظر إلى معتقداتهم الدينية.
- احترام حقوق الإنسان المصري وتوفير ضمانات دستورية وتشريعية لحمايته من تغوّل سلطات الأمن والاعتقال وسلب الحرية وتقييد حقوقه في العمل والتعبير والانتقال والسفر والاستثمار والتملك وغيرها من الحريات والحقوق الأساسية.
- إلغاء المعتقلات والإفراج عن آلاف المعتقلين من دون محاكمة ومن تصدر بحقهم أحكام قضائية بالبراءة، وإلغاء سيطرة وزارة الداخلية على السجون ونقلها إلى إشراف هيئة وطنية مستقلة يشرف عليها قضاة.
- معايير وقواعد وآليات واضحة لمحاسبة ومساءلة الحكومة وممثليها ووحداتها المختلفة عن أوجه التقصير والفشل في تحقيق أهداف التنمية ورعاية شئون الوطن والمواطنين، وصلاحيات كاملة لمجلس الشعب في الرقابة على الحكومة ومساءلتها ومحاسبتها وحجب الثقة عنها.
- قانون لمحاكمة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء والمحافظين وغيرهم من قيادات السلطة التنفيذية يضعهم أمام مسئولياتهم، فضلًا عن نظام فعال لمتابعة تطور الذمة المالية لهؤلاء جميعًا وكل من يشغل وظيفة عامة أو يحصل على عضوية مجلس منتخب.
- حكومة تحمى الملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساسية التي يجب أن تحتفظ بها الدولة

لحماية مصالح المواطنين، وتطرح أفكار الخصخصة للاستفتاء العام وتنفذ ما يرضى به المصريون أصحاب تلك الثروة المطروحة للبيع، وتتقيد بالشفافية وضوابط ومعايير واضحة في إجراءات الطرح والبيع وإدارة المؤسسات والشركات العامة في جميع مجالاتها، وتحاسب المسئولين أيًا كانت مواقعهم حال الانحراف عنها.

- المحافظة على أموال التأمينات الاجتماعية وإدارتها من خلال مؤسسة وطنية مستقلة للتأمينات الاجتماعية تقوم على استثمار فوائضها في مجالات ذات عوائد مضمونة حماية لأموال المؤمنين.
- نظام اقتصادي يحترم الملكية الخاصة ويتيح الفرص كاملة لمبادرات القطاع الخاص في تحمل مسئوليات التنمية في كافة المجالات، ويحتفظ بدور متناسب للقطاع العام في المجالات الاستراتيجية التي ينبغي أن تكون محلًا لتنسيق الدولة ولكن يتم إدارته وتشغيله وفق قواعد وآليات الإدارة المتطورة ومعايير السوق والكفاءة الاقتصادية، متساويًا تمامًا مع القطاع الخاص في الحقوق والواجبات.
- تأكيد الحق في العمل لجميع المواطنين الراغبين والقادرين على العمل، ومواجهة قضية البطالة وتأثيراتها السالبة على حركة التنمية والسلام الاجتماعي.
- إعلام مرئي ومسموع ومقروء يتمتع بالحرية والانطلاق بعيدًا عن سيطرة الدولة، ولا يخضع إلا للمعايير المهنية الصادقة والقيم الأخلاقية وحكم القانون الذي يطلق حرية إصدار الصحف والمطبوعات وإنشاء القنوات الإذاعية والتليفزيونية وفق ضوابط ترعى المصلحة العامة والقيم المجتمعية ولا تنحاز فقط إلى ما يؤكد سيطرة الدولة على وسائل التعبير، وإلغاء ملكية الدولة للصحف وإلغاء المجلس الأعلى للصحافة.
- منظومة تعليمية عصرية وبرامج ومناهج تعليم متطورة ونظم للتقويم وتطوير التعليم وتحسين أداء مؤسساته تصدر عن هيئة وطنية مستقلة لتخطيط وتقويم التعليم يختار أعضاؤها من بين الخبراء المتمرسين في قضايا التربية والتعليم على مختلف مستوياته ويشارك فيها ممثلون لأصحاب المصلحة من المواطنين أولياء الأمور والطلاب والمعلمين وأعضاء الإدارة التعليمية.
- نهضة علمية وتقنية تقودها جامعات ومراكز بحثية عصرية تكافئ مثيلاتها في العالم المتقدم وتلتزم بمعايير الجودة والاعتماد المتعارف عليها دوليًا.

- نهضة رياضية ترعاها الدولة تقوم على أسس من العلم والتنظيم يمارس شباب المحروسة فيها كل ألوان الرياضة ويتسابقون للتنافس على المستوى الإقليمي والعالمي.
- نهضة ثقافية ترعاها الدولة وتتفتح من خلالها مجالات الإبداع الفكري في جميع المجالات، وتتاح فيها للمصريين فرص الحصول على منتجات الفكر المصري والعربي والعالمي بأقل تكلفة، وتنتشر منافذ ووسائل الإبداع الفني والفكري من مكتبات ومسارح ودور للعرض الفني في جميع مناطق المحروسة ولا تقتصر فقط على الحضر والمدن الكبرى.
- مدن وقرى تخلو من العشوائية ومظاهر الانفلات والخروج على النظم والقوانين، وشوارع نظيفة ومنضبطة.
- تقيد بقواعد القانون والنظام العام في كافة أشكال السلوك الاجتماعي للمواطنين -حكامًا ومحكومين -والتأكيد على الالتزام بالسلوك المجتمعي الحضاري الجدير.

هذه مصر المحروسة التي نريد ونحلم بها وإنا إن شاء الله لقادرين على تحقيق الحلم حتى نستحق احترام العالم كما كنا

ودعونا نتذكر شعر شاعر الشعب ... بيرم التونسي

والكون ساعك يا مصري ليه ترخي دراعك
ونيل جميل حلو بتاعك يشفي اللهيب
خلق إلهك مقدونيا على سردينيا
ليه أنت كئيب و الكل زايطين في الدنيا
وادي العراق نصب النصبة ودخل العصبة
وأرضك أنت دهب خصبة من غير أنابيب
لكن قعادك متخبي عند "جروبي"
جعل جميع جرابيع ربي تمد الكلاليب
ما تحط نفسك في العالي و تنباع غالي
و تتف لي ع اللي ف بالي من غير ما تعيب
و تقول له كرماء لضيوفنا لكن صوفنا
ما يتنتش إلا بكيفنا و بيد حبيب

تم بحمد الله

31 ديسمبر 2013

سما
للنشر والتوزيع

مصر المحروسة
ثورة حتى النصر

د. على السلمى يقدم فى هذا الكتاب " مصر المحروسة ثورة حتى النصر " بمشرط الجراح حقائق الأمراض التى يعانى منها المجتمع المصرى، مما أدى إلى تراجع مستوى جودة الحياة لقطاع كبير من أبناء الوطن، وارتفاع نسبة المصريين ممن هم تحت مستوى الفقر، كما شهدت الحياة فى هذا الوطن حالات غير مسبوقة من التردى فى كافة المجالات.

وبشجاعته المعهودة يرصد المؤلف الأخطاء التى وقعنا فيها فى المرحلة الانتقالية، وانتعاش عناصر الثورة المضادة، التى كادت تفتك بالثورة، وأن المحنة الحقيقية للوطن كانت بإستيلاء جماعة الإخوان المسلمين على الحكم، وهو ما دفعهم لمحاولة تحقيق مشروعهم وتغيير هوية مؤسسات الدولة، بما يتفق مع حلمهم فى القضاء على الطبيعة المدنية للمجتمع المصرى.

الكتاب جدير بالتأمل والرصد، لأنه يكشف العديد من الحقائق بأسلوب واضح المعانى والدلالة، والأهم أنه يدعم ويضع أسسًا للتحول الديمقراطى الحقيقى وبناء قواعده وتفعيل آلياته المتعارف عليها.

الناشر

تصميم الغلاف : إيمان صلاح

سما للنشر والتوزيع
التوزيع
المجموعة الدولية للنشر والتوزيع
9 789789 776450